



جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثانى

• الأحكام والقرارات التى أصدرتها المحكمة

من أكتوبر ١٩٨١ حتى ديسمبر ١٩٨٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يسر هذا الجزء الثاني من أعمال المحكمة الدستورية العليا وهي
تجارتها الخامسة خمسية دستورية متممة أنشاء الدستور لأول
مرة اقنعت من كون نيرت - بمهمة الرقابة القضائية على دستورية
القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية تفسيراً مثرياً ولتتضمن
سما أسنده اليها قانونها الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ من
اختصاص الفصل في تنازع الاختصاص سلباً أو إيجاباً بين جهات التقاضي
المتعددة وفي النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ أحكام نهائية متناقضة صادرة
من تلك الجهات .

وتدوين مضيأ - بهذه المناسبة - أن تشير في عبارة التي ينشأ
بإلحاق القضاء الدستوري المتخصص التي تمت وقبض من شأن أنشاء التي
تقوم على نصوص الدستور وما به قانون المحكمة الدستورية العليا من
قواعد وذلك بغية التأكيد عليها والتواصي بها :

١ - فالقضاء الدستوري المتخصص بعيد عن سلطات الدولة ولا يتولى
جزءاً من أي منها حتى السلطة القضائية ذلك بأن الدستور في المادة
١٧٥ قد أراد - منذاً مبدأ الرقابة القضائية الدستورية لا الرقابة
السياسية السابقة على إصدار القوانين - أن تكون المهمة
الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة وقائية بذاتها مهتمة بالحسنة
الطلقة وحتى تكون أحكامها في دستورية القوانين واللوائح وقراراتها
في تفسير النصوص التشريعية ملزمة للثافة ولجميع السلطات في
الدولة . وهذه النصيحة التي يتمتع بها القضاء الدستوري تتفق
مع مبدأ فصل السلطات فأصل عام بحيث لا تتدخل سلطة في أعمال
والاختصاصات سلطة أخرى إلا بالقدر وفي الحدود التي رسمها
الدستور .

٢ - والقضاء الدستوري لا يتدخل في عمل أي من سلطات الدولة
التشريعية أو التنفيذية أو القضائية فهو حين ينتهي إلى عدم دستورية
نص في قانون أو لائحة لمخالفته للدستور لا يضع تشريفاً أو قواعد

(ب)

قانونية وانما يراقب فحسب احترام القانون لقواعد الدستور :حيث اذا خالف هذه القواعد قرر عدم دستوريته فيفقد القانون بذلك قوته التشريعية وبالتالي تلتزم المحاكم بعدم تطبيقه ويكون للسلطة التشريعية ان تقوم باختصاصها الكامل فى وضع ما تراه لازما من تشريعات لا تخالف الدستور .

وحين تقرر المحكمة الدستورية تفسير نص فى قانون او قرار بقانون تفسيراً تشريعياً ملزماً للكافة فان ذلك لا يمنع المحاكم على اختلافها من التفسير القضائى فى النصوص الاخرى ، ولا يسلب من جهة اخرى السلطة التشريعية حقها فى اصدار تشريعات تباين ما اصدرته المحكمة الدستورية من تفسير ذلك بأن السلطة التشريعية التى ينهض بها مجلس الشعب هى صاحبة الاختصاص الاصيل فى سن التشريعات .

بل ان المحكمة الدستورية حين تفصل فى النزاع بين جهات القضاء من حيث الاختصاص — وهو ما يتلاءم مع طبيعتها باعتبارها خارجة عن السلطة القضائية بجهاتها المتعددة ضماناً لاحترام قاعدة الدستور فى اسناد توزيع الاختصاص بين المحاكم الى المشرع العادى — لا تعتبر جهة طعن ولا تلغى احكاماً صدرت من احدى جهات القضاء وانما تعين الجهة المختصة ولائياً بنظر النزاع وفقاً للقانون الذى فوضه الدستور فى ذلك — المادة ١٦٧ — وتحدد الحكم الاولى بالتنفيذ — على ضوء قواعد الاختصاص المحددة قانوناً — من بين الاحكام المتناقضة الصادرة من جهات قضائية متعددة .

٣ — والقضاء الدستورى يهدف الى صون الدستور ذاته وحمايته واحترام احكامه من جميع السلطات والافراد باعتبار انه يمثل المقومات الاساسية التى يقوم عليها المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية والخلقية ام الاقتصادية ويحدد الحريات والحقوق والواجبات العامة الواجبة الحماية فى ظل سيادة القانون . كما يضع القواعد الدستورية التى ترسخ نظام الحكم واختصاص كل من سلطات الدولة بما يحقق ارادة الشعب فى ان تكون جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف :

(١) لا تقوم الرقابة القضائية الدستورية الا عند مخالفة النص

(ج)

القانونى لقاعدة دستورية واردة فى الدستور مخالفة صريحة وجليسة ذلك بأن الاصل فى القضاء الدستورى هو « قرينة الدستورية » بمعنى ان الاصل ان التشريعات انما تأتى متفقة مع الدستور ما لم يثبت بجلاء مخالفتها لقاعدة دستورية من قواعده .

(ب) كما ان هذه الرقابة الدستورية القضائية لا تقوم عند مخالفة التشريع لقواعد خارجة عن الدستور ولذلك لا تمتد هذه الرقابة الى مخالفة النص التشريعى لقانون مادامت لا تحمل مخالفة للدستور ذاته وقد قضى بأنه لا تعد مسألة دستورية مخالفة المعاهدات الدولية او اعلان حقوق الانسان لانها ليست قواعد دستورية .

(ج) وهذه الرقابة تمتد الى جميع التشريعات السابقة او اللاحقة لصدور الدستور القائم بغية تنقية التشريعات من مخالفتها لقواعد الدستور الواجب احترامها وحمايتها وكى تتسق النصوص التشريعية فى النظام القانونى جميعا بحيث يجمعها اطار واحد ينظمه الدستور .

(د) واذا كانت الرقابة الدستورية تنصب على النص القانونى ومدى تعارض النص فى ذاته مع الدستور فان هذه الرقابة لا شأن لها بأسلوب تطبيق النص القانونى او كيفيته او نتائج هذا التطبيق .

٤ - ومهمة القضاء الدستورى فى مجال الرقابة على دستورية القوانين هى مهمة قضائية فنية ذات طابع قانونى بحت ومن ثم فيخطئ القول بأن لها طابعا سياسيا ذلك بأن الرقابة السياسية او رقابة الملازمة هى من اختصاص مجلس الشعب فى رقابته للسلطة التنفيذية ، وان كانت الرقابة الدستورية انما تقوم بداءة على فهم احكام الدستور - دون تفسيرها تفسيراً ملزماً - لمعرفة مراميه واهدافه من مدلول نصوصه التى نبعت من الواقع السياسى والاجتماعى الذى تبناه الشعب واصدر دستوره على اساسه .

٥ - والقضاء الدستورى قد ارسى - على اساس الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا - ضوابط وقواعد تضع الرقابة الدستورية التى ينهض بها والتفسير التشريعى الذى يختص بتقريره ، فى وضعهما المثير الصحيح ومن ذلك : فهو لا يتدخل فى ملازمة التشريع وبواعثه اذ هى من اطلاقات السلطة التشريعية ما لم

يقيدها الدستور بقيود وضوابط معينة ومن ذلك أينما ما تضى بـ
من عدم جواز النظر فى المسائل السياسية أو التفتيش عليها حيث
لا محل لأعمال الرقابة القضائية فى هذه المسائل أو فى أسرار
السيادة التى تصدر عن الدولة بناء على سياساتها العليا للمحافظة
على كيانها فى الداخل والخود عن سلامتها فى الخارج ورسالة
مسالحها العليا وعلاقاتها الخارجية مع غيرها من الدول مما يقتضى
النأى بها عن الرقابة القضائية .

ومن جهة أخرى فلا يقبل القضاء الدستورى طلب التفسير الا اذا كان مقدياً
من احدى جهات ثلاث هى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب
ورئيس المجلس الاعلى للهيئات القضائية باعتبار أنهم يرمزون الى
سلطات الدولة الثلاث « السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة
القضائية » وكان النص القانونى المطلوب تفسيره من الاهمية بسيت تقتضى
ضرورة توحيد تفسيره ويكون قد اثار خلافاً فى التطبيق لا مبرر اختلاف
فى آراء نظرية أو فقهية .

٦ - والقضاء الدستورى متفرد فى اختصاصه بمهمة الرقابة القضائية
على دستورية القوانين وكذلك بمهمة اصدار تفسير تشريعى
لنصوص القوانين أو القرارات بقوانين التى يطلب منه تفسيرها
عند الخلاف فى التطبيق .

أما انفراد الرقابة القضائية الدستورية فعلته ان مشاركة جهات
أخرى فى هذه الرقابة من شأنه ان تتضارب الاحكام والآراء حول
دستورية القوانين وعدم دستورتها مما يؤدى الى عدم الاستقرار
التشريعى وهو ما كان يحدث قبل قيام القضاء الدستورى المتخصص الذى
أمنه اليه المشرع الدستورى الرقابة القضائية على دستورية القوانين
واللوائح واختص بها المحكمة الدستورية العليا وعندما اخذت بتأدية
« مركزية الرقابة الدستورية » التى تمتد الى كافة الطعون الدستورية على
القوانين واللوائح سواء تلك التى تقوم على مخالقات شكلية للأوضاع
والاجراءات المقررة فى الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واسداده
أو التى تنصب على مخالفة احكام الدستور الموضوعية . وبسبب مركزية
الرقابة وشمولها جعل المشرع القضاء بدستورية أو عدم دستورية
النص القانونى « قضاء الغاء » له حجية مطلقة قبل الكسافة وبجميع
سلطات الدولة فى حين كان النظر فى دستورية القوانين من قبل المحاكم

على اختلاف أنواعها « قضاء امتناع » بمعنى أن لكل جهة قضاء أن تمتنع عن تطبيق النص القانوني المتعلق بالنزاع المطروح أمامها إذا رأت أنه مغلف للدستور ولم يكن لهذا القضاء إلا حجية نسبية قاصرة على النزاع ذاته ومن هنا قد تختلف نظرة كل محكمة لدستورية قانون بذاته عن محكمة أخرى .

وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا تختص وحدها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح فإنه ليس لجهات القضاء أن تقض بعدم دستورية النصوص القانونية التي تتعلق بالنزاع المطروح عليها أو تمتنع عن تطبيقها استنادا إلى القول بمخالفة الدستور أو بشأن إيراد الدستور قد نسخها وإنما أجاز المشرع في قانون المحكمة الدستورية العليا لمحكمة الموضوع إذا دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص تشريعي أن يتحقق من جدية هذا الدفع فإذا استبان لها ذلك حذت له أجنحة لرفع دعواه الدستورية أما إذا لم تر هذه الجدية رفضت الدفع ومنعت في نظر الدعوى على أساس قيام النص التشريعي محل الدفع ولها من جهة أخرى إذا تراءى لها عدم دستورية النص التشريعي المتعلق بالنزاع المطروح أمامها أن تحيل من تلقاء نفسها — المسألة الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فيها .

أما أفراد المحكمة الدستورية العليا بالتفسير التشريعي الملزم للنص القانوني فذلك لأن هذا التفسير يصدر بصيغة عامة مجردة لا يتعلق بنزاع معين مطروح على المحاكم أو لم يطرح بعد ويعتبر تفسيراً مكملًا للنص القانوني ونشأفا لمراد الشارع العادي ومقصوده منذ تقيينه وهو باعتباره قاعدة عامة مجردة لا بد أن يكون ملازما للكافة شأن كل قاعدة قانونية تتسم بصفة العموم والتجريد ومتى كان التفسير الذي فوض الدستور القضاء الدستوري المتخصص في تقريره تفسيراً ملازماً فإن مؤدى ذلك ضرورة أن ينفرد هذا القضاء بهذا الاختصاص وحده .

وينبغي على ذلك أنه يبقى لجهات القضاء تفسير النصوص التشريعية الواجبة التطبيق في النزاع المطروح تفسيراً قضائياً ينصب على هذا النزاع وحده وذلك فيما لم يصدر فيه تفسير تشريعي ملزم من المحكمة الدستورية العليا كما أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتقرير التفسير الملزم لا يمنع السلطة التشريعية من سن تشريع مفسر لتفسير المحكمة الدستورية العليا استنادا إلى سلطتها التشريعية ولكنه لا يعد قانوناً تفسيرياً .

ومن جهة أخرى فإن هذا الاختصاص بالتفسير التشريعى للمحكمة الدستورية العليا يوجب بالضرورة الا يسند الى أية جهة تنفيذية مهمة إصدار تفسيرات تشريعية ملزمة كما كان يحدث من قبل فى بعض القوانين - كتقليد تشريعى - حيث كان يفوض مجلس الشعب بعض الجهات التنفيذية أو اللجان الادارية فى تفسير نصوصه تفسيراً تشريعياً ملزماً . وهذا التفرد فى الاختصاص إنما يتفق مع طبيعة المحكمة الدستورية العليا - على ما قدمنا - من كونها خارجة عن سلطات الدولة كما أنه تقتضيه ضرورة توحيد تفسير النصوص القانونية ذات الأهمية التى يثور بشأنها خلاف فى التطبيق .

هذه بعض الملامح الأساسية للقضاء الدستورى كما نراها ونود التركيز عليها ، أملاً فى نهوض هذا القضاء وازدهاره فى خدمة الدستور الذى ارتضته جماهير الشعب المصرى وأصدرته لتلتزم به سلطات الدولة وأفرادها وبالله التوفيق .

أول يناير سنة ١٩٨٤

المستشار

الدكتور فتحى عبد الصبور

رئيس

المحكمة الدستورية العليا

القسم الاول

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة هيد الله و د. فتحي
سيد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء
وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله
أمين السر .

(١)

القضية رقم ٨ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - المصلحة في الدعوى - تعديل النص القانوني المطعون
ليه بعدم الدستورية بعد رفع الدعوى واحداث هذا التعديل اثره فور
نفاذه باعتباره من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضى - زوال مصلحة المدعى
في الدعوى .

٢ - دعوى دستورية - سبل التداعى في شأنها - ليس من بينها سبيل الدعوى
الاصلية او الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في
دستورية التشريعات .

(١) لما كانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧
بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٧٩ والتي اشركت أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة
الاولى للمحكمة الادارية العليا - المطعون بعدم دستوريته -
قد عدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى
استبدل بهذا التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى أعضاء المحكمة
عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من أعضاء مجلس الشعب،
وكان هذا التعديل قد احدث أثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٨١ باعتباره - في هذا الخصوص - من القوانين المنظمة
لاجراءات التقاضى التى تسرى بأثر فوري على ما لم يكن قد
فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها
(م ١ - المحكمة الدستورية)

اعمالا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات ، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى موضوع الطعن ، ومن ثم تكون مصلحة المدعى في دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الأمر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

(٢) لا تقوم ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للاوضاع المقررة في المادتين ٢٧ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى في شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات •

الاجراءات

بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا باعتبار الخصومة منتهية واحتياطيا برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه رأى بانتهاء الخصومة •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته وكيلا عن طالبى تأسيس حزب الجبهة الوطنية، كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق ادارية عليا طالبا الغاء قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على انشاء حزب الجبهة الوطنية والحكم بالموافقة على انشائه ، وأثناء تداول الدعوى بالجلسات دفع بعدم دستورية القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ وخاصة المادة الثامنة منه فيما نصت عليه من اشراك أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التى يطعن أمامها في قرارات الاعتراض على تأسيس الأحزاب . وبجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ قررت المحكمة تحديد ميعاد أربعة أسابيع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٧٩ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة •

وحيث أن المدعى ينعى على المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ مخالفتها لاحكام الدستور ذلك أنها اذ نصت في الفقرة ١٢ منها على اشراك أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التى يطعن أمامها على قرارات لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تكوين الأحزاب السياسية ، تكون

قد خالفت حكم المادة ١٧٢ من الدستور بأن أدخلت في تشكيل مجلس الدولة — وهو هيئة قضائية مستقلة — أعضاء سياسيين ومن مجلس الشعب ، كما أهدرت حكم المادة ٦٨ من الدستور بأن فرضت على المواطنين هذه المحكمة المشكلة تشكيلا خاصا وحالت بذلك بينهم وبين الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي ، واسبغت على مجلس الشعب ولاية القضاء خلافا لنص المادة ٨٦ من الدستور التي حددت اختصاصاته تحديدا قاطعا على سبيل الحصر وليس من بينها ممارسة القضاء ، بالإضافة الى أن جلوس بعض أعضاء مجلس الشعب في دائرة من دوائر المحكمة الادارية العليا — وهي جزء من السلطة القضائية — يعتبر تدخلا من السلطة التشريعية في شئون القضاء ومساسا بالاستقلال المقرر للمحاكم على خلاف ما تقتضى به المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور .

وحيث أن الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — كانت تنص على أنه « ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار أمام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس في بداية كل دورة وفقا للقواعد التي يضعها المجلس » ثم عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٨١ واستبدلت بها الفقرة التالية « ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار أمام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس ،

الاعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب » • وتقضى المادة ٢٨ من قانون حماية القيم . العيب المشار اليه بأن « ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة التى يختار من بينها أعضاء المحكمة • ويتم اختيار الاسماء التى تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة بشرط الا تقل أعمارهم عن أربعين عاما والا يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية » •

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتى اشركت أعضاء من مجلس الشعب فى تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا — المطعون بعدم دستوريته — قد عدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى استبدل بهذا التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى أعضاء المحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من أعضاء مجلس الشعب ، وكان هذا التعديل قد أحدث أثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره — فى هذا الخصوص — من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضى التى تسرى بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها اعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات ، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى موضوع الطعن ، ومن ثم تكون مصلحة المدعى فى السير فى دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الأمر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

لما كان ما تقدم ، وكانت ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية

لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة في المادتين ٢٧ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى فى شأن الدعوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات ، وكان طلب المدعى الحكم بعدم دستورية المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى استبدل بأعضاء مجلس الشعب أعضاء من الشخصيات العامة ، قد أثاره فى مذكرته المقدمة بجلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ كطلب عارض ، وبالتالي لم يتصل بالمحكمة اتصالا قانونيا ، فانه يتعين الالتفات عنه .

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى فى تعديل المشرع لنص الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بعد أن أقام المدعى دعواه بعدم دستوريته ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الصحن بعدم دستورية الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بايغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العنين المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢)

القضية رقم ٩ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

١ — اختصاص — المحكمة الدستورية العليا — اختصاصها دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح — اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للأوضاع والإجراءات المفردة في الدستور بشأن اقتراح التشريع وإقراره وإصداره أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية .

٢ — طعن دستوري — المصلحة فيه — إلغاء القانون المطعون فيه — لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته من طبق عليه خلال فترة نفاذه .

٣ — طعن دستوري — مناط قبوله — توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه .

(١) ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » وذلك على الوجه المبين في القانون » وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : أولا — الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعدة

مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا — ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا — دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار اليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الامر قبل انشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقش بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها •

(٢) لئن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة قد نصت على الغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، الا أن هذا الالغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته •

(٣) يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، واذا كان الثابت أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لم يطبق على المدعى ولم

تترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة له ، وانتفت بذلك
مصلحته في الطعن بعدم دستوريته ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول
الدعوى •

الاجراءات

بتاريخ ٣٠ يوايه سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه
الرأى بعدم قبولها •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٩٣٨
لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى
عليهما بأن يدفعوا اليه متضامنين مبلغ خمسين الف جنيه تعويضا عن
الاضرار المادية والأدبية التى لحقت به من جراء محاكمته أمام محكمة
استثنائية وتقييد حريته قبل المحاكمة وبعدها ، وقال بيانا لدعواه
أنه اعتقل بمقتضى السلطة المخولة لرئيس الجمهورية طبقا لقانون
الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ولما ألغيت حالة الطوارئ بالقرار
الجمهورى رقم ١٢١٦ الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ كان يتعين اخلاء

سبيله فوراً إلا أنه استمر معتقلاً وقدم للمحاكمة استناداً إلى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة واستطرد المدعى إلى أن هذا القرار بقانون — بالإضافة إلى ما انطوى عليه من مخالفات دستورية صارخة من حيث الموضوع والمضمون — قد شابته عيب شكلي بعدم عرضه على مجلس الرياسة ، على خلاف ما جاء بديباجته مما يجعله معدوماً هو وما ترتب عليه من إجراءات وأحكام ويوجب تعويض من أضرارها نتيجة له * وإذا انتهت المحكمة إلى تكليف ما ينعاه المدعى على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بأنه طعن بعدم دستوريته ، فقد حكمت بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ بوقف الدعوى إلى أن تفصل المحكمة العليا في الدفع بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، فأقام المدعى دعواه الماثلة *

وحيث أن المدعى دفع أمام هيئة المفوضين بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى ، قولاً بأن ما يعيبه على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ هو انعدامه لعدم استكمال مقوماته الشكلية كقانون ، وهو ما يخرج عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا الذي يقتصر على نظر الطعون الدستورية الموضوعية وبحيث مدى مخالفة التشريعات من حيث موضوعها لأحكام الدستور ، وأنه قد اضطرت إلى رفع دعواه الماثلة تنفيذاً لحكم محكمة الموضوع التي كلفت دفاعه خطأ بأنه يتضمن طعناً بعدم دستورية هذا القرار بقانون *

وحيث أن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية

على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ وذلك على الوجه المبين في القانون » وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولا — الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا — ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا — دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار إليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الأمر قبل انشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقض بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها . لما كان ذلك فان الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث أن المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أنه صدر معدوما اذ لم يستكمل مقوماته الشكلية بعدم عرضه واقراره من مجلس الرياسة القائم وقتئذ طبقا للاعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وحيث أنه وان كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة قد نصت على إلغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، إلا أن هذا الإلغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار بقانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ وعمل به من تاريخ نشره في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، ولما كان الثابت من مذكرة نيابة وسط القاهرة المؤرخة ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ المرفقة بالاوراق — والتي لم يجدها المدعى طبقا لكتابه الى هيئة المفوضين بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٨١ — أنه بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٤ قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس المدعى حبسا مطلقا واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا لاتهامه في الجناية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ عابدين (٩ سنة ١٩٦٤ وسط القاهرة ١٣ سنة ١٩٦٤ عليا) بتهمة قبول وأخذ نقود من دولة أجنبية بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية ، والتحريض على قلب نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، فان مؤدى ذلك أن إحالة المدعى الى محكمة أمن الدولة العليا لم تتم تطبيقا للقرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن قد صدر بعد عندما قررت النيابة العامة إحالته الى المحاكمة في أول فبراير سنة ١٩٦٤ ، وانما بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي حل محل قانون الاحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ • كما أن استمرار محاكمة المدعى أمام محكمة أمن الدولة العليا وصدور الحكم عليه منها بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ — بعد انتهاء حالة الطوارئ في ٢ أبريل سنة ١٩٦٤ بقرار رئيس الجمهورية رقم

١٣١٦ لسنة ١٩٦٤ — كان بدوره تطبيقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى تنص المادة ١٩ منه على أنه « عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التى تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقا للإجراءات المتبعة أمامها » وبالتالي يكون اعتقال المدعى وإحالته الى محكمة أمن الدولة العليا ثم استمرار محاكمته أمامها وصدور الحكم عليه منها قد تمت جميعها وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

لما كان ما تقدم وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، وكان الثابت على ما سلف بيانه أن القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لم يطبق على المدعى ولم تترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة له ، وانتفت بذلك مصلحته فى الطعن بعدم دستوريته ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو المينين المفوض ، والسيد / أحمد على فضل الله أمين السر .

(٣)

القضية رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

١ - حكم - حجته - دعوى - الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة وتلتزم بها جهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته - أساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - الطعن بعدم دستورية نص سبق القضاء بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في هذا الطعن - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر في الجريدة الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف

هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المدعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمامها المشار اليهما ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

(٢) لما كان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التي سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستوريته ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن مصلحة المدعين فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة — بطلب الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأى بعدم قبولها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم أصليا بإبطال العقد المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٧٠ الصادر من المدعى عليهما الثالث والرابع الى المدعى عليه السادس ببيع حصتهما في شركة التوصية البسيطة التى شملها قرار فرض الحراسة على أموالهما ، واحتياطيا بالزام المدعى عليهما متضامنين أن يدفعوا لهم تعويضا مقداره مائة ألف جنيه وعلى سبيل الاحتياط الكلى ندب خبير حسابى لفحص حسابات الشركة ومقارنتها بقرار تقييما ، فدفع المدعى عليه السادس بعدم سماع الدعوى تطبيقا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعدم سماع الدعوى • استأنف المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٣ لسنة ٩١ ق مدنى القاهرة ودفعا بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه غير أن محكمة الاستئناف حكمت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف استنادا الى انهما لم يتخذا الاجراء المرسوم قانونا للطعن بعدم دستورية هذا النص طبقا لقانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ • طعن المدعيان فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٤١٧ لسنة ٤٥ ق وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بنقض الحكم واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة واقامت قضاءها على أن الحكم المطعون فيه لم يفتن الى أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بإبداء

الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ثم إقامة الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا في الأجل الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها، واذ قام المدعيان بتعجيل نظر استئنافهما قضت محكمة استئناف القاهرة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف نظره حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدفع بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وكلفتها برفع الدعوى الدستورية خلال شهرين فأقاما دعواهما الماثلة .

وحيث أن المدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، وذلك لمخالفتها ما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور من حظر النص على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

وحيث أن المحكمة العليا سبق أن قضت بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٧٦ في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون عليها في الدعوى الماثلة « فيما نصت عليه من عدم سماع أى جهة قضائية أى دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء أو عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات » ونشر منطوق هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩٧٦ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — الذى صدر الحكم سالف البيان (م ٢ — المحكمة الدستورية)

في ظله — كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر في الجريدة الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في دعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمامها المشار اليهما ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لما كان ذلك وكان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان مصلحة المدعين في الدعوى الماثلة منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعين اثارا الدفع بعدم

دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ قبل أن
تقضى المحكمة العليا بعدم دستوريته ، ولما كان حكم محكمة الموضوع
الذى كلفها برفع الدعوى الماثلة قد صدر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ فى
حين صدر حكم المحكمة العليا بعدم دستورية ذات المادة المطعون عليها
منذ ٣ يوليو سنة ١٩٧٦ ، فان المحكمة ترى فى ذلك ما يبرر عدم الزام
المدعين بمصروفات الدعوى •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة المصروفات
ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء وحضور السيد محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر.

(٤)

القضية رقم ١٦ لسنة ٢ قضائية « دستورية » (١)

دعوى دستورية - قبولها - وجوب أن يتضمن قرار الاحالة او صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمه ذلك - اغفال هذه البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى .

ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها، ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة أحكاما مماثلة فى الدعاوى الدستورية أرقام ٢١ لسنة ٢ ق و ١٩ و ٢٢ لسنة ٣ ق .

انتفاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيا مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ ١٩٨٠/٤/٨ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة طنطا الابتدائية فى ٩ فبراير سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق — تتحصل فى أن مؤجرا أقام الدعوى رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى مركز طنطا على مستأجرين لحلين منه بقرية ميت حبيش البحرية طالبا الحكم بانهاء عقدى الايجار ، وتسليمه المكانين المؤجرين . وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بانهاء عقدى الايجار فاستأنف المستأجران

هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مستأنف طنطا طالبين الغاء استنادا الى أن قرية ميت حبيش البحرية امتدت اليها أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بموجب قرار محافظ الغربية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وبالتالي يكون عقد ايجار المحليين قد امتد استنادا قانونيا • وبتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٨٠ قررت محكمة طنطا الابتدائية وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٩ من قانونها للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٩ تأسيسا على ما أوردته فى أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام هذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، واذ كان قرار محافظ الغربية المشار اليه قد أخضع القرية الكائن بها عينا النزاع لأحكام الباب الأول من هذا القانون استنادا الى التفويض الصادر له بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ الذى لم يتضمن تفويضه فى اختصاصات وزير الاسكان والتعمير ، فان مد سريان أحكام القانون المذكور على تلك القرية يكون قد تم بأداة غير التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية •

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن

قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقريضة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كلفة جوانبها ، ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى .
المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة طنطا الابتدائية قد استندت في قرارها باحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا الى أن مد سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بموجب قرار محافظ الغربية تم بأداة غير التي حددتها الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان ، وهو ما يعد نعيًا بعدم مشروعية ذلك القرار لمخالفته للقانون الاخير ولا يكشف بذاته عن عيب دستوري فيه ، وكانت المحكمة اذ خلصت الى أن ذلك مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية لم تضمن قرارها أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، فان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها المشار اليه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار احمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بايخ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء وحضور السيد محمد كمال محفوظ الغوض ، والسيد/ احمد على فضل الله أمين السر.

(٥)

القضية رقم ١٨ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

دعوى دستورية - خلو قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها والاكفاء بالاحالة الى اسباب حكم آخر غير مودع ملف الدعوى المحالة . عدم قبول الدعوى الدستورية .

إذا كان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا لبحث دستورية قرار محافظ الغربية قد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، واقتصرت أسبابه - طبقا لما هو ثابت من صورة الحكم الاصلية الموقعة من رئيس المحكمة - على الاحالة الى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة ، فان الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة طنطا الابتدائية فى ٧ فبراير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

- بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .
- حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق — تتحصل في أن مؤجراً كان قد أقام الدعوى رقم ٩١٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى مركز طنطا على مستأجرة محل منه بقرية فيشا سليم ، طالباً الحكم بانتهاء عقد الايجار المبرم بينهما وتسليمه المكان المؤجر . وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة بانتهاء عقد الايجار ، فاستأنفت المستأجرة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف طنطا تأسيساً على أن محافظ الغربية أصدر القرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ باخضاع قرية فيشا سليم الكائن بها المحل المؤجر لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وبالتالي يكون عقد الايجار قد امتد امتداداً قانونياً . وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قررت محكمة طنطا الابتدائية وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقاً للمادة ٢٩ من قانونها للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » .

وتؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان قرار الاحالة قد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبته المادة ٣٠ المشار اليها ، اذ اقتضت أسبابه — طبقا لما هو ثابت من صورة الحكم الاصلية الواقعة من رئيس المحكمة — على الاحالة الى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة ، فان الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٨٢.

برئاسة السيد المستشار احمد ممدوح عطية
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومصطفى
جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد
اعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ احمد على
فضل الله امين السر .

(٦)

القضية رقم ٢٩ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا
للفقرة ب من المادة ٢٩ من قانون المحكمة - والميعاد المحدد لرفعها - الذى
تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة شهور هما من مقومات الدعوى
الدستورية . هى اوضاع اجرائية جوهرية فى التقاضى ومن النظام العام .
٢ - دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها - ميعاد الثلاث اشهر الذى فرضه
المشرع كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة ب من المادة ٢٩
من قانون المحكمة - يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم
على حد سواء .

١ - ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا
أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح
للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدد لرفعها ،
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر
محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى
ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر .
وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع
الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام
باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة
حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها
وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى

فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأي أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٥١٥ لسنة ١٩٧٩ ايجارات جنوب القاهرة ضد السيد وزير المالية بصفته المشرف على تصفية المؤسسات العامة الملقاة وضد شركة مصر للأسواق الحرة طالبا

الحكم باخلاء هذه الشركة من العين الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقال بيانها لها أنه بتاريخ أول يولية سنة ١٩٧٠ قام بتأجير هذه العين الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية الا أن وزير المالية تنازل عن عقد الايجار الى شركة مصر للاسواق الحرة في سنة ١٩٧٨ تحت تسمية بيع بالجذك استنادا الى السلطة المخولة له بموجب نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بأن لوزير المالية الحق فى أن يبيع بالجذك الاماكن التى كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاة الى الهيئات والشركات الخاضعة لقوانين استثمار رأس المال العربى والاجنبى ، واذا كان هذا النص ينطوى على اعتداء على حرمة الملكية الخاصة التى كفل الدستور صيانتها فقد دفع المدعى بعدم دستوريته • وبجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة فى أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية اذ قضت بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ لم تحدد للمدعى أجلا لرفع دعواه الدستورية ، فقد تحتم عليه أن يلتزم بميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفعها ، أما وقد تراخى ولم يودع صحيفةها الا فى أول اكتوبر سنة ١٩٨٠ على ما سلف بيانه ، فان دعواه تكون قد أقيمت بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزم
المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله وده فتحي
عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء
والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/أحمد على فضل الله أمين السر.

(٧)

القضية رقم ٣٨ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

تشريع - اثر رجعى - جواز في غير المواد الجنائية بهوافقة أغلبية أعضاء مجلس
الشعب على سريان أحكام القانون على الماضى - المادة ١٨٧ من الدستور .

ان الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الأول للفصل
التشريعى الثانى لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧
- والمرفقة بالاوراق - أنه عند الاقتراح على مشروع القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن أحكامه تقضى بسريانه
بأثر رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة
الامر الذى يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ
الرأى نداء بالاسم ، وبعد ذلك نودى على الاسماء - التى أثبتت فى
ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأى النهائى أسفر
عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتا
فاذا كان عدد أعضاء مجلس الشعب فى ذلك الوقت طبقا
لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة
١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضوا ، وكان قد توافر بذلك لهذا
القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧
من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه
بالنسبة للماضى ، فان ما ينهائى المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور
يكون على غير أساس .

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا ألبت فيه الرأي برفضها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها •

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى بندر الزقازيق طالبا الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التنفيذى الذى أوقعته مصلحة الجمارك ضده وفاء لمبلغ ٥٢٠ مليم و ٢٧٥٢ جنيه مقابل رسوم استهلاك تطبيقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ واعتبار الحجز كأن لم يكن وبراءة ذمته من هذا المبلغ • وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدعوى ، فطعن المدعى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف الزقازيق ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ ، وفى أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ (م ٣ - المحكمة الدستورية)

قررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ للطعن بعدم الدستورية ، فأقام المدعى دعواه الماثلة •

وحيث أن المدعى ينعى على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع مخالفته للمادة ١٨٧ من الدستور ، اذ لم يصدر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب رغم ما نص عليه من أثر رجعى •

وحيث أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المطعون بعدم دستوريته صدر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٧ ونص في مادته الاولى على فرض رسوم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرفق به وبالفئات الموضحة قرين كل منها ، ونصت مادته الثانية على أن يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذه ، كما نصت المادة الثالثة والاشيرة منه على نشره في الجريدة الرسمية وأن يعمل به اعتبارا من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ •

وحيث أن المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه « لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها • ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » •

وحيث أن الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعى الثانى لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ — والمرفقة بالاوراق — أنه عند الاقتراح على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذى يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ رأى نداء بالاسم ، وبعد ذلك نودى

على الأسماء — التي أثبتت في ملحق المضبطة — ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأي النهائي أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتا .

لما كان ما تقدم وكان عدد أعضاء مجلس الشعب في ذلك الوقت طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضوا ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون — وهو تشريع في غير المواد الجنائية — ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة لماضي ، فإن ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزم المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين نازوق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ومحمد علي
داغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد اعناء
والسيد المستشار د. عوض المر المفوض ، والسيد/أحمد على فضل الله أمين السر .

(٨)

القضية رقم ٢٣ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

١ - مصادرة - المصادرة العامة محظورة حظرا مطلقا - المصادرة الخاصة
لا تجوز الا بحكم قضائي .

٢ - مصادرة - المصادرة الخاصة - المادة ٣٦ من الدستور - نصها على حظر
المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي - جاء مطلقا غير مقيد - شموله المصادرة
الخاصة في جميع صورها - النص الذي يجيز الوزير الاقتصاد او من ينسبه
ان يامر بالمصادرة الادارية مخالف للمادة ٣٦ من الدستور .

٣ - ان المشرع الدستوري ارسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص
عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة
للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي »
فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الاداة التي تتم
بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا
اداريا، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر الا بحكم
قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضي وضمائنه لصاحب الحق
الدفاع عن حقه وتنتفي بها مظنة العنف أو الاغتصابات عليه ،
وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية
هي السلطة الاصلية التي ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث
تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة .

٢ - لما كان نص المادة ٣٦ المشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم
قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري

سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فان النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته •

الاجراءات

بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٧٨ سنة ٢٨ قضائية بعد أن قررت محكمة القضاء الادارى في ٦ يناير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد •

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى في الدعوى المحالة كان قد أقام الدعوى

رقم ٣٩٠٦ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بتسليمه
البضائع التى وجدت بحقائبه عند تفتيشها بمطار القاهرة الدولى قولا
بأنه كان فى مرور عابر فى طريقه الى بيروت وان القرار الصادر
بمصادرتها اداريا لعدم حصوله على ترخيص فى استيرادها مخالف للواقع
وللقانون • وبجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة
بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء
الادارى بمجلس الدولة حيث قيدت برقم ٥٧٨ لسنة ٢٨ قضائية •
وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨١ قررت محكمة القضاء الادارى وقف الدعوى
واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة
العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ، تأسيسا
على ما أوردته فى قرار الاحالة من أن الثابت من الاوراق أن الهيئة
العامة للرقابة على الصادرات والواردات أصدرت فى ٢٥ أغسطس سنة
١٩٧٣ قرارا بالاكْتفاء بمصادرة المضبوطات بدلا من احالة المدعى الى
المحاكمة الجنائية استنادا الى حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ، وان هذه المادة فيما تضمنته من اجازة
المصادرة الادارية تماثل المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى ، التى سبق أن قضت
المحكمة العليا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٨ فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٨
قضائية بعدم دستوريته لمخالفتها نص المادة ٣٦ من الدستور ، الأمر
الذى رأت معه المحكمة احالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا
للفصل فى دستورية المادة العاشرة المشار اليها •

وحيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد — قبل
الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير —
تناول فى المواد السابعة والثامنة والتاسعة منه العقوبات المقررة على
مخالفة احكامه وشروط الافراج عن السلع المستوردة بالمخالفة لهذه

الاحكام ، ثم نصت المادة العاشرة منه على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابي من وزير الاقتصاد أو من ينييه كتابة في ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ، ولو كانت السلع معفاة من أدائه .. » •

وحيث أن المشرع الدستوري أرسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداريا ، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر الا بحكم قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتفى بها مظنة العسف أو الافتئات عليه ، وتأكيدا لبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الاصلية التي ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالامر بالمصادرة •

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فان النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — قبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ — فيما نصت عليه من أنه « يجوز لوزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا » •

جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ومصطفى حميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد أعضاء وحضور السيد المستشار د. عوض المر المفوض ، والسيد/أحمد على فضل الله أمين السر .

(٩)

القضية رقم ٣٩ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

١ - جريمة - عقوبة - مراقبة الشرطة - اشتباه - المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق ان حوكم عليها الشخص ثم فرضت لها عقوبة اصلية هى عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .

٢ - عقوبة - توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ بغير حكم قضائى - مخالف للمادة ٦٦ من الدستور .

١ - يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - طبقا للتفسير الملزم الذى أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية - أن يكون توافر حالة الاشتباه فى حقه ثابتا بحكم قضائى وسابقا على صدور الامر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسباب تتعلق بالامن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هى عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .

٢ - ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الاولى - المطعون بعدم

دستوريته - من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال ، قاطع الدلالة في أن الشرطة هي الجهة المختصة بأعمال هذا النص وذلك بإجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائي .

ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية . ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع إلا بحكم قضائي . . . » وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التي فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائي على ما سلف بيانه ، فإن هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

الاجراءات

بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .

وفوضت ادارة قضايا الحكومة الرأي للمحكمة لتقضى بما تراه متفقا مع أحكام الدستور .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأي بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ المطعون عليها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

- بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وبسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد سبق اعتقاله لخطورته على الأمن العام ، ولما أفرج عنه في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ وضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملاً بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، إلا أنه خالف شروط المراقبة وتحرر ضده المحضر رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ جنح اشتباه بيلا وأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فقضت محكمة أول درجة بحبسه لمدة سنة + طعن المدعى على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٨١ جنح س كفر الشيخ ، ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ لمخالفته أحكام المادة ٦٦ من الدستور ، وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدفع بعدم دستورية ذلك القانون ، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث أن المدعى ينعى على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أنه إذ قضى في مادته الأولى بوضع الخاضعين لأحكامه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين يكون قد خالف ما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لا يجوز توقيع عقوبة إلا بحكم قضائي .

وحيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ، تنص على أن يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه

المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالامن العام ، ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه — وهي الخاصة بتحديد جهة ومكان المراقبة — وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال .

وحيث أنه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملاً بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ — طبقاً للتفسير الملزم الذي أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية — أن يكون توافر حالة الاشتباه في حقه ثابتاً بحكم قضائي وسابقاً على صدور الامر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لأسباب تتعلق بالامن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .

وحيث أن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الاولى — المطعون بعدم دستوريته — من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال ، قاطع الدلالة في أن الشرطة هي الجهة المختصة بأعمال هذا النص وذلك بإجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائي ، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا في تفسيرها سالف الذكر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية . ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ... » ، وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة

الشرطة لمدة سنتين التي فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائي على ما سلف بيانه ، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ؛ والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة ،

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض المر المغوض والسيد/ أحمد على فضل الله أمين السر .

(١٠)

القضية رقم ١٠ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

- ١ - مجلس تاديب - هيئة قضائية - مجلس تاديب أعضاء مجلس الدولة يعين هيئة قضائية - عهد اليه اختصاص قضائي محدد - ما يصدر عنه في هذا الشأن احكام قضائية وليس قرارات ادارية .
- ٢ - حق التقاضى - قصر التقاضى على درجة واحدة - من الملاءمات التى يستقل بتقديرها المشرع .
- ٣ - دستور - مبدأ المساواة فى الحقوق - لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية .
- ٤ - دعوى - الدعوى الدستورية - رخصة التصدى المتاحة للمحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٧ من قانونها - مناط اعمالها اتصال النص الذى يرد عليه التصدى بالنزاع المطروح على المحكمة .
- ٥ - اختصاص - منازعات ادارية - من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل فى بعض المنازعات الادارية التى تدخل أصلا فى اختصاص مجلس الدولة الى جهات او هيئات قضائية اخرى .
- ٦ - حق التقاضى . القاضى الطبيعى - منازعات ادارية - المادتان ٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤ من قانون مجلس الدولة - الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة واحدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة ، هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة .
- ٧ - قرارات ادارية - نذب - نقل - استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل ونذب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية الدوائر القضائية المختصة - تحصين لها من الرقابة القضائية ومنع لاضاء

هاتين الهيئتين القضائيتين من الالتجاء الى القاضى الطبيعى . مخالفه ذلك
للمادة ٦٨ من الدستور .

٨ - قرارات ادارية - المادة ٦٨ من الدستور - نصها على عدم جواز نخصين
القرارات الادارية من رقابة القضاء - نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد
ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب الفائتها عيبا فى الشكل
(مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال
السلطة) .

١ - أن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم
أعضائه ويفصل فى خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك
بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه
بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه ، ثم يحسم
الامر فيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهى جميعها
اجراءا قضائية توفر لمن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل
سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى ،
وبالتالى فان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة
قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، ويكون
ما يصدر عنه فى هذا الشأن أحكاما قضائية وليست قرارات
ادارية .

٢ - من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن فى بعض الاحكام
القضائية ، وقصر التقاضى بالنسبة لما فصلت فيه على درجة
واحدة ، هو من الملاءمات التى يستقل بتقديرها المشرع الذى
أرتأى فى تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من
أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم اجازة الطعن فى أحكامه واعتبار
التقاضى أمامه من درجة واحدة .

٣ - مبدأ المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع
الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع
يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز

القانونية التي يتساوى بها الافراد أمام القانون ، واذ توافر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩/٢ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فان النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المشار اليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة انها تضمنت حظرا للتقاضي وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس .

٤. لما كانت المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة تنص على أن « تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عينا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، فانها تماثل في حكمها الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عينا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، الامر الذي دعا المحكمة الى أعمال رخصة التصدي المتاحة لها طبقا للمادة ٢٧ من قانونها فيما يتعلق بهذه المادة الاخيرة لاتصالها بالنزاع المطروح عليها .

٥ ، ٦ — المقرر أن من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية — التي تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور — الى جهات أو هيئات قضائية اخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، وكان مفاد المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن ينتزع ولاية الفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك عن نظر جميع هذه المنازعات وأسندها الى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ، والى احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة — دون غيرها — باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتي القضاء العادى والادارى ، فان هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لها من قدرة على الاحاطة بشئون اعضائها وكفاية للبت فى أمرها .

٧ — اذ استبعد المشرع فى المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون قد حصن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين أعضاء هاتين الجهتين القضائيتين (م ٤ — المحكمة الدستورية)

وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهم الطبيعي الذي حدده في صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن « التقاضى مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » •

٨ — نص المادة ٦٨ من الدستور على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى طلب الغائها — طبقا لما نصت عليه المادتان ٨٣/١ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤/١ من قانون مجلس الدولة — هو عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة •

الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمناه من حظر طعن أعضاء مجلس الدولة فى قرارات نقلهم وندبهم وتأديبهم •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩ لسنة
٢١ ق ادارية عليا ضد المدعى عليهم الاربعة الاخيرين ، وانتهى فيها الى
طلب الحكم بالغاء كل من القرار الصادر من رئيس مجلس الدولة في ٥ مايو
سنة ١٩٧٣ بنقله من رئاسة المحكمة التأديبية بالاسكندرية الى العمل
مستشارا بهيئة مفوضي الدولة بالمجلس بالقاهرة ، والقرار الصادر من
مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٧٤ في
الطلب رقم ٢ لسنة ١٩ ق فيما قضى به من مجازاته بعقوبة اللوم ،
والحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ خمسين ألف جنيه تعويضا
عن الاضرار الأدبية والمادية التي لحقت به من جراء هذين القرارين
والقرار الصادر باحالته الى مجلس التأديب • كما دفع المدعى في صحيفة
تلك الدعوى بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية
من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ • وبتاريخ ٤ يونيه سنة
١٩٧٧ قررت المحكمة وقف الفصل في الطعن ليرفع المدعى دعواه
الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة •
وحيث أن الدعوى نظرت بجلاسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ وفيها قررت
المحكمة — اعمالا للمادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ — تكليف هيئة المفوضين لديها باتخاذ اجراءات تحضير الدعوى
الدستورية بالنسبة للفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة
القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ التي تتصل بالتزاع المطروح عليها بشأن الفقرة

الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه * وبعد أن اتخذت هيئة المفوضين هذه الاجراءات قدمت تقريراً برأيها *

وحيث أن المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة فيما تضمنته من حظر الطعن في قرارات نقل وندب أعضاء مجلس الدولة ، وبعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من ذات القانون التى تقضى بأن الحكم الصادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة نهائى غير قابل للطعن ، وذلك تأسيساً على أن هذين النصين يصادران حق عضو مجلس الدولة فى التقاضى بشأن قرارات النقل والندب والتأديب وهى قرارات ادارية لا يجوز تحصينها من رقابة القضاء ، كما انهما يحولان دون التجاؤه الى قاضيه الطبيعى فى هذا الصدد وهو الدائرة المختصة بنظر منازعات أعضاء مجلس الدولة الادارية ، بالاضافة الى اخلالهما بمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون ، وذلك بالمخالفة لما نصت عليه المواد ٤٠ و ٦٨ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٢ من الدستور * ويضيف المدعى أن قرار مجلس التأديب الصادر ضده منعدم ذلك أنه أحيل الى المجلس باعتباره « لجنة صلاحية » ولم تتخذ قبله اجراءات التأديب المنصوص عليها فى المواد ١١٣ و ١١٥ و ١١٨ من قانون مجلس الدولة مما أخل اخلالاً جسيماً بحقه فى الدفاع *

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أنه « ويكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية نهائياً غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن » ، فقد أفرد هذا القانون الفصل السابع من بابته الرابع للأحكام الخاصة بتأديب أعضاء مجلس الدولة ، وعهد بذلك فى المادة ١١٢ منه الى مجلس تأديب يشكل برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية ستة من نوابه بحسب ترتيب

اقدامياتهم ، وأوضحت المادة ١١٣ منه طريقة رفع الدعوى التأديبية فنصت على أن تقام من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو تحقيق ادارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة للمستشارين ومستشار بالنسبة لباقى الأعضاء ، كما أوجبت أن تشتمل عريضة الدعوى التأديبية على التهمة والادلة المؤيدة لها ، وأجازت المادة ١١٤ لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات أو أن يندب أحد أعضائه لذلك ، وحددت المادة ١١٥ اجراءات المحاكمة التأديبية بحيث اذا رأى المجلس محلا للسير فيها عن جميع التهم أو عن بعضها كلف العضو بالحضور بميعاد أسبوع على الاقل على أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام ، كما نصت المادة ١١٨ على أن يكون الحكم فى الدعوى بعد سماع رأى إدارة التفتيش الفنى ودفاع العضو الذى يكون آخر من يتكلم ، وأتاحت له أن يحضر بشخصه أو أن ينيب للدفاع عنه أحد أعضاء المجلس وأن يقدم دفاعه كتابة ، ثم أوجبت المادة ١١٩ فى فقرتها الاولى أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التى بنى عليها وأن تتلى هذه الأسباب عند النطق به .

وحيث أن مؤدى جميع هذه النصوص أن مجلس تأديب مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم أعضائه ويفصل فى خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه، ثم يحسم الامر فيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهى جميعها اجراءات قضائية توفر لن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى وبالتالي فان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، ويكون ما يصدر عنه

في هذا الشأن أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية •

لما كان ذلك وكان من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية ، وقصر التقاضي بالنسبة لما فصلت فيه على درجة واحدة ، هو من الملاءمات التي يستقل بتقديرها المشرع الذي ارتأى في تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم اجازة الطعن في أحكامه واعتبار التقاضي أمامه من درجة واحدة ، وكان مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد أمام القانون ، واذ توافر شرطاً العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩/٢ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فان النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المشار اليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة أنها تضمنت حظراً للتقاضي وحصنت قراراً إدارياً من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير أساس • أما ما أثاره المدعى بشأن عدم اتباع اجراءات التأديب قبله والاخلال بحقه في الدفاع مما يجعل قرار التأديب منعوماً ، فانه نعى يتصل بطلباته في دعواه الموضوعية ويخرج عن نطاق الرقابة الدستورية التي تتولاها هذه المحكمة • لما كان ما تقدم فانه يتعين رفض الدعوى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة سالفه البيان •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه والتي تنص على أن « تختص

أحدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، فانها تماثل في حكمها الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، الامر الذى دعا المحكمة الى اعمال رخصة التصدى المتاحة لها طبقا للمادة ٢٧ من قانونها فيما يتعلق بهذه المادة الاخيرة لاتصالها بالنزاع المطروح عليها على ما سلف بيانه .

ولما كان من المقرر أن من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية — التى تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور — الى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، وكان مفاد المادتين ٨٣/١ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤/١ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن ينتزع ولاية الفصل فى طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك

عن نظر جميع هذه المنازعات واسندها الى دوائر المواد المدنية والتجارية
بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة والى احدى
دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة — دون
غيرها — باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتي القضاء العادى
والادارى ، فان هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى
المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بأعضاء هاتين
الجهتين القضائيتين لما لها من قدرة على الاحاطة بشئون أعضائها وكفاية
البت فى أمرها .

لما كان ذلك وكان المشرع فى المادتين ٨٣/١ من قانون السلطة
القضائية و ١٠٤/١ من قانون مجلس الدولة اذ استبعد بعد ذلك
القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة
العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون قد حصن
هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين أعضاء هاتين الجهتين
القضائيتين وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهن الطبيعى الذى حدده
فى صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تنقضى به
المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول
للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ... » ويحظر
النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة
القضاء » .

وحيث أنه لا يحتاج فى هذا الشأن بما قرره ادارة قضايا
الحكومة من أن التشريعات المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة
قد اضطردت على عدم اجازة الطعن فى قرارات النقل والندب لتعلقها
بتنظيم سير القضاء ، ذلك أن النص فى المادة ٦٨ من الدستور على عدم
جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز
تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى

طلب الغائها — طبقا لما نصت عليه المادتان ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة — هو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة • كما أنه لا وجه لما اثير بشأن الآثار التي قد تترتب على ما يصدر من أحكام بإلغاء قرارات النقل والندب بعد إباحة الطعن فيها ، ذلك أن هذه الآثار — وهي ذات الآثار التي تترتب على الأحكام بإلغاء قرارات التعيين أو الترقية المباح الطعن فيها أصلا طبقا للمادتين ١/٨٣ و ١/١٠٤ المشار اليهما — لا يمكن أن تحول دون أعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح التي عهد بها الدستور الى هذه المحكمة حماية له وصونا لأحكامه •

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ونص المادة ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قد خالفا نص المادة ٦٨ من الدستور على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم دستورية ما تضمنناه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقل أو ندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر التي ناط بها المشرع دون غيرها الفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولا : برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

ثانيا : بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، والفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمناه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر المختصة طبقا لهاتين المادتين بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم •

ثالثا : ألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المصاماة •

جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين كمال سلامة عبد الله ود. فنحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومثير أمين عبد الحيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(١١)

القضية رقم ١٦ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

١ - حكم - اثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى - بيبائه - المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية والمذكرة الايضاحية للقانون .

٢ - محكمة الموضوع - اختصاص - اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية مما تختص به محكمة الموضوع .

١ - نظمت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ فى فقرتيها الثالثة والرابعة الآثار التى تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى فنصت على أنه « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم » فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن « . » ، وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى للنشر ليس عدم تطبيقه فى المستقبل فحسب ، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم .

٢ — اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة مما تختص به محكمة الموضوع ، لتتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفع أو دفاع الأمر الذي لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا •

الاجراءات

بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتغليب حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٨ لسنة ١ ق الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨١ على حكم المحكمة العليا السابق صدوره في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٤ ق •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلاسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ٢٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء القرار الصادر من مدير ادارة النقد بمصادرة مبلغ ٥٨٠٠ جنيه ضبط في القضية رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ حصر تحقيق نيابة الشئون المالية ، ودفع أمام تلك

المحكمة بعدم دستورية نص كل من الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، والفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب فيما تضمناه من حق وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه في الأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة إداريا •

وبتاريخ ١٧ إبريل سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى وحددت للمدعى ثلاثة أشهر لرفع دعواه الدستورية ، فأقام الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية بطلب الحكم بعدم دستورية النصين المشار اليهما ، وفي أول مارس سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة العليا برفض دعواه • ثم أقام المدعى بعد ذلك الدعوى رقم ٣٠٢٩ لسنة ١٩٨٠ كلى جنوب القاهرة وطلب فيها الحكم برد المبلغ السابق مصادرته استنادا الى ما نص عليه قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن الاثر الرجعى لما يصدر من أحكام بعدم دستورية أى نص جنائى ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى مجلس الدولة لنظرها بهيئة قضاء إدارى ، واذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨١ حكما فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ، فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتغليب الحكم الأخير على الحكم السابق صدوره فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية ، حتى يتبين القضاء الإدارى — الذى أحيلت اليه دعواه الموضوعية — الحكم الواجب تطبيقه عليها •

وحيث أن طلبات المدعى تستهدف فى حقيقتها طلب اعمال أثر

الحكم الصادر بعدم الدستورية في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية على دعواه الموضوعية المحالة الى القضاء الادارى والتي يطالب فيها برد مبلغ ٥٨٠٠ جنية تمت مصادرته في تاريخ سابق على صدور هذا الحكم .

وحيث أن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نظمت في فقرتيها الثالثة والرابعة الآثار التي تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى فنصت على أنه « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم » فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن « . » ، وجاء بالذاكرة الايضاحية للقانون أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى للنشر ليس عدم تطبيقه في المستقبل فحسب ، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم .

لما كان ذلك ، وكان اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفع أو دفاع الامر الذى لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزمتم المدعى المصروفات ومبلغ خمسة وعشرين جنية مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة اول يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين
عبد المجيد أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم ابو المينين المفوض ،
والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(١٢)

القضية رقم ٢٦ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

١ - دعوى - الدعوى الدستورية - قبوالة - المصلحة في الدعوى - مصلحة
شخصية مباشرة للطاعن - مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى
الموضوع .

٢ - اجانب - ملكية - قانون - اثر مباشر - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك
غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء - حظره في المادة الاولى
منه - اكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء الا في
حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه دون ان يرتد اثر هذا
الحظر الى الماضى - النص في المادة ٢/٥ من هذا القانون على أن التصرفات
التي لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها -
تطبيق لحكم المادة الاولى باثر مباشر من تاريخ نفاذه .

٣ - حق الملكية - كسب الملكية العقارية مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه
الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا وتسجيله اثر ذلك .

٤ - سلطة التشريع - حقوق - للمشرع سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق -
ضوابط هذه السلطة التقديرية - صدور الحكم التشريعى بقاعدة عامة مجردة .
عدم اصداره نصا في الدستور .

١ - من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر
للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة
ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم
الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

٢ - أن المشرع بعد ان أورد في المادة الاولى من القانون رقم ٨١

لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا — يسرى من يوم نفاذه — حظر بمقتضاه كأصل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء الا فى حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه وذلك دون أن يترد أثر هذا الحظر الى الماضى ، عمد فى المادة الخامسة منه الى التفرقة بين التصرفات التى تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التى لم تكن قد اشهرت حتى هذا التاريخ • فأبقى على التصرفات الاولى صحيحة ومنتجة لاثارها القانونية وفقا لما قررته الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، ذلك أن هذه التصرفات هى التى ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة واحتراما للاوضاع المستقرة الابقاء عليها وعدم المساس بها اعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون • أما بالنسبة للتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ العمل به ، فانه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية — وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى فى مادته التاسعة من أن حق الملكية العقارية لا ينتقل سواء بين المتعاقدين أو غيرهم الا بالتسجيل ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم فان المشرع — اعمالا للاثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه فى المادة الاولى سالفة الذكر — نص فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الاعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها •

لما كان ذلك ، فان نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار اليه فى المادة الاولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن ينطوى على أى أثر رجعى يتضمن

المساس بالملكيات العقارية القائمة والتي ثبتت لأصحابها الاجانب
قبل بدء العمل به .

٣ — اذ كان المحظور قانونا طبقا لنص المادة الاولى هو اكتساب
الاجانب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء ، وكان كسبهم
لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر
عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية
أخرى ، فان العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل
بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية الى
المتصرف اليهم ، الا أن ذلك لا يكفى فى ذاته لاكتمال أى مركز
قانونى لهم فى خصوص هذه الملكية حتى يترتب على اعمال حكم
الحظر المساس بها ، وبالتالي لا يصح أن ترمى تلك الفقرة بارجعية
الاثـر .

٤ — للمشرع سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بلا معقب عليه فى تقديره
ما دام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت
به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت
مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا : بعدم دستورية القانون رقم ٨١
لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء .
واحتياطيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا
القانون .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى
(م ٥ - المحكمة الدستورية)

بالنسبة لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر،
وبعدم قبولها فيما عدا ذلك .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المدعى بصفته الشخصية وبصفته ولياً طبيعياً
على ولديه القاصرين كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٦٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى
كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى
المؤرخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن بيع المدعى عليها الخامسة —
شركة مصر للتأمين — شقة سكنية بالعمارة الميمنة بالصحيفة ، الى كل
من ولديه وزوجته — حينئذ — المدعى عليها السادسة ، وذلك لقاء ثمن
قدره ٣١٨٥ جنيها ، وبصحة ونفاذ الاقرار الصادر من المدعى عليها
السادسة بالتنازل عن نصيبها الى المدعى ، وبتسليمه الشقة محل النزاع
واعتماد الحكم الذى يصدر فى الدعوى — بعد شهره — سنداً للملكية .
وقد ردت المدعى عليها السادسة — عقب طلاقها — على ذلك بتبطلان عقد
البيع المشار اليه استنداً الى أن المدعى وولديه يحملون الجنسية الليبية،
وان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ يحظر على غير المصريين اكتساب ملكية
العقارات المبنية والاراضى الفضاء فى مصر ويوجب فى الفقرة الثانية
من المادة الخامسة منه عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ

العمل به أو شهرها ، فدفع المدعى بعدم دستورية هذا القانون • وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بوقف الدعوى وحددت للمدعى أجلا غايته آخر مايو سنة ١٩٧٩ لرفع دعواه الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة •

وحيث أن الحكومة قد دفعت بعدم قبول الدعوى تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على نصوص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وذلك فيما عدا الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه إذ أنها وحدها التي تتعلق بالمنازعة في دعواه أمام محكمة الموضوع •

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وإن ذهب فيها الى طلب الحكم أصليا بعدم دستورية القانون المشار اليه واحتياطيا بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه ، إلا أنه لم يورد فيما ساقه من أوجه النعى على نصوصه سوى نص هذه الفقرة ، وكذلك نص كل من الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الاولى من المادة الخامسة منه — والتي تعرض أولاها لحالة غير المصرى الذى يملك أرضا فضاء فتوجب عليه أن يقيم عليها البناء خلال مدة سنتين من تاريخ التملك والا جاز للدولة أن تعيد بيع الأرض للغير على حسابه ، كما تعرض الفقرة الاخرى لبيان حكم التصرفات العقارية التى تم شهرها للاجانب قبل العمل بالقانون المطعون فيه وتقضى ببقاء هذه التصرفات صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية على أن يخضع المالك الاجنبى لاحكام المستحدثة التى نص عليها القانون بشأن وجوب البناء على الأرض الفضاء خلال مدة سنتين من تاريخ العمل بالقانون وألا يتصرف فى العقار المملوك بأى تصرف ناقل للملكية قبل مضي خمس سنوات من تاريخ اكتسابه لها — وهو ما عناه المشرع بالنص فى صدر الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون على « عدم الاخلال بما نص عليه فى الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية وحكم المادة الثالثة من هذا القانون » •

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكانت منازعة المدعى عليها السادسة في الدعوى الموضوعية مبناه عدم أحقية المدعى وولديه في اكتساب ملكية شقة النزاع بسبب جنسيتهم الأجنبية وعدم جواز الاعتداد أو شهر عقد البيع الذي يركنون اليه استنادا منها الى نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ مما حدا بالمدعى الى الدفع بعدم دستوريته بمقولة أن حكم هذه الفقرة — التي تقضى بعدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به وبعدم شهرها — ذو أثر رجعي لم يحظ بالموافقة عليه طبقا للدستور . لما كان ذلك ، فان مصلحة المدعى في دعواه الماثلة انما تقوم على الطعن بعدم دستورية تلك الفقرة فحسب ، بتقدير أن الحكم له في طلباته الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء في الطعن بعدم دستوريته . أما الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الاولى من المادة الخامسة وسائر نصوص القانون الأخرى ، فلا مصلحة شخصية للمدعى في الطعن بعدم دستوريته اذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وذلك فيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه .

وحيث أن المدعى ينعى على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أنها اذ نهت عن الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ نفاذه وحظرت شهرها — مالم يكن قد جرى بشأنها تقديم طلبات شهر أو اقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص

بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ — تكون قد انطوت على أثر رجعى ينسحب حكمه الى التصرفات التى انعقدت قبل تاريخ العمل بالقانون وهذا الاثر الرجعى لم يوافق عليه مجلس الشعب بالاغلبية الخاصة مما يخالف نص المادة ١٨٧ من الدستور • كما أن الحكم الذى نصت عليه تلك الفقرة من شأنه الاخلال بالملكية الخاصة التى كفلت المادة ٣٤ من الدستور صونها وحمايتها •

وحيث أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء يحظر فى صدر مادته الاولى على غير المصريين اكتساب ملكية هذه العقارات والاراضى أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، ويقضى فى مادته الرابعة ببطلان كل تصرف يتم بالمخالفة لاحكامه ، وينص فى المادة الخامسة منه — فى فقرتها الاولى — على أنه « مع عدم الاخلال بما نص عليه فى الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة (٢) وحكم المادة (٣) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل به صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية » وفى فقرتها الثانية على أنه « اما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » كما ينص فى المادة الثامنة منه على العمل بأحكامه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وقد نشر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع بعد أن أورد فى المادة الاولى من القانون المشار اليه حكما جديدا — يسرى من يوم نفاذه — حظر بمقتضاه كأصل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات

المبينة والاراضى الفضاء الا فى حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه وذلك دون أن يرتد أثر هذا الحظر الى الماضى ، عمد فى المادة الخامسة منه الى التفرقة بين التصرفات التى تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التى لم تكن قد أشهرت حتى هذا التاريخ . فأبقى على التصرفات الاولى صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية وفقا لما قررته الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، ذلك أن هذه التصرفات هى التى ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة واحتراما للاوضاع المستقرة الابقاء عليها وعدم المساس بها اعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون . أما بالنسبة للتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به ، فانه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية - وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى فى مادته التاسعة من أن حق الملكية العقارية لا ينتقل بين المتعاقدين أو غيرهم الا بالتسجيل ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم فان المشرع - اعمالا للآثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه فى المادة الاولى سألقة الذكر - نص فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الاعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها .

لما كان ذلك ، فان نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار اليه فى المادة الاولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن ينطوى على أى أثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات العقارية القائمة والتى ثبتت لاصحابها الاجانب قبل بدأ العمل به .

ولا يقدح فى ذلك ما ذهب اليه المدعى من أن ما قضت به تلك الفقرة من عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة انما يمس المراكز القانونية التى ترتبت للمتصرف اليهم بمقتضى عقود صحيحة من شأنها توليد

الالتزام بنقل الملكية اليهم . ويحول بالتالى دون كسبهم لها تنفيذا لهذا الالتزام مما يشوبها برجعية الاثر ، ذلك أنه اذ كان المحظور قانونا طبقا لنص المادة الاولى هو اكتساب الاجانب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى ، فان العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية الى المتصرف اليهم ، الا أن ذلك لا يكفى في ذاته لاكتمال أى مركز قانونى لهم في خصوص هذه الملكية حتى يترتب على اعمال حكم الحظر المساس بها ، وبالتالي لا يصح أن ترمى تلك الفقرة برجعية الاثر — كما لا يغير من ذلك ما تضمنته الفقرة سالفه البيان من استثناء الحالات الثلاثة التى نصت عليها — وهى التصرفات التى جرى بشأنها تقديم طلبات شهر أو اقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ — تاريخ انعقاد مجلس الوزراء الذى أعقبه الاعلان عن اقرار مشروع القانون — ذلك أن استثناء هذه الحالات — لاعتبارات الجدية وحسن النية التى رآها المشرع جديرة بالرعاية — هو في واقع الامر اخراج لها من نطاق الحظر الذى فرضه القانون بمقتضى نص المادة الاولى منه ليسرى عليها حكم الاباحة الذى كان قائما من قبل — وهو ما يملكه المشرع بماله من سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق بلا معقب عليه في تقديره ما دام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا في الدستور .

لما كان ذلك ، فان ما أثاره المدعى بشأن رجعية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ونعبه عليه

تبعاً لذلك بمخالفة الدستور لعدم موافقة مجلس الشعب عليه بالاغلبية الخاصة التي تتطلبها المادة ١٨٧ منه — يكون على غير أساس •

وحيث أنه لما كان من المقرر أن التصرفات غير المشهورة لا تنقل بذاتها حق الملكية العقارية ، وأن المتصرف اليه بعقد غير مشهر لا يعتبر في نظر القانون مالكا للعقار موضوع التصرف الا اذا تم شهر التصرف أو الحكم النهائي المثبت له بطريق التسجيل — على ما سلف بيانه — فان ما ينعاه المدعى على الفقرة سالفة الذكر من مخالفتها الدستور بمقولة أن ما نصت عليه من أن التصرفات غير المشهورة قبل العمل بالقانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها — ينطوى على مساس بالملكية الخاصة التي كفل الدستور في المادة ٣٤ منه صونها وحمايتها ، يكون هذا النعى بدوره غير سديد •

وحيث أنه لما تقدم جميعا يتعين رفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء — وذلك فيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون •

ثانيا : برفض الدعوى بالنسبة للطعن على نص الفقرة المشار اليها ، وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسه ٥ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرمى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على
فضل الله أمين السر .

(١٣) .

القضية رقم ١٨ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

- ١ - دستور - لوائح الضرورة - نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ لم يفرض
جزاء لعدم عرض لوائح الضرورة على مجلس الأمة - عدم عرضها لا يترتب
عليه أى مساس بقوتها .
- ٢ - تأميم - دستور سنة ١٩٥٨ - خلوه من نص خاص فى شأن مبدأ التأميم -
هذا المبدأ يجد سنده فى النص العام الذى ورد فى المادة الخامسة منه
بشأن الملكية الخاصة - مقتضى ذلك .
- ٣ - تأميم - القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات
والمنشآت - هذا التأميم استهدف الصالح العام وتم مقابل تعويض ولم
ينطو على مصادرة الملكية الخاصة - أساس ذلك .
- ٤ - دستورية القوانين - الرقابة القضائية على دستورية القوانين - نفاذها -
النمى على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه - لا تشكل عيباً دستورياً
ولا تمتد اليه رقابة المحكمة الدستورية العليا .

١ - أن المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على أن لرئيس
الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً فى
اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذ فى غياب
المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده فاذا اعترض المجلس
على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثى أعضائه سقط ماله
من أثر من تاريخ الاعتراض . ويستفاد من هذا النص أنه وأن
أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقاً
له على مجلس الأمة فور انعقاده ، إلا أنه لم يفرض جزاء لعدم

عرضه وذلك خلافا لمسلك المشرع في سائر الدساتير الأخرى سواء السابقة على هذا الدستور أو اللاحقة له إذ نصت جميعا على أن القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النيابي لدواعي الضرورة يزول مالها من قوة القانون إذا لم تعرض على المجلس . وهذه المغايرة في الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الأخرى تدل على أن المشرع في هذا الدستور قصد ألا يرتب ذلك الأثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على مجلس الأمة بل أوجبه فقط في حالة إعتراض المجلس عليها بالأغلبية الخاصة التي نص عليها .

٢ - أنه وأن كان المشرع الدستوري لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصا خاصا في شأن مبدأ التأميم ، إلا أن هذا المبدأ يجد سنداه في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تنص بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا تتزعزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » مما يقتضيه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولا على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون ادائها في خدمة الجماعة بأثرها . وهو ما رددته دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٢ منه التي جعلت الملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية مصونة . . . ولا تتزعزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وما أكدته ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه « لا يجوز التأميم إلا للمنفعة العامة وبقانون ومقابل تعويض » .

٣ - أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى

منه على تأمين الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية ، حرص في مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كيفية أداء التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... » كما أفصح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التي تغياها من اصداره فأشار الى أن الهدف من التأمين هو توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومى توجيهها مؤثرا ومفيدا. لخطه التنمية بما يكفل المضى بها قدما نحو الغايات المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها — دون ترك اعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذى قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التى تملئها مصالحه الخاصة وفى ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية » لما كان ذلك ، فان ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القرار بقانون اذ قضى بتأمين الشركة المملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وأن تأمينها قد تم بغير مقابل بما ينطوى على مصادرة للملكية الخاصة التى كفلها الدستور يكون غير سديد .

٤ — ما أثاره المدعون بشأن الاجراءات التنفيذية اللاحقة على تأمين الشركة وايلولة ملكيتها الى الدولة سواء ما تعلق منها بصدور قرار جمهورى بادمجها فى شركة أخرى ثم العدول عن هذا الادمج أو بصدور قرار بتصفيتها ذلك أن هذه المطاعن — أيا كان وجه الرأى فيها — لا تعدو أن تكون نعيًا على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مدى مشروعية هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة اذ لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابتها .

الاجراءات

بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنه من ادراج الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية فى الجدول المرافق له .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
وبجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨١ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعية الثامنة ، فأستأنف باقى المدعين السير فيها بموجب صحيفة أودعت قلم الكتاب فى ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ وذلك بصفاتهم الشخصية وباعتبارهم ورثة المتوفاة .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى أستوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية طالبين الحكم بثبوت ملكيتهم للشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية وتسليمها لهم مع الزام المدعى

عليهم بأن يدفعوا لهم قيمة التعويض الذي يقدره أحد الخبراء عما خاتهم من كسب منذ تأميم تلك الشركة • وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وذلك فيما تضمنه من تأميم الشركة المشار إليها ، فقضت المحكمة في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ بوقف الدعوى وحددت للمدعين أجلا غايته ٣١ مايو من ذات السنة لرفع دعواهم الدستورية، فأقاموا الدعوى الماثلة •

وحيث أن المدعين ينعون على القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت مخالفته للدستور استنادا الى سببين حاصل أولهما أن هذا القرار بقانون صدر من رئيس الجمهورية في غيبة مجلس الأمة ولم يعرض على المجلس فور انعقاده فسقط ماله من قوة القانون طبقا لنص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ الذي كان قائما وقتئذ •

وحيث أن المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على أن لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة اذا دعت الضرورة الى اتخاذ في غياب المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده فاذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض • ويستفاد من هذا النص أنه وان أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقا له على مجلس الأمة فور انعقاده ، الا أنه لم يفرض جزاء لعدم عرضه وذلك خلافا لمسلك المشرع في سائر الدساتير الاخرى سواء السابقة على هذا الدستور أو اللاحقة به اذ نصت جميعا على أن القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النيابي لدواعي الضرورة يزول ماله من قوة القانون اذا لم تعرض على المجلس • وهذه المغايرة في

الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الاخرى تدل على أن المشرع في هذا الدستور قصد الا يرتب ذلك الاثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على مجلس الامة بل أوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس عليها بالاغلبية الخاصة التي نص عليها ، ومن ثم فان ما ينعاه المدعون في هذا السبب يكون في غير محله .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثانى أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ أورد في الجدول المرفق به الشركة المملوكة للمدعين ضمن الشركات والمنشآت التي نصت مادته الاولى في فقرتها الاولى على تأميمها يكون قد خالف المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التي تشترط أن يكون التأميم لاعتبارات الصالح العام ومقابل تعويض ، ذلك أن هذه الشركة لم تسهم — بعد تأميمها — بأى دور في تنمية الاقتصاد القومى سواء بكيانها الذاتى أو بادماجها فى احدى شركات القطاع العام ذلك الادماج الذى صدر به القرار الجمهورى رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٦١ ثم ما لبث أن عدل عنه بموجب القرار الجمهورى رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٦٣ بعد أن كانت المدعى عليها الخامسة — المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى قد أصدرت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قرارا بتصفية الشركة على غير سند من القانون وبادرت باتخاذ عدة تصرفات فى هذا الصدد لم تحظ بموافقة المصفى ، وهكذا تأرجحت الشركة بعد تأميمها — بين عدة أنظمة قانونية وواقعية لم تستقر على احداها الامر الذى يكشف عن أن تأميمها لم يستهدف الصالح العام . فضلا عن أن هذا التأميم لم يقترن بأداء التعويض المستحق للمدعين عن ايلولة حقوقهم فى الشركة الى الدولة ، بل أدت التصفية المشار اليها الى مديونيتهم هم للدولة وهو ما يعد بمثابة مصادرة لاموالهم تتنافى مع ما يقرره الدستور فى المادة ٣٦ من حظر المصادرة العامة للاموال وعدم جواز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

وحيث أن نطاق الطعن على هذا النحو يكون قد تحدد من الناحية الموضوعية في النعي بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت فيما قضت به من تأميم الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية بإدراجها في الجدول المرفق بهذا القانون .

وحيث انه وان كان المشرع الدستوري لم يضمن دستور سنة ١٩٥٨ نصا خاصا في شأن مبدأ التأميم ، الا أن هذا المبدأ يجد سنده في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة من هذا الدستور التي تنص بأن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون » . مما يقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولا على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون أدائها في خدمة الجماعة بأسرها . وهو ما رددته دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٢ منه التي جعلت للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، وفي المادة ٣٤ التي نصت على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وما أكدته ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه « لا يجوز التأميم الا للمنفعة العامة وبقانون ومقابل تعويض » .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في الفقرة الاولى من المادة الاولى منه على تأميم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية ، حرص في مادته الثانية على تعويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كيفية أداء

التعويض اليهم فنص على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة » كما أفصح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التي تغياها من اصداره فأشار الى أن الهدف من التأمين هو « توسيع قاعدة القطاع العام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومي توجيها مؤثرا ومفيدا لخطة التنمية بما يكفل المضي بها قدما نحو الغايات المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها — دون ترك أعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذى قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التى تمليها مصالحه الخاصة وفى ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية » لما كان ذلك ، فان ما ذهب اليه المدعون من أن ذلك القرار بقانون اذ قضى بتأمين الشركة المملوكة لهم لم يستهدف الصالح العام وأن تأمينها قد تم بغير مقابل بما ينطوى على مصادرة للملكية الخاصة التى كفلها الدستور يكون غير سديد .

وحيث أنه لا ينال من ذلك ما أثاره المدعون بشأن الاجراءات التنفيذية اللاحقة على تأمين الشركة وأيلولة ملكيتها الى الدولة سواء ما تعلق منها بصدور قرار جمهورى بادماجها فى شركة أخرى ثم العدول عن هذا الادماج أو بصدور قرار بتصفيتها ذلك أن هذه المطاعن — أيا كان وجه الرأى فيها — لا تعدو أن تكون نعييا على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مدى مشروعية هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة اذ لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابتها . كما لا يقدرح فى ذلك ما ذهب اليه المدعون من أن تصفية شركتهم المؤممة أسفرت عن عدم استحقاقهم لاي تعويض ، ذلك أن العبرة فى بيان ما اذا كان التأمين قد تم بمقابل أو بدونه هو بما تقرره نصوص قانون التأمين بغض

النظر عما قد ينتهي اليه تنفيذ أحكامه في مجال تقويم المشروع
المؤمم وتحديد ماله من حقوق وما عليه من التزامات قد تستغرق هذه
الحقوق فلا يبقى لأصحابه ما يعوضون عنه •

لما كان ما تقدم ، فان ما ينعاه المدعون على القرار بقانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٦١ من مخالفته للدستور سواء من الناحية الشكلية أو
من الناحية الموضوعية ، يكون على غير أساس ، الامر الذي يتعين معه
رفض الدعوى •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين
المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى
جمعة أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ القوض ، والسيد أحمد
على فضل الله أمين السر .

(١٤)

القطعة رقم ٧ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

١ - قرارات ادارية - المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة - التقصد منها تخصيص كافة القرارات والاعمال التى يتخذها القائمون على شئون الرقابة فى حدود اختصاصهم ضدالطعن بالالغاء او المطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها واعفائهم اعضاء مطلقا من كل مسئولية .

٢ - حق التقاضى - قرارات ادارية - حظر النص فى القوانين على تخصيصها من رقابة القضاء - اساس ذلك - المادة ١٨ من الدستور .

٣ - دستور - مبدأ المساواة - حق التقاضى - من الحقوق العامة التى كفلت للدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق .

٤ - قرارات ادارية - القرارات والاعمال التى تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعمال الادارية - اثر ذلك - خضوعها لرقابة القضاء . عدم ترتيب اية مسئولية وعدم قبول اى دعوى قبل القائمين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واخلاق بمبدأ المساواة بين المواطنين .

١ - يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - بشأن حالة الطوارئ - الذى يجيز لرئيس الجمهورية اصدار الاوامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحركات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها - وذلك عند اعلان حالة الطوارئ - التى تم اعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ .

وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ في مادته الاولى على أنه « تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة في جميع انحاء البلاد ومياهاها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد ... » وفي مادته الثانية على أن « يتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين — في سبيل الدفاع الوطنى والامن العام — فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه في المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمحو فيها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها على أى وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة ... » كما نصت مادته الثامنة — محل هذه الدعوى — على أنه « لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة وفي حدود اختصاصها المبين في هذا الامر » • ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الاخيرة أن يحصن كافة القرارات والاعمال التى يتخذها القائمون على شئون الرقابة — في حدود اختصاصهم — ضد أى طعن بالغاؤها أو أى مطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والاعمال معيبة — فجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التى يتبعونها اعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها، فحظر قبول أية دعوى بشأنها، كاشفا بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة برمتها من اغلاق باب كل منازعة في تلك القرارات والاعمال وحجب حق التقاضى بصدها •

٢ — أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضى حق مصون

ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن في هذه القرارات، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

٣ — أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٤ — أن القرارات والاعمال التى تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة — المنصوص عليها في المادة الاولى من أمر رئيس

الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ — إنما هي قرارات وأعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد أحداث مركز قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والأعمال الادارية وتنبسط عليها رقابة القضاء ، ومن ثم فإن المادة الثامنة من هذا الامر اذ تقضى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أى إجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة المشار اليها — وهى أعمال وقرارات ادارية على ما سلف البيان — تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

الاجراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ١٩٣٢ لسنة ٢٩ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٣٢ لسنة ٢٩ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض • وقال بيانا لدعواه أنه قام بتأليف كتاب بعنوان « محمد نبي الاسلام في التوراة والانجيل والقرآن » وأعد منه أربعة آلاف نسخة بعد أن أجازته ادارة البحوث والنشر بمجمع البحوث الاسلامية بحسبانها الجهة ذات الاختصاص في هذا الشأن ، ثم قدم مؤلفه هذا الى الرقيب العام للموافقة على نشره وتوزيعه وفقا لأحكام أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الذي عهد اليه بفحص الكتب والمطبوعات قبل تداولها ، بيد أن الرقيب أصدر قرارا بحظر نشر الكتاب داخل البلاد بحجة أنه يمس عقيدة النصارى ، في حين أن موضوع الكتاب المشار اليه لا ينطوى على المساس بأى عقيدة ، بدلالة أن الجهة الدينية المختصة أجازته ، بل ان الرقابة — ذاتها — وافقت على نشره خارج البلاد ، وام تحظر تداول كتب أخرى نقلت البحث الذي تضمنه كتابه ، الامر الذي يجعل قرار الرقيب بحظر نشره ومصادرة نسخه المطبوعة عملا خاطئا وغير مشروع يستوجب التعويض عنه مما حدا به الى اقامة دعواه بالطلبات سالفه الذكر • وقد دفعت الحكومة الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بعدم قبولها عملا بحكم المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ التى تقضى باعفاء الحكومة وموظفيها من المسؤولية عن أى اجراء أتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وبحظر قبول أية

دعوى قبلهم فى هذا الصدد • واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية هذا النص ، قضت بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية للفصل فى مدى دستوريته •

وحيث أنه يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — بشأن حالة الطوارئ — الذى يجيز لرئيس الجمهورية اصدار الاوامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحركات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها — وذلك عند اعلان حالة الطوارئ — التى تم اعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ • وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فى مادته الاولى على أنه « تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة فى جميع أنحاء البلاد ومياهاها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد ••• » وفى مادته الثانية على أن « يتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين — فى سبيل الدفاع الوطنى والامن العام — فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه فى المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمحو فيها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها على أى وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة ••• » كما نصت مادته الثامنة — محل هذه الدعوى — على أنه « لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى اجراء أتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين فى هذا الامر » • ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة

الآخيرة أن يحصن كافة القرارات والأعمال التي يتخذها القائمون على شئون الرقابة — في حدود اختصاصهم — ضد ألى طعن بالغائها أو أى مطالبة بالتعويض عن الأضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والأعمال معيبة — فجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التي يتبعونها إعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها ، فحظر قبول أية دعوى بشأنها ، كاشفا بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة برمتها من إغلاق باب كل منازعة في تلك القرارات والأعمال وحجب حق التقاضى بصددها •

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي • • وب حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

وحيث أن الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه • ولما

كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها — ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث أن القرارات والاعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة — المنصوص عليها في المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ — انما هي قرارات واعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد احداث مركز قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والاعمال الادارية وتنبسط عليها رقابة القضاء ، ومن ثم فان المادة الثامنة من هذا الامر اذ تقضي بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أم الرقيب العام بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لاعمال الرقابة المشار اليها — وهى اعمال وقرارات ادارية على ما سلف البيان — تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين، في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة ، والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثون جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين
عبد المجيد أعضاء : وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفاوض
والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(١٥)

القضية رقم ١٦ لسنة ١ قضائية ((دستورية)) (١)

- ١ - لجان ادارية - لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بناميم بعض الشركات والمنشآت لجان ادارية - قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .
- ٢ - حق التقاضى - مبدأ دستورى اصيل - حظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة ٦٨ من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنها من كفالة حق التقاضى للأفراد .
- ٢ - مبدأ المساواة - حق التقاضى - من الحقوق العامة التى كفلتها الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .
- ٤ - لجان التقويم - النص على تخصيص قراراتها من رقابة القضاء - مخالف للدستور - أوجه مخالفة الدستور .

١ - ان المشرع لم يسبغ على لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - ولاية الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد اسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل ، لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لأصحابها

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا فى الدعوى الدستورية رقم ١٤ لسنة ٢ ق .

مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات وغير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضيف على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة ، وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم •

٢ — ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ••• ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى

تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

٣ — ان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها — ينطوي على اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق .

٤ — ان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على ان قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن — وهي قرارات ادارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون

رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

- وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .
- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٨٣٦ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى — طالبين الحكم بالغاء قرار لجنة تقويم شركة « أبو الهول لصناعة وتجارة الغزل والمنسوجات » — المكونة منهم والتي شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ — مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها اعادة تقويم الشركة على أسس قانونية عادلة . وأثناء نظر الدعوى دفع المدعون بعدم دستورية المادة الثالثة من ذلك القرار بقانون فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكامه نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، فقضت المحكمة في ١٧ يناير سنة ١٩٧٨ بوقف الدعوى وأمهلت المدعين ثلاثة أشهر لرفع دعواهم الدستورية ، فأقاموا دعواهم الماثلة .

وحيث ان المدعين ينعون على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أنها اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم المشكلة طبقا لأحكامه نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — وهى بطبيعتها قرارات ادارية — تكرر قد أخلت بحق التقاضى الذى تكفله الدساتير السابقة كما عنى الدستور القائم فى المادة ٦٨ منه بالنص على صونه والنهى عن تحصين الاعمال والقرارات الادارية من رقابة القضاء •

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاولى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » ، وفى مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... وتكون السندات قابلة لتداول فى البورصة » ، قضى فى مادته الثالثة بأن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل • ونصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن • كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف

البيان — ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لأجراءات و ضمانات معينة ، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التي تتخذ شكل شركات المساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل ، لتقدير أصولها وخصومها توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوي الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات أو غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضيف على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغني عن الرقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان — التي يغلب على تشكيلها العنصر الإداري — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل في خصومه، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها إجراءات لها سمات إجراءات — التقاضي و ضماناته على نحو ما تقدم •

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق محصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي •• ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري

من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذي يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه • ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

لما كان ذلك ، فان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — وهى قرارات إدارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق بما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة

من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » •

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى
جمعة أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم ابو العينين المفوض ،
والسيد احمد على فضل الله امين السر .

(١٦)

القضية رقم ٥ لسنة ٢ قضائية ((دستورية)) (١)

١ - لجان ادارية - لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٧

لسنة ١٩٦١ بتاميم بعض الشركات والمنشآت - لجان ادارية - قراراتها
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - حق النقاضى - مبدأ دستورى اصيل - حظر النص فى القوانين على تحصين
اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء - اساس ذلك - نص المادة ٦٨
من الدستور وما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق النقاضى
للافراد .

٣ - مبدأ المساواة - حق النقاضى - من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير
المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق يندأوى على
اهدار لمبدأ المساواة .

٤ - لجان التقويم - النص على تحصين قراراتها من رقابة القضاء - مخالف
للدستور - اوجه مخالفته للدستور .

١ - ان المشرع لم يسبغ على لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكام
القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - ولاية الفصل
فى خصومات تنعقد امامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات
معينة وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار اسهم بعض
الشركات التى تتخذ شكل شركات مساهمة وتقويم رؤوس أموال
المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها توصلا
لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل

(١) أصدرت المحكمة بدات الجلسة حكمين مماثلين فى الدعوى
الدستورية رقم ٦ لسنة ٢٧ ق والدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ٣٠ ق .

تأميمها دون أن يفرض على تلك اللجان اخطاء ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضيف على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن الرقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم •

٢ — أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ••• ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ،

وقد ردد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

٣ — ان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القوانين سواء وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه • ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

٤ — أن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن وهى قرارات ادارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

الاجراءات

بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ١١١١ لسنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة أول يناير سنة ١٩٨٠ بوقفها واحالة أوراقها الى المحكمة

الدستورية العليا للفصل في دستورية ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١١١١ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى — طالبا الحكم بالغاء قرارى لجنة تقويم منشأة « للمقاولات » ومؤسسة « » لانشاء الطرق اللتين أممتا بمقتضى القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ٦٤ وذلك باضافتهما الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — وتعديل نتيجة هذا التقويم وفقا للاسس المبينة في صحيفة الدعوى ، واذا تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، لا بدأ لها

من مخالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلاسة أول يناير سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورتيتها •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاولى على أن « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين (فى اقليمى الجمهورية) كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » ، وفى مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات والمنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة .. وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة » قضى فى مادته الثالثة بأن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فاذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها • وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن • كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — سالف البيان — ولاية الفصل فى خصومات تتعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات مساهمة

وتقويم رؤوس أموال المنشآت التي لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها توصلًا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونًا لأصحابها مقابل تأمينها دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضيف على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها بما يغنى عن ارقابة اللاحقة بالطعن فيها ، ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الادارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم •

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مسنون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ... ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثلر من خلاف فى شأن عدم دستورية

التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتي ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القوانين سواء وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها — بنطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن وهي قرارات ادارية — على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلاق بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » .

جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر

وحضور السادة المستشارين : د. قحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة اعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم ابو العيينين المفوض ، والسيد احمد على فضل الله امين السر .

(١٧)

القضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

١ - لجان ادارية - لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتاميم بعض المنشآت - لجان ادارية - قراراتها تعتبر قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - حق النقاضى - مبدأ دستورى اصيل - حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة ٦٨ من الدستور وما اقرته الدساتير السابقة ضمنها من كفالة حق النقاضى للأفراد .

٣ - مبدأ المساواة - حق النقاضى - من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق - ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

٤ - لجان تقويم - النص على تحصين قراراتها من رقابة القضاء - مخالف للدستور - أوجه مخالفته للدستور .

١ - أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ - ولاية الفصل فى خصومات تتعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وإنما عهد اليه بمهمة لا تعدو تقويم رؤوس أموال المنشآت المؤممة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لأصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى

تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها إدارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضمن على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى — لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم يخولها سلطة الفصل فى خصومة ، وما دامت لا تتبع فى مباشرة عملها إجراءات لها سمات إجراءات التقاضى و ضماناته على نحو ما تقدم •

٢ — أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى •••• ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

٣ — أن الدساتير السابقة قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه • ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها — ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

٤ — أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن — وهى قرارات ادارية على ما سلف بيانه — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور •

الاجراءات

بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٨١ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقا لأحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن •

- وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •
- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٧٧١ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم ببطلان قرار تقويم محالج « ... بالسنبلاوين » — المؤمم بمقتضى القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — واعادة تقويمه وفقاً للاسس المبينة بصحيفة الدعوى • واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقاً لاحكامه — نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن لما بدا لها من مخالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورتها •

وحيث أن القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت ينص فى مادته الاولى على أن « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها الى

الدولة ... » وفي مادته الثانية على أن « تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار إليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » • كما تقضى مادته الثالثة بأن « تؤدي الدولة قيمة ما آل إليها من أموال المنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ... وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ... »

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقييم — المشكلة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — سالف البيان — ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لإجراءات و ضمانات معينة ، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تفويم رؤوس أموال المنشآت المؤممة بموجبه لتقدير أصولها وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لأصحابها مقابل تأميمها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية • ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الحكومة من أن تشكيل هذه اللجان برئاسة أحد المستشارين يضيف على أعمالها الصفة القضائية ويوفر منذ البداية الرقابة القضائية عليها ذلك أن مجرد مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان — التى يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى — لا يخلع عليها الصفة القضائية طالما أن المشرع لم

يخولها سلطة الفصل في خصومة ، وما دامت لا تتبع في مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى وضماناته على نحو ما تقدم •

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ... » ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » • وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتبار الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها •

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه • ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها — ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق •

لما كان ذلك ، فان المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم — المشكلة طبقاً لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — وهى قرارات ادارية على ما سلف ببيانها — تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلاق بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت — فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — بتأميم بعض المنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » •

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبير ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد /
أحمد على فضل الله أمين السر .

(١٨)

القضية رقم ٣١ لسنة ٣ قضائية (دستورية)

١ - دعوى دستورية - قبولها - وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة
الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة ٢٠ من قانون المحكمة
الدستورية العليا - حكمة ذلك .

٢ - اختصاص - اختصاص المحكمة الدستورية العليا - بالفصل فى دستورية
القوانين واللوائح . مناطه أن يكون أساس الطعن مخالفة التشريع لنص
دستورى . لا يمتد الى حالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين
ولا بين التشريعات الأصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة .

١ - ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر
بالإحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة
اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص
الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه البيانات الجوهرية
التي تنبىء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها ،
حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كافة
جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم
عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل
الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا ، وكان ما
أوردته المدعية فى صحيفة دعواها واضح الدلالة فى بيان النص
التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى
(م ٨ - المحكمة الدستورية)

بمخالفته — على النحو الذى يتحقق به ما تغياه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعينا رفضه •

٢ — أن مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح أن يكون اساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لمالات التعارض أو التنسازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة •

الاجراءات

بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٨١ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء دون أن يستثنى من هذا الحظر الاجانب الذين أبرمت حكوماتهم اتفاقيات مع مصر كفلت بمقتضاها لمواطنيها حقوقا مساوية لحقوق المصريين •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعية — وهى يونانية الجنسية — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٤٢٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم بأحققتها في أخذ حصة مبيعة في عقار بالشفعة • وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض دعواها تأسيسا على أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات والاراضى الفضاء يحظر في صدر مادته الاولى على غير المصريين اكتساب ملكية هذه العقارات أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث • واذ لم ترتض المدعية هذا الحكم طعنت عليه بالاستئناف رقم ١٣١٨ لسنة ٩٧ قضائية ودفعت بعدم دستورية القانون المشار اليه • وبتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٨١ رخصت محكمة استئناف القاهرة للمدعية برفع دعواها الدستورية خلال شهر ، فأقامت الدعوى الماثلة •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن سحبيتها جاءت خلوا من بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته، والنص الدستورى المدعى بمخالفته خروجاً على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية •

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعية أقامت دعواها ابتغاء الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء — وهو الحظر المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الاولى من هذا القانون ، استنادا الى أن حرمان الاجانب — الذين تكفل لهم اتفاقيات دولية

حقوق المصريين — من اكتساب ملكية العقارات في مصر يخالف أحكام الدستور التي توجب احترام الاتفاقيات الدولية — مشيرة بذلك الى حكم المادة ١٥١ من الدستور •

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ذكر هذه البيانات الجوهرية التى تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما أوردته المدعية فى صحيفة دعواها واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته — على النحو الذى يتحقق به ما تنص عليه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعيينا رفضه •

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن المدعية تنعى على الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أنها اذ حظرت على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، دون أن تستثنى من هذا الحظر الاجانب الذين أبرمت دولهم اتفاقيات مع مصر كفلت بمقتضاها لمواطنيها حقوقا مساوية

لا يتمتع به المصريون داخل البلاد ومنها اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية ، تكون قد خالفت حكم المادة ١٥١ من الدستور التى توجب احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية •

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء تنص على أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث » وقد أشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى أن هذا الحظر « لا يمتد الى حالات تملك الاجانب التى تنظمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية فى مصر طبقا للاوضاع المقررة والتى تكون لها قوة القانون وفقا للمادة ١٥١ من الدستور وذلك باعتبار أن تلك المعاهدات والاتفاقيات تعتبر من قبيل القوانين الخاصة التى لا ينسخها القانون العام كئسان المشروع المراهن » •

وحيث أن مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة •

لا كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة ١٥١ من الدستور تنص على أن : « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس

الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة » ، وكانت اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٧٥ والصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٦ ، التى تستند اليها المدعية فى طعنها المائل لا تجاوز قوة القانون ولا ترقى الى مرتبة النصوص الدستورية ، فان ما تثيره المدعية من ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليها تخالف أحكام تلك الاتفاقية — أيا ما كان وجه الرأى فى شأن هذه المخالفة — لا يعدو أن يكون نعيًا بمخالفة قانون لاتفاقية دولية لها قوة القانون ، ولا يشكل بذلك خروجًا على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
رممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق السادى ومنير امين عبد المجيد ورابع لطفى
جمعة أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفوض ، والسيد احمد
نلى فضل الله امين السر .

(١٩)

القضية رقم ٣١ لسنة ١ قضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى • الدعوى الدستورية - قبولها - المصلحة فى الدعوى - يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة من طعنه - مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع .
- ٢ - دعوى الدستورية - الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا فى التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط اعمالها - أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها . انتفاء قيام النزاع - اثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

١ - من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، فاذا كان ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب هو نفى الركن الشرعى فى الجريمة المنسوبة اليه ترحلا الى براءته منها - وهو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائى ، فان مصلحة المدعى فى دعواه الراهنة تكون قد زالت •

٢ - لا محل لما يثيره المدعى من أن للمحكمة الدستورية العليا رخصة التصدى لعدم دستورية النص المطعون فيه طبقا لما تقضى به المادة

٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة تعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها لان اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ، وذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها فاذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال فى الدعوى الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى انتهاء الخصومة فيها ، ومن ثم فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها •

الاجراءات

بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل للمادة ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب فيما تضمنه هذا التعديل من تجريم لبعض صور حرية الرأى •

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرتين انتهت فيهما الى طلب الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى أو اعتبار الخصومة منتهية ، واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية
في الجنحة رقم ٢٩٧٢ لسنة ١٩٧٩ مركز امبابة ضد المدعى عن تهمتين
أولاهما أنه « بصفته مرشحا لعضوية مجلس الشعب لم يلتزم في
الدعاية الانتخابية بالمبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء
الذي جرى بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ » ، والثانية أنه « أهان ضابط
شرطة اثناء وبسبب تأدية وظيفته » وطلبت عقابه عن التهمة الاولى
بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة
١٩٧٣ بشأن مجلس الشعب و ١٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨
بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي . وأثناء نظر الدعوى
دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل
للمادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه فيما تضمنه هذا التعديل
من تجريم لبعض صور حرية الرأي التي كفلها الدستور . واذ رخصت
المحكمة المدعى برفع دعواه الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة . ثم
أوقفت المحكمة الجنائية — من بعد — نظر دعواها وعادت بانتهاء مدة
الوقف هذه الى نظرها بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ حيث سجلت
النيابة العامة بمحضر الجلسة عدولها عن الاتهام بالنسبة للتهمة الاولى
تأسيسا على أن الواقعة المنسوبة الى المدعى — في هذه التهمة — غير
مؤثمة بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ التي طلبت
تطبيقها ، وبذات الجلسة قضت المحكمة ببراءة المدعى من التهمتين
المسندتين اليه ، وأفادت النيابة العامة بكتابها المؤرخ ١٣ يونيو سنة
١٩٨٢ أن هذا الحكم قد أصبح نهائيا بعدم طعنها عليه .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم

الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه هو نفى الركن الشرعى في الجريمة المنسوبة اليه توصلا الى براءته منها — وهو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائي ، فان مصلحة المدعى في دعواه الراهنة تكون قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الامر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

وحيث أنه لا محل لما يثيره المدعى من أن لهذه المحكمة رخصة التصدى لعدم دستورية النص المطعون فيه طبقا لما تقتضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة دراسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ، وذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى انتهاء الخصومة فيها ، ومن ثم فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

وحيث أنه بالنسبة لمصروفات الدعوى ، فان المحكمة ترى فيما طرأ على الدعوى الموضوعية من تطور بعد أن قام المدعى برفع دعواه الدستورية — على ما سلف بيانه — ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة وألزمت الحكومة المصروفات ودبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بلبيغ ومصطفى
جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد
أعضاء ، والسيد المستشار د. عوض محمد المر المفاض ، والسيد أحمد على فضل الله
أمين السر .

(٢٠)

القضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى - دعوى دستورية - تدخل انضمامى - شرط قبوله - توافر مصلحة شخصية مباشرة للمتدخل - مناط المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله في الدعوى الموضوعية وأن يؤثر الحكم في الدعوى الدستورية على ما أبداه أمام محكمة الموضوع من طلبات .
- عدم قبول طالب التدخل في الدعوى الدستورية خصما مت دخلا في دعوى الموضوع - لا بعد من نوى الشأن في الدعوى الدستورية - عدم قبول تدخله فيها .
- ٢ - دعوى - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها في الدعوى الدستورية - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانونها .
- ٣ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع - الدفع بعدم اختصاص محكمة الموضوع - هذه المحكمة هي صاحبة الولاية في الفصل فيه .
- ٤ - دعوى - الدعوى الدستورية - إلغاء النص التشريعى المنعون فيه بعدم الدستورية - لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتب بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة لهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .
- ٥ - الدعوى الدستورية - تعديل الطلبات في دعوى الموضوع بعد رفع الدعوى الدستورية - لا يؤثر على مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية متى كان الفصل فيها من شأنه التأثير في طلباته الموضوعية التى لا زالت مطروحة أمام محكمة الموضوع .
- ٦ - دستور - حريات وحقوق عامة - نقابات - تقرير الدستور مبدأ الديمقراطية النقابية - أساس ذلك - المادة ٥٦ من الدستور .
- ٧ - دستور - ديمقراطية - تحديد مفهومها في ضوء أحكام الدستور ومبادئه - السيادة الشعبية جوهرها وكفالة الحريات والحقوق العامة هدفها والمشاركة في ممارسة السلطة وسيلتها - أساس ذلك .
- ٨ - حريات عامة - حرية الراى والاختيار - هي من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم - بيان ذلك .

٩ - ديمقراطية - حريات عامة - نقابات - المادة ٥٦ من الدستور - نصها على إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي - هذا الأساس يعنى توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي - لازم ذلك - اعطاء أعضاء النقابة الحق في أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية قيادتهم النقابية - عدم جواز اهدار هذا الحق بحظه او تعطيله .

١٠ - حريات عامة - الحرية النقابية - المادة ٥٦ من الدستور - وضعت مبدأ يلتزم به المشرع العادى - مؤدى هذا التمسك - ألا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي .

١١ - نقابات - نقابة المحامين - المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين - نصها على انتهاء مدة عضوية نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة - اقصاءهم من مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق هيئة الناخبين المثلة في الجمعية العمومية للنقابة فمطل اختيارهم لهم - اخلال بمبدأ الحرية النقابية وتعارض مع الأساس الديمقراطي الذي نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور .

١٢ - مرافق عامة - تنظيمها تشريعيا - يلزم ان يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التي ارساها الدستور .

١٢ - قانون - عدم دستورية احد نصوصه - ارتباط باقى نصوصه بهذا النص ارتباطا لا يقبل الفصل أو الانجزلة - يلحق الابطال باقى النصوص - الحكم بعدم دستورية القانون برمته .

١ - يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامى طبقا لما تقتضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لاحد الخصوم في الدعوى . ومناطق المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله في الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وان يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن طالب التدخل - وان كان قد طلب قبول تدخله خصما ثالثا في الدعوى الموضوعية وابدى طلباته ، الا أن محكمة الموضوع لم تقل كلمتها في شأن قبول تدخله بتلك الطلبات ، وبالتالي لم يصبح بعد طرفا في الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره

من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة فى تأييدها أو دحضها ، وبالتالي يكون طالب التدخل — بهذه المثابة — غير ذى مصلحة قائمة فى الدعوى الدستورية ، ويتعبن لذلك الحكم بعدم قبول تدخله .

٢ — ان ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت المحكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا .

٣ — ان المحكمة الدستورية العليا ليست جهة للطعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ، وانما هى جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع الا بعد دفع يثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها الى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، الا أنها متى رفعت الى هذه المحكمة فأنها تستقل عن دعوى الموضوع لانها تعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الاصلية الذى يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة الولاية فى الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين

نهائيين متناقضين صادرين من جهتين من تلك الجهات ، ويطلب
اليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أى الحكيم
المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقاً للبندين ثانياً وثالثاً من
المادة ٢٥ من قانون انشاء المحكمة •

٤ — انه وان كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن
اصدار قانون المحاماه قد نصت على الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة
١٩٨١ — المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ — المطعون فيه ،
الا أن الالغاء التشريعى لهذا القانون — الذى لم يترد أثره الى
الماضى — لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية
من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت
بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالى توافرت لهم مصلحة
شخصية فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الاصل فى تطبيق
القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى
خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا الغيت
هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة
الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة
القديمة من تاريخ الغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل
من القاعدتين القانونيتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى
نشأت وترتبت آثارها فى ظل أى من القانونين — القديم أو
الجديد — تخضع لحكمه ، فما نشأ منها وترتبت آثاره فى ظل
القانون القديم يظل خاضعاً له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت
آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده •

٥ — لا كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه قد طبق على
المدعين وأعملت فى حقهم أحكامه اذ أنهى مدة عضويتهم فى مجلس

النقابة ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما أضافه المدعون من طلب بالتعويض عن الاضرار التى حاقت بسبب القرارات المطعون فيها أمام تلك المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت طلبات المدعين الموضوعية تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعين تظل قائمة فى الدعوى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأى فى شأن موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفع أو تستقل محكمة الموضوع وحدها — دون المحكمة الدستورية العليا — بمناقشتها وتمحيصها والفصل فيها . ولا يؤثر فى هذا الصدد ما ذهبت اليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، ما دام أن مناط المصلحة فى الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير فى الطلبات الموضوعية التى لا زالت مطروحة فى جملتها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل إضافة للطلبات الموضوعية . وترتبيا على ذلك ، يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير محله .

٢ - أن المشرع الدستورى لم يقف عند حد ما كان مقررا فى الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى .

٧ ، ٨ - تعميقا للنظام الديمقراطى الذى اعتنقه الدستور وأقام عليه

البيان الاساسى للدولة — نص فى مادته الاولى على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ... » وردد فى كثير من مواده من الاحكام والمبادئ التى تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية — وهى جوهر الديمقراطية ، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة — وهى هدفها ، أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة — وهى وسيلتها ، واذ كانت حرية الرأى والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم ، فقد حرص الدستور على النص فى بابه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على أن « حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ... » (المادة ٤٧) وأن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية ... » (المادة ٥٦) وأن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى » (المادة ٦٢) • كما عنى الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم أنفسهم فى اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلس الشعب والشورى أو على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور •

٩ ، ١٠ — ان المشرع الدستورى اذ نص فى المادة ٥٦ من الدستور على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله

القانون « انما عنى بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي يقضى — من بين ما يقضى به — أن يكون لاعضاء النقابة الحق في أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية قياداتهم النقابية التي تعبر عن ارادتهم وتنبؤ عنهم الامر الذي يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظره أو تعطيله، وقد أفصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب — عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك في التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية . وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية . ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيودا يتعين على المشرع العادى أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي .

١١ — أن المشرع اذ نص في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين — على أن « تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجالس النقابة الحاليين » — من تاريخ نفاذ هذا القانون — وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد أقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة في الجمعية العمومية للنقابة ، فعطل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص عليه في المادة ٤ من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة السارية حينئذ والمتعلقة بإجراءات الترشيح والانتخاب لمناصب النقيب وأعضاء مجلس النقابة — وذلك الى حين صدور قانون المحاماة الجديد واجراء انتخابات طبقا (م ٩ — المحكة الدستورية)

لاحكامه • ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لاخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطي الذي أرساه هذا النص قاعدة لكل بنيان نقابى •

١٢ — ان تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وأن كان يدخل فى اختصاص الدولة — بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة — الا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التى أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور •

١٣ — لما كانت باقى مواد هذا القانون (رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١) مترتبة على مادته الاولى بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها ، يستتبع — بحكم هذا الارتباط — أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته •

الاجراءات

بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية جميع نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وبعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بالتحقيق فى الامور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وكذا قرار مجلس

الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ما جاء في هذه الرسالة •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا باعتبار الخصومة منتهية ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى انتهت الى عدم دستورية القانون المطعون فيه •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى الاول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٥٠ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب المتضمنة طلب اجراء تحقيق عن طريق مجلس الشعب فيما نسب الى مجلس نقابة المحامين من تجاوزات لدائرة العمل النقابى السليم واتخاذ مواقف تجافى الصالح العام ، وكذا قرار مجلس الشعب في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذا الشأن ، والحكم في الموضوع بالغاء الرسالة والقرار المذكورين • ثم أقام المدعون العشرة الاول الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام ذات المحكمة طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة المحامين وقرار

وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة وبإحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذي صدر هذان القراران بهوجبه الى المحكمة الدستورية العليا ، والحكم في الموضوع بالغاء هذين القرارين . كما أقام المدعى الاخير الدعوى رقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق قضاء ادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل المشار اليه وفي الموضوع بالغاؤه . واثناء نظر الدعويين الاخيرتين دفع المدعون بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقررت المحكمة بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ فى كل من هاتين الدعويين تأجيل نظرهما الى جلسة ١٣ أكتوبر من ذات السنة ليرفع المدعون دغواهم الدستورية خلال هذا الاجل ، فأقاموا الدعوى الماثلة كما عدلوا بعد ذلك طلباتهم الموضوعية بأن أضافوا اليها طلب الحكم بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لهم تعويضا قدره مليون جنيه يؤدى الى صندوق المعاشات والاعانات بنقابة المحامين عدا جنيه واحد منه يدفع لكل من المدعين وذلك جبرا للاضرار التى حاققت بهم بسبب الاجراءات و « القرارات » المطلوب الغائها .

وحيث أن الاستاذ المحامى أودع قلم كتاب المحكمة صحيفة طلب فيها الحكم بقبول تدخله فى الدعوى الدستورية خصما منضمما للمدعى عليهم فى طلب الحكم برفضها ، استنادا الى أنه سبق له التدخل فى الدعوى الموضوعية المقامة أمام محكمة القضاء الادارى واعتبر خصما فيها — على ما هو وارد فى محضر الجلسة المقدم من المدعين — وذلك باعتباره من المحامين الذين يهمهم الحرص على سلامة تطبيق القانون المطعون فيه لتعلقه بإدارة نقابة المحامين المنوط بها رعاية مصالحهم والحفاظ على حقوقهم .

وحيث أنه يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامى طبقا لما تقتضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة

شخصية ومباشرة في الانضمام لاحد الخصوم في الدعوى • ومناطق المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله في الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وأن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات • لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ في الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق — الذى يركن اليه طالب التدخل — أنه وأن كان قد طلب قبول تدخله في هذه الدعوى خصما ثالثا للحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين وفي الموضوع ببطلان هذا القرار وتعيين حارس على النقابة من كبار رجال المحاماة لإدارة شئونها ، الا أن محكمة الموضوع لم تقل كلمتها في شأن قبول تدخله بتلك الطلبات ، وبالتالي لم يصبح بعد طرفا في الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى الشأن في الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة في تأييدها أو دحضها ، وبالتالي يكون طالب التدخل — بهذه المثابة — غير ذى مصلحة قائمة في الدعوى الماثلة ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخله •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية كل من رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موضوع هذه الرسالة، فإن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك أما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم

ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية وأما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعة فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن المدعين قد دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وفي موضوع هذه الرسالة ، وكان القراران الصادران من محكمة القضاء الاداري في الدعويين رقمي ٢٤٧٩ و ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قصرا نطاق الدفع بعدم الدستورية — الذي رخص للمدعين في رفعه الى المحكمة الدستورية العليا — على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين دون سواه ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة فيما تضمنته من الطعن على الرسالة والقرار المشار اليهما اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الشق من طلبات المدعين .

وحيث أنه بالنسبة الى الطعن على نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقد دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا على ان قبولها رهين بأن تكون محكمة الموضوع التي أثير امامها الدفع بعدم الدستورية ورخصت في اقامة الدعوى بشأنه ، مختصة ولائيا بنظر الدعوى الموضوعية التي أثير فيها هذا الدفع ، فاذا انتفت ولايتها بنظرها تخلف أحد شروط قبول الدعوى الدستورية . واذا كان موضوع الدعويين اللتين أثير فيهما الدفع

بعدم الدستورية أمام محكمة القضاء الإداري يتمثل في طلب وقف تنفيذ والغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه وقرار وزير العدل الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين ، والذي لا يعدو أن يكون عملا تنفيذيا واجراء تطبيقيا لنص المادة الثانية من القانون المشار اليه وليست له خصائص القرارات الإدارية ، وكان القضاء الإداري غير مختص ولائيا بطلب الغاء القوانين ولا المنازعة في الاعمال التنفيذية التي لا ترقى الى مرتبة القرارات الإدارية ، فان الدعوى الدستورية تكون في حقيقتها قد سعت الى المحكمة الدستورية العليا بالطريق المباشر وذلك بالمخالفة للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ، وانما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع الا بعد دفع يثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها الى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، الا أنها متى رفعت الى هذه المحكمة فانها تستقل عن دعوى الموضوع لانها تعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الأصلية الذي يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع — دون المحكمة الدستورية العليا — هي صاحبة الولاية في الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتين من تلك الجهات ، ويطلب اليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أى الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقا للبندين ثانيا وثالثا من المادة ٢٥ من قانون انشاء المحكمة ، ومن ثم تكون محكمة القضاء الإداري — دون المحكمة الدستورية العليا — هي صاحبة

الولاية في الفصل في مدى اختصاصها بنظر الدعاوى الموضوعية المطروحة عليها بما شملته من طلبات أصلية وطلب اضافي بالتعويض ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى — للسبب الذي تركز اليه الحكومة — غير سديد متعينا رفضه •

وحيث أن الدعوى في شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الحكومة طلبت الحكم باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى أن نطاق الدعاوى الموضوعية كان قد تحدد أصلا بطلب وقف تنفيذ والغاء كل من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين تنفيذا لنص المادة الثانية من هذا القانون ، وقد صدر بعد رفع الدعاوى الموضوعية والدستورية القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ مستبدلا بنص هذه المادة نصا آخر ، وتنفيذا للتعديل الذي أتى به هذا القانون صدر قرار آخر من وزير العدل برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ — بديلا لقراره سالف الذكر — بتشكيل جديد لمجلس نقابة المحامين المؤقت ، كما صدر أخيرا القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة متضمنا النص في مادته الاولى على الغاء كل من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه — الامر الذي تعتبر معه الطلبات الموضوعية وما ترتب عليها من الطعن بعدم دستورية هذا القانون غير ذات موضوع بعد أن الغى كل من قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ سنة ١٩٨١ محل الطعن في الدعويين الموضوعيتين والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على ما سلف بيانه — وهو ما كان يهدف اليه المدعون في دعواهم الدستورية ، ومن ثم فإن مصلحتهم في مواصلة السير في هذه الدعوى تصبح منتفية وتعتبر الخصومة فيها منتهية •

وحيث انه وان كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت على الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ — المطعون فيه ، الا أن الالغاء التشريعى لهذا القانون — الذى لم يترد أثره الى الماضى — لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الاصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا الغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويوقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين القانونيتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل أى من القانونين — القديم أو الجديد — تخضع لحكمه ، فما نشأ منها وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعا له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .

وعلى مقتضى ذلك ، فإنه لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه قد طبق على المدعين وأعملت فى حقهم أحكامه اذ أنهى مدة عضويتهم فى مجلس النقابة ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما أضافه المدعون من طلب بالتعويض عن الاضرار التى حاقبت بهم بسبب « القرارات » المطعون فيها أمام تلك المحكمة . لما كان ذلك ، وبكأن طلبات المدعين الموضوعية تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعين تظل قائمة في الدعوى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأي في شأن موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفع أو تستقل محكمة الموضوع وحدها — دون المحكمة الدستورية العليا — بمناقشتها وتمحيصها والفصل فيها • ولا يؤثر في هذا الصدد ما ذهب إليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، ما دام أن مناط المصلحة في الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير في الطلبات الموضوعية التي لا زالت مطروحة في جملتها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل إضافة للطلبات الموضوعية • وترتبط على ذلك ، يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية في غير محله •

وحيث أنه عن الموضوع فإن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين — المطعون فيه — بعد أن نص في مادته الأولى على أن « تنتهي مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون » وفي مادته الثانية على أنه « يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمس وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ... ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة ... كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور » • نص القانون في مادته الثالثة على أن يتولى المجلس المؤقت إعداد مشروع قانون المحاماة خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون وأن تجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال ستين يوما من تاريخ نفاذ قانون المحاماة

المذكور ، ثم نص في مادته الرابعة على وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة الصادر بقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة طبقا لنص المادة الثالثة ، كما نص في مادته الخامسة على الغاء كل حكم يخالف هذا القانون وانتهى في مادته السادسة والاخيرة الى النص على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالي لنشره . وقد تم نشره في الجريدة الرسمية في ٢٣ يوليو سنة ١٩٨١ .

وحيث أن مما ينعاه المدعون على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ أنه اذ قضى في مادته الاولى بانتهاء مدة عضوية كل من نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة العامة المنتخبين وذلك قبل الاجل المحدد في قانون المحاماة لهذه العضوية واستبدل بهم مجلسا مؤقتا معيننا من قبل وزير العدل ، يكون قد خالف حكم المادة ٥٦ من الدستور التي جعلت الحرية النقابية حقا يكفله الدستور وأكدت قيامه على أساس ديمقراطي بما يعنى أن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين التشكيلات النقابية ، ومن ثم فإن القانون المطعون فيه اذ صدر بحل مجلس نقابة المحامين المنتخب انتخابا صحيحا وتشكيل مجلس آخر بطريق التعيين ، يكون بذلك قد انطوى على اعتداء على الحرية النقابية ووقع مخالفا للدستور .

وحيث أن المادة ٥٦ من الدستور تنص على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حسق يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية » وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية اموالها . وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف اخلاقية وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها » .

ومؤدى هذا النص الذى أورده الدستور في باب « الحريات

والحقوق والواجبات العامة » أن المشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقررا في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى وذلك تعميقا للنظام الديمقراطي الذى اعتنقه الدستور وأقام عليه البنيان الاساسى للدولة بما نص عليه فى مادته الاولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ... » وما رددته فى كثير من مواده من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية — وهى جوهر الديمقراطية ، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة — وهى هدفها ، أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة — وهى وسيلتها • واذ كانت حرية الرأى والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل شرح ديمقراطى سليم ، فقد حرص الدستور على النص فى بابه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على أن « حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ... » (المادة ٤٧) وأن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية ... » (المادة ٥٦) وأن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وأبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى » • (المادة ٦٢) • كما عنى الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها إسهامهم أنفسهم فى اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلس الشعب والشورى أو على

النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور •

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فإن المشرع الدستورى اذ نص فى المادة ٥٦ من الدستور على أن « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون » انما عنى بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذى يقضى — من بين ما يقضى به — أن يكون لاعضاء النقابة الحق فى أن يختاروا بأنفسهم وفى حرية قياداتهم النقابية التى تعبر عن ارادتهم وتتنوب عنهم ، الامر الذى يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظه أو تعطيله • وقد أفصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب — عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك فى التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية • ومن حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية • ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيذا يتعين على المشرع العادى أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية فى شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذى سلف بيانه •

لما كان ذلك ، فإن المشرع اذ نص فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين — على أن قد تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجلس النقابة الحالىين « — من تاريخ نفاذ هذا القانون — وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد أقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين الممثلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، فطعل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص

عليه في المادة الرابعة من القانون من وقف العمل باحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماه السارية حينئذ والمتعلقة باجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب النقيب واعضاء مجلس النقابة — وذلك الى حين صدور قانون المحاماه الجديد واجراء انتخابات طبقا لاحكامه . ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لاخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطى الذى أرساه هذا النص قاعدة لكل بنیان نقابى .

ولا ينال من ذلك ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية لاقتراح مشروع القانون المطعون فيه من استحالة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية « المختصة » بسحب الثقة من مجلس النقابة بسبب ما يشترطه قانون المحاماه — القائم وقتئذ — في مادته السادسة من ضرورة حضور نصف عدد المحامين ، اذ أن الوسيلة الدستورية لعلاج ذلك هي تعديل حكم هذه المادة بما يراه المشرع ملائما لتمكين الجمعية العمومية لاعضاء النقابة من ممارسة الاختصاص المنوط بها . كما أنه لا يقدح في هذا الشأن ما ذهبت اليه الحكومة من أن النقابات المهنية — ومنها نقابة المحامين — تعد من المرافق العامة التي تخضع لاشراف الدولة على النحو الذى يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق ومراقبة نشاطها وما يتفرع عن ذلك من تخويلها سلطة حل مجلس النقابة، ذلك أن تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وان كان يدخل في اختصاص الدولة — بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة — الا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التى أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ على ما سبق ذكره .

وحيث أنه لا تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بتنقابة المحامين •
لما كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى
بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل
أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها ،
يستتبع — بحكم هذا الارتباط — أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص
القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون
برمته •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم قبول تدخل الاستاذ المحامى خصما فى
الدعوى •

ثانيا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن فى رسالة رئيس الجمهورية
الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق فى الامور التى نسبت
الى مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر فى
١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى موضوع
هذه الرسالة •

ثالثا : بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام
الخاصة بتنقابة المحامين ، والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ
ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه •

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد
مركس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفاض ، والسيد أحمد
بلى فضل الله أمين السر .

(٢١)

القضية رقم ٨ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

- ١ - دعوى . الدعوى الدستورية - الاحكام الصادرة فيها - حجيتها - حجية مطلقة ينصرف أثرها الى الكافة - الاثر المترتب على الحكم بعدم الدستورية لا يقتصر على المستقبل وانما يمتد الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية : يستثنى من الاثر الرجعى الحقوق والمراآت التى استقرت عند صدوره .
- ٢ - اختصاص - حكم بعدم الدستورية - اعمال اثره - تختص به محكمة الموضوع - ولا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها فى الدعاوى الدستورية - لا تقوم الا بانصالها بالدعوى اتصالا مطبقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها .
- ٤ - الدعوى الدستورية - اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمصاد رفعها - تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - تنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » وتنشر الاحكام ... فى الجريدة الرسمية . ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره ، ومفاد هذا النص أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر أثرها على الخصوم فى تلك الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وكذلك جميع سلطات الدولة ، كما أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم

دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم — وعلى ما جاء بالملذكرة
الايضاحية للقانون — لا يقتصر على المستقبل فحسب ، وانما
ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على
أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد
استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء
مدة تقادم •

٢ — اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمتها المادة ٤٩ من
قانون المحكمة مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل احكام هذه
المادة على الوقائع المطروحة عليها ، الامر الذى لا تمتد اليه ولاية
المحكمة الدستورية العليا •

٣ ، ٤ — ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على
ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين
واللوائح على الوجه الآتى : (أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو
الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر احدى الدعاوى عدم
دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع، أو قففت
الدعوى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية
العليا للفصل فى المسألة الدستورية ، (ب) اذا دفع أحد الخصوم
أثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة
أو الهيئة ان الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار
الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة
الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع
كأن لم يكن » — ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية
العليا فى الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع
(م ١٠ — المحكمة الدستورية)

المقررة في المادة ٢٩ آئفة البيان ، وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا • واذ كانت هذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، فان المدعى اذ خالف هذه الاوضاع وأقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم الدستورية ، فانه يتعين الحكم بعدم قبولها •

الاجراءات

بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية « دستورية » ، كما تقدم بمذكرة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن المدعى يستهدف من دعواه — على ما يتبين من صحيفتها وسائر أوراقها — القضاء له باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية « دستورية » ، كما يطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة •

وحيث أنه عن طلب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا والذي قضى بعدم دستورية كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لاحكام قانون الطوارئ الى ملكية الدولة ، والمادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرههم ، فان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « أحكام المحكمة في دعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » وتنتشر الاحكام ... في الجريدة الرسمية • ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره » ،

ومفاد هذا النص أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى — تكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر أثرها على الخصوم فى تلك الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا

الآثر الى الكافة وكذلك جميع سلطات الدولة ، كما أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم — وعلى ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون — لا يقتصر على المستقبل فحسب ، وانما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على أن يستثنى من هذا الآثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم •

لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق أن المدعى اذ يطلب القضاء له باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية بمقولة أن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بنصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة يتعارض فى مقتضاه مع ذلك الحكم ، انما يبتغى اعمال أثر هذا الحكم على ماله من دعاوى موضوعية أمام القضاء ، واذ كان اعمال هذا الآثر طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتتنزل أحكام هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها ، الامر الذى لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الشق من الدعوى •

وحيث أنه عما طلبه المدعى — فى مذكرته — من الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن مرض الحراسة ، فإن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (١) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية

نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية • (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » — ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في دعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ آنفة البيان ، وذلك اما باحالة الأوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا • واذا كانت هذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، فان المدعى اذ خالف هذه الاوضاع وأقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول هذا الشق الآخر من طلباته ،

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب المدعى اعمال أثر حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية ، وبعدم قبول الدعوى بالنسبة الى طلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار د. فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بايغ ومصطفى جميل مرسى
ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد انجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى اسعد
مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العيينى المفوض ،
والسيد احمد على فضل الله أمين السر .

(٢٢)

القضية رقم ٣ لسنة ١ قضائية « (دستورية) » (١)

- ١ - اعمال سيادة - اختصاص - النأى بها عن الرقابة القضائية نظرا لطبيعتها .
- ٢ - اعمال سيادة - المسائل السياسية - صورة من صور اعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء .
- ٣ - اعمال سيادة - تحديدها - المرد فى ذلك الى القضاء بحسب ظروف كل حالة على حدة - الاطار العام لهذه الاعمال هو صدورهما عن الدولة بمسما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية .
- ٤ - اعمال سيادة . اصلاح زراعى . الاستيلاء على الاراضى الزائدة - القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - صدر فى شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها - لا يتناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .
- ٥ - ملكية خاصة - حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على النص على مبادئها وحرمتها - بيان ذلك وحكمته .
- ٦ - اصلاح زراعى - استيلاء - مصادرة - الاستيلاء على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى بغير مقابل - يعتبر مصادرة خاصة لا تجوز الا بحكم قضائى .
- ٧ - اصلاح زراعى - الاستيلاء على اراضى زراعية زائدة عن الحد الاقصى للملكية الزراعية - سكوت الدستور عن النص على تقرير حق التعويض عنها - هذا الحق تمليه المبادئ الاساسية التى يتضمنها الدستور بشأن صون الملكية الخاصة .
- ٨ - اصلاح زراعى - استيلاء - تعويض - تشريعات اصلاح الزراعى المتعاقبة

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكيمين مماثلين فى الدعوى الدستورية رقم ٤ لسنة ١ق والدعوى الدستورية رقم ٣٨ لسنة ٤ق . كما أصدرت بذات الجلسة أيضا خمسة أحكام أخرى فى الدعوى الدستورية أرقام ٢٣ لسنة ١ق و ٢٤ لسنة ١ق و ٢٥ لسنة ١ق و ٢٧ لسنة ١ق و ٨٥ لسنة ٤ق تضمنت ذات المبادئ المشار إليها فى البنود من ٥ الى ١٠ .

التي وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية - لم تغفل حق الملاك في التعويض عن أراضيهم المستولى عليها .

٩ - اصلاح زراعى - استيلاء - القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايلولة ملكية الاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها دون مقابل - اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها - بالمخالفة للمادتين ٣٤ و ٣٦ من الدستور .
١٠ - قانون - عدم دستورية - ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل او التجزئة - عدم دستورية نص من نصوصه - اثر ذلك - عدم دستورية القانون برمته .

١ ، ٢ - ان نظرية أعمال السيادة ، وان كانت في أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الادارى الفرنسى ، وتبلورت في رحابه ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة في صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة • وأخرها ما ورد في قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء تحقيقا للاعتبارات التى تقتضى - نظرا لطبيعة هذه الاعمال - النأى بها عن الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها في الداخل والخارج ورعاية لمصالحها الاساسية • وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى في الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء في النظام المصرى •

٣ ، ٤ - أن أعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وان كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان المرد في تحديدها الى القضاء ليقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حدة ، الا أن هذه الاعمال يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية

وخارجية مستهدفة تحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى ، وتأمين سلامتها وامنها فى الداخل والخارج • لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه قد صدر فى شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم احقية ملاكها فى التعويض عن هذه الاراضى ، فتعرض بذلك للملكية الخاصة ، وهى من الحقوق التى عنى الدستور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التى يجوز فيها نزعها جبرا عن مالکها ، ووضع القيود والضوابط لحمايتها ، والتى ينبغى على سلطة التشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفا للدستور • ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية •

٥ — ان الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى • ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض

(المادة ٣٥) • بل ، أنه امعانا في حماية الملكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) •

٦ .. استيلاء الدولة على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة على الحد الاقصى الذى يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن نزعا لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للمقدر الزائد جبرا عن صاحبها ، ومن ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تعويض ، والا كان استيلاء الدولة على أرضه بغير مقابل مصادرة خاصة لها لا تجوز الا بحكم قضائي وفقا لحكم المادة (٣٦) من الدستور •

٧ — اذا كانت المادة ٣٧ من الدستور قد سككت عن النص صراحة على تقرير حق التعويض بالنسبة للاستيلاء على الاراضى الزراعية المجاوزة للحد المقرر قانونا ، فان ما استهدفه المشرع الدستورى من ايراد هذا النص هو تقرير مبدأ تعيين حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ، فكان مجال ذلك النص الدستورى مقصورا على تقرير هذا المبدأ ومحصورا فى ارساء حكمه ، ولم يكن ايراد هذا النص بصدد تنظيم الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى • وبالتالي لم يكن ثمة مقتضى فى هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن هذا الحد اجترأ بما تغنى عنه المبادئ الاساسية الاخرى التى يتضمنها الدستور والتى تصون الملكية الخاصة ، وتنتهى عن نزعها الا لمنفعة عامة ومقابل تعويض ، ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي • كما لا ينال من ذلك ما أثارتته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد جاء استجابة من المشرع

لما يقرره الدستور في مادته الرابعة من أن الأساس الاقتصادي للدولة يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفي مادته السابعة من ان التضامن الاجتماعي أساس المجتمع ذلك أن التزام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادئ لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه .

٨ — ان تشريعات الاصلاح الزراعي المتعاقبة التي صدر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والتي وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية ، وقررت الاستيلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تغفل حق الملاك في التعويض عن أراضيهم المستولى عليها ، وانما قررت حقهم في التعويض عنها وفقا للقواعد والاسس التي نصت عليها تلك القوانين . بل ان القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن حظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها قد اعتنق هذا النظر ، فنص في المادة الرابعة منه على أن يؤدي الى ملك تلك الاراضي تعويض يقدر وفقا للاحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

٩ ، ١٠ — ان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، اذ نص في مادته الاولى على ايلولة ملكية الاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له الى الدولة دون مقابل ، يكون قد جرد ملك تلك الاراضي المستولى عليها من ملكيتهم لها بغير مقابل ، فشكل بذلك اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة

٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ •

الاجراءات

بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له — الى الدولة دون مقابل •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى انتهت فيه الى عدم دستورية القرار بقانون المطعون فيه •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٥٦٨٥

لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين بتسليمهما سندات اسمية على الدولة بمبلغ ١٩٦٠٠ جنيها قيمة التعويض المستحق لهما عن اراضيها الزراعية التى استولت عليها الحكومة تنفيذا لاحكام القرار بقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى ، والتى امتنعت الدولة عن تسليمها لهما بحجة أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد قضى بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له - الى الدولة دون مقابل . وأثناء نظر الدعوى دفع المدعيان بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ . وبجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٦ رخصت المحكمة للمدعين برفع دعواهما الدستورية خلال شهرين ، فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه - يعتبر عملا من الاعمال السياسية التى تستهدف الحفاظ على كيان الدولة الاقتصادى وتحقيق سياستها العليا فى القضاء على الاقطاع وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وهو بهذه المثابة يعد من أعمال السيادة التى تنحسر عنها الرقابة على دستورية القوانين .

وحيث أن نظرية أعمال السيادة ، وان كانت فى أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى الفرنسى ، وتبلورت فى رحابه ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية نظامنا القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب تشريعاته المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة . وآخرها ما ورد

في قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء تحقيقا للاعتبارات التى تقتضى — نظرا لطبيعة هذه الاعمال — النأى بها عن الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة ، واستجابة لمقتضيات أمنها فى الداخل والخارج ورعاية مصالحها الاساسية . وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين فاستبعدت المسائل السياسية من نطاق هذه الرقابة ، وهى صورة من أعمال السيادة التى لا تنبسط عليها رقابة القضاء فى النظام المصرى .

وحيث أن أعمال السيادة التى تخرج عن مجال الرقابة القضائية ، وان كانت لا تقبل الحصر والتحديد وكان الرد فى تحديدها الى القضاء يقرر ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها بحسب ظروف كل حالة على حده ، الا أن هذه الاعمال يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن الدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة داخلية وخارجية مستهدفة تحقيق المصالح العليا للجماعة ، والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى ، وتأمين سلامتها وأمنها فى الداخل والخارج . لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه قد صدر فى شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم أحقية ملاكها فى التعويض عن هذه الاراضى ، فتعرض بذلك للملكية الخاصة ، وهى من الحقوق التى عنى الدستور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التى يجوز فيها نزعها جبرا عن مالكيها ، ووضع القيود والضوابط لحمايتها ، والتى ينبغى على سلطة التشريع أن تلتزمها والا جاء عملها مخالفا للدستور . ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية

تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها فى هذا الصدد بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على أساس ، متعينا رفضه •

وحيث أن مما ينعاه المدعيان على القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه أنه اذ قضى بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية — التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له — الى الدولة دون مقابل يكون قد انطوى على اعتداء على الملكية الخاصة ، ومصادرة لها ، وذلك بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة والمادة ٣٦ منه التى تنظر المصادرة العامة ، ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى •

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى بعد أن نص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاي شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان • وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » قضى فى مادته الخامسة بأن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه ، وفقا لاحكام المادة الاولى ، الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الاراضى • مضافا اليه قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة، والاشجار • وتقدر القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة الاصلية •• » كما نص فى مادته السادسة على أن « يؤدى التعويض سندات على الحكومة •• وتستهلك خلال أربعين سنة • وتكون هذه السندات اسمية •• ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها » • واذا صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون

الاصلاح الزراعى ونص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية .. » وفى مادته الثالثة على أن « تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الاقصى الذى يستبقيه المالك » قضى فى مادته الرابعة بأن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لاحكام هذا القانون الحق فى تعويض يقدر وفقا لاحكام الواردة فى هذا الشأن بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وبمراعاة الضريبة السارية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ » كما نصت مادته الخامسة على أن « يؤدى التعويض سندات اسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة .. وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة — ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية اصدار هذه السندات .. »

وحيث أنه فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، ونص فى مادته الاولى على أن « الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما ، تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل » ، وفى مادته الثانية على أن « يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون » ، وانتهى فى مادته الثالثة والاخيرة الى النص على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . وقد تم نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزه على الانطلاق

والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تأمينها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل دستور سنة ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) كما نص الدستور القائم سراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) . بل انه امعنا في حماية الملكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

لما كان ذلك ، وكان استيلاء الدولة على ملكية الاراضي الزراعية الرائدة على الحد الاقصى الذي يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن نزعا لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للقدر الزائد جبرا عن صاحبها ، ومن ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تعويض ، والا كان استيلاء الدولة على أرضه بغير مقابل مصادرة خاصة لها لا تجوز الا بحكم قضائي وفقا لحكم المادة (٣٦) من الدستور .

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن المادة ٣٧ من الدستور قد سكتت عن النص صراحة على تقرير حق التعويض بالنسبة للاستيلاء على الاراضي الزراعية المجاوزة للحد المقرر قانونا ، ذلك أن ما استهدفه المشرع الدستوري من ايراد هذا النص هو تقرير مبدأ تعيين حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ، فكان مجال ذلك النص الدستوري مقصورا على تقرير هذا المبدأ ومحصورا في ارساء (م ١١ — المحكمة الدستورية)

حكمه ، ولم يكن ايراد هذا النص بصدد تنظيم الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى . وبالتالي لم يكن ثمة مقتضى فى هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن هذا الحد اجترأ بما تغنى عنه المبادئ الاساسية الاخرى التى يتضمنها الدستور والتى تصون الملكية الخاصة ، وتنتهى عن نزعها الا لمنفعة عامة مقابل تعويض ، ولا تجيز المصادرة الخاصة بالبحكم قضائى ، كما لا ينال من ذلك ما أثارتته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد جاء استجابة من المشرع لما يقرره الدستور فى مادته الرابعة من أن الاساس الاقتصادى للدولة يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وفى مادته السابعة من أن التضامن الاجتماعى أساس المجتمع ذلك أن التزام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادئ لا يعنى ترخصه فى تجاوز الضوابط والخروج على القيود التى تضمنتها مبادئ الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها نصوصه .

وحيث أنه تمشيا مع هذا المفهوم الصحيح لاحكام الدستور ، فان تشريعات الاصلاح الزراعى المتعاقبة التى صدر بها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والتى وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية ، وقررت الاستيلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تغفل حق الملاك فى التعويض عن اراضيهم المستولى عليها ، وانما قررت حقهم فى التعويض عنها وفقا للقواعد والاسس التى نصت عليها تلك القوانين . بل ان القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن حظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها قد اعتنق هذا النظر ، فنص فى المادة الرابعة منه على أن يؤدى الى ملك تلك الاراضى تعويض يقدر وفقا لاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث أنه على منتقضى ماتقدم ، فإن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ، اذ نص في مادته الاولى على ايلولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له الى الدولة دون مقابل ، يكون قد جرد مالك تلك الاراضى المستولى عليها عن ملكيتهم لها بغير مقابل ، فشكل بذلك اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ •

ولما كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى ، بما مؤداه ارتباط نصيصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم ، فإن عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط — أن يلحق ذلك الابطال باقى نصوص هذا القرار بقانون المطعون فيه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الاراضى الزراعية — التى تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له — الى الدولة دون مقابل ، والزمته الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه •

جلسة ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار د. فتحي عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع إلفى جمعة وفوزى أسعد
مرقس أعضاء ، والسيد المستشار د. محمد إبراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد
أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢٣)

القضية رقم ٣٤ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

دعوى دستورية - قبولها - الاوضاع الاجرائية المتعلقة بها سواء ما اتصل
منها برفع الدعوى الدستورية التى اتاح القانون للخصوم رفعها ، او بميعاد
رفعها تتعلق بالنظام العام - باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى .

ان الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا
المصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى :
(أ) ... (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون
أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى .
وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك
أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر
الدفع كأن لم يكن . ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى
أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل
بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ،
فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى

جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع
بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع
الاجرائية • سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد
رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به
المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية
بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده •

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤
لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها
طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له — الى الدولة دون
مقابل •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى انتهت
فيه الى عدم قبولها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن هيئة المفوضين دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد الذى حددته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى حكمها الصادر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٩ فى الدعوى رقم ١٤٣٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى • وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » • ومؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية ، سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا

في التقاضي تغيبه المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع — التي أثير أمامها الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد حددت للمدعي في حكمها الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٩ أجلا لرفع دعواه الدستورية غايته ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، فلم يرفع دعواه الى هذه المحكمة الا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، أي بعد هذا التاريخ ، ومن ثم تكون دعواه قد أقيمت بعد الاجل المحدد لرفعها ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة . والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار د. فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسى ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعة ومحمد كدال محفوظ
أعضاء ، والسيد المستشار الدكتور أحمد عثمان عياد المفوض ، والسيد أحمد على
فضل الله أمين السر .

(٢٤)

القضية رقم ٤٩ لسنة ٣ القضائية ((دستورية))

١ - حكم - حجية - دعوى - الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام
الصادرة فيها لها حجية قبل الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء
كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته .
اساس ذلك .

٢ - دعوى - الدعوى الدستورية - المصلحة فى الدعوى - سبق القضاء من
المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى - انتهاء المصلحة
فى الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن
« تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية
على دستورية القوانين واللوائح ... » ، كما قضت المادة ١٧٨
من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية » ونصت
المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعوى الدستورية
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » -
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى
بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص
التشريعية المطعون فيها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة
بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها،

وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص، فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

٣ - اذ كان المستهدف من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستورية هذا النص ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص، حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها •

الاجراءات

بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ١١٤٧ لسنة ٣٠ ق بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٨١/٥/٥ بوقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها وقدرت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١١٤٧
لسنة ٣٠ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالغاء قرار لجنة
تقويم شركة التضامن التى تكونت بينهما باسم « اخوان
للصباغة والتجهيز بالمحلة الكبرى » والتى أمت بمقتضى القرار بقانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأهيم بعض الشركات والمنشآت • واذ تراءى
للمحكمة عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون سالف الذكر فيما
تضمنته من أن قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى
وجه من أوجه الطعن ، وذلك على أساس مخالفتها لنص المادة ٦٨ من
الدستور ، فقد قضت بجلسة ١٩٨١/٥/٥ بوقف الدعوى واحالتها الى
المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة الثالثة
المشار اليها استنادا الى أن الفصل فى الدعوى يتوقف على الفصل فى
المسألة الدستورية •

وحيث أن هذه المحكمة قد قضت بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٣ فى
كل من الدعويتين الدستوريتين رقمى ١٦ لسنة ١ ق دستورية عليا ،
١٤ لسنة ٢ ق دستورية عليا بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار

بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم « نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » ، ونشر الحكم في كل من الدعويين المذكورتين بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٣ •

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » — ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطالان •

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذا النص على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بابيخ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وشريف برهام
نور أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ،
والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢٥)

القضية رقم ٣١ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى دستورية - قبولها - يشترط لذلك توافر المصلحة فيها - مناط ذلك .
- ٢ - حق شخصى - النزول عنه - اعتباره عملاً قانونياً يتم بالارادة الفردية وينتج أثره فى اسقاط الحق .
- ٣ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى - تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية - أثره - انتفاء المصلحة فى الدعوى الدستورية (١) .

١ ، ٢ ، ٣ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما ابدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وكان المدعيان قد نزلا عن طلب الفوائد القانونية الذى كانا قد أبادياه أمام محكمة الموضوع واثبت هذا النزول فى مذكرة وكيلهما المقدمة الى هيئة المفوضين وفى اقراره ومحاميه بذلك بجلسات التحضير ، لما كان ذلك ، وكان

(١) قررت المحكمة ذات المبادئ المتقدمة فى حكمها الصادر بلاث
الجلسة فى القضية رقم ٨ لسنة ٢ ق ((دستورية)) .

النزول عن الحق الشخصي المدعى به عملاً قانونياً يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في اسقاطه ، وبالتالي فإنه يترتب على تنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية .

الاجراءات

بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة بعد أن قضت محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني .

وقدمت ادارة قضايا المحكمة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٢٨٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة قبل المدعى عليه الاول بطلب الزامه أن يؤدي لهما مبلغ ٤٨١٧٣٧ جنيهاً وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد . فقضت محكمة الجيزة الابتدائية بجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى

المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بالفوائد القانونية وذلك عملاً بالمادة ٢٩ من قانون هذه المحكمة .

وحيث أن وكيل المدعين - رفعت حلمى بطرس - قد قدم مذكرة بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ - بعد حجز الدعوى الماثلة بهيئة المفوضين لاعداد التقرير بالرأى - أورد فيها تنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية ، ولما أعيدت الدعوى للتحضير ردد بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ هذا التنازل .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما ابدى من طلبات في دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وكان المدعيان قد نزلا عن طلب الفوائد القانونية الذى كانا قد أبدياه أمام محكمة الموضوع وأثبت هذا النزول في مذكرة وكيلهما المقدمة الى هيئة المفوضين وفي اقراره ومحاميه بذلك بجلسات التحضير على ما سلف بيانه ، لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملاً قانونياً يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في اسقاطه ، وبالتالي فانه يترتب على تنازل المدعين عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية .
ولما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بايخ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفورى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد
أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢٦)

القضية رقم ٩٢ لسنة ٤ قضائية ((دستورية))

- ١ - تشريع - إلغاء ضمني - اصلاح زراعى - الارض الزراعية والاراضى البور -
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - الفى ضمنا نص الفقرة الاولى من البند
(ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بالاصلاح الزراعى التى كانت تستثنى من الحد الاقصى للملكية الزراعية
الاراضى البور .
- ٢ - تشريع - صيرورة النص معطلا لم يعد له محل برد عليه - لا يفقد وجوده
كنص تشريعى - جواز الطعن بعدم دستوريته - مثال ذلك .
- ٣ - اصلاح زراعى - مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - طبيعة
القرار الذى يصدره بشأن الاراضى البور التى كانت مستثناة من الحد
الاقصى للملكية الزراعية - اعتباره قرارا اداريا نهائيا .
- ٤ - حق التقاضى - حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل او قرار ادارى
من رقابة القضاء - المادة ٦٨ من الدستور .
- ٥ - قرار ادارى - حظر الطعن فيه - نص الفقرة الاخيرة من البند (ب) من
المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ على عدم جواز طلب إلغاء القرار الصادر من مجلس
ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بشأن الادعاء ببور الارض او وقف
تنفيذه او التحويل عنه - تحصين لقرار ادارى - مخالفة ذلك للدستور .

٢ ، ١ - سبأوى المشرع بين الاراضى الزراعية والاراضى البور
والصحراوية من حيث خضوعها جميعا للحد الاقصى للملكية
الزراعية وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١ الذى عدل المادة الاولى من المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ، وكان هذا
التعديل بمقتضى هذا القانون الاخير انما يتعارض فحسب مع
نص الفقرة الاولى من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم

بقانون سالف الذكر — المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ — والتي كانت تستثنى الاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية ، فانه يكون قد ألغى نص هذه الفقرة ضمنا دون أن يمتد هذا الالغاء التشريعى الى نص الفقرة الاخيرة من ذلك البند والذي يتضمن مانعا من التقاضى بالنسبة للقرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببور الارض وهو النص المطعون فى دستوريته • ومقتضى ذلك أن هذا النص وان كان قد أضحي معطلا اذ لم يعد له محل يرد عليه بعد الغاء الاستثناء الخاص بالاراضى البور اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ٦١ على ما سلف بيانه ، الا أنه مع ذلك لم يفقد وجوده كنص تشريعى فضلا عن أن ذلك الالغاء التشريعى الخاص بالاراضى البور لا يرتد الى الماضى — أى الى الفترة التى تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فلا يحول الغاء الاستثناء الذى كان مقررا بالفقرة الاولى من البند (ب) سالف الذكر دون النظر فى الطعن بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية تتعلق بتطبيق الاستثناء المشار اليه خلال فترة نفاذه وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستورية النص المانع من التقاضى دفاعا عن تلك المراكز القانونية •

٣ — ان المشرع لم يسبغ على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى — حال اصداره قراره بشأن الارض البور التى كانت مستثناة من الحد الاقصى للملكية الزراعية — ولاية الفصل فى أية خصومة تنعقد امامه بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليه اصدار قراره بشأن الارض البور بعد (م ١٢ — المحكمة الدستورية)

فحص طلب استثنائها ثم قراره في التظلم الذي يرفع اليه وذلك لبيان طبيعة الارض موضوع الطلب وما اذا كانت بورا أم أرضا زراعية ، ودون أن يفرض المشرع على مجلس الادارة اخطار ذوى الشأن للمثول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليه تسبيب ما يصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، واذا كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من اشخاص القانون العام وتقوم على مرفق عام فان قرار مجلس ادارتها بشأن الارض البور يعد قرارا اداريا نهائيا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بقصد احداث أثر قانونى هو اعتبارها من الاراضى الزراعية أو الاراضى البور وخضوعها بالتالى للحد الاقصى للملكية الزراعية من عدمه .

٤ - ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ... ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشا اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا

بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - من اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

٥ - ان الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نصت - فيما يخص القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بشأن الادعاء بعبور الارض - على أنه « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » . تكون قد تضمنت حظرا للتقاضي في شأن هذا القرار وانطوت على تحصين له من رقابة القضاء - رغم انه من القرارات الادارية النهائية - الامر الذي يخالف حكم كل من المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور القائم وما أوردته الدساتير السابقة .

الاجراءات

بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٨٢ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - فيما تضمنه من النص على منع التقاضى بالنسبة للقرار الذى تصدره اللجنة العليا للاصلاح الزراعى

(والتي حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى) فى شأن الادعاء ببيع الارض سواء بطلب الغاء القرار أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرها برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بـجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية • وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩٤٩ لسنة ١٥ ق أمام محكمة القضاء الادارى طلب فيها الحكم بالغاء القرار الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رقم ٢٩٠ بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧ برفض ما طلبه مورثه من اعتبار الاطيان المبينة فيه بورا مستثناة من حكم المادة الاولى من قانون الإصلاح الزراعى وبالغاء قرار ذات الهيئة رقم ٩ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ برفض التظلم من قرار الرفض المشار اليه • وبجلسة ٦ مايو سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى استنادا الى ما نص عليه فى البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى من عدم جواز الطعن فى القرارات الصادرة بشأن الاراضى البور ، غير أن المدعى طعن فى هذا الحكم لدى المحكمة الادارية العليا وقيد طعنه برقم ٨٤٦ لسنة ١٥ ق ادارية عليا حيث دفع بعدم

دستورية الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ — باعتبار أنها تحوى مانعا من التقاضى بالمخالفة للدستور ، فقضت المحكمة بجلسة ١٦ مارس سنة ١٩٨٢ — بعد أن قدرت جديّة هذا الدفع — بتأجيل نظر الطعن وأمهلت المدعى ثلاثة أشهر لرفع الدعوى الدستورية فأقام دعواه الماثلة •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن نص البند (ب) من المادة الثانية — من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ٥٢ لم يعد قائما لالغائه ضمنا بتعديل المادة الاولى من المرسوم بقانون المشار اليه وذلك بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى اعتبر الاراضى البور فى حكم الاراضى الزراعية وبالتالي لا يكون للمدعى مصلحة فى دعواه ، كما أنه ليس له الاحتكام الى مبادئ الدستور القائم فى النعى بعدم دستورية النص المطعون فيه لما سلف من الغائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قبل نفاذ هذا الدستور الذى ليس له أثر رجعى •

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى بعد أن نص — عند صدوره — فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاي شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان •• » قضى فى مادته الثانية — المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ — بأنه « استثناء من حكم المادة الاولى السابقة : (أ) ••• ••• (ب) ويجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية وتعتبر هذه الاراضى زراعية فيسرى عليها حكم المادة الاولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص فى الرى من مياه النيل أو الآبار الارتوازية ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتى فدان نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة (٥) وذلك

كله مع عدم الاخلال بجواز التصرف في هذه الاراضى قبل انقضاء المدة المشار اليها ... » وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ معدلا للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالفه الذكر بحيث صار نصها « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر في حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » •

ولما كان مؤدى تلك النصوص أن المشرع قد ساوى بين الاراضى الزراعية وبين الاراضى البور والصحراوية من حيث خضوعها جميعا للحد الاقصى للملكية الزراعية وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان التعديل الذى أورده المشرع بمقتضى هذا القانون الاخير انما يتعارض فحسب مع نص الفقرة الاولى من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - والتي كانت تستثنى الاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية ، فانه يكون قد ألغى نص هذه الفقرة ضمنا دون أن يمتد هذا الالغاء التشريعى الى نص الفقرة الاخيرة من ذلك البند والذى يتضمن مانعا من التقاضى بالنسبة للقرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببور الارض وهو النص المطعون فى دستوريته • ومقتضى ذلك أن هذا النص وان كان قد أضحى معطلا اذ لم يعد له محل يسرد عليه بعد الغاء الاستثناء الخاص بالاراضى البور اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه ، الا أنه مع ذلك لم يفقد وجوده كنص تشريعى فضلا عن أن ذلك الالغاء التشريعى الخاص بالاراضى البور لا يرتد الى الماضى - أى الى الفترة التى تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى

تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ ،
من ثم فلا يحول الغاء الاستثناء الذى كان مقررا بالفقرة الاولى من
البند (ب) سالف الذكر دون النظر فى الطعن بعدم دستورية الفقرة
الاخيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية
تتعلق بتطبيق الاستثناء المشار اليه خلال فترة نفاذه وبالتالي توافرت
لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريه النص المانع من التقاضى
دفاعا عن تلك المراكز القانونية • ومما يؤكد مصلحتهم فى ذلك ما نصت
عليه المادة الاولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الاعتراضات
ببور الارض المقدمة من المستولى اديهم الى الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى من استمرار مجلس ادارة هذه الهيئة فى نظر هذه الاعتراضات
وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى
وذلك بالرغم من الغاء استثناء الارض البور من الحد الاقصى للملكية
الزراعية نفاذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه •

وحيث أنه لما كان الثابت من الوقائع أن المرحوم
— والد المدعى — قد خضع لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى وتم الاستيلاء من تحت يده فى سنة
١٩٥٤ على القدر الزائد عن الحد الاقصى الجائز تملكه حينئذ — وهو
مائتا فدان — باعتبار أن القدر الزائد كله من الاراضى الزراعية فقدم
طلبا يتضمن الادعاء بأن هذا القدر من الاراضى البور المستثناء من
الحد الاقصى للملكية الزراعية والتي كان يجوز للأفراد وقتذاك أن
يتملكوا منها أكثر من مائتى فدان ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم
١٤٨ لسنة ١٩٥٧ قد قضت — استثناء من حكم الفقرة الاولى من البند
(ب) المشار اليه — بان تستولى الحكومة على ما جاوز مائتى فدان من
الاراضى البور المملوكة للأفراد يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع عدم
الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة الملكية بسبب الميراث
أو الوصية ثم قضت بأنه لا يخضع للاستيلاء الاراضى البور التى

سبق التصرف فيها بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ مما مفاده أن المشرع - بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ - قد أخرج ما زاد عن الحد الاقصى من الارض البور من نطاق الاستثناء ثم الغى هذا الاستثناء كلية بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ من تاريخ نفاذه وأخضعها جميعا للحد الاقصى للملكية الزراعية * لما كان ذلك ، فان مصلحة المدعى تتمثل في انه اذا ما ثبت أن الارض التي كان يملكها مورثه وتم الاستيلاء عليها باعتبارها أرضا زراعية - على ما سلف بيانه - هي من الارض البور ، فانه يكون من حقه - كوارث له - أن يملك نصيبا منها لا يجاوز مع باقى ملكيته الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ وان تعتبر تصرفاته في هذا القدر صحيحة ونافذة متى كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون ، كما يحق له أن ينتفع به خلال الفترة ما بين تاريخ سريان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ *

لما كان ما تقدم فان الدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة فيها يكون على غير أساس متعينا رفضه *

وحيث أن المدعى ينعى على الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى أنها تتضمن منعا من التقاضى وتحسينا للقرارات التي يصدرها مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في شأن الادعاء ببور الارض - وهى قرارات ادارية نهائية - الامر الذى يخالف نص المادة ٦٨ من الدستور التي رددت ما قررته ضمنا الدساتير السابقة من كفالة حق التقاضى فضلا عن مخالفته لحكم المادة ٤٠ من الدستور وما كانت عليه تلك الدساتير جميعها من أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات *

وحيث أن البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى - المعدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧ - بعد أن نص فى الفقرة الاولى منه على أنه « يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها ... » وفى الفقرة الثانية على أنه « تصدر اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قرارا فى شأن الادعاء ببور الارض يعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى ... ولهم أن يتظلموا منه الى اللجنة العليا رأسا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم » . نص فى الفقرتين الاخيرتين على أنه « يكون قرار اللجنة الذى تصدره بعد فوات الميعاد نهائيا ، وقاطعا لكل نزاع فى شأن الادعاء ببور الارض وفى الاستيلاء المقرب على ذلك » . و « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » . هذا وقد حل مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى محل اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الذى صدر بانشاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاطيان المستولى عليها الى أن يتم توزيعها .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - حال اصداره قراره بشأن الارض البور التى كانت مستثناء من الحد الاقصى للملكية الزراعية - ولاية الفصل فى أية خصومة تنعقد أمامه بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليه اصدار قراره بشأن الارض البور بعد فحص طلب استثنائها ثم قراره فى التظلم الذى يرفع اليه وذلك لبيان طبيعة الارض موضوع الطلب وما اذا كانت بورا أم أرضا زراعية ، ودون أن يفرض المشرع على مجلس الادارة اخطار ذوى الشأن للمثول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليه

تسبب ما يصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، واذ كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من أشخاص القانون العام وتقوم على مرفق عام فان قرار مجلس ادارتها بشأن الارض البور يعد قرارا اداريا نهائيا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بقصد احداث أثر قانونى هو اعتبارها من الاراضى الزراعية أو الاراضى البور وخضوعها بالتالى للحد الاقصى للملكية الزراعية من عدمه .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مكنون ومكتول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر هذا النص أن الدستور لم يلقح عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالفكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشرع اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها — من أهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق وهو المبدأ الذى كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة

٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم •

لما كان ما تقدم فان الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ اذ نصت - فيما يخص القرار الصالح من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بشأن الادعاء ببور الارض - على أنه « استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » • تكون قد تضمنت حظرا للتقاضي في شأن هذا القرار وانطوت على تحصين له من رقابة القضاء - رغم أنه من القرارات الادارية النهائية - الامر الذى يخالف حكم كل من المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور القائم وما أوردته الدساتير السابقة على ما سلف بيانه • ولا محل لما تثيره الحكومة من أنه لا يجوز الاحتكام الى الدستور القائم في النعى بعدم دستورية النص المطعون فيه لالغائه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قبل نفاذ هذا الدستور ، ذلك أن هذا الدفاع مردود بأن القانون المشار اليه - وان كان قد ألغى ضمنا الاستثناء الخاص بالاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية قبل نفاذ الدستور الا أن هذا الالغاء لم يتناول النص المطعون فيه الذى بقى قائما كخص تشريعى على ما سلف بيانه ومن ثم تخضع رقابته الدستورية لاحكام الدستور القائم •

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه - خاصا بالقرار الذى يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن الادعاء بعبور الارض - من أنه « لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور نجي عبدالصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد علي رانغب بايغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ورابع لطفى جمعة ومنير أمين عبد المجيد وشريف برهام نور
أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين المفوض ،
والسيد أحمد علي فضل الله أمين السر .

(٢٧)

القضية رقم ١٠ لسنة ٥ قضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى دستورية - قبولها - مهلة الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - يعتبر ميعادا حتميا يقيد متلكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - رفع الدعوى بعد انقضاء هذا الحد الأقصى - يترتب عليه عدم قبول الدعوى .
- ٢ - الطعن في دستورية القوانين - ليس من قبيل دعوى الحسبة - أساس ذلك .
- ٣ - دعوى موضوعية - دفع بعدم دستورية - لم يلزم المشرع محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية وكانت الطاعن برفع الدعوى الدستورية .

١ - ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة

(ب) من المادة ٢٩ المشار إليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء • فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •

٢ ، ٣ - ان الطعن في دستورية القوانين ليس من قبيل دعوى الحسبة لان مناط قبولها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - ان تتوافر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فان المشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع الدعوى الدستورية خلال ميعاد تحدده بحيث لا يتجاوز الحد الاقصى المقرر في الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها من قبل وهو ثلاثة أشهر •

الاجراءات

بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب ندب خبير لتصفية الحساب الجارى « المدين » المقترح للمدعى لدى بنك مصر وفقا للعقد المبرم بينهما وفي حدود الحد الاقصى للفوائد المسموح بها قانونا وهى ٧٪ ثم الحكم بالزام البنك المذكور بأن يدفع له ما تسفر عنه تصفية هذا الحساب من مبالغ يكون البنك قد تقاضاها زيادة عن المسموح به قانونا مع فوائدها القانونية بواقع ٥٪ سنويا • ولما احيلت الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل رأى في تقريره أن تصفية الحساب لا تخضع للحد الاقصى للفائدة المسموح بها قانونا ، فرفع البنك دعوى فرعية يطلب الحكم بالزام المدعى بمبلغ ٩٣٥٦٩ جنيها • وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ دفع المدعى - أمام محكمة الموضوع - بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدنى لمخالفتهما نص المادة الثانية من الدستور فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية واجلت نظر الدعوى الى جلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة •

وحيث أن بنك مصر - المدعى عليه الاول - قد دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعى قد رفعها بعد ميعاد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحد المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع

الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرة وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا

بعد الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء • فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدنى أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وأجلت دعوى الموضوع لجلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ — أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، ولا يمنع من ذلك ما ذهب اليه المدعى من أن محكمة الموضوع قد رفضت وقف الدعوى ، وان الدعوى الدستورية تعتبر

نوعاً من « دعاوى الحسبة » على أساس أن المدعى فيها إنما يدافع عن الشرعية لصالح المجتمع — ذلك بأن الطعن في دستورية القوانين ليس من قبيل دعاوى الحسبة لأن مناط قبولها — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — أن تتوافر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فإن المشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية إذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع الدعوى الدستورية خلال ميعاد تحدده بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر في الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليها من قبل وهو ثلاثة أشهر على ما سلف بيانه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة ، والزم المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين عبد النجيد وفوزى
أسعد مرقس أعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر رئيس
هيئة المفوضين ، والسيد احمد على فضل الله امين السر .

(٢٨)

القضية رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

دعوى دستورية - قبولها - وجوب ان يتضمن قرار الاحالة او صحيفة
الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة ٣٠ من قانون المحكمه
الدستورية العليا .

ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر
بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها
وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته
والنص الدستورى المدعى بمخالفته وواجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن
المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو
صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية
تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقريئة
الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم
الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار
أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء
ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧
من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد
تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى
فيها رأيا مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية
العليا المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية (المدعى عليها الثانية) مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانا قد أقاما منازعة في التنفيذ أمام محكمة عابدين بطلب الاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٥٦٤٦ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة ببطلان عقد البيع الصادر من الحراسة العامة عن بعض ممتلكات المدعين الى شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية (المدعى عليها الثانية) فقضت المحكمة برفض الدعوى ولما استأنف المدعيان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قضت بعدم قبول الاستئناف ، واذ طعن المدعيان في الحكم الاستئنافى بالنقض وقيد طعنهما برقم ٨١ لسنة ٤٥ قضائية ، قضى فيه بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٧٨ بنقض الحكم المطعون فيه وباحالة الاستئناف الى

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظره .
وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ أحالت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدعوى المشار إليها الى محكمة القيم حيث تمسك وكيل المدعين بعدم
دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وأمهلتها المحكمة شهرا لرفع
الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية
المدعى عليها الثانية دفعتا بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن صحيفتها
قد خلت من بيان النص التشريعى المطعون فيه والنص الدستورى
المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة وذلك خروجا على ما توجبه المادة ٣٠
من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعين قد أقاما الدعوى
ابتغاء الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ولم تتضمن
الصحيفة بيانا لذلك سوى أن « هذا القانون استعمل كذريعة لسلب
ممتلكات الطالبين وفرضت عليهما الحراسة ... وعلى كل حال الدستور
المستفتى عليه نص على عدم جواز الحراسات وتكون الحراسة ١١٩
لسنة ١٩٦٤ غير دستورية ... » .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار
الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى
المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون
بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة »
ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن
قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر
من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها،
وذلك مراعاة لقريئة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى

الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقتضى به الملة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الدعوى الماثلة أنها جاءت خلوا من بيان النص الدستوري المدعى بمخالفة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نصوص القانون المذكور المطعون بعدم دستوريته جملة ودون تحديد نص معين فيه ينصب عليه أى وجه لمخالفة دستورية ، فان صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

القسم الثاني

القرارات الصادرة في طلبات التفسير

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبدالله و د. فتحي
عبد الصبور ومحمد على بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن أعضاء ،
والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد / أحمد على فضل الله
أمين السر .

(١)

طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٢ قضائية

لتفسير - طلب التفسير - مناط قبوله - نص المادة ٢٦ من قانون المحكمة
الدستورية العليا - وجوب أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته
قد أثار خلافا في التطبيق على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون بين
المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم .

ان مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية
والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - طبقا للمادة ٢٦
من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ - هو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق ، وان
يكون لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها . ومؤدى ذلك - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة
على أهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام
القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث
يستوجب الأمر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير
هذا النص تفسيرا ملزما ، ارساء لمدلوله القانونى السليم وتحقيقا
لوحدة تطبيقه .

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير
العدل بطلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول

رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة قتل
تعديله بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك بناء على طلب السيد رئيس
مجلس الوزراء .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالتفسير الذى
انتهت اليه .

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
اصدار القرار بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة الخامسة
من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ بتقرير رسم دمغة لبيان مدى خضوع الودائع الآجلة بالبنوك
لهذا الرسم ، وذلك عن الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٥٦
لسنة ١٩٨٠ الذى نص على اعفائها من هذا الرسم . وورد فى كتابه
يطلب التفسير أن نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية
والمالية تقدم بمذكرة جاء بها أنه قد ثار خلاف قانونى حول تكييف
الودائع الآجلة فى البنوك فبينما ذهبت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الى
عدم خضوع هذه الودائع لرسم الدمغة ، فان هناك حكماً سبق صدوره
من محكمة النقض بجلسة ٣١ اكتوبر سنة ١٩٧٣ فى الطعن رقم ٦١٣
لسنة ٣٦ ق اعتبر الودائع الآجلة قروضا وأخضعها لهذا الرسم .
وحيث أن المادة الرابعة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢)

الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن « كل سلفة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من الأشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من العمليات يفرض عليها رسم دمغة على الوجه الآتى ٠٠ » ، كما تنص المادة الخامسة من هذا الفصل على أن « يسرى على عقود الاقتراض الأخرى للنقود وكذا عقود الاعتراف بالدين ذات الرسم المقرر على السلف » .

وحيث أن مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والمقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية — طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق ، وأن يكون لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها . ومؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث يستوجب الأمر طلب إصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيرا ملزما ، ارساء لمدلوله القانونى السليم وتحقيقا لوحدة تطبيقه .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — المطلوب تفسيرها — قد استقر تطبيقها على اعتبار الودائع الآجلة لدى البنوك قروضا تخضع لرسم الدمغة ، وجرى بذلك قضاء محكمة النقض فى الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، كما أنه ذات التطبيق الذى انتهى اليه حكم محكمة استئناف الاسكندرية فى القضية رقم ١١٥ لسنة ١٦ ق محل ذلك الطعن

بالنقض ، الذى ايدت فيه بدورها قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية
فى الدعوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ تجارى الاسكندرية باخضاع الودائع
الآجلة فى البنوك لرسم الدمغة .

لما كان ذلك ، وكانت الاوراق المرفقة بطلب التفسير قد خلت مما
يشير الى أن أية جهة قد خالفت هذا التطبيق المطرد ، وكانت الفتوى
الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة
بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ وان تبنت رأيا مغايرا الا أنه - وعلى ما
جاء بطلب التفسير - لم يؤخذ بها لسبق صدور حكم محكمة النقض
المشار اليه ، وبالتالي فانها لم تتعد حدود الرأى ولم يترتب عليها أى
خلاف فى التطبيق ، الامر الذى أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ بتقرير رسم دمغة فيما أوردته من أن التطبيق يجرى على اخضاع
الودائع الآجلة لرسم الدمغة ، الا أنه رغبة فى تشجيع المدلف لتأدية
رسالتها فى اجتذاب مزيد من المدخرات والاستثمارات فقد أعد مشروع
القانون لاعفاء الودائع الآجلة فى المصارف وهيئة البريد من رسم
الدمغة ، وهو ذات الحكم الذى رددته بعد ذلك المادة ٥٧ من القانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ الذى حل محل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
المشار اليه .

لما كان ما تقدم ، وكان النص المطلوب تفسيره - أيا ما كان وجه
الرأى - فى مدى أهميته بعد تعديله - لم يثر بشأنه أى خلاف فى التطبيق
على ما سلف بيانه ، وانتهى بذلك ما يقتضى تفسيره تفسيراً ملزماً
تحقيقاً لوحدة تطبيقه ، لئلا يتعين عدم قبول الطلب .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وبحضور السادة المستشارين كمال سلامة عبد الله و دة فتحي عبد الصبور
ومعظمي جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير عبد الحميد
أعضاء ، وحضور السيد المستشار دة محمد إبراهيم أبو العيدين المفوض ، والسيد
أحمد على فضل الله أمين السر .

(٢)

طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ قضائية

- ١ - تفسير - القرار الذى تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص - وجوب ان يكون قاطعا في تحديد مدلوله القانونى بحيث ينحسم به ما ثار من خلاف في التطبيق وتتحدد به المراكز القانونية .
- ٢ - تفسير - ولاية المحكمة الدستورية العليا في التفسير الملزم - تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التى يصدرها رئيس الجمهورية - عدم امتدادها الى القرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتقرير منح للعاملين بالدولة .

١ - ان المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور اذا اثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها » ، ومؤدى ذلك ان يكون القرار الذى تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعا في تحديد مدلوله القانونى حيث ينحسم به ما ثار من خلاف في التطبيق ، وتتحدد نهائيا المراكز القانونية للمخاطبين باحكامه على مقتضى هذا التفسير الملزم .

٢ - اذا كانت جميع المنح المشار اليها في طلب التفسير والتى صرحتها

الدولة للعاملين بها في بعض المناسبات قد صدرت بها قرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه القرارات توصلا الى التكييف القانوني للمنح مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا التي تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٢٦ من قانونها السالف بيانها ، فانه يتعين عدم قبول الطلب .

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابته المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٨٠ .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالتفسير الذي انتهت اليه .

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار قرارها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة ٦٢ من

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وجاء في كتابه بطلب التفسير أن وزير المالية تقدم بمذكرة أوضح فيها أن خلافاً لما حوله مدى خضوع المنح التي تصرف للعاملين بالدولة في بعض المناسبات للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، فقد أصدرت مصلحة الضرائب عدة كتب دورية باخضاع هذه المنح للضريبة تاسيساً على أنها تنطوي على اثابة للاجير وبالتالي تدخل في عموم المزايا السفدية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتعار اليه ، بينما قرر رؤساء بعض الجهات القضائية - ومن بينهم رئيس محكمه النقض بناء على مذكرات رفعت اليهم - عدم خضوع المنح التي صرفت للعاملين بها لهذه الضريبة استناداً الى أنها لا تعدو أن تكون هبة أو تبرعاً من الدولة ولا تعتبر أجراً أو تأخذ حكم الاجر ، وازاء هذا الخلاف في التطبيق ، فقد رأت وزارة المالية طلب استصدار تفسير من المحكمة الدستورية العليا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لبيان ما اذا كانت المنح المشار اليها تعتبر من المزايا السفدية المنصوص عليها في هذه المادة وتخضع بالتالى للضريبة على المرتبات •

وحيث أن المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لاحكام الدستور اذا أثارت خلافاً في التطبيق وكان لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها » ، ومؤدى ذلك أن يكون القرار الذي تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعاً في تحديد مدلوله القانوني بحيث ينحسم به ما

ثار من خلاف في التطبيق ، وتتحدد نهائيا المراكز القانونية للمخاطبين
بأحكامه على مقتضى هذا التفسير الملزم .

وحيث أن تفسير عبارة المزايا النقدية الواردة في المادة ٦٢ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليها لا يحسم ما ثار من خلاف
في التطبيق بين مصلحة الضرائب وبعض الجهات القضائية ، وانما
يتوقف القول الفصل فيه على التكييف القانوني للمنح التي صرفتها
الدولة للعاملين بها واستخلاص القصد من منحها .

لما كان ذلك ، وكانت جميع المنح المشار إليها في طلب التفسير
والتي صرفتها الدولة للعاملين بها في بعض المناسبات قد صدرت بها
قرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه
القرارات توصلا الى التكييف القانوني للمنح مما يخرج عن ولاية
المحكمة الدستورية العليا التي تقتصر على تفسير نصوص القوانين
الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس
الجمهورية طبقا للمادة ٢٧ من قانونها السالف بيانها ، فإنه يتعين عدم
قبول الطلب .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وبحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى
جمعة أمضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد إبراهيم أبو العينين المفوض ،
والسيد / احمد على فضل الله أمين السر .

(٣)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ٤ قضائية

تفسير - طلب التفسير - نص المادة ٢٣ من قانون المحكمة الدستورية
العليا - والإدى هذا النص - قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات
المحددة فيه وذلك عن طريق وزير العدل - مخالفة هذه الأوضاع - أثره - عدم
قبول الطلب (١) .

أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها
المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس
الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ منه على أن « يقدم طلب التفسير من وزير
العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب
أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية ... » ومؤدى ذلك أن المشرع
قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣
المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة
من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكيمين مماثلين فى طلبى التفسير
رقمى ٢ لسنة ٤ ق و ٣ لسنة ٤ ق ، وحكما بذات المبدأ فى القضية رقم
١ لسنة ٤ ق منارعة تنفيذ .

سألفه الذكر ، وإنما أحيل إليها من محكمة اسقوط الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للاوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير ، فإنه يكون غير مقبول .

الاجراءات

بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٨٢ وردت الى المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسقوط ، بعد أن قضت محكمة اسقوط الابتدائية فى ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ بوقفها وبإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا لتفسير نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه رأى بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسقوط ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يطلب فيها الحكم بعدم انطباق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣ ، والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين لديه اعتباراً من تاريخ التحاقهم بخدمته وحتى ٣١

ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبإلزام الهيئة المدعى عليها بأن ترد اليه قيمة ما حصلته منه بالزيادة ، وبجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بوقف الدعوى وبإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا استنادا الى أن نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد أثار خلافا فى تطبيقه يقتضى تفسيره تفسيرا ملزما وهو ما ينعقد الاختصاص به للمحكمة الدستورية العليا عملا بالمادة ٢٦ من قانون هذه المحكمة .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين فى المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص فى المادة ٣٣ منه على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية ... » ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة ٣٣ سالفه الذكر ، وانما أحيل اليها من محكمة اسيوط الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ، فانه يكون غير مقبول .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وبحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبدالصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير امين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس
اعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ الفوض ، والسيد / أحمد
على فضل الله أمين السر .

(٤)

طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٣ قضائية

١ - تأميم - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت -
هذا التأميم تم عن طريق نقل ملكية أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع
الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم - أساس ذلك
وأثره .

٢ - تأميم - مسئولية - استمرار الشخصية الاعتبارية والنزعة المالية للشركة
المؤممة - أثره - الشركة المؤممة تكون هى وحدها المسئولة مسئولية كاملة
عن كافة الالتزامات التى تعملت بها قبل التأميم وأن تمتد هذه المسئولية
طوال قيام الشركة - مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات كمسئولية
المساهمين وفقا للقواعد العامة فى شأن استقلال ذمة المساهمين عن ذمة الشركة .

١ - انه بالنسبة للشركات التى تم تأميمها بمقتضى القرار بقانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٦١ فان المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميمها صورة نقل
ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك
شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن
يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها الى الدولة مع الإبقاء
على شخصيتها الاعتبارية التى كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث
تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانونى وذمتها المالية مستقلتين
عن شخصية وذمة الدولة وتستمر فى مباشرة نشاطها - وهو ما يتفق
وما قصده المشرع من تأميمها - من العمل على الاستعانة بها على
تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الاوضاع

الروتينية - وذلك على ما جاء بالذاكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون ، ومن ثم فقد حرص على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصداً بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأمين مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حينما نصت على أنه « اذا كانت الاسهم التي آلت الى الحكومة وفقاً للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية » • مما مفاده أن تأمين هذه الشركات انما ورد على الاسهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممة اذ لو ترتب على التأمين انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت اسهم في هذه الحالة يمكن أن تؤول الى الدولة نتيجة للتأمين • ولا يقدح في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة لاشراف الجهة الادارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك أن هذا الاشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة ادارية ومالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لاهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من استقلال في شخصيتها الاعتبارية وذاتية في ذمتها المالية ، كما لا ينال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة - بعد أن آلت اليها ملكية جميع اسهمها - اذ أن المشرع نفسه هو الذي ابقى رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأمين •

٢ - اذ كان استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية

للشركة المؤممة - وفقا لقانون التأمين - من شأنه أن تكون الشركة هي وحدها المسئولة مسئولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت بها قبل التأمين - وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة كنتيجة حتمية لاستمرار تلكا الشخصية والذمة المالية ، فإنه لا وجه لمساءلة الدولة - مباشرة - عن تلك الالتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لأن مسئولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وإنما هي من قبيل مسئولية المساهم التي لا تقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود قيمة ما يملكه في رأس مالها من أسهم ، ومن ثم فإن مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من اموالها وحقوقها في تاريخ التأمين ليس الا.ترديدا لحكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند تصفيتها وفي حدود قيمة أسهمه •

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٨١ كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابته المؤرخ ٥ يوليو سنة ١٩٨١ • وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالتفسير الذي انتهت إليه •

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار قرارها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الطلب استوفى أوضاعه القانونية •

وحيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ لبيان مدى مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة السابقة على التأميم وما اذا كانت الدولة ملزمة بالوفاء بها ولو أثناء قيام الشركة المؤممة ، أم تظل الشركة في هذه الاثناء هي المسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كافة التزاماتها السابقة على التأميم ولا يكون اعمال مسئولية الدولة عن هذه الالتزامات الا عند انتهاء الشركة وتصفيتها — وذلك حسما لما ثار من خلاف في التطبيق في هذا الصدد بين ما جرى عليه قضاء محكمة النقض وما ذهبت اليه بعض هيئات التحكيم المشككة للفصل في منازعات شركات القطاع العام •

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في مادته الاولى على أن « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في (اقليمي الجمهورية) ، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة ... » ، وفي مادته الثانية على أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة...وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة...» ، قضى في الفقرة الرابعة من مادته الثالثة — بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ — بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات

والمنشآت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين » ، كما نص في الفقرة الاولى من مادته الرابعة - بعد تعديلها بالقرار بقانون سالف الذكر - على أن « تظل الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة الاولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار اليها في مزاولة نشاطها » .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص بالنسبة للشركات التي تم تأمينها بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فأن المشرع لم يثنأ أن يتخذ تأمينها صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأمين ، وانما رأى أن يكون تأمينها عن طريق نقل ملكية أسهمها الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأمين بحيث تظل هذه الشركات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها - وهو ما يتفق وما قصده المشرع من تأمينها - من العمل على الاستعانة بها على تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية مع التحرر من الاوضاع الروتينية - وذلك على ما جاء بالملذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون ، ومن ثم فقد حرص المشرع على النص صراحة في المادة الرابعة منه على أن تظل الشركات المؤممة محتفظة بشكلها القانوني الذي كان لها عند صدوره قاصداً بذلك الاحتفاظ لها بنظامها القانوني السابق لا بمجرد شكلها ومن مقومات هذا النظام شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية اللتان كانتا لها قبل التأمين مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وهو ما كشفت عنه المادة السابعة من القرار بقانون المشار اليه حينما نصت على أنه « اذا كانت الاسهم التي آلت الى الحكومة وفقاً للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية » . مما

مفاده أن تأميم هذه الشركات إنما ورد على الأسهم مع استمرار الشخصية الاعتبارية للشركات المؤممة إذ لو ترتب على التأميم انقضاء شخصية الشركة لما بقيت ثمت أسهم في هذه الحالة يمكن أن تؤول الى الدولة نتيجة للتأميم • ولا يقدح في ذلك ما قرره المشرع في المادة الخامسة من ذلك القرار بقانون من خضوع الشركة المؤممة لاشراف الجهة الادارية التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه ، ذلك أن هذا الاشراف لا يعدو أن يكون مجرد رقابة ادارية ومالية على الشركة المؤممة تستهدف التحقق من سلامة ادارتها ومراقبة تنفيذها لاهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة للدولة دون مساس بما للشركة من استقلال في شخصيتها الاعتبارية وذاتية في ذمتها المالية ، كما لا ينال من ذلك أن تصبح الدولة هي المساهم الوحيد في الشركة — بعد أن آلت اليها ملكية جميع اسهمها. — إذ أن المشرع نفسه هو الذي أبقي رغم ذلك على نظامها القانوني وشخصيتها الاعتبارية السابقتين على التأميم • لما كان ذلك ، وكان استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية للشركة المؤممة — على ما سلف بيانه — من شأنه أن تكون الشركة هي وحدها المسؤولة مسؤولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم — وأن تمتد هذه المسؤولية طوال قيام الشركة كنتيجة حتمية لاستمرار تلكما الشخصية والذمة المالية ، فانه لا وجه لمساءلة الدولة — مباشرة — عن تلك الالتزامات طالما بقيت الشركة قائمة لان مسؤولية الدولة في هذه الحالة ليس قوامها الكفالة أو التضامن وإنما هي من قبيل مسؤولية المساهم التي لا تقوم الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود قيمة ما يملكه في رأس مالها من أسهم ، ومن ثم فان مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة في القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من عدم مسؤولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة الا عند تصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ليس الا ترديدا لحكم القواعد العامة في

شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة الشركة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند تصفيتها وفي حدود قيمة أسهمه .

لهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ .

قررت المحكمة

أن الشركات المؤممة بموجب القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تظل - أثناء قيامها - هي المسئولة وحدها مسئولية كاملة عن كافة التزاماتها السابقة على التأميم ، ولا تقوم مسئولية الدولة عن الوفاء بهذه الالتزامات الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها وفي حدود ما آل الى الدولة من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم .

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى السعد
مقرس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفوض ، والسيد/احمد
على فضل الله أمين السر .

(٥)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ٥ قضائية

١ - تفسير - طلب التفسير - قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات
المحددة بالمادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك عن طريق وزير
العدل - مخالفة هذه الاوضاع - اثره - عدم قبول الطلب .

٢ - تصدى - عدم دستورية - الرخصة المقررة للمحكمة الدستورية العليا في
التصديق لدستورية القوانين واللوائح طبقا للمادة ٢٧ من قانونها - مناطها
ان يكون النص الذى يرد عليه التصديق متصلا بنزاع مطروح على المحكمة .

١ - ان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ ، بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى
فيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين
الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ على أن « يقدم
طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء
أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية
..... » ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات
التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن
طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة
من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣
سابقة الذكر ، وإنما أحيل اليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ،

ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للاوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير ، فانه يكون غير مقبول •

٢ - لا محل لما طلبه المدعى في مذكرته من اعمال هذه المحكمة لرخصه التصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية - طبقا لما تقتضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية » ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال فى طلب التفسير الراهن الذى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبوله لعدم اتصاله بها اتصالا مطابقا للقانون ، فإنه لا يكون لرخصه التصدى سند يسوغ اعمالها ♦

الاجراءات

بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٨٣ وردت الى المحكمة الدستورية العليا
الدعوى رقم ٧٧٩٥ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بعد أن
قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٢
بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها وبإحالتها الى المحكمة الدستورية
العليا .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى •
ونظرت الدعوى على الوجه المتين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة الاسبوع •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمذاولة •
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٧٧٩٥ لسنة
١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير العدل بصفته وآخرين طالبا
الحكم بتقرير أن محل التأثيم في جريمة تقاضى المؤجر أو المستأجر
ببالغ خارج نطاق عقد الايجار - المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر - ينحصر في حصول المؤجر على مبالغ نظير التأجير أو
تسهيل نقل المكان المؤجر من مستأجر الى آخر • وبجلسة ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى
واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا على أن طلبات المدعى
تستهدف في حقيقتها تفسير نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
المشار اليه وهو ما ينعقد الاختصاص به لهذه المحكمة •

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التى تتولى فيها
هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة
من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ على أن « يقدم طلب التفسير
من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس
الشعب أو المجلس الاعلى للهيئات القضائية •••• » ومؤدى ذلك أن
المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في
المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل •

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة
من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣

سالفه الذكر ، وانما أحيل اليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ، فانه يكون غير مقبول .

وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى في مذكرته بشأن عدم دستورية المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تحول بين المحاكم وحققها في الالتجاء الى المحكمة الدستورية العليا طلبا لتفسير نصوص القوانين ، ذلك أن هذه المحكمة انما تستمد ولايتها في التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير النصوص التشريعية على الوجه المبين في القانون ، وما نصت عليه المادتان ٢٦ ، ٣٣ من قانونها الصادر بناء على هذا التفويض ، وأن ما أورده المادة ٣٣ المشار اليها من تحديد للجهات التي يجوز لها طلب التفسير الملزم واشتراط تقديمه عن طريق وزير العدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يدخل في نطاق الملاءمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها ، ومن ثم يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هذا الصدد .

كما أنه لا محل لما طلبه المدعى في مذكرته من اعمال هذه المحكمة لرخصه التصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية — طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في طلب التفسير الراهن الذي انتهت المحكمة من طلب

الى عدم قبوله لعدم اتصاله بها اتصالا مطابقا للقانون ؛ فانه لا يكون
لرخصه التصدى سند يسوغ اعمالها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب •

القسم الثالث

الاحكام الصادرة فى دعاوى تنازع الاختصاص

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية
وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د. فتحي
عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد أعضاء،
والسيد المستشار د. عوض المر المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(١)

القضية رقم ٦ لسنة ٢ قضائية (ا منازعة تنفيذ)

تنازع - طلب الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ الاحكام - وجوب ارفاق
صورة رسمية من كل من الحكمين مشار النزاع - اغفال هذا الاجراء - اثره -
عدم قبول الدعوى .

اذا لم يرفق المدعى بصحيفة دعواه - طبقا لما تقضى به المادة
٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة
١٩٧٩ - صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من محكمة
النقض والمحكمة الادارية العليا اللذين يقرر أن نزاعا قام بشأنهما
وهو اجراء أوجبه القانون فإنه يترتب على اغفاله عدم قبول
الدعوى بحيث لا يغنى عنه أى اجراء آخر .

الاجراءات

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى بصفته صحيف :
هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتغليب حكم محكمة النقض
الصادر في الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٣ قضائية على حكم المحكمة
الادارية العليا في الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ١٨ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا بالرأى ،
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن المدعى لم يرفق بصحيفة دعواه — طبقا لما تقتضى به
المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة
١٩٧٩ — صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من محكمة
النقض والمحكمة الادارية العليا اللذين يقرر أن نزاعا قام بشأفهما ،
وهو اجراء أوجبه القانون ورتب على اغفاله عدم قبول الدعوى بحيث
لا يغنى عنه أى اجراء آخر الامر الذى يتعين معه اطراح ما أثاره
المدعى بشأن طلب توجيه اليمين الحاسمة اثباتا لصدور هذين الحكمين .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين ناروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د. فتحي عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ الفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر

(٢)

القضية رقم ٩ لسنة ١ قضائية ((تنازع))

١ - تنازع - طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله .

٢ - اختصاص - تحكيم - الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - عزوف اللجنة النقابية عن استعمال رخصة الالتجاء الى التحكيم التي كانت تجيزه لها الفقرة المذكورة واستمرارها في مباشرة الدعوى امام جهة القضاء العادى - عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذى نزلت عنه - اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتهت ولايتها في الفصل في النزاع .

٣ - تنازع - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - التفاضل بينهما يكون اساسا طبقا لقواعد الاختصاص - عدم الاعتماد بالحكم الصادر من الجهة التى لا ولاية لها .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتمذر تنفيذهما معا .

٢ - لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة

١٩٧١ - قبل الغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على أنه «... ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع احواله على التحكيم » ، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية قد أقامت دعواها في أول الامر أمام القضاء العادى وعزفت عن استعمال الرخصة التي كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ المشار اليها ، ثم استمرت في مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه ، فانه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الى طريق التحكيم - وهو طريق اختياري نزلت عنه - وأن تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها أمام القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتهت ولايتها بالفصل في هذا النزاع .

٣ - المحكمة الدستورية العليا وهى في مجال الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعقد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم في الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥ أودع المدعيان بصفتها صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الاعتداد بحكم محكمة استئناف القاهرة رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ ق دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه
الرأى بالاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأياً ، وقدرت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في أن اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان
للصناعات غير الحديدية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦
عمال كلى جنوب القاهرة ضد الشركة طالبة الحكم بعدم جواز استقطاع
ضريتي الدفاع والامن القومى من مرتبات العاملين بها اعتباراً من
١٩٧١/٧/١ وحتى انتهاء تكليفهم بالمصانع الحربية ورد ما استقطع
من هذه المرتبات . وبتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ قضت المحكمة برفض الدعوى
فاستأنفت اللجنة النقابية هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ وقيّد
استئنافها برقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية القاهرة ، وتقدمت بعد ذلك في
١٩٧٧/٦/٧ بطلب التحكيم رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ ضد الشركة ومصلحة
الضرائب للحكم لها بذات الطلبات فقضت لها هيئة التحكيم بجلسة
١٩٧٧/١١/٩ بطلباتها ، ثم قضى بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١ في الاستئناف
المرفوع من اللجنة النقابية برفضه وتأيد الحكم المستأنف . واذا رأت
مصلحة الضرائب والشركة أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم يتناقض
مع حكم محكمة استئناف القاهرة فقد اقاما الدعوى الماثلة بطلب الاعتداد
بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف .

وقدمت اللجنة النقابية المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى تأسيسا على أنه يتعين في حالة النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون الحكمان قابليين للتنفيذ ، ولا يتصور ذلك اذا قضى أحدهما برفض الدعوى ، بالاضافة الى أن الدعويين تختلفان من حيث طبيعة كل منهما وأطرافها إذ أن الدعوى التي نظرت أمام القضاء العادى من الدعاوى الفردية وقد أقامتها النقابة بصفتها نائبة أو وكيلة عن أعضائها ، في حين أن النزاع الذى طرح على التحكيم يعتبر من قبيل المنازعات الجماعية إذ رفعتة بصفتها شخصية معنوية مستقلة .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

ولما كان الثابت من الاوراق أن الحكمين موضوع الطلب الماثل قد صدر أحدهما من محكمة استئناف القاهرة والآخر من هيئة التحكيم وفصلا في دعويين أقامتهما اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية كشخص اعتبارى ينفرد بشخصية مستقلة عن العمال الذين ينتمون اليها ، وكان هذان الحكمان قد حسما النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بأن رفض أحد الحكمين طلبات اللجنة النقابية بينما قضى لها الحكم الثانى بذات الطلبات ، وهو ما يتعذر نتيجة له تنفيذ الحكمين معا لان تنفيذ أحدهما لا يتأتى الا باهدار حجية الحكم الآخر ، فانه يتعين اطراح ما أثارته اللجنة المدعى عليها في هذا الشأن .

لما كان ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - قبل إلغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على أنه « ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع احواله على التحكيم » ، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية قد أقامت دعواها في أول الامر أمام القضاء العادى - على ما سلف بيانه - وعزفت عن استعمال الرخصة التي كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ المشار اليها ، ثم استمرت في مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه ، فانه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الى طريق التحكيم - وهو طريق اختياري نزلت عنه - وأن تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها أمام القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت ولايتها بالفصل في هذا النزاع .

لما كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة وهي في مجال الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى ، فانه يتعين الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة دون الحكم الصادر من هيئة التحكيم .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالاعتداد بحكم محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ في الاستئناف رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة برفض دعوى اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ •

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار احمد مدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبر ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٣)

القضية رقم ١٣ لسنة ١ قضائية « تنازع »

- ١ - عقد ادارى - تعريفه - السمات المميزة له .
- ٢ - اختصاص - المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة على العقد الادارى - تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى .

١ - من المقرر أن العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص ، فإذا كان الثابت أن العقدين مثار النزاع - المودعين ملف الدعوى الادارية - قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا - بوصفها سلطة عامة - استهدافا لتسيير مرفق عام وذلك بتوفير وحدات الاسكان للاقتصادى ومياه الشرب للمواطنين ، وقد تم ذلك التعاقد بطريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطا تخول جهة الادارة تعديل الاعمال المتعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقا لقائمة الاثمان المقررة لديها ، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمل منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول ، والحق فى احتجاج

كل أو بعض الآلات والادوات والمواد التي يستحضرها المقاول الى موقع العمل واستخدامها في انجاز الاعمال أو لضمان الوفاء بحقوق الجهة الادارية قبله ، كما أن لها فسخ العقد عند اخلال المقاول في تنفيذ التزاماته بمجرد قرار منها يخطر به المقاول دون حاجة لاجراء آخر ومصادرة التأمين المدفوع أو خصم مستحقات الجهة الادارية منه • واذ كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الادارة - لكى تمارسها بارادتها المنفردة - تقوم على شروط استثنائية تنأى على القواعد المقررة في مجال العقود الخاصة بين الاشخاص العاديين ، فان مقتضى ذلك أن هذين العقدين سالفى الذكر يعدان من العقود الادارية •

٣ - المنازعة في شأن الحقوق المترتبة على العقود الادارية تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

الاجراءات

بتاريخ ٩ يولية ١٩٧٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع القائم بينه وبين المدعى عليهما والذي رفعت عنه دعويان أمام جهتى القضاء العادى والادارى ولم تتخل أحدهما عن نظره •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى انتهت في ثانيهما الى اختصاص القضاء الادارى بنظر النزاع •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن محافظة المنيا كانت قد تعاقدت مع المدعى على تنفيذ عمليتي انشاء ١٦٨ مسكنا بقرية أبو سمرة وخزانة للمياه في مدينة مطاي ، ونظرا لما تبين لها من تراخيه في التنفيذ فقد أقامت ضده بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٤ الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٢٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبة الزامه بأن يدفع لها مبلغ ٩٢٣ مليم و ١٢٧٤٩ جنيهه تعويضا عن الاضرار والخسائر التى لحقت بها كفروق أسعار ومصاريف ادارية وغرامات تأخير وقيمة السلفة ومواد البناء المسلمة اليه • وبعد أول جلسة تحددت لتحضير الدعوى وحضرها وكيله بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، قام المدعى في ٦ يناير سنة ١٩٧٥ برفع الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القاهرة مختصا فيها محافظ المنيا ووزير الحكم المحلى وطلب الزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيهه مقابل ادواته وآلاته التى استولت عليها الجهة الادارية بموقع العمل ونظير ما قام به من أعمال لم يحاسب عليها وتعويضا عما فاته من كسب وما لحقه من خسارة بسبب سحب العمليتين محل التعاقد منه • واذا لم تتخل أى من جهتي القضاء عن الدعوى المرفوعة اليها رغم وحدة موضوعهما فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظر النزاع ، ثم انتهى في طلباته الختامية بمذكرته المقدمة في جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ الى قبول اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعويين •

وحيث أن الثابت من الاوراق أن النزاع بين الطرفين بشأن العقدين المشار اليهما لا يزال مرددا أمام جهتي القضاء العادى والادارى، فقد حكمت محكمة جنوب القاهرة بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ لحين الفصل فى دعوى التنازع الراهنة ، كما أن المدعى طعن أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق فى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر ضده فى الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٢٨ ق وتحدد لنظر طعنه جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٢ أمام الدائرة الاولى لفحص الطعون ، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى .

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد طبيعة العقدين المبرمين بين المدعى والجهة الادارية التى يمثلها المدعى عليه الاول .

وحيث أنه من المقرر أن العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . لما كان ذلك، وكان الثابت أن العقدين مثار النزاع - المودعين ملف الدعوى الادارية - قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا - بوصفها سلطة عامة - استهدافا لتسيير مرفق عام وذلك بتوفير وحدات الاسكان الاقتصادى ومياه الشرب للمواطنين ، وقد تم التعاقد بطريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطا تخول جهة الادارة تعديل الاعمال المتعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقا لقائمة الاثمان المقررة لديها ، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمل

منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول ، والحق في احتجاز كل أو بعض الآلات والمواد التي يستحضرها المقاول الى موقع العمل واستخدامها في انجاز الاعمال أو لضمان الوفاء بحقوق الجهة الادارية قبله ، كما أن لها فسخ العقد عند اخلال المقاول في تنفيذ التزاماته بمجرد قرار منها يخطر به المقاول دون حاجة لاجراء آخر ومصادرة التأمين المدفوع أو خصم مستحقات الجهة الادارية منه . واذ كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الادارة - لكي تمارسها بارادتها المنفردة - تقوم على شروط استثنائية تتأبى على القواعد المقررة في مجال العقود الخاصة بين الاشخاص العاديين، فان مقتضى ذلك أن هذين العقدين سالفى الذكر يعدان من العقود الادارية ، وبالتالي فان المنازعة في شأن الحقوق المترتبة عليهما تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٢

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق سيف النصر ود. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله أمين السر .

(٤)

القضية رقم ٢٥ لسنة ١ قضائية تنازع

- ١ - تنازع اختصاص - طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى - منسلط قبوله - تخلى كل من جهتي القضاء عن نظر ذات النزاع - أثر صدور حكم سابق فى الموضوع .
- ٢ - خصومة - المنازعة فى تحديد اجرة العين محل النزاع خصومة مدنية - بحسب طبيعتها وأصلها .
- ٣ - اختصاص - قرارات تحديد الاجرة - الطعن فيها - يدخل فى اختصاص جهة القضاء العادى - أساس ذلك .
- ٤ - دستورية - حكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضى - أثره .

١. - أن تخلى كل من محكمة القضاء الادارى ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع - يتوافر به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى ، ولا يؤثر فى ذلك ما ثبت فى الاوراق من أن مورث المدعين سبق أن اقام الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق أمام محكمة القضاء الادارى - طعنا فى ذات القرار الصادر من مجلس المراجعة - وقضى برفضها بتاريخ ٨ أبريل ١٩٦٩ ، ذلك أن بحث أثر هذا الحكم السابق مما تختص به الجهة التى تعينها هذه المحكمة الفصل فى الدعوى .

٢ - المنازعة بصدد تحديد الاجرة خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعى ما يلابسها من عنصر

ادارى شكلى هو صدور قرار تحديد الاجرة فى أول الامر من لجنة ادارية ، لان من شأن الرأى الفاصل فى هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين اطرافها وهو اختصاص مدنى بحت •

٣ - ان المشرع اعمالا للتفويض المقرر له فى المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التفتت عن ذلك العنصر الادارى واعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات ، فخص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب فى المادة ٤٢ منه على مجالس المراجعة - التى كانت تختص بنظر التظلمات فى قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التى تكون عليها • أما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الاخير فقد سكت عنها المشرع نظرا لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ - من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل فى التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية ، غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة •

٢ - اذ اصدرت المحكمة العليا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكما فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة من (م ١٦ - المحكمة الدستورية)

المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها فقد انفتح بذلك باب الطعن في قرارات مجلس المراجعة •

الاجراءات

بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧٨ أودع مورث المدعين صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع بينه وبين المدعى عليهم بعد أن تخلت كل من جهتي القضاء الادارى والقضاء العادى عن نظره •

وبجلسة ٧ أبريل حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى ، فتقدم ورثته بطلب تعجيل نظر الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرأى • ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن مورث المدعين كان قد اقام الدعوى رقم ٩٩٠ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى طعنا في قرار مجلس المراجعة بمحافظة القاهرة الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، وطلب فيها الاخذ بتقدير أجرة العين محل النزاع طبقا لما ورد في عقد ايجارها أو ندب خبير لاعادة تقديرها •

وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها
بمطرد الدعوى واحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت
برسم ٥٨٥ لسنة ١٩٧٦ طعون ايجارات شمال القاهرة ، وفي ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٧٧ قضت هذه المحكمة بدورها بعدم اختصاصها ولاثيا • واذ
تخلت بذلك كل من جهتي القضاء الادارى والعادى عن نظر الدعوى
منذ اقام مورث المدعين الدعوى الماثلة لتعيين الجهة المختصة بالفصل في
النزاع •

وحيث أن تخلى كل من محكمة القضاء الادارى ومحكمة شمال
القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع — على ما سلف بيانه — يتوافر
به مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى ، ولا يؤثر
في ذلك ما ثبت في الاوراق من أن مورث المدعين سبق أن اقام الدعوى
رسم ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق أمام محكمة القضاء الادارى — طعنا في ذات
القرار الصادر من مجلس المراجعة — وقضى برفضها بتاريخ ٨ ابريل
١٩٦٩ ، ذلك أن بحث أثر هذا الحكم السابق مما تختص به الجهة
التي تعينها هذه المحكمة الفصل في الدعوى •

وحيث أن المنازعة بصدد تحديد الاجرة هي خصومة مدنية بحسب
طبيعتها وأصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعى ما يلابسها من
عصر ادارى شكلى هو صدور قرار تحديد الاجرة في أول الامر من
جهة ادارية ، لأن من شأن الرأى الفاصل في هذه الخصومة أن يتحدد
به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدنى
بحسب •

وحيث أن المشرع اعمالا للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من
الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التفت عن
ذلك العنصر الادارى واعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات ، فنص في

الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن
ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون
الطعن على قرارات تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في
دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب في المادة ٤٢ منه على مجالس
المراجعة - التي كانت تختص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير
القيمة الايجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار
الاماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل
العقار بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها . أما قرارات تلك المجالس
السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الاخير فقد سكت عنها
المشرع نظرا لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٦٣ - من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل
في التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية ، غير قابلة للطعن
فيها أمام أية جهة .

وحيث أن المحكمة العليا اصدرت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١
حكما في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة
من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها ،
وانفتح بذلك باب الطعن في قرارات مجلس المراجعة .

لما كان ذلك ، وكان المشرع قد انتهج نهجا واضحا في شأن
المنازعات المتعلقة بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين
فاعتد بطبيعتها المدنية وعهد بها الى القضاء العادى على ما سلف بيانه
بشأن المادتين ١٣/٢ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما
أورد حكما عاما يؤكد هذا المنحى بما نص عليه في المادة ٤٠ من اختصاص
المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق

أحكام هذا القانون ، وكانت المنازعات التي فصلت فيها مجالس المراجعة ثم فتح باب الطعن في القرارات الصادرة فيها ، هي منازعات ذات طابع مدنى بحيث يحكمها نهج المشرع فى هذا الشأن ويمتد اليها عموم نص المادة ٤٠ المشار اليه ، فان الاختصاص بنظرها يكون لجهة القضاء العادى حيث القاضى الطبيعى المختص أصلا بحسم الخصومة فى شأنها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة أول يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بايغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العيين المفوض ، والسيد/
احمد على فضل الله أمين السر .

(٥)

القضية رقم ٢ لسنة ٤ قضائية ((تنازع))

١ - تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله .

٢ - تنازع تنفيذ - التناقض بين حكمين نهائيين - طلب تغليب مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم الآخر - التعارض بين الحيثيتين - على فرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين الحكمين فى مجال التنفيذ بانفسه الذى يقصده المشرع فى المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا مما يستتضى ولايتها للفصل فيه .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين والذى تنعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

٢ - اذا كانت المدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى اليه قضاء الحكمين مثار النزاع فى منطوقهما ، ولكنها تبنى طلبها الى هذه المحكمة على أن ثمة تعارضا يقوم بين ما ورد بأسبابهما ، ولا تطلب اليها ترجيح أحد الحكمين على الآخر فى مجال تنفيذه ، بل تبتغى تغليب مؤدى حيثية واردة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم

الآخر وكان التعارض الذى تشيره المدعية بين هاتين الحيثيتين - بفرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين حكمين نهائين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون هذه المحكمة مما يستتبع ولايتها للفصل فيه ، فان دعواها تكون - بهذه المثابة - غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة باعتبارها دعوى تنازع بين حيثية واردة فى أسباب حكم صادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٢٩٤ لسنة ٣٠ قضائية وبين حيثية تضمنتها أسباب حكم صادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٥٦٠١ لسنة ٩٦ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٢ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن المدعية تستهدف من دعواها - على ما يبين من صحتها - تغليب حيثية واردة بأسباب حكم صادر من جهة القضاء العادى على حيثية تضمنتها أسباب حكم آخر صادر من محكمة القضاء الادارى، فنولا منها بأن ثمة تناقضا يقوم بين هاتين الحيثيتين ، ذلك أن الحكم

الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٢٩٤ لسنة ٣٠ قضائية - اذ قضى برفض دعواها بطلب الغاء قرار سلبى بالامتناع عن اعتبار ممتلكاتها بصفتها يونانية الجنسية متمتعة بضمانات الاتفاقية المصرية اليونانية المبرمة عام ١٩٧٥ - أقام قضاءه على أن أحكام تلك الاتفاقية لا تسرى الا على الاستثمارات التى يقوم بها الافراد والشركات فى تاريخ العمل بأحكامها ، حال أن الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٥٦٠١ لسنة ٩٦ قضائية - وأن قضى برفض دعواها بطلب أحقيتها فى أخذ عقار بالشفعة - الا أن المفهوم فى سياق حيثية وردت بأسبابه أن أحكام تلك الاتفاقية تسرى على الاستثمارات السابقة على ابرامها ، واذ تمثل التعارض - فى نظر المدعية - بين هاتين الحثيتين على هذا النحو ، فقد اقامت دعواها الماثلة •

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين والذى تنعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا •

لما كان ذلك ، وكانت المدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى اليه قضاء الحكمين مثار النزاع فى منطوقهما ، ولكنها تبنى طلبها الى هذه المحكمة على أن ثمة تعارضا يقوم بين ما ورد بأسبابهما ، ولا تطلب اليها ترجيح أحد الحكمين على الآخر فى مجال تنفيذه ، بل تبتغى تغليب مؤدى حثية واحدة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم الآخر ، وكان التعارض الذى تثيره المدعية بين هاتين الحثيتين على النحو السالف، بيانه - بفرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين حكمين نهائيين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون

هذه المحكمة مما يستتبع ولايتها للفصل فيه ، فان دعواها تكون
بهذه المثابة — غير مقبولة •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين عبد المجيد ونوزى اسعد
مرفس أعضاء ، وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/احمد
على نفل الله امين السر .

(٦)

القضية رقم ٨ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

١ - تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
متناقضين - مناط قبوله .

٢ - تنازع - التناقض بين الاحكام النهائية - اختصاص جهة القضاء الادارى على
الحكم مؤقتا بوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية فى دعوى تأديبية على أنه
قرار ادارى دون الفصل فى موضوعها - لا يتحقق به التناقض مع الحكم
الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية ايا كان الراى
فى شأن طبيعته .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من أية جهة من جهات
القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى
منها - طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو
أن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما
معاً .

٢ - أن محكمة القضاء الادارى لم تتعرض لموضوع الدعوى المطروحة
عليها بطلب الغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى
التأديبية المقامة على ابن المدعى عليه ولم يصدر منها قضاء فى
شأنه ، انما اقتصر ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك الحكم

مؤقتا استنادا الى أنه قرار ادارى ، واذ قضت محكمة القضاء الادارى بذلك فان حتمنا فى هذا الشطر العاجل من الدعوى — والذى لا يقيدها عند نظر الموضوع — لا يكون قد حسم النزاع الموضوعى المعروض عليها وهو على هذا الاساس لا يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية — ايا ما كان وجه الرأى فى شأن طبيعته — تناقضا بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة •

الاجراءات

بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٨٢ أودع المدعون بصفتهم صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ فيما قضى به من فصل ابن المدعى عليه من قوة كلية الشرطة دون حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٦٦٦ لسنة ٣٦ ق • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأى بعدم قبولها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •
وحيث أن الوقائع — على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تتحصل في أن المحكمة العسكرية كانت قد قضت في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ بفصل الطالب ٠٠٠٠ من قوة طلبة كلية الشرطة لسلوكه المغاير والمضر بقواعد الضبط والربط ومقتضيات النظام العسكرى، فأقام والده بصفته وليا طبيعيا عليه الدعوى رقم ٦٦٦ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ « القرار » الصادر بفصل ولده وفي الموضوع بالغائه وما ترتب عليه من آثار مؤسسا دعواه على أن ما صدر من المحكمة العسكرية لا يعد وأن يكون قرارا اداريا أقيم على غير ما سند من واقع أو قانون . وبجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٢ قضت محكمة القضاء الادارى فى الشق المستعجل من الدعوى بوقف تنفيذ «القرار المطعون فيه» وساقط بأسباب حكمها أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية هو فى حقيقته قرار ادارى صادر من هيئة تأديبية ، وأن طلب وقف تنفيذه قد تحقق فيه الركنان اللزمان لاجابته وهما الجدية والاستعجال . واذ ارتأى المدعون أن هذا الحكم يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فقد أقاموا دعواهم الماثلة بطلب الاعتداد بحكم المحكمة العسكرية قولا بأن الحكم بوقف تنفيذه صدر من محكمة القضاء الادارى فى نزاع يخرج عن ولايتها .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها - طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن محكمة القضاء الادارى لم تتعرض

لموضوع الدعوى المطروحة عليها بطلب الغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى التأديبية المقامة على ابن المدعى عليه ولم يصدر منها قضاء فى شأنه ، انما اقتصر ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك ، الحكم مؤقتا استنادا الى أنه قرار ادارى ، واذ قضت محكمة القضاء الادارى بذلك فان حكمها فى هذا الشطر العاجل من الدعوى - والذى لا بقيدھا عند نظر الموضوع - لا يكون قد حسم النزاع الموضوعى المعروض عليها وهو على هذا الاساس لا يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية - أيا ما كان وجهه الرأى فى شأن طبيعته - تناقضا بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٣

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد العجور ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى اسعد مرقس
اعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض ، وحضور
السيد / احمد على فضل الله أمين السر .

(٧)

القضية رقم ٢ لسنة ٤ قضائية « منازعة تنفيذ »

١ - تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين - مناط قبوله .

٢ - تنازع - التناقض بين الاحكام النهائية - صدور أحد الحكمين فى الشق العاجل
من النزاع - وصدور الحكم الآخر فى النزاع الموضوعى حاسما لهذا النزاع
- لا يتحقق به التناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى يقصده المشرع فى
المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات
القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة أخرى
منها - طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو
أن يكون الحكمان قد حسا النزاع وتناقضا تناقضا من شأنه أن
يجعل تنفيذهما معا امرا متعذرا .

٢ - أن الحكمين مثار النزاع فى الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من
محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢
مستأنف مستعجل الاسكندرية بكف تعرض الشركة المدعى عليها
للمدعى فى استعماله للعين محل الدعوى وهو حكم وقتى عاجل

لا يمس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلا فيه ، في حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى الدعوى رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية هو وحده الذى حسم النزاع الموضوعى وقضى فيه باعتبار الترخيص الصادر من الشركة المدعى عليها للمدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتهيا ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى قصده المشرع فى البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجنسنة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

د ر ا و - تتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة طالبا الحكم بوقف تنفيذ قرار الشركة المدعى عليها الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ بالزامه بتسليمها العين المؤجرة وكف تعرضها له . وبتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بصفه مستعجلة بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى في انتفاعه بالعين محل التداعى وبوقف تنفيذ قرارها المشار اليه ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد استئنافيا برقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية ، وفي ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لجأت الشركة المدعى عليها بعد ذلك الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فأقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها الى المدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتها ، بيد أن المحكمة قضت في أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى ، فطعنت الشركة في هذا الحكم وقيد طعنها برقم ٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها ، وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها منتها بانتهاء مدته وبالزام المنتفع بتسليمها العين موضوع النزاع ، فأحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص حيث قيدت برقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المحكمة ضم هذه الدعوى الى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر فيهما حكم واحد . وبجلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ قضت تلك المحكمة باعتبار الترخيص الصادر للمدعى من الشركة المدعى عليها بالانتفاع بالعين محل الدعوى منتها . واذا ارتأى

المدعى أن هناك تناقضا فيما قضت به كل من جهتى القضاء العادى والادارى على نحو يتعذر معه تنفيذ الحكيم معا ، فقد أقام دعواه الماثلة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ فى الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكيم نهائين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها - طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون الحكمان قد حسم النزاع وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا أمرا متعذرا .

وحيث أنه يبين مما تقدم ، أن الحكيم مثار النزاع فى الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية بكف تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى استعماله للعين محل الدعوى وهو حكم وقتى عاجل لا يمس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلا فيه ، فى حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية هو وحده الذى حسم النزاع الموضوعى وقضى فيه باعتبار الترخيص الصادر من الشركة المدعى عليها للمدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتها ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين هذين الحكيم بالمعنى الذى قصده (م ١٧ - المحكمة الدستورية)

المشرع في البند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس
أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. محمد إبراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد/
أحمد على فضل الله أمين السر .

(٨)

القضية رقم ٧ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

١ - تنازع اختصاص - دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى والسلبى -
مناط قبولها .

٢ - تنازع الاختصاص الإيجابى - شرط تحققه - أن تكون الخصومة قائمة فى
وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية
العليا . صدور حكم نهائى فى الخصومة من إحدى الجهتين - أثره - لا يكون
هنالك تنازع على الاختصاص بين الجهتين .

١ و٢- أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص - وفقاً
للبنـد « ثانياً » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن
موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائى ولا تتخلى أحدهما عن نظرها أو أن تتخلى
كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابى أن
تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند
رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر اللجوء إلى هذه
المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا
بالمشرع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة
على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف تنفيذ
« الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه . أما إذا صدر

حكم نهائى فى الخصومة من احدى الجهتين فلا يكون ثمة مبرر لتعيين المحكمة المختصة اذ تكون هذه الجهة قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصدر الحكم النهائى منها ، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة الا امام جهة قضائية واحدة •

الاجراءات

بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى نزاعه القائم مع الشركة المدعى عليها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تسييرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة • حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - نتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة طالبا الحكم بوقف تنفيذ قرار الشركة المدعى عليها الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ بالزامه بتسليمها العين المؤجرة له وكف تعرضها له • وبتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى انتفاعه بالعين محل التداعى وبوقف تنفيذ قرارها المشار اليه ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد استئنافها

برقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية ، وفي ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لجأت الشركة المدعى عليها بعد ذلك الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فأقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها الى المدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع منتهيا ، بيد أن المحكمة قضت في أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى ، فطعننت الشركة في هذا الحكم وقيد طعنها برقم ٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بنظر الدعوى وأعادتها اليها للفصل فيها ، وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٢٩١٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها منتهيا بانتهاء مدته وبالزام المنتفع بتسليمها العين موضوع النزاع ، فأحالت المحكمة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص حيث قيدت برقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المحكمة بجلسة ١١ فبراير سنة ١٩٨٢ ضم هذه الدعوى الى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر فيهما حكم واحد . واذ ارتأى المدعى أن هناك تنازعا ايجابيا على الاختصاص بين جهتي القضاء العادى والادارى ، فقد أقام دعواه الماثلة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل في نزاعه القائم مع الشركة المدعى عليها .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص — وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تطرح الدعوى عن موضوع

واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى أحدهما عن نظرها أو أن تتخلى كليهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف تنفيذ « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه . أما اذا صدر حكم نهائى فى الخصومة من احدى الجهتين فلا يكون ثمة مبرر لتعيين المحكمة المختصة اذ تكون هذه الجهة قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصددور الحكم النهائى منها ، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة الا أمام جهة قضائية واحدة .

لما كان ذلك ، وكانت جهة القضاء العادى على ما سلف بيانه قد فصلت نهائيا بمنع تعرض الشركة المدعى عليها للمدعى فى الانتفاع بالعين محل التداعى بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية وذلك قبل رفع الدعوى الماثلة ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بينها وبين جهة القضاء الادارى يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر

وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على واغب بليغ
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى اسعد مرقس
أعضاء ، والسيد المستشار د. عوض محمد المر المفوض ، والسيد أحمد على فضل الله
أمين السر .

(٩)

القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

١ - تنازع اختصاص - دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي - مناط قبوله .

٢ - تنازع اختصاص إيجابي - تمسك إحدى جهتي القضاء باختصاصها الأصل في المنازعة دون أن يثبت أن جهة القضاء الأخرى قد قضت باختصاصها بالفعل في المنازعة أو مفتت هي الأخرى في نظرها مما يفيد عدم تخلّيها عنها - أثره - عدم تحقق التنازع الإيجابي على الاختصاص بين الجهتين .

١ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي - وفقاً للبند «ثانياً» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلّى أحدهما عن نظرها .

٢ - لأن كان الثابت من الأوراق أن المدعية أقامت دعواها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ابتغاء الحكم باحقيتها في استرداد مبلغ حصلته منها مصلحة الضرائب دون وجه حق وأنه اذ قضى بعدم جواز نظر دعواها لسابقة الفصل فيها طُعن على هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية - مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء العادى باختصاصها بالفصل في المنازعة المثارة حول استرداد هذا

المبلغ ، وكان الثابت كذلك أن المدعية اتخذت - حسب تصويرها - من ذات المنازعة موضوعا للدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة منها أمام محكمة القضاء الادارى والتي تحدد لنظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، الا أنه لم يثبت من الاوراق أن جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها، أو مضت هى الاخرى فى نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا ايجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

الاجراءات

بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم أصليا بتحديد جهة القضاء الادارى جهة مختصة بالفصل فى الدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية التى أقامتها أمام محكمة القضاء الادارى، واحتياطيا بتحديد جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى الطعن المقام منها والمقيد برقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية المرفوع الى محكمة استئناف القاهرة عن الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ كلى ضرائب •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الايجابى
— وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تطرح الدعوى
عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن نظرها •

وحيث أنه ولئن كان الثابت من الاوراق أن المدعية أقامت دعواها
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
ابتغاء الحكم بأحققتها فى استرداد مبلغ حصلته منها مصلحة الضرائب
دون وجه حق وأنه اذ قضى بعدم جواز نظر دعواها لسابقة الفصل
فيها طعنت على هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف
رقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية — مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء العادى
باختصاصها بالفصل فى المنازعة المثارة حول استرداد هذا المبلغ ، وكان
الثابت كذلك أن المدعية اتخذت — حسب تصويرها — من ذات المنازعة
موضوعا للدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية المقامة منها أمام محكمة
القضاء الادارى والتي تحدد لنظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، الا أنه
لم يثبت من الاوراق أن جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها
بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها ، أو مضت هى الاخرى فى نظرها
بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا ايجابيا
على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستنهض ولاية
هذه المحكمة للفصل فيه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول
الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر
وحضور السادة المستشارين : د. فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليغ
وسيدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد الجيد وفوزى اسعد
مرفس أعضاء ، وحضور السيد المستشار د. عوض محمد المر المفوض ، والسيد/احمد
على فضل الله أمين السر .

(١٠)

القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية « تظلم »

تنازع - التناقض بين حكمين متناقضين نهائيين - الامر الذى يصدره رئيس
المحكمة الدستورية العليا فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما -
عمل قضائى وليس أمرا على عريضة - التظلم منه - عدم سريان الاحكام الخاصة
بالاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات التى يجوز التظلم منها .

أن رئيس المحكمة الدستورية العليا ، اذ يصدر أمره فى طلب وقف
تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما - استنادا الى نص المادة ٣٢
من قانون المحكمة الدستورية العليا انما يفصل بمقتضى سلطته القضائية
لا الولائية فى الشق العاجل للنزاع المطروح على المحكمة فصلا يحسم
به - وبصفة مؤقتة - الخصومة القائمة بشأن هذا الوقف ، وذلك على
درجة واحدة فى التقاضى ، الى أن تقضى المحكمة فى موضوع ذلك
النزاع ، ومن ثم فلا يعتبر الامر الصادر منه فى هذه الشأن - محل
التظلم - امرا على عريضة ، ولا تسرى عليه تبعا لذلك أحكام الاوامر
على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، والتى يجوز التظلم
منها ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز التظلم .

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٢ أودعت المتظلمة صحيفة هذا التظلم
قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بقبول تظلمها شكلا وفى الموضوع

بالغاء الامر المتظلم منه الصادر من رئيس المحكمة الدستورية العليا
في الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق « تنازع » •

وبعد تحضير التظلم أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظر التظلم على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيه بجلاسة
اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة التظلم وسائر
الاوراق — تتحصل في أن المتظلم ضدها كانت قد أقامت الدعوى رقم
٤ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الاعتداد بالحكم
الصادر لصالحها من هيئة التحكيم بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٠ في طلب
التحكيم رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٧٩ دون الحكم الصادر ضدها من محكمة
استئناف الاسكندرية بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٨٢ في الاستئناف رقمى
١٤٥ ، ١٥٩ لسنة ٣٦ ق وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الاستئنافى
المشار اليه حتى يفصل في النزاع القائم بشأن هذين الحكمين
النهائيين المتناقضين ، واذا أصدر رئيس المحكمة في ٢٤ أبريل سنة
١٩٨٢ — واستنادا الى المادة ٣٢ من قانون انشائها — أمره بوقف تنفيذ
كل من الحكمين محل دعوى التنازع وذلك حتى يفصل في موضوع
هذه الدعوى ، طعنت المتظلمة على هذا الامر طالبة الحكم بقبول
تظلمها شكلا وفي الموضوع بالغاء الامر المتظلم منه •

وحيث أن مبنى التظلم أن الامر الصادر من رئيس المحكمة

استنادا الى المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، أمر ولائى يجوز التظلم منه ، اذ تسرى عليه أحكام الاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات الذى يجيز فى المادة ١٩٧ منه لمن صدر الامر برفض طلبه ولمن صدر عليه الامر الحق فى التظلم الى المحكمة المختصة •

وحيث أن المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالتانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين فى الحالة المشار اليها فى البند ثالثا من المادة ٢٥ ويجب أن يبين فى الطلب النزاع القائم حول التنفيذ ووجه التناقض بين الحكمين • ولرئيس المحكمة أن يأمر بناء على طلب ذوى الشأن بوقف تنفيذ الحكمين أو أحدهما حتى الفصل فى النزاع » •

وحيث أن رئيس المحكمة الدستورية العليا ، اذ يصدر أمره فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما — استنادا الى النص المشار اليه انما يفصل بمقتضى سلطته القضائية لا الولائية فى الشق العاجل للنزاع المطروح على المحكمة فصلا يحسم به — وبصفة مؤقتة — الخصومة القائمة بشأن هذا الوقف ، وذلك على درجة واحدة فى التقاضى ، الى أن تقضى المحكمة فى موضوع ذلك النزاع ، ومن ثم فلا يعتبر الامر الصادر منه فى هذا الشأن — محل التظلم — أمرا على عريضة ، ولا تسرى عليه تبعا لذلك أحكام الاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، والتي يجوز التظلم منها ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز التظلم •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم جواز التظلم •

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : محمد على رافى بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس
اعضاء، وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين المفوض ، والسيد/
أحمد على فضل الله أمين السر .

(١١)

القضية رقم ١٢ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

تنازع « التناقض بين حكمين نهائيين » - الفصل الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله أن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث
يتعذر تنفيذهما معا - اختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما من
الآخر . عدم تعارض تنفيذ أحد الحكمين مع تنفيذ الآخر لا يتحقق التناقض
بينهما فى مجال التنفيذ . مثال :

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين - على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا -
وفقا للبند (ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من
جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها
وأن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، أما
إذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه
مع تنفيذ الحكم الآخر فقد انتفى مناط قبول هذا الطلب . واذ كان الثابت
من الاوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية فى
الدعوى رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٦ والمؤيد
استئنافيا فى الاستئناف رقم ٢٤٠٣ لسنة ٩٣ ق بتاريخ ٢٥ مايو سنة
١٩٧٩ لصالح لم يقض قبل البنك الاهلى بشيىء اذ لم توجه
له أية طلبات حتى يعد خصما حقيقيا فى الدعوى ، وانما صدر هذا

..حكم بالزام بنك ناصر الاجتماعى بأن يؤدى الى ٠٠٠٠٠ مبلغ ثمانىيه
الاف جنيه من المودع لدى البنك الاهلى المصرى باسم ٠٠٠٠٠ التى
نوفيت من غير وارث وكانت مدينة للمحكوم له ، فى حين أن الحكم
الحاصر من هيئة التحكيم بوزارة العدل فى الطلب رقم ٦٦٠ سنة
١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضى بالزام البنك الاهلى
المصرى بأن يؤدى لبنك ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيها قيمة
تصفية شهادات الاستثمار وديعة ٠٠٠٠٠ بالبنك الاهلى المصرى بعد
استحقاقها لمضى عشر سنوات على اصدارها وذلك على أساس أن ملكية
هذه الشهادات قد آلت الى بيت المال - الذى يمثله بنك ناصر
الاجتماعى - وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢
لوفاة ٠٠٠٠٠٠ من غير وارث - وقد اشار هذا الحكم الى أن ايداع
قيمة هذه الشهادات خزينة محكمة عابدين من قبل البنك الاهلى المصرى
ليس مبررا لذمته قبل بنك ناصر الاجتماعى استنادا الى أنه قد تم
بناء على حجز سابق توقع بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب ٠٠٠٠٠
ضد بنك ناصر الاجتماعى تحت يد البنك الاهلى المصرى على شهادات
الاستثمار المشار اليها التى لا يجوز الحجز عليها قانونا فى نطاق قيمة
خمس ألف جنيه وأن الحجز المذكور قد أصبح كأن لم يكن بمضى أكثر
من ثلاث سنوات عملا بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات . فان ما يثيره
البنك الاهلى المصرى - المدعى - من قيام تعارض بين الحكمين
النهائيين سالف الذكر لا يتحقق به التناقض الذى يؤدى الى تعذر
تنفيذ الحكمين معا اذ لا يحول تنفيذ ايهما دون تنفيذ الآخر لاختلاف
المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر فهو على
ما سلف بيانه فى الحكم الاول الزام بنك ناصر الاجتماعى باداء دين
عليه ، بينما هو فى الحكم الثانى بالزام البنك الاهلى المصرى
بقية شهادات الاستثمار المخلفة عن .

الاجراءات

بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا وقف تنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم في طلب التحكيم رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٨١ وتغليب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأي بعدم قبول الدعوى ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن . . . كان قد أقام الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة طالبا الزام بنك ناصر الاجتماعى بصفته « الادارة العامة لبيت المال » بأن يدفع له مبلغ ثمانية آلاف جنيها من مال المرحومة التى توفيت من غير وارث — المودع لدى البنك الاهلى المصرى وقضت المحكمة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦ له بطلباته .

ولما طعن بنك ناصر الاجتماعى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق س القاهرة قضى فيه بجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ بتأييد الحكم المستأنف المشار اليه . واذا أقام بنك ناصر الاجتماعى

بعد ذلك الدعوى رقم ٥٤٩٦ سنع ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة
ضد البنك الاهلى طالبا الحكم له باستحقاقه شهادات الاستثمار وديعة
المرحومة ... البالغة قيمتها خمسة آلاف جنيه مع نقل قيد هذه الشهادات
الى اسم بنك ناصر الاجتماعى ، قضت محكمة القاهرة بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى ولائيا واحالتها الى هيئة التحكيم بوزارة العدل حيث
قيدت برقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ تحكيم عام وقضى فيها بجلسة ٣٠
أغسطس سنة ١٩٨١ بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يؤدى الى بنك
ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيهها باقى تصفية شهادات الاستثمار
باسم المرحومة بعد أن عدل بنك ناصر طلباته فى الدعوى
لاستحقاق شهادات الاستثمار بمضى أكثر من عشر سنوات على اصدارها .

وحيث أن البنك الاهلى المصرى قد ارتأى أن تمت تناقضا بين الحكم
الصادر من محكمة القاهرة فى الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ والمؤيد
استئنافيا فى الاستئناف ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق والحكم الصادر من هيئة
التحكيم فى طلب التحكيم رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليهما
وهما حكمان نهائيان وأن فى اعمال أثر الحكم الصادر من هيئة التحكيم
غبنا له مع براءة ذمته من المبلغ المقضى به وذلك بايداعه فى ٢٩ يونيو
سنة ١٩٨١ مبلغ ٦١٠ مليم و ٤٩٣٢ جنيه باقى تصفية شهادات الاستثمار ،
فضلا عن اضافة الحكم المذكور هذا المبلغ الى ذمة بنك ناصر الاجتماعى
دون حق ومخالفته للقانون وخطئه فى تطبيقه ، مما حدا به الى اقامة
الدعوى الماثلة بطلب تغليب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة
المشار اليه والالتفات عن الحكم الصادر من هيئة التحكيم .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه
حكمن نهائيين متناقضين - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة -وفقا للبند

(ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكّمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، أما اذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكّمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد انتفى مناط قبول هذا الطلب •

وحيث أن الثابت من الاوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦ والمؤيد استئنافيا في الاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٩ لصالح لم يقض قبل البنك الاهلى بشيء اذ لم توجه له أية طلبات حتى يعد خصما حقيقيا في الدعوى ، وانما صدر هذا الحكم بالزام بنك ناصر الاجتماعى بأن يؤدي الى مبلغ ثمانية آلاف جنيه من المودع لدى البنك الاهلى المصرى باسم المرحومة التى توفيت من غير وارث وكانت مدينة للمحكوم له ، فى حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل فى الطلب رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضى بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يؤدي لبنك ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيها قيمة تصفية شهادات الاستثمار وديعة المرحومة بالبنك الاهلى المصرى بعد استحقاقها لمضى عشر سنوات على اصدارها وذلك على أساس أن ملكية هذه الشهادات قد آلت الى بيت المال - الذى يمثله بنك ناصر الاجتماعى - وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوفاء المرحومة من غير وارث - وقد اشار هذا الحكم الى أن ايداع قيمة هذه الشهادات خزينة محكمة عابدين من قبل البنك الاهلى المصرى ليس مبررا لزمته قبل بنك ناصر الاجتماعى استنادا الى أنه قد تم بناء على حجز

سأبش نوقع بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب ٠٠٠٠٠٠ ضد بنك ناصر
الاجتماعى تحت يد البنك الاهلى المصرى على شهادات الاستثمار المشار
اليها التى لا يجوز الحجز عليها قانونا فى نطاق قيمه خمسة آلاف جنيهه
وان الحجز المذكور قد أصبح كأن لم يكن بمضى أكثر من ثلاث سنوات
سار بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات .

لما كان ما تقدم ، فان ما يتيره البنك الاهلى المصرى - المدعى -
من قيام تعارض بين الحكمين النهائيين سالفى الذكر لا يتحقق به
النفاذ الذى يؤدى الى تعذر تنفيذ الحكمين معا اذ لا يحول تنفيذ
ايهما دون تنفيذ الآخر لاختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى
كل منهما عن الآخر فهو على ما سلف بيانه فى الحكم الاول الزام بنك
ناصر الاجتماعى باداء دين عليه لـ ٠٠٠٠٠٠٠٠ بينما هو فى الحكم الثانى
الزام البنك الاهلى المصرى بقيمة شهادات الاستثمار المخلفة عن
المرحومة ٠٠٠٠٠ ، ولا يغير من ذلك توقيع المدعى فى الحكم الاول -
الدكتور ٠٠٠٠ - بناء على هذا الحكم كسند تنفيذى قبل بنك ناصر
الاجتماعى حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد البنك الاهلى المصرى وفاء
لدينه البالغ ١٥ مليون و ٨٤٦٢ جنيها وذلك بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦
مما أدى الى التزام البنك الاهلى المصرى بالتقرير بما فى الذمة وقيامه
بايداع مبلغ ٢٠ مليون و ٣٨٩٢ جنيها بتاريخ الاول من يوليو سنة ١٩٧٧
وامتناعه عن ايداع شهادات الاستثمار البالغ قيمتها خمسة آلاف جنيهه
لعدم جواز توقيع الحجز عليها قانونا ، كذلك ايداعه قيمة هذه الشهادات
ذاتها بعد استحقاقها بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ ، ذلك لان الايداع
الذى تم من البنك الاهلى المصرى كان قد صدر منه بوصفه محجوزا لديه
وليس محكوما عليه فى الحكم الصادر لصالح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ على ما سلف
بيانه ، وبالتالي فلا يعد تنفيذاً للحكم المذكور ، فضلا عن أن هذا الايداع
قد تم بغير تخصيص للوفاء بالدين المحجوز من أجله اذ على البنك الاهلى

المصرى الوفاء به لمن يسحقه قانونا • ومن جهة أخرى مان قيمة •
الاستثمار - محل الايداع الثانى - التى لا يتجاوز مقدارها خمسة
الاف جنيه والتي يقتصر عليها التعارض المدعى به - تعد خارجه عن
نطاق تنفيذ الحجز المتوقع كطلب وذلك لما تقضى به المادة
الناتجة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ فى شأن شهادات الاستثمار التى
يصدرها البنك الاهلى المصرى من أنه « لا يجوز الحجز على قيمة
شهادات الاستثمار سالفه الذكر وما تغله من فائدة أو جائزة وكذلك
قيمة استردادها أو استحقاقها الا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه سواء
كان توقيع الحجز فى حياة مالك الشهادة أو كان بعد وفاته » الامر
الذى يتعلق بالنظام العام لتقرير المشرع عدم جواز هذا الحجز كميزة
خاصة لاجتذاب المدخرين نظرا للحاجة العامة التى تدعو الى تنمية
المدخرات من أجل تنفيذ خطة التنمية والبعد بالاقتصاد القومى عن
مشاكل التضخم - بل أن المادة ٣٣٨ من قانون المرافعات توجب على
المنحجز لديه أن يفى - رغم الحجز - للمحجوز عليه بما لا يجوز
منجزه بغير حاجة الى حكم يصدر بالغاء الحجز أو رفعه عن القدر الذى
لا يجوز الحجز عليه ، ويحتج - فى هذه الحالة - بالوفاء قبل
الحاجز • مما مفاده أن ايداع قيمة شهادات الاستثمار المشار اليها
والتي لا يجوز الحجز عليها قانونا لا يحول دون تنفيذ الحكم الثانى
المصادر لصالح بنك ناصر الاجتماعى كما أن تنفيذ الحكم الاخير
لا يحول دون تنفيذ الحكم الصادر لصالح ضد بنك ناصر
الاجتماعى وذلك باتباع وسائل التنفيذ الجائرة فى القانون •

وحيث أن ما اثاره المدعى من أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم
بوزارة العدل معيب بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ويتعارض مع
قواعد الحق والعدالة ، مردود بأن المحكمة الدستورية العليا وهى
بمصد الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية ايجابا

أر سلبا وفي النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الاحكام النهائية
الصادرة منها ، ليست جهة طعن فى تلك الاحكام ولا تمتد ولايتها الى
بحث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون •

وحيث أنه متى انتهى قيام التناقض بين الحكمين محل التداعى
على ما سلف بيانه فان الدعوى تكون غير مقبولة •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة

وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى اسعد مرفس اعضاء ، وحضور السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر رئيس هيئة المفوضين ، والسيد / احمد على فضل الله امين السر .

(١٢)

القضية رقم ١٣ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

تنفيذ الاحكام - دعوى الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبولها - الا يكون الحكمان او احدهما قد نفذ - تنفيذ احد الحكمين يترتب عليه انتفاء قيام التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

ان مناط قبول دعوى الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين وفقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو ان يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر احدهما من اية جهة من جهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة اخرى منها وان يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا . ومقتضى ذلك الا يكون الحكمان او احدهما قد نفذ والا انتفى التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

الاجراءات

بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٨٢ اودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة الذى أصبح نهائيا والاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى

رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضائية والذي تأيد من المحكمة الادارية العليا
في الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٢٦ قضائية •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه
رأيها •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أنه بموجب قرارى مجلس الوزراء رقمى ١٤٠٠
لسنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ تقرر تخصيص دار سينما أوبرا
بالقاهرة المملوكة — أرضاً وبناءاً — للسيدتين لورا أسعد باسيلي
ومرجريت أسعد باسيلي — مورثة المدعى عليهم الآخرين — للمنفعة
العامة • وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تم الاتفاق بين الهيئة المصرية
العامة للسينما والمسرح وبين شركة اخوان جعفر — ويمثلها المدعى
عليه الاول — على أن تقوم هذه الشركة بالانتفاع بسينما أوبرا أرضاً
وبناء لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ولما انقضت
مدة الانتفاع أقامت الهيئة الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضاء ادارى
بطلب طرد المدعى عليه الاول بصفته من دار سينما أوبرا بالقاهرة
فقضى لها بذلك بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٨٠ على أساس أن هذا الاتفاق
عقد ادارى وللجهة الادارية فيه أن تطلب عدم تجديده عند نهاية
مدته • وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٤ يناير
سنة ١٩٨٢ في الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٢٦ قضائية • غير أن المدعى عليه

الاول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة قبل المدعين وباقى المدعى عليهم بطلب الحكم بكف منازعته بالقرارين رقمى ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ الصادرين من مجلس الوزراء المشار اليهما وبتسليمه دار سينما أوبرا • وقضى له بهذه الطلبات بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨١ استنادا الى انتهاء تخصيص هذه الدار للمنفعة العامة ، طعن المدعيان فى هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٤٩٣٧ و ٥١٠٨ لسنة ٩٨ قضائية حيث قضى فيهما بعدم القبول • واذا رأى المدعيان أن ثمت نزاعا فى تنفيذ الحكمين النهائيين الصادر أولهما من جهة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضائية بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٨٠ والمؤيد من المحكمة الادارية العليا والصادر ثانيهما من جهة القضاء العادى فى الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٢ والذي أصبح نهائيا بعدم قبول الاستئناف المرفوعين عنه - على ما سلف بيانه - لتناقضهما بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، فقد اقاما الدعوى الماثلة بطلب عدم الاعتداد بالحكم الاخير والاعتداد بالحكم الاول السابق صدوره من جهة القضاء الادارى •

وحيث أن المدعى عليه الاول دفع ببطلان صحيفة الدعوى تأسيسا على أنه قد وقع عليها من مستشار بادرة قضايا الحكومة دون أن يصدر لهذه الادارة تفويض لمباشرة هذه الدعوى من مجلس ادارة كل من المجلس الاعلى للثقافة وشركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائى (المدعين) وذلك وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وبالتالي فلا يكون لادارة قضايا الحكومة صفة فى تمثيل المدعين وتعتبر صحيفة الدعوى خالية من توقيع محام مقبول المرافعة

أمام المحكمة الدستورية العليا بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ •

وحيث أن هذه الدفع مردود بأن الثابت من الأوراق المودعة من المدعين مع صحيفة الدعوى أن المفوض لإدارة شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي قد فوض بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٢ إدارة قضايا الحكومة في رفع الدعوى الماثلة كما ثبت من خطاب وزير الدولة للثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٢ إلى إدارة قضايا الحكومة أن المجلس الأعلى للثقافة قد فوض هذه الإدارة في رفع الدعوى الحالية كذلك (المستندان ١ و ٢ من الحافظة رقم ١ دوسيه) مما مفاده توافر صفة إدارة قضايا الحكومة في تمثيل المدعين في مباشرة الدعوى ، ويكون الدفع ببطلان صحيفتها على غير أساس •

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين وفقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا • ومقتضى ذلك ألا يكون الحكمان أو أحدهما قد نفذ والا انتفى التنازع بينهما في مجال التنفيذ •

ولما كان الثابت من الصورة الرسمية من محضر تنفيذ الحكم رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة المقدم من المدعى عليه الاول (حافظة ٢٠ دوسيه) أنه قد تم تنفيذ هذا الحكم بتاريخ

١٥ أغسطس سنة ١٩٨١ بتسليم دار سينما أوبرا ومشتملاتها الى المدعى عليه الاول فى مواجهة ممثل شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائى (المدعية الثانية) ومن ثم فقد انتفى قيام التنازع بين الحكمين محل التداعى فى مجال التنفيذ وبالتالي تكون الدعوى غير مقبولة •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

السادة رؤساء المحكمة الدستورية العليا
واعضاؤها ورئيس واعضاء هيئة مفوضيها
من تاريخ انشائها حتى الآن

اولا : رؤساء المحكمة من الى

السادة المستشارون

١٩٨٢/ ٨/٣١	١٩٧٩/١٠/٩	أحمد ممدوح عطية
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٨٢/ ٩/١٩	فاروق محمود مصطفى سيف النصر
	١٩٨٣/ ٧/١	الدكتور فتحى عبد الصبور

ثانيا : اعضاء المحكمة

السادة المستشارون

١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	على أحمد كامل
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	أبو بكر محمد عطية
١٩٨٢/ ٩/١٨	١٩٧٩/١٠/٩	فاروق محمود مصطفى سيف النصر
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	ياقوت عبد الهادى العشماوى
١٩٨١/ ٩/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	محمد فهمى حسن عثرى
١٩٨٣/ ٩/١٩	١٩٧٩/١٠/٩	كمال سلامه عبد الله
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور فتحى عبد الصبور
١٩٨٠/١٠/١٤	١٩٧٩/١٠/٩	محمود حسن حسين
	١٩٧٩/١٠/٩	محمد على محمد راتب بليغ
	١٩٨٠/ ٨/٦	محمود حمدي عبد العزيز
	١٩٨٠/ ٨/٦	مصطفى جميل مرسى
	١٩٨٠/ ٨/٦	ممدوح مصطفى حسن
	١٩٨١/ ٦/٢٩	محمد عبد الخالق النادى
	١٩٨١/ ٦/٢٩	منير أمين كامل عبد المجيد
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	رابع محمد لطفى جمعه
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	فوزى أسعد مرقس
	١٩٨٣/ ٣/١٧	محمد كمال محفوظ
	١٩٨٣/ ٩/٢٤	شريف برهام نور

ثالثا : رؤساء هيئة المفوضين من الى

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/٧	١٩٧٩/١٠/٩	عمر حافظ شريف
١٩٨٣/ ٣/١٦	١٩٨١/٧/٢٥	محمد كمال محفوظ
	١٩٨٣/ ٣/٣١	الدكتور عوض محمد عوض المر

رابعا : اعضاء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/٢٤	١٩٧٩/١٠/٩	محمد كمال محفوظ
١٩٨٣/٣/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور أحمد محمد الحنفى
	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور أحمد عثمان عياد
	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور محمد ابراهيم مصطفى أبو العينين
	١٩٨٣/١٠/٣٠	عبد الرحمن الناصر محمد نصير

السادة المستشارون المساعدون

١٩٨٣/١٠/٣٠	السيد عبد الحميد عماره
١٩٨٣/١٠/٣٠	حنفى على جبالى

فہرس ہجائی

الاحكام والقرارات

رقم
الصفحة

٣

● الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

٢٠٣

● القرارات الصادرة في طلبات التفسير

٢٢٩

● الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

(١)

رقم
القاعدة الصفحة

أثر رجعي

- جوازه في غير المواد الجنائية بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكام القانون على الماضي ٧

٣٦

اجابات :

راجع حق الملكية (قاعدة ٢/١٢)

اختصاص

- المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية

١١ ١/ ٢

- منازعات ادارية : اختصاص : من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية التي تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة الى جهات أو هيئات قضائية أخرى .

٥٠ ٥/١٠

- محكمة الموضوع - اختصاص : اعمال اثر الحكم ٢/١١ بعدم الدستورية مما تختص به محكمة الموضوع ، ولا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .

٦٣ ٢/٢١

- المحكمة الدستورية العليا : اختصاصها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح منطاة أن يكون أساس الطعن مخالفة التشريع لنص دستوري ، ولا يمتد الى حالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة

١١٧ ٢/١٨

- المحكمة الدستورية العليا - ولايتها في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا ٢/٢٠ للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانونها

١٢٧ ٣/٢١

(م ١٩ - المحكمة الدستورية)

رقم
القاعدة الصفحة

- المحكمة الدستورية العليا - اختصاص : المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع - الدفع بعدم اختصاص محكمة الموضوع - هذه المحكمة هي صاحبة الولاية في الفصل فيه .
- ١٢٧ ٢/٢٠

اصلاح زراعى

- راجع اعمال سيادة (قاعدة ٢٢/٤) - ومصادره (قاعدة ٢٢) - وتشريع (قاعدة ١/٢٦) . وقرار ادارى (قاعدة ٣/٢٦) .

اعمال سيادة

- اختصاص - النأى بها عن الرقابة القضائية نظرا لطبيعتها .
- ١٥٥ ١/٢٢
- أعمال سيادة - المسائل السياسية صورة من صور اعمال السيادة التي لا تنبسط عليها رقابة القضاء .
- ١٥٥ ٢/٢٢
- أعمال سيادة - تحديدها - المرد في ذلك الى القضاء بحسب ظروف كل حالة على حده - الاطار العام لهذه الاعمال هو صدورها عن الدولة بما لها من سلطة عليا داخلية وخارجية .
- ١٥٥ ٣/٢٢
- أعمال سيادة - اصلاح زراعى - الاستيلاء على الاراضى الزائدة - القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ صدر في شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها - لا يتناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .
- ١٥٥ ٤/٢٢

(ت)

تأميم

- تأميم - القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت - هذا التأميم استهدف الصالح العام ، وتم مقابل تعويض ، ولم ينطو على مصادرة للملكية الخاصة .
- ٧٧ ٣/١٣

- تأميم - دستور سنة ١٩٥٨ - خلوه من نص خاص في شأن مبدأ التأميم - هذا المبدأ يجد سنداه في النص العام الذي ورد في المادة الخامسة منه بشأن الملكية الخاصة .
- ٢/١٣

رقم
القاعدة الصفحة

تشريع

- تشريع - الغاء ضمني - اصلاح زراعى :
الاراضى الزراعية والاراضى البور - القانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ الغى ضمنا نص الفقرة الاولى من البند
(ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى التى كانت تستثنى
الاراضى البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية .
١٨٠ ١/٢٦
- تشريع - صيرورة النص معطلا لم يعد له محل يرد
عليه - لايفقده وجوده كنص تشريعى - جواز الطعن
بعدم دستوريته .
١٨٠ ٢/٢٦

(ج)

جريمة

- راجع عقوبة (قاعدة ١/٩)

(ح)

حريات عامة

- راجع دستور (قاعدة ٢٠) .

حظر التقاضى

- راجع منع التقاضى (قاعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦)
وراجع قرار ادارى (قاعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦)

حق التقاضى

- قصر حق التقاضى على درجة واحدة من الملاءمات
التى يستقل المشرع بتقديرها .
٥٠ ٢/١٠
- حق التقاضى - القاضى الطبيعى - الدوائر المدنية
والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة
العامة ، واحدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة
لرجال مجلس الدولة ، هى القاضى الطبيعى المختص
بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة برجال القضاء
والنيابة العامة ومجلس الدولة .
٥٠ ٦/١٠
- حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، حرمان طائفة
معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار
لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم
يحرموا من هذا الحق .
٨٦ ٣/١٤
٩٤ ٣/١٥
١٠٢ ٣/١٦
١١٠ ٣/١٧

رقم
القاعدة الصفحة

- ٨٦ ٢/١٤ ● حق التقاضي : مبدأ دستوري أصيل - حظر
- ٩٤ ٢/١٥ النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى
- ١٠٢ ٢/١٦ من رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ٦٨ من الدستور
- ١١٠ ٢/١٧ وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي
- ١٨٠ ٤/٢٦ للأفراد .

حق الملكية

- ٦٧ ٣/١٢ ● كسب الملكية العقارية مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه إلا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا وتسجيله .

- ٦٧ ٢/١٢ ● ملكية - أثر مباشر . اجانب . القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء - حظره في المادة الاولى منه - اكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء الا في حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه دون أن يترد أثر هذا الحظر الى المضافى .

- ١٥٥ ٥/٢٢ ● ملكية خاصة - حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على النص على مبدأ صونها وحرمتها .

حق شخصى

- ١٧٧ ٢/٢٥ ● حق شخصى - النزول عنه - اعتباره عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاط الحق .

حكم

- راجع دعوى دستورية (قاعدة ١/٣ ، ١/٢٤) .
- وراجع مجالس تأديب (قاعدة ١/١٠) .
- أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى - بيانه - المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا والمذكرة الايضاحية للقانون .
- ٦٣ ١/١١

(د)

دستور

- ٥٠ ٣/١٠ ● دستور - مبدأ المساواة في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية .
- ٧٧ ١/١٣ ● دستور - لوائح الضرورة - نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ لم يفرض جزاء لعدم عرض لوائح الضرورة على مجلس الامة - عدم عرضها لا يترتب عليه اى مساس بقوتها .
- ١٢٧ ٦/٢٠ ● دستور - حريات وحقوق عامة - نقابات . تقرير الدستور مبدأ الديمقراطية النقابية .
- ١٢٧ ٧/٢٠ ● دستور - ديمقراطية : تحديد مفهومها في ضوء أحكام الدستور ومبادئه - السيادة الشعبية جوهرها ، وكفالة الحريات والحقوق العامة هدفها ، والمشاركة في ممارسة السلطة وسيلتها .
- ١٢٧ ٨/٢٠ ● دستور - حريات عامة . حرية الراى والاختيار هى من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم .
- ١٢٧ ٩/٢٠ ● دستور - ديمقراطية - حريات عامة - نقابات المادة ٥٦ من الدستور - نصها على انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى - هذا الاساس يعنى توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى - لازم ذلك - اعطاء أعضاء النقابة الحق فى أن يختاروا بأنفسهم وفى حرية قياداتهم النقابية - عدم جواز اهدار الحق بحظره أو تعطيله .
- ١٢٧ ١٠/٢٠ ● دستور . حريات عامة - الحرية النقابية المادة ٥٦ من الدستور وضعت مبدأ يلتزم به المشرع العادى - مؤدى هذا القيد - ألا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية فى شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى .

دستورية القوانين

- ٧٧ ٤/١٣ ● نطاقها - النعى على كيفية تطبيق القانون واجراءات الرقابة القضائية على دستورية القوانين - تنفيذها لا تشكل عيبا دستوريا ولا تمتد اليه رقابة المحكمة الدستورية العليا .

رقم
القاعدة الصفحة

● الطعن في دستورية القوانين ليس من قبيل
دعوى الحسبة .

١٩٣ ٢/٢٧

دعوى دستورية

● دعوى دستورية - إجراءاتها - سبل التداعى
في شأنها ليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات
العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية
التشريعات .

٥ ٢/ ١

● دعوى دستورية : إجراءاتها :

أوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد
رفعها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع . اثره
عدم قبول الدعوى .

١٤٨ ٤/٢١

١٦٨ ٢٣

● دعوى دستورية : إجراءاتها والميعاد المحدد
لرفعها :

الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية
وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة والميعاد
المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز
ثلاثة أشهر ، هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهى
أوضاع جوهرية في التقاضى ومن النظام العام .

٣١ ١/ ٦

● دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها :

ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد
اقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب)
من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد
محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - رفع الدعوى
بعد انقضاء هذا الحد الاقصى - عدم قبول الدعوى .

٣١ ٢/ ٦

١٩٣ ١/١٧

● دعوى دستورية - قبولها :

وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة
الدعوى البيانات الجوهرية التى نصت عليها المادة ٣٠ من
قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمة ذلك - اغفال هذه
البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى

٢٤ ١/ ٤

١١٧ ١/١٨

١٩٨ ٢٨

● دعوى دستورية - قبولها :

خلو قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا
من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها والاكتفاء
بالاحالة الى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى
المحالة - اثره - عدم قبول الدعوى الدستورية .

٢٨ ١/ ٥

رسم
القاعدة الصفحة

- دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها :
المصلحة في الدعوى الدستورية مصلحة شخصية مباشرة للطاعن - مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع .
- ٦٧ ١/١٢
١٢٣ ١/١٩
- دعوى دستورية - المصلحة فيها :
الطعن بعدم دستورية نص سبق القضاء بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الطعن - أثره - عدم قبول الطعن .
- ١٨ ٢/ ٣
١٧٢ ٢/٢٣
- دعوى دستورية : المصلحة في الدعوى :
تعديل النص القانوني المطعون فيه بعد رفع الدعوى واحداث هذا التعديل اثره فور نفاذه باعتباره من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضي - زوال مصلحة المدعى في الدعوى .
- ٥ ١/ ١
- دعوى دستورية : المصلحة فيها :
الفاء النص التشريعي المطعون فيه بعدم الدستورية لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة لهم ، وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .
- ١٢٧ ٤/٢٠
- دعوى دستورية - المصلحة فيها :
تعديل الطلبات في دعوى الموضوع بعد رفع الدعوى الدستورية لا يؤثر على مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية متى كان الفصل فيها من شأنه التأثير في طلباته الموضوعية التي لازالت مطروحة أمام محكمة الموضوع .
- ١٢٧ ٥/٢٠
- دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها :
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها .
- ١٧٧ ١/٢٥
- دعوى دستورية : المصلحة فيها :
الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني . تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية - أثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .
- ١٧٧ ٣/٢٥

رقم
القاعدة الصفحة

● دعوى دستورية - التدخل فيها - تدخل انضمامي :
التدخل الانضمامي - شرط قبوله - توافر
مصلحة شخصية مباشرة للمتدخل - مناط المصلحة في
الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية ان يكون ثمة ارتباط
بينها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله في الدعوى
الموضوعية ، وان يؤثر الحكم في الدعوى الدستورية على
ما ابداه امام محكمة الموضوع من طلبات - عدم قبول
طالب التدخل في الدعوى الدستورية خصما متدخلا في
دعوى الموضوع - لا يعد من ذوى الشأن في الدعوى
الدستورية - عدم قبول تدخله فيها .

١٢٧ ١/٢٠

● دعوى دستورية - رخصة التصدى :
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في
التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط اعمالها -
ان يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع
مطروح عليها - انتفاء قيام النزاع - اثره - لا يكون
لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

١٢٣ ٢/١٩

● دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته :
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام
الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها
جهات القضاء سواء اكانت قد انتهت الى عدم دستورية
النص المطعون فيه ام الى دستوريته

١٨ ١/٣

١٧٢ ١/٢٤

● دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته :
الاحكام الصادرة في الدعوى الدستورية لها
حجية مطلقة ينصرف اثرها الى الكافة - الاثر المترتب على
الحكم بعدم الدستورية لا يقتصر على المستقبل وانما يمتد
الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم
الدستورية - يستثنى من الاثر الرجعى الحقوق والمراكز
التي استقرت عند صدوره .

١٤٨ ١/٢١

دعوى موضوعية

● دعوى موضوعية : دفع بعدم الدستورية :
لم يلزم المشرع محكمة الموضوع بوقف الدعوى
الموضوعية اذا رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ، وكللت
الطاعن برفع الدعوى الدستورية .

١٩٣ ٣/٢٧

رقم
القاعدة الصفحة

(س)

سلطة التشريع

- سلطة التشريع - حقوق :
للمشرع سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق -
ضوابط هذه السلطة التقديرية - صدور الحكم التشريعي
بقاعدة عامة مجردة وعدم اهداره نصا في الدستور . ٦٧ ٤/١٢

(ط)

طعن دستوري

- طعن دستوري - مناط قبوله - توافر مصلحة
شخصية للطاعن من طعنه . ١١ ٣/ ٢
- طعن دستوري - المصلحة فيه :
الغاء النص المطعون فيه لا يحول دون الطعن
بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال فترة نفاذه . ١١ ٢/ ٢

(ع)

عقوبة

- جريمة - عقوبة - مراقبة الشرطة - اشتباه :
المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠
جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق أن
حوكم عليها الشخص ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هي
عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين . ٤٥ ١/ ٩
- عقوبة - توقع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة
طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة
١٩٧٠ بغير حكم قضائي مخالفة للمادة ٦٦ من الدستور . ٤٥ ٢/ ٩

(ق)

قانون

- قانون - عدم دستورية أحد نصوصه - ارتباط
باقي نصوصه بهذا النص ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة
يلحق الإبطال باقي النصوص - الحكم بعدم دستورية
القانون برمته . ١٢٧ ١٣/٢٠
١٥٥ ١٠/٢٢

رقم
القاعدة الصفحة

قرارات ادارية

● راجع لجان ادارية (١٥ ، ١٦ ، ١٧)

● قرارات ادارية - ندب - نقل :

استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة
بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة
من ولاية الدوائر القضائية المختصة - تحصين لها من
الرقابة القضائية ومنع لاعضاء هاتين الهيئتين القضائيتين
من الالتجاء الى القاضى الطبيعى - مخالفة ذلك للمادة ٦٨
من الدستور .

٥٠ ٧/١٠

● قرارات ادارية - المادة ٦٨ من الدستور - نصها
على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء
- نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها
بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب الغائها عيبا في
الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو
تأويلها أو اساءة استعمال السلطة . -

٥٠ ٨/١٠

● قرارات ادارية :

المادة الثامنة من امر رئيس الجمهورية رقم ١
لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة - القصد منها تحصين كافة
القرارات والاعمال التى يتخذها القائمون على شئون
الرقابة في حدود اختصاصاتهم ضد الطعن بالالغاء أو
المطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها واعفائهم
اعفاء مطلقا من كل مسئولية .

٨٦ ١/١٤

● قرارات ادارية :

القرارات والاعمال التى تتخذها الجهة القائمة
على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعمال
الادارية - اثر ذلك - خضوعها لرقابة القضاء - عدم
ترتيب اية مسئولية وعدم قبول أى دعوى قبل القائمين
على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضى واخلاق بمبدأ
المساواة بين المواطنين .

٨٦ ٤/١٤

● قرار ادارى - حظر الطعن فيه :

نص الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة
الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة
بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ على عدم جواز طلب الغاء
القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى بشأن الادعاء ببيع الارض أو وقف تنفيذه أو
التعويض عنه - تحصين لقرار ادارى - مخالفة ذلك
للدستور .

١٨٠ ٥/٢٦

رقم
القاعدة الصفحة

- اصلاح زراعى - مجلس ادارة الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى - القرار الذى يصدره بشأن الاراضى
البور التى كانت مستثناه من الحد الاقصى للملكية الزراعية
يعتبر قرارا اداريا نهائيا .
- ١٨٠ ٣/٢٦

(ل)

لجان ادارية

- لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرارات
بقوانين ارقام ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ٣٨ ، ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ١/١٥ ٩٤
بتأميم بعض الشركات والمنشآت لجان ادارية - قراراتها ١/١٦ ١٠٢
تعتبر قرارات ادارية وليست قرارات قضائية . ١/١٧ ١١٠
- لجان التقويم - النص على تحصين قراراتها من ٤/١٥ ٩٤
رقابة القضاء مخالف للدستور . ٤/١٦ ١٠٢
٤/١٧ ١١٠

(م)

مبدأ المساواة

- راجع دستور (قاعدة ٣/١٠)

مجالس تأديب

- مجلس تأديب - هيئة قضائية :
مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة
قضائية عهد اليه اختصاص قضائى محدد ، ما يصدر منه
فى هذا الشأن يعتبر احكاما قضائية وليس قرارات ادارية . ١/١٠ ٥٠

مرافق عامة

- تنظيمها تشريعيا يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا
للضوابط التى ارساها الدستور . ١٢/٢٠ ١٢٧

مصادرة

- المصادرة العامة محظورة حظرا مطلقا -
المصادرة الخاصة لا تجوز الا بحكم قضائى . ١/ ٨ ٤٠

رقم
القاعدة الصفحة

- المصادرة الخاصة - المادة ٣٦ من الدستور -
نصها على حظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي جاء
مطلقا غير مقيد ، شموله المصادرة الخاصة في جميع صورها
النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينوبه أن يأمر
بالمصادرة الادارية مخالف للمادة ٣٦ من الدستور .
- ٤٠ ٢/ ٨
- مصادرة - استيلاء - اصلاح زراعى :
الاستيلاء على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة
عن الحد الاقصى بغير مقابل يعتبر مصادرة خاصة لا تجوز
الا بحكم قضائى .
- ١٥٥ ٦/٢٢
- استيلاء - اصلاح زراعى :
الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائدة عن
الحد الاقصى للملكية الزراعية - سكوت الدستور عن النص
على تقرير حق التعويض عنها - هذا الحق تمليه المبادئ
الاساسية التى يتضمنها الدستور بشأن صون الملكية
الخاصة .
- ١٥٥ ٧/٢٢
- استيلاء - اصلاح زراعى - تعويض :
تشريعات الاصلاح الزراعى المتعاقبة التى
وضعت حدا اقصى للملكية الزراعية لم تغفل حق الملاك فى
التعويض عن اراضيهم المستولى عليها .
- ١٥٥ ٨/٢٢
- استيلاء - اصلاح زراعى - مصادره :
القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن
ايولة ملكية الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها
دون مقابل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادره لها
بالمخالفة للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور .
- ١٥٥ ٩/٢٢

منع التقاضى

- راجع حق التقاضى (قاعدة من ١٤ الى ١٧)
- وراجع قرار ادارى (قاعدة ١٠ ، ١٤ ، ٢٦)
- استبعاد القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل
وندى رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من
ولاية الدوائر القضائية المختصة - تحصين لها من الرقابة
القضائية ، ومنعا لاعضاء هاتين الهيئتين القضائيتين
من الالتجاء الى القاضى الطبيعى - مخالفة ذلك للمادة
٦٨ من الدستور .
- ٥٠ ٧/١٠

رقم
القاعدة الصفحة

● المادة ٦٨ من الدستور - نصها على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء - نص عام لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء متى كان مبنى طلب الغائها عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة .

٥٠ ٨/١٠

● القرارات والاعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة لها صفة القرارات والاعمال الادارية - أثر ذلك - خضوعها لرقابة القضاء - عدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أى دعوى قبل القائمين على شئون الرقابة ، مصادرة لحق التقاضى ، واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين .

٨٦ ٤/١٤

● قرار ادارى - حظر الطعن فيه :
نص الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ على عدم جواز طلب الغاء القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بشأن الادعاء ببيع الارض أو وقف تنفيذها أو التعويض عنه - تحصين لقرار ادارى من رقابة القضاء - مخالفة ذلك للدستور .

١٨٠ ٥/٢٦

مبدأ

● راجع دعوى دستورية (قاعدة ٢١، ٢٣، ٢٧)

(ن)

نقابة المحامين

نقابات

● المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين - نصها على انتهاء مدة عضوية نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة - اقضاء لهم من مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق الناخبين المثلة في الجمعية العمومية للنقابة فعطل اختيارهم لهم - اخلال بمبدأ الحرية النقابية ، وتعارض مع الاساس الديمقراطي التي نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور .

١٢٧ ١١/٢٠

(هـ)

هيئات قضائية

● راجع مجالس تأديب (قاعدة ١/١٠)

فهرس عام

رقم الصفحة	رقم المقاعدة	الدعوى رقم ٣ لسنة ١ قضائية « دستورية »
١٥٥	٢٢	« « ١ « ١٠ « «
٥٠	١٠	« « ١ « ١٦ « «
٩٤	١٥	« « ١ « ١٨ « «
٧٧	١٣	« « ١ « ٢٦ « «
٦٧	١٢	« « ١ « ٢٩ « «
١١	٢	« « ١ « ٣١ « «
١٢٣	١٩	« « ٢ « ٥ « «
١٠٢	١٦	« « ٢ « ٧ « «
٨٦	١٤	« « ٢ « ٨ « «
٥	١	« « ٢ « ١٦ « «
٢٤	٤	« « ٢ « ٢٩ « «
٣١	٦	« « ٢ « ٣١ « «
١٧٧	٢٥	« « ٢ « ٣٤ « «
١٦٨	٢٣	« « ٢ « ٣٨ « «
٣٦	٧	« « ٢ « ٣٩ « «
١٨	٣	« « ٣ « ٧ « «
١١٠	١٧	« « ٣ « ١٦ « «
٦٣	١١	« « ٣ « ١٨ « «
٢٨	٥	« « ٣ « ٢٣ « «
٤٠	٨	« « ٣ « ٣١ « «
١١٧	١٨	« « ٣ « ٣٩ « «
٤٥	٩	« « ٣ « ٤٧ « «
١٢٧	٢٠	« « ٣ « ٤٨ « «
١٤٨	٢١	« « ٣ « ٤٩ « «
١٧٢	٢٤	« « ٣ « ٥٤ « «
١٩٨	٢٨	« « ٤ « ٩٢ « «
١٨٠	٢٦	« « ٥ « ١٠ « «
١٩٣	٢٧	« « ٥ « ١٠ « «

القرارات الصادرة في طلبات التفسير

رقم
القاعدة الصفحة

(١)

اختصاص

● تفسير :

ولاية المحكمة الدستورية العليا في التفسير الملزم
- تقتصر على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة
التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس
الجمهورية - عدم امتدادها الى القرارات الجمهورية
وقرارات رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتقرير منح
للمعاملين بالدولة .

٢٠٩ ٢/ ٢

(ت)

تأميم

● تأميم - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم
بعض الشركات والمنشآت - هذا التأميم تم من طريق نقل
ملكية أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع الإبقاء على
شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم .

٢١٦ ١/ ٤

● تأميم . مسئولية :

استمرار الشخصية الاعتبارية والذمة المالية
للشركة المؤممة - أثره - الشركة المؤممة تكون وحدها
المسئولة مسئولية كاملة عن كافة الالتزامات التي تحملت
بها قبل التأميم وأن تمتد هذه المسئولية طوال قيام الشركة
- مسئولية الدولة عن تلك الالتزامات كمسئولية المساهم
وفقا للقواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن
ذمة الشركة .

٢١٦ ٢/ ٤

٤٠

تفسير

● تفسير - طلب التفسير - مناط قبوله :

● تفسير - طلب التفسير - نص المادة (٢٦)
من قانون المحكمة الدستورية العليا - وجوب أن يكون
النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته قد أثار خلافا
في التطبيق على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون
بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم .

٢٠٥ ١

رقم
القاعدة الصفحة

- تفسير - طلب التفسير - مناط قبوله :
نص المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية
العليا مؤدى هذا النص قصر الحق في تقديم طلبات
التفسير على الجهات المحددة فيه وذلك عن طريق وزير
العدل . مخالفة هذه الاوضاع - اثره عدم قبول الطلب .
- ٢١٣ ٢
٢٢٣ ١/ ٥

- تفسير - القرار التفسيري :
القرار الذى تصدره المحكمة بتفسير أحد
النصوص وجوب أن يكون قاطعا في تحديد مدلوله
القانوني بحيث ينحسم به ما ثار من خلاف في التطبيق
وتتحدد به المراكز القانونية .
- ٢٠٩ ١/ ٢

(د)

دستورية القوانين

- عدم دستورية - تصدى :
الرخصة المقررة للمحكمة الدستورية العليا في
التصدى لدستورية القوانين واللوائح طبقا للمادة ٢٧ من
قانونها - مناطها أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى
متحلا بنزاع مطروح على المحكمة
- ٢٢٣ ٢/ ٥

فهرس عام

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢	٢٠٩	طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ ق
١	٢٠٥	طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٢ ق
٤	٢١٦	طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٣ ق
٣	٢١٣	طلب التفسير رقم ١ لسنة ٤ ق
٥	٢٢٣	طلب التفسير رقم ١ لسنة ٥ ق

الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

رقم
القاعدة الصفحة

(١)

اختصاص

● اختصاص - تحكيم :

الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل الغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - عزوف اللجنة النقابية عن استعمال رخصة الالتجاء الى التحكيم التي كانت تجيزها لها الفقرة المذكورة واستمرارها في مباشرة الدعوى امام جهة القضاء العادى - عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذى نزلت عنه - اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة انتقلت ولايتها في الفصل في النزاع .

٢٣٣ ٢/ ٢

● اختصاص :

المنازعة في شأن الحقوق المترتبة على العقد الادارى تدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى .

٢٣٩ ٢/ ٣

● اختصاص :

قرارات تحديد الاجرة - الطعن فيها يدخل فى اختصاص جهة القضاء العادى .

٢٤٤ ٣/ ٤

(ت)

تحكيم

● راجع اختصاص (قاعدة ٢/٢) .

تنازع اختصاص

● تنازع اختصاص - طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى - مناط قبوله - تخلى كل من جهتي القضاء عن نظر ذات النزاع .

٢٤٤ ١/ ٤

● تنازع اختصاص :

دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الايجابى ١/ ٨ ٢٦٣
والسلبى - مناط قبولها . ١/ ٩ ٢٦٧

رقم
القاعدة الصفحة

● تنازع اختصاص :

تنازع الاختصاص الإيجابي - شرط تحققه -
أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين
المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا .
صدور حكم نهائي في الخصومة من إحدى الجهتين
- أثره - لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بين
الجهتين .

٢٦٣ ٣/ ٨

● تنازع اختصاص . إيجابي :

تمسك إحدى جهتي القضاء باختصاصها بالفصل
في المنازعة دون أن يثبت أن جهة القضاء الأخرى قد
قضت باختصاصها . بالفصل في المنازعة أو مضت هي
الأخرى في نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها - أثره - عدم
تحقق التنازع الإيجابي على الاختصاص بين الجهتين في
هذه الحالة .

٢٦٧ ٢/ ٩

تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة

● طلب الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام
- وجوب إرفاق صورة رسمية من كل من الحكمين مثار
النزاع - اغفال هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول
الدعوى .

١

● طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ

٢٣١

٥

حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله .

١ ٦

٧

● النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين -
التفاضل بينهما يكون أساساً طبقاً لقواعد الاختصاص -
عدم الاعتداد بالحكم الصادر من الجهة التي لا ولاية لها .

٢٣٣

٣/ ٢

● تنازع تنفيذ :

التناقض بين حكمين نهائيين - طلب تغليب
مؤدى حيثية واحدة بأحد الحكمين على حيثية تضمنها الحكم
الأخر - التعارض بين الحيثيتين على فرض قيامه
لا يشكل تناقضاً بين الحكمين في مجال التنفيذ بالمعنى الذي
يقصده المشرع في المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية
العليا مما يستتبع ولايتها للفصل فيه .

٢٥٠ ٢/ ٥

رقم
القاعدة الصفحة

● التناقض بين الاحكام النهائية - اقتصار جهة القضاء الادارى على الحكم مؤقتا بوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية فى دعوى تأديبية على أنه قرار ادارى دون الفصل فى موضوعها - لا يتحقق به التناقض مع الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية ايا كان الراى فى شأن طبيعته .

٢٥٤ ٢/ ٦

● التناقض بين الاحكام النهائية :
صدور أحد الحكمين فى الشق العاجل من النزاع، وصدور الحكم الآخر فى النزاع الموضوعى حاسما لهذا النزاع لايتحقق به التناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى يقصده المشرع فى المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا .

٢٥٨ ٢/ ٧

● التناقض بين حكمين نهائيين :
الأمر الذى يصدره رئيس المحكمة الدستورية العليا فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما - عمل قضائى وليس أمرا على عريضة - التظلم منه - عدم سريان الاحكام الخاصة بالاولامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون المرافعات التى يجوز التظلم منها .

٢٧٠ ١٠

● طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبوله - أن يكون الحكمان قد حسا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .
اختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر - عدم تعارض تنفيذ أحد الحكمين مع تنفيذ الآخر لا يتحقق التناقض بينهما فى مجال التنفيذ .

٢٧٣ ١١

● دعوى الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبولها الا يكون الحكمان أو أحدهما قد نفذ - تنفيذ أحد الحكمين يترتب عليه انتفاء قيام التنازع بينهما فى مجال التنفيذ .

٢٨١ ١٢

(خ)

خصومة

● المنازعة فى تحديد أجرة العين محل النزاع خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها .

٢٤٤ ٢/ ٤

رقم
القاعدة الصفحة

(د)

دستورية القوانين

● الحكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضى .
أشهره : ٤ / ٤ . ٢٤٤

(ع)

عقد ادارى

● عقد ادارى — تعريفه — السمات المميزة له . ٣ / ١ . ٢٣٩
● راجع اختصاص (قاعدة ٢ / ٣) .

فهرس عام

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٣٣	٢	الدعوى رقم ٩ لسنة ١ ق « تنازع »
٢٣٩	٣	الدعوى رقم ١٣ لسنة ١ ق « تنازع »
٢٤٤	٤	الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١ ق « تنازع »
٢٧٠	١٠	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق « تظلم »
٢٥٠	٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٤ ق « تنازع »
٢٦٣	٨	الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق « تنازع »
٢٥٤	٦	الدعوى رقم ٨ لسنة ٤ ق « تنازع »
٢٦٧	٩	الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ ق « تنازع »
٢٧٣	١١	الدعوى رقم ١٢ لسنة ٤ ق « تنازع »
٢٨١	١٢	الدعوى رقم ١٣ لسنة ٤ ق « تنازع »

منازعات التنفيذ :

٢٣١	١	الدعوى رقم ٦ لسنة ٢ ق « منازعة تنفيذ »
٢٦٧	٧	الدعوى رقم ٢ لسنة ٤ ق « منازعة تنفيذ »

دار الھنا للطباعة ت : ٧٦٦٣٢٧



جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

الجزء الثالث

الأحكام التي أصدرتها المحكمة

من يناير ١٩٨٤ حتى ديسمبر ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

مضت ثمان سنوات على قيام المحكمة الدستورية العليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها افردتها الدستور بولاية الرقابة القضائية على دستورية التشريعات جميعها - الاصلية منها والفرعية - سواء التي تصدرها السلطة التشريعية أو التي تصدرها السلطة التنفيذية ونقبا لاحكام الدستور . وذلك الى جانب اختصاصها الآخر الذي أسنده اليها قانونها كمحكمة تفازع .

والرقابة القضائية التي تتولاها هذه المحكمة تصد منها كفالة السيادة والنسب لآحكام الدستور ، ذلك أنه يستحيل الاجتزاء بالرقابة السياسية أو الارتكان الى أدواتها المختلفة كبديل عن الرقابة القضائية التي تقوم عليها محكمة عليا تتركز فيها هذه الرقابة وتتفرد وحدها باعطاء القيود التي يفرضها الدستور ، وخصائص الحقوق المنصوص عليها فيه ، ومقاهيم موحدة تستمد أسسها من مقاصد الدستور وأهدافه وتضبط ضوابطها في إطار القيم الاجتماعية والاقتصادية والخلقية التي يتغياها ، ولتجعل من الصدارة التي يحتلها الدستور حقيقة واقعة ، لا مجرد حقيقة قانونية ، ليفرض الدستور دائما قواعد الأمر على كل سلطة .

وإذا تباشر المحكمة رقابتها القضائية على ضوء أحكام الدستور ، فإن استخلاصها للقواعد الدستورية التي تفرغها في أحكامها ، لا يقتضي بانتزاع هذه القواعد من واقعها ، ولا بغزلها عن الظروف المحيطة بها ، ولا باغفال دورها الواعي في اتجاه تثبيت دعائم الحق والعدالة الاجتماعية .

وربما كان من أدق المهام التي تنهض عليها هذه المحكمة وأكثرها خطرا ، تلك الموازنة التي ينبغي أن تتمثلها دائما ، وتجريها بين ما يتطلبه تحقيق الاستقرار للقواعد التي يقوم عليها الدستور من ناحية ، وضرورة تطويع هذه القواعد لمجابهة التطور من ناحية أخرى .

كذلك فإنه حين تحديد المحكمة نطاق الحقوق والقيود الدستورية ، وإعدادها ، فإنها تتأثر بمهمتها هذه على ضوء نظرة كلية لآحكام الدستور

جميعها ، كى تستخلص منها مفهوما متجانسا يجعل هذه الاحكام نسيجاً مترابطاً لا تنافر بين أجزائه .

وهذه الوحدة العضوية التى تنتظم أحكام الدستور ، هى التى يستقيم بها التكامل فى بنيانه ، وهى التى يتحقق معها التوافق بين نصوصه وإزالة ما قد يشوبها من غموض أو يظن فيها من تناقض .

بل إن تلك الوحدة العضوية هى التى تستهدفها المحكمة كلما كان الأمر المطروح عليها متعلقاً بتعارض يدعيه الطاعن بين النصوص القانونية المطعون عليها وأحكام الدستور ، ذلك أن التحقق من انتفاء هذا التعارض أو قيامه لا يتم بالرجوع الى النصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وحدها، ولكن بالاحتكام الى أحكام الدستور جميعها كى تثبت المحكمة من أن النصوص المطعون عليها لا تناقض أياً منها ، ليصبح قضاؤها برفض الدعوى الدستورية مطهراً لهذه النصوص من جميع الطاعن الدستورية المنسوبة إليها ، أو التى يمكن ربطها بها .

وعلى امتداد أعوام ثلاثة ، وهى الفترة التى تضمها أحكام هذه المجموعة ، قدر لهذه المحكمة أن تصدر فى الدعاوى الدستورية التى تناولتها ، أحكاماً تكرس الشرعية الدستورية فى مختلف مجالاتها ، وتكفل إنفاذ الأصول والقواعد التى تضمنها الدستور ، وتبلور القيم والمثل التى يستهدفها ، وتحمى دعائم النظام السياسى والاقتصادى للدولة ، مقيمة رقابتها على موازين دقيقة ، تثبتاً للحرية فى مظاهرها المتعددة وصورها المختلفة ، وتأميناً لحقوق المواطنين فى أكثر مجالاتها أهمية وحيوية ، وإطلاقاً بالعمل الوطنى نحو أفضل الظروف لتقدمه وازدهاره ، كل ذلك فى إطار الضوابط التى فرضتها المحكمة على نفسها حتى تظل الرقابة القضائية ملتزمة بمجالها الطبيعى ، متوازنة فى اعتدال ، كى لا تكون مفرطة فى مداها أو قاصرة من الإحاطة بموجباتها .

وتنبثق هذه الضوابط من قاعدة كلية حاصلها أن المحكمة إذ تباشر مهمة قضائية فنية ذات طابع قانونى بحت لا يجوز أن تتدخل لحسم مسالة دستورية مالم يكن تدخلها لازماً للفصل فى النزاع الموضوعى المتصل بها .

وعلى مقتضى هذه القاعدة التى قننها قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وترقيتها عليها لا تفصل المحكمة فى المسائل

الدستورية التي تطرح عليها ، الا من خلال خصومه قضائية تتوافر لرافعها فيها مصلحة شخصية مباشرة ، وتتصل بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المنصوص عليها في قانونها ، وكضرورة يحتمها الفصل في نزاع موضوعي .

وفي جميع الاحوال ، لا يجوز ان تنال المحكمة من السلطة التقديرية للمشرع ، او تحد منها ، ولا ان تزن الدوافع الكامنة وراء النصوص القانونية التي اقرها ، او تناقش كيفية تطبيقها او ملائمة اصدارها .

ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على تبني القاعدة التي تقضي بان كل قرينة ممكنة ينبغي ان تكون لصالح دستورية التشريع المطعون عليه ما لم تنقض هذه القرينة بدليل قطعي يكون بذاته نافيا - على وجه الجزم - لدستورية النص المطعون عليه . وان القضاء بعدم دستورية نص معين في تشريع وابطال اثره لا يستتبع ابطال باقى نصوص هذا التشريع مالم تكن هذه النصوص مرتبطة بذلك الذى ابطلته المحكمة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

وتكشف هذه الضوابط الذاتية التي فرضتها المحكمة قيادا على حركتها في مجال ممارستها لرقابتها القضائية ، عن ان لهذه الرقابة حدودا لا يجوز تجاوزها ، وانها لا تقتحم منطقة تباشر فيها السلطتان التشريعية والتنفيذية اختصاصاتهما التشريعية التقديرية ، ولا تستهدف مزاحمة أيهما في ولايتها الدستورية او الانتقاص منها ، وانما الامر في هذه الرقابة مرده الى القيود التي فرضتها الدستور والحقوق التي كفلها باعتبار ان هذه القيود وتلك الحقوق هي محل الرقابة القضائية ومناطقها، تلك الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة امينة على مسئوليتها متفهمة لراميها ، مقيدة بضوابطها ، مستجيبة لمتطلباتها .

رئيس

المحكمة الدستورية العليا

المستشار

(محمد على بليغ)

القسم الأول

الاحكام الماندة في الدعاوى الدستورية

جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

بإئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مستظفي حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين المفوض
وحضور السيد / احمد على فضل الله أمين السر

قاعدة رقم (١)

القضية رقم ٣٥ لسنة ٢ القضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها :
يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية
مباشرة في طعنه .

١ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط
لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة
شخصية مباشرة في طعنه . ومناط هذه المصلحة ارتباطها
بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم
الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

الاجراءات

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى بصفته قلم كتاب
المحكمة صحيفة الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية لائحة رقابة
النقد الصادرة تنفيذا لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى رقم
٩٧ لسنة ١٩٧٦ - فيما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجانب
المقيمين بالخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى
المصارف .

وقد تمت ادارة قضائيا الحكومة ثلاث مذكرات طلبت فيها رفع

الدعوى

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسته اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن السيدة « جانين بول جرابيديان » — وهى فرنسية مقيمة بالخارج — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٧١٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير الاقتصاد وآخرين طالبة الحكم بأحققتها بأن تحتفظ بما يؤول اليها أو تملكه أو تحوزها من نقد مصرى أو اجنبى ، وفى القيام بأية عملية من عمليات النقد طبقاً لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ودون التقيد بالقيود الواردة فى المادتين ١١٥ ، ١١٦ من لائحته التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ . وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٧٩ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ، فطعن المدعى . فى هذا الحكم بطريق الاستئناف الذى قيد برقم ١٧٢٥ لسنة ٩٦ ق استئناف القاهرة حيث تمسكت بعدم دستورية اللائحة التنفيذية المشار اليها . وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى ، وكلفت المستأنفة برفع الدعوى الدستورية ، فأقام المدعى بصفته مديراً مؤسستها طلباً لتوقيعاتها — الدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية هذه اللائحة فيما نصت

عليه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف .

وحيث أن المدعى بصفته نعى بعدم دستورية المادتين ١١٥ ، ١١٦ من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن تجميد هذين النصين لأرصدة الاجانب غير المقيمين في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف المعتمدة - بحيث لا يجوز لهذه البنوك أن تصرف من هذه الحسابات المفتوحة بأسماء أشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ما يجاوز ألفي جنيه سنويا فيما عدا المضاريف الحكومية المستحقة على أصحاب تلك الحسابات - يعد أمرا مخالفا للمواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من الدستور ، كما أن ذلك يتناقض مع أحكام الاتفاقية المبرمة - بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ - بين حكومتى مصر وفرنسا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات التى تساوى فى المعاملة بين المواطنين والفرنسيين وينبغى احترامها وفقا للمادة ١٥١ من الدستور . فضلا عن أن ما فرضته المادتان ١١٥ ، ١١٦ المطعون فيهما من قيود يعد خروجاً على مقتضى أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الذى اطلق حرية حيازة جميع العملات المصرية والاجنبية .

وتحيط أن المادة ١١٥ من اللائحة - المطعون فيها - تنص على أن: « المبالغ المستحقة الدفع الى اجانب مقيمين فى الخارج ولها حصة رأس المال ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الاخراج من عملة اجنبية لتحويلها ينبغى أن تدفع فى حساب رأسمالى غير قابل للتحويل لدى احد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرئاً لذمة الدافع » . وتنص الفقرتان الاولى والثانية من المادة ١١٦ من ذات اللائحة - المطعون فيها - على أنه: « يجب أن لا يصرف من الحسابات الرأسمالية غير القابلة

للتحويل بقيمة المصاريف الحكومية المستحقة على اصحاب الحسابات .
كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات المشار اليها ، المفتوحة باسماء
اشخاص طبيعيين لمصاحب الحساب أو لصالحه وبما لا يجاوز اجماليه
٢٠٠٠ جنيها لكل سنة ميلادية . » .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن
مصلحة شخصية مباشرة في طعنه . ومناط هذه المصلحة ارتباطها
بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم
الدستورية لإناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ،
وإذ كان ما يستهدفه المدعى بصفته من دعواه الموضوعية هو
الإفراج عن أرصدة جانين بول جرابيديان في الحسابات الرأسمالية
غير القابلة للتحويل - وهي تمثل ثمن بيع عقارات - وفقا للمادتين
١١٥ ، ١١٦ من اللائحة محل الطعن ، والحصول على هذه الأرصدة
والقيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا للقانون ، وكان الثابت من
الأوراق أنه بناء على الخطابين المتبادلين بين حكومتى مصر وفرنسا
بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ وافقت السلطات المصرية على الإفراج
عن مبلغ ٣ مليون جنيه من أرصدة الحسابات الرأسمالية غير
القابلة للتحويل المفتوحة لدى البنوك المصرية باسماء الفرنسيين غير
المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها في تغطية الاحتياجات
المالية اللازمة لمختلف أقسام السفارة الفرنسية والقنصليات
الفرنسية في جمهورية مصر العربية ، على أن تقوم الحكومة الفرنسية
بسداد القيمة للرعايا الفرنسيين في الخارج . وعلى أساس هذا
الاتفاق المتبادل (مستند رقم ٢٢ ملف الدعوى) تقدم المدعى بصفته
والسيدة « ليليان مانوش جرابيديان » - التي انحصر فيها أثر
شقيقتها « جانين بول جرابيديان » - الى البنك الاهلى المصرى
بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٤ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٤ بطلب تحويل
رصيد الحساب المتجهد الى السفارة الفرنسية ، وقد تم بالفعل

هذا التحويل بمبلغ ١٨٦٤٠ جنيها وهو يمثل كامل رصيد حساب المورثة جانين بول جرابيديان الرأسمالى الغير قابل للتحويل حسبما هو وارد فى خطابى البنك الاهلى المصرى المؤرخين ١٩ ابريل ، ٢١ مايو سنة ١٩٨٣ (المستندين رقمي ٢٦ ، ٣٢ ملف الدعوى) • وذلك بعد أن افرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الارصدة المتجمدة مع التحفظ على مبلغ ٢٥٤٩١٢٤ جنيه تحت تسوية ضريبة التركات ورسم الايلولة على تركة « جانين بول جرابيديان » •

لما كان ذلك ، فان هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعوى الموضوعية يكون قد تحقق ، وبالتالي تكون مصلحته فى الفصل فى الدعوى الدستورية - الماثلة - منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعى بصفته المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين محمد علي راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتر أمين عبد المجيد وفوزى أسعد
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين المفوض
وحضور السيد / احمد على فضل الله أمين السبر

قاعدة رقم (٢)

القضية رقم ٢٢ لسنة ١ القضائية ((دستورية))
(١ لسنة ١٠ ق - ع)

١ - المحكمة العليا - طريق رفع الدعوى الدستورية امامها لقبول الدعوى .
اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون باسداء الدفع بعدم
الدستورية امام محكمة الموضوع ، فاذا تبينت جدية الدفع حددت ميعادا لرفع
الدعوى امام المحكمة العليا فاذا لم تراخ هذه الاوضاع كانت الدعوى
الدستورية غير مقبولة .

٢ - دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها .
يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى ان تتوافر مصلحة
شخصية مباشرة للطاعن من طعنه .

١ - مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات
والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ -
اللتين رفعت الدعوى في ظلها - ان اتصال المحكمة العليا
بالدعوى الدستورية يكون باسداء الدفع بعدم الدستورية امام
محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت
ميعادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا ، فاذا لم تراخ هذه
الايوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى
غير مقبولة . ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق
الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى

من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

٢- من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعى أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها .

الاجراءات

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى فلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة .

وقد تمت إدارة قضائيا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد تقدم الى مدير ادارة
المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات - المدعى عليه الاول -
بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بطلب التصريح له باصدار صحيفة
يومية باسم « لا » فأجيب بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بضرورة
حصوله ابتداء على موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي
العربي ثم استيفاء باقى الاجراءات من ادارة المطبوعات بالهيئة
العامة للاستعلامات ، فأعاد المدعى طلبه من المدعى عليه الاول بتاريخ
٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالتجاوز عن اشتراط الحصول على موافقة
اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي ولكنه تلقى بتاريخ ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٧٤ خطابا من المدعى عليه الاول يؤكد فيه أنه من غير الممكن
التصريح له باصدار الصحيفة المشار اليها الا بعد حصوله على
الموافقة سالفة الذكر تنفيذا للقرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ •
وان رأى المدعى في خطاب المدعى عليه الاول المؤرخ في ٢٩ ديسمبر
١٩٧٤ أنه يتضمن قرارا اداريا فقد اقام الدعوى رقم ٥٩٨ لسنة
٢٩ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طالبا الغاء حيث تمسك
بصحيفة داعواه وبمذكرة دفاعه بعدم دستورية القرار بقانون رقم
١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة والقرار بقانون رقم ١٥١ لسنة
١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي
العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس الاعلى للصحافة • وبتاريخ
١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى
حتى يرفع المدعى الدعوى بعدم دستورية المادة الاولى من القرار
بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم

١٥١ لسنة ١٩٦٤ وأمهلتها ثلاثة أشهر لرفع الدعوى الدستورية فأقام الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين المشار اليهما وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ .

وحيث أن مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ - اللتين رفعت الدعوى فى ظلها - أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بإبداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى أمام المحكمة العليا ، فاذا لم تراعى هذه الاوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة . ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدي من المدعى على المسألة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ورأت فى هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة تنص فى فقرتها الاولى على أنه : « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ثم نصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ فى فقرتها الثانية على أن : « تتحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق (م ٢ - المحكمة الدستورية)

بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ : وقد نعى المدعى على هذين النصين بمخالفة الدستور نصدورهما من رئيس الجمهورية في غير الاحوال والظروف الاستثنائية التي يجوز فيها اصدار قرارات بقوانين ولعدم عرضهما على السلطة التشريعية ومخالفتها للمادتين ٤٧ ، ٤٨ من دستور سنة ١٩٧١ لمصادرتهما حقوق المواطنين وحياتهم الاساسية في التعبير عن آرائهم .

وحيث أن المادة ٢٠٩ من الدستور بعد تعديله الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ نصت على أن : « حرية الصحافة ومليكتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون ، وتخضع الصحف في مليكتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون » واذ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة قصر في المادتين ١٣ ، ١٩ منه الحق في اصدار الصحف ومليكتها على الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واشترط بالنسبة لمليكة الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والائتادات أن تتخذ شكل تعاونيات وشركات مساهمة وذلك بالقيود والأوضاع التي حددتها المادة ١٩ بسابقة الذكر ، كما نظم هذا القانون إجراءات تقديم طلب اصدار الصحف فأوجب في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منه على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم أخطارا كتابيا للمجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة مشتملا على إسم ، ولقب ، وجنسية ومحل إقامة صاحب الصحيفة واسمها والناحية التي تنشر بها وطريقة اصدارها وأهدافها وإسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التي تطبع فيها الصحيفة ، كما نصت في المذكرة من ذات القانون على أن غير المتطلبات للمجلس الأعلى للصحافة قراره في شأن الأخطار المقدمة التي لا يدار بالصحيفة خلال مدة

لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار القرار في خلال المدة سالفه البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الاعلى للصحافة على الاصدار . وفي حالة صدور قرار برفض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه امام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض » ثم نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على حظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الضور على الاشخاص ممنوعين من مزاوله الحقوق السياسية ومن تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها وكذلك الذين ينادون بمبادئ تنطوي على انكار للشرائع السماوية والمحكوم عليهم من محكمة القيم . ويقوم بالاشراف على هذه الاجراءات وتطبيقها المجلس الاعلى للصحافة الذي اسندت اليه المادة ٢١١ من الدستور مهمة القيام على شئون الصحافة على النحو المبين بالدستور والقانون ، ثم نصت المادة ٥٥ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على الغاء كل نص يخالف احكامه .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع في القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ اذ أعاد تنظيم الصحافة واجراءات اصدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد ألغى نص المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيهما ورسم اجراءات جديدة لاصدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية - استنادا الى المادة ٢٠٩ من الدستور - مؤداها حظر اصدار الصحف وتملكها على الافراد وقصر هذا الحق على الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، غير أن المشرع في ذات القانون نظم الاوضاع السابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص في المادة ٤٩ منه على أن « الصحف القائمة حاليا التي تصدر عن افراد تظل مملوكة ملكية خاصة لاصحابها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم » ، ثم

نصت المادة ٥١ من القانون على أن « يوقف صدور الصحف التي لم يرخص باصدارها » .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومنه هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها ، واذ كان ما يستهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء القرار الإداري الصادر من الهيئة العامة للاستعلامات بعدم إمكان حصول المدعى على ترخيص باصدار صحيفة باسم « لا » الا بموافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي وذلك توصلا للسير في اجراءات اصدار الصحيفة المشار اليها وكانت الاجراءات الجديدة التي رسمها القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لاصدار الصحف - على ما سلف بيانه - واجبة التطبيق فور نفاذه في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مقتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون - وقف اجراءات اصدار الصحف التي لم يرخص باصدارها قبل نفاذه بالنسبة للأفراد ، بعد أن حظرت المادة ٣٠٩ من الدستور والمادتان ١٣ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم اصدار وتملك الصحف اذ لم تجز هذه النصوص ذلك الا للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، فان المدعى لم تعد له مصلحة في الفصل في الدعوى الدستورية بعد إلغاء المادتين المطعون فيهما بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة من اجراءات جديدة في الاصدار وبما نظم به الاوضاع الانتقالية السابقة على نفاذه من وقف اجراءات الاصدار بالنسبة للصحف التي لم يرخص باصدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن ثم تكون الخصومة في الدعوى المطلة قد أصبحت غير ذات موضوع الامر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة للمادة الاولى من

القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار
بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى
في الغاء المادتين المطعون فيهما بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠
بشأن سلطة الصحافة الذى أعاد تنظيم أحكام واجراءات اصدار
الصحف وتملكها حسبما تقدم ذكره وذلك بعد أن أقسام المدعى في
دعواه الماثلة ، ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها .

لهذه الاسباب

١

حكمت المحكمة :

أولاً : باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية
المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة
الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ وعدم قبول
الدعوى فيما عدا ذلك .

ثانياً بالزام الحكومة بمصروفات الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل
أتعاب المحاماه .

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جليل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام
نور
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٣)

القضية رقم ٨ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - أعمال السيادة - اختصاص . المحكمة الدستورية العليا
استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتي تحقيقا للاعتبارات
السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى
الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والخارج عن سيادتها فى الخارج ورعاية

مصالحها العليا
٢ - أعمال السيادة - ماهيتها .

أعمال السيادة هى التى تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة
عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية
كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجية
بينها وبين الدول الأخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن إقليمها من
الاعتداء الخارجى .

١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها -
كأصل عام - فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه
الدستور ، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه القضاء
والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة
القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى
قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسى
قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الإدارى وتطورت به
قواعدها ، إلا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية
التنظيم القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب

التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء . واستبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى - بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالا وثيقا أو بسيادتها فى الداخل والخارج - النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة .

٢- العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها إطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الأخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى والمزد فى ذلك التى السطة التقديرية للقضاء ونحذه .

الإجراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف
الدعوى رقم ١٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن

قضت محكمة جنوب القاهرة فيها بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية في البلد الذي تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالزام المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى - وزير الحربية - بصفته متضامنين بأن يؤدي لهم مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا لهم عن الاضرار المادية الادبية التى لحقتهم من جراء وفاة مورثهم المرحوم على المغربى تأسيسا على ثبوت خطأ المدعى عليه الاول - وهو جندى جزائرى الجنسية - أثناء قيادته سيارة تابعة لجيش الجزائر بدائرة قسم الجمالية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حين صدم مورثهم بهذه السيارة ، وعلى أنه تابع للمدعى عليه الثانى بصفته ، واذا كانت المادة الخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية في البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس

الدفاع المشترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ تقضى بخضوع أعضاء القوات الحليفة أصلاً للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى بالنسبة للجرائم التى يرتكبونها على إقليم الدولة المضيفة وبعدم خضوعهم لولاية القضاء المدنى أو لأية اجراءات أخرى فى هذه الدولة ، وبأن تختص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بينهم وبين الغير حول الالتزامات التعاقدية أو حول الاضرار التى تلحق بالاشخاص أو الاموال — بصفة عامة — هيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية ، فقد تراءى لمحكمة جنوب القاهرة أن هذه الاتفاقية قد حجبت القضاء المصرى عن نظر كافة المنازعات التى تنشأ بين القوات الحليفة وبين المواطنين المصريين ، وحرمتهم من التقاضى والالتجاء الى القاضى الطبيعى بالمخالفة للمادة ٦٨ من الدستور . ومن ثم ، أحالت الدعوى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ الى هذه المحكمة للفصل فى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من الاتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم للفصل فى الدعوى الموضوعية .

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجسد أساساً لها — كأصل عام — فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه القضاء والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلاً لدعوى قضائية، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسى قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى وتطورت به قواعدها ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعى يرجع الى بداية التنظيم القضائى الحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء . واستبعاد أعمال

السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى - بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسى اتصالا وثيقا أو بسيادتها فى الداخل والخارج - النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى فى الدول التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة فى المسائل السياسية التى تعد المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة •

وحيث أن العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده •

وحيث أن البين من الاتفاقية المطعون فيها أنها أبرمت - كما يبين من دياجة اصدارها - استنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دورته الاولى سنة ١٩٦٤ بإنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية ، والى القرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المشترك فى دور انعقاده الاعتيادى سنة ١٩٦٥ فى شأن تحركات القوات من بلد عربى الى بلد عربى آخر ، ووافق عليها مجلس الدفاع المشترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، وقد أوضحت الاتفاقية فى مادتها الثانية أن لقوات القيادة الموحدة الاهلية القانونية من حيث التعاقد والتملك والتقليد ، كما

قضت في مادتها الثالثة باعفاء أعضاء القيادة الموحدة من اجراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيضة وقيود الاقامة والتسجيل وبتزويد أعضاء القيادة بأوامر التحركات الجماعية والفردية الصادرة اليهم من القيادة العربية الموحدة أو من القائد الموفد أو السلطة العسكرية المختصة ، وجعلت المادة الخامسة الاختصاص بمحاكمة أعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيضة لقضائهم الجنائي الوطني وذلك فيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة المضيضة ، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدني في الدولة المضيضة وأسندت الاختصاص بنظر المنازعات التي تنشأ بين أعضاء هذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاحقة بالأشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية من ثلاثة أعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيضة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث . وعينت في مادتها السادسة ببيان أن الضمانات الواردة بالمادة السابقة انما تقررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية ، وليس للصالح الشخصي لأعضاء القوات . وتضمنت باقى مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيضة ، والمناطق اللازمة للقيادة وللمعسكرات وغيرها من المواقع لايواء القوات ، والمزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كما نظمت وسيلة تسوية أى خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

لما كان ذلك ، وكانت هذه الاتفاقية قد أبرمت — في اطار جامعة الدول العربية — لتنظيم لوضع الدفاع المشترك بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها العسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اقامة هذه القوات في البلد الذي تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه ، واذا وافقت مصر على هذه الاتفاقية بهدف

الحفاظ على كيان الدولة واستجابة لمقتضيات سلامتها وأمنها الخارجى،
فهى تعد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسة
العليا للبلاد وتندرج ضمن أعمال السيادة التى ينبغى أن تفرس عنها
الرقابة القضائية الدستورية ، ومن ثم • يتعين لذلك الحكم بعدم
اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى •

لهذه الاسباب

- حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جميعه
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
المفوض
وحضور السيد أحمد على فضل الله
أمين السج

قاعدة رقم (٤)

القضية رقم ٩٣ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

١ - تشريع - مجاله - ملاءمات التشريع - السلطة التقديرية للمشرع .
مجالات التشريع الذى تمارسه السلطة التشريعية تمتد الى جميع الموضوعات ،
كما أن ملاءمات التشريع من اخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى
ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط معينة .

١ - مجالات التشريع الذى تمارسه سلطة التشريع انما تمتد
الى جميع الموضوعات كما أن ملاءمات التشريع هى من اخص
مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيد الدستور
بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالفا
للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل
بوضع القواعد القانونية التى يراها محققة للمصلحة العامة
متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده .

الاجراءات

بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى
والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار
رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى بإصدار تفسير تشريعى لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

- وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •
- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعين كانا قد تقدمتا باقرار ملكيتهما الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تطبيقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد ملكية الفرد للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية بخمسين فداناً على الأكثر وأدرجا في هذا الاقرار مساحة من الأرض ذهبا الى أنها من أراضي البناء مما دعاها الى رفع الاعتراض رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٧٦ على قرار الاستيلاء على هذه المساحة أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي • واذا ردت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هذا الاعتراض بأن المادة الثالثة من التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وبالتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قد حددت الشروط الواجب توافرها في الأراضي كى تعد من أراضي البناء وبأن هذه الشروط لا تتوافر في حالة الأراضي محل الاعتراض سالف الذكر ، فقد دفع المدعيان بعدم دستورية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لمخالفته للمبادئ ٣٤ ، ٣٧ من الدستور ، وقررت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي

بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨٢ وقف الاعتراض حتى يرفع المدعيان الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الاقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية وما في حكمها قد نصت في فقرتيها الاولى والثانية على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضي جملة ما يمتلكه الاسرة وذلك مع مراعاة الفقرة السابقة » .

واذ نصت المادة ١٤ من هذا القرار بقانون على أنه « تسري في شأن الاراضي الخاضعة لاحكام القانون فيما لم يرد بشأنها نص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » ، ومن ذلك - حسبما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور - القواعد الخاصة بأراضي البناء المستثناه من أحكام الاستيلاء طبقا للتفسير التشريعي الصادر في هذا الصدد للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وهو التفسير الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه بعدم الدستورية فيما تضمنه من تعديل للفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ استنادا الى المادة ١٢٠ مكررا من المرسوم بقانون المشار اليه التي أجازت للجنة العليا للإصلاح الزراعي - وقد حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بإنشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - تفسير أحكام هذا المرسوم بقانون تفسيرا تشريعيًا ملزما أوجبت نشره في الجريدة الرسمية ، فان مؤدى هذه النصوص أن أحكام التفسير التشريعي الخاصة بأراضي البناء المشار إليها تسري كذلك في شأن الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القرار بقانون وتعتبر جزءًا متما له طالما أنه لم يأت بحكم جديد .

وحيث أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيهما تنصان على أنه « لا يعتبر أرضًا زراعية في تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي : ١ - الأراضي الداخلة في كوردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء وذلك إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، ٢ - الأراضي الداخلة في كوردون البنادر - والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بشرط مراعاة ما يأتي : أ - أن تكون هذه الأراضي عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لأقامة مبان عليها ، ب - أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمي أي ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي ، ج - أن تكون إحدى القطع الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الأقصى الجائر تملكه قانونا .

وحيث أن المدعين ينعيان على النصين المطعون فيهما انهما يخالفان المادة ٣٤ من الدستور التي نصت على أن « الملكية الخاصة مصونة » والمادة ٣٧ منه التي هوضت المشرع العادي في تحديد الحد

الاقصى للملكية الزراعية وذلك تأسيسا على ان الدستور لم يجبر هذا التحديد الا بشأن ملكية الاراضى الزراعية دون اراضى البناء وأنه بذلك يكون قد وضع قيودا على سلطة التشريع ومن ثم لا يكون تحديد ما يدخل ضمن مدلول الاراضى الزراعية وما لا يدخل من اطلاقات السلطة التشريعية بحيث لا تمتد اليه الرقابة القضائية الدستورية ومن جهة أخرى فان ما أتى به النصان المطعون فيهما من تفسير تشريعى يهدر طبيعة الارض والغرض من استغلالها ويخالف ما وضعت المادة ٣٧ من الدستور من ضابط لتمييز الاراضى الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضى بوصف « الزراعية » ذلك ان المعيار الذى اتخذه التفسير التشريعى معيار تحكيمى من شأنه ان يدخل فى نطاق الاراضى الزراعية أراض تعتبر بطبيعتها والغرض الذى تستغل فيه من اراضى البناء ويخضعها بذلك للحد الاقصى للملكية الزراعية .

وحيث ان الدستور بعد ان نص فى المادة ٣٢ منه على ان « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ثم نص فى المادة ٣٤ على أن « الملكية الخاصة مصونة » قضى فى المادة ٣٧ بأن « يعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ... » ومؤدى ذلك أن الدستور قد ناط بالمشرع العادى تعيين الحد الاقصى للملكية الزراعية دون أن يضع معيارا يميز الاراضى الزراعية محل هذه الملكية عن غيرها ، أما ما ورد فى المادة ٣٧ من الدستور من وصف الملكية التى يعين القانون حدا أقصى لها بأنها « زراعية » فهو وصف يحتاج الى تحديد وبيان للضوابط التى يتحقق بها قيامه فى جانب هذه الملكية توفلا الى تحديد ما يدخل فى نطاق الحد الاقصى للملكية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع الذى تهلو به سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كما أن (م ٣ - المحكمة الدستورية)

ملاءمات التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيدده الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالفا للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التى يراها محققة للمصلحة العامة متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده ، وكان البين من النصين المطعون فيهما من التفسير التشريعى الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى أنهما لم يتضمنا وضع معيار جامع مانع لما يعد أرضا زراعية وما لا يعد كذلك ، وانما أورد هذا التفسير التشريعى حالات - ليست على سبيل الحصر - أخرجها من الاراضى الزراعية المنصوص عليها فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما واعتبر هذه الحالات - متى توافرت عناصرها - من اراضى البناء التى لا يشملها الحد الاقصى للملكية الزراعية وترك - فى غير هذه الحالات - تحديد ما اذا كانت الارض زراعية أم لا - عند النزاع - الى الجهة القضائية المختصة لتستظهر طبيعتها وفقا للظروف والملايسات التى تحيط بها ، لما كان ذلك فان هذا المسلك من قرار التفسير التشريعى سالف الذكر لا يكون متعارضا مع نص المادة ٣٧ من الدستور وبالتالي لم يخرج عن مبدأ أن « الملكية الخاصة مصونة » الذى قرره المادة ٣٤ من الدستور وانما يندرج هذا المسلك ضمن ملاءمات التشريع التى تنأى عن الرقابة الدستورية باعتبار أنها من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادى على ما سلف بيانه .

وحيث أنه لما تقدم يكون النعى بعدم دستورية النصين المطعون فيهما على غير أساس الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وتمطادة الكفالة والزممت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرتضى
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله أمين المسر

قاعدة رقم (٥)

المقضية رقم ٦ لسنة ٤ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبإعداد رفعها
تتعلق بالنظام العام ، مخالفة هذه الأوضاع ، - أثره - عدم قبول الدعوى.
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب)
من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة
الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية .
وهى أوضاع اجرائية جوهرية فى التقاضى ومن النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها .
ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية
طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا
يقيد محكمة الموضوع والخصوم على هذا سواء .

١ ، ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية
العليا أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى
أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده

(١) أصدرت المحكمة بنفس الجلسة أحكاما فى الدعاوى أرقام ٤٥ ،
١٠٢ ، ١٠٣ لسنة ٤ ق دستورية ، ١ ، ٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ١٣٤ لسنة
٥ ق دستورية ، وبجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ حكمت فى الدعويين
رقمى ١٠٠ لسنة ٤ ق ، ١٥ لسنة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ٧ أبريل
سنة ١٩٨٤ أحكاما فى الدعاوى أرقام ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ لسنة ٥ ق دستورية
وبجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ أحكاما فى الدعاوى أرقام ٧ ، ١٩ ، ٨٠ ،
لسنة ٤ ق دستورية ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣٦ لسنة ٥ ق دستورية .
وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ٤ ق
دستورية ، وقد تضمنت هذه الأحكام ذات المبادئ .

لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية . فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى فلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من القرار بقانون المشار اليه .

وقد تمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة الموضحين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة
اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعويين رقمى ٦٤٤٥ ،
٦٥٩٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طلب فيهما الحكم بتثبيت
ملكيته للعقار السابق فرض الحراسة عليه بالقرار الجمهورى رقم
١٤٠ لسنة ١٩٦١ وتصرف فيه الحارس العام بالبيع الى شركة
الشرق للتأمين المدعى عليها السادسة ، غير أن محكمة جنوب القاهرة
الابتدائية قد أحالت الدعويين الى محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
وقيدت الدعويان برقمى ٥١ لسنة ١ ق قيم ، ١١٨ لسنة ١ ق قيم
حيث دفع المدعى فى الدعوى الاولى بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١
بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ،
فأمهلته المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة
بطلب الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر
واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من هذا القرار بقانون •

كما دفع المدعى فى الدعوى الثانية بجلسة ١٣ ديسمبر سنة
١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر حيث قررت المحكمة
تأجيلها لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة
١٩٨٢ لنظرها مع قضية أخرى دون أن تأذن له فيها برفع الدعوى
الدستورية •

وهيئة أن الفقهاء (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي (أ) (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة • ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اقتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بانظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كجد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المشار اليها ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى فى

الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١ ق قيم ، فإنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ (ب) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى في تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية • فان الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الطعن اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا على ما سلف بيانه •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى في الدعوى رقم ٥١ لسنة ١ ق قيم — فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أى بعد انقضاء الميعاد المحدد لرفع الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعى ما يدل على رفع دعواه الدستورية ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى أن محكمة الموضوع قد منحت المدعى اجلا آخر لرفع الدعوى الدستورية •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعي المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مسطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه
أعضاء

وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٦)

القضية رقم ٥ لسنة ٤ القضائية ((دستورية)) (١)

١ - دعوى دستورية - اجراءاتها .
ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ (ب) من قانون المحكمة .

٢ - دعوى دستورية - نطاقها .
نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أمام
محكمة الموضوع .

١ : ٢ - ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب
المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع
بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فان الدعوى الحالية تكون غير
مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا
للاوضاع المقررة قانونا .

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما فى الدعوى رقم ١ لسنة
٥ ق دستورية ، وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكما فى الدعوى رقم
١٣٤ لسنة ٤ ق دستورية تضمنتا ذات المبادئ .

الاجراءات

بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٢ اودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ : ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن الحراسة والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار يقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد اقدم الدعوى رقم ٦٣٧٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر من الحراسة العامة للطوارئ الى شركة مصر للتأمين المدعى عليها الاولى — عن العقار الذى يملكه المدعى — واذا صدر القرار بقتلن رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة فقد اجهلت الدعوى الى محكمة التمييز للاختصاص بنظرها عملاً بالمادة السادسة من القانون المذكور ، ولدى نظرها أمام المحكمة بجلستها ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ دفع المدعى بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية

الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فامهلت المحكمة شهراً لرفع الدعوى الدستورية . فأقام دعواه الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٤ ، والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي » :

(أ)

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي اجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى ، في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر . وهذه الأوضاع الاجرائية بسواءها اتصلت منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ، وتتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا

جوهرية في التقاضي تنعيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة اشهر الذي فرضه المشرع على نحو امر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى — يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فانه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فان الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة المقررة قانونا .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ — فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستوريته أمام محكمة القيم بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرا ينتهى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٢ ، واذا كان المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٢ فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله .

- لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزممت
المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة •

جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جميل مرسي وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وشريف برهام نور
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين المفوض
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله أمين السر

قاعدة رقم (٧)

القضية رقم ١٠٠ لسنة ٤ قضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - إجراءاتها - الميعاد المحدد لرفعها - الطريق الذى
رسمه المشرع لرفعها - هذان الامران من مقومات الدعوى الدستورية وتعتبر
أوضاعا إجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - ميعاد الثلاثة أشهر الذى
فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية يعتبر ميعادا
حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - أثر ذلك - التزام
الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت
دعواهم غير مقبولة .

٣ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - سكوت محكمة الموضوع عن
تحديد ميعاد لرفع الدعوى الدستورية - وجوب رفعها قبل انقضاء الحد
الأقصى للإيعاد - رفعها بعد انقضائه - عدم قبول الدعوى .

١ - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية، التى أصبح
للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها،
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرير
محكمة الموضوع حديثه ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل
الذى سطره المشرع بمحكمة الموضوع تحديده . بحيث لا يجاوز
ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الإجرائية الدستورية ما اتصل
بمنهج طريقة رفع الدعوى الدستورية ، أو بميعاد رفعها ، ولا تتعلق
بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تفصيليا

المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التقاضي في المسائل الدستورية
بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده .

٢ - ان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد
أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من
المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة
الموضوع والخصوم على حد سواء . فيتعين على الخصوم أن
يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد
الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

٣ - لما كان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم
٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة
١٩٨٢ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع
صحيفة الدعوى المائلة الا في ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أى بعد
ميعاد الثلاثة أشهر الذي حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩
من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها كحد أقصى
لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذي
يجعل هذه الدعوى غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة
١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم
قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة
اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى لدى محاكمته أمام محكمة الجنج والمخالفات المستأنفة بمحكمة كفر الشيخ الكلية في الدعوى رقم ٨١/٨٦٩٠ جنح س عن تهمة مخالفة شروط المراقبة القضائية الموضوع تحت أحكامها والتي طلبت فيها النيابة معاقبته بالمواد ١ ، ٥ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، قد دفع بجلسة ١/٢٧/١٩٨٢ بعدم دستورية القانون الذي تدور حوله المحاكمة فأجلت المحكمة نظر الدعوى في تأجيلات متتالية ثم أقام المدعى دعواه الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ تنص على ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : (أ) (ب) اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي اُتاج للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدد لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى

الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده . بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء . فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

ولما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدفع بعدم الدستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨٢ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية المتاح للخصوم رفعها ، الامر الذى يجعل هذه الدعوى غير مقبولة .

وحيث أنه لما تقدم يتعين بالحكم بعدم قبول الدعوى .

لجنة الاتساع

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ غلوتين جسيما مقابل اتساع المحكمة .

جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد / المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحبة
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى ومهدوح
مصطفى حسن ومخير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه وفوزى أسعد مرقص أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العنين المفوض
وحضور السيد / احمد على فضل الله أمين السر

قاعدة رقم (٨)

القضية رقم ١٣٦ لسنة ٥ القضائية ((دستورية)) (١)

١ — دعوى دستورية — حكم — حجية .
الدعوى الدستورية عينيه بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى
عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته .
اساس ذلك .

٢ — دعوى دستورية — المصلحة فيها — قبولها ..
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم
دستوريته — انتفاء المصلحة في الدعوى — أثره — عدم قبول الدعوى .

١ — ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن
تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على
دستورية القوانين واللوائح « كما قضت المادة ١٧٨ من
الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من
المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت
المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في
الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات
الدولة والكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى
الدستورية • وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها

(١) أصدرت المحكمة بجلسته ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى
التي سبق للمحكمة الدستورية ان تضمن ذات البندين المذكورين
(م ٤ — المحكمة الدستورية)

الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعاوى على هذا الاساس . وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ — لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعاوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعاوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة جسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنها . فان المصلحة فى الدعاوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٧ جنایات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ كلى طنطا بعد أن قررت محكمة جنایات طنطا بجلاسة

٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ وقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحق بهذا القانون .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو بعدم قبولها أو برفضها . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية في الجناية رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٧ قسم أول طنطا ضد المدعى لانه أحرز وجاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ، «أقراص الموتولون» في غير الأحوال المبرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) الملحق به ، واذ قرأت المحكمة الجنائيات عدم دستورية النصوص سالفة الذكر على أساس المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من الدستور ، فقد قضت بجلستها ٢٤ أبريل

سنة ١٩٨٠ بوقف الدعاوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحقه بهذا القانون .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨١ في الدعاوى أرقام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ، ٢٧ س ٢ ق دستورية برفض النعى في كل منها بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، والتي تنص على أن « للوزير المختص بقرار يصدر منه أن يعدل في الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها » وبعدم دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة، ونشر الحكم في كل من الدعاوى المذكورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والمكافة » ، وبمؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ، وهي بطبيعتها دعاوى عينية ، توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بلغيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتضوا اثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما يقتضون هذا الاثر الى المكافة

وتلتزم بها جميع سلطات الدولة . سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس . وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى، بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها . فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى
وسيدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعة وموزى أسعد
مقرنى
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
المفوض
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٩)

القضية رقم ١٣٧ لسنة ٥ القضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - قبولها .
وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت
عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا .
حكمه ذلك - افعال هذه البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه : « يجب أن يتضمن
القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة
الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص
التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى
بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول
الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة
الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية
تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك
مراعاة لقريئة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى
الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من
قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة
جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم
وتعقيبيهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ،
بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير

الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تنقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٩٣١٣ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى بعد ان قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨٠ بوقف السير فى الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص (الميثاكوالين) الى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتجهل فى أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية فى الجناية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا ضد نعيمة محمد طه على زيان

لأنها أحرزت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (أقراص الميثاكوالون) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وطلبت عقابها وفقًا لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند (٩٤) من الجدول رقم ١ الملحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ * واذ تراءى لخدمة الجنايات عدم دستورية قرار وزير الصحة ، فقد قررت بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى واحالتها بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بإضافة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) إلى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها * .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقًا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقريضة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقًا وفقًا لما تقتضيه المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار إليه * .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة جنابات طنطا قد استندت في قرارها الصادر بإحالة أوراق الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا الى أنه قد « تراءى لها أثناء نظر الدعوى جدية ما يثيره الدفاع عن المتهمة من عدم دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) الى جدول المخدرات الملحق بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠) دون أن تضمن المحكمة قرارها أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفة قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نصوص هذا القرار ، فان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الاسباب

- حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور
وحضرون السادة المستشارين : محمود على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مسطفى حسن ومحمد عبد الجبار القنادى ورايح لطفى جمعه وفوزى أسعد مرقص
أعضاء

والمختصرون السيد المستشار عبد الرحمن نصير
وحضرون السيد / أحمد على فضل الله
أمين السجل

قاعدة رقم (١٠)

القضية رقم ٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد لرفعها - الطريق الذي
رسمه المشرع لرفعها - هذان الامران من مقومات الدعوى الدستورية ،
وتعتبر اوضاعا اجرائية تتعلق بالنظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - ميعاد الثلاثة اشهر الذي
فرضه المشرع على نحو امر كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية او الميعاد الذي
تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى - يعتبر مهلا حتميا
لا يمكن رجم الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

٣ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - تأجيل محكمة الموضوع الدعوى
الموضوعية الى جلسة لاحقة لانقضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى
الدستورية - لا يعنى ابتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

١ - أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه
التالى : (أ) (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر
دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة
أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن
أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك
أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد
اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هذا النص - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حددته لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا زُفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه .

٢ - أن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

٣ - ان تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع دعواهم الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسية من القوارة بقاتون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناجمة عن فرض التجريبية .

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها أصليا عدم قبول الدعوى واحتياطيا رفضها • وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسبائر الاوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٥٥٢ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالغاء تصرفات الحراسة العامة فيما يتعلق ببيع العقارات المملوكة لهم والسابق فرض الحراسة عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وعدم نفاذ هذه التصرفات في حقهم وتسليم تلك العقارات وريعتها لهم ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع المدعون بجلسة ٣٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، فأمهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٣٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

على الوجه التالي : (أ) ٠٠٠٠ (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، ومؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الإجرائية — سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة ، لما كان ذلك ، وكان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرًا ينتهي في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة إلا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، فإن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم

قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع غواهم الدستورية ، ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمضادة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المخاماة .

جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي غيد الصبور
وحضور السادة المستشارين محمد علي راغب بليخ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مصطفى حسن ورابع لطفى جمعة وغوزي اسعد مرقص وشريف برعام نور
وحضور السيد المستشار عبد الزحيم تميم
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (١١)

القضية رقم ٤ لسنة ٥ قضائية (دستورية)

١ - دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد لرفعها - الطريق الذي
رسمه المشرع لرفعها - هذان الامران من مقومات الدعوى الدستورية ونسبة
اوضاعها اجرائية تتعلق بالنظام العنصر

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها - ميعاد الثلاثة اشهر الذي
فرضه المشرع على نحو امر كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية او الميعاد
الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حكما
بقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - تجاوز محكمة الموضوع الحد
الاقصى لرفع الدعوى الدستورية او بسكوته عن تحديد اي ميعاد - التزام
الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت
دعواهم غير مقبولة

١ - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح
للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها،
فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى
الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية
تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال
الاجل الذي ياتي المشرع بمحكمة الموضوع بتجديده ، بحيث
لا يجاوز ثلاثة اشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما
اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها -
تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي
به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل
الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الميعاد الذي احده

٢ - أن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار إليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فإن هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . وتظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة بحيث التزمت هيئة المفوضين برأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتصل في أن المدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٤٤٠٧ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالبين الحكم بعدم الاعتداد بالتصرف الصادر من أى من الهيئات عليهم الآخرين

في أملاكهم وعدم سريانه في حقهم لبطلانه مع الغاء ما تم من تصرفات ومحو ما جرى عليه من قيود وتسجيلات مع الزامهم بتسليم أطيانهم لهم ، واذ قضى فيها بعدم اختصاص المحكمة وأحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ٣٠٠ لسنة ٢ قضائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ بعدم دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ وحددت للمدعين شهرين لاقامة دعوى بعدم الدستورية ، وبذلك الجلسة اجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٢/١٢ لتنفيذ القرار السابق وحددت للمدعين شهرين آخرين فأقام المدعون الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي (أ) (ب) : اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام اجدي المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأي لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فذلك يدل على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقنومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر المحكمة (م ه — المحكمة الدستورية)

الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •

لما كان ذلك ، وكان الحاضر عن المدعين قد أبدى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارة شهران ينتهى فى ١٩٨٢/٩/٤ فلم يقيم المدعون برفع الدعوى الدستورية خلال هذا الاجل ومن ثم تكون دعواهم غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد • ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد حددت بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ للمدعين شهرين آخرين لتنفيذ قرارها السابق أذ أنها تكون بذلك قد تجاوزت الحد الاقصى الذى حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٨٤ م

بإدارة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جهيل مرسى
وإمدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد
مرقس
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين الموضع
وحضور السيد / أحمد على فضل الله أمين السر

قاعدة رقم (١٢)

المقضية رقم ٥ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

١ - دستور - حريات عامة - حريات شخصية .
حرص دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ،
فأتى في المواد من ٤١ الى ٤٥ منه بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية
الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمانات .

٢ - حرمة المسكن - تفتيش المسكن .
حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو
تفتيشه ما لم يصدر أمر قضائى مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس
بالجريمة .

٣ - دستور - المادة ٤٤ من الدستور .
نص المادة ٤٤ من الدستور جاء عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيد
جما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن
صدور الأمر القضائى المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التى تنبثق من
الحرية الشخصية .

٤ - دستور - التلبس والتفتيش - المادة ٤٧ إجراءات جنائية .
تحويل مأمور الضبط القضائى الحق في تفتيش مسكن المتهم في حالة
التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب من يملك سلطة
التحقيق وفقا لحكم المادة ٤٧ إجراءات جنائية يخالف حكم المادة ٤٤ من
الدستور - بيان ذلك :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ - أن الدستور قد حرص - في سبيل الحريات
العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان
الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن
« الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تَمَس » كما

نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير ان الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية الدستورية بإيراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الانتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيود في تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمانات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية — ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه — حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشرعية الدستورية.

وحيث ان المشرع الدستوري — توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجاني وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد ان اخضعه لاضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى ان يصدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها • ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على انه « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وحماية أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور

على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كان يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور .

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستوري قد فرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم أذن للأمور الضبط القضائي بإجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوي اليه وهو موضع سره وسكينة ، ولذلك حرص الدستور - في الظروف التي صدر فيها - على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز - وفقا للمادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد . يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند إعداد الدستور كان يتضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من

حكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط في المشروع النهائي لهذه المادة
وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة
حرمة المساكن على ما سلف ببيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح
الدلالة - على ما سبق ذكره - على عدم استثناء حالة التلبس من
الضمانتين اللتين اوردتهما - أى صدور أمر قضائى وأن يكون الامر
منيبا - فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين
الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائى فى
حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس
عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح
الدلالة . ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور
بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا
لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى
فى اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين
اشتراطهما الدستور فى المادة ٤٤ سالفه الذكر ، والقول بغير ذلك
اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادى
وهو ما لا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة
« وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد
الجرائم التى يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره
وتسببيه الى غير ذلك من الاجراءات التى يتم بها هذا التفتيش .
لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - المطعون فيها - تنص على ان
« لأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جنحة ان يفتش
منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة
اذا اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه » . مما مفاده تخويل
مأمور الضبط القضائى الحق فى اجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة
التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك

سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

الاجراءات

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الجنائية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة بعد أن قضت محكمة جنايات القاهرة بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن النيابة العامة اسندت الى المتهمين فى الجنائية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم صنع واحراز وتجارة مخدرات بمخبرة بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها

قانونا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم حيث رأت المحكمة أن رجال الضبطية القضائية قاموا بتفتيش مسكني المتهمين الاول والثاني دون اذن من النيابة العامة استنادا الى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي اجازت للأمور الضبط القضائية في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم . واذ تراءى لمحكمة الجنايات بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ عدم دستورية نص هذه المادة - وهو لازم للفصل في الدعوى - تأسيسا على أن ثمت تناقضا بين هذا النص وما تقضى به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة قد طلبت رفض الدعوى استنادا الى أن المادة ٤٤ من الدستور وأن نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب كقاعدة عامة الا أنها تركت بيان ذلك الى أحكام التشريع العادي ، والى أن المادة ٤١ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائي في حالة التلبس مما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكنه في حالة التلبس بضبط الاشياء التي تفيد في كشف الحقيقة باعتبار أن الحرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن .

وحيث أن الدستور قد حرص - في سبيل حماية الحريات العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مضمونة لا تمس » كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير أن الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية الدستورية بإيراد ذلك في

عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيود في تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمانات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه - حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله متخالفا للشرعية الدستورية .

وحيث أن المشرع الدستوري - توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجبراز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها .
ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنه « الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس » وفيها عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييده حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات واحدة مثل كمال يخلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور .

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستوري قد فرق في الحكم بين تفتيش الأشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش في الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم أذن للأمور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكنته ، ولذلك حرص الدستور — في الظروف التي صدر فيها — على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز — وفقا للمادة ٤١ من الدستور — سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط في المشروع النهائي لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على ضمانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة

— على ما سبق ذكره — على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردتهما — أى صدور أمر قضائى وان يكون الامر مسببا — فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائى فى حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى فى اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطتهما الدستور فى المادة ٤٤ سالفه الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيد نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسيبيه الى غير ذلك من الاجراءات التى يتم بها هذا التفتيش • لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ — المطعون فيها — تنص على أن « لأمر الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التى التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا إتضح له من امارات قوية أنها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى اجراء تفتيش مبدئى المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ •

جلسة ٢ يونية سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور رئيس المحكمة
وتحضر السادة المستشارين : محمد علي راغب بليخ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعة وفوزى اسعد
مرتضى
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٣)

المقضية رقم ١١٧ لسنة ٥ القضائية ((دستورية))

- ١ - الخصومة في الدعوى - التدخل الانضمامي .
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول
الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .
- ٢ - وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت
الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها
خلاله ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة
للخصومة الاصلية ، فإن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق
اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

الاجراءات

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة
١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب وقدمت ادارة قضايا الحكومة
مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة .

القرمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها
بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسنائر
الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٢١٣
سنة ١٩٨٢ مستعجل القاهرة ضد توفيق عبد الحى سليم والمدعى
المعام الاشتراكي - المدعى عليه الخامس طالبا الحكم باسترداد
جيازته للكشكين المملوكين له بمدينة رأس البر بعد أن شملها القرار
الصادر من المدعى عليه الخامس بوضع أموال توفيق عبد الحى سليم
تحت التحفظ والاستيلاء عليها لادارتها واذ دفع الحاضر مع المدعى
بعدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٨٠ بجلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ ، أجلت المحكمة الدعوى لجلسة
١٩٨٣/٤/٥ كطلبه لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة المختصة
فأقام المدعى دعواه الماثلة . وبجلسة التحضير المنعقدة في ١٢ يناير
سنة ١٩٨٤ طلب كل من الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامى بصفته
وكيلا عن الفريق متقاعد سعه محمد الشاذلى والاستاذ بلاتون
فلاسكاى المحامى بصفته الشخصية ووكيلا عن المدعين في الدعوى
رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليها قبول تدخلهما. منضمين
للمدعى في طلباته في الدعوى الحالية .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن
« تتولى المحكمة الوقاية القضائية على دستورية القوانين واللوائح
على الوجه التالي (أ) : (ب) : (ج) : إذا دعى أحد الخصوم أثناء
نظر الدعوى أمام المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص

القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع لمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه ، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى دفعه بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٤ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا غايته ٥ أبريل سنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التى أجلت اليها الدعوى ، ولكنه لم يتودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، فإن الدعوى

تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها •

وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامى ، فإنه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وانزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ١٦ يولية ١٩٨٤ م

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على رافى بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومخير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه وفوزى أسعد مرقص
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العنين
المسوق
وحضور السيد / احمد على فضل الله
أمين المسير

قاعدة رقم (١٤)

القضية رقم ٥٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

١ - الولاية العامة لمحاكم مجلس الدولة : مدلولها : مجلس الدولة قاضى القانون العام .

أما المادة ١٧٢ من الدستور فتعبر الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات ، وأن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن ذلك لا يعنى خل يد المشرع العادى من اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية اخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ - محاكم أمن الدولة العليا « تكييفها » هى جهة قضاء .

محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتضى بها من ظروف استثنائية . ومن بين ما تختص به الفصل فى كافة المنظمات والطمون من الاوامر الصادرة بالقبض او الاعتقال وفقا لقانون الطوارئ .

٣ - التظلم من امر الاعتقال « تكييفه » ضمانات التقاضى .

التظلم من امر الاعتقال يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل - او غيره - الذى يتظلم من امر الاعتقال على أساس عدم مشروعية او انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل او عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محاكم أمن الدولة العليا طوارئ ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

٤ - التظلم من امر الاعتقال - قرار محكمة أمن الدولة العليا فى التظلم : تكييفها :

التظلم من امر الاعتقال يعتبر « تظلم قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقتضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم يعتبر « قرارا قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه .

٥ - حق التقاضي - مجلس الدولة - المادة ١٧٢ من الدستور .

المشرع إذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله من التظلم من الأمر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام لا يكون تد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .

٦ - محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القاضي الطبيعي - المادة ٦٨ من الدستور

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وهذا ولاية الفصل في التظلمات من أوامر القبض والاعتقال فصلا قضائيا قد أضحت القاضي الطبيعي لهذه المنازعات . وليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لأمر الاعتقال من رقابة القضاء . الأمر الذي لا ينطوي على أي مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

١ - ان المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الادارية والدعاوى والتأديبية » فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضي القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادي عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ - ان محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء تقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقترب بها من ظروف استثنائية . فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يستند الى هذه المحاكم - فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي (م ٦ - المحكمة الدستورية)

تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون — الاختصاص بالفصل في كافة التظلمات والطعون من الأوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ .

٣ ، ٤ — التظلم من أمر الاعتقال إنما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل — أو غيره — الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاستبقاء في المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى إذا ما صدر قرار المحكمة بالإفراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية — باعتباره المسئول عن الأمن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالف الذكر — أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة والا وجب الإفراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ . كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه . لما كان ذلك جميعه ، فإن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقتضيه المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التظلم — وما يثور فى شأنه من نزاع — قرارا قضائيا نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

٦٥ هـ — ان المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضى بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية ذلك فى حدود ما يملكه المشرع — وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور — من اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا قد أضحت هى القاضى الطبيعى الذى يحق لكل معتقل — أو لغيره من ذوى الشأن — الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) أى تحصين لامر الاعتقال — وهو قرار ادارى — من رقابة القضاء طالبين أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ، الامر الذى لا ينطوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الإدارى بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وبإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية

من المدة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعوى والتظلمات من أوامر الاعتقال والمنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً يراها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ أمراً باعتقال المدعى وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية لمدة سنة اعتباراً من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المخصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . فأقام المدعى الدعوى رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الأمر الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالعائته . وادّعى المدعى أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

وقد قضت الفقرة الاولى من الملة الثالثة منه بان محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص بوجدها بنظر كافة التظلمات والطعون من الاوامر والمقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقاً لقانون حالة الطوارئ ثم نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمتطورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراعى المحكمة القضاء الإداري - بجلسته ٩ نوفمبر ١٩٨٣ - عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لمخالفتها حكم المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وذلك تأسيساً على أن دعوى الطعن في قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقاً لأحكام قانون حالة الطوارئ لا تخرج - في طبيعتها - عن كونها منسازعة إدارية مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الدولة وفقاً لنص المادة ١٧٢ من الدستور فلا يحسب نزاعها منه إلا لضرورة تدعو إلى إسناد هذا الاختصاص إلى جهة قضائية أخرى وإلى أن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وأن كلفت جهة قضائية إلا أن اختصاصها بنظر التظلمات من أوامر القبض أو الاعتقال لا يعتبر اختصاصاً قضائياً وما تصدره فيها ليس أحكاماً لها حجية الأحكام وقوتها التنفيذية إذ أن التظلم من أمر الاعتقال لا يعدو أن يكون تظلماً إدارياً لا يمنع من اختصاص مجلس الدولة ، وبذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من الملة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ بحجب مجلس الدولة عن اختصاصه الأصلي بنظر دعوى الطعن في قرار الاعتقال بدعوى الإلغاء ، ومن ثم فقد انحلت محكمة القضاء الإداري الدعوى المأثلة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وبحيث إن الفقرة الثانية من الملة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ - معطل النسخ - يعدم الدستورية - إذا - قضيت بأحكام الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها في الفقرة الأولى فمن ذلك أن الملة المتطورة في أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية إلى المحكمة

أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيباً على ما قرره الفقرة الأولى سالفه الذكر من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والمقرارات المبينة بالمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استناداً إلى إعلان حالة الطوارئ . ومن ثم فإن المسألة الدستورية المثارة — حسبما جاء بأسباب قرار الإحالة — هي نزاع الاختصاص بالطعن في قرارات الاعتقال في بدعوى الإلغاء — من القضاء الإداري واستناداً هذا الاختصاص إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ومدى مخالفة ذلك لنصوص المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية » فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو القاضي القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن اختصاصه لم يعد مقيداً بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان مثلاً انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العبادي عن استناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية التي جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعملاً بالتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

وحيث أن محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً للقانون تخالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ٨٤٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء تقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتضونها من ظروف استثنائية . فقد رأى المشرع بسطته التنفيذية أن يمتد إلى هذه

المحاكم - فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون - الاختصاص بالفصل في كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ، فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ في فقرتها الاولى على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ المشار اليه » . وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة اقدر على الفصل في التظلمات والطعون التي ترفع عن أوامر القبض أو الاعتقال التي يتخذها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المخولة له بعد اعلان حالة الطوارئ ، ولما تنطوي عليه هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا لكل مواطن في حدود أحكام القانون وما تتطلبه المصلحة العامة من الحيلولة دون تعريض الامن أو النظام العام للخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عند اعلان حالة الطوارئ ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور تترى في الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدولة تعويضها عادلا لمن يقع عليه هذا الاعتداء . وإذا كان المشرع في المادة ٣ مكررا من قانون حالة الطوارئ الضائر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضي من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت في فقراتها الاربعة الاولى - تنظيميا لحق التظلم - على أنه « يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعلن المعتقل معاملة الحبس احتياطيا والمعتقل دولي من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا انقضت

ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه . ويكره التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لاحكام هذا القانون . وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الافراج عنه فورا » . وهو مايتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تنص بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا للقانون الذي ينظم حق التظلم . وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه واحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل — أو غيره — الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية — باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفه الذكر — أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ . كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم » . وذلك لمواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه . لا يمكن ذلك جميعه ، لأن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » لا يعد اختصاصا بالفضل فيه الى جهة قضائية والمقال لا ينص على المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم يكون القرار الذي تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم - وما يثور في شأنه من نزاع - قرارا قضائيا نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية وذلك في حدود ما يملكه المشرع - وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور - من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فإن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا قد اوضحت هي القاضى الطبيعى الذى يحق لكل معتقل - أو لغيره من ذوى الشأن - الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) أى تحصين لامر الاعتقال - وهو قرار ادارى - من رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام جهة قضاء هي محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ، الامر الذى لا يُلْطَوَى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم فإن الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رفضها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار محمود علي خليل
رئيس المحكمة
حضور النيابة العامة : مصطفى جميل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه وفوزي أسعد مرقص ومحمد كمال محفوظ أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى : المستشار
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (١٥)

القضية رقم ٤٤ لسنة ٥ قضائية ((دستورية)) (١)

١- دعوى دستورية - حكم - حجية

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم
دستورية النص المطعون عليه أم الى دستوريته .

لذلك

٢- دعوى دستورية - المصلحة فيها

الظن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم
دستوريته - انقضاء المصلحة في الدعوى - أثره - تقدم قبول الدعوى .

١- أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية
على دستورية القوانين واللوائح . . . كما قضت المادة ١٧٨ من
الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية . . . » ،
ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالتاريخ ١٨/٨/١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في
الدعاوى الدستورية وقراراتها بالقبض على مرتكبي جميع سلطات

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بأبواب الجلسة أحكاما مماثلة
في الدعاوى الدستورية أرقام : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٣ ،
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ،
٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
١١٢ لسنة ٥ قضائية .

الدولة وللکافة » • ومؤدى ذلك أن الاحکام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستورى تكون لها حجیة مطلقة • بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحکام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأولجه البطلان •

٢ - لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها فى هذا له حجیة مطلقة حسبمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسبما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منقضية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

الاجراءات

بتاريخ ٦/١١ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ٢٣ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة

القضاء الإداري بجلسته ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من إحالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية إلى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايتصاات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الأحالة وسائر الأوراق — تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال المدعين وذلك استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وإلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، فأقام المدعون الدعوى رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفي الموضوع بالغائه وإذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه، فمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» هي التي تختص بمحاكمة

بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والمقرارات الصادرة بالمقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور ، وأحالت الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعي بعدم الدستورية - اذ قضت بإحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قرره الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والمقرارات الميئة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، وهي التي تتعلق بالمقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم فبان المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الأهالة - هي نزاع الاختصاص بدعوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .

وتجيبك أن هذه المحكمة تنطبق على قضيتك بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٨٤ في الدعوى من رقم ٥٥١ لسنة ٨٠ قضائية «دستورية» بقرار من «مجلس أمن الدولة» في ١٩ يونيو ١٩٨٤.

النعي بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال إلى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . . . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية . . . » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ، ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بغيب دستوري تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ولأن الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص بقلبي قوة نافذة أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي بسلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان . . .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضيت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المختار إليه على ما سلف بيانه ، وكان قضائه هذا له حجية مطلقه حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص بحسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

هذه الاستنتاجات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة اول ديسمبر سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بلبيخ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مريسي وممدوح مصطفى حسن وحنين أمين
عبد المجيد ورابع لطفي جيمه ونورزي أسعد مرقص وشريف برهام نور
وحضور السيد المستشار : الدكتور أحمد محمد الحفنى .
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوضي
أمين السر

قاعدة رقم (١٦)

القضية رقم ٦٥ لسنة ٥ قضائية ((دستورية))

١ - ولاية المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح -
المادة ١٧٥ من الدستور - المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة .

المحكمة الدستورية العليا تستند ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية
القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور .

نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية
ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة لا يخل بما نص عليه الدستور من كفالة
تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى
قاضيهما الطبيعي .

١ - وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة
الدستورية العليا بمقولة أنها تتخل بما نص عليه الدستور من
كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم
في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي ، ذلك أن هذه المحكمة
انما تستند ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين
واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي نص على أن تقوى
المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم
القانون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة
١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض . واذ كان
ما أورده تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى
الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة هو ما تمليه

الطبيعة العينية للدعوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التى استوجب الدستور - فى المادة ١٧٨ منه - نشرها فى الجريدة الرسمية تأكيداً لصفحتها الإلزامية على نحو ما تقدم ، فإنه يتعين اطراح ما أثاره المدعى فى هذا الصدد .

الاجراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

وتنظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الفتحة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع كما على لما يبين من قرار الادارة بوقف
الاولا من تشطيل الى ان وزير الداخلية أصدر قراراً بالاعتقال بعد
(م ٧ - المحكمة الدستورية)

من المواطنين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . فأقام المدعى الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٨٠ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفي الموضوع بإلغاءه . واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتجال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور ، وأجالت الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعى بعدم الدستورية - اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترقيا على ما قرنته للفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دعوى غير بها بنظر كافة الطعون والتظلمات

من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الاحالة - هي نزاع الاختصاص بدعوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الاداري واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برفض النعي بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . وتصل الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية « ونصت اداة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « احكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومبؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها

بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس ، وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار إليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو إلى تقريبه دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن نقضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاءها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حتما قاطعا مانعا من عظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعي في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من كفالة تكفل الفرص والمساواة بين المواطنين وضون حقوقهم في الدفاع والاستعانة إلى قاضيهم الطبيعي ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تملك ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة هذه

الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التي تتبع أمامها . وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض . واذ كان ما أوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة هو ما تمليه الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التي استوجب الدستور في المادة ١٧٨ منه - نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا لصفتها الإلزامية على نحو ما تقدم ، فإنه يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هذا الصدد .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

بإدارة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسي وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين ميد الجيد ورابع لطفي جمعه ومحمد كمال محفوظ وشريف براهيم نور
وحضور السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد الحفني
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٧)

القضية رقم ٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية

١ - حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .

حق التقاضي مبدأ دستوري أصيل - المادة ٦٨ من الدستور نصها على كفالة حق التقاضي وحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء ترديد لما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد ، وذلك أن حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوي على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٢ - قرار إداري - حظر الطعن فيه مخالف للدستور - المادتين ٦٨ ، ٤٠ من الدستور .

استبعاد القرارات الإدارية النهائية الخاصة بتثبيت أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوي على مصادرة لحق التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٦٨ ، ٤٠ من الدستور .

١ - أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم

أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستوري المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتي ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - من اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

٢ - لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن ترتيب الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري بأعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - وهو قرار إداري على ما سلف بيانه - يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار - في خصوص ترتيب الأقدمية - من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واختلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه » .

الاجراءات

بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ٣٢ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كلنا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩١ لسنة ٣٢ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بارجاع ترتيب اقدمية كل منهما الى ما كانت عليه قبل صدور القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة والقرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الملحق به — مع ما يترتب على ذلك من ترقية وآثار وفروق مالية . واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيمنعها من أن ترتب

الأقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادة ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ينص في مادته الاولى على أن « يصدر قرار جمهوري بناء على عرض وزير الخارجية بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الحاليين السوريين والمصريين ... » وفي مادته الخامسة على أن « يتضمن القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ترتيب أقدميتهم ويعتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، ويكون تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وفقا لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم ... » .

وحيث أن القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر تنفيذا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب لأقدميتهم يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي الحق مضمون ومكفول للجميع كافة ولكن مواطن بحق الانتخاب الى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص في القوانين على تخصيص أي عمل أو

قرار ادارى من رقابة القضاء» . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ بحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما نثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر الحق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين تحولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتبار الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها - من اهدار مبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذى كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذى يتضمنه القرار الجمهورى بإعادة تعيين أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى - و هو قرار ادارى على ما سلف بيانه - يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار فى خصوص ترتيب الاقدمية - من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة الحق التقاضى وإخلاله بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٤١ من الدستور . الامر الذى يتعين

معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن
يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى « نهائيا
وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه » •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية
العربية المتحدة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية
أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى « نهائيا وغير قابل للطعن بأى
وجه من الوجوه » •

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى هسن ومنير
امين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه وفوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المسوف
أمين السر

قاعدة رقم (١٨)

القضية رقم ٧٤ لسنة ٥ قضائية ((دستورية)) (١)

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم
دستورية النص المطعون عليه ام الى دستوريته - اساس ذلك .
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم
دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على
دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية »
ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام
المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير
ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » - ومؤدى ذلك ان
الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة
في الدعاوى الدستورية أرقام : ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨ ،
٩٠ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٣ لسنة ٥ قضائية .

دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسنت الخصومة بشأن دستورية هذا النص جسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٣ ولاد الناقم كتيب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٣٦٥ لسنة ٣٢ قطعية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الاداري ببطلانها ونقضها سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وإحالة

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر قراراً باعتقال المدعى وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ • فأقام المدعى الدعوى رقم ٣٦٦٥ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالغائه • واذا صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص وحدها بنظر كيفية الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو

الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٣ من الدستور ، وأحالت الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ — محل النعى بعدم الدستورية — اذقت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قرره الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم فإن المسألة الدستورية المثارة — حسبما جاء بأسباب قرار الاجابة — هي نزاع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واستناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٣ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برفض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص

على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » . ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يوفية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اخصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص لتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالقالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حتما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالمثلالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور: البشارة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
أعضاء
المجلس
أمين السر

قاعدة رقم (١٩)

المقضية رقم ١٥٠ لسنة ٥ قضائية ((دستورية)) (١)

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع - أثره - عدم قبول الدعوى .
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهى اوضاع اجرائية جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها
ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

١ ، ٢ - أن مؤدى هذا النص - نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فذلك بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر

(١) أصدرت المحكمة بجلستها ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ أحكاما فى الدعاوى أرقام ١٢٤ ، ١٣٦ لسنة ٤ ق دستورية ، ٣٥ لسنة ٥ ق دستورية ، و بجلستها ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ حكمين فى الدعويين رقمى ٢٠٢ لسنة ٥ ق دستورية ، ١ لسنة ٦ ق دستورية ، و بجلستها ٢ مارس سنة ١٩٨٥ حكما فى الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الأحكام ذات المبدأين المذكورين .

محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حددته ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نجو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

السجل الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
ثبات ختمه أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وضمائمها

الأوراق - نتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم لها بقيمة نصيبها في عقار خضع لإجراءات الحراسة • غير أن محكمة شمال القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٣٣٧ لسنة ٢ ق قيم حيث دفعت المدعية بجلسة ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فأمهلتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقامت الدعوى الثالثة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر •

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يعطون ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع على جديته ولا تقبل الا اذا اوفيت خلال الاجل القضى ناطق المشرع بمحكمة الموضوع تحجيمه بحيث لا يتجاوز ثلاثة

أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارهما شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كانت المدعية قد أبدت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، ولكنها لم تودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، فأن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعية المصروفات ومبلغ التأتين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ،

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار مصطفى جميل مرسى
وحضور السادة المستشارين ممدوح مصطفى حسن ومير أمين عبد المجيد ورابيح
لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء
الدين
أعضاء
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٢٠)

القضية رقم ١٢٤ لسنة ٤ قضائية ((دستورية)) (١)

١- دعوى دستورية - اجراءاتها .

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ب من قانون المحكمة .

٢- دعوى دستورية - نطاقها .

نطاق الدعوى الدستورية يحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أمام
محكمة الموضوع .

١ ، ٢ - وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة
من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ فإنه لما كانت ولاية
المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها
بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب
المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع
بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة
لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به
اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .

(١) أصدرت المحكمة بنفس الجلسة حكما مماثلا في الدعوى
رقم ١٣٦ لسنة ٤ ق « دستورية » تضمن ذات المبادئ المذكورين .

الاجراءات

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسية اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وبسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحققتهم لكامل أرض وبناء عقار خضع لاجراءات الحراسة مع ما يترتب على ذلك من آثار . غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة المقيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ٧٢ لسنة ١٩٨٢ ق قيم حيث دفع المدعون بجلسية ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

المشار اليه فأمهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا دعواهم الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٣٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : (أ) (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، وراثت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا . فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فذلك بذاته على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد ابتداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا اذا رفعت خلال الاجل الذى تلت المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تخفى به المصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمتها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى

فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢ ، فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهي في ٢١ مارس سنة ١٩٨٢ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ ، فإن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فإنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكلنت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدئى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات ، إذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبتمصايرة الكفالة وألزمت المدعين الخصومات ومبلغ الأثنين جنبيها بمقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٥ م

رئاسة السيد المستشار محمد على بليخ
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومهدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس وشريف برهام
نور
أعضاء
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٢١)

القضية رقم ٦٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - تأميم - مسئولية المشروعات المؤممة - القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم
بعض الشركات والمنشآت .

تأميم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصفيتهما أو
انقضاء شخصيتهما التى كانت اهما قبل التأميم . يظل لهذه المشروعات نظامها
القانونى وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وتكون
مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

٢ - تأميم - مسئولية الدولة .

المشرع قرر مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة فى حدود
ما آل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال ذمة
المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئولية من التزاماتها الا عند
التصفية وفى حدود قيمة أسهمه .

٣ - الملكية الخاصة - نزع الملكية - التأميم - المصادرة العامة والخاصة .
حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض .
نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون
ومقابل تعويض .

حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة
الا بحكم قضائى .

٤ - الشركات والمنشآت المؤممة - تأميمها .

تحميل جميع اموال الزوجات والأولاد بضمحل الوفاة بالتزامات الشركات
المؤممة الزائدة على اصولها حال انه لا علاقة لهم بها ولا وجب لمسئوليتهم
عنها بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم

٧٢ لسنة ١٩٦٣ بشكل اعداد على الملكية الخاصة والمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

٥ - السلطة التنفيذية للمشرع - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .

الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تقديرية ، والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا ان هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الإشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئياً أو كلياً ضرورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصنيفها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التى كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها - جميعاً أو جزء منها بحسب نطاق التأمين - الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التى كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانونى ودمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ، وتستمر فى مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التى تخملت بها قبل التأميم . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه فى تنظيم حقوق دائنى هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان - قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ صدور التأمين مردداً بذلك حكم القواعد العامة فى شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة ، وعدم

مستوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة أسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — وهو محل الطعن في الدعوى الماثلة — أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات اللجوء على تلك الأموال اذا لم تكن أصول المشروع — المستوفى أصلا عن التزاماته — مسؤولية كاملة — كافية للوفاء بها .

٣ — أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد ، التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الاعتباري الجبري العام وقانون ومقابل تعويض — (المادة ٣٥) — وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجر المصادرة إلا بحكم قضائي . (المادة ٣٦)

٤ - وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والأولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار إليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والأولاد ولو كانت في مصدرها منبثة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والأولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمي تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الأموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون بقيمة الأموال ، واذا كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن الفرض التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضي بأن الملكية الخاصة مصونة .

٥ - أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعني إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي تنص عليها الدستور - هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع الحق الملكية في إطار وظائفها الاجتماعية ينبغي ألا يخضع لمبدأ الحق أو يؤثر على بقائه على النحو الذي سيتركه المشرع المطعون عليه ، إذ تعرض الملكية الخاصة التي يحميها الدستور ويوضح

لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الاجراءات

بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ٩٨ قضائية بعد ان قضت فيها محكمة استئناف القاهرة فى ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسته ١٥/١٢/١٩٨٥ وفى هذه لاجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاجالة وسائر الاوراق — تتحصل فى ان المستأنف كان قد اقام الدعوى رقم ١٠٦٨٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنف عليهما الاول والثانى بصفتهم فى مواجهة المستأنف عليه الثالث ببراءة ذمته من الديون

المستحقة على شركة المنتجات والتعبئة المصرية - الجزار اخوان -
والغاء الحجز الادارى العقارى الموقع على الاطيان الزراعية المملوكة
له والموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، واعتباره كأن لم
يكن . وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدعوى،
تأسيسا على أن المستأنف من أبناء أصحاب الشركة المؤممة ، وأنه
يجوز التنفيذ بالدين على أمواله طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من
القرار بقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ من أن أموال أصحاب الشركات المؤممة
وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة عن أصول الشركة -
فقطع المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٦ لسنة ٩٨
قضائية القاهرة . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة
استئناف القاهرة بوقف الدغوى واحالة الاوراق الى المحكمة
الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الرابعة من القرار
بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن
قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعى المطعون
بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا
على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم
دستورية نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣
فيما تضمنته من أن أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت
المبينة بالمادة ، تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها
لمخالفته نص المادة (٣٤) من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل
أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه
المسئس بملكيتهم لهذه الاموال .

ولما كان ذلك مما يوجب المصادرة للمادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجب أن يتضمن

القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة . انما تطلبت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ذكر هذه البيانات الجوهرية التى تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ، ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة أن يتبينوا كفاية جوابها ، ويتمكنوا على ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها ، بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارّة ، وتبدى فيها رأيها مسبقا ، وكان ما ورد فى قرار الاحالة واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة على النحو الذى يتحقق به ما تنص عليه المشرع فى المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعينا رفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الاولى على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة » وفى مادته الثانية على أن « تتحول اسهم الشركات ورؤس أموال المنشآت المشار اليها الى ستندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة » وفى المادة الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر أقبال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » « فإذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تداول عليها الكثير من أسهمه شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء من وزارة المالية »

تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة «
قضى في المادة الرابعة بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات
والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى الا في حدود ما آل إليها من
أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين • فإذا لم تكن أسهم هذه الشركات
والمنشآت متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل
عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل
شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم
ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت • ويكون
الدائنين حق امتياز على هذه الاموال » •

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ٦١
بتأمين بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة ، ومن
بيتها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الإشارة إليه ، أن
المشرع لم يشأ أن يتخذ تأمين المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل
ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك
شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأمين ، وإنما رأى أن يكون
تأمينها عن طريق نقل ملكية أسهمها - جميعها أو جزء منها بحسب
نطاق التأمين - الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية
التي كانت تتمتع بها قبل التأمين بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة
بنظامها القانوني ودمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ،
وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولية
كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأمين • ومن ناحية
أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات
والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة
خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان - قرر
مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل إليها
من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأمين مردداً بذلك حكم
القواعد العامة في بيان استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات
(م ٩ - المحكمة الدستورية)

المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة اسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة - الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ذمانة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا - هو محل الطعن في الدعوى الماثلة - اجاز بمقتضاه لدائنى هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع - المسئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة - كافية للوفاء بها •

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد التى اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض - (المادة ٣٥) - وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى (المادة ٣٦) •

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ - حسبما يتبين من عبارتها -

المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها . فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبته الحيلة بالشركة أو بأصحابها .

لما كان ذلك . وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يبعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قرره المشرع من أن حقوق دائنى تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات واولاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التى لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التى يراها محققا للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور — هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية

ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر علي بقاءه علي نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة علي ما سلف بيانه الامر الذي يجتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الزابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، فيما تضمنته من النص علي أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة علي أصول هذه الشركات والمنشآت •

جلسة ٢: فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد الجيد ورابح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس وشريف برهام
نور
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المنسوخ
أمين السر

قاعدة رقم (٢٢)

القضية رقم ٩١ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - تأميم - مسئولية المشروعات المؤمة - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتأميم
بعض الشركات والمنشآت .

تأميم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصفيتها أو
انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم . يظل لهذه المشروعات نظامها
القانونى وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وتكون مسئولة
وأحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

٢ - تأميم - مسئولية الدولة .
المشرع قرر مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤمة في حدود
ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال ذمة
المساهم عن ذمة المشروعات المؤمة ، وعدم مسئولية عن التزاماتها الا عند
التصفية وفي حدود قيمة أسهمه .

٣ - الملكية الخاصة - نزع الملكية - التأميم - المصادرة العامة أو الخاصة
نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون
حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض
ومقابل تعويض .

حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجر المصادرة الخاصة
الا بحكم قضائى .

٤ - الشركات والمنشآت المؤمة .
تحمل جميع أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات
المؤمة الزائدة على أصولها حال انه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم
عنها يمتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم
١١٨ لسنة ١٩٦١ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤
من الدستور .

هـ - السلطة التقديرية للمشرع - المراقبة القضائية على دستورية التشريعات .
الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، والمراقبة
القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملامة اصدارها . الا ان
هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود
والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه التشريعات لما تقتضيه
هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٢٠١ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١
بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ومن
بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الإشارة
اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات - جزئياً
أو كلياً - ضويزة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد
تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي
كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق
نقل ملكية اسهمها - جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم
- الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت
تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة
بنظامها القانوني ودمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة
الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالى مسئولة
وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها
قبل التأميم ، ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه في تنظيم
حقوق دائتي هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب
ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٦١ سالف البيان - قرر مسئولية الدولة عن التزامات
هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في
تاريخ صدور القانون ، مردداً بذلك حكم القواعد العامة في
شأن استئصال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم
مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية في حدود قيمة اسهمه
ثم جاوز المشرع ذلك - بالنسبة الى الشركات التي لم تكن
اسهمها متداولة في البورصة والتي مضي عليها آخرون تعامل عليها

أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — هو محل الطعن في الدعوى الماثلة — اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها .

٣ — أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيد التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى . ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) . كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى (المادة ٣٦) .

٤ — وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ — حسبا يبين من عبارتها

المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة - الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لستوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبثة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمي تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال . واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة احكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

هـ - أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع حمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم إخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الاجراءات

بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٢١٤ لسنة ٩٨ قضائية بعد أن قضت محكمة استئناف القاهرة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برغضا .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ . وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المستأنف عليه الاول بصفته مصفيا لشركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط « سليم نخلة وشركاه » الخاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، كان قد أقام الدعوى رقم ٤٠٢٥ لسنة ١٩٦٩ ممدتى كلتي جنوب القاهرة ضد المستأنفة والمستأنف عليهما الثانى والثالث بصيغتيهما طالبا الحكم بأجقيته في اقتضاء مبلغ

٢٥٥ ر ٧٣٣١٧ جنيها من المستأنفة وبصحة اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير الموقع تحت يد المستأنف عليه الثانى بصفته — الممثل القانونى لجهاز تصفية الحراسات — على صافى ثمن حصة المستأنفة فى العقار الذى تقرر التخلي لها عنه بعد رفع الحراسة عن أموالها ، وذلك استنادا الى ما أسفر عنه تقرير لجنة تقويم رأس مال الشركة من زيادة خصومها على أصولها بمبلغ حددته التقرير يلتزم به الشريك المتضامن ... ويستخلص من أمواله الخاصة وأموال زوجته ... وابنته (المستأنفة) •

وبجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٨١ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باجابة المصفى (المستأنف عليه الاول) الى طلباته تأسيسا على ما ثبت لها من قرار لجنة التقويم وعلى ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — المعدلة بالقرار بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ — من أن تكون أموال أصحاب الشركات والمنشآت الخاضعة لاحكامه وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت — فطعن المستأنفة على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢١٤ سنة ٩٨ قضائية • وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وبوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا. للفصل فى دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا على ما توجيهه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا •

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ٦١ - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها ، إخالفته نص المادة ٣٤ من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه المساس بملكيتهم لهذه الاموال .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر هذه البيانات الجوهرية التى تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها - ومن بينهم الحكومة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد فى قرار الاحالة واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة - على النحو الذى يتحقق به ما تنص عليه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله متعيينا رفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في المادة الاولى منه على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون (ومن بينها شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط سليم نخلة وشركاه) شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » ، وأوجب في المادة الثانية على الشركات والمنشآت المشار اليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون خلال المهلة التي حددها وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن تحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم في الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التي لم تكن متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وكذلك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . ثم نص في الفقرات الثلاثة الاخيرة من المادة المذكورة - والتي أضيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - على الآتى : الفقرة الرابعة : « ولا تتسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » الفقرة الخامسة : « وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت » . الفقرة السادسة والاخيرة : « ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال » .

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأمين اللاحقة

ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الإشارة إليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأمين المشروعات - جزئيا أو كليا - صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعاً لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأمين ، وإنما رأى أن يكون تأمينها عن طريق نقل ملكية أسهمها - جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأمين - الى الدولة مع الإبقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأمين بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني ودمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأمين . ومن ناحية أخرى فإن المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت - وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخصوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - قرر مسؤولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مردداً بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم مسؤوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه ثم جاوز المشرع ذلك - بالنسبة الى الشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة - الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضماناً آخر استثنائياً - هو محل الطعن في الدعوى الماثلة - أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الأموال اذا لم تكن أصول المشروع - المسئول أصلاً عن التزاماته مسئولة كاملة - كافية للوفاء بها .

وبحيث أن التدابير المضرة المتعاقبة قد خضعت جميعها منذ

دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيد التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) . كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت - المشار اليها في هذه الفقرة - الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبثة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد

حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الأموال • واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة •

ولا يقدر فى هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن يبرره ويسانده ما قدره المشرع من أن حقوق دائنى تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاولاد أصحابها وذلك فى إطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التى لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التى يراها محققة للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية فى إطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مسدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد
ورابع لطفى جمعة وشريف برهام نور والدكتور عوض محمد المر وواصل
علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد / المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٢٣)

القضية رقم ٦٧ لسنة ٦ قضائية ((دستورية))

- ١ - لجان ادارية - قرارات ادارية .
لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١
بمقتضى بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة لجان ادارية -
قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .
- ٢ - حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدستور .
حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - حظر النص فى القوانين على تحصين
اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة
٦٨ من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى
للافراد .
- ٣ - مبدأ المساواة - حق التقاضى .
حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين
المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اضرار
لمبدأ المساواة .
- ٤ - لجان التقويم :
النص على تحصين قراراتها من رقابة القضاء مخالف للدستور - لوجه
مخالفته الدستور .

٥ - أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام
القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ سالف البيان - ولاية
الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا
(م ١٠ - المحكمة الدستورية)

لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو
تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا
القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا
لاصحابها مقابل ايلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ،
دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول
أما: لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم ،
أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من
الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن
ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر
قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق
مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى
قاضيه الطبيعى . . . » ويحظر النص فى القوانين على تحصين
أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وظاهر من هذا
النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس
كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ
حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى
من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم
أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس
كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة
القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى
شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه
القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير
السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين
خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق
باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان
عليها .

٣ - أن الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على ان المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها . فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٤ - أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن، وهي قرارات ادارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الاداري بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، من أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لاحكامه - نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

وبعد تخضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت
هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة
اليوم .

المحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر
الاوراق - تتحصل في أن المدعى بصفته كان قد أقام الدعوى رقم
٢٣٤ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالباً الحكم
أصلياً بالغاء قرار لجنة تقويم شركة سجائر نسطور جناكليس التي
شملها التأمين بمقتضى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ مع ما
يترتب على ذلك من آثار واحتياطيا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون
عليها . واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار
بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض
الشركات القائمة فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم -
المشكلة طبقاً لاحكامه - تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه
من أوجه الطعن ، بلا بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ ، ٦٨
من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى
واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى
دستوريتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض
الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ينص في مادته الاولى على
أنه « لا يجوز لاي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك في تاريخ
صدور هذا القانون من أنشئهم الشركات المبينة في الجدول المرافق

لهذا القانون ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠٠٠٠٠ ر.جنيه . وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ٠٠٠٠ » ، وفي مادته الثانية على أن « تحدد قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة ٠٠٠ بسعر اقفال آخر يوم تم فيه التعامل في بورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . فاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة، أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار محكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » ، كما تقضى مادته الثالثة بأن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ٠٠ » .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات و ضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون. توصلنا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا لأصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكن مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ... » ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سألقة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان خزمان طائفة معينة من هذا الحق من تحقق مناطه — وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها — ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فان المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم بـ المشكلة طبقا لاحكامه — قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه

الطعن ، وهى قرارات ادارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريتهما •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن •

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدوره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور عوض محمد المر •

جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد
وفوزي أسعد مرقس وشريف برهام نور والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
وأصل علماء الدين
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٤)

القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دستورية »
والقضيتان المضمومتان اليها رقمى ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ قضائية
دستورية (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون عليه ام الى دستوريته - أساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستوريته - انقضاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة

(١) أصدرت المحكمة بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٨٥ أحكاما مماثلة في الدعاوى أرقام ٥٠ ، ٢٢ ، ٧١ لسنة ٥ في دستورية تضمنت ذات المبادئ المذكورين .

في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصتها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ — لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعاوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٨٢ ، ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ٩ أغسطس سنة ١٩٨٤ وردت الى قلم كتاب المحكمة تباعا ملفات الدعاوى أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فيها على التوالى بجلسات ٩ . ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » .

وبعد تحضير الدعاوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها فى كل منها .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعويين رقمى ٥٤ لسنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ الى الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دستورية » واصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة .
وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرارات الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارات باعتقال المدعين فى القضايا أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان

حالة الطوارئ والى فرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، فأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الإدارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرة باعتقالهم ، وفى الموضوع بالغائها ، واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هى التى تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الإدارى بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة المشار إليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الأصيل بنظر دعوى إلغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعى بعدم الدستورية - اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها فى الفقرة الأولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بحالتها عند صدور ذلك القانون . فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قرره الفقرة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المبينة بالمادة (٣) مكررا من

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ،
وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة
الطوارئ . ومن ثم ، فإن المسألة الدستورية المثارة حسبما جاء
بتأسياب قرارات الاحالة ، هي نزع الاختصاص بدعوى الغاء
قرارات الاعتقال من القضاء الادارى ، واسناد هذا الاختصاص الى
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » ، ومدى مخالفة ذلك للمادتين
٦٨ ، ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة
١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية دستورية « برفض النعى
بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص
على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا طوارئ دون غيرها
بتنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها
بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه
المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار
اليها ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا
الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت
على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨
من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من
المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ، « ونصت المادة
١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ومؤدى
ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية هى بطبيعتها
دعوى تعينية توجه الخصومة فيها الى المصالح التشريعية المطعون

عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جالة الطوارئ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا نه حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى في القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية والقضيتين المضمومتين اليها .
صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدوره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذي سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين .

جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

بقيادة السيد المستشار محمد عني بليغ
وحضور السادة المستشارين : مدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد
ورابع لطفى جمعة وشريف برهام نور والدكتور محمد ابراهيم ابو العينين
وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٥)

القضية رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية ((دستورية)) (١)

١ - دعوى دستورية - قبولها - صحيفة الدعوى .
يجب أن يتضمن قرار الاحالة او صحيفة الدعوى الدستورية البيانات
التي نصت عليها المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمه
ذلك . اغفال هذه البيانات - اثره عدم قبول الدعوى .

١ - أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن
القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا او
صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان
النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري
المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع
أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو
صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات
جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد به موضوعها ،
وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح
لدوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة
٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا

(١) اصدرت المحكمة بثلث الجلسة حكما مماثلا في الدعوى رقم ٧٢
لسنة ٦ قضائية دستورية .

جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى

عليهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٤١٦٠٠ جنيهاً والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فقضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء افوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول دعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقريضة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقتضيه المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد في قرارها بالاحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « فيها يتعلق بطلب الفوائد من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام السداد ، فإنه لما كانت المحكمة امتثالاً منها لأمر المولى عز وجل ترى أن هذا

الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها » ، ومن ثم فإن قرار الإحالة - وقد خلا من بيان الفص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة - يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

صدر هذا الحكم من الهيئة المهيئة بصدره أ.م. السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذي سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العيتين .

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ م

... برئاسة السيد المستشار محمد علي بليسنغ
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسي وممدوح مصطفى حسين ومير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه وفوزي أسعد مرقس وشريف برهام نور
... وخضور السيد المستشار ١/ الدكتور أحمد محمد الحفنى
المفوض
... وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٢٦)

القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » (١)

١ - تأميم - تعويض - ألتم المشرع في قوانين التأميم التي تعلق بها أحكام
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض المستحق لأصحاب
المشروعات المؤممة معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وأنصبتهم في تلك
المشروعات

٢ - تأميم - تعويض - لم يقصد المشرع من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤
تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم
جميعها .

٣ - حق الملكية - حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على مبدأ صون الملكية
الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيد
التي أوردتها .
لا يجوز الدستور تحديد حدا أقصى لما يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

٤ - سندات - ملكية خاصة - اعتداء عليها - مصادرة - ملكية السندات
الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكاملة لأسهم ورؤوس أهوال الشركات
والمنشآت المؤممة - استقرارها لأصحابها بموجب قوانين التأميم - مقتضى
تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤
من وضع حد أقصى للتعويض لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - هو استيلاء الدولة
دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على هذا الحد مما يشكل اعتداء
على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ و ٣٦ من الدستور .

٥ - المحكمة الدستورية العليا - رقابتها القضائية الدستورية - لا تقتيد بالوصف
الذي يخلعه المشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا
الوصف وتتطوى على امدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور - مثال ذلك .

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين في الدعويين رقمي
٢٥ لسنة ٢٠٠٢ و ٢١ لسنة ٢٠٠٢ في دستورية .

٦ — دعوى دستورية — الحكم فيها — قانون — ارتباط نصوصه بعضها ببعض —
عدم دستورية أحد نصوصه — يستتبع بحكم هذا الارتباط إبطال باقى نصوصه
والحكم بعدم دستوريته برمته .

١ — يبين من تقصى قوانين التأمين التي تعلقت بها أحكام القرار
بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار — ابتداء من القرار
بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم
١٢٣ لسنة ١٩٦٤ — أن المشرع التزم فيها جميعا — بالنسبة
لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو
جزئيا — نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل
القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ،
بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة .

٢ — أن السبيل الذى ارتآه المشرع متحققا للعدالة المطلقة فى نظام
التأمين ما درجت عليه القوانين تسالفة التيان — بوجه مضطرد
وبغير استثناء — من أن يكون التعويض المستحق لأصحاب
أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه
فى هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض ، وهو
المبدأ الذى لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم
١٢٣ لسنة ١٩٦٤ بتأمين بعض الشركات والمنشآت الذى أصدره
بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على
صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد
تم نشرهما معا فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه
القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل
أسس أو قيمة التعويض التى سبق أن أرساها فى قوانين التأمين
جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر
فى صدوره للقرار بقانون المطعون عليه .

٣ — أن الدلائل المخبرية المتعاقبة قد حوصت جميعها منذ دستور
١٩٢٣ على النص على مبدأ ملوون الملكية الخاصة وعدم

المساكن بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيد التي
أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ،
وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من
مصادر الثروة القومية التي يجب تسميتها والحفاظ عليها لتؤدي
وظائفها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك
هظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن أصحابها
الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من
كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من
دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦
من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) ،
كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات
الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) ، وحظر
المصادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجر المصادرة الخاصة الا بحكم
قضائي (المادة ٣٦) .

٤ - أن ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكاملة
لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت
لاصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تحوله لهم ملكية هذه
السندات من حقوق كالتصرف فيها بالبيع بتداولها في البورصة
أو كوسيلة للوفاء بالتزاماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، والانتفاع
بما تعله من ريع ، فإن مقتضى تطبيق الفقرة الأولى من المادة
الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه
من وضع حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب المشروعات
المؤممة بما لا يتجاوز ١٥ ألف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل
على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الحد
وتجريدتهم بالتالي من ملكيتها ، الأمر الذي يشكل اعتداء على
الملكية الخاصة ومصادرة لأموالها الخاصة بحكم المادة ٣٤ من
الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مضمونة ، والمادة ٣٦

منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة
الا بحكم قضائي . فضلا عن أن النص التشريعي - محل الطعن
- بوضعه حدا أقصى لما يملكه أصحاب المشروعات المؤممة من
السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه
المشروعات - وأن تعددت - يكون قد انطوى على مخالفة
لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالتنسبة
للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره
مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور .

٥ - أن المحكمة لا تتقيد - وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية
التشريعات - بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي
يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوي على
إهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور ، واذا كانت المحكمة
قد افترضت - على ما سلف بيانه - الى أن النص التشريعي
المطعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن
التأميم ، وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة
لاصحاب المشروعات والتي تريد على الحد الاقصى المنصوص
عليه فيه ، فإنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي هانها
الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذي
يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٦ - لما كانت نصوص القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ترتبط
بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن
ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى
وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوص
القرار بقانون المطعون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم
دستورته بزمته .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من العمل بأحكامه بأثر رجعي وكذلك بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقد تمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى في شقها الاول وبرفضها في الشق الثاني .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا يراها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧٧٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى

عليهم بأن يؤدوا اليه سندات اسمية على الدولة بقيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات التي أضافها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وبأن يدفعوا اليه ريع تلك السندات والتعويض عما لحقه من أضرار بسبب الاستيلاء على أمواله بغير مقابل • ودفع المدعى في صحيفة دعواه بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، وكذلك القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا • وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بوقف الدعوى ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى في هذا الشق من الدعوى بعد الغناء ما كانت تنص عليه هذه المادة من أثر رجعي - وهو محل الطعن عليها - بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ •

وحيث أنه يبين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، أن المادة الثالثة منه كانت تنص على أن : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » ثم استبدل بهذا النص النص الآتي : « وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » • وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قضت مادته الاخيرة بسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ •

ولما كان مقتضى ذلك أعمال القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣
بأثر مباشر من تاريخ نشره - بعد إلغاء الأثر الرجعي الذي كانت
تنص عليه المادة الثالثة منه وكان يتردد بتاريخ تأميم الشركات
والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٦١ . ومن ثم تكون مصلحة المدعى في الطعن بعدم دستورية هذه
المادة - بعد تعديلها على الوجه المتقدم - غير قائمة ، الامر الذي
يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى في هذا الشق .

وحيث أنه عن الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤
لسنة ١٩٦٤ ، فلان المدعى ينعى على المادة الاولى منه أنها اذ قضت
بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة
وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين
اللاحقة لها بتعويض اجمالي لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أيا كان مجموع ما
يملكونه فيها ، بعد أن كان قد تم تعويضهم عنها فعلا طبقا لقوانين
التأميم المشار اليها بما يساوي القيمة الفعلية ل حصصهم في تلك
المشروعات بموجب سندات مستحقة في ذمة الدولة وقابلة للتداول،
فإن مؤدى هذا النص استيلاء الدولة - بغير مقابل - على ما يملكونه
من سندات تزيد على الحد الاقصى من التعويض الاجمالي المشار
اليه ، الامر الذي يخالف ما تقتضى به المادة الخامسة من دستور
سنة ١٩٥٨ - الذي صدر التشريع المطعون عليه في ظلة - من أن
الملكية الخاصة مصونة ، وما تقتضى به المادة ٣٦ من دستور سنة
١٩٧١ من أن المصادرة العامة للأموال محظورة ، وأنه لا تجوز
المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

وحيث أن المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤
المطعون عليه والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ تنص في فقرتها
الاولى على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت
التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨

و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها وأحكام القوانين التالية لها ، يعمون صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض إجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع . وفي فقرتها الثانية على أن « وتمسكتى البنوك وشركات التأمين وأجهزة الادخار والتأمين والمعاشات وصناديق التوفير والقامين بالشركات والهيئات المختلفة من الهدى الاقصى للتعويض المشار اليه بالفقرة السابقة » . وتنص المادة الثانية منه على أن « يتم التعويض المشار اليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » . كما تنص مادته الثالثة والاحيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » . وقد تم هذا النشر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤

وحيث أنه يبين من تقصى قوانين التأمين التي تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه - ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ - أن المشرع التزم فيها جميعا - بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤمنة كليا أو جزئيا - نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ، بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة . ويستفاد ذلك مما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بمقابلة ٤ ٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة » . وما نصت عليه المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتقويض مساهمة الدولة في بعض الشركات

والمنشآت من أن « تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة من أن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي ألت ملكيتها إليها بموجب سندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول ٠٠٠ » وقد رددت الحكم الوارد في هذه النصوص جميع قوانين التأمين الأساسية التالية ومن بينها القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٣) ورقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٤) ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ (مادة ٢) .

وقد أفصح المشرع صراحة عن هذا النهج الذي التزمه في تحديد التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة في مختلف قوانين التأمين بما أورده في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - وأشار اليه في المذكرات الايضاحية للقرارات بقوانين اللاحقة عليه - من أن « هذا التأمين اتخذ صورته العادية فلم يؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت الى الدولة بلا مقابل ، بل عوض أصحابها عنها ، تعويضا عادلا اذ التزمت الدولة بأن تدفع قيمة أسهم تلك الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي شملها التأمين في شكل سندات اسمية على الدولة ٠٠٠ وبذلك تكون الدولة قد عوضت المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال عن حصصهم وأنصبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نحو روعيته العدالة المطلقة ٠٠ » كما استطردت تلك المذكرة الى القول « ثم أن هذه السندات تدفع عنها فائدة قدرها ٤٪ وتكفل ثبات قيمتها طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معروضة التعيرات التي تنطرح عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الأموال تبعيا

التيارات الاقتصادية التي يتسود المشروعات المستثمرة فيها تلك
الاموال . . . » وهو ما يكشف عن وجه آخر لما رآه من رعاية لاصحاب
الاسهم ورؤوس الاموال في المشروعات المؤممة — التي جازت اتمويضهم
الكامل عنها — بما ينم عن حرصه على النأي ببسندات التعويض عن
كل ما من شأنه انتقاص قيمتها أو المساس بها .

« تر وحيث أن مفاد ما تقدم أن السبيل الذي ارتآه المشرع محققا
للعادلة المطلقة في نظام التأمين ما درجت عليه القوانين سالفه البيان —
بوجه مضطرد وبغير استثناء — من ان يكون التعويض المستحق
لأصحاب أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة
ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا
التعويض ، وهو المبدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار
بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ بتأمين بعض الشركات والمؤسسات الذي
أصدره بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة
على صدور القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد
تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه القول
بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل أسس أو
قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأمين جميعها ومن
بيتها القرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعاصر في صدور القرار
بقانون المطعون عليه حسبما سلف بيانه »

« وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ
دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم
المساس بها إلا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد التي
أوردتها ، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي ، وخالفته
على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة
القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظائفها الاجتماعية
في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك حظرت الدساتير نزاع

الملكية الخاصة جبرا على صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٦٣ ودستور سنة ١٩٣٥ والمادة ٨١ من دستور سنة ١٩٦٥ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) ، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) ، وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

لما كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها للقيمة الكاملة لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت لأصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تفعله لهم ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف فيها بالبيع يتداولها في البورصة أو كوسيلة لوفاء بالتزاماتهم قبل الدولة يقدر قيمتها ، أو الانتفاع بها تغله من ريع ، فإن مقتضى تطبيق الفترة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه من وضع حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه . استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المملوكة لهم والرائدة على هذا الحد وتحويلهم بالتالي من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة للأموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مضمونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي . فضلا عن أن النص التشريعي في محيل الطعن بـ « بوضوح » حدا أقصى لما يملكه أصحاب المشروعات المؤممة من السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه المشروعات . وان تعددت فيكون هذا التطوى على مخالفة لأحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد هذا المبلغ الا بالنسبة الملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٦ منه ، الامر الذي يتضمن تجاوزا صاعدا

بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفه البيان .
 وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما ذهبت اليه الحكومة من أن
 القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس
 أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام
 القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية
 لها تعويضا إجماليا ، قصد به تعديل التعويض المستحق لأصحاب
 المشروعات المؤممة وإن تقدير التعويض ابتداء أو تعديله يعد من
 الملامات السياسية التي يستقل بها المشرع دون تعقيب ، ذلك
 أن المحكمة لا تتقيد — وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية
 التشريعات — بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي يسنها
 متى كانت طبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتغطوي على أهداف حق
 من الحقوق التي كفلها الدستور ، وإذ كلنت المحكمة قد انتهت —
 على ما سلف بيانه — إلى أن النص التشريعي المطعون عليه لا يقوم
 على تعديل التعويض المستحق عن التأميم ، وإنما يستهدف مصادرة
 ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات والتي تريد على وجه
 الأقصى المنصوص عليه فيه ، فإنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة
 التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد جديدة ،
 الأمر الذي يحتم إخضاعها لتتولاه هذه المحكمة من رقابة
 دستورية .

وحيث أنه لا يوجه أيضا لما إثارته الحكومة من أن القرار بقانون
 رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه — بما تضمنه من إضافة القيد
 الزائم من السندات الاسمية على الجيد الأقصى للتعويض الإجمالي
 عن التأميم إلى ملكية الشعب — قد سعى إلى الحد من تفويض ثروات
 الأفراد وجاء استجابة لما يقرره الدستور من مبادئ في شأن
 التضامن الاجتماعي وتحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وتذويب
 الفوارق بين الطبقات . ذلك أنه فضلا عن أن ما ذهبت اليه الحكومة
 في دفاعها — تبياننا لقصد المشرع من اصدار القرار بقانون المطعون

عليه . يؤكد ما خلصت اليه المحكمة من أن هذا التشريع قد تغيى
 أساساً استتقلاء الدولة - بغير مقابل - على ما زاد من تشديدات
 التعويض على الحد الأقصى المقرر به ، فإن التزام المشرع بالعمل
 على تحقيق تلك المبادئ لا يفتى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج
 على القيود التي تضمنتها مبادئ الدستور الأخرى ومنها صون
 الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على سبيل الاستثناء وفي الحدود
 وبالقيود التي أوردتها نصوصه ، وفحصاً عن ذلك فإن المشرع
 الدستوري قد عني - في التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ -
 عند تحديد الأسس الاقتصادية للدولة في المادة الرابعة من
 الدستور ، بأن يستبدل بعبارة « ويهدف إلى تلاويح الفروق بين
 الطبقات » عبارة « ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمي
 الكتب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة » .
 وهي ذات العبارة التي أوردتها في المادة ٢٣ منه والتي تنص على أن
 « ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطّة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل
 القومي وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على
 البطالة ، وزيادة عرض العمل ، وربط الأجر بالانتاج ، وضمان حد
 أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية نص المقيسرة
 الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ،
 ولما كانت باقي أحكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة
 المشار إليها ، بما هو ذاته ارتباط نصوصه ببعضها البعض ارتباطاً لا يقبل
 الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الأولى
 من المادة الأولى وإبطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط إبطال
 باقي نصوص القرار بقانون المطعون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم
 دستوريته بزمته .

لهذه الاسباب .

حكمت المحكمة :

أولاً : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

ثانيا : بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضاً اجماليا .

والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل برسي وممدوح مصطفى حسن ومير
أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عمارة
وحضور السيد / أحمد على ثقل الله
رئيس المحكمة
المنسوخ
أمين السر

قاعدة رقم (٢٧)

القضية رقم ١١٤ لسنة ٥ قضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
تعديل أو إلغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر
والفصل في دعوى عدم دستوريته من طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتيبت
بهتفها آثار قانونية بالنسبة له . وبالتالي توأمت له مصلحة شخصية في
الطعن بعدم دستوريته .

٢ - تاريخ سريان القوانين - الحقوق المكتسبة - الصالح العام .
المبدأ الدستوري الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع
من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها يهدف إلى احترام
الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

أجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعي
للقوانين - في غير المواد الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن
يؤدي هذا الاستثناء إلى المساس بالحقوق المكتسبة وأثرت عليها ما يحقق
الصالح العام للمجتمع .

٣ - مجلس الشعب - المادة ٨٦ من الدستور - سلطة التشريع .
مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الأصلي في التشريع عملا بحكم
المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع
بقانون غير مقيد في ذلك إلا بأحكام الدستور .

٤ - الدستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .
المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز
بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية .

٥ - مبدأ التضامن الاجتماعي - المادة السابعة من الدستور .
عهد الدستور إلى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحة وتعيين
قواعد صرف المعاشات والتعويضات - قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف مبدأ
التضامن الاجتماعي .

١ - انه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت أولاهما ، والغيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى و بزيادة المعاشات ، الا أن هذا التعديل والالغاء لا يحولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية فى الطعن المائل .

٢. ٣ - المبدأ الدستورى الذى يتقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب أثرا على ما وقع قبلها ، وان كان يستهدف أسلسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار للواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى اذ أجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ ان يقرر الاثر الرجعى للقوانين - فى غير المواد الجنائية - وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال ان يؤدي هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة. وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين لاجور الانعقاد الاول للفصل التشريعى الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٨٠ والتى تم فيها الاقتراع على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ محل الطعن بعدم مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى المتناوذين القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ فقد قضى فى (م ١٢ - المحكمة الدستورية)

الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى واطافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذى ارقأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب اسنلال طائفة ممن انتهت خدمتهم — بعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب — للوضع السابق الذى قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستورى الذى يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعى لبعض القوانين — ويكون ما ينعاه عليه المدعيان فى هذا الشأن على غير أساس ولاينال من ذلك ما أثاره المدعيان من خلوك من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذى أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل فى التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه فى ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مقيد فى ذلك الا بأحكام الدستور ، واذا كان لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، فإنه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطنة فى الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام .

٤ — المقصود بالمساواة التى نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كفاية من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز

أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لأعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وأحالته الى مجلس الشعب . وكان المركز القانوني لهؤلاء مغايراً لمركز من انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ لاي سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة، وكانت هذه المغايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تمليها المصلحة العامة التي تغياها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم فإن النعي على هذا النص بالاخلال بمبدأ المساواة يكون غير سديد .

هـ - انه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فإنه فضلاً عن قصور حجة المدعين عن بيان وجه هذا الاخلال فإنه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون » . كما تنص المادة ١٢٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » . وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي - فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه - قد جاء متفقاً وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع ، ومن ثم فإن النعي عليه بمخالفة هذا المبدأ يكون في غير محله .

الاجراءات

بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنته من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى وازافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعى بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٨٣ عمال كلى بجنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقتهما فى تسوية معاشهما دون الاعتداد بما أدخله القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ من تعديلات على أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، قولا بأنهما استقالا من عملهما بالشركة المصرية العامة للنقل البحرى فى ٢٨ فبراير ١٩٨٠ وتمت تسوية معاشهما على أساس متوسط

مجموع الاجر والحوافز معا طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى،
وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨٠ صدر ونشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠
متضمنا تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى وازضافة المادة
٣٠ مكررا اليه بما يوجب تسوية المعاش على أساس احتساب مدة
الاشتراك عن كن من الاجر والحوافز على حده ، وبارتداد أثر هذا
التعديل بالنسبة لمن انتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من أول يناير
سنة ١٩٨٠ وذلك اعمالا لحكم الفقرة الثانية من البند (د) من المادة
١٢ منه ، الامر الذى أدى الى خفض معاشهما السابق تسويته
وصرفه لهما . ودفع المدعيان فى صحيفة دعواهما بعدم دستورية
الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة
١٩٨٠ المشار اليه فيما انطوت عليه من سريان تعديل المادة ١٩ من
قانون التأمين الاجتماعى وازضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعى
يرتد الى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك فى شأن من انتهت خدمته لغير
بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة
١٩٨٠ . وبجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة جنوب القاهرة
للمدعيين برفع دعواهما الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أنه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند
(د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلتا اولاهما
والغيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى وزيادة
المعاشات ، إلا أن هذا التعديل والالغاء لا يحولان دون قبول الطعن
بعدم الدستورية من المدعين اللذين طبقت عليهما تلكا المادتان خلال
فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث
تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية فى الطعن المائل .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي صدر ونشر في ٣ مايو سنة ١٩٨٠ - تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) ٠٠٠٠ (٢) يعمل بالأحكام الآتية المستبدلة له من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ : (أ) ٠٠ (ب) ٠٠ (ج) ٠٠ (د) تعديل المادة ١٩ والمادة ٣٠ مكرراً المضافة بالمادة الثالثة وذلك مع عدم المساس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم بجهات تطبق نظام العمل بالانتاج أو العمولة أو الوهبة أو بجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج جزءاً من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي . ولا يسرى الاستثناء المنصوص عليه في هذا البند في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ . (هـ) ٠٠٠٠٠٠ »

كما كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تنص في البند (٣) من فقرتها الرابعة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير الخاضعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح توظف أو لاتفاقيات جماعية الا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً ، بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن قلت عن ذلك ، وأجره في بدايتها عن ٤٠ ٪ ، فإذا زاد الفرق عن هذا الحد ، فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يسوى على أساسه المعاش ، ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها بكل من البندين ٣ و ٤ من المادة ١٨ أو بالمادة ٥ والمادة ٥٢ » .

ثم أصبح البند (٣٠) المشار إليه بعد تعديله بالقانون رقم ٩٣

لسنة ١٩٨٠ ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم ممن تنتهي مدة اشتراكهم في التأمين بجهات غير خاضعة في تحديد أجور العاملين فيها وترقياتهم للوائح توظيف صادرة بناء على قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو طبقا لاتفاق جماعى وافقت الهيئة المختصة على قواعد منح الاجور والعلاوات والترقيات المنصوص عليها فيه فيراعى الا يجاوز متوسط الاجر الذى يربط عليه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا اليه ٨/١ عن كل سنة . ولا يسرى حكم هذا البند على حالات استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة » .

كما أضيف الى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ البند (٤) الذى ينص على أنه « بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند السابق يراعى في حساب متوسط أجورهم المحسوبة بالانتاج أو العمولة أو الوهبة الا يزيد على ١٠٪ من أجر السنة السابقة متى انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، فاذا كان انتهاء الخدمة لغير هذه الاسباب حسب متوسط الاجور المشار اليها على أساس الاجور التى سددت عنها الاشتراكات خلال الخمس سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين أو مدة اشتراكه أن قلت عن ذلك » .

وتنص المادة ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يحسب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند (٣) من المادة (١٩) الذين يتقاضون أجورهم بالمدة وبالانتاج أو العمولة أو الوهبة وفقا للآتى : (أ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التى أدى عنها الاشتراك عن الاجر محسوبا بالمدة قائما بذاته . (ب) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التى أدى عنها الاشتراك عن الاجر محسوبا بالانتاج أو العمولة أو الوهبة قائما بذاته . (ج) يربط

للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الاحوال بمجموع المعاشين أو التعويضين المشار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة اعتبار البدلات جزءا من أجر الاشتراك في هذا القانون .

ولا يسرى حكم هذه المادة في شأن المؤمن عليه من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية للقطاع العام اذا انتهت خدمته لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة أو صدور حكم نهائى بفصله متى كانت له مدة اشتراك في التأمين أدى عنها اشتراكا عن الأجر المحسوب بالانتاج أو العمولة أو الوهبة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى ١٢/٣١/١٩٨٠ أو تاريخ انتهاء خدمته ايهما أقرب » .

وحيث أن المدعين يطلبون الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لأسباب حاصلها أن ما تضمنته هذا النص من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى وإضافة المادة ٣٤ مكررا اليه بأثر رجعى - بالنسبة لمن انتهت خدمتهم اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة - رغم ثبوت نخلو مشروع القانون المقدم من الحكومة وكذلك المشروع الذى أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من تقرير هذا الأثر على الإطلاق ، يدل على أن ما استحدثه مجلس الشعب بإضافة الفقرة المطعون عليها إنما قصد به المناس بالحقوق المكتسبة لأفراد معينين بذواتهم من بينهم المدعيان وليس تحقيق المصلحة العامة التى تغيثها الحكومة أصلا من ذلك القانون وهى حماية صناديق التأمين الاجتماعى من تسوية المعاشات المستقبلية فقط ، ويكون بذلك قد خالف ما هو مقرر من أن لجوء المشرع الى الأثر الرجعى وفقا للمادة ١٨٧ من الدستور

لا يكون الا تحقيقا للصالح العام . بالاضافة الى اخلال النص المطعون عليه بمبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور اذ حافظ على الحقوق المكتسبة لمن انتهت خدمتهم لاي سبب من الاسباب قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ في تسوية معاشهم وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وسأوى بهم من انتهت خدمتهم بعد هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، في حين امسك هذا الحق ممن انتهت خدمتهم لغير ذلك من الاسباب ومن بينها الاستقالة اعتبارا من التاريخ المذكور وأعمل في شأنهم دون سواهم الأثر الرجعي المنصوص عليه في البند (د) من المادة ١٣ المشار اليها وخرق بذلك بينهم في المعاملة القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية ، هذا فضلا عن أن مقتضى النص المطعون عليه حرمان المدعين وأمثالهما من المعاش الذي استحق لهم وحرق اليهم مما يتنافى ومبدأ التضامن الاجتماعي الذي نصت عليه المادة السابعة من الدستور .

وبحيث أنه عن الوجه الاول من أوجه النعى فإن المبدأ الدستوري الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يورث لها أثرا على ما وقع قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالي اذ اجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعي للقوانين — في غير المواد الجنائية — وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال أن يؤدي هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المعقدة صباح يوم ١٣ ابريل سنة ١٩٨٠ والتي تم فيها الاقتراع

على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ محل الطعن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون - وهو تشريع في غير المواد الجنائية - ما يتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، واذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الإجتماعي وأضاف المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك المصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم - بعد إحالة مشروع القانون الى مجلس الشعب - للوضع السابق الذي قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستوري الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الأثر الرجعي لبعض القوانين - ويكون ما ينصبه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور ، واذ كان رئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، فإنه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو إدخال تعديلات عليها يراها محقة للمصالح العنام .

وبحيث أنه عن الوجه الثاني من التبعي فإن المقصود بالمساواة

التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية . ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس الشعب . وكان المركز القانوني لهؤلاء مغايرا لمركز من انتهت خدمتهم قبل هذا التاريخ لاي سبب كان . ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، وكانت هذه المغايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تمليها المصلحة العامة التي تغياها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان ، ومن ثم فان النعى على هذا النص بالاخلال بمبدأ المساواة يكون غير سديد .

وحيث أنه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فإنه فضلا عن قصور حجة المدعين عن بيان وجه هذا الاخلال ، فإنه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون » . كما تنص المادة ١١٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » . وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي — فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه — قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه

المجتمع ، ومن ثم فان النعى عليه بمخالفة هذا المبدأ يكون في غير محله .

وحيث أنه لا تقدم يتعين رفض الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة والزمعت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ م

برياسه السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى، وممدوح مصطفى حسن ومتر
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وشريف برهام نور وواصل علام الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحية عمارة
وحضور السيد / احمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٨)

المقضية رقم ٤٣ لسنة ٥ قضائية « دستورية » والقضايا المضمومة
اليها أرقام ٤٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩
لسنة ٥ قضائية دستورية

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية
مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى
عدم دستورية النص المظنون عليه ام الى دستوريته - أساس تلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الظن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم
دستوريته - لنتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دوين غيرها الرقابة
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في
الدعوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩ / ١ من
قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ على ان « احكام المحكمة في الدعوى الدستورية
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللگافة »
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعوى الدستورية -
وهي بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص
التشريعية المظنون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية

مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى كافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حتما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٨٣ وردت الى قلم كتاب المحكمة ملفات الدعاوى أرقام ١٣٥٨ و ٢١٧٤ و ١٠٧٥ و ٨٠٠ و ٣٠٤١ و ١٢٠٥ و ٢٢٤٤ و ١٩١٧ و ٢٢٥٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى في كل منها بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى

دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) .

وبعد تحصيل الدعاوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها في كل منها .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعاوى من الثانية الى التاسعة الى الدعوى الاولى واصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما تبين من قرار الاحالة وبسائر الاوراق - تتحصل في أن وزير الداخلية اصدر قرارات باعتقال المدعين في القضايا أرقام ١٣٥٨ و ٢١٧٤ و ١٠٧٥ و ٨٠٠ و ٣٠٤١ و ١٣٠٥ و ٢٢٤٤ و ١٩١٧ و ٢٢٥٢ لسنة ٣٦ قضائية وذلك استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . فأقام المدعون الدعاوى المتسالف بياتها أمام محكمة القضاء الادلى طالبين الحكم بصيغة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرة باعتقالهم وفي الموضوع بالعائها . واذ صدر القانون رقم

٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص وحدها بتقدير كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه «وتحال الى هذه المحكمة - بظالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية» . فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى - بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ - عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور واحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وبحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - محل النعى بعدم الدستورية - اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية وغير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) يجعلها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها تقييدا على ما تقرره الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بدون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ واطعته جلقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ . ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة - بحسب ما جاء بأسباب قرارات الاطالة - هي تزع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واستناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) . ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية (دستورية) برفض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » . ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وانما يبصر هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي (م ١٣ - المحكمة الدستورية)

رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ،
أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه
البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في
مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وقد
سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص
المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة
حسبت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من
نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعاوى الماثلة
تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى في القضية رقم ٤٣ لسنة
ه قضائية والقضايا المضمومة اليها .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٩)

القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

- ١ - دستور - نظام الحكم .
نصوص الدستور تمثل القواعد التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة ، ولها
مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التى يتعين التزامها باعتبارها أسس
القواعد الامرة واهداف ما يخالفها من تشريعات .
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا - دستور .
الرقابة القضائية التى عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا هدفها
الحفاظ على مبادئه وصون احكامه من الخروج عليها .
- ٣ - سن القوانين - الهيئة التشريعية - المادة ٨٦ من الدستور .
سن القوانين عمل تشريعى يختص به الهيئة التشريعية التى تتمثل فى مجلس
الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .
- ٤ - مجلس الشعب - رئيس الجمهورية - المادة ١٤٧ من الدستور .
الاصل ان يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - اجاز الدستور تخويل
رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف
المطارئة حال غياب المجلس التشريعى المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط
والقيود المنصوص عليها فى المادة ١٤٧ من الدستور .
- ٥ - رخصة التشريع الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة الدستورية .
أوجب الدستور لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب
غائبا ، وان تنهى خلال الفية ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها
بتدابير لا تحتل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب .
رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

- ٦ - تشريع استثنائى - القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال
الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المقررة فى المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا

بمخالفة الدستور لأن الأسباب التي استندت إليها الحكومة في التعميل باصداره في غيبة مجلس الشعب تفيد أنه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور .

٧ - المحكمة الدستورية العليا - الرقابة الدستورية - القرارات بقوانين .
تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور منزول لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب - لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .

٨ - اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره .

١ ، ٢ - أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها اسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات . وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تبشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقضى بانحصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها . واذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردتها الدستور على سبيل الجسر والتحديد فلا يجوز لاي من تلك السلطات أن تتعداها الى غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

٣ ، ٤ - أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور .

والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجعتها بتدابير لا تحتل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون . وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موافقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك . من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » .

هـ . أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه ينبغي أن يلاحظ أن هذا الاختصاص الاستثنائي محدودا ضيقا تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما

يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه . فأوجب
لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب
غائبا وأن تنتهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ
لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى
حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه
الرخصة وعلة تقريرها . واذا كان الدستور يتطلب هذين
الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان
رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما ،
باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص
عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي
حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة
استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج
اثارها .

٦ - أن الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصدار
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في غيبة مجلس الشعب ،
تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من « أن القانونين
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاصين ببعض
أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة
خمسین عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير المادي
والادبي التي انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر
الذي حمل القضاة عبئا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي
تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام
القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي
استجدت في حياة المجتمع المصري وذلك في نطاق نصوص
الشريعة دون مضادة أي حق مقرر بدليل قطعي لای فرد من
أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم استعمال بعض
هذه الحقوق » .

لما كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الآمد على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات في نواحي المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب - تفيد أنه لم يطرأ - خلال غيبة مجلس الشعب - ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليها ومن ثم فان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اذ صدر استنادا الى هذه المادة ، وعلى خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور .

٧- إن تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك انه وان كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه

هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٨ - اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يقترب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره . كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته ان ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور في هذا الصدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون .

الاجراءات

بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وردت الى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ، بعد أن قضت محكمة البدارى الجزئية للأحوال الشخصية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة هذا أجل المنطق بالحكم الى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمدافعة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البداري ضد زوجها المدعى عليه طالبة الحكم لها عليه بنفقة شرعية اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٩ . وبجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ قضت محكمة البداري الجزئية للاحوال الشخصية بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان النص الدستوري المدعى بمخالفته خروجاً على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة استظهرت النصين الواجب تطبيقهما على واقعة الدعوى وهما المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلتين بمقتضى المادتين الثانية والثالثة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد تراعى المحكمة عدم دستورية هذا التشريع في جملته لمخالفته المادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور اذ لم يستند رئيس الجمهورية في اصداره الى تفويض من مجلس الشعب بحوله هذه السلطة ، كما أنه لم يتوهر عند اصداره في غيبة مجلس الشعب ظروف توجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تشمل التأخير . لما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الاحالة والتضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجب المخالفة - على النص

الذى يتحقق به ما تنص عليه المشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعيينا رخصنة . .

وخيت أن الدعوى استوتت اوضاعها القانونية •

وحيث أنه يبين من الاطلاع على القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه ، أنه استهدف معالجة الاوضاع المتعلقة بالانثرة وتنظيم استعمال الحقوق المقررة شرعا لافرادها ، فكان قوامه والباعث عليه ما يتصل بمسائل الاحوال الشخصية التي تدور جميعها في فلك واحد هو تنظيم شؤون الانثرة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة ، فقد نصت مادته الاولى على ان « تضاف الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام (٥ مكررا) ، (٦ مكررا) ، (٦ مكررا ثانيا) ، (١٨ مكررا) ، (٢٣ مكررا) » وتتضمن هذه المواد الاحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والاعلام بوقوعه وما يترتب على ذلك من آثار (٥ مكررا) وأنه يعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها واخفاء الزوج على زوجته الجديدة. أنه متزوج بمساواها (٦ مكررا) وببيان الآثار المترتبة على نشوز الزوجة (٦ مكررا ثانيا) وتقدير نفقة متبعة للزوجة عند طلاقها بدون رضاها (٢٨ مكررا) واستحقاق نفقة الصغير على أبيه (١٨ مكررا ثانيا) وفرض عقوبات جنائية لمخالفة بعض احكام هذا القانون (٢٣ مكررا) ونصبت المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه على أن يستبدل بنص المادة (١٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ نص جديد يتضمن الاحكام الخاصة بشروط استحقاق نفقة الزوجية واحوال تسقوطها . وتقضى المادة الثالثة منه بأن يستبدل بنصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤

الشقاق بين الزوجين (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) وبما يفرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته (١٦) وأحوال حضانة الصغار وأصحاب الحق فيها وشروطها (٢٠) . ثم نص القرار بقانون المشار اليه في مادته الرابعة على حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المختصة بالفصل في الطلبات المتعلقة به والمنازعات التي تنشور في شأنه . وأوجب في المادة الخامسة على المحاكم الجزئية أن تحيل الى المحاكم الابتدائية الدعاوى التي أصبحت من اختصاصها بمقتضى أحكامه . وقضى في المادة السادسة بإلغاء كل ما يخالف هذه الاحكام . وانتهى في المادة السابعة والاخيرة الى النص على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره .

وحيث أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات . وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقضى بانحصار نشاطها في المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها . واذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردتها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لاي من تلك السلطات أن تتعداها الى غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

وحيث أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور . والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون . وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موقفا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك . من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تنسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » .

وحيث أن المستفاد من هذا النص أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رغم هذا الاختصاص الاستثنائي ، حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط

ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه .
فأوجب لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب
غائبا وأن تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس
الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد
مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة
تقريرها . واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك
الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية
العليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما ، باستبارهما من الضوابط المقررة
في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن
الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض
القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها
أو علاج آثارها .

وحيث أنه يبين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه أن الاسباب التي استندت اليها الحكومة
في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته
مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥
لسنة ١٩٣٩ الخاصين ببعض أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على
صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغير
المادى والادبى التي انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر
الذى حمل القضاء عبئا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض
عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة
مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع
المصرى وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أى حق مقرر
بدليل قطعى لاي فرد من أفراد الأسرة بل الهدف من المشروع هو
تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ... » كما أنه عند عرض القرار
بقانون (محل الطعن) على مجلس الشعب للنظر في اقراره ، أفصح
وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت الى

اصداره بقوله « ولا شك أن الضرورة تحتم استصدار قانون لتعديل الاحوال الشخصية ... » وقد طال الامل على استصدار هذه القوانين، وطول الامل واستطالة المدة هي حالة الضرورة ، بل هي حالة الخطورة فالاسرة المصرية تنتظر هذا الاصلاح منذ عام ١٩٠٥ ، واللجان تنعقد وتتعرض أعمالها ولكن دون جدوى ولوائح تترتب المحاكم الشرعية ، والقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ كلاهما يحتاج الى تعديل منذ صدورهما ، أى منذ عامى ١٩٢٠ و ١٩٢٩ . أليس فى هذا كله مدعاة لضرورة يقدرها ولى الامر ليصدر قرارا ثوريا باصلاح الاسرة ؟ لو ترك الامر لاقتراح قرار بقانون أو لمشروع بقانون وثارت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين فأين هي الحاجة التي تدعو الى تحقيق اصلاح الاسرة بقرار ثورى مثل القرار بقانون المعروض .

لما كان ذلك ، وكانت الاسباب سائلة البيان . وحاصلها مجرد الرغبة فى تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامل على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات فى نواحي المجتمع وان جاز أن تدرج فى مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة او استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك ان تلك الاسباب — تفيد أنه لم يطرأ — خلال غيبة مجلس الشعب — ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تصل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليها ومن ثم فإن القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ — اذ صدر استنادا الى هذه المادة ، وعلى خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور .

وحيث أنه لا يبال مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن تقدير

الضرورة الداعية لاضدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقاً للمادة المشار إليها وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب إلا أن ذلك لا يعنى إطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه - من ناحية أخرى - فان اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم صدوره . كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور في هذا الصدد والا تترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون .

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعاً واحداً قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالاسرة على ما سلف

بيانه . وكان العيب الدستوري الذي شابته قد عمه بتمامه لتخلف سيد
أصداره ، فانه يتعين الحكم بعدم دستوريته برمته .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاجوال الشخصية .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين: د. مصطفى جميل مرسى، وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد، ورايح لطفي، وجميعهم وشريف بهرام نور، وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحننى
وحضور السيد / أحمد علي فغسل الله
أمين النهر

قاعدة رقم (٣٠)

المقضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية ((دستورية)) (٧ لسنة ٩ ق ع لسا)

- ١ - الحكومة - السلطة التنفيذية - دستور
الدستور بين المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٢ منه .
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - الدعوى الدستورية
المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية
اساس ذلك نص المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها .
- ٣ - جامعة الأزهر - أهلية التقاضي - الصفة في الدعوى
القانون أسند لرئيس الجامعة صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات
الأخرى والتي تدخل في عيونها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة
من أهلية التقاضي فيما يتعلق بتلك الصلات .
- ٤ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - هدفها وسبيلها
هدفها صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ،
وسبيلها التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورثه الدستور من ضوابط
وقيود .
- ٥ - المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ - مفهومها
بين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها -
أن المشرع أتى بقتد على سلطة التشريع قوائم الزامها وهي بصدد وضع
التشريعات بالإلتقاء إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لاستناد الأحكام المنظمة
للمجتمع منها .

- ٦ - مبادئ الشريعة الإسلامية - سلطة التشريع
سلطة التشريع باعتبارها من تؤول في تعديلها المضارة الأكثر من المادة
الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ أصبحت مقيدة فيما تنسب من
تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمراعاة
إقتضاها من مبادئ الشريعة الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ولا تخرج
(م ١٤ - المحكمة الدستورية)

في الوقت ذاته عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية
الآخري على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .

... الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع
لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه
الالزام بحيث إذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة
الإسلامية يكون قد وقع في هوة المخالفة الدستورية .

٧ - المشرع الدستوري - مبادئ الشريعة الإسلامية

لو أراد المشرع الدستوري جعل مبادئ الشريعة الإسلامية من بين القواعد
الدرجة في الدستور على وجه التحديد ، أو قصد أن يجرى أعمال تلك
المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة إلى
أفراغها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للإجراءات التي عينها الدستور ،
لا أعوزه النص على ذلك صراحة .

٨ - سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يضمنه
من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام لا يعني إعفاء المشرع من
تبعة الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع
مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقه من الناحية السياسية
مسئولية المبادرة إلى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة لمبادئ
سابقة الذكر تحقيقاً للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها
جميعاً مع هذه المبادئ وقدم الخروج عليها .

٩ - المادة ٢٢٦ من القانون المدني

المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بعد
التاريخ المشار إليه - النعى عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور
وأياً كان وجه الرأي في تعارضتها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

١ - الدستور بين على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه
في المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية
العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه
والوزراء ونوابهم » .

٢ - المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بتقاضي الدعوى
الدستورية الماثلة أعمالاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥)
من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه - اللتين عقدتا

لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . .

٣ - أنه بما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن شيخ الأزهر هو الذي يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الأزهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر لم يضيف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضي وتجزير لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فإنه إذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تنص على أن « يتولى إدارة جامعة الأزهر : ١) مدير جامعة الأزهر (رئيس جامعة الأزهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧) ٢) مجلس الجامعة » . كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى » . « فإن مؤدى ذلك ، أن القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الأخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضي فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو الحال الذي اقتضى اختصاص المدعى بصفته في الدعوى الموضوعية - وتزئب على إثارة الدفع بعدم الدستورية فيها - إقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون على غير أساس .

٤ - أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده

الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين — عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية — استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديد ما وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

٥ - أنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور — بعد تعديلها على نحو ما سلف — أن المشرع الدستوري أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة — وهي بحدده، وضح التشريعات — بالالتجاء إلى مبادئ الشريعة لاستمداد الأحكام المنطوية للمجتمع ، وهو ما اشارت إليه اللجنة الخاصة بالأعداد لتعديل الدستور في تقريرها إلى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسته ١٩٠٠ يولية سنة ١٩٧٩ . وأكدت اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته إلى المجلس ، مناقشته ووافق عليه بجلسته ٣٠٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها : « تقوم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغية فيها مع التوأمه بعدم الالتجاء إلى غيرها ، فلذا لم يجد في الشريعة الإسلامية حكماً صريحاً ، فلن يسلك استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية . يمكن المشرع من القوصل إلى الأحكام اللازمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة » .

٦ - أن سلطة التشريع اعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقلدة فيما تسنه من تشريعات مستمدة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمعنى أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ المشرع في الاستدلالية بحيث

لا تخرج - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في حدود الممارسة التشريعية . فهي التي يتحدد بها - مع ذلك - القيد المستحدث - النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام بحيث إذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا ينتأى تنفيذ حكم الالتزام لنشأ إليه بالنسبة إليها لصحورها فعلاً من قبله ، أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائماً ، واجب الأعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني عدم جواز إصدار أي تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعني ضرورة إعادة النظر في القولتين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية » . واستطرد تقرير اللجنة إلى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حالياً في مصر والذي يرجع إلى أكثر من مائة سنة إلى النظام القانوني الإسلامي المتكامل يقتضي إلغاء والتدقيق العقلي ، ومن هنا ، فإن تطبيق التعديلات الاقتصادية والاجتماعية

ألتنى لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الرؤية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتأخ لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء »

٧ - أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بها يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادئ ، فأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع فى شأن المصادر التى يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاحه من أن المنوط به أعمال القيد المشنار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى أن المشرع الدستورى لو اراد جعل مبادئ الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة فى الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التى تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى اقرارها فى نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التى عينها الدستور ، لما أعوزة النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشرة لمبادئ الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اصدار ما قد يتعارض مع هذه المبادئ من التشريعات السابقة

المنظمة لمختلف النواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدي اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد وينجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

٨ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالتزام بما يقرب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعه الانبقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما يلقي على عاتق الناحية السياسية مسؤولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

٩ - ولما كان مبنى الطعن بمخالفة المادة ٢٢٦ من القانون المدني للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن فوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التي علقها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، وإذا كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية -

لا يتأتى أعماله بالنسبة لتشريعلت السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية — يكون فى غير محله • الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى •

الاجراءات

بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى بصفته صحيفة دعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى •

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها لصليا الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها وفى الموضوع برفضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأىها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين برأىها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ وفى نقده الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسامع الايضاحات والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى بصفته كان قد أقام الطعن رقم ٤٦١

لسنة ٢٢ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا طالبا الغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٣٥ قضائية القاضى بالزامه ووزير الاوقاف وعميد كلية الطب بصفتهم بأن يدفعوا لمورث المدعى عليه الرابع مبلغ ١١٢ر٢٩٢ جنيه باقى ثمن آلات جراحية تم توريدها الى كلية الطب بجامعة الازهر - والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية . واثناء نظر الطعن دفع المدعى بصفته بعدم دستورية المادة ٣٣٦ من القانون المدنى . فقضت المحكمة الادارية العليا بجلسته ٣ أبريل سنة ١٩٧٨ بوقف الفصل فى الطعن ليرفع المدعى دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وبحيث أن للحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذى يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالي فهى من جهات الحكومة التى اعتبرها المشرع من ذوى الشأن فى القضايا الدستورية ، فلا يجوز لها الطعن بعدم دستورية التشريعات على أساس أنها تشارك فى وضعها وعليها الدفاع عن سلامتها . هذا بالإضافة الى أن المنازعة الماثلة - وهى تقصم بين جهتين حكوميتين - تندرج تحت المنازعات التى تقتص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - دون غيرها - بنابذء الرأى الملزم للجانبين فيها عملا بالمادة ٣٦ فقرة (د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

وبحيث أن هذا المذنب مردود بأن الدستور يعين على وجه المقتضى للقصاصود بالحكومة بما نص عليه فى المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هى الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » وإذا كان هذا التعريف لا يدخل فى مدلوله الازهر باعتباره الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تتبع لها القانون الشخصية المعنوية بما نص

عليه صراحة في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها من أن « يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس » . . . ومن ثم ، فإن جامعة الأزهر - وهي إحدى هيئاته - لا ينطبق عليها معنى الحكومة على النحو الذي عناه المشرع في المادة ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي نص فيه على أن « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن في الدعاوى الدستورية » مستهدفاً بذلك تمكينها من أن تقول كلمتها في الطعون الموجهة الى التشريعات التي تكون قد أصدرتها أو شاركت في وضعها .

لما كان ذلك . وكانت هذه المحكمة - من ناحية أخرى - هي المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية الماثلة أعمالاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه - اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينتفى معه القول بأنها من المنازعات التي تختص بها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة - ومن ثم ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون في شقيه على غير أساس مقعنين الرفض .

وحيث أنه عما دفعت به الحكومة أيضاً من عدم قبول الدعاوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسية على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الأزهر ، وإن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر لم يصف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضى وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فإنه إذا كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يتولى إدارة جامعة الأزهر (١) مدير جامعة الأزهر (٢) رئيس جامعة الأزهر منذ العمل بالقانون رقم ١٩٧٢ (٣) » (٢) مجلس

الجامعة » . كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شؤون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الاخرى ... » فان مؤدى ذلك ، أن القانون أسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها فى جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل فى عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من اهلية التقاضى فيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو الحال الذى اقتضى اختصاص المدعى بصفته فى الدعوى الموضوعية — وترتب على اثاره الدفع بعدم الدستورية فيها — اقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة يكون على غير أساس .

وحيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث أن المدعى بصفته ينحى على نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أنها اذ تقضى باستحقاق فوائد محددة القدر عن مجرد التأخر فى الوفاء بالالتزام النقدى تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسى للتشريع » . وذلك باعتبار ان تلك الفوائد تمثل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى الربا المتفق على تحريمه اخذا بقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وهو من الاجكام الشرعية المقطوع بها ثبوتا ودلالة والتى أصبحت بموجب المادة الثانية من الدستور فى مصاف القواعد القانونية الوضعية التى من شأنها نسخ ما كان سابقا عليها متعارضا معها من نصوص التشريعات الوضعية نسخا ضمنيا ، اذ صارت بذاتها واجبة الاعمال دون حاجة الى صدور تشريع يقننها .

• نرى وتبين ان القانون الممدى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٢ يوليوسنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨

١٩٤٩. ينص في المادة ٢٢٦ منه - محل الطعن - على أنه « إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر الدين في الوفاء به ، كان ملزماً بأن يدفع للذاتن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية » وتسري هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يجدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للشرع » . بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للشرع » والعبارة الأخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤ .

وحيث أن للرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المفوضة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلاً صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه . وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وتقيود ومن ثم قائله يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والتقيود وتعديدها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

وحيث أنه يبين من نصيب العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن التشريع الدستوري

اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة -
وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة
لاستعداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة
الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب
والذي أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة
التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس مناقشته ووافق عليه
بجلسته ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاعد تعديل
الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « ملزم
المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغية فيها
مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فعاد لم يجد في الشريعة
الاسلامية حكما صريحا ، فان وسائل استنباط الاحكام من المصادر
الاجتهادية في الشريعة الاسلامية ممكن المشرع من التوصل الى
الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة »

ولما كن مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ
العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢
مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنعه من تشريعات مستحدثة
أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه
التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج -
في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص
الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .
فهو التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي
تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على
دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ
الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بعبارة
لا ينفك بسوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض
فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ
الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالتزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١. والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعنى ضرورة إعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام الإسلامى المتكامل يقتضى الانهاء والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى إطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء... » () .

وحيث ان ما ذهب اليه المدعى من أن مقتضى تعديل المبادىء الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الإسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن ثمرها على ما سبق هذا التعديل من التشريعات بما يوجب تبنيها ويتعارض معها مع تلك

المبادئ ، فإن هذا القول مردود بما سبق ان عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف أيضاً من ان المنوط به أعمال القيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى ان المشرع الدستوري لو اراد جعل مبادئ الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد او قصد ان يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى اقرارها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشر لمبادئ الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادئ من التشريعات السابقة المنظمة لاختلاف النواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدي اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

ونحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما

يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقيح نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٦ من القانون المدني للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن فوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، وإذا كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة بعد تعديلها بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية — لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه. حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المنسار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية — يكون في غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمته المدعى بصفته المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة أول يولية سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل موسى وندوح مصطفى حسن ومير
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
رئيس المحكمة
المؤوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣١)

القضية رقم ٤٠ لسنة ٦ قضائية ((دستورية)) (١)

١ - دعوى دستورية - قبولها .

يجب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية البيانات التي
نصت عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمة ذلك : اغفال
هذه البيانات - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن
القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة
الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص
التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى
بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول
الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى
ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ
عن جدية هذه الدعاوى ويتخذ به موضوعها ، وذلك مراعاة
لقريضة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن
فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون
المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذا في الجلسة أحكاما مماثلة
في الدعاوى الدستورية أرقام : ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٧٧،
٧٩، ٨٨ لسنة ٦ قضائية .

(م ١٥ - المحكمة الدستورية)

ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقتضيه المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى وإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ نسئين جنيهاً والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام

السداد . فقضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول دعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد في قرارها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « فيما يتعلق بطلبه الفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فإنه لما كانت المحكمة امثالا منها لاحكام الشريعة الاسلامية وأمر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية الغراء التي هي مصدر أساسى من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها . . . » ، ومن ثم فإن

قرار الاحالة - وقد خلا من بيان النص التشريعي المطعون بعدم
دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة -
يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة
على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢٩ يونية سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومنير أمين عبد الجبيل
ورابع لطفي جيمعة ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد عوض المر وواصل
سلاء الديسن
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣٢)

القضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

- ١ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص .
قرارات المجلس الأعلى للجامعات باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق
النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تتضمن أحكاما
عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .
- ٢ - حق التعليم - الدستور - مبدأ تكافؤ الفرص - مبدأ المساواة .
الحق في التعليم الذي أرسى الدستور أصله هو أن يكون لكل مواطن الحق
في أن يتلقى قدرًا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع
التعليم الذي يراه أكثر انطابقًا مع ميوله وميولاته وفق القواعد التي يتولى وضعها
تنظيمًا لهذا الحق بما لا يؤدي إلى مصادرة أو الانتقاص منه وعلى ألا تدخل القيود
التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة
المنصوص عليهما في المادتين ٨ ، ٤ من الدستور .
- ٣ - التعليم العالي - الكليات والمعاهد العالية .
التعليم العالي يعد الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين
والخبراء الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته فيتمتعون أن يرتبط
في أهدافه وأسس تنظيمه بحلجات المجتمع وأنتاجه .
- ٤ - التعليم العالي - فرض الالتحاق به - الشروط الموضوعية .
الفرص التي تلتزم الدولة بأن تتيحها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي
مقيدة بإمكانيتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعًا في كلياته ومعاهده
المختلفة ، والسبيل إلى فض تراحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى
إلا بتحديد مستحقها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها
على طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه « ويتعلق بها ومن خلالها
التكافؤ في الفرص والمساواة لدى القانون » فإذا استقر لأحد منهم الحق في الالتحاق
بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يجوز أن يفضل عليه من
لا تتوفر فيه تلك الشروط « وإلا كان ذلك مساسًا بحق قرره الدستور .

٥ - اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - معيار المفاضلة بين المتقدمين للتعليم الجامعي .

تكفلت اللائحة ببيان ما ارتقته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

٦ - المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم - مبدأى تكافؤ الفرص والمساواة .
المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها بعض النصوص التشريعية تستتبع ان يحل أفراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها . الأمر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومطلوبات الدراسة فيه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، وبشكل مخالف للمواد ٨، ١٨، ٤٠ من الدستور .

١ - أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بفطر الدغوى بالنسبة لإقرارات المجلس الأعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيساً على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وإنما هي شروط تعيقية يتضمنها عقد إدارى قوامه الالتحاق بالدراسة الجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل التزامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القرارات المشار إليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بأشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها - إنما تدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة . ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تخرجه ، ذلك أن هذا الالتزام لا يعدو أن يكون أحد الشروط التي

تطلبها تلك القرارات لافادة أبناء المناطق النائية من المعاملة الاستثنائية التي قررتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا رفضه .

٢ - ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أدواتها الرئيسية التي تنمي في النشء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدده لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة . والحق في التعليم - الذي أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها وتنظيمها لهذا الحق بما لا يؤدي الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنها الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وفي المادة ٤٠ من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الإصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

٣ ، ٤ - ان التعليم العالي - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين

تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين أن يرتبط في أهدافه وأسس تنظيمه بإحتياجات هذا المجتمع وإنتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار إليها ، ورددته المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ عند تحديد أهدافها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجهاً لخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً ، والإسهام في رقى الفكر وتقديم العلم وتنمية العلوم الإنسانية ، واعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وظرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لخدمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليد الأضيحة وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وإحتياجات المجتمع والإنتاج . لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذي يخضع لإشرافها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التي تلتزم بأن تتيحها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة بإمكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعاً في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل إلى خفض تراحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحددة لا يأتى إلا بتحديد مستحقينها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها إلى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الحقيقة والتفضيل بين المترشحين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث إذا استقر لائى منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، وإلا كان ذلك سياسياً يحق قرره الدستور .

٥ - ان فرض الالتحاق بالتعليم الجامعى - وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى - لانتهاى لجميع الناجحين فى شهادة الثانوية العامة أو مايعاد لها ، وأنما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين فى تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعى . وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللائحة المشار اليها ببيان ما ارثأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة او ما يعاد لها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول فى التعليم الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم فى امتحان تلك الشهادة ، بأعتبار ان هذا الامتحان يتم فى إطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعى مرتبطا بالتفوق والجدارة التى يمتاز بها بعضهم على بعض ، وهى النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم فى الملكات والقدرات الذاتية .

٦ - يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التى خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم فى هذه الشهادة ، انما ترتكز فى واقعها على أنس منبته الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة فى أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها فى جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها فى تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفى أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها ،

أو من كان حاملا لوسام : واما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الاقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، واما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها - وأيا كان وجه الرأي في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها - تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناءة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد ان كانت قد انتظمتهم جميعا الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الإداري في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم

٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليةات دون التقيد بالمجموع .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى فيما يتعلق بقواعد قبول أبناء المحافظات النائية ومناطق الحدود ، وبرفض الدعوى فيما عدا ذلك .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاخالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته ولياً طبيعياً على ابنته القاصر كان قد أقام الدعوى رقم ٥٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها باحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفى الموضوع بالغاء هذا القرار وكذلك الغاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات .

وأذ تراعى للمحكمة عدم دستورية المادة ٦ من اللائحة التنفيذية

للمقرر بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والبند (ب) من
الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرار
رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس
الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة
التعليم العالي ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء
المحافظات والجهات النائية بالكلية ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه
النصوص من تقرير استثناء لبعض فئات الطلبة من شرط المجموع
عند الالتحاق بالكلية والمعاهد العالية يشكل مخالفة للمواد ٨ ،
١٨ ، ٤٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف
الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى
دستورية النصوص المشار اليها .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من
أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع
عند الالتحاق بالكلية ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك
القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضع لرقابة المحكمة
الدستورية العليا ، وإنما هي شروط تعاقدية يتضمنها عقد إداري
قوامه الالتحاق بالدراسة الجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من
أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل التزامه بالعمل بعد
تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتنع قبوله في هذه الدراسة .

وحيث أن هذا الدفع مردود بان القرارات المشار اليها بما
تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق بأشخاص بذواتهم ولا بوقائع
بعينها - إنما تدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه
المحكمة . ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها
بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تخرجه ، ذلك أن هذا الالتزام

لا يعدوا أن يكون أحد الشروط التي تطلبها تلك القرارات لافساده أبناء المناطق النائية من المعاملة الاستثنائية التي قررتها . ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الاخالة عدم دستورتيتها هي :

أولا : المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تنص على أنه « يجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول : (١) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعات او السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الاقل في هيئة التدريس (٢) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من أبناء العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس الحاليين او السابقين في الجامعات او أمانة المجلس الاعلى للجامعات بشرط أن يكونوا قد قضوا عشر سنوات في خدمة الجامعات او أمانة المجلس الاعلى للجامعات .

ثانيا : الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ وذلك فيما تضمنته من الاخالة الى الفقرة (ب) من البند (٢) من المادة ١٢٣ مكررا (١) من ذات القانون بشأن استحقاق عامل وسام نجمة الشرف مزينة « تعليمه وتعليم زوجته (أو أرملته) وابنائهم واخوته الذين يعولهم بالمجان في مسائر مراحل التعليم بجميع المدارس او المعاهد او الكليات المملوكة للدولة مع اعفائهم من شروط القبول فيما يتعلق بالسكن ومجموع الدرجات وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ثالثا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات وأخوة الشهداء والمفقودين والمصابين من أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها بالكلية والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع - ونصها الآتى : « يقبل بكل كلية أو معهد من المعاهد العالية أو معاهد أعداد الشبان والضحايا والمعاهد فوق المتوسطة الحكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالبا من الطلاب الجاهلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الفئات الآتية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات (أ) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية وأخوتهم الذين كانوا يعولونهم (ب) أبناء وزوجات المتوفين من أفراد القوات المسلحة بسبب الخدمة (ج) أفراد القوات المسلحة المصابون بسبب العمليات الحربية وأبنائهم وأخوتهم الذين يعولونهم (د) أبناء أفراد القوات المسلحة الموجودين بالخدمة فيها اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ (هـ) أبناء العاملين المدنيين الموجودين بالخدمة في القوات المسلحة اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ والذين يخدمون في المناطق التي دارت فيها المتفارق الحربية » .

رابعا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وأخوة وزوجات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات الحربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكلية والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع ونصها الآتى : « يقبل في كل كلية أو معهد من المعاهد العالية عدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء وأخوة وزوجات المدنيين من غير العاملين بوزارة الحربية والقوات المسلحة الذين استشهدوا أو الذين أصبَحوا في حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أصبَحوا في حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبات رسمية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات » .

خامسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٢١ يوليه ١٩٧٧ بالموافقة على « القبول الاستثنائي دون التقيد بمجموع الدرجات لعدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء العاملين الحاليين أو السابقين بوزارة التعليم العالى • فى كل كلية جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم العالى • ويشترط للانتفاع بالاستثناء أن يكون العامل قد أمضى مدة عشر سنوات على الأقل فى خدمة وزارة التعليم العالى أو خدمتها وخدمة وزارة التعليم والهيئات التى يشرف عليها وزير التعليم » •

سادسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجلستى ١٢ يوليو ١٩٧٦ و ٢١ يوليو ١٩٧٧ فيما قضى به من قبول اعداد معينة من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود (مطروح - الوادى الجديد - البحر الاحمر - سيناء - مدينة وادى النطرون) وذلك فى الكليات المبينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتى : « أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية وحاصلا على الثانوية العامة من احدى مدارس تلك المحافظة • ويعفى الطلاب من أبناء محافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من احدى مدارس المحافظة ، وفى حالة ما اذا تبقى عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل دون النظر الى المدرسة التى حصل منها على شهادة الثانوية العامة • (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على أن يلتزم الطالب الذى يستفيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمحافظة بعد تخرجه » •

وحيث أن مبنى الطعن يقوم على تعارض النصوص التشريعية المطعون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ المساواة لدى القانون في حق التعليم ، بما يخالف المواد ٨ ، ١٨ ، ٢٠ من الدستور .

وحيث ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » . وكفالة الدستور لحق التعليم إنما جاء انطلاقاً من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطراً ، وأنه أدواتها الرئيسية التى تنمى فى النشء القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدده لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن فى كنفها من اقتحام الطريق الى أفاق المعرفة وألوانها المختلفة . والحق فى التعليم - الذى أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدراً من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذى يراه أكثر اتفاقاً وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التى يتولى المشرع وضعها وتنظيمها لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرتة أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تظل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون الذين تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » وفى المادة ٤٠ من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

وحيث أن التعليم العالى - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمختصين والفنيين والخبراء

الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط في أهدافه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وأنتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلية وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والانتاج . لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذى يخضع لاشرافها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيحها للمراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعا فى كلياته ومعاهده المختلفة ، فان السبيل الى خفض تراحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقىها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد فى أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ فى الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط فى ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المترشحين فى الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم الحق فى الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

... وحيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من تخطيط (م ١٦ - المحكمة الدستورية)

رئيس الجمهورية اصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع
الاطار العام لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم
ورسوم الخدمات التي تؤدي اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية
القرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون
سالف البيان التي تنص المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الاعلى
للجامعات في نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات
بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية
مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعى
التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات
المعادلة » .

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط في قيد
الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ،
أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ،
ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافى
وفقا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس
الجامعات ومجالس الكليات ... » .

ومؤدى هذين النصين أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى —
وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى — لا تنتهى لجميع الناجحين
في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفرص
لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام
جامعى الامر الذى من شأنه تراحم الناجحين في تلك الشهادة على
الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعى ، وقد تكفلت المادة
٧٥ من اللائحة المشار اليها ببيان ما اريدته من شروط موضوعية
محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما
يعادلها ، ولتيسر اليهم لدى القائون في حين ضبط القبول في التعليم
الجامعى بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

باعتبار أن هذا الامتحان يتم في إطار مسابقة عامة تجريها الدولة. تتاح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين إليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار إنفاضة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والمجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذاتية .

وحيث أنه يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالي دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، إنما تركز في واقعها على أسس منبهة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، إذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها :أما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ متعين أو من كان قد استشهد أو توفى أو فقد أو أصيب بسبب :إذاء مهامها ، أو من كان حاملا لوسام ، وأما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الإقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من إصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها من وائا كان وجه الزأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتهم جميعا

الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما اسفرت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنى في التمتع بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالي ، وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتمين الحكم بعدم دستورية النصوص التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من قبول أفراد اللجان العلمية بها في الكليات والمعاهد العالية دون التقيد بمجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٣٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القسوات المسلحة ، والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٢ و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالي وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود ، وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد اللجان العلمية بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة وفوزي أسعد مرقس وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
رئيس المحكمة
المسوق
أمين السر

قاعدة رقم (٣٣)

القضية رقم ٢ لسنة ٢ قضائية دستورية (١)

١ - دعوى دستورية ضد حكم - هيئة .

الدعوى الدستورية عينه بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكافة وتلقم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم
دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته - أساس ذلك :

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها :

المطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم
دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى
الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاما مماثلة
أرقام : ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ،
٢٢ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٠ لسنة ٢ .
١ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ،
٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ،
٧٨ لسنة ٣ .
٨٤ ، ٩٦ لسنة ٤ ، ٢٨ ، ١٣٢ لسنة ٥ .

« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية » ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بنعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتضـر أثرها على الخصوم في الدعاوى التى تصدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار إليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

إن ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو إلغاء مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار إليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ٢٨٧٩ مدنى جزئى بعد أن قضت محكمة

حلوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية • وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لشرائها ، وهذا كله ما لم ينص القائلون على غيره » •

وطلبت ادارة قضايا الحكومة رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بطلب الزام المدعى عليهم بأن يدفعوا اليها مبلغ ١٨٣٨٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد • فقضت محكمة حلوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة

آن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
رئيس المحكمة
المسوق
أمين السر

قائمة رقم (٣٤)

القضية رقم ٣٦ لسنة ٢ قضائية « دستورية » (١)

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية
مطلقة تيل الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى
عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته : أساس ذلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها :
البلد بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم
دستوريته - انتهاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة
القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى
الدستورية .. » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاما مماثلة
في الدعاوى الدستورية أرقام : ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ،
٤١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ لسنة ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،
٨١ ، ٨٢ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، لسنة ٤ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
١٤١ ، ١٤٧ ، ١٤٨ لسنة ٥ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٨١ ، ٨٢ ،
٨٤ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٣ لسنة ٦ ، ٧ ، ١١ لسنة ٧ .

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن
« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع
سلطات الدولة ولكافة » - ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة
في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه
التخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب
دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على
الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا
الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت
هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي
المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس ،
وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة
١/٤٩ من قانون المحكمة المشار إليها ، ولأن الرقابة القضائية
على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية
العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية
النص فتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته
من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في
مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩
بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وقد سبق
لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار
إليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة
حيث تمت الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا
القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه -
بينهما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ،
فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين
الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد ان قضت محكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليهما » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعية كانت قد قامت الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٨٠ كلى أسوان أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم بتطبيقها على زوجها المدعى عليه لاقتراحه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وان تراعى

لمحكمة أسوان الابتدائية للأحوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور ، فقد قضت بجلسته ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون عليه - لصدره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » - ومؤدى ذلك ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من

قانون المحكمة المشار إليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة في شأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه - جسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين إلجاء بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

الجلسة ٢١ من شهر يونيو سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل حرسى وممدوح مصطفى حسن ومثير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وهوزى أسعد مرقس وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عساره
وحضور السيد / احمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣٥)

المقضية رقم ١١ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل
الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية
النص المطعون فيه ام الى دستوريته - اساس ذلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستوريته -
انقضاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت
المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام
الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » .
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في
الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة
والكافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى
الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى
النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها
حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى
التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم

بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في للدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقد تمت إدارة قضايا الحكومة بمذكرة طالبت فيها برفض الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجبة المبين بمحضر الجلسة وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة

حيث أن الوقائع تبين على ما يبين من صحيفة الدعوى وسنائر
الأوراق أنه تتعرض في شأن المديونية كان قد أقيم الدعوى رقم ٦٢٢٨
لسنة ١٩٨٥ قدنى على جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم
الأربعة الآخرين متضمنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠٠٠٠ ل.ج. و١٠٠٠ ل.ج. عليه
قيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات بالثبوت بمقتضى
المقرارات بقوانين أرقام ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .
وبجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٨٥ دفع المدعى بعدم دستورية القرار
بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس
أموال الشركات والمنشآت المؤمنة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٨
و ١١٩ و ١٢٠ لسنة ١٩٦١ تعويضا إجماليا ، فصرحت له المحكمة
برفع دعواه الدستورية فأقلم الدعوى المائلة .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس سنة
١٩٨٥ في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية دستورية « بعدم دستورية
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس
أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام
القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها
تعويضا إجماليا » . ووثق هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ
٣١ مارس سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » . ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار إليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ القوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسمما

قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه . فإن المصلحة
في الدعوى الماثلة تكون منتقية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول
الدعوى .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى أقام دعواه
بعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه قبل صدور الحكم في
الدعوى السابقة بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، ومن ثم يتعين
الزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى. والزمّت الحكومة المصروفات
ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي الشيخ
وحضور السادة المستشارين : رايح لطفى جمعة وفوزي أسعد مرقس وبمحمد بكحال
محفوظ وشريف برهام نور والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
رئيس المحكمة
المسوح
أمين السر

قاعدة رقم (٣٦)

القضية رقم ١٨ لسنة ٦ قضائية (دستورية)

١ - المحكمة الدستورية العليا - طبيعة أحكامها وقراراتها .
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - أساس
ذلك نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة .

٢ - دعوى دستورية - الرخصة التصديقي :
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصديقي الدستورية القوانين
واللوائح - مناه أعمالها - أن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع
مطروح عليها - انتهاء قيام النزاع - أنه - لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ
أعمالها .

١ - المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة
وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » . قد جاءت - بعموم
نصها وإطلاقه - قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم
قابليتها للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير
عادية ، ومن ثم فإن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير
مقبولة .

٢ - لا محل لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدي
لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به
المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أنه : « يجوز للمحكمة
في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون
أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل

«بالنزاع المطروح عليها. وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة
لتحضير الدعوى الدستورية». «فلك أن اعمال هذه الرخصة
المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص
الذى يرد عليه التصديق متصلا بنزاع مطروح عليها ، فلذا
انتفى قيام النزاع أمامها. كما هو الحال في الدعوى الواهنة
التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها - فلا يكون لرخصة
التصديق سند ينشوع اعمالها» .

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ أودع الإديان صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة يطلبان فيها إعادة النظر في الحكم الصادر منها
بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية
«دستورية» والتي قضى بعدم قبول الدعوى ، والفصل في موضوعها
بالتصديق لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن
بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

وقد تمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات
الغذائية والعلوية (المدعى عليها الثالثة) مذكرة طلبت فيها الحكم
بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقويها برأيها .
وظلّت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بعبارة «الينوم» .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - فتجمل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٥٤

لسنة ٣ قضائية « دستورية » ابتغاء الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وبجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن صحيفتها جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من بيانات ، فأقام المدعيان الدعوى الماثلة يطلبان فيها إعادة النظر في هذا الحكم لاغفاله الفصل في موضوع الدعوى كما يطلبان الى المحكمة التصدي بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وحيث أن المدعين يطلبان في دعواهما الماثلة وعلى ما أفصحا به في صحيفتهما أن تفصل المحكمة في موضوع دعواهما رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » السابق الحكم بعدم قبولها على ما سلف بيانه ، ولما كان مقتضى مطلبهما هذا هو العدول عن الحكم السابق ، الأمر الذي تعتبر معه الدعوى الماثلة في حقيقتها طعنا على ذلك الحكم .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية المعنية الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » قد جاءت بعموم نصها وإطلاقه - قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم فإن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقبولة .

وحيث أنه لا محل لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدي لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقتضيه المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون

أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد أتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » . ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها — كما هو الحال في الدعوى الراهنة التى أنتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها — فلا يكون لرخصة التصدى سند. يسوغ أعمالها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعات المحاماه .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

بإدارة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسي ومنير أمين عبد المجيد ورابع
الدعي جمعة وفوزي أسعد مرقيس والدكتور محمد إبراهيم أبو العيتين وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
المفوض
أمين المسيرة

قاعدة رقم (٣٧) :

القضية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٥ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبمعايير رفعها
تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الأوضاع - أثره - كعدم قبول الدعوى .
٢ - الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية ونقطة الفقرة (ب)
من المادة (٢٩) من قانون المحكمة ، والميعاد المحدد لرفعها الذي تحدده محكمة
الموضوع بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ،
وهي أوضاع إجرائية جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها .

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية
طبقاً لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعاداً حتمياً
يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

١ ، ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية
العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع
رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم
مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك
على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ،
فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة
الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط
المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر
وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع
الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام

باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو بسكتت عن تحديد أى ميعاد، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية قرارات البنك المركزى المصرى والبنوك العقارية الخاضعة برفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمقترضين لبناء مساكن متوسطة أو اقتصادية .

وقد تمّت ادارة قضائيا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تخيير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

المحكمة

يعد الاطلاع على الاوراق والمحاولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٢٥٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى، كلى جنوب القاهرة قصد البنك العقارى المصرى طالبة الحكم بإبطال قرار البنك برفع سعر الفائدة من ٦.٥٪ الى

١٠٪ على القرض الممنوح لها بموجب عقد قرض مع ترتيب رهن
رسمى محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • فقضت المحكمة برفض
الدعوى استنادا الى ما دفع به البنك العقارى المصرى من أن البنك
المركزى المصرى هو الذى يحدد سعر الفائدة على القروض طبقا
لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز
المصرفى ، فطعن المدعية فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤٥ لسنة
١٠٠ ق استئناف القاهرة ودفعت بعدم دستورية قرارات البنك
المركزى المصرى وقرارات البنك العقارى المصرى برفع سعر الفائدة،
وبجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى
لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٤ للطعن بعدم الدستورية فأقامت المدعية
دعواها الماثلة •

وحيث أن البنك العقارى المصرى — المدعى عليه الثانى — قد
دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعية قد رفعتها بعد
ميعاد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للبند
(ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ •

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار
اليه تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية
القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(أ)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون
أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى
وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى
بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى
الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية

التي أتاح للخصوم مباشرتها وريبط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفى الموعد الذي حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هى تجاوزته أو سككت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قررت بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٤ مع تكليف المدعية برفع الدعوى الدستورية ، ولكن المدعية لم تودع صحيفة الدعوى الماثلة الا فى ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، فان دعواها تكون قد أقيمت بعد انقضاء الاجل المجدد قانونا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزممت المدعية بالصرافات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه وشريف برهام ثور وواحد فلاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد مبرازة
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٨)

القضية رقم ٥ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة
أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن
يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في
دعوى الموضوع .

٢ - دعوى دستورية - حكم - حجية
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكلفة وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت إلى عدم
دستورية النص المطعون فيه أم إلى دستوريته : أساس ذلك .

٣ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الظن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم
دستوريته انتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط
لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه
المصلحة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في
الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة
الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ،
وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت
بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى
دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٢٦
إلى ٢٣٣ من القانون المدني ، وكانت طلبات المدعى في الدعوى

الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه في المواد الاخرى المشار اليها في قرار الالتماع ، والتي لا تتعلق بطلبات المدعى في الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، فان مصلحة المستأنف في الفصل في مدى دستورية المواد من ٢٢٢ الى ٢٢٣ من القانون المدني تكون منتفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها .

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » . ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية » . ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة « ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجب الخصومة فيها - الى النصوص التشريعية المطعون عليها بحجب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت اليه عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لغموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اخصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى

قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع
العيوب وأوجه البطالان .

٣ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في
مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه
المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار
اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة
حسبت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا
من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى
الماثلة برمتها تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف
الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية مدنى استئناف بنى بسويف مأمورية
المنيا ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر
سنة ١٩٨٠ بوقف الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد ، واحالة الاوراق
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء
الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدني .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت فيها الحكم
بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ وفى هذه
الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف كان قد أقام الاستئناف رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية بنى سويف بطلب تعديل الحكم المستأنف رقم ١٥٥٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا ، والزام المستأنف عليها الاولى بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه بواقع ٤٪ ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، فقضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدنى .

وحيث أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المشار اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعلق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، فإن مصلحة المستأنف فى الفصل فى مدى

دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٣٣ من القانون المدنى تكون منتفية
ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها .

وحيث انه بالنسبة للظعن بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من
القانون المدنى ، فان المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥
في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم
دستورية المادة المشار اليها ، والتي تنص على أنه « اذا كان محل
الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر
الدين في الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض
عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة
في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة
القضائية ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر
لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا
الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت
على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة
القضائية على دستورية القوانين ، واللوائح ... » . كما قضت المادة
١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » .
ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى
الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة والمكافة » ، ويؤدى
ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها
دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون
عليها - يجب دستورية - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر
أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها ، وإنما يقتصر في هذا
الأثر على المكافة ، وتقتصر عليها جميع سلطات الدولة سواء كانت هذه

الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه
أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم
نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة
المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي
أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة
تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير
دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى
دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة أن
قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف
بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسنت الخصومة بشأن
دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من
جديد بشأنه ، فأن المصلحة في الدعوى الماثلة برمتها تكون منتفية .
وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الجيد غمارة
المفوض
وحضور السيد / احمد علي فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٣٩)

القضية رقم ٤٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - حكم - خيئة .
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية
النص المطعون فيه ام الى دستوريته - اساس ذلك .
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم
دستوريته - انتهاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .
- ٣ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - هدفها وسبيلها .
هدفها صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على احكامه ،
وسبيلها التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور من ضوابط وقيد .
- ٤ - المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - مفهومها .
يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادّة الثانية من الدستور بعد تعديلها - أن
المشرع أتى بقيد على سلطة التشريع قوامه التزامها وهي يصدد وضع التشريعات
بالانجاء الى مبادئ الشريعة الاسلامية لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع منها .
- ٥ - مبادئ الشريعة الاسلامية - سلطة التشريع .
سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية
من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة
او معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة
مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن الضوابط التي تفرضها
النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع
لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالزام
بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية يكون
قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية .

٦ — المشرع الدستوري — مبادئ الشريعة الإسلامية .

لو أراد المشرع الدستوري جعل مبادئ الشريعة الإسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد ، أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادئ بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى اقرارها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور لما أعوزه النص على ذلك صراحة .

٧ — سلطة التشريع — مبادئ الشريعة الإسلامية .

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالتزام لا يعنى إعفاء المشرع من تبعية الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

٨ — المادة ٢٢٧ من القانون المدني — شريعة إسلامية .

المادة ٢٢٧ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه — النعى عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الراى في تعارضها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

١ — أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية... » ونصت ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » — ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت

الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدعى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

٣ - أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنها يتعين - عند الفصل فيما يثار فى شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالفته تلك التشريعات لها .

٤ - أنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع

الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهى بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسته ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا فأن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادئ العامة للشريعة...» .

٥ - أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج - فى الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى حدود الممارسة التشريعية • فهى التى يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذى تبأشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات •

٦ - الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف بنسوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الالتزام

بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالتزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية • ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، كما يعنى ضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية » • واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الإسلامي المتكامل يقتضى الاناء والتدقيق العملي ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغى أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء » •

٧ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى إعفاء المشرع من تبعه الإبقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما يلقي على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

٨ - ولما كان مبنى الطعن بمخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التى أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الزبأ المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية - لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه جسما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية - يكون فى غير محله . الامر الذى يتعين منه الحكم برفض الدعوى فى هذا الشق منها .

الاجراءات

بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقدرت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعى عليهم من الثالث الى الاخير كانوا قد استجندوا حكماً من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٧٢ تجارى كلى بالزام الشركة المدعية بأن تدفع لهم مبلغ ٧٥٧٣٥٨٨٥ جنيهاً والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . وتأيد هذا الحكم استئنافياً فى القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٥ ق استئناف الاسكندرية . فاستشكلت الشركة المدعية فى التنفيذ بالتسبب لتجمد الفوائد القانونية أمام محكمة تنفيذ الاسكندرية بالقضية رقم ١٠٧٣ لسنة ٨١ ق الاسكندرية ودفعت بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنى . وبجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ صرحت محكمة تنفيذ الاسكندرية للشركة المدعية باقامة الدعوى الدستورية فأقامت المدعية الدعوى الماثلة .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برفض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني التى تنص على أنه « إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » . وقد نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية . . . ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » - ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعدم نصوص المادتين ٢٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار

إليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المدعية تنعى على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى أنها اذ تقضى بجواز الاتفاق على اقتضاء فوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية التى أصبحت طبقاً للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسى للتشريع » . وذلك باعتبار أن تلك الفوائد تمثل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى من الربا المتفق على تحريمه أخذاً بقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » .

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ينص فى المادة ٢٢٧ منه — محل الطعن — على أنه (١) يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد ، على ألا يزيد

هذا السعر على سبعة في المائة ، فإذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة في المائة وتعين رد ما دفع زائدا على هذا القدر • (٢) وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن إذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ، إذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة » •

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أى من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤ •

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح — المנוطة بالمحكمة الدستورية العليا — تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فإنه يتعين — عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية — استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك لتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها •

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور — بعد تعديلها على نحو ما سلف — أن المشرع الدستوري

أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة -
وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة
لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنة
الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب
والذى أقره المجلس بجلسته ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة
التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس مناقشه ووافق عليه
بجلسته ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل
الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم
المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بغيته
فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فإذا لم يجد في الشريعة
الاسلامية حكما صريحا ، فإن وسائل استنباط الاحكام من المصادر
الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى
الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادئ العامة
للشريعة » .

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ
العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢
مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة
أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه
التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج -
في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص
الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية .
فهى التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذى
تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على
دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ
الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع على ما سلف بيانه
لا يقتصر سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض
فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ
الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المتسار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية . ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذى وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية كما يعنى ضرورة اعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » . واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذى يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانونى الاسلامى المتكامل يقتضى الأناة والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فإن تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواقعية والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء »

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الالزام بها يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، إلا أن قصر هذا الالزام

على تلك التشريعات لا يعنى إعفاء المشرع من تبعه الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتق من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

وحيث أنه ترتب على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التى أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، فإن النعى عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون فى غير محله . الامر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى فى هذا الشق منها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

أولاً : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

ثانياً : برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٧ من القانون المدنى . وبمصادره الكفالة وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

بإدارة السيد المستشار محمد على بليسخ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومير أمين
ميد المجيد ورابع لطفى جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد ميارة
الموضوع
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٤٠)

القضية رقم ١٥ لسنة ٧ قضائية « دستورية »

- ٢ - دعوى دستورية - قبولها - يشترط لذلك توافر المصلحة فيها - مناط ذلك :
 - ٢ - حق شخصي - النزول عنه - اعتباره عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره في انسقاط الحق .
 - ٣ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
- الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني - تنازل المدعى عن طلب الفوائد - أثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .
- ١ ، ٢ ، ٣ - أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، بإقراره شخصياً بذلك بجلسته التحضير على ما سلف بيانه - لا كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصي المدعى به عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره في انسقاطه ، فإنه

يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

الاجراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة بعد أن قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ بإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

- وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .
- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة قبل المدعى عليه طالباً بالحكم بالزامه بأن يؤدي اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد . فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة (٣١ يناير سنة ١٩٨٥) بالنسبة لطلب الفوائد

باحثة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية
المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث أن المدعى قرر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٥ - أثناء
تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين - بتنازله عن طلب الفوائد
القانونية .

وحيث أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها . ومناط
ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى
الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر
فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع . واذا كان المستهدف من
الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة
الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون
المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد
أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير
على ما سلف بيانه - لما كان ذلك ، وكان التزول عن الحق الشخصى
المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاطه ،
فانه يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته
فى الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة
بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية .

لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مصطفى جليل مرسى
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد
ورابع لطفى جمعة ونوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عمارة
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٤١)

القضية رقم ١٠٥ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .

الدعوى الدستورية مبنية بطبيعتها « الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته . أساس ذلك .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .

الظن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت به - عدم دستوريته ، انشاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريد الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهى

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة أحكاما في الدعاوى أرقام ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١ لسنة ٦ ق دستورية ، وبجلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ حكما في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ٦ ق دستورية وقد تضمنت هذه الأحكام نفس المبدأين المذكورين .

بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلفى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنها ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٤م ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق بعد أن قضت محكمة القضاء الاداري

في ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالي وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء الحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقيد بالمجموع .
وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ومطرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى بصفته ولياً طبيعياً على ابنته القاصر ، كان قد أقام الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضي بالحاق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها بأحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفي الموضوع بالنقض هذا القرار ، وكذلك إلغاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات .
وبالاعتناء في المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن ابناء العاملين بوزارة التعليم العالي، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول ابناء المحافظات والجهات النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض فئات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالية ، يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص المشار اليها .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الاولى من كل من قراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن ابناء العاملين بوزارة التعليم العالي و ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يولية ١٩٨٥ .

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورَفْض الدَعْوَى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدَعْوَى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك

النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها .
فأن الصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم
بعدم قبولها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مصطفى جميل مريسي
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع
لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله أمين السر

قاعدة رقم (٤٢)

القضية رقم ٣١ لسنة ٦ القضائية « (دستورية) » (١)

١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية
النص المطعون فيه أم الى دستوريته . أساس ذلك :

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم
دستورته ، انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن
« تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية
على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت المادة
١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام
الصادرة من المحكمة الدستورية في الدعوى الدستورية » ، ونصت

(١) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة
في الدعوى الدستورية أرقام ٣٢ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
٦٩ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،
١٣٤ ، ١٣٥ لسنة ٦ قضائية ، ٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٨
لسنة ٧ قضائية ، و بجلسته أول فبراير سنة ١٩٨٦ احكاما أخرى في
الدعوى أرقام ٢٩ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ لسنة ٦ ق ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٥ ،
٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ لسنة ٧ ق ، و بجلسته ٣ مايو سنة ١٩٨٦
احكاما في الدعوى أرقام ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ لسنة ٥ ق ، ٢ ،
١٠ ، ٩٩ لسنة ٦ ق ، ٣١ لسنة ٧ ق وقد تضمنت هذه الاحكام نفس
المبادئ المذكورين .

المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » . ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتتلقى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية حتمية الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه - حسمًا قاطعًا مانعًا من خطر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فأما المصلحة في الدعوى الماثلة تكون متفقية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد أن قضت محكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٩ يناير ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد زواجها عدم الزواج عليها » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة . .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى دسوق أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه لاقترانه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاجوال الشخصية ، واذ

تراءى لمحكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه. لمخالفته للمادة الثانية من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطعون عليه - لصدوره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينيه توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص

المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه - حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جهيل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ وشريف إبراهيم نور
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السمر

قاعدة رقم (٤٣)

القضية رقم ١٢١ لسنة ٦ قضائية ((دستورية)) (١)

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة
قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم
دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته . اساس ذلك :
٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم
دستوريته ، انقضاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

٩١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن
«تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية
على دستورية القوانين واللوائح ...» ، كما قضت المادة ١٧٨
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » ونصت
المادة ١٠٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى
الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » -
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية -
وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكماً في الدعوى رقم ٥ لسنة ٧٠
ق ٤ وبجلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ أصدرت أحكاماً في الدعاوى أرقام
٢ ، ٢٩ ، ٣٨ لسنة ٧٠ ق ٤ وبجلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ حكماً في
الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٧٠ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام نفس
المبادئ المذكورة .

التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ - ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وواجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف ببابه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حتما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى بعد ان قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسته ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني التى تنص على أنه « اذا كان

محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بان يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية • وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الزام المدعى عليه بان يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد — فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى •

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٢٠ لبيته ٨ قضائية «دستورية» برفض الطعن بعدم

دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمفهوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطالين .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه

على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومتر
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٤٤)

القضية رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة
ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن
الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دعوى الموضوع .
- ٢ - حق شخصي - اللزول عنه .
اعتباره عملاً قانونياً يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في إسقاط الحق .

- ١ - أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط
ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في
الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة
الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ،
واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي
تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في
مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة
الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧
لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ، وهي النصوص التي تعد
أساساً للقرار الإداري المطعون عليه على نحو ما أفصح عنه
قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع
الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .

- ٢ - لما كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملاً قانونياً
يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في إسقاطها ، وبالتالي ، فإنه

يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكبة اليها تلك الطلبات اذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

الاجراءات

بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعين بصفاتهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت اعمالا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون

المحاماة والذي يطعن المدعون بعدم دستوريته ، وبفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين الى أن يقضى في كل من الطعنين بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين . والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، والحكم في الموضوع بالغاء القرار المذكور ، وبإلزام الحكومة بأن تدفع لهم بصفتهم تعويضا قدره مليون جنيه تدرج في صندوق النقابة . واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، لما بدا لها من مخالفتها للمادة ٥٦ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتهما .

وحيث أن المدعى الاول بصفته نقيبا للمحامين . وممثلا للنقابة، قرر أمام هيئة المفوضين ، بتنازله عن جميع طلباته في الدعوى الموضوعية لصدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٤ بالغاء النصوص المطعون بعدم دستوريتهما .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، وهي النصوص التي تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما

أفصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .

لما كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة ، وينتج أثره في اسقاطها ، وبالتالي ، فسانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكبة اليها تلك الطلبات ، اذا لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برئاسه السيد المستشار / محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
امين عبد المجيد ورابع لطفي جمعه وغوزي اسعد حرقس وشريف درغام :
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
المفسرخ
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٥)

القضية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٦ القضائية ((دستورية))

- ١ - دعوى دستورية - حكم - حجية .
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه ام الى دستوريته . أساس ذلك :
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قبولها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستوريته ، انتفاء المصلحة في الدعوى - اثره - عدم قبول الدعوى .

١ - أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي

المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتطغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٢ - لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٦٣٣ لسنة ٣١ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر
الاوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٦٣٣
لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالزام
المدعى عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء
عليه من أسهمهم في « شركة فرغلى للأقطان والاعمال المالية »
المؤممة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض
المنشآت دون الاعتداد بالقرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى
وضع حدا أقصى للتعويض . فقضت محكمة القضاء الادارى
بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى
المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون
رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥
فى الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » بعدم دستورية
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس
أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام
القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية
لها تعويضا أجماليا ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١
مارس سنة ١٩٨٥ .

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ... » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون له حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسنت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار

بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ،
فأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم
بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومسير
أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وشريف برهام نور والدكتور عوض محمد المر أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المستوض
أمين السر

قاعدة رقم (٤٦)

القضية رقم ٨ لسنة ٥ القضائية « دستورية »

- ١ - الملكية الخاصة - نزع الملكية - التأميم - المصادرة العامة أو الخاصة .
حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض .
نص الدستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون
ومقابل تعويض .
حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة
الا بحكم قضائي .
- ٢ - المصادرة العامة - المادة ٣٦ من الدستور .
المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية
الادوية الى المؤسسة المصرية العامة للدوية بدون مقابل تكون قد خالفت
المادة ٣٦ من الدستور .

١ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور
سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها
الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيد التي أوردها ،
وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزه على
الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة
القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها
الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت
تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة
العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور
سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١١ من دستور سنة
١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور
سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) ، كما نص

الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المصادرة العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

٢ - المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية والمستحضرات - التى يتم تصنيعها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتيتها .

الاجراءات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها .

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة والشركة المدعى عليها الثالثة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء قرار الاستيلاء على مستحضرات الادوية الثلاثة المبينة بعريضة الدعوى بدون مقابل واعتباره كأن لم يكن والزام المدعى عليهم بالتعويضات عن هذا الاستيلاء ، قولا بأنه كان قد سجل تلك المستحضرات بوزارة الصحة وقام بتصنيعها في الصيدلية المملوكة له الى أن استولت عليها المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستحضرات الطبية وعهدت الى احدى شركاتها — المدعى عليها الثالثة — بانتاج بعضها استنادا الى أحكام القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حظر تصنيع أو تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية مع ايلولة ملكية هذه الادوية والمستحضرات بدون مقابل الى المؤسسة المشار اليها — واذا تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون سالف البيان — والخاصة بأيلولة ملكية الادوية والمستحضرات الى المؤسسة المشار اليها بدون مقابل — لما بدالها من مخالفتها لنص المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور فقد قضت بجلاسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية هذه المادة .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بعد أن نص في مادته الاولى على أن « يحظر تصنيع أو

تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ويقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الادوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وتلغى التراخيص المسبق منحها بذلك » قضى في مادته الثانية بأن « تؤول ملكية الادوية والمستحضرات المشار اليها في المادة السابقة والسابق تسجيلها بوزارة الصحة الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل » . وقد أفصحت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون عن دواعى اصداره بقولها « تقوم بعض الصيدليات بتحضير ادوية مسجلة بوزارة الصحة تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بنفس الشكل الذى تنتج به فى المصانع بينما يجب أن تقتصر مهمة الصيدلية من حيث التحضير على تجهيز الادوية المركبة بموجب تذاكر الاطباء وأن يقتصر بيعها على عملائها دون طرحها فى السوق العام . وعلى الرغم من أن قانون مزاولة مهنة الصيدلية يسمح بهذا الاجراء الا أنه أصبح اجراء شاذاً بعد صدور القوانين التى نظمت قطاع الدواء (قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتأميم استيراد وتجارة الدواء - قوانين يوليو التى آلت بمقتضاها مصانع الدواء ملكية الشعب بالكامل أو جزئياً - قانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٣ الذى نقل ملكية الشركات المنتجة للدواء بالكامل الى الشعب وألغى تراخيص ٤٥ مصنعا صغيرا كان انتاجها لا يتفق والمستوى المطلوب) وبعد أن صار قطاع الدواء بالكامل (فيما عدا الصيدليات) ملكا للقطاع العام يديره ويشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب . لهذا أصبح من الضرورى إلغاء التراخيص الممنوحة للصيدليات بتحضير ادوية أو مستحضرات تحت أسماء تجارية على أن تؤول ملكيتها الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية . . . » .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردها ، وذلك

باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا من أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي . ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) ، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المصادرة العامة للأموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات الصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ، أيلولة هذه الادوية والمستحضرات - والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الاموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٦ من الدستور ، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطعون عليها انما جاءت تطبيقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلية والتي تجيز لوزير الصحة - بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الادوية - أن يصدر قرارات بحظر التداول لاي مادة أو مستحضر صيدلى يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دفاتر الوزارة ومصادرة الكميات الموجودة منه اداريا دون أن يكون لاصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأي تعويض ، ذلك أن المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه وأن كانت قد اشارت

الى أن استمرار انتاج الصيدليات للادوية بهدف تحقيق أقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يهدد صناعة الدواء بوجه عام ، الا أنها افصحت من ناحية أخرى عن حقيقة الدافع لاصدار هذا القانون وهو الرغبة في قصر نشاط تصنيع وانتاج الادوية على شركات القطاع العام تديره وتشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب اتساقا مع القوانين التى نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص المصانع الصغيرة ، فضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها من أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات السابق تسجيلها الى المؤسسة العامة للادوية - وليس شطب هذا التسجيل - ينم عن صلاحية تلك المستحضرات وقابليتها للانتاج ، بما يهدر دفاع الشركة المدعى عليها في هذا الشأن .

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فإن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات - التى يتم تصنيعها بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة - الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها .

جاسسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن
وفوزي أبسمد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواضل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٤٧)

القضية رقم ١ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

١ - دعوى دستورية - أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد رفعها
تتعلق بالنظام العام ، مخالفات هذه الأوضاع - أثره - عدم قبول الدعوى
الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة
٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد المحدد لرفعها الذي تحدده محكمة الموضوع
بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية - وهي
أوضاع جوهرية من النظام العام .

٢ - دعوى دستورية - الميعاد المقرر لرفعها .
ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية
طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد
محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

٣ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية
العليا - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي
اتاح للخصوم مباشرتها ، وريط بينه وبين الميعاد الذي حدده
لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات
الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم
الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل
الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع
تخديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع
الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى
الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها
شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى
يُنْتَظَمُ التداوى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ،
(م ٢١ - المحكمة الدستورية)

وفي الموعد الذى حدده ، وبالتالى فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ديعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

الاجراءات

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

نظرت الدعوى على الوجة المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمذالة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كائنا قد أقاموا الدعوى رقم ٦١٧١ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهما العقارات المملوكة لهما والغاء تصرف الحراسة العامة فيها بالبيع، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١.

بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٤ سنة ١ ق قيم حيث دفع المدعيان بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ ، بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فأمهلتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر .

وحيث أن الفقرة « ب » من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي (أ) ٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى

حدده . وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تنطدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

وحين أنه لما كان المدعيان قد أبديا الدفع — بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة — أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهما المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ، ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه .

جلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن
وزابح لطفى جمعه وفوزى أسعد مرقس وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٤٨)

القضية رقم ١٣٩ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

١ - ترك الخصومة - المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات .
طلب المدعى ترك الخصومة وموافقة المدعى عليه على هذا الترك - اجابة
المدعى الى طلبه عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات

٢ - طلب التدخل الانضمامي - الخصومة الاصلية .
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تابعة للخصومة الاصلية - ترك
الخصومة في الدعوى يستتبع انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

١ - ان المدعية قررت ترك الخصومة في الدعوى ووافق المدعى
عليهم على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين اجابة المدعية الى طلبها
عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات .

٢ - لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة
للخصومة الاصلية ، فان اثبات ترك الخصومة في هذه
الدعوى - على ما أنتهت اليه المحكمة - يستتبع بطريق اللزوم
انقضاء طلب التدخل المشار اليه .

الاجراءات

بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٤ من
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة .

- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً براءها .
- ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة

حيث أن المدعية قررت ترك الخصومة في الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملاً بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات .

وحيث أنه عن طلب فوزى حسين على الجمل قبول تدخله منضماً للمدعية في طلباتها ، فإنه لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فإن أثبات ترك الخصومة في هذه الدعوى - على ما أنتهت اليه المحكمة - يستتبع بطريق الازوم انقضاء طلب التدخل المشار اليه .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باثبات ترك المدعية الخصومة والزامتها بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
رئيس المحكمة
وحضرون السادة المستشارين/ممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى
جميعه وفوزى أسعد مرتس ومحمد كمال محفوظ وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد الحفنى
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٤٩)

القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية ((دستورية)) (١)

- ١ - سلطة تنفيذية - تشريع - الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع -
استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية - مثال ذلك - اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٢ - لوائح تنفيذية - الجهات التى تختص باصدار اللوائح التنفيذية - حدودها الدستور فى المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر .
- ٣ - لوائح تنفيذية - تعيين القانون جهة معينة لاصدار اللوائح التنفيذية - استقلالها دون غيرها باصدارها .
- ٤ - لوائح تنفيذية - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - الفقرة الثانية من مادته الاولى - مؤداها - ان وزير الاسكان والتعبير هو المختص دون غيره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذها - اثر ذلك قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها - عدم دستوريته لاصدوره من سلطة غير مختصة باصداره .
- ٥ - لوائح تنفيذية - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى - الفقرة الثانية من مادته الاولى - تعديلها الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية والذى سبق ان عين القانون من له الحق فى ممارسته - عدم دستوريته - اساس ذلك .
- ٦ - حكم محلى - اختصاصات ادارية - الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ - القصد منها - ان يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء فى هذا الصدد دون ان يتعدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية التى تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء .

٢ - ان الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وإنما يقوم

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا فى الدعوى الدستورية رقم ٣٧ لسنة ٥ ق .

اختصاصها أساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها . غير أنه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية « ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين » .

٢ - تنص المادة ١٤٤ من الدستور على ان « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللاتحن مخالفا لنص المادة المشار اليها .

٣ - متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

٤ - ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ جديد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان احكام (الباب الاول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة » وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها

قانون نظام الحكم المحلي «.....» وطبقا لهذا النص واعمالا
الحكم المادة ١٤٤ من الدستور بـ على ما تقدم بيانه — يكون
وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات
المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧. المشار اليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣
لسنة ١٩٨٢ بوصفه بلائحة تنفيذية لهذا القانون ، اذ نص على
مد نطق أحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة
في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستوري
ليصدر من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة
١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم
دستوريته » .

هـ — لما كان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات
اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن
بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة
الاولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما
سلف بيانه ، ومن ثم ، فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢
لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي
سبق وان عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف
المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم
دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه
من استبدال عبارة «المحافظ المختص» بعبارة «وزير الاسكان»
الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٨ — ان قانون الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى
بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات
التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة
بالمراق العامة الواقعة فى دائرتها نقلا اليها من الحكومة
المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ٢٧/١
المشار اليها أن يياشر المحافظون - بوضفهم رؤساء الاجهزة
والمراق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة
للوزراء فى هذا الصدد ، دون أن يتعدى ذلك الاختصاص
باصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت
بها الى الوزراء ، والتي يتسع لها مدلول عبارة السلطات
والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليها .

الاجراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف
الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، بعد أن قررت
محكمة المنيا الابتدائية بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقف الدعوى
واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كل
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض
الاختصاصات الى الحكم المحلى ، وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة
١٩٨٢ بمد نطاق سريان بعض أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى
شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجر والمستأجر ، الى جميع قرى محافظة المنيا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرها برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ ثم قررت المحكمة مد. أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن المستأنف عليه كان قد أقام الدعوى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ مدنى دير مواس الجزئية طالبا اخلاء المستأنف من الشقة المؤجرة اليه الكائنة بقرية الحسابية لانتهاء عقد الايجار المبرم بينهما ، واذ قضى له بطلباته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ . فقد طعن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، تأسيسا على امتداد نطاق سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الى القرية الكائنة بها الشقة محل النزاع بمقتضى قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، واذ تراءى لمحكمة المنيا الابتدائية عدم دستورية هذين القرارين ، فقد قررت بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتهما ، تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الاول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص الى

المحافظين ، بما نص عليه في الفقرة الثانية من مادته الاولى من أستبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » أينما وردت في القوانين واللوائح المعمول بها في المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا اليه يكونان قد عدلا من حكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المادة ٨٦ من الدستور التي تقضى بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع .

وحيث ان الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وانما يقوم اختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه استثناء من هذا الاصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتضافتها ، فقد عهد الدستور إليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على « أن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللائحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ المشار إليها ، كما أنه متى عهد القانون الى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينة القانون دون غيره بإصدارها .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وتسيع

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتعمير ، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه «يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الاول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى . . . » وطبقا لهذا النص ، واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور - على ما تقدم بيانه - يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ نص على مد نطاق أحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة فى دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى بعد أن نص فى الفقرة الاولى من مادته الاولى على أن « تنتقل الى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التى قبضتها وزارة الاسكان وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها المجالات الآتية : - . تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - . . . » نص فى الفقرة الثانية منها - للمطعون عليها - على أن « ويستبدل بعبارتى وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظة المختص ، أيهما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات السابقة » - وهو مؤدى هذا الاستبدال - وفى نطاق الدعوى

المطروحة - نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحى المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ المنيا ، لما كان ذلك وكان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما سلف بياحه ، ومن ثم ، فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الاولى منه من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن « يتولى المحافظ - بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزة والمرافق المحلية » ذلك أن القانون المشار اليه استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها ، فضلا عنها من الحكومة

المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ٢٧/١ المشار اليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء ، والتي يتسع لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم دستورية قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى فيما تضمنته من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد علي بليخ
وحضور: المباداة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز ومذوح مصطفى كحسني وخير
عبد المجيد ورابع لطفي جهمه وقوزي أسعد مرقص والدكتور محمد ابراهيم ابو العنين
أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / احمد علي فضل الله
المسوق
أمين السيرة

قاعدة رقم (٥٠)

القضيتان رقما ١٣٩ و ١٤١ لسنة ١٩٨٦ قضائية ((دستورية)) (١)

- ١ - تشريع - ضرورة - رقابة قضائية - رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور - الشروط اللازمة لممارستها - خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .
- ٢ - تشريع - قرار بقانون - ضرورة - القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصنيفه الاوضاع الناشئة عن فرض الجراية - الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب - صدوره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته التقديرية .
- ٣ - حق الملكية - ضون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي اوردها الدستور - بيان ذلك .
- ٤ - حق الملكية - تنظيم تشريعي - لم يقصد الشارع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام - أساس ذلك - المادة ٣٢ من الدستور .
- ٥ - احوال - استردادها - بيع ملك الغير - عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى اصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير .
- ٦ - تعويض - احوال - عدم ردها عينا الى اصحابها طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحة من الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقيمتها الحقيقية .
- ٧ - تعويض - ملكية - التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والممتلكات التي استئنيت من قاعدة الرد العيني - يتحدد الى حد يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية اثر ذلك - عدم دستورية المادة المذكورة . نطاق عدم الدستورية .

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا في الدعوى الدستورية رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق .

٨ - محكمة القيم - محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب - تعتبر جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات اساس ذلك .

٩ - محكمة القيم - القاضي الطبيعي - محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - تعتبر القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور بالنسبة للمنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

١٠ - قرار بقانون - مجاله التشريعي - المادة ١٤٧ من الدستور - القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها - تناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون - اساس ذلك .

١ - المستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور ان الدستور وان جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا انه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجعتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار ان تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها او علاج آثارها .

٢ - العمل من الاعمال التفسيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ (م ٢٢ - المحكمة الدستورية)

١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن
الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس
الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء
الاداري توالى أحكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على
الأشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢
لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ باطلة ومعدومة الاثر قانونا،
وأن مؤدى هذه الاحكام والاثـر المترتب عليها ، أن ترد عينا
لهؤلاء الأشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من
أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من
القضاء العادى ، الامر الذى اقتضى الاسراع بالتدخل
التشريعى حسما للمنازعات التى كانت قائمة وتجنباً لاثـارة
منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك
الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس
بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم
فأن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون المطعون عليه فى
تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقاً
للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعى على ذلك القرار بقانون
بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديراً بالالتفات عنه .

٣ - أن الدساتير المصرية المتعاقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور
سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم
المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيدود
التي أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى
وحافزة الى الانطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة
القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها
الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا أن تلك الدساتير
لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقاً فى
سبيل تحقيق الصالح العام فأجارت نزاعها جبراً عن صاحبها

للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من دستور سنة ٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) وأباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

٤ - لم يقصد الشارع الدستوري ان يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام .

٥ - أن تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعي ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويبرر اللجوء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العيني .

٦ - أن المشرع وإن كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيم الحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما

تقدم ، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما
تمليه المبادئ الاساسية في الدستور التي تصون الملكية
الخاصة وتنتهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض
يشتترط فيه لى يكون مقابلا للاموال والممتلكات التي تناولها
التنظيم ان يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهى في الدعى
الماثلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمتقضى النص المطعون عليه اذ
بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر
بديلا عنه .

٧ - ان التعويض الذى قرره المادة الثانية من القرار بقانون
المطعون عليه عن الاموال والممتلكات التي استثنيت من قاعدة
الرد العينى ينحدر الى حد يباعده بينه وبين القيمة الحقيقية
لتلك الاموال والممتلكات والتي زادت - على ما اقرت به المذكرة
الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر - اضعاقا مضاعفة الامر
الذى يزايله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم
لسلامة النص التشريعى المطعون عليه من الناحية الدستورية
وبالتالى يكون هذا النص فيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال
والممتلكات بغير رضا ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا
منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من
الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين
معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء
الاموال والممتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد العينى
مقابل التعويض الذى حددته .

٨ - ان محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠
باصدار قانون حماية القيم من الغيب هي جهة قضائية انشئت
كمحكمة دائمة لتباشر ما لا يخط بها من اختصاصات حددتها المادة

٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

٩ - ان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن اللجوء اليه في هذا الشأن ، ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض .

١٠ - أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من

الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فإنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناول القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ولمنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدورة على غير أساس متعينا رفضه .

الاجراءات

بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة الدعوى رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم اجليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، واحتياطيا بعدم دستورية المادتين (٢) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر . وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ ق الى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق واصدار الحكم فيهما بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ونسائر

الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٩٤١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الاربعة الاخيرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٢/٨/١٩٦٨ الصادر اليه من مورث المدعى عليه الرابع عن عقار كان قد وضع تحت الحراسة ضمن ممتلكات البائع وتصرفت فيه الحراسة بالبيع في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ . فحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بطلبات المدعى فاستأنف المدعى عليهما الثانى والخامس هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٥٢ و ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق مدنى اسكندرية غير أن محكمة الاستئناف احوالت الاستئناف الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعويان برقم ٢٤٠ لسنة ٢ قيم ورقم ٢٤١ لسنة ٢ قيم حيث دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وبجلسة ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة القيم للمدعى برفع دعواه الدستورية خلال شهرين ، فأقام الدعويين المائلتين .

وحيث ان المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى المخول له ولعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب ، كما ينعى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العينى على الاموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وذلك بالمخالفة لما تقتضى به المادتان ٣٤ و ٣٦ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة ، وحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى كما ينعى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور .

وحيث أن الثابت من الاعمال التحضيرية للمقرر بقانون المطعون عليه أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التى تنص على أنه « اذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الانسراع فى انتخاب تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجه آخر » .

وحيث أن المستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا فى اصدار قرارات تكون لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائى حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تنهى خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هى منطاط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، واذا كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعى الاستثنائى ، فإن رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة فى الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما فى ذلك شأن الشروط الاخرى التى حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر فى اقرارها أو علاج اثارها .

وحيث أنه لما كان البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أن الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الاداري توالى أحكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ باطلة ومعدومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثار المترتب عليها ، أن ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادي ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسنا للمنازعات التي كانت قائمة وتجنباً لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الأموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فإن رئيس الجمهورية اذ اصدر القرار بقانون المطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور ، ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه .

وحيث ان المباداة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه بعد ان نصت على ان « تعتبر كأن لم تكن الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وتتم ازالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون » مقننة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم في هذا الشأن من اعتبار تلك الاوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها فاقدة لسندها في أمر يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة التي نص الدستور على صوتها وحمايتها بما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعل المادي المعدوم

الآثر قانونا . جاءت المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الآثر الحتمى لحكم المادة الاولى ولازمه القانونى فنصت فى صدرها على ان « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم » . غير ان المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والممتلكات لظروف قدرها . وحاصلها ان جانبا من هذه الاموال بعضها عقارات كانت قد بيعت من الحراسة العامة لمشتريين حسنى النية وبعضها اراضى زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها أقساط تمليك وسلمت اليهم فعلا بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشأت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالف الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور » ، غفى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتى :

(أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا .

(ب) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .

(ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى بيعت به .

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف .

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف إلى التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧٪ سنوياً على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه حتي تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقاً على التعويض المشار إليه أنه « وليس ثمة ما يستلزم تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره ظالماً أن هذا التنظيم لا يتضمن أي مصادرة كلية أو جزئية للحق في التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن إهدار لأي من الحاجتين على حساب الأخرى ، ولما كانت قيمة الأموال والممتلكات التي خضعت عليها الحراسة بمقتضى الأوامر المشار إليها (ومنها عقارات و أراضي زراعية وأوراق مالية ومؤسسات تجارية) تبلغ ٣٦ مليون مقدرة على أساس ١٢٠ مئلك الضريبة العقارية والمفروضة على العقارات في سنة ١٩٦٠ وعلى الأطنان في سنة ١٩٤٩ ولا شك أن قيمتها الحالية تبلغ أضعاف القيمة المشار إليها » .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة وإن حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على القس على مبدأ ضون الملكية الخاصة وعدم المساس بها إلا على أسس الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيد التي أوردتها ، وذلك باعتبارها حق الأهل ثمرة النشاط الفردي وحافزة للنمو الإيجابي والتقدم ، فضلاً عن أنها مصدر الثروة

القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدساتير لم تتسأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا في سبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبرا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧٢) وإباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فخلص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وإن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه مصحقا للصالح العام .

وحيث أن تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينيا الى أصحابها على النحو الذي نصبت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعد وإن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعي ويمس بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويهدم الالتجاء الى التنفيذ بطريق التلويح بدلا من التنفيذ العيني على ما سيأتي بيانه ، وهو ما لعبت عنه المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه بقولها : « من المستقر عليه أن تنفيذ الاجتهاد القضائي التي

تقضى بإلغاء القرار الإداري أو التي تقرر إعدامه الأصلي أن يتم
عينا فإذا ما تعلّق الأمر بقرار يفرض الحراسة فإن مؤدىّ إلغاء هذا
القرار أو تقرير إعدامه أن تردّ عينا إلى أصحاب الشأن ما سبق
الاستيلاء عليه من أموال . فإذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب
عليه من المساس بمركز قانونية أو حقوق الغير استقرت لفيرة
طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه . إذا ما استحال التنفيذ
العيني تعين أعمالا للمبادئ العامة في القانون المدني الالتجاء إلى
التنفيذ بمقابل ومؤداء تعويض ذوي الشأن عما لحقهم من أضرار
نتيجة لاستحالة التنفيذ العيني » .

وحيث أن المشرع وإن كان يملك تقرير الحكم التشريعي
المطعون عليه تنظيما لحق الملكية في علاقات الأفراد بعضهم ببعض
على ما تقدم ، إلا أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهنية
بما تملّيه المبادئ الأساسية في الدستور التي تصون الملكية الخاصة
وتنهي عن حرمان صاحبها منها إلا مقابل تعويض يشترط فيه لكي
يكون مقابلا للأموال والممتلكات التي تناولها التنظيم أن يكون
معادلا لقيمتها الحقيقية وهي في الدعوى الماثلة قيمتها وقت إقرار
بيعها بمقتضى النص المطعون عليه إذ بتحقيق هذا الشرط يقوم
التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لما كان ذلك ، وكان التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار
بقانون المطعون عليه عن الأموال والممتلكات التي استتبت من قاعدة
الرد العيني ينحدر إلى حد يناد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك
الأموال والممتلكات والتي زادت — على ما أقرت به المذكرة الإيضاحية
للقرار بقانون سالف الذكر — أضعافا مضاعفة . الأمر الذي يزايله
وصف التعويض بمقتضى السالف بيانه كشرط لازم لإسالة النص
التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا
النص فيما قضى به من إقرار بيع تلك الأموال والممتلكات بغير رضا

ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين منه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقرارات رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال والممتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددته .

وحيث أن المدعى ينفي على المادة السادسة من القرار بقرارات المطعون عليه أنها أذ نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها في المادة السابقة (المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون) ، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل باحكام هذا القانون . . . » تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار اليها من القضاء المدني وهو قاضيها الطبيعي الى قاضي آخر وعدلت في اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور والتي تنص اولاهما على ان « التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء قاضيه الطبيعي . . . » وتنص الثانية على ان « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها . . . » .

وحيث أن محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء قضائية كمحكمة دائمة لتبشر ما ينط بها من اختصاصات تحددها المادة ٤٣ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى رفض الحراسة

على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للصواب المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها ، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد أسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن اللجوء اليه في هذا الشأن ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض .

وحيث أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقتضي بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بمقتضى ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على التوجه الآتي :

(أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حالياً .

(ب) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .

(ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف .

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة أربع أسهم في بواقع ٢٠٪ يستويها على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام الاستداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .

ويرفض ما عدا ذلك من طلبات الزمت الحكومة الميزونيات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ يوفية سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن
ومنيّر أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد
ابراهيم أبو العينين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٥١)

القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية ((دستورية))

١ - الأعمال السياسية - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح -
الاستفتاء - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .
رخص الدستور - في المادة ١٥٢ منه - لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب
في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة إلى إهدار أحكام الدستور أو مخالفتها .
الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ
إلى مرتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقننة
لذلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور - تخضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه
هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٢ - دستور - المادة الخامسة بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ :
الدستور تطلب في المادة الخامسة منه تعدد الأحزاب ليقوم على أساسها النظام
السياسي في الدولة ، وكفل حرية تكوينها في الإطار الذي رسمه لها بما يستتبع ضمان
حق الانضمام إليها . الحرمان من حق الانضمام إليها يشكل اعتداء على حق
كفله الدستور .

٣ - دستور - المادة ٦٢ من الدستور - حق سياسي .
الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور من الحقوق
العامة التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ؛ لضمان
إسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة .
إهدار تلك الحقوق يعد مخالفة لأحكام الدستور .

٤ - الحرمان من الحقوق والأنشطة السياسية - دستور - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ . تحرم فئة
من المواطنين حرماناً مطلقاً ومؤبداً من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب السياسية
ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية كافة - ينطوي ذلك على إهدار لأصل
تلك الحقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .
(م ٢٣ - المحكمة الدستورية)

هـ — السلطة التقديرية للمشرع — الرقابة القضائية على دستورية التشريعات .
الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية : والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور — خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

١ — ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعى المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم اعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسى وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التى تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التى يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء — الذى رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه — ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت فى الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية التى لا يجوز تعديلها الا وفقا للإجراءات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعى أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالى لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن أن النص التشريعى المطعون عليه ، قد صدر فى شأن يتعلق بحق

فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ؛ ويكون الدفع المبدى فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى - برمته - على غير أساس متعينا رفضه .

٢ - الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى في جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها - سواء عند تكوينها أو في مجال ممارستها لعقلها - بالمقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور ، وهو مالا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل في ظل الدستور - بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى في الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده في واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

٣ - ب ان المادة ٦٢ من الدستور . التى وردت في الباب الثالث منه المخلص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء . وفقا لاحكام القانون ، ومساهمة في الحياة العامة واجب وطنى » . ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها

وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وإنما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فإن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه .

٤ - لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا بما ينطوي على اهدار لاصل الحقوق ، ويشكل بالتالي اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

٥ - الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغي الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه المتص البطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور، وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الاجراءات

بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٤ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين فيها الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرارات الصادرين من المدعى العام الاشتراكى فى الثاغى عشر من يونيه سنة ١٩٧٨ ، المتضمنين اخطارهما بسريان حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى حقهما لاشتراكهما فى قيادة حزب الوفد المصرى القديم وادارته . واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، فقد قضت فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورتها .

استنادا الى ما استظهرته من مخالفتها لاحكام المواد ٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٦٢ ، ١٧٨ من الدستور •

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبي تم أعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنحصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح •

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء - الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه - ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور وبالتالي لا تصح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ا هذا فضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شأن يتعلق بحقوق فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور ، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا يتجاوزها ولا يوقع عليها مخالفا

للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تتناهى عن المراقبة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر المدعى — برمته — على غير أساس متعينا رفضه •

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى — المطعون عليها — تنص على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادة الاحزاب وادارتها ، وذلك كله فيها عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاه) •

ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب •

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها بالفقرة الاولى •

ويثبت المجلس فى التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور •

وحيث أنه مما ينعاها قرار الاحالة على هذه المادة ، أنها اذا قضت بحرمان فئة من المواطنين من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور •

وحيث أن المادة ٥ من الدستور — المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ — تنص على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور • وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى احدى ركائز النظام السياسى فى الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهدافه المرسومة » • وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلاً فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعميقاً للنظام الديموقراطى الذى أقام عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه فى مادته الاولى من ان « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديموقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » وبما رددته فى كثير من مواده من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها ، وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية — وهى جوهر الديمقراطية — أو بكفالة الحقوق والحريات العامة — وهى هدفها — أو بالاشتراك فى ممارسة السلطة — وهى وسيلةها — ، كما جاء ذلك التعديل انطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية تقوم

اصلا على الحرية ، وانها تتطلب - لضمان انفاذ محتواها - تعددا حزبيا ، بل هي تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

لما كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، يجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها - سواء عند تكوينها أو فى مجال ممارستها لعملها - بالمقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو ما لا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور - بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور • التى وردت فى الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وايداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام لقانون • ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها فى هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثلهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارستها لها ، والجبنا وطنيا يتعين عليه القيام به فى أكثر ميادين الحياة أهمية لانضالها

بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فإن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لأحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منه •

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا ، بها ينطوي على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالخالفه لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور •

وحيث أنه لا يقدح في هذا النظر ، ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره المشرع من استبعاد من أفسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى وذلك في إطار السلطة التقديرية المخولة له أعمالا للتفويض الدستوري الذي تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدستور عندما أحالتا تنظيم الاحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون ، دون وضع قيود مقيدة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة في بسن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي منحت عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرة حقهم السياسية ، يقتضي ألا يعطى بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه المشرع المطعون عليه ، إذ تعرض الحقوق العامة كفلها الدستور ، وحرمان فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على من أسلف بيانته مجاوزا بذلك جائرة تنظيم تلك الحقوق الى الاقدام الذي يحتم إخضاعه لا تتولاها هذه المحكمة من رعايتها دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤداه ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة وإبطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط إبطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمتها •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى •

القسمة الشافعية

الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحي عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب ، بلخ ومصطفى جليل ، عربي وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد وشريف برهام نور ، أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ، المشوف
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله ،
أمين السر

قاعدة رقم (١) .

القضية رقم ٥ لسنة ٤ القضائية (التنازع)

١ - تنازع اختصاص - الصفة في دعوى التنازع .
يشترط فيمن يرفع دعوى التنازع أن يكون من ذوي الشأن ، أى كان طرفاً في
المنازعات التى حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .

٢ - (الوكالة - دعوى جنائية - دعوى التنازع)
إبداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالة مقصورة على تلك الدعوى .
دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها
وأجراءاتها والحكم فيها وليست امتداداً لها .

٣ - طلب التدخل الانضمامى - قبوله .
الخصومة في طلب التدخل الانضمامى تابعة للخصومة الأصلية - عدم قبول
الدعوى الأصلية يستتبع انقضاء طلب التدخل الانضمامى .

١ - أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فقرتها الأولى على أنه
« لكل ذي شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين
جهة القضاء المختصة » . « ومؤدى هذا النص أنه ينبغي فيمن
يرفع دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية
المختصة أن يكون من ذوي الشأن ، أى له صفة في رفع الدعوى ،
ولا تتوافر هذه الصفة إلا إذا كان طرفاً في المنازعات أو
الخصومات التى حدثت بشأنها التنازع في الاختصاص .

٢ - المدعى الأستاذ عبد الحليم حسن رمضان الجاهلي قد ذكر في
مخبرته الدعوى وبمذكرته قاعده بأنه يريد تعديلها عن نصها ،

وهو لم يكن طرفاً في إحدى القضيتين محل النزاع المدعى به، فإنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رفع طلب تعيين الجهة القضائية المختصة . أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول فى الجنائية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فإنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة فى رفع الدعوى الحالية ، كما أن حضوره مع هذا المتهم وإبداء دفاعه عنه فى الجنائية مسالفة الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة ، ذلك لأن إبداء الدفاع من محام فى دعوى جنائية يجعل وكرالته مقصورة على هذه الدعوى ٤ ومن ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمحام فى الجنائية المشار إليها الى رفعه دعوى النزاع فى الاختصاص التى تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية فى موضوعها وإجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتداداً لها . ولا يغيز من ذلك ، ما ذهب إليه المدعى من أن وفاة المتهم المذكور لتنفيذ الحكم بأعدامه لا تنتهى بها الوكالة وفقاً للمادة ٧١٧/١ من القانون المدنى التى تنص على أنه « على أى وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التى بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لأن مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداءً ويبدأ الوكيل فى تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر فى الدعوى الحالية ، إذ لا يعد طلب الفصل فى نزاع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التى يقتضيها الدفاع عن المتهم فى الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى المدعى فى اثبات صفته فى رفع الدعوى المائلة إحتياجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو إعتقاله فوراً ... وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى فيه حرىته الشخصية » . إذ أن هذا النص

واضح الدلالة على أن حكمه قاصر على رفع المتظلم من الاعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال ولا يسرى بداهة على رفع طلب الفصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

لما كان ما تقدم ، فإن المدعى لا تكون له صفة في رفع الدعوى ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبولها .

٣ - أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت الدعوى الأصلية غير مقبولة لانتفاء صفة المدعى في رفعها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الأصلية ، فإن عدم قبول الدعوى الأصلية يستتبع بطريق اللزوم انتفاء طلب التدخل الانضمامي .

الاجراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا وتحقيقات الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه رأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة الصنادار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق . وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر (م ٢٤ - المحكمة الدستورية)

الاوراق - تتحصل في ان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المحامي قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٨٢ ذكر في صدرها صفتة فيها بأنه وكيل عن الملازم أون خالد أحمد شوقي الاسلامبولى المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا . وأن هذا المتهم وآخرين قد أحالتهم النيابة العسكرية الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليا حيث تمسك المتهم اثناء المحاكمة بعدم اختصاصها بنظر الجناية المشار اليها غير ان المحكمة رفضت هذا الدفع ولم تتخل عن نظر الدعوى ، بينما تقوم نيابة أمن الدولة بالتحقيق في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ضد ذات المتهم وغيره من المتهمين في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ولم تتخل نيابة أمن الدولة عن الدعوى التى تبأشر تحقيقها ، واذ رأى المدعى أن ثمت تنازعا ايجابيا بين هاتين الجويتين حول الاختصاص ، فقد أقام الدعوى الماثلة بطلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا والجنايات موضوع القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وقد تاشر من المدعى على هامش صحيفة الدعوى بأنه يرغبها بالاصالة عن نفسه .

وحيث ان المدعى قدم بجلسة التحضير المنعقدة في ٤ مايو سنة ١٩٨٢ طلبا بقبول تدخل الاشخاص المبينة أسماؤهم بمذكرته المؤرخة ٢ مايو سنة ١٩٨٢ منضمين له في طلباته باعتبار أن فريقا منهم هم ورثة المتهمين الاربعة الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية وحكم عليهم بالاعدام ، وأن الفريق الآخر هم باقى المتهمين الذين حكم عليهم في تلك الجناية بالاشغال الشاقة . واستند في طلبه الى أنه كان وكيلاً عن المتهمين الاربعة الاول قبل تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوفااتهم وفقاً للمادتين ٧١٤ ، ٧١٧ من القانون المدنى ، وأن طالبى التدخل الاول والثانى

مجاهدان ، ويحق له أن ينوب عنهما قانونا في طلب التدخل . أما بالنسبة لباقي طالبي التدخل ، فلم يستطع الحصول منهم على توكيلات موثقة لوجودهم بالسجن بسبب الحكم عليهم بالاشتغال الشاقة .

ونحيث أن إدارة قضايا الحكومة دققت الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن المدعى لم يكن متهما في أي من القضيتين رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وبالتالي فليس من ذوي الشأن الذين عنهم المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وكالته عن المأزم خالد أحمد شوقي على ما جاء بصحيفة الدعوى الماثلة .

وحيث أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص في فقرتها الأولى على أنه : « لكل ذي شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة . . . » ، ومؤدى هذا النص أنه ينبغي فهم ويرفع دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من ذوي الشأن ، أي له صفة في رفع الدعوى ، ولا تتوافر هذه الصفة إلا إذا كان طرفا في المنازعات أو الخصومات التي حدث بشأنها التنازع في الاختصاص . . .

لما كان ذلك وكان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المجامى قد ذكر في صحيفة الدعوى وبمذكرة دفاعه أنه يرفعها عن نفسه ، وهو لم يكن طرفا في إحدى القضيتين محل التنازع المدعى به ، فإنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوي الشأن الذين يحق لهم رفع طلب تعيين الجهة القضائية المختصة . أما عن استناد المدعى إلى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الأول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فإنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رفع الدعوى الحالية ، كما أن حضوره مع هذا المتهم وابداء

دفاعه عنه في الجناية سالفة الذكر لا يفيد قيام تلك الوكالة ، ذلك لأن ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكرالته مقصوره على هذه الدعوى ، ومن ثم فلا تمتد وكالة المدعى كمحام في الجناية المشار اليها الى رفعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتدادا لها . ولا يغير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من أن وفاء المتهم المذكور لتنفيذ الحكم باعدامه لا تنتهي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدني التي تنص على أنه « على أى وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدأ الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالوغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن يتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى المدعى في اشاعت صفته في رفع الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كله من يقض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله فورا وله وغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية » اذ أن هذا النص واضح الدلالة على أن حكمه قاصر على رفع التظلم من الاعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال ، ولا يسرى بداهة على رفع طلب الفصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

لما كان ما تقدم ، فإن المدعى لا تكون له صفة في رفع الدعوى ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبولها .

وحيث أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فإنه متى كانت الدعوى

الاصلية غير مقبولة لانتفاء صفة المدعى في رفعها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انتقضاء طلب التدخل الانضمامي .

لهذه الاسباب

- حكمت المحكمة بعدم تقبل الدعوى .

جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / يحيى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورايح لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ إعضيئة
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
المفوض
أمين السر

السيد / أحمد على فضل الله

قاعدة رقم (٢)

المقضية رقم ٦ لسنة ٤ القضائية (تأريخ)

- ١ - شركات الاقتصاد المختلط - شركات القطاع العام - منازعات العاملين بشركات القطاع العام - اختصاص .
شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها .
شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص - علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص .
منازعات العاملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات إدارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، واختص بها جهة القضاء العادى .

- ١ - شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص القانون الخاص ؛ فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتبارها عاملاً وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز التى كان المطحن المذكور تابعاً لإشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن المشار اليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها ، وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقدية على الوجه المتقدم ، فإن المنازعات المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة .

الاجراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتى القضاء العادى والادارى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى سوهاج بطلب الحكم بالزام رئيس مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا بأن يؤدى اليه مبلغ اثنى عشر ألفاً ومائتى جنيه ، وهو ما يستحقه من فروق أجره عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ . وبتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها الى

محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة استناداً إلى أن المدعى قد عين للعمل بمطحن لمعى ونصرى الجيار بساحل طهطا بمحافظة سوهاج بقرار من المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٤ المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وأن هذا القرار قد استوفى عناصر القرار الإداري لصدوره من مؤسسة عامة يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، وأن مطالبة المدعى بفروق الأجر تعد نعيماً على ذلك القرار لا يختص به القضاء العادى ، واذ أحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري وقيدت برقم ٢١٥ لسنة ٢٩ قضائية ، قضت المحكمة بدورها في ٢ مايو سنة ١٩٧٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيساً على أن النزاع محل التداعى ناشئ عن علاقة عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام وتعد من أشخاص القانون الخاص ولا يعتبر العاملون فيها موظفين عموميين ، وبالتالي يخرج عن اختصاص القضاء الإداري . ونظراً لتخلى جهتى القضاء العادى والإداري عن الفصل في النزاع ، فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظره .

وحيث أن العبرة في تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة المدعى كعامل أو موظف عوام - وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، وذلك عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

وحيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى كان يدير مطحن والده محمد محمد خليل المنزلاوى بسوهاج حتى إذا ما تم تأمينه تأميناً جزئياً بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ اعتباراً من ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ ، ظل يقوم بإدارة ذلك المطحن منذ هذا التاريخ إلى أن تم تأمين المطحن تأميناً كاملاً بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ . وقد طلب المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز والمخابز - التى كانت تمثل الدولة في ملكية رأس المال - بعد التأمين

الجزئي - بأجره عن تلك المدة في القضية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٣
مدين بندي يهو هاج ، حيث قضى له بتاريخ ١٧ يونية سنة ١٩٦٤
بطلانته على أساس قيام « علاقة عمل جديدة » منذ التأميم الجزئي
لأستمراره في إدارة المطحن المذكور . واذ اقام المدعى الدعوى محل
البتنازع مطالباً بفروق أجره عن المدة التالية للتأميم الكامل حتى ٣١
ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ذكر في دفاعه ان علاقة العمل بينه وبين الشركة
المدعى عليها قائمة ومستمرة خلال هذه المدة ، في حين ذهبت الشركة
إلى ان صلة المدعى بمطحن المتزلاوي قد انقطعت منذ تأميمه كاملاً
إلى ان عين بمطحن لمى ونصري الجبار بساحل طهطا بتاريخ ١٦
نوفمبر سنة ١٩٦٤ بإقرار الصيادر من المؤسسة العامة للمطاحن
والمضارب والمخابز رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٤ ، ثم نقل إلى مطحن
المنقبادي يسو هاج وظل يعمل بالشركة المدعى عليها حتى عين في أول
ابريل سنة ١٩٧٠ مفتشاً بها .

وحيث أن المطحنيين اللذين عمل بهما المدعى - على ما سلف
بيانه - قد أمما تأميماً جزئياً بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢
الذي أضافهما إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١
بمقتير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والذي أوجبت
المادة الأولى منه على هذه الشركات والمنشآت ان تتخذ شكل شركة
مساهمة عربية وإن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة بحصة
لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال وذلك سواء كانت قبل التأميم منشأة
فردية أم شركة من شركات الأشخاص أو الأموال ، ثم أمم هذان
المطحنان تأميماً كاملاً بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ الذي
أضافهما - اعتباراً من ٨ مايو سنة ١٩٦٣ - إلى الجدول المرافق
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ،
ونص في المادة الثالثة منه على أن تتبع الشركات والمنشآت المضافة
للمؤسسة العامة للمطاحن والمخابز والمخابز ، واذ كان مطحن محمد
محمد خليل يسو هاج وقت التأميم الجزئي منشأة فردية ، وكان مطحن

لمعى ونصرى الجيار فى هذا الوقت أيضا شركة تضامن ، فان هذين المطحنين قد أصبحا منذ التأميم الجزئى من الشركات التى يساهم فيها شخص عام ، وصارا بعد التأميم الكلى لهما من شركات القطاع العام المملوكة لجميع أسهمها للدولة ملكية جماعية والتابعة للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز وظلت - عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - محتفظة بشكلها القانونى وبشخصيتها المعنوية المستقلة دون أن ينال من ذلك تبعيتها للمؤسسة العامة المذكورة تبعية اشراف وتوجيه ، وذلك الى أن أنشئت الشركة المدعى عليها بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٨٠ لسنة ١٩٦٥ على أن تتبعها منشآت المطاحن والمخابز بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان ، وصار بذلك المطحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى - على ما سلف بيانه - من الوحدات الانتاجية فى الشركة المدعى عليها - وهى من شركات القطاع العام .

لما كان ما تقدم ، فان المدعى اذ عمل بأول المطحنين المشار اليهما خلال فترة التأميم الجزئى ، والذى أصبح خلال هذه الفترة من شركات الاقتصاد المختلط ، وعمل بالمطحن الثانى منهما بعد اذ تم تأميمه تأميما كليا ، وصار من شركات القطاع العام ، ثم أصبحت علاقة عمله مرتبطة منذ سنة ١٩٦٥ بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام كذلك ، وكانت شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام فى رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص القانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتبارها عاملا وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمعى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز التى كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة

بعد تأميمه ، اذ التَّيَّنُّ مِنْ ذاتِ القرار أن تَعَيَّنَ المدعى كان بالمطحن
المُشَار إليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها،
وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة
عقدية على الوجه المتقدم ، فإن المنازعة المتعلقة بما يطالب به من
فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما
يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة
القضاء العادى صاحبة الولاية العامة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحي عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد علي راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومحمد كمال محفوظ وثرى برهام نور أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
وحضور السيد / أحمد علي فضل الله
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣)

القضية رقم ١ لسنة ٥ القضائية « تنازع »

١ - دعوى التنازع - المحكمة الدستورية العليا
طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
متناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام القضائية .
المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول
تنفيذ الأحكام المتناقضة لا تعتبر جهة طعن في هذه الأحكام .

٢ - تنازع تنفيذ - حكم نهائى . المحكمة الدستورية العليا .
مناطق قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين
ان يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات
اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسمنا النزاع
ومتناقضا بحيث يتعذر تنفيذها معا .
ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى النزاع بين الأحكام الصادرة
من المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة .

٣ - دعوى التنازع - هيئة المفوضين - الطلبات الجديدة أو الإضافية
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع
الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون
المحكمة .
لا يجوز ابداء طلبات جديدة أو اضافية أمام هيئة المفوضين .

٤ - ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطلب الذى يرفع
اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء
او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، او في النزاع الذى
يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى
قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما
ان المحكمة الدستورية العليا - وهي بصدد الفصل في تنازع

الاختصاص او في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة -
لا تعتبر جهة طعن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى بحث
مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون او تصحيحها ، بل يقتصر
بحثها على تحديد اى الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة
بالفصل في النزاع او اى الحكيم المتناقضين صدر من الجهة
التي لها ولاية الحكم في النزاع فيكون اولى بالتنفيذ .

٢ - مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكيم
نهائيين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكيم صادرا من أية جهة من جهات
القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى
منها ، وإن يكونا قد حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر
تنفيذهما معا ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض
بين الاحكام وتنعقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه - هو
النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى
النزاع بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة
منها ، لانها - على ما تقدم - لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام
ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء ، واذا كان الحكم
الاستثنائي وحكم النقض سالف الذكر صادريين من محكمتين
تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي ، فإن
الدعوى - من هذا الوجه - تكون كذلك غير مقبولة .

٣ - إن المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد
انتهاء تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ ملف الدعوى) طلب
فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكيم الصادرين من محكمة النقض
في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة
٥١ قضائية احوال شخصية ، والاعتداد بالحكم الصادر من

المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفاته سنة ١٩٣٣/٣٢ ، واذ كان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات مغايرة لطلباته الأصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب أن تكون الطلبات وضحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، فانه يتعين الالتفات عما جاء بتلك المذكرة .

الاجراءات

بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا القضاء له بإعلان الحكم الصادر من محكمة النقض - الدائرة المدنية - في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والدالة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة للأحوال الشخصية - الولاية على النفس - بطلب الحكم له باستحقاقه أعيان وقف المرحوم محمد محمد قاسم الطرزي ، واذا قضت له المحكمة بطلباته طعنت الوزارة المدعى عليها في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية استئناف القاهرة حيث قضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المستأنف وذلك باستحقاق المدعى لثلاثة أرباع الوقف المشار اليه ، فأقامت المدعى عليها طعنا في الحكم الاستئنافي سالف الذكر بطريق النقض قيد برقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢ . واذا رأى المدعى أن الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية سالف الذكر ، قد شابته البطالة ، فقد أقام الدعوى الماثلة طالبا الحكم ببطالته ، استنادا الى مخالفته لحكم سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٣/٣١ ، فضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أحوال شخصية للشريعة الاسلامية .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذي يرفع اليها للفصل في مسائل تتنازع الاختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما أن المحكمة الدستورية العليا - وهي بضد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول

تنفيذ الاحكام المتناقضة - لا تعتبر جهة طعن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى بحث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون أو تصحيحها، بل يقتصر بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع أو أى الحكام المتناقضين صندر من الجهة التى ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ.

لما كان ذلك ، وكان المدعى قد طلب مراجعة فى صحيفة هذه الدعوى ومذكرة دفاعه القضاء ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٠٠ قضائية أحوال شخصية تأسيسا على مخالفته لحكم سابق فضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن ١٨ لسنة ٢٩ قضائية الذى اتخذه الحكم مجمل التداعى دعامة له - للشرعية الاسلامية ، فان دعواه على هذا الوضع تكون غير مقبولة ولا يغير من ذلك ما تحرر بهامش صحيفة الدعوى بواسطة وكيل المدعى من وصف الدعوى بأنها تنازع بين حكيم أحدهما صادر من محكمة استئناف القاهرة الاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية والآخر من محكمة النقض فى الطعن رقم ٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ذلك لان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقا للمبدأ ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكيمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، مما يؤدى أن الخصوم الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتتعدد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه - هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تمتد ولايتها الى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها ، لأنها على ما تقدم - لا تعد جهة طعن فى تلك الأحكام ولا تتولى تصحيحها قد

يشوبها من أخطاء ، واذا كان الحكم الاستثنائي وحكم النقض سالفاً الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي ، فان الدعوى - من هذا الوجه - تكون كذلك غير مقبولة .

وحيث ان المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ ملف الدعوى) طلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية . والاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ١٩٣٣/٣٢ ، واذا كان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات مغايرة لطلباته الأصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب ان تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، فانه يتعين الالتفات عما جاء بتلك المذكرة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

بإدارة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرشى وممدوح
مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعة وشريف برهام نور أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد / أحمد 'ى فضل الله
رئيس المحكمة
المسوق
أمين السر

قاعدة رقم (٤)

القضية رقم ٢ لسنة ٣ القضائية « تنازع » (١)

١ - تنازع - دعاوى اثبات الجنسية .
مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن حكمين نهائين أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائين حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .
دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستند وجوده من نصوص قانون الجنسية .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائين حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد

أصدرت المحكمة بجلسته ٣ مارس سنة ١٩٨٤ حكما فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع تضمن ذات المبدأ المذكور .

بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثه المدعية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجانب ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨١ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم أصليا بتغليب الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية دون الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجانب ، واحتياطيا بتغليب الحكم الاخير دون الحكم الاول .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .
وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تتحصل في أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري قبل المدعى عليه الأول والسيدة ماري كلير بلاتون بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانية واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الإدارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومه في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قرره الجهة الإدارية من أنها كانت تعامل المورثة على أساس أنها أجنبية الجنسية في حين كان المدعى عليه الثاني وهنري مشاقة مورث المدعى عايتها الثالثة قد أقاما الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجنب جنوب القاهرة ضد السيدة ماري كلير بطلب الحكم بثبوت وفاة السيدة كاترين فيكتورين في سنة ١٩٥٨ وانحصار ارثها فيهما وفي ابنتها نفازي كلير بلاتون . كما أقامت المدعية الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجنب بطلب الحكم فيها بانحصار ارث المرحومة كاترين فيكتورين فيها وفي السيدة ماري كلير فقضت محكمة جنوب القاهرة بتضم الدعويين سالفتي الذكر وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجنب بطلبات المدعين فيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجنب برفضها . قطعت المدعية والسيدة ماري كلير في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧٩ برفضه وتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن موضوع جنسية المورثة قد حسمها الحكمان النهائيان الصادران من محكمة النقض في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ كلى أحوال شخصية المدعية . واذ رأت المدعية أن تمت تناقضا بتلين حكمتين نهائيتين هما الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠

لسنة ٢٠ قضائية والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ في الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجنبى بحيث يتعذر تنفيذهما معا فقد أقامت الدعوى الماثلة •

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسم النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثة المدعية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قياسا أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية أجنبى ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •••

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليح ومسطفى جميل مرسى وممدوح
مسطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٥)

القضية رقم ٣ لسنة ٥ قضائية « تنازع »

١ - تنازع احكام - مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأنه
حكمين نهائيين .

٢ - جنسية - دعاوى اثبات الجنسية - طبيعتها .

٢ - جنسية - خصومة - حكم - الحكم الصادر بانتهاء الخصومة فى دعوى
الجنسية - اثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية - اثر ذلك فى دعوى
تنازع الاحكام .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه
حكمين نهائيين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن
يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسم النزاع
وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

٢ - دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى
تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد
وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق
الخصوم وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون .

٣ - لان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بقضائهما
بانتهاء الخصومة - لا يكونا قد حسم النزاع حول الجنسية
بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد

بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم أصليا بتغليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ و ١٩٨١/٥/١٦ في الطعنين رقمى ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ٦٣/١/٣٠ و ١٩٦٩/٤/٢ في الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية أجانب ، واحتياطيا تغليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاولين .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .
وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن السيدة ماري كلير بلاتون فلاسكاكى — المدعية الاولى — كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦١٠ لسنة ٢٥ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول بطلب الحكم باعتبار والدها المرحوم سليم داود زلزل غير مصرى الجنسية وقت

وفاته وبالتالي اعتبارها غير مصرية الجنسية بالبنوة عن والدها • واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنن المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ بتعديل الحكم المطعون فيه باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى تلاقت مع ما تقرره الجهة الادارية من أنها كانت تعتبر والد المدعية الاولى غير متمتع بالجنسية المصرية لجنسيته الاسبانية الظاهرة وكذلك ابنته المدعية الاولى بالتبعية • كما أن السيدة ايروروز فالاسكاكي (المدعية الثانية) كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الاداري قبل المدعى عليه الاول والمدعية الاولى بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانية • واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنن المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا — أيضا — على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قرره الجهة الادارية من أنها كانت تعامل مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل على أساس أنها أجنبية الجنسية •

ومن جهة أخرى فان المدعين الاولى والثالث وكيمنون بلاتون كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية اجانب القاهرة ضد روبر سلیم مشاقة المدعى عليه الثاني وهنري مشاقة طالبين الحكم باثبات وفاة السيدة كاترين فيكتورين زلزل وانحصار ارثها في ابنتها ماري كلير المدعية الاولى على أساس أنها يونانية الجنسية ، واذ قضت المحكمة فيها بالرفض طعن المدعيان الاولى والثالث وكيمنون بلاتون في الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٢ لسنة ٧٨ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢٧ ابريل

سنة ١٩٦٠ باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية غير أن المدعى عليه الشافى روبر سلیم مشاقة طعن في الحكم الاستئنافى المشار اليه بطريق النقض في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ قضائية أحوال شخصية بفقضى فيه بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ بنقض الحكم المطعون فيه تأييدا على أن المتوفاة مصرية بحكم قانون الجنسية المصرية الصادر بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وإحالة القضية الى محكمة الاستئناف للفصل في الطلبات . واذ قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٤ في الدعوى مرة أخرى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن المدعيان الاولى والثالث وكيمون بلاقون في الحكم الاخير بطريق النقض في الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصيه بحيث قضى بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٩ برفضه تأسيسا على أن حكم محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية قد رفض في مسألة الجنسية وحاز قوة الشيء المحكوم فيه .

وإذا رأى المدعون أن ثمة تناقضا بين الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية من ناحية والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية من جهة أخرى بحيث يتعذر تنفيذها معا فقد أقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم أصليا بتغليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٠ و ١٦/٥/١٩٨١ في الطعنين رقمي ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية على التوالي دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٣ و ٢/٤/١٩٦٩ في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية ، واحتياطيا تغليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاولين .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسم النزاع وتتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمى ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنهما قضيا باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين في كل منهما قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية - وهى من علاقات القانون العام التى تربط الفرد بالدولة - يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وإنما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك فأن الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا المشار اليهما بقضائيهما بانتهاء الخصومة - على ما سلف بيانه - لا يكونا قد حسم النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتعين معه

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير أمين عبد المجيد ورايح لطفى
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم ابو العيين
وحضور السيد / احمد على فضل الله
المسوفين
أمين السسر

قاعدة رقم (٦)

القضية رقم ٢ لسنة ٥ المقضائية ((منازعة تنفيذ))

١ - المحكمة الدستورية العليا - رد القضاء - اختصاصه القضاء . عدم الصلاحية
المشروع اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بـرد
مخاصمة وعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا .

تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة الدستورية العليا وتنحيته ورده
ومخاصمته الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

٢ - احكام المحكمة العليا - المادة ١٢ من قانون المحكمة العليا ، المادة ٤٨ من
قانون المحكمة الدستورية العليا .

احكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - يستثنى من هذا
الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم ، فاذا وقع
بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا بسبب من اسباب عدم الصلاحية جاز
للخصم ان يطعن في الحكم امام المحكمة الدستورية العليا .

٣ - المحكمة الدستورية العليا - طلبات وصحف الدعاوى .

الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا ترفع اليها
عن طريق تقديمها الى قلم كتابها . يستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩/١
من جواز ان تحيل احدى المحاكم الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا
ترأى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما الفصل في النزاع
وذلك للفصل في المسألة الدستورية .

٤ - المحكمة الدستورية العليا - اجراءات رفع الدعاوى والطلبات .

الاجراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا - لرفع الدعاوى
والطلبات التى تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام . يترتب على مخالفة
هذه الاجراءات عدم قبول الدعوى .

هـ — المحكمة الدستورية العليا — الإحالة — المادة ١١. مرافعات .
الإحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا
إلا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩/أ من قانون المحكمة .
لا محل لأعمال نص المادة ١١. مرافعات بالنسبة الى الدعاوى والطلبات
التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل فيها .

١ — أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار
قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام
المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات
المتعلقة برد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ١٠٠٠٠٠٠٠ ، وتفصل
المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى
والطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد أختص المحكمة
الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية
أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المقصود من دعاوى
« رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي
الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع
الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة
العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية
العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى
الرد في نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في
الدعاوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من
أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات
وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد
انقائها ، واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان حكم
المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى
المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على
ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه « تسرى في شأن
عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيته ورده ومخاصمته ، الأحكام
المقررة بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض ٠٠٠٠٠٠ » فان

الدعوى التى ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة العليا — وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الأحكام المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

٢ — يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — وهى تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا — ان أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن احتراماً لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهى تخضع للأحكام المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز — وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون — اذا وقع بطلان فى حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم فى هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر فى موضوع الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم . واذ عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا — الى هذه المحكمة — دون غيرها — ولاية الفصل فى الدعاوى المتعلقة بالطعن فى أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فإن مقتضى ذلك أنه ينبغى رفع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً أمامها .

٣ ، ٤ — أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة

بايداعها قلم كتابها الذى يقوم بقيدها فى يوم تقديمها فى سجن خاص كما تطلبت المادة ٣٤ سالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والنصح موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بإدارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الأحوال ، مما مفادة أن المشرع قد رأى - نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التى تختص بنظرها - أن يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها - ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها فى كل من الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة - ولم يستثن من ذلك إلا ما نصت عليه المادة ٢٩ (أ) من جواز أن تحيل إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي - أثناء نظرها إحدى الدعاوى - الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازما للفصل فى النزاع وذلك للنظر فى هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك فى النزاع وذلك للنظر فى هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التى تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث إذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والاضاع ، فانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون . لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة - اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا فى الحكم الصادر من المحكمة العليا فى القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية «دستورية» بطلب الغاء هذا الحكم وما يترتب عليه من آثار توصلنا الى اعادة النظر فى موضوع هذه القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية

العليا - فان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

٥ - ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة - بعد تأييدها قضاء محكمة أول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا - ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا - الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر - وبالتالي فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات - التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها - بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاطواع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل (الفصل الثانى الاجراءات) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاطواع المقررة أمامها » .

الاجراءات

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ملف الدعوى رقم ٣٨٠٨ لسنة ٩٧ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٣ بإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا وتأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى بعدم اختصاص

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ينظر هذه الدعوى المرفوعة بطلب
تقرير بطلان الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة
٤ قضائية « دستورية » .

وقد تمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث
التمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها
بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث أن الوقائع — على ما بين من قرار الاحالة وسائر
الأوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد ألقموا الدعوى رقم ٧١٣٤
لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتقرير بطلان
وانعدام الحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥
في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » واعتباره لاغياً وكان
لم يكن شاملاً كافة آثاره ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٨٤ بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى
تأسيساً على أن الدعوى بالانعدام بحكم يجب أن ترفع إلى ذات المحكمة
التي أصدرته طلباً لسحبه واغادة النظر في موضوع الدعوى وذلك
وفقاً للإجراءات المقررة أمامها ، كما أن طلب تقرير بطلان حكم لا
يكون الا عن طريق الطعن عليه وفقاً للأوضاع التي ينص عليها
القانون وليس بدعوى مبتدأة وذلك حفاظاً على مبدأ حجية الأحكام .
وإذ طعن المدعون في حكم عدم الاختصاص سياليف الذكر بالاستئناف
رقم ٣٨٠٨ لسنة ١٩٨٣ قضائية وقضت محكمة الاستئناف بالقاهرة
بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٣ بتأييد الحكم بالاستئناف مع إحالة الدعوى
إلى المحكمة الدستورية العليا لنظرها واعتبارها المحكمة المختصة بها

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعين أنهم قد أقاموا طلباتهم في الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت في الحكم محل النزاع برفض الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » التي كانوا قد رفعوها طالبين الحكم بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية الصادر استنادا لقانون التفويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذى أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الى ذات قانون التفويض فان مؤدى ذلك - لدى المدعين - أن قضاة المحكمة العليا الذين فصلوا في هذه الدعوى كانوا من ذوى « المصلحة » في الحكم برفض الطعن بعدم دستورية قانون التفويض سالف الذكر ابقاء على وظائفهم ، الامر الذى يسقط عنهم ولاية القضاء ويجعلهم غير صالحين لنظر الدعوى ومن ثم يكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين ١٤٦/٤ ، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة بمرور ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ... وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المقصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هى الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة بتمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الرد في نص (م ٢٦ - المحكمة الدستورية)

المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد إلغائها . واذ قضت المادة الثالثة المشار إليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه «تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض . . . » فان الدعوى التى ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة العليا - وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الاحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

وحيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد بينت - على سبيل الحصر - أحوال عدم صلاحية القاضى ثم تلتها المادة ١٤٧ لتتنص على أنه «يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الاجوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . واذا وقع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » فان مفساد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لدى القاضى من شأنه أن يعرض عمله أو قضاؤه للبطلان الذى لا يكون التمسك به أصلا الا عن طريق الطعن فى الحكم بطرق الطعن المقررة ووفقا للإجراءات والمواعيد التى رسمها القانون وذلك نأيا عن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة النقض أحكاما باتة لا يسبيل للطعن عليها بأى طريق باعتبار أنها خاتمة المطاف فى الخصومة أمامها ، فقد رأى المشرع - زيادة فى الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الأصل العام - أن يجيز

في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات - للخصم اذا وقع بطلان مرجعه عدم الصلاحية في حكم صادر من محكمة النقض أن يطعن فيه أمام ذات المحكمة طالبا الغاء ونظر الطعن من جديد أمام دائرة أخرى .

وحيث أنه يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهي تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا - أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن احتراماً لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الأصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهي تخضع للأحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون - اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاء وما يترتب على ذلك من وجوب إعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . واذ عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - الى هذه المحكمة - دون غيرها - ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فان مقتضى ذلك أنه ينبغي رفع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً أمامها .

وحيث أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة بايداعها قلم كاتبها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها في سجل خاص

كما تطلبت المادة ٣٤ سالفه الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بإدارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى — نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها — أن يكون رفعها اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها — ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة — ولم يستثن من ذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ (أ) من جواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي — أثناء نظرها احدى الدعاوى — الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما الفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والاوزاع ، فانتهى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون . لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة — اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الغناء هذا الحكم وما يترتب عليه من آثار توصلنا الى إعادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا — فان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا . مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة — بعد تأييدها قضاء محكمة اول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا — ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال دعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا — الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر — وبالتالي فأنه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — بالنسبة الى دعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوزاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا الفصل (الفصل الثانى الاجراءات) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوزاع المقررة أمامها » ♦

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ♦

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ♦

جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فحى عبد الصبور
وحضور السادة المستشارين / محمد على راغب، بليغ ومصطفى جميل مرسى
وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعه ومحمد كمال محفوظ .
أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد احمد على فضل الله
المختوض
أمين البر

قاعدة رقم (٧)

القضية رقم ١٤ لسنة ٤ القضائية ((تنازع))

١ - قرار ادارى - اختصاص

قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزاع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا .
قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية
للمنفعة العامة .

النقطة بعدم مشروعية قرار نزاع الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية
مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص مختاكم
جهة القضاء العادى .

١ - ان كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزاع الملكية للمنفعة
العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها
الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد
احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ،
وهذان القراران يندمجان في تكوين عملية قانونية مركبة تتم
على مرحلتين هي اجراءات نزاع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة
العامة التى تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة او
التحسين والتى تبدأ - وفقا لنصوص المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦
من القانون المذكور - بصدر قرار تقرير المنفعة العامة ونشره
في الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبى
المصلحة القائمة باجراءات نزاع الملكية في دخول العقارات

التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة وانجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها واعداد كشوف تبين فيها اسماء ملاكها واصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى ان يوقع اصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فان تعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن لاي سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى ان يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقاري ، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، فان مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة .. انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع - وفقا للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ - سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فان قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه .

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام

جهتى القضاء العادى والادارى - على ما سلف بيانه - انما يشكل
منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكية
للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة -
وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار المنفعة
العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر
القرار الاول ، مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى
وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى
التي لا يدخل فى ولايتها نظر المنازعات الادارية والتي ليس لها أن
تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ١٥ و
١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فانه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ،
جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص ،
الامر الذى ينبى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافيين
المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى فى
النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا
الى فقدانه ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح
أيضا فى الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية
تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل فى الطلبات المرفوعة
بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة
من قانون السلطة القضائية سالف الذكر .

الاجراءات

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢ أودعت الشركة المدعية صحيفة
هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء
الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن ،
دون جهة القضاء العادى .

- وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
- ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

- بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
- حيث أن الدعوى قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة والاستيلاء المباشر على الحديقة والارض المقامة عليها سراى السيدة عزيزة فهمى بالاسكندرية وذلك لاقامة فندق سياحى ، وقد نازعت السيدة المذكورة في هذا القرار بطلب وقف تنفيذه والغائه فى الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق قضاء ادارى وقضى فيها بالرفض وتأيد ذلك بحكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٧٣ . واذ تصرفت السيدة عزيزة فهمى ببيع العقار المشار اليه الى المدعى عليهن بموجب عقد البيع المسجل برقم ٢٦٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالشهر العقارى بالاسكندرية ، فقد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعية ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار محل البيع المسجل وببطلان ومحو العقد المبرم لصالح الشركة المدعية تحت رقم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية ، ويتسلمهن العقار المذكور ، وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٨١ ، فطعننت الشركة المدعية ومندوبها فى هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٠٣٨ ، ١٩٣٥ لسنة ٧٧ ق . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المحنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بمنزح ملكية

أرض ومباني العقار سالف الذكر وتم نشره في الوقائع المصرية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، فطعن المدعى عليهن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق ، حيث طلبن - قبل الشركة المدعية وآخرين - وقف تنفيذ القرار المذكور والغاء مخالفته القانون من أوجه متعددة منها أن قرار تقرير المنفعة العامة قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول والذي يمثل ركن السبب في قرار نزع الملكية . واذ ارتأت الشركة المدعية ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتي القضاء العادي والإداري ، فقد اقامت الدعوى الماثلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الإداري المختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن دون جهة القضاء العادي .

وحيث أن الاستئناف رقمي ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق المطروحين أمام محكمة استئناف اسكندرية ينصبان على الحكم الابتدائي الصادر لمصلحة المدعى عليهن في الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية بثبوت ملكيتهن لعقار النزاع وببطلان ومحو العقد المشهر لصالح الشركة المدعية وتسليمهن العقار المذكور مع رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وذلك تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ لم يعقبه أي دأع نماذج نقل الملكية موقعا عليها من أصحاب الشأن أو قرار نزع الملكية للمنفعة العامة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، ومن ثم يصبح هذا القرار معدوما وساقط المفعول وفقا للمادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، ولما تبين لمحكمة الاستئناف صدور قرار وزير السياحة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية العقار محل الدأع في الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري قبل الشركة المدعية ، قضت بجلاسة ٣٧

مارس سنة ١٩٨٣ بوقف الاستئناف حتى يفصل في دعوى التنازع الماثلة ، مقرر أن الحكم في الدعوى المطروحة على القضاء الإداري من شأنه أن يؤثر على الحكم في الدعوى المدنية . ومن جهة أخرى قضت محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق المسار إليها بجلسته ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ قرار نزع الملكية المطعون فيه ووقف الدعوى الموضوعية بطلب الغائه حتى يفصل في الدعوى الحالية .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدعويين - محل التنازع - المطروحتين على جهتي القضاء العادي والإداري لم يصدر في أي منهما حكم نهائي يحسم النزاع الذي يدور فيهما - بين المدعى عليهن والشركة المدعية - حول موضوع واحد هو مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ لفقدانه ركن السبب بسقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وإذا كان هذا النزاع هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الإداري في حين أنه يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادي ، سواء بالنسبة لطلب محو العقد المشهر تحت رقم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقاري اسكندرية لصالح الشركة المدعينة على أساس سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، أو بالنسبة لطلب تثبيت ملكية المدعى عليهن تأسيسا على أنهن اشترين العقار بعقد بيع منجّل من المالكة الأصلية الشفيدة عزيزة فهمي ، وأن الملكية لم تكن قد انتقلت إلى الشركة المدعية وفقا لقانون نزع الملكية العامة . لما كان ذلك ، فإن النزاع حول هذه المسألة الأولية يكون واحدا في الدعويين القائمتين بين نفس الخصوم أمام جهتي القضاء العادي والإداري في وقت واحد دون أن يتخلل أي منهما عن نظره على ما يختلف بينهما الأمر الذي يقتضي معه منطوق قبول طلب الفصل في النزاع

الاجابى بشأن هذا النزاع وفقا لنص المادة ٢٥ بند ثانيا من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أنه لا مراء فى أن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانونى معين كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرحلتين هى اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التى تتخذها جهة الادارة وفقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتى تبدأ - وفقا لنصوص المواد ١٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من القانون المذكور - بصدر قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبى المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دخول العقارات التى تقرر لزومها لعمال المنفعة العامة واجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها وأعداد كشوف تبين فيها أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التى تقدرها لهم ، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فإن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاي سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى ، ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع ، وأذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ

نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ، ، فإن مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة . . . إنما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث إذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الإيداع — وفقاً للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكرراً من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ — سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فإن قرار نزع الملكية يكون مشوباً بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه .

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام جهتي القضاء العادي والإداري — على ما سلف بيانه — إنما يشكل منازعة إدارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة — وهو قرار إداري لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار تقرير المنفعة العامة لعدم إيداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الإداري وفقاً للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادي التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الإدارية والتي ليس لها أن تتعرض للأمر الإداري بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقاً للمادتين ١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين تحديد جهة القضاء الإداري ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص ، الأمر الذي ينبغي عليه أن توقف جهة القضاء العادي الاستئنافيين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الإداري في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استناداً إلى فقدانه

ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا في الدعوى المدنية امام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الإداري بنظر النزاع .

جلسة ١٦ يولية سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد الحبيب
وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومحمطى جميل مرسى
ومحمد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعه ومتر أمين عبد المجيد ومحمد كمال
محفوظ
أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
المفوض
وحضور السيد أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٨)

القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية ((تنازع))

١ - تنازع ايجابى

مناط قيام التنازع الايجابى على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع
واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص
قضائى ولم تتخل احدهما عن نظرها .

٢ - جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائى

جهة القضاء هى الجهة التى تقوم بولاية القضاء
الهيئة ذات الاختصاص القضائى هى كل هيئة خولها القانون سلطة الفصل
فى خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التى يحددها القانون.

٣ - المحكمة الدستورية العليا - المسألة الدستورية

المحكمة الدستورية العليا هى صاحبة الولاية فى حسم التنازع حول الاختصاص
وتعيين الجهة القضائية المختصة .
المسألة الدستورية لا تدرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذى قد يثار
بشأن التنازع على الاختصاص .
الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين
الجهات القضائية المتعددة . .

١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قيام التنازع الايجابى على الاختصاص أن
تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من
جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائى ولم تتخل
احدهما عن نظرها ، واذا كانت جهة القضاء هى الجهة التى تقوم
بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائى فى مفهوم

المادة ٢٥ سالفه الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا النزاع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية . لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن النزاع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح ان يكون محلا للنزاع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية - وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - اذا ما دفع خصم امامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، ان تمنح هذا الخصم آجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تترتب في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها اثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات - التى تعقد الاختصاص لمحكمة الموضوع بنظر طلب الرد - والمطروح على المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية « دستورية عليا » بعد أن تمسكت كل من هاتين الجهتين بنظر الدعوى المطروحة أمامها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المدعى كان قد قدم طلبا برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمة الجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة ضده من مهدى القابجر ، وقيد طلب الرد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ (رد) ، حيث طعن المدعى بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية المادتين ١٥٧/١ ، ٢ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فأجلت المحكمة نظر الطلب الى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أمام المحكمة الدستورية العليا ، حيث قيدت برقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا . كما يبين من الاوراق أن المدعى كان قد أقام أيضا دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب (م ٢٧ - المحكمة الدستورية)

الرد لعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات وان هذه النصوص مطعون فيها بعدم الدستورية في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا المشار اليها • واذا رأى المدعى أن ثمة تنازعا ايجابيا بأن تمسكت جهة القضاء العادى بالفصل في الدفع بعدم الاختصاص الامر الذى يستلزم تصديها لدستورية النصوص المطعون ذىها ، وهو ما يخرج عن ولاية هذه الجهة وتختص به المحكمة الدستورية العليا وحدها عند نظرها الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق على ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى الماثلة قبل المدعى عليهما بطلب تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات سالفة الذكر والتي تعقد الاختصاص بطلب الرد لمحكمة الموضوع ، غير أنه أوضح في مذكرة دفاعه أنه يطلب الحكم باختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل في الطعن بعدم دستورية المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون المرافعات والمرفوع بشأن الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا •

وحيث أن المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩. قد نصت على أنه « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : (أولا) ••••• (ثانيا) الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحدهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها (ثالثا) ••••• » ثم نصت المادة ٣١ من ذات القانون على أنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار اليها في البند ثانيا من المادة ٢٥ • ويجب ان يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها فى شأنه ••••• »

وحيث ان مؤدى هذه النصوص ان مناط قيام التنازع الايجابى على الاختصاص ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت امام جهتين من جهات القضاء أو ايه هيئة ذات اختصاص قضائى ولم تتخل احدهما عن نظرها . واذا كانت جهة القضاء هى الجهة التى تقوم بولاية القضاء والهيئة ذات الاختصاص القضائى فى مفهوم المادة ٢٥ سالفه الذكر هى كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومه بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التى يحددها القانون . وهى جميعا جهات قضائية متعددة فى نظامنا القضائى خصها المشرع بالفصل فى خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هى وحدها صاحبة الولاية فى حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية . لما كان ذلك فان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذى قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « فى مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذى عين فى المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية - وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصم أجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا . وان تترتب فى الفصل فى الدعوى الموضوعية حتى يفصل فى الدعوى الدستورية التى انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص فى

قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعى قد أقام الدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ ق امام المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكرر من قانون المرافعات بعد أن صرحت له بذلك محكمة الموضوع في دعوى الرد رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بعدم دستورية ذات المواد المشار اليها ورتب على ذلك دفعا بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى ، فان محكمة الموضوع اذ تمضى في نظر دعوى الرد الاخيرة متمسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدفع بعدم دستورية المواد سالفة الذكر ، تكون قد اعتبرت ان هذا الدفع غير جدى ، ومن ثم لا تلتزم بوقف الدعوى الموضوعية المطروحة عليها حتى يفصل في الدعوى الدستورية المنبثقة من دعوى الرد الاولى وذلك الى ان يصدر الحكم في الدعوى الدستورية ، فتكون له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة قبل الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بما في ذلك كافة الجهات القضائية وفقا لنصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك سواء صدر هذا الحكم بعدم دستورية النصوص المطعون فيها أم أنتهى الى دستورتها .

لما كان ذلك وكائنت المسألة الدستورية لا تكون محلا للتنازع في الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الموضوع على ما سلف بيانه ، فان مقتضى الحكم بعدم قبول الدعوى الحالية .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن
ومنير أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة وفوزي أسعد مرقس وشريف برهام نور أعضاء
وحضور السيد المستشار الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحنسور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (٩)

القضية رقم ٢٢ لسنة ١ قضائية « تنازع » (٥ لسنة ١٠ عليا)

١ - المناقش بين حكيم نهائين - مناط قبوله .

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكيم نهائين هو
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات
اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما
النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

٢ - النزاع في تنفيذ حكيم نهائين - قواعد الاختصاص الولائي .

المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكيم
نهائين تفاضل بينهما طبقا لقواعد الاختصاص الولائي فتعتمد بالحكم الصادر من
الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .
المحكمة الدستورية العليا لا تعد جهة طعن في الأحكام النهائية المتناقضة .

١ - أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ
حكيم نهائين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء
أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها
وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر
تنفيذهما معا .

٢ - لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة - وهي في مجال الفصل في
النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكيم نهائين - إنما تفاضل
بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتمد بالحكم

الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى • ومن ثم فان طلب المدعيتين عدم الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائما على أساس جديرا بالرفض • ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا الحكم فى استجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصاص الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فيه أو حاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا - اذ تفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة - لا تعد جهة طعن فى هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها او تقويم عوجها •

الاجراءات

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٩ أودعت المدعيتان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبتين الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعين رقمى ٥٠٢ لسنة ٢٠ و ٣٠٨ لسنة ٢٢ قضائية فيما قضى به من اهدار حجية الحكم النهائى الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أن المدعى عليهما الثانية والثالث — السويسريين جنسية — كانا يملكان قطعة أرض مساحتها ٥ أفدنة بناحية (كنجى مريوط) زمام قسم العامرية مقام على جزء منها بعض المنشآت تستغل كفندق . وبموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ باع الاجنبيان هذه الارض الى المدعى عليه الرابع ، غير أن البائعين أقاما الدعوى رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية طلبا الحكم بفسخ عقد البيع المزور والغاء كافة آثاره ورد العين المبيعة اليهما فقضت المحكمة بجلسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ باجابتهم الى طلباتهما وتأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٥٤٠ لسنة ١٧ قضائية استئناف الاسكندرية وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها — الذى نشر فى ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ — تقدم المالكان الاجنبيان باقرارين الى الهيئة العامة للإصلاح أثبتا فيه ملكيتهما للارض المذكورة بما عليها ، واتخذت بناء على ذلك الاجراءات المقررة بشأن حصر الاراضى الخاضعة للاستيلاء ومعاينتها والاعلان عنها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى وبموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ باع المدعى عليه الرابع مساحة ١٠ س / ١٤ ط / ٤ ف من الارض محل البيع الاول الى المدعيتين اللتين اقامتا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهما الثلاثه الاخيرين — دون المدعى عليه الاول بصفته — طالبتين الحكم بصحة ونفاذ كل من عقدي البيع المؤرخين ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩

و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ المشار اليهما وبتسليمهما العين المبيعة .
فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لهما بطلباتهما بجلسة ٢٨ مارس
سنة ١٩٧٢ وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه .

كما قدمت المدعيتان - بعد علمهما باستيلاء الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى على أرض النزاع - الاعتراض رقم ٣٩٠ لسنة
١٩٧٣ الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى طالبتين الاعتداد
بعقدى البيع سالفى الذكر استنادا الى أن أرض النزاع آلت ملكيتها
الى البائع لهما - المدعى عليه الرابع - قبل نفاذ القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٣ والى أنها ليست من الاراضى الزراعية أو ما فى حكمها .
فأصدرت اللجنة القضائية قراراتين باستبعاد الارض محل الاعتراض
من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة
٣٠ يناير سنة ١٩٧٩ بالغاء هذين القرارين وبرفض اعتراض المدعيتين
وذلك فى الطعنين رقمى ٥٠٢ لسنة ٢٠ و ٣٠٨ لسنة ٢٢ قضائية
المرثوعين من المدعى عليه الاول بصفته ، واذ رأت المدعيتان أن هذا
الحكم الاخير يتناقض مع الحكم الصادر لصالحهما من محكمة
الاسكندرية الابتدائية ذات الولاية فى مسائل الملكية ، فقد أقامتا
الدعوى الماثلة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والغائه .

وحيث أن المدعيتين وان طلبتا وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية
العليا والغائه الا أن البين من رفع دعواهما الى هذه المحكمة - بصدد
النزاع التعلق بتنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - أنهما تستهدفان -
فى واقع الامر - القضاء بعدم الاعتداد بالحكم المشار اليه .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن
تنفيذ حكمين نهائيين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو
أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة
ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان
قد جسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاستئنافية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ أن المحكمة اعتدت بالتصرف الصادر من المدعى عليهما الثانية والثالث الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩، ورتبت على ذلك قضاءها بصحة ونفاذ هذا العقد وعقد البيع العرفي الصادر من المدعى عليه الرابع الى المدعيتين، بينما قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرارى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ورفض اعتراض المدعيتين تأسيسا على ما انتهت اليه فى أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه من رفض الاعتداد بالتصرف الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بعقد البيع العرفي آنف الذكر لسابقة القضاء نهائيا بفسخه وما ترتب على ذلك من بقاء ملكية الارض للاجنبيين وأيلولتها الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وبالتالى بطلان التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الرابع والمدعيتين لمخالفته تلك الاحكام . ومن ثم فان الحكمين يكونان قد خسما موضوع النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها - بعد أن حظر فى صدر مادته الاولى على الاجانب تملك تلك الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والنبور والصحراوية - حدد فى الفقرة الثانية من المادة ما لا يعتبر أرضا زراعية فى تطبيق أحكام هذا القانون ثم نص فى المادة الثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للاجانب وقت العمل بالقانون بما عليها من المنشآت والأشجار والملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها . كما نص فى ذات المادة على أنه « لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الاجانبين لإحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٦٣ « ونص في المادة التاسعة منه - المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - على أن « تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون . ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان على النحو الموضح في الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » كما قضت المادة العاشرة بأنه « يقع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ويجوز لكل ذي شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » . هذا وقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي - بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة وفي قرارات اللجان القضائية ، على أن يرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للأوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وحيث أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما ، أن المشرع خص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - ومن بعدها المحكمة الإدارية العليا التي أجاز الطعن في قرارات اللجنة أمامها - بولاية الفصل دون سواها في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سواء فيما يتعلق بتحديد الأراضى التى تخضع للحظر المقرر بالقانون أو التى تخرج عن نطاقه وكذلك فيما يختص بالاعتداد بتصرفات الملاك الأجانب فى تلك الأراضى أو رفض الاعتداد بها ، باعتبار أن المنازعة المثارة فيها ناشئة عن تطبيق المادتين الأولى والثانية من القانون ذاته .

وحيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن المحكمة الادارية العليا -
وهي بصدد نظر الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنة القضائية للإصلاح
الزراعي - تكون هي الجهة القضائية التي خصها المشرع وحدها
بولاية الفصل في طلب الاعتداد بالبيع الصادر من الاجنبيين الى
المدعى عليه الرابع وما ترتب عليه من بيع هذا الاخير الى المدعيتين
الأرض المملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ على ما سلف بيانه ، ويكون بالتالى الحكم الصادر من محكمة
الاسكندرية إبتدائية في الدعوى رقم ٣٥٤٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر
من جهة لا ولاية لها بالفصل في هذا النزاع .

لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة - وهي في مجال الفصل في
النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - انما تفاضل بينهما
أساساً طبقاً لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة
التي لها ولاية الحكم في الدعوى . ومن ثم فإن طلب المدعيتين عدم
الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائماً على غير أساس
جديراً بالرفض . ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا
الحكم في استجلاء طبيعة الارض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم
الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصاص الهيئة العامة
للإصلاح الزراعي فيه أو حاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم
تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا - اذ تفصل في النزاع
القائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتناقضة - لا تعد جهة طعن في
هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها أو تقويم عوجها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومنير أمين عبد المجيد ولسوزي
أسعد مرقص وشريف برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العيين
أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
المسوفين
أمين السر

قاعدة رقم (١٠)

القضية رقم ١ لسنة ٦ قضائية « تنازع »

- ١ - دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - قبولها .
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها ، أو أن تتخلى كلاهما عنها .
- ٢ - تنازع ايجابى - شرط انطباقه .
شرط انطباق التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .
يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .
- ٤ - دعوى تنازع الاختصاص - قبول .
رفع دعوى الموضوع أمام جهة قضائية واحدة ، لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة - أثره - عدم قبول دعوى التنازع .
- ٥ - دعوى دستورية - رخصة التصدى .
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى للدستورية القوانين واللوائح - مناط اعمالها - أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها - ابتداء قيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدى سند بسوغ اعمالها .

١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص -
وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، او ان تتخلى كلاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمرسع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

٤ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارىء هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين امامها وقضت بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

٥ - أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارىء ، طبقاً لما تقتضى به المادة ٢٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز للمحكمة فى جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون او لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالتنازع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية » ذلك ان أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بتنازع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام

النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل التي عدم قبولها ، فانه لا يكون لرجحة التصدي سند يسوغ أعمالها .

الاجراءات

بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٨٤ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين محكمة جنائيات السويس الجهة القضائية المختصة بنظر الجناية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنائيات السويس المقيدة ضدهم دون محكمة جنائيات أمن دولة طوارئ السويس التي احيلت اليها ذات الجناية تحت رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنائيات أمن الدولة طوارئ السويس وقضت فيها بادانتهم . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقدرت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ تم ضبط المدعين بدائرة قسم السويس وفي جوزتهم جواهر مخدرة واسلحة نارية وذخائر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنائيات السويس الذى قيد — بعد تحقيقه — ضد المدعين بتهم جلب جواهر مخدرة واحراز اسلحة نارية وذخائر ، واجاله المجامى العياض الى محكمة جنائيات السويس أمن دولة طوارئ بـ رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنائيات أمن دولة طوارئ التى قضت فيها بجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بمعاقبة المدعين . واذا ارتأى المدعون ان هناك تنازعا

ايجابيا على الاختصاص بين محكمة جنايات السويس ومحكمة
جنايات السويس أمن دولة طوارئ ، فقد أقاموا دعواهم المثلة
طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة المختصة بنظر
دعواهم .

وحيث إن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص -
وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تطرح الدعوى
عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات
الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداهما عن نظرها ، أو أن تتخلى
كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ان تكون
الخصومة قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع
الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه
المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا
بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة
على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف
« الدعوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان محكمة جنايات
السويس امن دولة طوارئ هي الجهة القضائية الوحيدة التي
احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين أمامها وقضت
بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة
قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى
تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول
الدعوى .

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعون في مذكرتهم من اعمال هذه
المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية قانون الطوارئ ، طبقا لما
تقضى به المادة ٢٧ من قانونها والتي تنص على أنه « يجوز للمحكمة

في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية « ذلك ان اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة . منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها . فإذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها . فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليخ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم ابو العنين وواصل
علاء الدين
رئيس المحكمة
أعضاء
مجلس
المفوض
أمين السر
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد على فضل الله

قاعدة رقم (١١)

القضية رقم ٣ لسنة ٦ قضائية « منازعة تنفيذ »

١ - دعوى تفسير حكم - ماهيتها .

دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الاحكام ولا تمس حجتها ،
وتستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض
أو ابهام .

٢ - طلب تفسير حكم - مناط قبوله .

مناط أعمال طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو ابهام
يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، إذا كان قضاء الحكم واضحا لايشوبه
غموض فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون
التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجيته .

١ - ان المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان « تسرى على الاحكام
والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص في هذا
القانون القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية
بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات » . وننص
المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه
« يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم
تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام » ويقدم الطلب
بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر
بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه
(م ٢٨ - المحكمة الدستورية)

ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

وحيث أنه وإن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على ان « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » إلا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تمس حجيتها ، وإنما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المناسب بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم فإن القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

٢ - ان الاستفادة من نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع في منطوق الحكم - أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له - من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، أما إذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجيته .

لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره - في الدعوى الماثلة - قد جاء قضاؤه وإضاها في تحديد موضوع النزاع الذى فصل فيه ، وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحتين على جهتي القضاء العادى والإدارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعه إدارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزاع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، وأنهى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فان الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوباً بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاضعاً بشكل الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٤ أودعت المدعيات صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية « تنازع » ، على أساس أن ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن وقف الاستئناف رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق استئناف الاسكندرية مقصور على الفصل فى الطلبات الموضوعية المطروحة فى هذين الاستئنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة الاستئنافية فى الفصل فى الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلاً لرفعهما بعد الميعاد المقرر قانوناً .

وقدمت الشركة الادعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في ان المدعيات كن قد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعى عليها ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار المباع لهن بعقد مسجل وببطلان ومحو العقد المبرم لصالح الشركة ويتسلمهن العقار المذكور وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٨١ ، فطعننت الشركة المدعى عليها ومندوبها في هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق • وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية أرض ومباني العقار سالف الذكر ، فطعننت المدعيات على هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق بطلب وقف تنفيذه والغائه تأسيسا على ان قرار تقرير المنفعة العامة الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ في مواجهة البائعة لهن قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول • واذا ارتأت الشركة المدعى عليها ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقد أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعيات • وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع تأسيسا على ان الدعويين المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى يدور فيها نزاع حول موضوع واحد وهو مدى مشروعية قرار نزع الملكية

الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، اذ هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى ، كما يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل فى الدعوى المطروحة على القضاء العادى وان هذا النزاع يشكل منازعة ادارية مما يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى ويخرج عن اختصاص جهة القضاء العادى التى لا يدخل فى ولايتها نظر المنازعات الادارية . وخلصت المحكمة فى أسباب ذلك الحكم الى ان قضاءها باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع ينبنى عليه « ان توقف جهة القضاء العادى الاستئنافيين المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى فى النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة » . فأقامت المدعيات الدعوى الماثلة بطلب تفسير هذا الحكم على اعتبار ان ما تضمنته أسبابه خلاصا بوقف جهة القضاء العادى الاستئنافيين المطروحين أمامها مقصور على الفصل فى الطلبات الموضوعية فى هذين الاستئنافيين دون ان يمتد الى سلطة المحكمة المدنية فى الفصل فى الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستئنافيين شكلا لرفعهما بعد الميعاد على أساس ان الفصل فى هذا الدفع لا يتوقف على الفصل فى المسألة الاولى المتعلقة بمشروعية قرار نزع الملكية .

وبحيث أن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص فى هذا القانون القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الاحكام والقرارات » . وتنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو ابهام . ويقدم الطلب بالالضاع المعتادة لرفع الدعوى » . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ،

ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

وحيث أنه وأن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على أن « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » إلا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الاحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم فإن القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

وحيث أن المستفاد من نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع في منطوق الحكم - أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له - من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجتيه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره - في الدعوى الماثلة - قد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع النزاع الذي فصل فيه ، وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعوتين المطروحتين على جهتي القضاء العادى والادارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعة ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار تزاع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، وانتهى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوباً بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصاً بشكل الاستئناف المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

لهذه الاسباب

حكمت المحكمت برفض الدعوى •

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير
ابن عبد المجيد ورابع لدغى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور
أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحفيد عماره
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (١٢)

القضية رقم ٦ لسنة ٥ القضائية « تنازع »

- ١ - دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاها عنها .
- ٢ - تنازع ايجابي - شرطه .
شرط انطباق التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ - دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .
يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف الدعوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .
- ٤ - دعوى تنازع الاختصاص - قبول .
رفع دعوى الموضوع أمام جهة قضائية واحدة - لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة - اثره - عدم قبول دعوى التنازع

١ ، ٢ ، ٣ - أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص -
وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو
الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن
نظرها ، أو أن تتخلى كلتاها عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى
التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام
الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا

مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بظرها
والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة
من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يقرتب على رفع دعوى
التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة
به حتى الفصل فيه » .

٤ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية
العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحييت اليها الدعوى
الجنائية وتمت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقائع
المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع
عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك
تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر
الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة
بالفصل فى الوقائع التى رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣
جنايات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، دون جهة القضاء
العسكرى التى نظرت الدعوى وقضت فيها بادانته .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلاسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل فى أن المدعى أقام دعواه الماثلة طالبا تعيين

القضاء العادى الجهة المختصة بنظر الاتهامات المنسوبة اليه والتي رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنايات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ، قولا بأنه كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨٠ كلى يقضى بالزام المدعى عليه وآخرين بصفقتهم بتسليمه المواد والمهمات المملوكة له والمودعة بأحد المواقع العسكرية ، وتأيد هذا الحكم استئنافيا بجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٨١ فى الاستئناف رقم ٤٨٤٢ لسنة ٩٧ ق ٠ وازاء تراخى المحكوم عليهم فى تسليمه المواد والمهمات المقضى له بها ، فقد قام بتحريك الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه وآخرين بطريق الادعاء المباشر متهما اياهم بالجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ عقوبات . وعلى أثر ذلك قامت ادارة المدعى العام العسكرى بالتحقيق معه فيما نسبته اليه من الاشتراك بطريقى الاتحاق والتحريض مع آخرين فى ارتكاب تزوير ماذى - فى الكشف والمستندات التى قضى بناء عليها لصالحه ابتدائيا واستئنافيا من جهة القضاء العادى - واستعمال المحررات المزورة فيما زورت من أجله ، وبالاشتراك مع آخرين فى المشروع فى تسهيل الاستيلاء للغير على أموال مملوكة للقوات المسلحة ، وإنتهت الى تقديمه والآخرين الى المحكمة العسكرية العليا التى قضت بمعاقبته بالإشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ٠ وخلص المدعى الى أنه لما كانت جهة القضاء العسكرى غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى الجنائية المشار اليها ، فقد اقام دعواه الماثلة بطلباته سالفه البيان ٠

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص - وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واجد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا يتخلل إحداهما عن نظرها ، او ان يتخلل

كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة العسكرية العليا هى الجهة القضائية الوحيدة التى أحييت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع
لداني جمعة ونوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
أعضاء
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٣)

القضية رقم ١١ لسنة ٤ القضائية « تنازع »

- ١ — دعوى تنازع الاختصاص — قبولها .
مناطق قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع
واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي
ولا تتخلى إحداها عن نظرها ، أو أن تتخلى إحداها عنها .
- ٢ — تنازع إيجابي — شرطه .
لشرط انطباق التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام
الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا .
- ٣ — دعوى تنازع الاختصاص — أثر رفعها .
يقرب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة »
المتعلقة به حتى الفصل فيها .
- ٤ — النيابة العامة — جهات الحكم .
النيابة العامة وهي تمارس سلطة التحقيق لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات
اختصاص قضائي ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالفصل في
الدعوى الجنائية عند رفعها إليها .
- ٥ — رخصة التصدي — المادة ٢٧ من قانون المحكمة .
أعمال رخصة التصدي المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون المحكمة منوط
بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح عليها — إذا انتهى
قيام النزاع فلا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها .

١ ، ٢ ، ٣ — أن مناطق قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص
وفقاً للبند « ثانياً » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى احدهما عن نظرها أو أن تتخلى كليهما عنها • وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى القائمة » المتعلقة حتى الفصل فيه •

٤ - أن النيابة العامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى فى تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ذلك أن المشرع يعنى فى هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كليهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات و ضمانات التقاضى أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسمة للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه فى هذا الخصوص - وأن كان يعد عملا قضائيا - الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائية عند رفعها اليها •

٥ - أنه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدي المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية

المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقبح في شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متجيلا بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فإنه لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها .

الاجراءات

بتاريخ ١٨ يولية ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع موضوع كل من الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، والتحقيق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا .
وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ ، وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان النيابة العسكرية اتهمت المدعى في القضية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، أنه بتاريخ الأول من

مارس سنة ١٩٨٢ ، وما قبله ، أهان بالقول هيئة المحكمة العسكرية العليا اثناء انعقادها بأحد المحلات العسكرية لنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا . وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة المدعى بالحبس لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، وتم التصديق على هذا الحكم . كما اتهمت نيابة أمن الدولة العليا - المدعى - في التحقيق الذي أجرته في القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، أنه في غضون شهر مارس ١٩٨٢ نشر امورا خاصة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ عسكرية عليا بقصد التأثير في القضاء الذين نيط بهم الفصل فيها ، وكذلك التأثير في سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، وفي الشهود الذين قد يطلبون لاداء الشهادة في تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفي الرأى العام لمصلحة طرف فيها . ولم يتم التصرف في هذا التحقيق علي ما ورد بكتاب المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ٢١ مارس ١٩٨٤ الى هيئة مفوضى المحكمة .

واذ ارتأى الادعى أن ثمت تنازعا ايجابيا في الاختصاص بين المحكمة العسكرية العليا وبين نيابة أمن الدولة العليا ، لعدم تخلي أى منهما عن نظر الدعوى المرفوعة اليها في ذات الموضوع ، فقد أقام الدعوى الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظره .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى احدهما عن نظرها او ان تتخلى كلتاها عنها . وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، ان تكون الخصومة قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند

رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه .

وحيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة ، وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك » ويكون للنياية العامة - بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا » .

وحيث أن النيابة العامة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي في تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ذلك أن المشرع يعنى في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كليهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مابين لاجراءات وضمانات التقاضي أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه في هذا الخصوص - وإن كان يعد عملا قضائيا - إلا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالفصل في الدعوى الجنائية عند رفعها اليها .

لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذي تجريه نيابة أمن الدولة العليا

في القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، لم يتم التصرف فيه على ما سلف بيانه ، بما مؤداه أن الدعوى الجنائية بشأن الاتهامات المنسوبة الى المدعى موضوع هذا التحقيق لم ترفع ، ولم تتصل بالتالى بقضاء الحكم ، فان الخصومة في شأن الموضوع الواحد - وأيا كان وجه الرأي في اتحاد هذا الموضوع - لا تكون قائمة أمام جهتين قضائيتين ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعى في مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع في شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليخ
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد ورابع
لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
المفوض
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أمين السر

قاعدة رقم (١٤)

القضية رقم ١ لسنة ٤ قضائية « تنازع » (١)

- ١ - تنازع اختصاص ايجابى - مناط قبول دعوى .
مناط قبول دعوى الفصل فيه أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين
من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن
نظرها .
- ٢ - خصومة - زوال عنصر المنازعة فى الخصومة الموضوعية - أثره على دعوى
تنازع الاختصاص المرفوعة بشأنها - انقضاء المصلحة فى دعوى التنازع .

- ١ - أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى
وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو
الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن
نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة
بنظر الخصومة والفصل فيها .
- ٢ - إذا زال عنصر المنازعة فى الخصومة ، انتهت المصلحة فى الفصل
فى دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ يتاير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة

(١) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين فى الدعويين
رقمى ٣ لسنة ٤ ق و ٤ لسنة ٥ ق تنازع .

بالفصل في الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١
دون جهة القضاء الادارى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى
انتهت في ثانيهما الى عدم قبول الدعوى •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق — تتحصل في أنه في الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨١ أصدر
رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ بالغاء القرار
الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين المدعى عليه الاول
بابا للاسكندرية ويطيركا للكراسة المرقسية وبتشكيل لجنة من خمسة
أساقفة للقيام بالمهام البابوية • فتظلم المدعى عليه الاول أمام محكمة
القيم طالبا الغاء هذا القرار كما طعن فيه المدعى عليه الثانى بالالغاء
أمام محكمة القضاء الادارى • وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٢ قضت
محكمة القيم برفض التظلم — وقد طعن المدعى عليه الاول في هذا
الحكم أمام المحكمة العليا للقيم بالطعن رقم ٢ لسنة ٢ قضائية قيم
عليا — في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٢ ديسمبر سنة
١٩٨١ برفض الدفع بعدم الاختصاص الذى أبدته الحكومة
وبالاستمرار في نظر الدعوى • فأقام المدعيان دعوى التنازع الماثلة
لتعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة بالفصل في النزاع •

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص
الايجابى وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها فإذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ، انتهت المصلحة في الفصل في دعوى النزاع على الاختصاص المرفوعة بشأنها .

لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قد نص على إعادة تعيين المدعى عليه الاول بابا لاسكندرية وبطريقا للكراسة المرقسية ، وهو ما كان يستهدفه كلا المدعى عليهما في طعنيهما من طلب إلغاء القرار المطعون عليه ، الامر الذي يستتبع زوال المنازعة في هذا القرار أمام كلتا الجهتين ، وتنتفى معه بالتالى المصلحة في دعوى النزاع الراهنة ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

السادة المستشارون رؤساء المحكمة الدستورية العليا

وأعضائها ورؤيس وأعضاء هيئة مفوضيها

من تاريخ انشائها حتى الآن

أولا : رؤساء المحكمة

السادة المستشارون

الى	من	
١٩٨٢/ ٨/٣١	١٩٧٩/١٠/ ٩	أحمد ممدوح عطيه
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٨٢/ ٩/١٩	فاروق محمود سيف النصر
١٩٨٤/ ٦/٣٠	١٩٨٣/ ٧/ ١	الدكتور فتحى عبد الصبور
	١٩٨٤/ ٧/ ١	محمد على راغب بليخ

ثانيا : أعضاء المحكمة

السادة المستشارون

١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	على أحمد كامل
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	أبو بكر محمد عطيه
١٩٨٢/ ٩/١٨	١٩٧٩/١٠/ ٩	فاروق محمود سيف النصر
١٩٨٠/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	ياقوت عبد الهادى العشماوى
١٩٨١/ ٩/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمد فهمى حسن عشرينى
١٩٨٣/ ٩/١٩	١٩٧٩/١٠/ ٩	كمال سلامة عبد الله
١٩٨٣/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور فتحى عبد الصبور
١٩٨٠/١٠/١٤	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمود حسن حسين
١٩٨٤/ ٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمد على راغب بليخ
	١٩٨٠/ ٨/ ٦	محمود حمدى عبد العزيز
	١٩٨٠/ ٨/ ٦	مصطفى جميل مرسى
	١٩٨٠/ ٨/ ٦	ممدوح مصطفى حسن
١٩٨٤/ ٦/٣٠	١٩٨١/ ٦/٢٩	محمد عبد الخالق النادى
	١٩٨١/ ٦/٢٩	منير أمين عبد المجيد
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	رابح لطفى جمعه
	١٩٨٢/ ٦/٢٨	فوزى أسعد مرقس
	١٩٨٣/ ٣/١٧	محمد كمال محفوظ
	١٩٨٣/ ٩/٢٤	شريف برهام نور
	١٩٨٤/ ٧/٢١	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٨٤/١٠/١٧	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
	١٩٨٤/١١/٢٦	واصل علاء الدين ابراهيم

ثالثا : رؤساء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/ ٧	١٩٧٩/١٠/ ٩	عمر حافظ شريف
١٩٨٣/ ٣/١٦	١٩٨١/ ٧/٢٥	محمد كمال محفوظ (ندبا)
١٩٨٤/ ٧/٢٠	١٩٨٣/ ٣/٣١	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٨٤/١٠/ ٣	الدكتور أحمد محمد الحفنى (ندبا)

رابعا : اعضاء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

١٩٨١/ ٧/٢٤	١٩٧٩/١٠/ ٩	محمد كمال محفوظ
١٩٨٣/ ٣/٣٠	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور عوض محمد عوض المر
	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور أحمد محمد الحفنى
	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور أحمد عثمان عياد
١٩٨٤/١٠/١٦	١٩٧٩/١٠/ ٩	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
	١٩٨٣/١٠/٣٠	عبد الرحمن الناصر محمد نصير
	١٩٨٤/ ٤/٢٦	السيد عبد الحميد عماره

السادة المستشارون المساعدون

١٩٨٤/ ٤/٢٥	١٩٨٣/١٠/٣٠	السيد عبد الحميد عماره
	١٩٨٣/١٠/٣٠	الدكتور/حنفى على جبالى

فهرس

رقم الصفحة	تقديم
٣	●
٦	● الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية
٣٦٥	● الاحكام الصادرة فى دعاوى التنازع
٤٥٣	● اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء واعضاء هيئة المفوضين منذ انشائها حتى الآن
٤٥٦	● المبادئ فى الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية
٤٩٤	● المبادئ فى الاحكام الصادرة فى دعاوى التنازع

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

أثر رجعى - أحزاب سياسية - اختصاص -
استفتاء - اعتقال - أعمال سيادة

أثر رجعى

أثر رجعى - تاريخ سريان القوانين - « الحقوق المكتسبة » . ١٧٦ ٢/٢٧

المبدأ الدستوري الذى يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها يهدف الى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

أجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ ان يقرر الاثر الرجعى للقوانين - فى غير المواضع الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

أحزاب سياسية

● دستور - المادة الخامسة بعد تعديلها فى ٢٢ ٢/٥١ ٣٥٣ مايو سنة ١٩٨٠ .

الدستور تطلب فى المادة الخامسة منه تعدد الاحزاب ليقوم على أساسها النظام السياسى فى الدولة ، وكفل حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها بما يستتبع ضمان حق الانضمام اليها - الحرمان من حق الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق كفلة الدستور .

اختصاص

اختصاص - المحكمة الدستورية العليا ٢٢ ١/ ٣

● استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستوري يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعاية مصالحها العليا .

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة
٢/٣٠
٢٠٩

اختصاص - المحكمة الدستورية العليا

● المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها .

٤. ● المحكمة الدستورية العليا : ولايتها في ٦ / ١
الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى
اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ (ب) من
قانونها .

استفتاء

- ٣٥٣ راجع دستور (قاعدة رقم) ١/٥١
● استفتاء - دستور - المادة ١٥٢ من
الدستور .

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة الى اصدار احكام الدستور أو مخالفتها . الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، تخضع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

اعتقال

- راجع قاضي طبيعي (قاعدة)
و ضمانات التقاضي (قاعدة ٣/١٤)
ومجلس الدولة (قاعدة)
ومحاكم أمن الدولة العليا (قاعدة)

التظلم منه

- ٨٠ ● أمر الاعتقال - التظلم منه - تكيفه - ٣/١٤
ضمانات التقاضي .
التظلم من أمر الاعتقال يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل

رقم
القاعدة الصفحة

- أو يره - الذى يتظلم من امر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

٨٠ ٤/١٤ • امر الاعتقال - التظلم منه - قرار محكمة أمن الدولة العليا فى التظلم - تكييفها •

التظلم من امر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ يعتبر « تظلماً قضائياً » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقاً لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » فى هذا التظلم يعتبر « قراراً قضائياً » نافذاً بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه .

أعمال سيادة

راجع اختصاص قاعدة ١١/٣٠٠٠٠٠٠٠

٢٢ ١/ ٣ أعمال سيادة - ماهيتها •

أعمال السيادة هى التى تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجى .

٢٢ ٢/ ٣ أعمال سيادة - اختصاص •

استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقاً للاعتبارات السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة فى الداخل ، والزود عن سيادتها فى الخارج ، ورعاية مصالحها العليا .

ت

تأميم - تشريع - تعليم - تعويض - تفتيش

رقم
القاعدة الصفحة

تأمين

- ١٢٢ ١/٢١ تأمين - أثره على المشروعات المؤممة -
مسئوليتها - مسؤولية المشروعات المؤممة .
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - القانون رقم
٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأمين بعض الشركات والمنشآت .
تأمين المشروعات بنقل ملكيتها الى
الدولة لا يترتب عليه تصفيتهما أو انقضاء
شخصيتها التي كانت لها قبل التأمين ، يظل لهذه
المشروعات نظامها القانوني ودمتها المالية مستقلتين
عن شخصية وذمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها
مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأمين .

- ١٢٢ ٢/٢١ • تأمين - مدى مسؤولية الدولة عن التزامات
المشروعات المؤممة .
قرر المشرع مسؤولية الدولة عن التزامات
المشروعات المؤممة في حدود ما آل اليها
من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين ، وذلك لاستقلال
ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة ، وعدم
مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود
قيمة أسهمه .

- ١٢٢ ٣/٢١ • تأمين - دستوري .
نص الدستور القائم على حظر التأمين الا
لمعبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

- ١٢٢ ٤/٢١ • تأمين - مدى مسؤولية زوجات وأولاد أصحاب
الشركات والمنشآت المؤممة عن التزاماتها .
تحمل جميع أموال الزوجات والأولاد بضمان
الوفاء بالتزامات الشركات المؤممة الزائدة على أصولها
حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها
بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من
القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية
الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

- ١٦٢ ١/٢٦ • تأمين - تعويض أصحاب المشروعات المؤممة
الترم المشرع في قوانين التأمين بالنسبة لتقدير التعويض
المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا
أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية
لحصولهم وأنصبتهم في تلك المشروعات .

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

١٦٢ ١/٢٦ ١٩٦٤ لسنة ١٣٤ • تأميم - تعويض - القانون
التزم المشرع في قوانين التأميم التي تعلق بها
أحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون
التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة معادلاً
لكامل القيمة الحقيقية لأصولهم وأنصبتهم في تلك
المشروعات .

١٦٢ ٢/٢٦ • تأميم - تعويض •
لم يقصد المشرع من القرار بقانون رقم ١٣٤
لسنة ١٩٦٤ تعديل أسس أو قيمة التعويض التي سبق
أن أرسنها في قوانين التأميم جميعاً .

١٦٢ ٤/٢٦ • تأميم - سندات - ملكة خاصة - اعتداء •
عليها - مصادرة •
ملكية السندات الاسمية التي تحولت إليها القيمة
الكاملة لأسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت
المؤممة - استقرارها لأصحابها بموجب قوانين التأميم
- مقتضى تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من
القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ من وضع حد
أقصى للتعويض لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - هو استيلاء
الدولة دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على
هذا الحد مما يشكل اعتداء على الملكية الخاصة
ومصادرة لها بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ٣٦٠٤ من
الدستور .

تشريع

٢٩ ١/٤ • تشريع - مجاله - ملاءات التشريع -
السلطة التقديرية للمشرع •
مجالات التشريع الذي تمارسه السلطة
التشريعية تمتد إلى جميع الموضوعات ، كما أن ملاءات
التشريع من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع
العادي ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط معينة .

١٧٦ ٣/٢٧ • تشريع - مجلس الشعب - المادة ٨٦ من
الدستور •
مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الأصلي
في التشريع عملاً بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحققته
في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون
غير مقيد في ذلك إلا بأحكام الدستور .

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

١٩٥ ٣/٢٩ • تشريع - سن القوانين - المادة ٨٦ من الدستور .

سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقاً للمادة ٨٦ من الدستور .

١٩٥ ٤/٢٩ • تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ضرورة - رئيس الجمهورية - المادة ١٤٧ من الدستور .
الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - أجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلاً بذلك وفقاً للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .

١٩٥ ٥/٢٩ • تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة .
أوجب الدستور لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائباً ، وأن تنتهي خلال الغيبة ظروف تسرع لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب - رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

١٩٥ ٦/٢٩ • تشريع استثنائي - قرار بقانون - القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية صدر على خلاف الأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوباً بمخالفة الدستور ، لأن الأسباب التي استندت إليها الحكومة في التعجيل بإصداره في غيبة مجلس الشعب تفيد أنه لم يطرأ خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور .

١٩٦ ٧/٢٩ • تشريع - القرارات بقوانين - الرقابة الدستورية .
تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس

رقم
القاعدة الصفحة

الجمهورية تحت رقابته مجلس الشعب لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقانون دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية .

قرار بقانون - اقرار مجلس الشعب للقرار ٨/٢٩ ١٩٦
بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اثره .
لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم اصداره .

٣٢٧ • تشريع - السلطة التنفيذية - مدى ١/٤٩
اختصاصها في ممارسة الاعمال التشريعية .
الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

٢٢٩ • تشريع - المحكمة الدستورية العليا - ١/٣٢
رقابتهما .
قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تتضمن احكاما عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

١٧٦ • تشريع - تعديل أو الغاء النص التشريعي ١/٢٧
المطعون بعدم دستوريته - لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له .

٣٣٦ • تشريع - ضرورة - رقابة قضائية . ١/٥٠
رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور - الشروط اللازمة لممارستها - خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

٣٣٦ • تشريع - قرار بقانون - ضرورة . ٢/٥٠
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية
الاملاك الناجمة عن فرض الحراسة - الامتياز التي

رقم
القاعدة الصفحة

دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب -
صدوره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته
التقديرية .

● تشريع - قرار بقانون - مجاله التشريعي - ١٠/٥٠ ٢٣٦
المادة ١٤٧ من الدستور .

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها تتناول
بالتنظيم كل ما يتناوله القانون أساس ذلك .

تظلم

راجع قاضي طبيعي (قاعدة)
و ضمانات التقاضي (قاعدة ٣/١٤)
ومجلس الدولة (قاعدة)
ومحاكم أمن الدولة العليا (قاعدة)

● أمر الاعتقال - المتظلم منه - تكييفه - ٣/١٤ ٨٠
ضمانات التقاضي .

التظلم من أمر الاعتقال يشكل « خصومة
قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل
- أو غيره - الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس
عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو
عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام
العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات
التقاضي من ابداء دفاعه وسماع اقواله .

● أمر الاعتقال - التظلم منه - قرار محكمة ٤/١٤ ٨٠
أمن الدولة العليا في التظلم - تكييفهما .

التظلم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة
العليا طوارئ يعتبر « تظلما قضائيا » أسند اختصاص
الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقتضيه المادة ٧١
من الدستور ، والقرار الذي تصدره محكمة أمن
الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم يعتبر « قرارا
قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة
النظر فيه .

تعليم

المساواة .

- ٢٢٩ ٢/٣٢ • **حق التعليم - مبدأ تكافؤ الفرص - مبدأ**
الحق في التعليم الذي أرسى الدستور أصله هو
ان يكون لكل مواطن الحق في ان يتلقى قدرا من التعليم
يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وان يختار نوع التعليم
الذي يراه أكثر اتفقا مع ميوله وملكاته وفق القواعد
التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما
لا يؤدي الى مصادرة او الانتقاص منه ، وعلى الا تخل
القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم
بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في
المادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

- ٢٢٩ ٣/٣٢ • **التعليم العالي - الكليات والمعاهد العالية**
التعليم العالي يعد الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع
بالمختصين والفنيين والخبراء الذين يقع على عواتقهم
مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط
في أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات المجتمع وانتاجه .

- ٢٢٩ ٤/٣٢ • **التعليم العالي - فرص الالتحاق به - الشروط**
الموضوعية .
الفرص التي تلتزم الدولة بأن تتيحها للراغبين في
الالتحاق بالتعليم العالي مقيدة بإمكانياتها الفعلية التي
قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده
المختلفة ، والسبيل الى فض تراحمهم وتنافسهم على
هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقها
وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في
أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات
الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في
الفرص والمساواة لدى القانون ، فاذا استقر لاي منهم
الحق في الالتحاق باحدى الكليات والمعاهد العالية وفق
هذه الشروط فلا يجوز أن يفضل عليه من لا تتوافر
فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره
الدستور .

- ٢٣٠ ٥/٣٢ • **القبول في التعليم الجامعي - معيار المفاضلة**
بين المتقدمين للتعليم الجامعي .
تكفلت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ

رقم
القاعدة الصفحة

الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

٢٣٠ ٦/٣٢ **● القبول بالتعليم العالي - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .**

المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها النصوص التشريعية تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناه محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها . الأمر الذي يتعارض مع طبيعة حق التعليم العالي وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، وينطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون . ويشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

تعويض

راجع تأميم (قاعدة ١/٢٦)
وحق ملكية (قاعدة ٥/٥٠)

١٦٢ ١/٢٦ **● تعويض تأميم - قوانين التأميم - تعويض ١/٢٦ اصحاب المشروعات المؤممة .**

التزم المشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كلياً أو جزئياً أن يكون هذا التعويض معادلاً لكامل القيمة الحقيقية لحصصهم وأنصبتهم في تلك المشروعات .

٣٣٦ ٥/٥٠ **● تعويض - أموال .**

عدم ردها عينا إلى أصحابها طبقاً للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحته من الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضاً معادلاً لقيمتها الحقيقية .

٣٣٦ ٧/٥٠ **● تعويض - ملكية .**

التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الأموال والممتلكات (م ٣٠ - المحكمة الدستورية)

رقم
القاعدة الصفحة

التي استثنيت من قاعدة الرد العيني يتحدد الى حد
يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - أثر ذلك - عدم
دستورية المادة المذكورة - نطاق عدم الدستورية .

تفتيش المسكن

راجع حريات شخصية (قاعدة ١٢/١/٢/٣/٤)
وراجع دستور (قاعدة)

ح

حريات - حق سياسي - حق شخصي - حق
التقاضي - حق الملكية - حكم .

حريات شخصية

٦٧ ١/١٢ راجع دستور (قاعدة)
● **حريات عامة - حريات شخصية - دستور .**
حرص دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية
الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ، فأتى في المواد من
٤١ الى ٤٥ فيه بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة
لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات
وحرمانات .

٦٧ ٢/١٢ ● **حرمة المسكن - تفتيش المسكن .**
حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك
حرمة المسكن سواء بدخوله أو تفتيشه ما لم يصدر
أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة
التلبس بالجريمة .

٦٧ ٣/١٢ ● **حرمة المسكن - تفتيش المسكن . المادة ٤٤**
من الدستور .
نص المادة ٤٤ من الدستور بجاء عاما
مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن
هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش
المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صونا
لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية .

٦٧ ٤/١٢ ● **التلبس والتفتيش - المادة ٤٧ إجراءات**
جنايية .
تحويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش
مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن

رقم
القاعدة الصفحة

يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق
وفقا لحكم المادة ٤٧ اجراءات جنائية يخالف حكم
المادة ٤٤ من الدستور .

حق سياسى

● حق سياسى - دستور - المادة ٦٢ من ٣/٥١ ٣٥٣
الدستور .

الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢
من الدستور من الحقوق العامة التي حرص الدستور
على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان
اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في ادارة دفة
الحكم ورعاية مصالح الجماعة - اهدار تلك الحقوق
يعد مخالفة لاحكام الدستور .

● الحقوق والانشطة السياسية - الحرمان ٤/٥١ ٣٥٣
منها - دستور - القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .

الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم
٣٣ لسنة ١٩٧٨ اذ تحرم فئة من المواطنين حرمانا
مطلقا ومؤبدا من حقهم في الانتماء الى الاحزاب
السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية
كافة ، فان ذلك ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق
ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ٥ ، ٦٢
من الدستور .

● حرية تكوين الاحزاب السياسية وحق ٢/٥١ ٣٥٣
الانضمام اليها - دستور - المادة الخامسة بعد
تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .

الدستور تطلب في المادة الخامسة منه تعدد
الاحزاب ليقوم على اساسها النظام السياسى في الدولة،
وكفل حرية تكوينها في الاطار الذى رسمه لها بما
يستتبع ضمان حق الانضمام اليها - الحرمان من حق
الانضمام اليها يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

حق شخصى

● حق شخصى - التزول عنه . ٢/٤٠ ٢٨٧
اعتباره عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج
اثره في اسقاط الحق .

حظر التقاضي

راجع حق التقاضي (قاعدة ١/١٧)
وراجع قرار ادارى (قاعدة ٢/١٧)
وراجع منع التقاضي (قاعدة ١/١٧)

حق التقاضي

١٠٢ • حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور - ١/١٧
مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور .

حق التقاضي مبدأ دستورى أصيل - المادة ٦٨ من الدستور نصها على كفالة حق التقاضي وحظر تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ترديد لما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد ، ذلك أن حق التقاضي من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

اعتقال

٨١ • حق التقاضي - مجلس الدولة المادة ١٧٢ ٥/١٤
من الدستور .

المشرع اذا كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .

١٤٥ • حق التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور . ٢/٢٣
حق التقاضي مبدأ دستورى أصيل - حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ٦٨ من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد .

١٤٥ • حق التقاضي - مبدأ المساواة . ٣/٢٣
حق التقاضي من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

رقم
القاعدة الصفحة

حق ملكية

راجع تأميم (قاعدة)

- ٣٣٦ ٤/٥. • **حق الملكية . تنظيم تشريعى .**
لم يقصد المشرع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام - للمشرع الحق فى تنظيم حق الملكية على الوجه الذى يراه محققا للصالح العام - أساس ذلك المادة ٣٢ من الدستور .
- ١٦٢ ٣/٢٦ • **حق الملكية .**
حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها .
- ٣٣٦ ٣/٥. • **حق الملكية .**
صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها الدستور . بيان ذلك .
- ٣٣٦ ٥/٥. • **ملكية - بيع ملك الغير - أموال - استردادها .**
عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المدنى لبيع ملك الغير .
- ٣٣٦ ٦/٥. • **ملكية - تعويض - أموال .**
عدم ردها عينا الى أصحابها طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - شرط صحته من الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقيمتها الحقيقية .
- ١٢٢ ٣/٢١ • **ملكية خاصة - نزاع الملكية - شروطه - دستورية .**
حظرت الدساتير نزاع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض .

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

الشركات والمنشآت المؤممة - تأمين

١٢٢ ٤/٢١ • ملكية خاصة - تحميل جميع أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة بضمان الوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها بمقتضى نص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

١٦٢ ٣/٢٦ • ملكية خاصة - الحد الأقصى لها . حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حماية الملكية الخاصة ، لا يجيز الدستور تحديد حدا أقصى لما يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

١٦٢ ٤/٢٦ • ملكية خاصة - تأمين - حدا أقصى للتعويض - القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ - سندات وضع حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة بالتطبيق للقرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه - مقتضاه استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدتهم من ملكيتها ، الامر الذى يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة للأموال بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور .

٣٣٦ ٧/٥٠ • ملكية - تعويض . التعويض الذى قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والممتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العينى يتحدد الى حد يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - اثر ذلك - عدم دستورية المادة المذكورة - نطاق عدم الدستورية .

حكم

راجع دعوى دستورية (قاعدة ١/٨٠٠٠٠)

٤٩ ١/٢٨ • دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام

رقم
القاعدة الصفحة

الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .

٩٦ ١/١٦

● دعوى دستورية - الحكم فيها .

نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة لا يخل بها نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

٢٦٠ ١/٣٦

● المحكمة الدستورية العليا - طبيعة أحكامها وقراراتها
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - أساس ذلك - نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة .

حكم محلي

٣٢٧ ٦/٤٩

● حكم محلي - اختصاصات إدارية .

الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - القصد منها - أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق التابعة لهم السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاصات باصدار اللوائح التنفيذية التي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء .

(د)

دستور - دعوى

دستور

راجع مبدأ المساواة (قاعدة ٤/٢٧)

● دستور - مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من

١٧٦ ٤/٢٧

الدستور .

المقنود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

١٧٦ ٥/٢٧ المادة - الاجتماعى - دستور - مبدأ التضامن الاجتماعى -

السابعة من الدستور .

عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعى والصحة وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات - قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف مبدأ التضامن الاجتماعى .

١٩٥ ١/٢٩ القواعد - دستور - نصوصه تمثل اسمى القواعد الآمرة .

نصوص الدستور تمثل القواعد التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التى يتعين التزامها باعتبارها اسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات .

٢٠٩ ١/٣٠ - دستور - الحكومة - السلطة التنفيذية .
الدستور بين المقصود بالحكومة بما نص عليه فى المادة ١٥٣ منه .

دعوى دستورية

راجع حكم (قاعدة ١/٨)
٣٥ ١/٥ • دعوى دستورية - إجراءاتها :
أوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ، مخالفة هذه الأوضاع ، اثره ، عدم قبول الدعوى .

٣٥ ١/٥ • دعوى دستورية - إجراءاتها - الميعاد المحدد لرفعها .
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع لرفعها بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ، وهى أوضاع اجرائية فى التقاضى ومن النظام العام .

٤٥ ١/٧ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها .
سكوت محكمة الموضوع عن تحديد ميعاد لرفع الدعوى الدستورية وجوب رفعها قبل انقضاء الحد الاقصى للميعاد - رفعها بعد انقضائه - عدم قبول الدعوى .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٤٥ ١٢/ ٧ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها •

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - تجاوز محكمة الموضوع الحد الأقصى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أي ميعاد - التزام الخصوم برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

٥٨ ٣/ ١٠ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها •

تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة لاحقة لانقضاء الاجل الذي حددته من قبل الرفع الدعوى الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

٣٥ ٢/ ٥ • دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها •

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، ويتعين رفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

٤٠ ١/ ٦ • دعوى دستورية - اجراءاتها •

ولاية المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .

١٤ ١/ ٢ • دعوى دستورية - طريقة رفعها أمام المحكمة العليا •

اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ، فاذا تبينت جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى أمام المحكمة العليا - فاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

٥٤ ١/ ٩ • دعوى دستورية - قبولها •

وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أو ضحية

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا - حكمة ذلك - اغفال هذه البيانات - أثره - عدم قبول الدعوى

٩ ١/١ • دعوى دستورية المصلحة فيها شرط لقبولها .
يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه .

٤٩ ٢/٨ • دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

١٧٦ ١/٢٧ • دعوى دستورية - المصلحة فيها .
تعديل أو الغاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، وبالتالي توافرت له مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

٢٦٨ ١/٣٨ • دعوى دستورية - المصلحة فيها .
يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع .

٢٨٧ ٢/٤٠ • دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القواعد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدنى - تنازل المدعى عن طلب الفوائد ، أثره - انتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية .

٢٨٨ ٣/٣٠ • دعوى دستورية - المصلحة فيها .
جامعة الأزهر - أهلية التقاضي .
القانون أسند لرئيس جامعة الأزهر صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الأخرى والتي يدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضي فيما يتعلق بتلك الصلات .

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

● دعوى دستورية - الخصومة في الدعوى - ٤٨ - ٣٢٥
التدخل الانضمامي .

الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

● دعوى دستورية - نطاقها . ٢/٦ ٤٠
نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى امام محكمة الموضوع .

● دعوى دستورية - رخصة التصدى . ٢/٣٦ ٢٦٠
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط أعمالها - أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها انتفاء قيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

● دعوى دستورية - ترك الخصومة . ١/٤٨ ٣٢٥
طلب المدعى ترك الخصومة وموافقة المدعى عليه على هذا الترك - اجابة المدعى الى طلباته عملاً بنص المادتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات .

● دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها . ١/٨ ٤٩
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته .

● دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها . ١/١٦ ١٦٦
نص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن أحكامها في الدعوى الدستورية ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة لا يخل بها نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

● دعوى دستورية - الحكم فيها - قانون - ٦/٢٦ ١٦٣
ارتباط نصوصه بعضها ببعض - عدم دستورية أخذ

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

نصوصه يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى
نصوصه والحكم بعدم دستوريته .

- ٢٦٠ . المحكمة الدستورية العليا - طبيعة احكامها ١/٣٦
وقراراتها .
احكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية
وغير قابلة للطعن - اساس ذلك نص المادة ٤٨ من
قانون المحكمة .

(ر)

الرقابة القضائية الدستورية

- راجع استفتاء (قاعدة ... ١/٥١)
وراجع تشريع (قاعدة ... ٥/٢٩)
١٢٣ ٥/٢١ . المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .
الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق
انها سلطة تقديرية ، والرقابة القضائية على دستورية
التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا ان هذا
لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون
التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور -
خضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة
دستورية .

- ١٩٥ ٥/٢٩ . المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .
رخصة التشريع الاستثنائية .
أوجب الدستور لعمال رخصة التشريع
الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ،
وأن تنهى خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس
الجمهورية سرعة مواجعتها بتدابير لا تشمل
التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب - رقابة المحكمة
الدستورية العليا تهتد للتحقق من قيام هذين
الشرطين .

- ١٦٢ ٥/٢٩ . المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .
المحكمة الدستورية العليا لا تتقيد وهى بصدد
أعمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذى
يخلعه المشرع على القواعد التى يسنها متى كانت
تتفق مع هذا الوصف وتطوى على هذا الوصف من
الحقوق التى كفلها الدستور .

رقم
القاعدة الصفحة

١٩٥ ٢/٢٩

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

الرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا هدفها الحفاظ على مبادئه وصون احكامه من الخروج عليها .

١٩٦ ٧/٢٩

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب - لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تقوله المحكمة من رقابة دستورية .

٢٢٩ ١/٣٢

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات تتضمن احكاما عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

٣٥٢ ١/٥١

● المحكمة الدستورية العليا - رقابتها .

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية ان يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . لا يجوز ان يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة الى اهدار احكام الدستور او مخالفتها الموافقة الشعبية على مبادئ معينة في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادئ من عيب مخالفته الدستور - تخضع هذه النصوص التشريعية لما تقوله هذه المحكمة من رقابة دستورية .

(س)

سلطة التشريع - سلطة تنفيذية
سلطة التشريع

٢٧٤ ٤/٣٩ (قاعدة رقم)

● سلطة التشريع - المادة الثانية من الدستور

بعد تعديلها .

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - أن المشرع أتى بقيد على سلطة التشريع قوامه الزامها وهي بصدد وضع التشريعات بالاتجاه الى مبادئ الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع منها .

● سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية . ٢٠٩ ٦/٣٠

سلطة التشريع اعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيها تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ بهراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاته عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية . الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية .

● سلطة التشريع - مبادئ الشريعة الإسلامية . ٢١٠ ٨/٣٠

الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يصنعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالتزام لا يعني اعفاء المشرع من تبعة الإبقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما يلقي على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر تحقيقاً للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعاً مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .

سلطة تنفيذية

● تشريع - السلطة التنفيذية . ٣٢٧ ١/٤٩

الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع . استثناء من هذا الأصل عهد الدستور اليها في حالات

رقم
القاعدة

محددة أعمالاً تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

(ش)

شريعة اسلامية

٢١٠ ٩/٤٠ (قاعدة ٤/٣٩)
● شريعة اسلامية - المادة ٢٢٦ مدني .
المادة ٢٢٦ من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨
لم يلحقها أي تعديل بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ تاريخ
تعديل الدستور القائم .

النهي عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من
الدستور وأيا كان وجه الرأي في تعارضها مع الشريعة
الاسلامية في غير محله .

٢٧٥ ٨/٣٩
● شريعة اسلامية - المادة ٢٢٧ مدني .
المادة ٢٢٧ من القانون المدني الصادر سنة
١٩٤٨ . لم يلحقها أي تعديل بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠
تاريخ تعديل الدستور القائم .
النهي عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من
الدستور وأيا كان وجه الرأي في تعارضها مع الشريعة
الاسلامية في غير محله .

(ض)

ضرورة - ضمانات التقاضي

راجع تشريع (قاعدة رقم)
وراجع الرقابة القضائية الدستورية
(قاعدة رقم)

ضرورة

● ضرورة - تشريع - رئيس الجمهورية -
المادة ١٤٧ من الدستور .

الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع
- أجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية بخصصة
التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلاً بذلك وفقاً
للمضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من
الدستور .

١٩٥ ٥/٢٩ • تشريع - ضرورة - رخصة التشريع
الاستثنائية - شروط ممارستها - الرقابة الدستورية .

أوجب الدستور لأعمال رخصة التشريع
الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائباً ، وأن تنتهي
خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة
مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير لحين انعقاد مجلس
الشعب - رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق
من قيام هذين الشرطين .

١٩٥ ٦/٢٩ • تشريع - ضرورة - القرار بقانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٧٩ .

القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض
أحكام قوانين الأحوال الشخصية صدر على خلاف
الأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوباً
بمخالفة الدستور ، لأن الأسباب التي استندت إليها
الحكومة في التعجيل بإصداره في غيبة مجلس الشعب
تفيد أنه لم يطرأ خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة
التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها
الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من
الدستور .

١٩٥ ٧/٢٩ • تشريع - (القرارات بقوانين) الرقابة
الدستورية .

تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين
عملاً بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية
تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى إطلاق هذه السلطة
في إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود
والمضوابط التي نص عليها الدستور - خضوع هذه
القرارات بقوانين لما تقتضيه المحكمة من رقابة دستورية .

ضمانات التقاضي

راجع اعتقال (قاعدة رقم ٣/١٤٠٠٠٠٠٠)

وتظلم (قاعدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠)

وقاضى طبيعى (قاعدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠)

ومحكمة القيم (قاعدة رقم ٩/٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠)

ومحكمة أمن الدولة العليا (قاعدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠)

رقم
القاعدة الصفحة

٨٠ ٣/١٤ • **التظلم من أمر الاعتقال - ضمانات التقاضى .**
التظلم من أمر الاعتقال أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - يشكل خصومة قضائية تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل - أو غيره - الذى يتظلم من أمر الاعتقال على أساس مشروعيتها أو انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع أقواله .

٣٣٧ ٨/٥ • **محكمة القيم - ضمانات التقاضى - القاضى الطبيعى .**
محكمة القيم جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيذ بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل فى دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية .

٣٣٧ ٩/٥ • **كفل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضى من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن فى أحكامها .**
محكمة القيم تعتبر القاضى الطبيعى بالنسبة لمنازعات الحراسات فى مفهوم المادة ٦٨ من الدستور .

(ق)

قاضى - قانون - قرار ادارى - قرار بقانون
قاضى طبيعى

راجع محاكم أمن الدولة العليا (قاعدة ٦/١٤)
ومحكمة القيم (قاعدة ٨/٥)
٨١ ٦/١٤ • **محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القاضى الطبيعى - المادة ٦٨ من الدستور .**
محكمة أمن الدولة العليا طوارئ وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر القبض والاعتقال فصلا قضائيا قد أضحت القاضى الطبيعى لهذه المنازعات وليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات لتلك المحكمة أى تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء . الامر الذى لا يفتوى على أى مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

رقم
القاعدة
الصفحة
٣٣٧ ٨/٥٠

● محكمة القيم - القاضي الطبيعي - ضمانات التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور .

محكمة القيم جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتبأشر ما نيظ بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية كفل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضمانات التقاضي من إبداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق وإجراءات الطعن في أحكامها .

٣٣٧ ٩/٥٠ محكمة القيم تعتبر القاضي الطبيعي بالنسبة لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور .

(قانون)

راجع أثر رجعي (قاعدة ٠٠٠٠٠٠ ٢/٢٧)
أثر رجعي - تاريخ سريان القوانين - الحقوق المكتسبة .

١٧٦ ٢/٢٧ المبدأ الدستوري الذي يقضي بعدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع عليها يهدف إلى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

١٧٦ ٢/٢٧ أجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعي للقوانين - في غير المواد الجنائية - بشروط محددة - افترضت الدساتير أن يؤدي هذا الاستثناء إلى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

قرار إداري

واجبان إدارية (قاعدة ٠٠٠٠٠ ٣/٢٣)
راجع حق التقاضي (قاعدة ٠٠٠٠٠ ١/١٧)

١٠٢ ٣/١٧ ● قرار إداري - حظر الطعن فيه مخالف للدستور - أساس ذلك نص المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

استبعاد القرارات الإدارية النهائية الخاصة بترتيب إقدمية أعضاء السلكين التكنولوجيين والقضلي من رقابة القضاء ينطوي على مصادرة لحق التقاضي

رقم
القاعدة الصفحة

واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق -
مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

- ١٤٠ ١/٢٣ • **قرارات ادارية - لجان ادارية .**
لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة
ببعض الشركات القائمة - لجان ادارية - قراراتها -
قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

قرار بقانون

- راجع اختصاص (قاعدة)
وتشريع (قاعدة ٧/٢٩)
والرقابة القضائية الدستورية (قاعدة)
١٩٥ ٧/٢٩ • **قرارات يقوانين - مدى سلطة رئيس
الجمهورية في اصدارها .**
تقدير الضرورة الداعية الى اصدار
القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور
متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب -
لا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات
بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها
الدستور - خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتولاه
المحكمة من رقابة دستورية .

- ١٩٥ ٦/٢٩ • **القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - تشريع
استثنائى .**
القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض
احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف
الاضاع المقررة فى المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا
بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التى استندت اليها
الحكومة فى التعجيل باصداره فى غيبة مجلس الشعب
تفيد انه لم يطرأ خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالة
التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها
الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من
الدستور .

- ٣٣٧ ١٠/٥٠ • **القرارات بقوانين التى تصدر استنادا الى
المادة ١٤٧ من الدستور - مدى قوتها - مجالها
التشريعى .**

رقم
القاعدة الصفحة

٣٣٧ ١٠/٥٠ ١٤٧ القرارات بقوانين التي تصدر طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور - لها بصريح نصوصها قوة القانون وتتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون .

(ل)

لجان ادارية - لوائح تنفيذية

لجان ادارية

١٤٥ ١/٢٣ راجع قرارات ادارية (قاعدة ٠٠٠٠ ١/٢٣)
• لجان ادارية - قرارات ادارية .
لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة - لجان ادارية - قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائية .

١٤٥ ٣/٢٣ • لجان التقويم .
النص على تحصين قراراتها من رقابة القضاء مخالف للدستور .

لوائح تنفيذية

٣٢٧ ١/٤٩ راجع تشريع (قاعدة ٠٠٠٠٠٠٠ ١/٤٩)
• لوائح تنفيذية .
تعيين القانون جهة معينة لاصدار اللوائح التنفيذية - استقلالها دون غيرها باصدارها .

٣٣٧ ١/٤٩ • السلطة التنفيذية - تشريع - دستور .
الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، من ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

٣٢٧ ٢/٤٩ • لوائح تنفيذية - دستور - المادة ١٤٤ من الدستور .
الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية - حددها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر - فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

أو من يعينه القانون لإصدارها بحيث يتمتع على من
عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري والا وقع
عمله اللائحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ من الدستور .

٣٢٧ ٤/٤٩

● لوائح تنفيذية .

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . الفقرة
الثانية من مادته الاولى - مؤداها - أن وزير الاسكان
والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات
اللازمة لتنفيذها - أثر ذلك - قرار محافظ المنيا رقم
١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها
- عدم دستوريتها لصدوره من سلطة غير مختصة
بإصداره .

٣٢٧ ٥/٤٩

● لوائح تنفيذية .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢
في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى -
الفقرة الثانية من مادته الاولى - تعديلها الاختصاص
بإصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق أن عين القانون
من له الحق في ممارسته - عدم دستوريتها - أساس
ذلك .

(م)

مبدأ المساواة - مجلس الدولة - مجلس الشعب
- محكمة القبح - محكمة أمن الدولة - مسئولية -
مصادرة - ملازمة - منع التقاضي - ميعاد .

مبدأ المساواة

راجع تعليم (قاعدة ٢/٣٢)
وحق التقاضي (قاعدة ١/١٧)
ودستور (قاعدة ٤/٢٧)

● مبدأ المساواة - دستور - المادة ٤٠ من
الدستور .

١٧٦ ٤/٢٧

المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠
من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة
الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم
الصفحة
١٠٢

رقم
القاعدة
١/١٧

● مبدأ المساواة - حق التقاضي .

حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة
معينة من هذا الحق ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة.

مجلس الدولة

● الولاية العامة لمحاكم مجلس الدولة -
مدلولها - مجلس الدولة قاض القانون العام في المنازعات
الادارية والدعاوى التأديبية .

٨٠ ١/١٤

المادة ١٧٢ من الدستور - مفادها - تقرير
الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية
والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاض القانون العام
بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات ، وان اختصاصه
لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما
كان عند انشائه ، غير ان ذلك لا يعنى غل يد المشرع
العادي من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية
والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية اخرى متى
اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له
بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات
القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

● اوامر الاعتقال - حق التقاضي - الجهة
القضائية المختصة بنظر التظلم .

٨١ ٥/١٤

المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله
له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله امام جهة
قضائية اخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام
لا يكون قد خالف المادة ١٧٢ من الدستور .

مجلس الشعب

● مجلس الشعب - تشريع - المادة ٨٦ من
الدستور .

١٧٦ ٣/٢٧

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل
في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في
ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون
غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور .

● مجلس الشعب - الهيئة التشريعية - سن
القوانين .

سن القوانين عمل تشريعي يختص به الهيئة ٣/٢٩ ١٩٥٠

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

● مجلس الشعب - رئيس الجمهورية -

المادة ١٤٧ من الدستور .

٤/٢٩

١٩٥

الاصـل ان يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - اجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور .

٨/٢٩

١٩٥

اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - اثره - لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذي نشأ عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم اصـداره .

محكمة القيم

راجع ضمانات التقاضي (قاعدة ٩/٥٠)

وقاضي طبيعي (قاعدة ٨/٥٠)

● محكمة القيم - القاضي الطبيعي - ضمانات

التقاضي - المادة ٦٨ من الدستور .

٨/٥٠

٣٣٧

محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تعتبر جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيـط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية .

كفل المشرع للمتقاضين امام محكمة القيم ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع اقوال وتنظيم لطريق واجراءات الطعن في احكامها .

٨/٥٠

٣٣٧

● محكمة القيم - القاضي الطبيعي .

٩/٥٠

٣٣٧

محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تعتبر القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور بالنسبة للمنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وهي دعاوى ومنازعات فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية .

محكمة أمن الدولة العليا

راجع تظلم (قاعدة ٤/١٤)
وقاضى طبيعى (قاعدة ٦/١٤)

٨٠ ٢/١٤ ● محاكم أمن الدولة العليا - تكييفها - هي
جهة قضاء .

محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون
الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء
اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقتضيه بها من
ظروف استثنائية ومن بون ما تختص به الفصل في
كافة التظلمات والطعون من الأوامر الصادرة بالقبض
أو الاعتقال وفقا لقانون الطوارئ .

٨٠ ٤/١٤ ● التظلم من أمر الاعتقال - قرار محكمة أمن
الدولة العليا في التظلم - تكييفها .

التظلم من أمر الاعتقال يعتبر « تظلم قضائيا »
أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما
تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذى تصدره
محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم
يعتبر « قرارا قضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق
الطعن أو إعادة النظر فيه .

٨١ ٦/١٤ ● محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - القاضي
الطبيعى - المادة ٦٨ من الدستور .

محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها
المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر
القبض والاعتقال فضلا قضائيا قد أضحت القاضى
الطبيعى لهذه المنازعات ، وليس في اسناد الفصل
في هذه التظلمات لتلك المحكمة أى تحصين لأمر الاعتقال
من رقابة القضاء - الأمر الذى لا ينطوى على أية
مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

مسئولية

راجع تأميم (قاعدة رقم)

● تأميم - مسئولية المبروريات المؤممة -

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - القانون رقم ٧٢

لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ١/٢٢ : ١٢٢

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

١٢٢ ١/٢١ • تأميم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا يترتب عليه تصنيفها أو انقضاء شخصيتها التي كانت لها قبل التأميم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانوني ودمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولة كاملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

١٢٢ ٢/٢١ • تأميم - مسئولية الدولة . قرر المشرع مسئولية الدولة عن التزامات المشروعات المؤممة في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه .

١٢٢ ٤/٢١ • تأميم - الشركات والمنشآت المؤممة . تحميل جميع أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة بضمان الوفاء بالتزاماتها الترائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها ، بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

مصادرة

١٣٣ ٣/٢٢ • الملكية الخاصة - المصادرة العامة أو الخاصة . حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

٣١٥ ٢/٤٦ • المصادرة العامة - المادة ٣٦ من الدستور . المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية الى المؤسسة المصرية العامة للادوية بعنوان مقبل تكون قد خالفت المادة ٣٦ من الدستور .

ملاعمة

راجع - تشريع (قاعدة رقم ٠٠٠٠ ١/٤)

• تشريع - مجاله - ملاعمة التشريع - السلطة التقديرية للمشرع .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٢٩ ١/٤ مجالات التشريع الذى تمارسه السلطة التشريعية
يمتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملاءمات التشريع
من اخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى
ما لم يقيدده الدستور بحدود وضوابط معينة .

منع التقاضى

راجع حق التقاضى (قاعدة ١/١٧)
قرار ادارى (قاعدة ٢/١٧)
ومبدأ المساواة (قاعدة ١/١٧)

١٠٢ ١/١٧ • حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدستور -
مبدأ المساواة - المادة ٤٠ من الدستور •
حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - المادة ٦٨
من الدستور نصها على كفالة حق التقاضى وحظر
تحسين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ترديد
لما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى
للأفراد ذلك أن حق التقاضى من الحقوق العامة التى
كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان
طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على
اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين
الذين لم يحرموا من هذا الحق .

١٠٢ ١/١٧ • حق التقاضى - المادة ٦٨ من الدستور - منع
التقاضى •
حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - حظر النص
فى القوانين على تحسين أى عمل أو قرار ادارى من
رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة ٦٨ من
الدستور وما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة
حق التقاضى للأفراد .

١٠٢ ١/١٧ • حق التقاضى - مبدأ المساواة - منع التقاضى •
حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة
معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .

١٠٢ ٢/١٧ • قرار ادارى •
حظر الطعن فيه مخالف للدستور أساس ذلك نص
المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

- ١٠٢ ٢/١٧ استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة
بترتيب اقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
من رقابة القضاء ينطوى على مصادره لحق التقاضى
واخلال مبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما
يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

ميعاد

- ٣٥ ١/ ٥ راجع دعوى دستورية (قاعدة ١/٥)
● دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد
لرفعها .
أوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبميعاد
رفعها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع -
اثره - عدم قبول الدعوى .

- ٣٢١ ١/٤٧ ● دعوى دستورية - اجراءاتها - الميعاد المحدد
لرفعها .
الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى
الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون
المحكمة ، والميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع لرفعها
بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر هما من مقومات الدعوى
الدستورية ، وهى أوضاع جوهرية فى التقاضى ومن
النظام العام .

- ٣٥ ٢/ ٥ ● دعوى دستورية - الميعاد المحدد لرفعها .
ميعاد الثلاثة أشهر الذى يفرضه المشرع كحد
أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب)
من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميعادا حتميا
بقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

تاريخ جلسة الحكم

رقم الدعوى والسنة القضائية

٩	١	٧ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٢ ق دستورية
١٤	٢	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق دستورية
٢٢	٣	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٤ ق دستورية
٢٩	٤	١٨ فبراير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٩٣ لسنة ٤ ق دستورية
٣٥	٥	٣ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق دستورية
٤٠	٦	٣ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٤ ق دستورية
٤٥	٧	١٧ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ٤ ق دستورية
٤٩	٨	١٧ مارس سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ٥ ق دستورية
٥٤	٩	٧ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ٥ ق دستورية
٥٨	١٠	٢١ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق دستورية
٦٣	١١	٢١ أبريل سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤ لسنة ٥ ق دستورية
٦٧	١٢	٢ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق دستورية
٧٦	١٣	٢ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ١١٧ لسنة ٥ ق دستورية
٨٠	١٤	١٦ يونية سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق دستورية
٩٠	١٥	١ ديسمبر سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٥ ق دستورية
٩٦	١٦	١ ديسمبر سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق دستورية
١٠٢	١٧	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٥ ق دستورية
١٠٨	١٨	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٧٤ لسنة ٥ ق دستورية
١١٤	١٩	٥ يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٥ ق دستورية
١١٨	٢٠	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ٤ ق دستورية
١٢٢	٢١	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق دستورية
١٣٣	٢٢	٢ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق دستورية
١٤٥	٢٣	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق دستورية
١٥٢	٢٤	١٦ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق دستورية
١٥٨	٢٥	٢٦ فبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستورية
١٦٢	٢٦	٢ مارس سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١ لسنة ٢ ق دستورية
١٧٦	٢٧	٦ أبريل سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٥ ق دستورية
١٨٩	٢٨	٦ أبريل سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٣ لسنة ٥ ق دستورية
١٩٥	٢٩	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية
٢٠٩	٣٠	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية
٢٢٥	٣١	١ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٦ ق دستورية
٢٢٩	٣٢	٢٩ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق دستورية
٢٤٥	٣٣	١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق دستورية
٢٥٠	٣٤	١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٢ ق دستورية
٢٥٥	٣٥	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق دستورية
٢٦٠	٣٦	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٨ لسنة ٦ ق دستورية

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم

٢٦٤	٣٧	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٥٠ لسنة ٦ ق دستورية
٢٦٨	٣٨	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق دستورية
٢٧٤	٣٩	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ ق دستورية
٢٨٧	٤٠	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧ ق دستورية
٢٩٠	٤١	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ٦ ق دستورية
٢٩٦	٤٢	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٣١ لسنة ٦ ق دستورية
٣٠١	٤٣	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق دستورية
٣٠٦	٤٤	١ فبراير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٩٧ لسنة ٦ ق دستورية
٣١٠	٤٥	١ فبراير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١١٦ لسنة ٤ ق دستورية
٣١٥	٤٦	١ مارس سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية
٣٢١	٤٧	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق دستورية
٣٢٥	٤٨	٣ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٤ ق دستورية
٣٢٧	٤٩	١٧ مايو سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية
٣٣٦	٥٠	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ ق دستورية
٣٥٣	٥١	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق دستورية

الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

(١)

اختصاص

- ٤٠٦ ١/ ٧ • **اختصاص - قرار ادارى - الطعن فيه .**
قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية
يعتبر كلا منهما قرارا اداريا . قرار تقرير المنفعة العامة
يمثل ركن السبب فى القرار الوزارى بنزع الملكية
للمنفعة العامة . النعى بعدم مشروعية قرار نزع
الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية مما يدخل
فى اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج عن
اختصاص محاكم جهة القضاء العادى .
- ٣٩٥ ١/ ٦ • **اختصاص - مخاصمة القضاة - رد القضاء
- عدم صلاحية .**
اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى
الدعاوى المتعلقة برد ومخاصمة وعدم صلاحية أعضاء
المحكمة العليا .
- ٣٩٥ ٣/ ٦ • **اختصاص - المحكمة الدستورية العليا -
الطلبات وصحف الدعاوى .**
الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة
الدستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الى
قلم كتابها . يستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٢٩
من جواز أن تحيل احدى المحاكم الاوراق الى المحكمة
الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص
فى قانون أو لائحة يكون لازما للفصل فى النزاع ، وذلك
للفصل فى المسألة الدستورية .
- ٣٨٠ ١/ ٣ • **تنازع الاختصاص وتناقض الاحكام .**
المحكمة الدستورية العليا وهى تفصل فى تنازع
الاختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضة
لا تعتبر جهة طعن فى هذه الاحكام .
- ٣٨٠ ٢/ ٣ • **المحكمة الدستورية العليا - ولايتها .**
ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى النزاع
بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة قضائية
واحدة .

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

● المحكمة الدستورية العليا - اختصاص -

- ٤١٥ ٣/ ٨ المسألة الدستورية .
المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية
في حسم النزاع حول الاختصاص وتعيين الجهات
القضائية المختصة .

- ٤١٥ ٣/ ٨ المسألة الدستورية لا تدرج ضمن مدلول
« الموضوع الواحد » الذي قد يثار - بشأنه النزاع
على الاختصاص ، الاختصاص بالمسألة الدستورية
لا يصح أن يكون محلاً للنزاع بين الجهات القضائية
المتعددة .

● اختصاص - شركات القطاع العام - العاملون

- ٣٧٤ ١/ ٢ بها .
المنازعات المتعلقة بأجور العاملين بشركات
القطاع العام لا تعتبر منازعات إدارية مما يدخل في
اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وإنما تختص بها
جهة القضاء العادي .

(ت)

تنازع اختصاص

● تنازع الاختصاص - دعوى الموضوع الواحد

- ٤١٥ ٣/ ٨ - المسألة الدستورية .
المحكمة الدستورية العليا هي صاحبة الولاية
في حسم النزاع حول الاختصاص وتعيين الجهة
القضائية المختصة .

- ٤١٥ ٣/ ٨ المسألة الدستورية لا تدرج ضمن مدلول
« الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن النزاع على
الاختصاص .
الاختصاص بالمسألة الدستورية لا
يصح أن يكون محلاً للنزاع بين الجهات القضائية
المتعددة .

● تنازع اختصاص إجباري - قبوله - المادة

- ٤١٥ ١/ ٨ ٢٥ من قانون المحكمة .
مناط قبول دعوى الفصل في دعاوى تنازع
الاختصاص الإلزامي أن تطرح الدعوى عن موضوع
واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدي الى
انتهاء المصلحة في دعوى التنازع .

٤٢٨ ٢/١٠ • **تنازع ايجابى - شرطه .**
شرط انطباق التنازع الايجابى ان تكون الخصومة
قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع
الامر الى المحكمة الدستورية العليا .

٤٢٨ ١/١٠ • **دعوى الفصل في تنازع الاختصاص - قبولها .**
مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص
ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من
جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى
ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، او ان تتخلى كلاهما
عنها .

٤٢٨ ٤/١٠ • **دعوى تنازع الاختصاص - قبولها .**
رفع دعوى الموضوع امام جهة قضائية واحدة -
لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين
الجهة المختصة - اثره - عدم قبول دعوى التنازع .

٤٢٨ ٣/١٠ • **دعوى تنازع الاختصاص - اثر رفعها .**
يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص
وقف الدعاوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى
الفصل فيه .

٣٨٠ ١/ ٣ • **طلب الفصل في تنازع الاختصاص - تكييفه .**
طلب الفصل في تنازع الاختصاص او في النزاع
القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا
من طرق الطعن في الاحكام القضائية .

٣٦٧ ١/ ١ • **تنازع اختصاص - الصفة في دعوى التنازع .**
يشترط فيمن يرفع دعوى التنازع ان يكون من
نوى الشأن بان يكون طرفا في المنازعات التى حدثت
بشأنها التنازع في الاختصاص .

٣٦٧ ٢/ ١ • **دعوى التنازع - دعوى جنائية - الوكالة .**
ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل
وكالته مقصورة على تلك الدعوى .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن
الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها
وليست امتدادا لها .

٣٨٠ ٣ / ٣

● دعوى التنازع - شرط قبولها .

يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى امام المحكمة
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من
قانون المحكمة .

تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة

٣٨٠ ٣ / ٢

● دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - مناط قبولها .

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم
بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون أحد
الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو
هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى
منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع ومتناقضا بحيث
يتعذر تنفيذهما معا .

٤٢١ ٩ / ٢

● النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - أساس الفصل فيه - قواعد الاختصاص الولائي .

المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع
القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقا
لقواعد الاختصاص الولائي فتعتمد بالحكم الصادر من
الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .
المحكمة الدستورية العليا - لا تعد جهة طعن في
الاحكام النهائية المتناقضة .

٣٩٠ ٥ / ١

● تنازع احكام

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم
بشأن تنفيذ حكمين نهائيين .

(ج)

جنسية

راجع دعوى (قاعدة رقم)

٣٨٦ ٤ / ١

● جنسية - دعاوى اثبات الجنسية - طبيعتها

دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني
معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية .

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة
٣٩٠ ٣/ ٥

● جنسية - خصومة - حكم -

الحكم الصادر بانتهاء الخصومة في دعوى الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية - اثر ذلك في دعوى تنازع الاحكام .

(ح)

حكم

● احكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - أساس ذلك - نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا .

يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمقتضية أعضائها وعدم صلاحيتهم ، فاذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية جاز للخصم أن يطعن في الحكم أمام المحكمة الدستورية العليا - أساس ذلك - نص المادة ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا والمادة ١٥ من هذا القانون .

(د)

دعوى

دعوى - الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة الدستورية العليا - إجراءات رفعها .

● المحكمة الدستورية العليا - إجراءات رفع الدعاوى والطلبات .

الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام - يترتب على مخالفة هذه الاجراءات عدم قبول الدعوى .

● دعوى - احالة - المادة ١١٠ مرافعات .

الاحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ١/٢٩ من قانون المحكمة . لا محل لأعمال نص المادة ١٠١ مرافعات بالنسبة إلى الدعاوى والطلبات التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالفصل فيها .

- | رقم
الصفحة | رقم
القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٣٨٦ | ١/ ٤ | <p>● دعوى اثبات الجنسية :
دعوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية.</p> |
| ٤٣٣ | ١/ ١١ | <p>● دعوى تفسير حكم - ماهيتها .
دعوى التفسير لا تعد طريقاً من طرق الطعن في الاحكام ولا تمس حجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وقع فيما قضي به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام .</p> |
| ٤٣٣ | ٢/ ١١ | <p>● طلب تفسير حكم - مناط قبوله .
مناط قبول طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو ابهام يثير خلافاً حول فهم المراد منه ، اذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض فأنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجتيه .</p> |
| ٣٦٧ | ٢/ ١ | <p>● دعوى - طلب التدخل الانضمامي - مناط قبوله .
الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تابعة للخصومة الاصلية - عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع انقضاء طلب التدخل الانضمامي .</p> |
| ٤٢٨ | ٣/ ١٠ | <p>● دعوى تنازع الاختصاص - أثر رفعها .
يترتب على رفع النزاع على الاختصاص وقف الدعوى الموضوعية القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .</p> |
| ٣٨٠ | ١/ ٣ | <p>● طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو تناقض الاحكام - تكييفه .
طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقاً من طرق الطعن في الاحكام القضائية .</p> |
| ٣٦٧ | ١/ ١ | <p>● دعوى تنازع اختصاص - الصفة فيها .
يشترط فيمن يرفع دعوى النزاع أن يكون من ذوي الشأن بأن كان طرفاً في المنازعات التي حدث بشأنها النزاع في الاختصاص .</p> |

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٣٦٧ ٢/ ١ • **دعوى التنازع - دعوى جنائية - الوكالة .**
ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل
وكالته مقصورة على تلك الدعوى .
دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن
الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها
وليست امتدادا لها .

٣٨٠ ٣/ ٣ • **دعوى التنازع - شرط قبولها .**
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى امام المحكمة
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من
قانون المحكمة .

٤٣٨ ٥/ ١٠ • **دعوى - رخصة التصدى - المادة ٢٧ من
قانون المحكمة .**
الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا في
التصدى لدستورية القوانين واللوائح - مناط أعمالها
- أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا
بنزاع مطروح عليها اذا انتفى قيام النزاع فلا يكون
لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

٤٥٠ ٢/ ١٤ • **دعوى تنازع الاختصاص - زوال عنصر
المنازعة في الخصومة الموضوعية - أثره .**
زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدي الى
انقضاء المصلحة في دعوى التنازع المرفوعة بشأنها .

(ش.س.)

شركات القطاع العام

٣٧٤ ١/ ٢ • **راجع اختصاص (قاعدة)
شركات القطاع العام - شركات الاقتصاد
المختلط - منازعات العاملين بشركات القطاع العام -
اختصاص .**
شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون
الخاص رغم مساهمة الشخصين العام في رأسمالها .
شركات القطاع العام من أشخاص القانون
الخاص . علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة
عقدية يحكمها القانون الخاص .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

المنازعات المتعلقة بأجور العاملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة القضاء العادى .

(ق .)

قرار ادارى

راجع اختصاص (قاعدة رقم)
٤٠٦ ١/ ٧ • **قرار ادارى - اختصاص .**
قرار تقرير المنفعة العامة ، وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منهما قرارا اداريا .
قرار تقرير المنفعة العامة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة .
النعى بعدم مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى .

(ن)

النيابة العامة

٤٤٤ ٤/١٣ • **النيابة العامة .**
النيابة العامة وهى تمارس سلطة التحقيق لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالفصل فى الدعوى الجنائية .

(هـ)

هيئة المفوضين

٣٨٠ ٣/ ٣ • **هيئة المفوضين - الطلبات الجديدة او الاضافية .**
لا يجوز ابداء طلبات جديدة او اضافية امام هيئة المفوضين .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

هيئات قضائية

• جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص

القضائي •

٤١٥

٨

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء
الهيئة ذات الاختصاص القضائي هي كل هيئة خولها
القانون سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد
اتباء الاجراءات القضائية التي يحددها القانون .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

رقم الدعوى والسنة القضائية	تاريخ جلسة الحكم	رقم القاعدة	رقم الصفحة
الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق تنازع	٧ يناير سنة ١٩٨٤	١	٣٦٧
الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق تنازع	٧ يناير سنة ١٩٨٤	٢	٣٧٤
الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق تنازع	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	٣	٣٨٠
الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق تنازع	١٨ فبراير سنة ١٩٨٤	٤	٣٨٦
الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق تنازع	٣ مارس سنة ١٩٨٤	٥	٣٩٠
الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تنفيذ	٧ أبريل سنة ١٩٨٤	٦	٣٩٥
الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع	١٩ مايو سنة ١٩٨٤	٧	٤٠٦
الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع	١٦ يونية سنة ١٩٨٤	٨	٤١٥
الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق تنازع	٥ يناير سنة ١٩٨٥	٩	٤٢١
الدعوى رقم ١ لسنة ٦ ق تنازع	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	١٠	٤٢٨
الدعوى رقم ٣ لسنة ٦ ق منازعة تنفيذ	٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥	١١	٤٣٣
الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق تنازع	١ مارس سنة ١٩٨٦	١٢	٤٤٠
الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق تنازع	٣ مايو سنة ١٩٨٦	١٣	٤٤٤
الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق تنازع	٢١ يونية سنة ١٩٨٦	١٤	٤٥٠

رقم الايداع ٨٧/٥٤٢٨

تصنيف الأخطاء

الصفحة	رقم	السطر	الخطأ	الصواب
٢١	٦	في	ت حذف	
٣٢	٢٦	الشيء	التي	
٤١	٢٥	القام	العام	
٥١	١٨	وجاز	وحاز	
٥٤	٢٨	نحيث	بحيث	
٥٨	٣	مصطفى	مصطفى	
٦٧	٢٨	في سبيل الحريات	في سبيل حماية الحريات	
٧٨	١١	بحكمة	بمحكمة	
٩٠	١٢	فليه	فيه	
٩١	٢٢	منقضيه	منتفية	
٩٩	٢١	المدة	المادة	
١٠٩	١١	و	أو	
١١٢	٢٥	و	أو	
١١٥	٤	اتصل	ما اتصل	
١٢٠	٢٢	منها برفع الدعوى	منها بطريقة رفع الدعوى	
١٣٣	٢٤	ومقابل تعويض	ت حذف	
١٤٣	٩	والاولاد	واولاد	
١٥٣	١٤	و	أو	
١٥٧	١٠	و	أو	
١٧٢	٢٢	الخاصة	الخاصة	
١٧٦	١١	وترتيبته	وترتبته	
١٧٦	٢٠	وأثرت	وأثرت	
١٩٠	١٠	و	أو	
١٩١	١٦	المدعين	المدعين	
١٩٣	٢٢	ينصرف	ينصرف	
٢٠٢	٤	وحيث	وحيث	
٢١٤	٥	المناسبة	المناسبة	
٢١٤	٢٥	المباشرة	المباشرة	
٢١٥	٢٢	جعلتها	جعلتها	
٢٢٩	٢٥	فرض	فرض	
٢٣٢	٢٤	بذلك	بذلك	
٢٥٨	٢٦	دستوريته	دستوريته	
٢٦٤	١٤	الدستورية	الدستورية	
٢٦٤	٢٩	بمبدأ	بمبدأ	
٢٧٩	١٣	للمادة	للمادة	
٢٨٤	٩	البحث	البحث	
٢٨٤	٢٦	لا يصرف	لا يصرف	

الصفحة رقم	السطر	الخطأ	الصواب
٢٨٦	١	تبعه	تبعه
٢٨٦	٣	عائقه	عائقه
٢٨٦	٤	أيه	أيه
٣٣٦	٢٧	صحته	صحته
٣٤٧	١٨	و	تجذف
٣٤٨	٢٧	عليه بقولها	عليه بقولها
٣٥٣	٢٨	ثلدستور	الدستور
٣٨٢	٢٥	والمدالة	والمدالة
٣٩٤	١٧	—	الحكم بعدم قبول الدعوى
٣٩٥	١٢	مخاصمة	ومخاصمة
٣٩٨	١٥	مكرر	يحذف
٤١٢	٦	معين كان	معين متى كان
٤١٢	٣	قائما على أساس	قائما على غير أساس
٤٣٠	٢	لرخصة	لرخصة
٤٣٣	٢٣	وينص	وتنص
٤٣٤	٢٣	المطروحتين	المطروحتين
٤٣٦	٢٦	فيها	فيهما
٤٤٦	١٩	جلسة	جلسة
٤٤٨	٢٤	بالفصل	بالفصل
٤٤٨	٢٥	رفها	رفعها
٤٥٤	١٨	جبالى	جبالى
٤٥٨	١	سيرة	غيره
٤٥٨	١٧	١/٣	١٢/٣
٤٥٨	٢٥	٢/٣	١/٣
٤٦٠	١٠	جميعها	جميعها
٤٦١	١٥	الرقابة	الرقابة الدستورية
٤٦١	٣٢	الدستورية	الدستور
٤٦٥	٢٧	٥/٥٠	٦/٥٠
٤٦٦	٣٠	التلمس	التلبس
٤٧٢	٣١	١١/٧	٣/٧
٤٧٥	١	٤٨	٢/٤٨
٤٧٥	٢٥	٦٦	٩٦
٤٧٧	١٨	٣٥٢	٣٥٣
٤٧٨	٢٣	يصنعه	يضعه
٤٧٩	٢٦	—	٤/٢٩ — ص ١٩٥
٤٨٣	١٢	١٩٥	١١٩٦
٤٨٤	١٤	٣/٢٢	٤/٢٣
٤٨٤	١٩٦١٨	١١/٤٩	٣/٤٩
٥٠٢	٣	٨	٢/٨



جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

الجزء الرابع

الأحكام التي أصدرتها المحكمة
من يناير ١٩٨٧ حتى آخر يونيو ١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تخطو المحكمة الدستورية العليا عامها الثانى عشر ، وهى أكثر ما تكون وفاء بالرسالة التى حملها الدستور إياها . . . وأشد ما تكون حرصا على تحقيق المهمة التى ناطها الدستور بها ، بإعتبارها راعية لإنفاذ أحكامه ، فى إطار الرقابة القضائية التى تفرضها على دستورية القوانين واللوائح ، بيانا لوجه إتفاقها مع الدستور ، أو خروجها على القيود التى فرضها ، محققة بذلك فكرة الخضوع للقانون فى أرحب معانيها ، وأصلب الأسس التى تقوم عليها إيماننا بأن الدستور إذ جعل سيادة القانون أساسا للحكم فى الدولة . ومن إستقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية حقوق الفرد وحرياته ، فإن نقطة البداية نحو الدولة القانونية ، هى أن تكون للدستور السيادة ، ولأحكامه مرتبة الصدارة ، وللقيم التى إحتضنها الأولوية على ما عداها ، فى إطار مبادئ الشريعة الإسلامية وبما لا يناقضها . وأن نهجا متماسكا فى فهم أحكام الدستور هو الضمان ، لأن تصبح قواعده جميعها نسيجاً مترابطاً ، تتكامل معه النصوص ولا تتنافر ، تتوافق فى إطاره المعانى وتتواصل . . . لا تتعزل فيه بعض القواعد القانونية عن بعضها ، وإنما تعمل جميعها بإعتبارها خادمة لمصلحة عليا ، هى أن يكون المواطن آمناً فى يومه وغده ، وأن تكون الملكية فى سياقها الصحيح بما يعنيه ذلك من اسباغ الحماية على الحقوق العينية والشخصية على السواء مع التسليم بالدور الذى تلعبه الملكية فى إطار وظيفتها الاجتماعية ، ومأخوذاً فى الاعتبار حقيقة أن الحقوق المدنية لا تتفصل عن الحقوق السياسية للمواطن . وأن تمثيلا عادلا ومنصفاً فى المجالس النيابية ، هو الضمان لوطن رفيع الهامة .

وقد بذلت المحكمة الدستورية العليا فى سبيل الاسهام فى بلوغ هذه المهام الجليلة ، ما وسعها الجهد ، آملة أن تكون خطاها علامة على طريق طويل للتقدم ، ونقطة إنطلاق نحو ديمقراطية أشمل بعداً وعمقاً . . . وديمقراطية راسخة البنیان ، مستقرة فى وجدان الأمة ، كحقيقة لا تتفصل عن وجودها . . . تتنفسها وتعايشها . . . تركز إليها

وتحتّمى بها . . . تعتصم بتقاليدها وتعمل على ترسيخها . . . تزخر بالإيمان بها والدفاع عنها بالوسائل التى رسمها الدستور والقانون . ذلك أن الديمقراطية أسلوب حياة ، تستمد ضوابطها من الدستور ، مستوحية مبادئها من أحكامه . . . مؤذنة دوماً بأن تكون مدخلا حقيقياً إلى التنمية الشاملة ، التى تبدع العقول من أجل الارتقاء بها ، والمضى قدماً نحو غايتها .

ولاشبهة كذلك ، فى أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح التى عقدها الدستور لهذه المحكمة ، إنما تنتظم المشروعية فى أعلى مدارجها ، وأن إرساء هذه المشروعية وتثبيت أركانها ، عملية متواصلة لا ينقطع جريانها ، ولا يجوز أن تتعثر خطاها . ذلك أن إقامة هذه المشروعية على دعائمتها الدستورية ، وإن كانت مسئولية كل مواطن ، فإنها فى الوقت ذاته صمام أمنه ، وهى التى تمهد الآمال العظيمة لمن يتطلعون إليها ، وهى الطريق إلى روافد عذبة لمن ينهلون منها ، وهى فى المقام الأول إطار عمل ، وعقيدة كامنة ركيزتها حماية حقوق المواطن وحرياته ، وحرماته التى يتعين أن تكون فى أعلى مراتب الاهتمام ، خاصة بعد أن أصبحت هذه الحقوق محددة معانيها ومراميها ، فى إطار مفهوم أعم لحقوق الإنسان ، وهى حقوق تصطبغ فى تطورها الراهن بصبغة دولية تتخطى الحدود الإقليمية على اختلافها ، وتتبلور إتجاهاتها فى العديد من المواثيق الدولية ، ومن خلال جهات القضاء الدولى المعنية بهذه الحقوق . وقد ألقى ذلك على المحكمة الدستورية العليا مهام خطيرة وحملها تبعات جساما ، كان عليها أن تواجهها باليقظة وأمانة المسئولية من منطلق إقتناعها بأن الوطن والمواطن لا ينفصلان ، وأن عليها أن تؤكد دوماً دور المواطن وقيمه ، وأن تصون الحقوق التى تتكامل بها شخصيته ، وتؤمن كرامته ، كى يظل الانتماء إلى الوطن دافقاً بالوفاء والعطاء .

والمحكمة الدستورية العليا ، وقد أفرد لها الدستور فصلاً مستقلاً بها ، تقديراً لمكانتها ، وإحتفاءً بجوهر رسالتها ، يعنىها أن تؤكد أن الرقابة القضائية التى تباشرها على دستورية القوانين واللوائح ، هى

رقابة متوازنة ، لاتميل كفتها فى إتجاه دون آخر ، ولكنها تتنصف
لأحكام الدستور وحدها وتعلى كلمتها على ماسواها بوصفها تعبيراً
عن الارادة الشعبية ، وهى فى إستلهاها لهذه الإرادة لا تقنع من
النصوص الدستورية بظاهر عباراتها ، ولكنها تفوص فى أعماقها
متقسية مضامينها الحقيقية ، كما أنها رقابة متطورة ترهف سمعها
لحركة التاريخ ، وترنو ببصرها إلى آفاق المستقبل ، ولاتجمد عند
لحظة معينة ، أو تقبع فى دائرة مغلقة ، ولكنها ترقب التطورات الفقهية
والقضائية للقانون الدستورى المقارن ، نائية بذلك عن التقيد بقوالب
صماء لمفاهيم النصوص الدستورية بإعتبار أن هذه النصوص لاتصمد
مع الزمن إلا بقدر إستجابتها لآمال الجماهير العريضة وتعبيرها عنها .

تلك مهمة المحكمة الدستورية العليا ، وهذا دورها ، وهذه
أحكامها ، فى إطار هذا الدور ، نسأل الله منه فضلاً وعوناً ، على تحمل
المسئولية .

والله ولى التوفيق ، ، ، ، ،

رئيس
المحكمة الدستورية العليا
مستشار
ممدوح مصطفى حسن

القسم الأول

الأحكام المطابقة في الدعاوى الدستورية

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمود حمدي عبد العزيز
وحضور السادة المستشارين : ممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبدالمجيد ورابع لطفى جمعه وشريف
برهام نور والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١)

القضية رقم ٤٠ لسنة ٧ قضائية « دستورية »

١ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص .
المحكمة الدستورية العليا ، في ممارستها لإختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين
واللوائح ليست محكمة موضوع ، وليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع .

٢ - دعوى دستورية - طريقة رفعها .
الدعوى الدستورية ، لا ترفع إلا بطريق الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا من محكمة
الموضوع إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل في النزاع ، أو
بناء على دفع يثار أمام محكمة الموضوع ، وتقدر جديته .

٣ - قانون " القانون الواجب التطبيق " - دعوى دستورية " الإحالة " .
قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص - عدم جواز اللجوء إلى قانون المرافعات
إلا فيما لم ينص عليه فيه وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها -
إحالة محكمة الموضوع الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا إستناداً إلى المادة ١١٠
مرافعات - عدم إتصالها بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع القانونية - أثره - عدم قبول الدعوى .

٤ - طلب التفسير - إجراءات تقديمه .
قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة (٣٣) من قانون
المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير العدل - مخالفة هذه الأوضاع - أثره - عدم قبول
الطلب .

٥ - دعوى دستورية - رخصة التصدي .
الرخصة المقررة للمحكمة الدستورية العليا في التصدي لدستورية القوانين واللوائح ،
مناطها أن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع مطروح عليها .

١ - المحكمة الدستورية العليا ، في ممارستها لإختصاصها
بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ليست محكمة موضوع ،
وليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع ، وإنما هي جهة قضاء
ذات اختصاص أصيل حدده قانون إنشائها .

٢، ٣- الدعوى الدستورية ، لا ترفع إلا بطريق الإحالة إليها من محكمة الموضوع إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع ، أو بناء على دفع يثار أمام محكمة الموضوع تقدر المحكمة المذكورة جديته ، ومن ثم فإن الدعوى الدستورية إذ وردت إلى هذه المحكمة بالمخالفة لهذه الأوضاع، فإنها لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع القانونية ، وبالتالي تكون غير مقبولة . ولا يغير من ذلك أن الدعوى قد أحيلت إلى هذه المحكمة بعد قضاء محكمة جنوب القاهرة بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها ، إستناداً إلى المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، وتلتزم المحكمة المحال إليها بنظرها ، ذلك أن قانون المحكمة الدستورية العليا ، قانون خاص يحكم الدعاوى والطلبات التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التى ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى قانون المرافعات وعلى ما تقضى به المادة (٢٨) من قانونها إلا فيما لم ينص عليه فيه ، وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

٤- قصر المشرع الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، وإشترط تقديمها عن طريق وزير العدل ، لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير لم يقدم إلى المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة (٣٣) ، وإنما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، فإنه لا يكون قد إتصل بها إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، لتقديم طلبات التفسير ومن ثم يكون غير مقبول .

٥- لا محل لما يطلبه المدعى من إعمال المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القانونين المطعون عليهما ، طبقاً لما تقضى به المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا والتى تنص على أنه

”يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض عليها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ، ويتصل بالنزاع المطروح عليها ، وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية “، ذلك أن أعمال رخصة التصدى المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح على المحكمة طبقاً للإجراءات والأوضاع المقررة قانوناً ، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها لعدم إتصاله بها إتصلاً مطابقاً للقانون ، كما هو الشأن فى الدعوى - التى إنتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها - فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند من القانون يسوغ أعمالها .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ ورد إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ملف الدعوى رقم ٨٥٧٢ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا لنظرها .

وقدمت هيئة قضايا الدولة ، مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٨٥٧٢ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المدعى عليهما الثانى والثالث طالباً بالحكم بعدم

سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فيما تضمنه من فرض ضرائب على التصرفات العقارية وبأثر رجعى ، وإحتياطيا بقبول الدفع بعدم دستورية القانون المذكور والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل .

وبجلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٨٥ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم إختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا المختصة بنظرها عملاً بالمادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تأسيساً على أن الخلاف فى مدى تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه يقتضى تفسير نصوصه ، وهو الأمر الذى تختص به المحكمة المذكورة طبقاً للمادة (٢٦) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ولأنها تختص كذلك وطبقاً للمادة (٢٥) منه بالرقابة على دستورية القوانين .

وحيث أن المدعى تقدم بمذكرتين طلب فيهما تصدى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية النصوص المطعون عليها .
وحيث ان المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على ان تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى :

أولاً : الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ”

كما تنص المادة (٢٩) من القانون المذكور على ما يأتى :
«تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتى :

(أ) إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت

المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع فى الميعاد إعتبر الدفع كأن لم يكن .

ومقتضى هذين النصين أن المحكمة الدستورية العليا فى ممارستها اختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ليست محكمة موضوع وليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع ، وإنما هى جهة قضاء ذات اختصاص أصيل حدده قانون إنشائها ، وأن الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بطريق الإحالة إليها من محكمة الموضوع إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع أو بناء على دفع يثار أمام محكمة الموضوع تقدر المحكمة جديته وذلك للفصل فى المسألة الدستورية ، ومن ثم فإن الدعوى الدستورية ، إذ وردت إلى هذه المحكمة بالمخالفة لهذه الأوضاع فإنها لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع القانونية وبالتالي تكون غير مقبولة .

ولا يغير من ذلك أن الدعوى قد أحيلت إلى هذه المحكمة بعد قضاء محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها إستناداً إلى المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال إليها بنظرها ، ذلك أن قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص يحكم دعاوى والطلبات التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التى ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى قانون المرافعات وعلى ما تقضى به المادة (٢٨) من قانونها إلا فيما لم ينص عليه فيه وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

وحيث أن الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أقام كذلك قضاءه بعدم الاختصاص والإحالة - وعلى ما سلف بيانه - على اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير نصوص القوانين طبقاً لما تقضى به المادة (٢٦) من قانونها .

وجيث أن المادة (٢٦) من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أن " تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور وذلك إذا أثارت خلافاً في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها " ، كما تنص المادة (٣٣) منه على أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية " ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة المشار إليها ، وإشترط تقديمها عن طريق وزير العدل . لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير لم يقدم إلى المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة (٣٣) سالفة الذكر ، وإنما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فإنه لا يكون قد إتصل بها إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً .

وحيث أنه لا محل لما يطلبه المدعى من أعمال المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القانونين المطعون عليهما طبقاً لما تقضى به المادة (٢٧) من قانونها والتي تنص على أنه " يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية " ، ذلك أن أعمال رخصة التصدى المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذى يزد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح على المحكمة طبقاً للإجراءات والأوضاع المقررة قانوناً ، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها لعدم إتصاله بها إتصلاً مطابقاً للقانون كما هو الشأن في الدعوى الماثلة فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند من القانون يسوغ أعمالها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة ، بعدم قبول الدعوى ، وألزمت المدعى المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمود حمدي عبد العزيز
وبحضور السادة المستشارين : منير أمين عبد المجيد وراجح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرفس ومحمد
كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العنين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢)

القضية رقم ٤٥ لسنة ٧ قضائية «دستورية»

١- دعوى دستورية -الصفة فيها .
عدم اختصاص أحد الطاعنين أمام محكمة الموضوع وعدم الترخيص له بالتالى فى رفع
الدعوى الدستورية -أثره -عدم قبول الدعوى بالنسبة إليه .
٢- دعوى دستورية -نطاقها .
نطاق الدعوى الدستورية ، يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أمام محكمة
الموضوع .

١ ، ٢- ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية
-وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى
إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة (٢٩) من قانونها ، وذلك إما
بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائى للفصل فى المسألة الدستورية ، وإما برفعها من أحد
الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة ، دفع فيها الخصم بعدم
دستورية نص تشريعى ، وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه ،
فرخصت له فى رفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا ، وهذه
الأوضاع الإجرائية -سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى
الدستورية أو بميعاد رفعها -تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلا
جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم
التداعى فى المسائل الدستورية . لما كان ذلك ، وكان المدعى
الثانى لم يختصم أمام محكمة الموضوع ، ولم ترخص له فى رفع الدعوى
الدستورية ، فإن دعواه الدستورية لا تكون قد رفعت إلى المحكمة
الدستورية العليا طبقا للأوضاع المقررة قانونا ، ومن ثم تكون غير مقبولة
بالنسبة إليه . وإذا كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم

الدستورية على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ .

الإجراءات

بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٥ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل له وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة أسندت إلى المدعى الأول مخالفته أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٩، ٥٣، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ وقدمته للمحاكمة الجنائية في الجنحة رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٨٣ الزيتون، وبجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٨٥ دفع المدعى الأول بعدم دستورية القانونين سالفى الذكر، فقررت محكمة جنح الزيتون بجلسة ٢١ مايو سنة ١٩٨٥ وقف الدعوى ورخصت له في رفع دعواه الدستورية، فأقام والمدعى الثانى الدعوى الماثلة طالبين الحكم بعدم دستورية القانونين المشار إليهما وقرار رئيس الجمهورية

رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المنفذ لهما .

وحيث أن المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تتولى المحكمة الرقابة على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(أ) إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لايجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ... "، ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ آنفة البيان، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية -سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها -تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية .

لما كان ذلك، وكان المدعى الثانى لم يختصم أمام محكمة الموضوع ولم ترخص له المحكمة المذكورة بالتالى فى رفع الدعوى الدستورية، فإن دعواه الدستورية لا تكون قد رفعت إلى المحكمة طبقاً للإوضاع المقررة قانوناً، ومن ثم تكون غير مقبولة بالنسبة إليه .

وإذ كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢.

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه "يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة"، فإن مؤدى ذلك -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها.

لما كان ذلك، وكان المدعى الأول ينعى على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل له بالبطلان وعدم الدستورية لمخالفتهما نص المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لخلوهما مما يفيد عرضهما على المجلس المذكور قبل إصدارهما ولأن ضريبة الإستهلاك المقررة بموجبيهما يتحقق بها ازدواج فى الضريبة، وهو نعى لا يكشف بذاته عن عيب دستوري فيهما، وكانت صحيفة الدعوى قد خلت من بيان النص الدستوري المدعى بمخالفة القانونين المطعون عليهما له وأوجه هذه المخالفة، فإن صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى و ألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ ابريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبدالعزيز وممدوح مصطفى حسن ورابع لطفى جمعه
وفوزي أسعد مرقص وشريف برهام نور وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣)

القضية رقم ٤٩ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

تشريع عقابي - سريانه من حيث الزمان .
عدم جواز اصدار تشريع عقابي بأثر رجعي عن أفعال وقعت قبل نفاذه والا كان مخالفا
للدستور .

- إن المادة ٦٦ من الدستور تنص في فقرتها الثانية على أنه :
لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة إلا بحكم
قضائي ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون " ، كما
تنص المادة ١٨٧ من الدستور على أنه : لا تسري أحكام القوانين إلا
على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع
ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك
بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب . وقد رددت هاتان المادتان مبدأ
أساسيا من مبادئ الدساتير الحديثة يقيد الشارع ، فلا يملك أن يصدر
تشريعا عقابيا بأثر رجعي عن أفعال وقعت قبل نفاذه وإلا كان هذا
التشريع مخالفا للدستور وكان مانصت عليه المادة الخامسة من
القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ في البند (أ) منها من حظر الانتماء الى
الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من
حكم بادانته في الجنائية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعي العام
الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ينطوي على
عقوبة جنائية قررها القانون المشار اليه لتلحق حتما بالمحكوم
بادانتهم في تلك الجنائية تحقيقا لما تغياه المشرع من هذا القانون
وأفصح عنه في مذكرته الايضاحية وهو إستبعاد مراكز القوى التي
أدانته المحكمة الثورة من ممارسة أي نشاط سياسي . لما كان ذلك ،

وكان الثابت من صورة الحكم فى الجنائية رقم ١ لسنة ١٩٧٢ مكتب المدعى العام المرفقة بالأوراق أن الأفعال التى حكم بإدانة المتهمين فيها وقعت خلال سنة ١٩٧١ قبل صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٣ يونيه سنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فإن العقوبة الجنائية التى تضمنتها المادة الخامسة من القانون المشار اليه فى البند (أ) منها تكون قد فرضت عن فعل سابق على نفاذ القانون الذى قررها ، بالمخالفة للمادتين ٦٦ و ١٨٧ من الدستور ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية هذا البند .

الإجراءات

بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٨٤ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة ختامية طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتجصل فى أن المدعى كان قد تقدم الى لجنة القيد بجداول الانتخاب لإعادة قيد اسمه بناحية الروضة مركز فارسكور محافظة دمياط واذا أخطر برفض طلبه فقد تظلم الى اللجنة المختصة التى قررت رفض تظلمه استنادا الى أنه لم يقدم ما يدل على رد اعتباره بعد الحكم عليه فى القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام وذلك

اعمالا للمادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، فأقام الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٨٣ طعون انتخابية أمام محكمة دمياط الابتدائية طالباً بالحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وبإدراج اسمه بالجدول ودفع بعدم دستورية المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه واذ رخصت له المحكمة برفع دعواه الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي تنص على أنه : " لا يجوز الانتماء الى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية منتمياً الى الأحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أو بالاشتراك في قيادة الأحزاب أو ادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة) ويعتبر اشتراكاً في قيادة الحزب وادارته تولي مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب . ويخطر المدعى العام الاشتراكي مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الأولى . ولصاحب الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه بذلك أن يتظلم الى مجلس الشعب من عدم إدراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها في الفقرة الأولى . ويبت المجلس في التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لأعضاء المجلس " . كما تنص المادة الخامسة على أن : " يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة على الفئات الآتية : (أ) من حكم بآدانتهم من محكمة الثورة في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . (ب) من حكم بآدانتهم في احدى الجرائم المتعلقة بالمساس

بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدي على حياتهم الخاصة أو اذائهم بدنيا أو معنويا ، المنصوص عليها بالباب السادس من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وفى المادتين ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (أ) من القانون المذكور . (ج) من حكم بادانته فى احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى المبينة فى المادة ٨٠ (د) وفى المواد من ٩٨ (أ) الى ٩٨ (د) وفى المواد من ١٧١ الى ١٧٨ من قانون العقوبات ، وفى المواد ٣، ٦، ٧، ٨ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن وفى المواد ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية . (د) من حكم بادانته فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .

وحيث أنه يبين من استعراض هاتين المادتين أن المادة الخامسة إحدك إما للصياغة وتجنباً للتكرار - أحالت الى المادة الرابعة السابقة عليها فى بيان أوجه الحقوق والأنشطة السياسية المحظور مباشرتها على أفراد الفئات المنصوص عليها فى كل من المادتين ، إلا أن هذه الاخالة لا تفيد ارتباط كل منهما بالأخرى وجودا وعدما أو تفقد أى منهما استقلالها ، لما كان ذلك ، وكان البند (أ) من المادة الخامسة هو الذى تقرر بمقتضاه حرمان المحكوم بادانتهم فى الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام - ومن بينهم المدعى - من مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية فان نطاق الدعوى الدستورية الماثلة يتحدد بذلك البند دون غيره بما يتعين معه عدم قبول الدعوى فى شقها المتعلق بالطعن على المادة الرابعة سالفة البيان وباقى بنود المادة الخامسة . . .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى فى الطعن الماثل تأسيسا على أن المدعى - باعتباره محكوما عليه فى جناية ولم يرد اليه اعتباره - محروم من مباشرة حقوقه السياسية طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وأن القانون المطعون فيه لم ينشئ

له مركزا جديدا تتوافر به مصلحته فى الطعن عليه .

وحيث ان هذا الدفع مردود بأن الثابت من قرار لجنة الطعون أنها استندت الى المادتين المطعون فيهما لاعتبار المدعى محروما من حقوقه السياسية وبالتالي لرفض تظلمه من عدم اجابته إلى طلبه إعادة ادراج اسمه بجداول الانتخاب ، وان محكمة الموضوع وبعد استعراضها لنص المادتين المطعون فيهما قد قدرت جدية الدفع بعدم الدستورية المبدى أمامها وصرحت للمدعى برفع دعواه الدستورية، ومن ثم فان مصلحة المدعى فى الطعن بعدم دستورية البند (أ) من المادة الخامسة التى واجهته بها جهة الإدارة ردا على طلباته فى دعوى الموضوع ، تكون متوافرة وذلك أيا كان وجه الرأى فى شأن حرمان المدعى من القيد بجدول الانتخاب بموجب قانون آخر قد ترى محكمة الموضوع تطبيقه .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على البند (أ) من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أنه مما ينعاها المدعى على المادة الخامسة أنها اذ قضت فى البند (أ) منها بحظر الانتماء الى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية على من حكم عليه فى سنة ١٩٧١ فى الجناية المشار إليها تكون قد فرضت عقوبة عن فعل سابق على نفاذ القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ فى ٣ يونيه سنة ١٩٧٨ وذلك بالمخالفة لنص المادتين ٦٦ ، ١٨٧ من الدستور .

وحيث أن المادة ٦٦ من الدستور تنص فى فقرتها الثانية على أنه : " ولا جريمة ولا عقوبة ألا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون " كما تنص المادة ١٨٧ من الدستور على أنه : " لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف

ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب . وقد رددت هاتان المادتان مبدأ أساسياً من مبادئ الدساتير الحديثة يقيد الشارع ، فلا يملك أن يصدر تشريعا عقابيا بأثر رجعي عن أفعال وقعت قبل نفاذه وإلا كان هذا التشريع مخالفا للدستور .

وحيث ان ما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ فى البند (أ) منها من حظر الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من حكم بادانته فى الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ينطوى على عقوبة جنائية قررها القانون المشار اليه لتلحق حتما المحكوم بادانتهم فى تلك الجناية تحقيقا لما تغياه المشرع من هذا القانون وأفصح عنه فى مذكرته الايضاحية وهو استبعاد مراكز القوى التى أدانتها محكمة الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من صورة الحكم فى الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧٢ مكتب المدعى العام المرفقة بالأوراق أن الأفعال التى حكم بادانة المتهمين فيها وقعت خلال سنة ١٩٧١ قبل صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٣ يونيه سنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فإن العقوبة الجنائية التى تضمنتها المادة الخامسة من القانون المشار اليه فى البند (أ) منها تكون قد فرضت عن فعل سابق على نفاذ القانون الذى قررها ، بالمخالفة للمادتين ٦٦ و ١٨٧ من الدستور ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية هذا البند .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (أ) من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، وألزمت الحكومة المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز ومليح أمين عبد المجيد وفوزي
أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
المغوض
أمين السر

قاعدة رقم (٤)

القضية رقم ١ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

- ١ - لجان التقويم - قرارات ادارية .
لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة
الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، قراراتها ادارية وليست قضائية .
- ٢ - حق التقاضي .
حق التقاضي مبدأ دستوري أصيل - حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار
إدارى من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة ٦٨ من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة
ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد .
- ٣ - حق التقاضي - مبدأ المساواة .
حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان
طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ، وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ،
ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة .
- ٤ - لجان التقويم - قرارات ادارية - مبدأ المساواة - حق التقاضي .
النص على تحصين قرارات لجان التقويم - وهى قرارات ادارية - من رقابة القضاء ينطوى
على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة .

١ - ان المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لأحكام
القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض
الشركات والمنشآت ولاية الفصل فى خصومات تتعقد أمامها بقرارات
حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة وانما عهد اليها بمهمة لاتعدو
تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات مساهمة
وتقويم رؤوس أموال المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها
وخصومها توصلا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانونا
لأصحابها دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول
أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب

عليها تسبب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لاتعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية .

٢ - أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن " التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى . . . ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء " . وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى القرارات . . . وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لاتقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها وزد العدوان عليها .

٣ - ان الدساتير السابقة قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق ، مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٤ - إن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ إذ

نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وهي قرارات ادارية ، تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور .

الإجراءات

بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٨٦ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٥ بوقف الدعوى وحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت من أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لأحكامه - نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة فوضت فيها رأى الى المحكمة .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .
وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تتخصّل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالغاء قرار لجنة تقويم مضرب أرز المؤمم بمقتضى القرار بقانون رقم ٤٢

لسنة ١٩٦٢ وذلك باضافته الى الجدول رقم ٢ المرفق بالقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وبعدم الإعتداد بما انتهى اليه هذا التقويم مع ما يترتب على ذلك من آثار . واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقاً لأحكامه - تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٥ بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورتها .

وحيث ان القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص فى مادته الأولى على أنه : " يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال " . وفى مادته الثانية على أنه : " على الشركات والمنشآت المشار اليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره . ويجوز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك فى رأس المال بمقدار النصف " ، قضى فى مادته الثالثة بأن : " يحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقبال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . واذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن . كما يتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة " كما

تقضى مادته الرابعة بأن: "تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة".

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان - ولاية الفصل فى خصومات تتعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لإجراءات و ضمانات معينة ، وإنما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات مساهمة وتقويم رؤوس أموال المنشآت التى لم تتخذ هذا الشكل لتقدير أصولها وخصومها توصلًا لتحديد قيمة التعويض الذى قد يستحق قانوناً لأصحابها ، دون أن يفرض على تلك اللجان إخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن : "التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى . . . ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء " ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات . وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا

بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن الدساتير سالفه الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق ، مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فإن المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم - المشكلة طبقا لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات ادارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
وعضوية السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد
المجيد ورابع لطفى جمعه وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ
أعضاء
المفوض
أمين السر
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد

قاعدة رقم (٥)

القضية رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - تدخل - مصلحة .
التدخل الانضامى - شرط قبوله - توافر مصلحة شخصية ومباشرة لطالب التدخل -
مناط المصلحة فى الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة
الخصم المتدخل فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبة وأن يؤثر
الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيها - كون طالب التدخل ليس طرفا أصيلا أو مت دخلا فى
الدعوى الموضوعية - أثره - انتفاء مصلحته فى الدعوى الدستورية .
٢ - مجلس الشعب - حق الترشيح - الرقابة القضائية الدستورية .
حق الترشيح - النص عليه وعلى كفاله فى الدستور - على سلطة التشريع ألا تنال منه
والا وقع عملها مخالفا للدستور . القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة
١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب - صدوره فى شأن يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب -
لايتناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .

٣ - دعوى دستورية - اجراءات رفعها - نطاقها .
الاضاع الاجرائية المنصوص عليها فى المادة (٢٩) من قانون المحكمة
الدستورية العليا سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام -
قصر محكمة الموضوع نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ دون سواه - عدم
قبول الدعوى بالنسبة للطعن على الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

٤ - دستور - الحقوق السياسية .
الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة (٦٢) من الدستور من الحقوق العامة التى
حرص الدستور على كفالتها ، وتمكين المواطنين من ممارستها واعتبارها واجبا وطنيا لاتصالها
بالسيادة الشعبية .

٥ - دستور - الحقوق العامة .
القواعد التى يضعها المشرع تنظيما للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - يتعين ألا
تؤدى الى مصادرتها أو الانتقاص منها ، وألا تخل القيود التى يفرضها فى مجال هذا التنظيم
بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون المنصوص عليهما فى المادتين (٨) ، (٤٠) من

الدستور .

٦ - دستور - الحقوق العامة - حق الترشيح - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .
حق الترشيح من الحقوق العامة التي كفلها الدستور للمواطنين - حرمان طائفة معينة من هذا الحق دون مقتضى من طبيعته ومتطلبات مباشرته - ينطوي على إهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون بالمخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور .

٧ - دستور - سلطة التشريع - الرقابة القضائية الدستورية .
الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق ، أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بقيود محددة ، وأن الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها ، إلا أن هذا لا يعني إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور .

٨ - دستور - أحزاب سياسية - حق الترشيح .
استهدف الدستور من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسي الوحيد المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي دون أن يجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التي كفلها للمواطنين ومن بينها حق الترشيح المنصوص عليه في المادة (٦٢) منه .

١ - يشترط لقبول التدخل الانضمامي طبقاً لما تقضى به المادة (١٢٦) من قانون المرافعات ، أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى . ومناطق المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم المتدخل في ذات الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها وأن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيها . لما كان ذلك ولم يكن أي من طالبي التدخل في الدعوى الدستورية طرفاً أصيلاً أو متدخلًا في الدعوى الموضوعية ولم تثبت لديهم تبعاً لذلك صفة الخصم التي تسوغ اعتباره من ذوي الشأن في الدعوى الدستورية ، فإنه لا تكون لهم مصلحة قائمة في الدعوى ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخلهم .

٢ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن العدول عن نظام الانتخاب الفردي إلى نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية إذ يتصل بالنظام السياسي الداخلي الذي أصبح بعد تعديل

المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ يقوم على أساس تعدد الأحزاب ، ومن ثم ينأى عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ، ويخرج عن اختصاصها ، هو وما استتبعه من تعديل فى عدد الدوائر الانتخابية وتنظيم عملية الترشيح وتوزيع الأصوات والمقاعد فى المجلس النيابى وفقا لنتيجة الانتخاب - هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب. وقد صدر فى شأن يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالاته والذى ينبغى على سلطة التشريع ألا تتال منه وإلا وقع عملها مخالفا للدستور ، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية ويكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة قائما على غير أساس متعينا رفضه .

٣ - إن الاوضاع الاجرائية المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها تتعلق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ دون سواه ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة للطعن على الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية اذ لم يتحقق اتصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا .

٤ - الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من الدستور ، ومن بينها حق الترشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وابداء الرأى فى الاستفتاء ، اعتبرها

الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثلهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة . ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجبا وطنيا يتعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية .

٥ - لايجوز أن تؤدى القواعد التى يضعها المشرع تنظيميا للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - الى مصادرتها أو الإنتقاض منها ، ويشترط ألا تخل القيود التى يفرضها فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وفى المادة ٤٠ من أن " المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

٦ - أن مؤدى المواد الخامسة مكررا والسادسة " فقرة ١ " والسابعة عشر " فقرة ١ " من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليها أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذى ينتمى اليه المرشح المثبت بها ادراجه فيها شرطا حتميا لقبول طلب ترشيحه يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتمين الى الأحزاب السياسية المدرجة أسمائهم بقوائم هذه الأحزاب وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتض من طبيعته ومتطلبات مباشرته . ولما كان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه ، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لأصله واخلاق بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور .

٧ - الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدھا الدستور بقيود محددة ، وان الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد الى ملاءمة إصدارھا ، إلا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ومن ثم فان تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون فيها اذ حرمت غير المنتمين الى الاحزاب من حق الترشيح ، ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلھا الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين ، فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم إخضاعھا لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٨ - استهدف الدستور من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى فى المجالات المختلفة دون أن يجاوز ذلك الى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلھا الدستور ومن بينها حق المواطن فى الترشيح المنصوص عليها فى المادة ٦٢ منه باعتبار أن نصوص الدستور لا تتفصل عن أهدافھا ويتعين تطبيقھا مترابطة متكاملة .

الإجراءات

بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٤ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا باعتبار الخصومة منتهية ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً
برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٦٠٨
لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً الحكم بصفة
مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٤
بدعوة الناخبين الى انتخاب أعضاء مجلس الشعب وقرار وزير
الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس
الشعب وقرار مدير أمن القاهرة فى ١٤ / ٤ / ١٩٨٤ برفض قبول أوراق
ترشيحه لعضوية مجلس الشعب ، والحكم فى الموضوع أصلياً بالغاء
القرارات الثلاثة المطعون عليها لبطلانها واحتياطياً بوقف القرار
الصادر بقبول القوائم الحزبية للمرشحين وباجراء الانتخابات وتقسيم
الدوائر الانتخابية طبقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .
وبجلسة ٨ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت محكمة القضاء الإدارى أولاً بعدم
اختصاصها ولائياً بنظر الطعن فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩
لسنة ١٩٨٤ وثانياً بالنسبة لباقى الطلبات برفض طلب وقف
تنفيذها . فطعن المدعى على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا
بالطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٠ قضائية ودفع بعدم دستورية القانون رقم
٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤
لسنة ١٩٨٣ فرخصت له المحكمة فى رفع دعواه بعدم الدستورية
فأقام الدعوى الماثلة ، كما أقام بعد ذلك الدعوى رقم ٢٣١٩ لسنة
٤١ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً الحكم بإلزام المدعى
عليهم متضامين بأن يدفعوا له تعويضاً قدره مائة ألف جنيه جبراً
للأضرار التى حاققت به بسبب القرارات المطلوب الغائها .

وحيث أن الأستاذ المحامي قدم أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين طلبا بقبول تدخله فى الدعوى الدستورية خصما منضما للمدعى فى طلباته وبجلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٧ طلب كل من الأساتذة المحامين قبول تدخلهم منضمين للمدعى فى طلباته .

وحيث أنه يشترط لقبول التدخل الانضمامى طبقا لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الانضمام لأحد الخصوم فى الدعوى . ومناطق المصلحة فى الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم المتدخل وذلك فى ذات الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها وأن يؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيها . لما كان ذلك ولم يكن أى من طالبي التدخل فى الدعوى الدستورية طرفا أصيلا أو مت دخلا فى الدعوى الموضوعية ولم تثبت لأیهم تبعاً لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية فإنه لا تكون لهم مصلحة فى الدعوى الماثلة ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخلهم .

حيث أنه عن الطلب العارض المبدى من المدعى للحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وتعديلاته ، وطلبه الثانى للحكم بوقف سريان هذا القانون ووقف انتخابات مجلس الشعب التى كان محدد لها يوم ٦ ابريل سنة ١٩٨٧ الى حين الفصل فى طلبه الأول، فإنه لما كانت ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى رسمت سبل التداعى فى شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات، وكان الطلبان المشار اليهما قد أثار المدعى أولهما فى مذكرته المقدمة فى ١١ فبراير سنة ١٩٨٧ وثانيهما فى مذكرته المقدمة لجلسة

١٩٨٧ / ٣ / ٧ كطلبين عارضين ينطويان على طعن مباشر بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وهو ما لايقبل منه على ما سلف بيانه ، ومن ثم يتعين الالتفات عنهما .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن العدول عن نظام الانتخاب الفردي إلى نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية اذ يتصل بالنظام السياسى الداخلى الذى أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ يقوم على أساس تعدد الأحزاب ومن ثم ينأى هذا العدول عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ويخرج عن اختصاصها هو وما استتبعه من تعديل فى عدد الدوائر الانتخابية وتنظيم عملية الترشيح وتوزيع الأصوات وتوزيع المقاعد فى المجلس النيابى وفقاً لنتيجة الانتخاب .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وقد صدر فى شأن يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالتة والذى ينبغى على سلطة التشريع ألا تتال منه والا وقع عملها مخالفاً للدستور ، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة قائماً على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث أن الحكومة طلبت فى مذكرتها الختامية الحكم بانتهاء الخصومة تأسيساً على أن المدعى اذ يستهدف من دعواه الموضوعية قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب الذى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٨٧ بحله فإن الدعوى الموضوعية بعد حل هذا المجلس تصبح غير ذات موضوع وتكون الخصومة فى الدعوى الدستورية بالتالى منتهية .

وحيث أن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ -

المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، الذى تلاه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب ، لايحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فاذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون فيه قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه اذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وظلت آثاره - وهى بقاءه محروما من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب - قائمة بالنسبة اليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية لا زالت مطروجة أمام محكمة القضاء الادارى بما تضمنته من طلبات تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية الماثلة تظل قائمة ، ويكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير مجله .

وحيث أنه عن طعن المدعى بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ، فإنه لما كانت الأوضاع الاجرائية المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها ، تتعلق - وعلى ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ دون سواه ، فإن الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة للطعن على الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اذ لم يتحقق اتصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد الثالثة والخامسة مكررا والسادسة والتاسعة والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والجدول المرافق له ، إلا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو الغاء قرار مدير أمن القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٩٨٤ برفض قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب لعدم ارفاقه بها صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها ، لما كان ذلك وكانت المواد الخامسة مكررا والسادسة "فقرة ١" والسابعة عشر "فقرة ١" هى التى تضمنت أحكامها وجوب استيفاء هذا الشرط ، فإن مصلحة المدعى فى دعواه الماثلة إنما تقوم على الطعن بعدم دستورية هذه المواد فحسب ،

بتقدير أن الحكم له فى الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستوريته ، أما باقى مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيها والجدول المشار اليه فى المادة الثالثة منه فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى فى الطعن بعدم دستوريته اذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ، ذلك أن المادة الثالثة تقضى بتقسيم الجمهورية إلى عدد معين من الدوائر الانتخابية وبوجوب تمثيل المرأة فى بعضها ، وتقضى المادة التاسعة بعرض كشف يتضمن قوائم المرشحين فى الدائرة الانتخابية بالطريقة التى يعينها وزير الداخلية خلال أجل معين وتبين طريقة تصحيح هذا الكشف والاعتراض على ما أدرج به من أسماء ، وتعالج المادة الخامسة عشر حالة تقديم قائمة حزبية واحدة فى الدائرة الانتخابية ، وتجاوب المادتان السادسة عشر والثامنة عشر حالة خلو مكان أحد المرشحين بعد الترشيح وقبل اجراء الانتخابات وحالة خلو مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدة عضويته فى مجلس الشعب ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لانتفاء مصلحة المدعى فى الطعن عليها .

وحيث أن المواد الخامسة مكررا والسادسة "فقرة ١" والسابعة عشر "فقرة ١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ على ما يأتى :

المادة الخامسة مكررا :

" يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة به ، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد . ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية ، ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه فى الدائرة وعددا من الاختياطيين مساويا له طبقا للجدول المرفق على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفقلاحين بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين بالقوائم المقدمة من الأحزاب بحيث

تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح من العمال والفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب . وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار احدى القوائم بأكملها دون اجراء أى تعديل فيها . وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة أو تكون معلقة على شرط أو اذا أثبت الناخب رأيه على قائمة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية اشارة أو علامة أخرى تدل عليه ، كما تبطل الأصوات التى تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو لاقل من هذا العدد فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة السادسة عشر من هذا القانون .

المادة السادسة "فقرة ١" :

"يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة الى مديرية الأمن بالمحافظة التى يرشح فى دائرتها مرفقا به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها ، وذلك خلال المدة التى يحددها وزير الداخلية بقراز منه على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح ."

المادة السابعة عشر "فقرة ١" :

"ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات ."

وحيث أن مما ينعاها الطاعن على هذه المواد أنها اذ قصرت حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتمين إلى الأحزاب السياسية فإنها تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير المنتمين إلى الأحزاب من حق كفله لهم الدستور فى المادة ٦٢ منه وأخلت بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما فى المادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن "للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الإستفتاء وفقاً لأحكام القانون . ومساهمة في الحياة العامة واجب وطني " . ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، ومن بينها حق الترشيح الذي عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وإبداء الرأي في الإستفتاء ، إعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان إسهامهم في إختيار قادتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة . ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وإنما جاوز ذلك إلى إعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارستها لها واجباً وطنياً يتعين القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فإن القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيمياً لهذه الحقوق يتعين ألا تؤدي إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها ، وأن لا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " . وفي المادة ٤٠ من أن "المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

وحيث أنه لما كان مؤدى المواد الخامسة مكرراً والسادسة "فقرة ١" والسابعة عشر "فقرة ١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليها أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذي ينتمى إليه المرشح المثبت بها إدراجه فيها شرطاً حتمياً لقبول طلب ترشيحه يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتمين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسمائهم بقوائم

هذه الأحزاب وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتض من طبيعته ومتطلبات مباشرته .

لما كان ذلك ، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه وفقاً لما سبق بيانه ، ومن ثم فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق على ما سلف ينطوى على اهدار لأصله واخلاق بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أنه لا يقدح فى هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن المشرع يملك بسلطته التقديرية وضع شروط يحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى فيها الأفراد أمام القانون ، وأنه وقد جعل الانتماء إلى الأحزاب السياسية شرطاً لممارسة حق الترشيح فانه يكون قد استعمل سلطته التقديرية المخولة له إعمالاً للتفويض الدستورى الذى تضمنته المادة ٦٢ من الدستور حين أحالت فى تنظيم مباشرة المواطن للحقوق الدستورية الواردة فيها إلى القانون دون وضع قيود محددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وإن كان الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بقيود محددة وأن الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملأمة إصدارها ، إلا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون فيها اذ حرمت غير المنتمين إلى الأحزاب من حق الترشيح ، ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت للحقوق عامة كفلها الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين ، فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم اخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لا ينال كذلك مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها حق الترشيح أصبح غير جائز الا من خلال الانتماء إلى الأحزاب السياسية بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور

ونصها على أن النظام السياسى يقوم على أساس تعدد الأحزاب ، ذلك أن الدستور انما استهدف من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى فى المجالات المختلفة دون أن يجاوز ذلك الى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلها الدستور ومن بينها حق المواطن فى الترشيح المنصوص عليها فى المادة ٦٢ منه باعتبار أن نصوص الدستور لا تتفصل عن أهدافها ويتعين تطبيقها مترابطة متكاملة .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا والسادسة "فقرة ١" والسابعة عشر "فقرة ١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :-

أولا : بعدم قبول تدخل الأساتذة خصوما فى الدعوى .

ثانيا : بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا والسادسة "فقرة ١" والسابعة عشر "فقرة ١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

ثالثا : الزام الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ يونيه سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن ومدير أمين عبد المجيد
ومحمد كمال محفوظ والدكتور محمد إبراهيم أبو العنين وواصل غلاء الدين أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٦)

القضية رقم ١٨ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

١ - لجنة المعارضات الخاصة بالملكية - قرارات ادارية .
لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالملكية وسائر الحقوق الأخرى والتعويض المنصوص
عليها في القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ ، لجنة ادارية وقراراتها ادارية ، وليست قضائية .
رئاسة أحد القضاة لهذه اللجنة لا يفي على اعمالها الصفة القضائية ، طالما يغلب على تشكيلها
العنصر الإداري ولا تتبع في مباشرة عملها اجراءات التقاضي وضماناته .

٢ - حق التقاضي .
حق التقاضي مبدأ دستوري أصيل . حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو
قرار اداري من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة ٦٨ من الدستور ، وما أقرته الدساتير
السابقة ضمنا من كفاله حق التقاضي للأفراد .

٣ - حق التقاضي - مبدأ المساواة .
حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها حرمان
طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ، وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ،
ينطوي على إهدار لمبدأ المساواة .

٤ - لجنة المعارضات الخاصة بالملكية - قرارات ادارية - حق التقاضي - مبدأ المساواة .
النص على تحصين قرارات لجنة المعارضات المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٢ لسنة
١٩٦٣ - وهي قرارات ادارية - من رقابة القضاء ينطوي على مصادرة لحق التقاضي وإخلال
بمبدأ المساواة .

١ - ان اللجنة التي خصها المشرع بالفصل في المعارضات
الخاصة بالملكية وسائر الحقوق العينية الأخرى والتعويض وفي
المعارضات الخاصة بالممتلكات والحقوق الأخرى التي أغفل تقدير
تعويض عنها طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ يغلب على
تشكيلها العنصر الإداري ولم يتضمن القانون الزامها باتباع الاجراءات
التي تتحقق بها ضمانات التقاضي أمامها عند نظر المعارضات التي
تعرض عليها ، ومن ثم فان هذه اللجنة لا تعدو أن تكون مجرد لجنة

إدارية ، وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية ، ولا يغير من ذلك ما قد يثار من أن تشكيل هذه اللجنة برئاسة أحد القضاة يضيف على أعمالها الصفة القضائية ، ذلك أن مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان التي يغلب على تشكيلها العنصر الإداري - لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أنها لا تتبع في مباشرة عملها إجراءات لها سمات إجراءات التقاضي وضماناته .

٢- أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن " التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الإلتجاء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء " . وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستوري في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات . وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتي ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

٣- أن الدساتير السابقة تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوي على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

٤ - ان البند "خامسا" من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ اذ نص على عدم جواز الطعن بأى طريق من الطرق فى قرارات تقدير التعويض الصادرة من لجنة المعارضات المشكلة وفقا لأحكامه - وهى قرارات ادارية - يكون قد حصن تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوى على مصادرة لحق التقاضى واخلاق بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

الإجراءات

بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية البند "خامسا" من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري الدائم فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن فى القرار الخاص بتقدير التعويض الصادر من لجنة المعارضات المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى إستوفت أوضاعها القانونية .
وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٨٧٤ لسنة ١٩٨١ كلى المتناظراً على قرار لجنة المعارضات برفض معارضته فى قيمة التعويض الذى قدرته الهيئة العامة للصرف بالمنايا

للأرض المملوكة له والمنزوعة ملكيتها لصالح الهيئة وبتأييد هذا التقدير ، ودفع بعدم دستورية البند الخامس من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضي الحياض الى نظام الري الدائم ، فيما تضمنه من النص على عدم جواز الطعن على قرار لجنة المعارضات الصادر بتقدير التعويض وذلك لمخالفته حكم المادة ٦٨ من الدستور . وبجلسة ٦ يناير سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة المنيا الابتدائية للمدعى برفع دعواه الدستورية خلال شهرين فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وبعد أن نص في مادته الأولى على اعتبار المشروعات الخاصة بتحويل أراضي الحياض الى نظام الري الدائم من أعمال المنفعة العامة وما يستتبع ذلك من آثار ، وفي البنود الأربعة الأولى من مادته الثانية على اجراءات نزع ملكية الأراضي والمنشآت اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات وأخصها إعلان بيانات هذه العقارات وموقعها وأسماء الملاك والتعويضات المقدرة لهم ، وعلى حق ذوى الشأن وأصحاب الحقوق فى الاعتراض على هذه البيانات وعلى قيمة التعويض لدى لجنة المعارضات بموجب طلب يقدم الى رئيس اللجنة أو مفتش المساحة المختص ، قضى فى البند "خامسا" من المادة الثانية بيان "تختص بالفصل فى المعارضات الخاصة بالملكية وسائر الحقوق العينية الأخرى والتعويض وكذلك فى المعارضات الخاصة بالممتلكات والحقوق التى أغفل تقدير تعويض عنها ، لجنة أو أكثر يرأس كل منها قاض من المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها العقارات تتدبه الجمعية العمومية وعضوية موظف فنى من كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأشغال ومصلحة المساحة ومصلحة الشهر العقارى . وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس . وتخطر اللجنة صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الاعتراض بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة بأسبوعين من تاريخ الاخطار على الأقل . وتفصل اللجنة فى المعارضات على وجه السرعة . ولا يجوز الطعن بأى طريق من الطرق

فى القرار الصادر بتقدير التعويض".

وحيث أنه يبين مما تقدم أن اللجنة التى خصها المشرع بالفصل فى المعارضات الخاصة بالملكية وسائر الحقوق العينية الأخرى والتعويض وفى المعارضات الخاصة بالممتلكات والحقوق الأخرى التى أغفل تقدير تعويض عنها - طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان - يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى ولم يتضمن القانون الزامها باتباع الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى أمامها عند نظر المعارضات التى تعرض عليها ، ومن ثم فإن هذه اللجنة لاتعدو أن تكون مجرد لجنة إدارية ، وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية ، ولايغير من ذلك ما قد يثار من أن تشكيل هذه اللجنة برئاسة أحد القضاة يضمن على أعمالها الصفة القضائية ، ذلك أن مشاركة أحد رجال القضاء فى تلك اللجان التى يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى - لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أنها لاتتبع فى مباشرة عملها اجراءات لها سمات اجراءات التقاضى وضماناته على نحو ما تقدم .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن "التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء"، وطاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لاتقوم ولاتؤبى ثمارها إلا بقيام هذا

الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن الدساتير سالفه الذكر تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

لما كان ذلك فإن البند " خامسا " من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ اذ نص على عدم جواز الطعن بأى طريق من الطرق فى قرارات تقدير التعويض الصادرة من لجنة المعارضات المشكلة وفقا لأحكامه - وهى قرارات ادارية على ما سلف بيانه - يكون قد حصن تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوى على مصادرة لحق التقاضى واخلاق بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

لهذه الأسباب .

حكمت المحكمة بعدم دستورية البند " خامسا " من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضى الحياض إلى نظام الري الدائم فيما نص عليه من أنه " لايجوز الطعن بأى طريق من الطرق فى القرار الصادر بتقدير التعويض " وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ يوفيه سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليخ
وحضور السادة المستشارين : محمود حمدي عبد العزيز و منير أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة
وفوزي أسعد مرقس وشريف برهام نور والدكتور محمد ابراهيم أبو العيدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المقوض
أمين السر

قاعدة رقم (٧)

القضية رقم ٥١ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - المصلحة فيها
إلغاء النص التشريعي لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال
فترة نفاذه ، وترتيب بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له .

٢ - قانون تحقيق العدالة الضريبية - سريانه من حيث الزمان .
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - تشريع في غير المواد
الجنائية - توافرت فيه ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس
الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي .

١ - لأن كانت المادة (٥٦) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨
قد ألغيت بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم
١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل والتي نصت
على أن " تلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق
العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد (٢٥) ، (٢٦) فقرة أولى ،
(٢٩) ، (٣٠) ، (٣١) منه " إلا أن هذا الإلغاء لا يحول دون قبول
الطعن بعدم دستورية تلك المادة ممن طبق عليه ذلك القانون خلال
فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له
بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

٢ - إن الثابت من مضبطة الجلسة التاسعة والسبعين لمجلس
الشعب المعقودة بتاريخ ١٠ يوفيه سنة ١٩٧٨ أنه عند الإقتراع على
مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ محل الطعن أوضح رئيس
المجلس أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعي مما يتطلب طبقاً
للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذي يقتضى عملاً
بالمادة (٢٩٠) من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأي النهائي نداءً

بالاسم، وبعد ذلك نودى على الأسماء - التى أثبتت فى ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس المجلس أن أخذ الرأى أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٣١٤ صوتاً. وكان عدد أعضاء مجلس الشعب فى تلك الدورة التشريعية هو ٣٦٠ عضواً، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى، فإن النعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس.

الإجراءات

بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٨٤ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية المادة (٥٦) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فيما تضمنته من أثر رجعى.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأىها. ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة.

حيث أن الدعوى إستوفت أوضاعها القانونية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتجصل فى أن المدعى كان قد أقام الطعن رقم ٧٣٩ و ٧٤٠ لسنة ١٩٧٨ أمام لجنة طعن ضرائب القاهرة معترضاً على تقدير مأمورية ضرائب الجيزة أول لصافى أرباحه عن سنة ١٩٧٥ وإذ لم تستجب اللجنة لإعتراضه فقد أقام الطعن رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٠

ضرائب كلى الجيزة ومن بعده الإستئناف رقم ٦٦١ لسنة ١٠٠ قضائية عن حكم محكمة الجيزة الابتدائية ودفع بعدم دستورية المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وبتاريخ ٢٤ يناير ١٩٨٤ رخصت له محكمة إستئناف القاهرة برفع دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن المدعى ينعى على المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية مخالفتها للمادة ١٨٧ من الدستور اذ لم يصدر القانون المشار إليه بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب رغم ما نصت عليه المادة المطعون فيها من أثر رجعى .

وحيث أنه وإن كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المطعون فيها قد ألغيت بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل والتي نصت على أن " تلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد ٢٥ و ٢٦ فقرة أولى و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منه " ، إلا أن هذا الإلغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستورية تلك المادة ممن طبق عليه ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته .

وحيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية صدر فى ١٨ يولييه سنة ١٩٧٨ ونصت المادة ٥٦ منه على أنه " تسرى أحكام البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بمقتضى المادة الثانية على التصرفات التى تم شهرها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ " .

وحيث أن المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه " لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب " .

وحيث أن الثابت من مضبطة الجلسة التاسعة والسبعين لمجلس الشعب المعقودة بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٧٨ والمرفقة بالأوراق أنه عند

الاقتراع على مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ محل الطعن أوضح رئيس المجلس أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذى يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ رأى النهائى نداء بالاسم، وبعد ذلك نودى على الأسماء - التى أثبتت فى ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس المجلس أن أخذ الرأى النهائى أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٣١٤ صوتا .

لما كان ما تقدم، وكان عدد أعضاء مجلس الشعب فى تلك الدورة التشريعية هو ٣٦٠ عضوا طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفقة صورته ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى ، فإن ما ينغاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين: ممدوح مصطفى حسن ورابع لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة.
وحضور السيد / رافيت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٨)

القضية رقم ٩ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

- ١ - دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها ،
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها ، والأحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل الكافة ،
وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص
التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته .
- ٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا القضاء بعدم دستوريته -
إنتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .
- ٣ - تشريع - لوائح - تنفيذية .
الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، إستثناء من هذا الأصل عهد الدستور
إليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومنها إصدار اللوائح اللازمة
لتنفيذ القوانين .
- ٤ - دستور - لوائح تنفيذية - اختصاص .
قصر الدستور الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية على رئيس الجمهورية أو
من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها ، أثره - الإمتناع على من عداهم ممارسة هذا
الاختصاص .
- ٥ - قانون - لوائح تنفيذية - اختصاص .
تعيين القانون جهة معينة لإصدار اللوائح التنفيذية - إستقلالها دون غيرها بإصدارها .
- ٦ - إيجار أماكن - لوائح تنفيذية - اختصاص .
تعيين القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الفقرة الثانية من مادته الأولى وزير الإسكان
والتعمير مختصاً دون غيره بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها - أثره - عدم دستورية قرار محافظ
الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها لصدوره من سلطة غير مختصة
بإصدارها .

٢ ، ١ - الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ، وهي بطبيعتها
دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون
عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها

على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس . ولما كان المستهدف من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته ، وكان قضاؤها له حجية مطلقة حسمت الخصومة - بشأن عدم دستورية هذا النص - حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى الدعوى تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

٣ - الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وإنما يقوم إختصاصها أساساً على إعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه إستثناء من هذا الأصل وتحقيقاً لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور إليها فى حالات محددة أعمالاً تدخل فى نطاق الأعمال التشريعية ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

٤ ، ٥ - النص فى المادة ١٤٤ من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها وإعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه " ، مؤداه أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التى تختص بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك ، أو من يعينه القانون لإصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الإختصاص الدستورى وإلا وقع عمله اللائحى مخالفاً لنص المادة ١٤٤ المشار إليها ، كما أنه متى عهد القانون إلى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه إستقل من عينه القانون دون غيره بإصدارها .

٦ - إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حددت بعض نصوصه الأحكام التى يتوقف تنفيذها

على صدور قرار وزير الإسكان والتعمير ، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه " يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الأول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على إقتراح المجلس المحلى للمحافظة وكذلك على المناطق السكنية التى لاينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى....." وطبقاً لهذا النص وإعمالاً للمادة ١٤٤ من الدستور يكون وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، ويكون قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون ، إذ نص على مد نطاق سريان مواد القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلى قرية فيدمين بمحافظة الفيوم ، قد صدر مشوباً بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة بإصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

الإجراءات

بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٦ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى الفيوم بعد أن قررت محكمة الفيوم الابتدائية بجلسته ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦ وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلى وقرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ بمد نطاق سريان بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر إلى قرية فيدمين بمحافظة الفيوم .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت

١٠ حكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى الفيوم طالباً بالحكم بإنهاء العلاقة الإيجارية بينه وبين المدعى عليها عن المحل الكائن بقرية فيدمين وإذ تراءى لمحكمة الفيوم الابتدائية عدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ - بمد سريان بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - إلى قرية فيدمين ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلى فقد قررت بجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦ وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورتيتها تأسيساً على ما أوردته فى أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، وإذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص إلى المحافظين بما نص عليه فى الفقرة الثانية من مادته الأولى من استبدال عبارة " المحافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " أينما وردت فى القوانين واللوائح المعمول بها فى المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فإن قرار رئيس الجمهورية المشار إليه وقرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر إستناداً إليه يكونان قد عدلا من حكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا من السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المادة ٨٦ من الدستور التى تقضى بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٧ مايو سنة

١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ٥ ، ٣٧ لسنة ٥ قضائية دستورية ، بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلى فيما تضمنته من استبدال عبارة " المحافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وقد نشر هذان الحكمان بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى دعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها . وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وإنما يقوم اختصاصها أساساً على إعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه

إستثناء من هذا الأصل وتحقيقاً لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور إليها فى حالات محددة أعمالاً تدخل فى نطاق الأعمال التشريعية ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه " . ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التى تختص بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها ، بحيث يتمتع على من عداهم ممارسة هذا الإختصاص الدستورى وإلا وقع عمله اللاتحى مخالفاً لنص المادة ١٤٤ المشار إليها ، كما أنه متى عهد القانون إلى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه إستقل من عينه القانون دون غيره بإصدارها .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حددت بعض نصوصه الأحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الإسكان والتعمير ، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه " يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الأول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على إقتراح المجلس المحلى للمحافظة وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى " وطبقاً لهذا النص وإعمالاً للمادة ١٤٤ من الدستور -على ما تقدم بيانه - يكون وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذه للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، ويكون قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون ، إذ نص على مد نطاق سريان مواد القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلى قرية فيدمين بمحافظة الفيوم ، قد صدر مشوباً بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة بإصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الأمر

الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة

أولاً : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلى .

ثانياً : بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ .

جلسة ٢ يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس ومحمد
كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٩)

القضية رقم ١٢ لسنة ٥ قضائية «دستورية»

١ - حق الملكية "نزع الملكية - التأميم - المصادرة".
حق الملكية مصون - حظر نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة،
والتأميم إلا لإعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض - حظر المصادرة العامة مطلقاً،
والخاصة إلا بحكم قضائي.

٢ - حق الملكية - تعويض - صحافة.
تقدير التعويض المستحق لأصحاب المنشآت الصحفية المؤممة بقدر قيمتها الحقيقية وفقاً
لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ - النص في القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣
على تحديد حد أقصى لهذا التعويض ينطوي على اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة
(٣٤) من الدستور.

٣ - المحكمة الدستورية العليا رقابتها "ملكية خاصة".
تعرض القانون المطعون بعدم دستوريته للملكية الخاصة التي صانها الدستور بضوابط
وقواعد محددة - خضوعه للرقابة الدستورية.

١ - إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ
دستور ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها
باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي، وحافزه على الإنطلاق
والتقدم، فضلاً عن إنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب
تتميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد
القومي، ومن أجل ذلك حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة
جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض وفقاً للقانون
(المادة (٩) من كل من دستور سنة ١٩٢٣، ودستور سنة ١٩٣٠،
والمادة (١١) من دستور سنة ١٩٥٦، والمادة (٥) من دستور سنة ١٩٥٨،
والمادة (١٦) من دستور سنة ١٩٦٤، والمادة (٣٤) من دستور سنة
١٩٧١). كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا

لإعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) ، بل إنه إمعاناً في حماية الملكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظراً مطلقاً ، كما لم يجر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

٢ ، ٢ - لما كان التعويض المستحق لأصحاب المنشآت الصحفية التي ألت ملكيتها إلى الإتحاد لقومي ، إنما يقدر بقدر قيمتها الحقيقية ، وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ أي أنه تعويض مقابل لتلك القيمة ومعادل لها ، ومن ثم ، وإذ نص القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه على تحديد مبلغ ١٥ ألف جنيه حداً أقصى لهذا التعويض الذي كان قد أستحق كاملاً لأصحاب الصحف بصور القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد إنتقص من هذا التعويض وانطوى بذلك على إعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة (٣٤) من الدستور التي تكفل صون هذه الملكية . ولا ينال مما تقدم ، ما ذهبت إليه الحكومة من أن تقدير التعويض المستحق لهم يعد من الملاءمات التي يستقل بها المشرع ، ذلك أن القانون المطعون فيه قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ، ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الإجراءات

بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٨٣ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٤١١ لسنة ٣١ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الإداري في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا . للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من تحديد حد أقصى لما يصرف من تعويض لأصحاب دور الصحف التي ألت ملكيتها إلى الإتحاد القومي .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت

المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى إستوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٤١١ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبين الحكم بإلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا إليهم مبلغ ٣٨٨١٨٢ جنيهاً و ٩٣٣ مليماً قيمة التعويض المستحق لهم عن دار أخبار اليوم وشركاتها وفقاً لما إنتهت إليه اللجنة المشكلة تطبيقاً للمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ، ولكن حال دون الحصول على هذا التعويض صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ الذي قصر حق المدعين في التعويض على مبلغ ١٥ ألف جنيه مما يعتبر إهداراً لحقوقهم المكتسبة لإنطوائه على مصادرة ما جاوز هذا المبلغ ، وبجلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٢ قضت محكمة القضاء الإداري بوقف الدعوى ، وبإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ لما تراءى لها في أسباب قرارها من إنطواء هذا القرار بقانون على مساس بالملكية ومصادرة على خلاف أحكام الدستور .

وحيث إن القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة وبعد أن قضى في المادة الثالثة على أيلولة ملكية صحف دار أخبار اليوم و بعض دور الصحف الأخرى إلى الإتحاد القومى مع جميع ملحقاتها وما لأصحابها من حقوق وما عليهم من إلتزامات مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقاً لأحكام القانون ، فقد نص في مادتيه التاليتين على كيفية تقدير التعويض وأدائه ، فنصت المادة الرابعة على " أن تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار من محكمة الإستئناف ومن عضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة ويختار الإتحاد القومى العضو الآخر ويصدر

بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية..... " كما نصت المادة الخامسة من القرار بقانون على أن " يؤدي التعويض المشار إليه في المادة السابقة بسندات على الدولة بفائدة سعرها ٣ ٪ تستهلك خلال عشرين سنة ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط إستهلاك هذه السندات وتداولها "، ويبين من هذه النصوص أن المشرع قضى بأيلولة المنشآت الصحفية المعنية بالقرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ إلى الإتحاد القومي -الذي كان قائماً حينذاك- مقابل تعويض أصحابها بقدر قيمتها مقومة وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار دون قيد يحد من التعويض ومداه بالغاً ما بلغ .

وحيث أنه بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ صدر القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه مستبدلاً بنص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر حكماً جديداً يقضى بأن " يعوض أصحاب الصحف المشار إليها في المادة (٣) بتعويض إجمالي قدره (١٥ ألف جنيه) ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك ، فيعوض عنها أصحابها بمقدار هذه القيمة ، ويؤدي التعويض المشار إليه بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً..... " .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها بإعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزه على الإنطلاق والتقدم فضلاً عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الإقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون (المادة (٩) من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة (١١) من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة (٥) من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة (١٦) من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة (٣٤) من دستور سنة ١٩٧١) ، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم إلا لإعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض

(المادة ٣٥) ، بل إنه إمعاناً في حماية الملكية الخاصة وصونها من الإعتداء عليها بغير حق حظر هذا الدستور المصادرة العامة حظراً مطلقاً ، كما لم يجز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

لما كان ذلك ، وكان التعويض المستحق لأصحاب المنشآت الصحفية سالفه الذكر إنما يقدر بقدر قيمتها الحقيقية ، وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه أي أنه تعويض مقابل لتلك القيمة ومعادل لها ، ومن ثم ، وإذ نص القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه على تحديد مبلغ ١٥ ألف جنيه حداً أقصى لهذا التعويض الذي كان قد أستحق كاملاً لأصحاب الصحف بصدور القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فإنه يكون قد إنتقص من هذا التعويض وانطوى بذلك على إعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تكفل صون هذه الملكية .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ، ما ذهبت إليه الحكومة من أن تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف التي آلت ملكيتها إلى الإتحاد القومي يعد من الملائمات التي يستقل بها المشرع ، ذلك أن القانون المطعون فيه قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ، ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم دستورية نص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من تقرير حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب الصحف .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من تقرير حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب الصحف .

جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٠)

القضية رقم ٩٢ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - طريقة رفعها .
الدعوى الأصلية ليست سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ، وإنما يشترط
قيام دعوى موضوعية وأن يكون هناك نص في قانون أو لائحة ترى محكمة الموضوع لزومه
للفصل في النزاع الموضوعي ويتراءى لها عدم دستوريته أو يدفع أحد الخصوم بعدم الدستورية .

٢ - دعوى دستورية - إجراءاتها - دعوى موضوعية .
ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى
إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة (٢٩) من قانونها - المشرع لم يجر الدعوى الأصلية
سبيلا لرفع الدعوى الدستورية .
وجوب إستقلال الدعوى الموضوعية بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية النصوص
القانونية ، وإلا كانت في حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون .

١ ، ٢ - مؤدى نص المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية
العليا أن المشرع لم يجر الدعوى الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية
النصوص التشريعية ، وإنما اشترط قيام دعوى موضوعية أمام إحدى
المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ، وأن يكون هناك نص
في قانون أو لائحة ترى محكمة الموضوع أنه لازم للفصل في النزاع
الموضوعي المعروف عليها ، ويتراءى لها عدم دستوريته أو يدفع
أحد الخصوم بعدم الدستورية . وإذ كان المقرر أن ولاية المحكمة
الدستورية العليا لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع
المقررة في المادة (٢٩) من قانونها . فمن ثم وتحقيقاً لما تغياه المشرع
في هذا الشأن فإنه يجب أن تستقل دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد
الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت هذه
الدعوى في حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه
القانون . لما كان ذلك ، وكان ما تغياه المدعون من دعواهم الموضوعية

التي أقاموها أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية هو مجرد الطعن بعدم دستورية بعض مواد قانون العقوبات، ولا ينال من ذلك أن التصوير المسوق في دعوى الموضوع هو أنها دعوى بطلب عدم التعرض للمدعين بتلك النصوص، ذلك أن هذا الطلب لا يعدو أن يكون نزاعاً مع هذه النصوص بقصد إهدارها ومن ثم فهو في حقيقته دعوى بعدم دستورية تلك المواد رفع إلى المحكمة على خلاف حكم المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا، وتكون الدعوى الدستورية غير مقبولة.

الإجراءات

بتاريخ ١٥ يولية سنة ١٩٨٤ ورد إلى قلم الكتاب ملف الدعوى رقم ٦٢٤٧ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن قررت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسته ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٤ وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المواد ٩٨، ٩٨، ٩٨، ٩٨ مكرر، ٩٨ ب، ٩٨ ب مكرر، ٩٨ ج، ٩٨ د، ٩٨ هـ، ٩٨ و، والمادة ٢٠١ من قانون العقوبات.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسته اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة.

حيث أن الوقائع-على مايبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق-تتحصل فى أن المدعين أقاموا الدعوى رقم ٦٢٤٧ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بمنع التعرض لهم بأحكام المواد ٩٨، ٩٨، ٩٨، ٩٨ مكرر، ٩٨ ب، ٩٨ ب مكرر، ٩٨ ج، ٩٨ د، ٩٨ هـ، ٩٨ و، والمادة ٢٠١ عقوبات بعد عرض

منازعتهم فى دستورية هذه المواد على المحكمة الدستورية العليا ،
مؤسسين دعواهم على أن هذه المواد تصدر حقوق وحرىات الإنسان
وتخالف أحكام المواد ٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٨ من الدستور ،
فقضت محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية بوقف الدعوى وإحالة — ها
للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المواد الـ — واردة
بالصحيفة .

وحيث أن ما استهدفه المدعون من إقامة دعواهم أمام محكمة
جنوب القاهرة الإبتدائية على ما جاء فى ختام عريضتهم هو عرض
منازعتهم فى دستورية مواد قانون العقوبات المشار إليها على المحكمة
الدستورية العليا للقضاء بعدم دستورتيتها ، ومنع التعرض لهم بها ولم
يتبين من هذه العريضة أن للمدعين أى طلبات أخرى ، بل وقد بان من
إستقراءها والمذكرات المقدمة فى الدعوى أنه لم تكن قد أتخذت ضد
المدعين أية إجراءات أو وجه إليهم إتهام إستناداً إلى المواد المطعون
عليها .

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " تتولى المحكمة
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى ؛
(أ) إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى
أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم
للفصل فى النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الدعوى بغير رسوم إلى
المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية (ب) إذا دفع
أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات
الإختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت
المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار
الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة
الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع كأن لم
يكن .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع لم يجز الدعوى الأصلية
سبيلاً للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ، وإنما اشترط قيام

دعوى موضوعية أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وأن يكون هناك نص فى قانون أو لائحة ترى محكمة الموضوع أنه لازم للفصل فى النزاع الموضوعى المعروض عليها ، ويتراءى لها عدم دستوريته أو يدفع أحد الخصوم بعدم الدستورية. وإذا كان المقرر أن ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ آنفة البيان ، فمن ثم وتحقيقاً لما تغياه المشرع فى هذا الشأن فإنه يجب أن تستقل دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت هذه الدعوى فى حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذى رسمه القانون .

لما كان ذلك وكان ما تغياه المدعون من دعواهم الموضوعية التى أقاموها أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - وعلى ما سبق بيانه - هو مجرد الطعن بعدم دستورية مواد قانون العقوبات المشار إليها ، ولا ينال من ذلك أن التصوير المسوق فى دعوى الموضوع هو أنها دعوى بطلب عدم التعرض للمدعين بتلك النصوص ، ذلك أن هذا الطلب لا يعدو أن يكون نزاعاً مع هذه النصوص بقصد إهدارها ومن ثم فهو فى حقيقته دعوى بعدم دستورية تلك المواد رفعت إلى المحكمة على خلاف حكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا آنفة البيان وتكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٨

رئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: رابع لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد عوض المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العيلين وواصل علاء الدين
أعضاء
المفوض
أمين السر
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد

قاعدة رقم (١١)

القضية رقم ٤٧ لسنة ٧ القضائية "دستورية"

١- دعوى دستورية-نطاقها.
نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أمام محكمة الموضوع.

٢- دعوى دستورية-المصلحة فيها-دعوى مدنية تبعية.
شرط قبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، بأن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع-طعن المدعى بالحق المدنى بعدم دستورية المادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات الجنائية التى تنظم حضور المتهمين أمام محكمة الجنج ولا تتصل بطلباته فى الدعوى الموضوعية ولا تؤثر فيها-إنتفاء مصلحته فى الطعن.

١- لما كان الدفع المبدى أمام محكمة الموضوع قد انصب على عدم دستورية المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة، فإن نطاق الدعوى الدستورية يكون قد تحدد بهذا النص وتكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة لما عداه.

٢- يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناطق ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، وإذ كانت المادة (٢٣٧) إجراءات جنائية المطعون عليها إنما تنظم حضور المتهمين أمام محكمة الجنج ولا تتصل بطلبات المدعى بالحق المدنى ولا تؤثر فيها، فإن مصلحة المدعى فى الطعن على هذه المادة تكون منتفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى.

الإجراءات

بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

وقدّمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة . حيث أن الوقائع -على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٨٥ جنح قصر النيل بطريق الإدعاء المباشر ضد المدعى عليهما الثانى والثالث ناسباً إليهما إرتكاب الجنحة المعاقب عليها بالمادة ٧١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته ، وطالباً إلزامهما متضامنين بتعويض مؤقت قدره ١٠١ جنيه ، وبجلسة المحاكمة لم يحضر أى من المتهمين وحضر عنهما أحد المحامين فدفع المدعى بعدم دستورية المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية مقررأ أن هذه المادة معدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ والقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، وبجلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٨٥ صرحت له محكمة جنح قصر النيل برفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية -المطعون عليها- والمعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض

أحكام قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه ، أما في الجنح الأخرى والمخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصياً » وأما القرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ - المطعون عليه مع القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - فقد تضمن بعض تعديلات في أحكام قانون العقوبات لا تتصل بالمادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أو بموضوع الجنحة المشار إليها .

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : (أ) إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » وإذ كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ المذكورة آنفاً ، وكان الدفع المبدى أمام محكمة الموضوع قد انصب على عدم دستورية المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة ، فإن نطاق الدعوى الدستورية يكون قد تحدد بهذا النص وتكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة لما عداه .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط لقبول

الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، وإذ كانت المادة ٢٣٧ إجراءات جنائية المطعون عليها إنما تنظم حضور المتهمين أمام محكمة الجنح ولا تتصل بطلبات المدعى بالحق المدنى ولا تؤثر فيها ، فإن مصلحة المدعى فى الطعن على هذه المادة تكون منتفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العيدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٢)

القضية رقم ١١٥ لسنة ٦ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - إجراءات رفعها - نظام عام.
الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة رفع الدعوى الدستورية وميعاد رفعها - تعلقها بالنظام العام.

٢ - دعوى دستورية - ميعاد رفعها .
ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون ميعاداً حتمياً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على السواء .

٣ - دعوى دستورية - ميعاد رفعها - طلب الإعفاء « أثره » .
تقديم طلب الإعفاء من الرسوم - أثره - قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم الدستورية .

٢، ١ - رسم المشرع طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه إعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها القانون ، وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعاداً حتمياً يتعين على الخصوم أن

يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل إنقضائه، وإلا كانت غير مقبولة.

٣ - لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة (٥٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه " ويترتب على تقديم طلب الاعفاء قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم الدستورية " ، وكان الثابت أن المدعى قدم طلب الاعفاء فى ١٣ مايو سنة ١٩٨٤ قبل إنتهاء ميعاد رفع الدعوى الدستورية ، وهذا من شأنه أن يقطع الميعاد بحيث تبدأ مدة جديدة فى السريان إعتباراً من اليوم التالى ليوم ١٠ يولييه سنة ١٩٨٤ ، وهو تاريخ صدور القرار بالإعفاء من الرسوم على أن تكون هذه المدة مماثلة للمدة التى سبق أن حددتها المحكمة فى قرارها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٤ ، لما كان ذلك ، وكان المدعى قد أودع صحيفة الدعوى الدستورية بعد زوال سبب الإنقطاع فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٤ متجاوزاً بذلك تلك المدة المماثلة فإن الدعوى الدستورية تكون قد رفعت بعد إنقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

الإجراءات

بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٨٤ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية فيما نصت عليه من أن « الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح إذا طلقها زوجها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً ، وظروف الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق فى سداد هذه المتعة على أقساط » .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليها الرابعة كانت قد أقامت الدعوى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى الجيزة أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الحكم لها على المدعى بفرض نفقة متعة طبقاً للمادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية تأسيساً على أن المدعى طلقها بدون رضاها وبغير سبب من قبلها . واذ دفع المدعى بعدم دستورية النص المشار إليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور ، صرحت له محكمة الجيزة للأحوال الشخصية بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٨٤ برفع دعواه الدستورية ، وأجلت الدعوى لجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٨٤ ، وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٨٤ قدم المدعى طلباً للسيد رئيس هيئة المفوضين قيد برقم ٢ لسنة ٦ قضائية لإعفائه من رسوم الدعوى بعدم الدستورية ، وإذ صدر قرار بإعفائه منها بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٨٤ ، فقد أودع المدعى صحيفة دعواه قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٤ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) . . (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم ، أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بغير

دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هذا النص -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى فاط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الإجرائية -سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها -تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها القانون ، وفى الموعد الذى عينه ، وبالتالى ، فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعاداً حتمياً يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل إنقضائه ، وإلا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة (٥٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « ويترتب على تقديم طلب الإعفاء من الرسوم قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم الدستورية » ، وكان الثابت أن المدعى قدم طلب الإعفاء فى ١٣ مايو سنة ١٩٨٤ قبل إنتهاء ميعاد رفع الدعوى الدستورية ، وهذا من شأنه أن يقطع الميعاد بحيث تبدأ مدة جديدة فى السريان إعتباراً من اليوم التالى ليوم ١٠ يولييه سنة ١٩٨٤ ، وهو تاريخ صدور القرار بالإعفاء من الرسوم على أن تكون هذه المدة مماثلة للمدة التى سبق أن حددتها المحكمة فى قرارها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٤ ، لما كان ذلك ، وكان المدعى قد أودع صحيفة الدعوى

الدستورية بعد زوال سبب الإنقطاع فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٤ متجاوزاً بذلك تلك المدة المماثلة فإن الدعوى الدستورية تكون قد رفعت بعد إنقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٧)

القضية رقم ٢٧ لسنة ٧ قضائية « دستورية »

- دعوى دستورية - إجراءات رفعها - نظام عام.
الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة رفع الدعوى الدستورية وميعاد رفعها تتعلق بالنظام
العام - إقامة المدعى الدعوى بعدم الدستورية مباشرة دون ترخيص من محكمة
الموضوع - أثره - عدم قبول الدعوى .

- لما كانت الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو
بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضى تغيها به المشرع مصلحة
عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى
حدده ، فإن المدعى إذ خالف هذه الأوضاع وأقام دعواه مباشرة طالباً الحكم بعدم دستورية
المادة (١٨ مكرراً) من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ دون أن ترخص له محكمة الموضوع
فى رفع الدعوى الدستورية ، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

الإجراءات

بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٨٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية المادة (١٨ مكرراً) من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية فيما نصت عليه
من أن " الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح إذا طلقها زوجها بدون
رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة
سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق
ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق فى سداد هذه المتعة على
أقساط " .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة.

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليها الرابعة كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٥٠٩ لسنة ١٩٨٤ كلى شمال القاهرة للأحوال الشخصية ولاية على النفس طالبة الحكم لها على المدعى بفرض نفقة متعة طبقاً للمادة (١٨) مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية تأسيساً على أن المدعى طلقها بدون رضاها وبدون سبب من قبلها ، وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٨٥. دفع المدعى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بعدم دستورية النص المشار إليه ، فقررت المحكمة بتلك الجلسة التأجيل لجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٨٥ كطلب المدعى للشهود ، فأقام المدعى الدعوى الماثلة.

وحيث أن المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلبت نظر الدعوى وجديت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة

الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن ، ، ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة (٢٩) آنفة البيان ، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية ، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية الدفع فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا . وإذ كانت هذه الأوضاع الإجرائية -سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها -تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغياً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، فإن المدعى إذ خالف هذه الأوضاع وأقام دعواه مباشرة طالباً بالحكم بعدم دستورية المادة ١٨ مكرراً من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المشار إليها دون أن ترخص له محكمة الموضوع فى رفع الدعوى الدستورية ، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٨٨ .

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن .
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ والدكتور
عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد .
أمين السر

قاعدة رقم (١٤)

القضية رقم ٦١ لسنة ٤ قضائية «دستورية»

- دعوى دستورية " المصلحة فيها " - دعوى جنائية .
مناطق قبول الدعوى الدستورية أن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر
في الحكم في الدعوى الموضوعية - الإحالة من المحكمة الجنائية للفصل في مدى دستورية
المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر ، حالة كون
التهمة المطروحة عليها هي الضبط في الطريق العام بحالة سكر بين المنطبقة عليها المادة (٧)
من القانون المذكور دون غيرها - إنتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية بالنسبة لما عدا هذه
المادة .

- مناطق قبول الدعوى الدستورية ، هو أن يكون نص القانون أو
اللائحة المعروض على المحكمة الدستورية العليا للفصل في
دستوريته لازماً للفصل في النزاع في الدعوى الموضوعية التي أثرت
المسألة الدستورية بمناسبةها ، بأن يكون من شأن الحكم في هذه
المسألة أن يؤثر في الحكم في دعوى الموضوع . وإذا كان المستهدف من
الدعوى الدستورية الماثلة التي تحركت بطريق الإحالة من محكمة
الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ من
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر ، وكان الاتهام
المسند إلى المتهم هو عن واقعة ضبطه في الطريق العام في حالة سكر
بين والمعاقب عليها بالمادة السابعة على وجه التحديد دون ما هو
منصوص عليه في المواد الأخرى التي أوردتها قرار الإحالة والتي
لا تتعلق بالإتهام المسند إلى المتهم في الدعوى الموضوعية ، ومن
ثم ، فإن المصلحة لا تكون قائمة إلا بالنسبة للمادة السابعة ويتعين
الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لباقي المواد .

الإجراءات

بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٣٥٢ لسنة ١٩٨١ جنح بلدية بولاق بعد أن قضت محكمة جنح بلدية القاهرة فى ٣٠ يناير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى وإحتياطياً برفضها . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق- تتحصل فى أن النيابة العامة أحالت المتهم (المدعى عليه الثانى) فى الجنحة رقم ٣٣٥٢ لسنة ١٩٨١ جنح بلدية بولاق إلى المحاكمة بوصف أنه ضبط فى الطريق العام فى حالة سكر بين وطلبت إلى محكمة جنح بلدية القاهرة عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر ، وإذ تراءى للمحكمة عدم دستورية مواد الإتهام فقد قضت بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية تلك المواد ، إستناداً إلى أنها -إذ تنص على عقاب من يضبط فى مكان أو محل عام فى حالة سكر بالحبس أو الغرامة- تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية التى أصبحت طبقاً للمادة الثانية من الدستور "المصدر الرئيسى للتشريع" وذلك بإعتبار أن شرب الخمر من جرائم الحدود فى الشريعة .

الإسلامية التي توجب القضاء بعقوبة الجلد .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى لإنعدام المصلحة في الحكم بعدم دستورية مواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر تأسيساً على أن القضاء بذلك لا يحقق ماقصده قرار الإحالة من إثارة المسألة الدستورية توصلنا لتوقيع حد الجلد على المتهم، ذلك أن مؤدى هذا القضاء أن يصبح شرب الخمر بلا عقوبة إلى أن تقنن عقوبة الجلد في نص تشريعى جديد وأنه حتى بعد تقنين مثل هذا النص، فإن تلك العقوبة لن تكون سارية إلا من تاريخ العمل بالنص الجديد دون أثر رجعى إعمالاً لنص المادة ٦٦ من الدستور .

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - بعد أن نصت في صدرها على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح حددت في فقرتها (أ) السبيل الأول لتحقيق هذه الرقابة، فنصت على أنه " إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية " ومؤدى هذه الفقرة أن مناط قبول الدعوى الدستورية المحالة إلى هذه المحكمة إعمالاً لها هو أن يكون نص القانون أو اللائحة المعروض على المحكمة للفصل فى دستوريته لازماً للفصل فى النزاع فى الدعوى الموضوعية التى أثارت المسألة الدستورية بمناسبةها، بأن يكون من شأن الحكم فى هذه المسألة أن يؤثر فى الحكم فى دعوى الموضوع .

وإذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر وكان الإتهام المسند إلى المتهم هو عن واقعة ضبطه فى الطريق العام فى حالة سكر بين والمعاقب عليه بالمادة السابعة على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الأخرى

التي أورها قرار الإحالة والتي لا تتعلق بالإتهام المسند إلى المتهم في الدعوى الموضوعية ومن ثم فإن المصلحة لا تكون قائمة إلا بالنسبة للمادة السابعة ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لباقي المواد .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر ، فإن المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٩٨٧ في الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية المادة المشار إليها ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ إبريل سنة ١٩٧٨ .

وحيث أن الأحكام الصادرة في دعاوى الدستورية -وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري -تكون لها -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد طلبت الفصل في مدى دستورية المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذا النص حسماً مانعاً من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه فإن المصلحة في الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورابع لطفي جمعة وفوزي أسعد مرقس ومحمد
كمال محفوظ والدكتور عوض محمد عوض المر وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٥)

القضية رقم ١٢١ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - تدخل إنضمامي - مصلحة شخصية .
التدخل الإنضمامي - شرطه - وجوب أن يتم التدخل طبقاً للإجراءات المعتادة لرفع
الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الإنضمام لأحد الخصوم في
الدعوى .

٢ - المحكمة الدستورية العليا - رقابتها - حق التقاضي .
المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين
واللوائح من النص في المادة (١٧٥) من الدستور على توليها هذه الرقابة على الوجه المبين
في القانون، وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التي تتبع أمامها . النص في قانون المحكمة
الصادر بناء على هذا التفويض على الإحالة في شأن بعض الإجراءات المتبعة أمامها إلى قانون
المرافعات وبما لا يتعارض وطبيعة اختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ، مما يدخل في نطاق
الملاءمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون مساس بحق التقاضي .

٣ - دعوى دستورية - إجراءات رفعها .
ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى
إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة (٢٩) من قانونها - الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة
رفع الدعوى الدستورية وميعاد رفعها - تعلقها بالنظام العام .

٤ - دعوى دستورية - محكمة الموضوع - جدية الدفع .
تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية تختص به محكمة الموضوع .
٥ - دعوى دستورية - الصفة فيها .
الخصم الذي لم يختصم أمام محكمة الموضوع - عدم قبول الدعوى الدستورية بالنسبة
إليه .

٦ - دعوى دستورية - بيانات قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى .
وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة (٣٠) من
قانون المحكمة الدستورية العليا - إغفال هذه البيانات - أثره - عدم قبول الدعوى .

٧ - دعوى دستورية - بيانات صحيفة الدعوى .
الدفع بعدم قبول الدعوى الدستورية إستناداً إلى أن صحيفتها جاءت خلواً من بيان
النص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، لا محل له إذا كان ماورد في الصحيفة واضح

الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وفي تحديد موضوع الدعوى .

٨ - دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها والأحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع السلطات في الدولة ، سواء أكانت قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته .

٩ - دعوى دستورية - المصلحة فيها .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت برفض الطعن بعدم دستوريته - إنتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

٢، ١ - يشترط لقبول التدخل الإنضمامي طبقاً لما تقضى به المادة (١٢٦) من قانون المرافعات أن يتم التدخل طبقاً للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الإنضمام لأحد الخصوم في الدعوى ، ومناطق المصلحة في الإنضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله في الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وأن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات . لما كان ذلك وكان طالب التدخل في الدعوى الماثلة لم يتدخل في أى من الدعويين الموضوعيتين المقامتين من المدعين ولم تثبت له بالتالى صفة الخصم التى تسوغ إعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة فى تأييدها أو دحضها ومن ثم يكون طلب تدخله غير مقبول . ولا ينال من ذلك ما أثاره المدعون وطالب التدخل فى شأن عدم دستورية النصوص الإجرائية فى قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة (١٧٥) من الدستور التى تنص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التى تتبع أمامها ، واذ كان ما أورده قانون المحكمة الصادر بناء على هذا التفويض من النص على الإحالة - فى شأن بعض الإجراءات المتبعة أمام المحكمة - إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة إختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ومن بيان لطرق رفع الدعوى الدستورية

إليها ، مما يدخل فى نطاق الملاءمة التى تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون أى مساس بحق التقاضى ، فإنه يتعين إطرأ ما أثاره المدعون وطالب التدخل فى هذا الصدد .

٣ ، ٤ - إن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن ولايتها فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة (٢٩) من قانونها ، وذلك إما إحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص لقضائى للفصل فى المسألة الدستورية ، وإما برفعها من أحد لخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى ، وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وهذه الأوضاع لإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بماد رفعها - تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى مسائل الدستورية .

٥ - لما كان المدعى عليهم الثانى والخامس والسادس والسابعة والعاشرة والحادية عشرة والثانى عشر لم يختصموا أمام محكمة الموضوع ، فإن الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة بالنسبة إليهم .

٦ - مؤدى نص المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية الدى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه هذه المادة من بيانات جوهريية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة (٣٥) من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها فى المواعيد التى - دتها المادة (٣٧) من القانون ذاته ، بحيث يتولى هيئة المفوضين .

بعد إنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة (٤٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا . لما كان ذلك ، وكانت صحيفة الدعوى الدستورية لم تتضمن - فيما يتعلق بالطعن على القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - أى بيان عن النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، ومن ثم تكون صحيفة الدعوى فى خصوص الطعن على هذين القانونين قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة (٣٠) من قانون المحكمة ، وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى هذا النطاق على أساس سليم متعيناً قبوله .

٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى ، بالنسبة للطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب ، إستناداً إلى أن صحيفتها جاءت خلواً من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة طبقاً لما توجبه المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، مردود بأنه لما كان البين من صحيفة الدعوى أن المدعين ينعون على هذا القانون بعدم الدستورية فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم إستناداً إلى أن هذه المحكمة ليست هى القاضى الطبيعى المنصوص عليه فى الدستور ، وإذ كان ما أورده المدعون فى صحيفة الدعوى واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته - وهو نص المادة (٢٧) من قانون حماية القيم من العيب الذى تضمن إنشاء محكمة القيم وبين كيفية تشكيلها - وكذا النص الدستورى المدعى بمخالفته - وهو نص المادة (٦٨) من الدستور الذى كفل لكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى - فإن هذا البيان يتحقق به - فى خصوص الطعن على قانون حماية القيم من العيب - ما تغياه المشرع فى المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا من تطلب ذكر تلك البيانات الجوهرية التى تنبىء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها .

٨ - الأحكام الصادرة فى دعاوى الدستورية وهى بطبيعتها

دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ، ورفض الدعوى على هذا الأساس .

٩ - لما كان المستهدف من الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٧ في الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ قضائية «دستورية» برفض الطعن بعدم دستورية القانون المشار إليه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسبت الخصومة - بشأن دستوريته - حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في الدعوى تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق-تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام-بصفته مصفياً لشركة المرحوم.....-الدعوى رقم ٥١٥ لسنة ٣٠ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الشركة المدعى عليها الرابعة وآخرين طالباً فيها الحكم بإلغاء القرار السلبي بإمتناع وزير المالية-بصفته مهيمناً على جهاز تصفية الحراسات-عن تسليم المدعى شهادة بإلغاء البيع الصادر من الحراسة العامة إلى الشركة المذكورة عن العقار السابق وضعه تحت الحراسة ، غير أن محكمة القضاء الإدارى أحالت الدعوى إلى محكمة القيم للإختصاص بنظرها وقيدت برقم ٨٣ لسنة ٢ قضائية قيم حيث دفع المدعى بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القوانين أرقام ٨٢ لسنة ١٩٦٩ و ٩٥ لسنة ١٩٨٠ و ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، كما دفع أمام المحكمة المذكورة بذات الجلسة بمثل هذا الدفع فى الدعوى رقم ١٣٨ لسنة ٢ قضائية قيم بصفته حاضراً عن المدعين فيها الأستاذ /وقد أمهلته المحكمة فى كلتا الدعويتين شهرين لرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن..... طلب قبول تدخله فى الدعوى الدستورية خصماً منضماً للمدعين فى طلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب ، إستناداً إلى انه كان قد أقام الدعويتين رقمى ٢٦٧٥ لسنة ٣٥ قضائية و ٣٩٠٧ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى ، وأن هذه المحكمة أوقفت الدعويتين لحين صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فى شأن دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليه فى الدعوى الماثلة ، وانه يطعن بعدم دستورية النصوص الإجرائية الواردة فى قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تحول دون قبول تدخله لما تتضمنه من مصادرة

لحقوق المواطنين فى اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا بالمخالفة للمادة ٦٨ من الدستور التى كفلت حق التقاضى للناس كافة ونصت على أن لكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى .

وحيث أنه يشترط لقبول التدخل الإنضمامى طبقاً لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يتم التدخل طبقاً للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الإنضمام لأحد الخصوم فى الدعوى ، ومناطق المصلحة فى الإنضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية . وأن يؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات ، لما كان ذلك وكان طالب التدخل فى الدعوى الماثلة لم يتدخل فى أى من الدعويين الموضوعيتين المقامتين من المدعين ولم تثبت له بالتالى صفة الخصم التى تسوغ إعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة فى تأييدها أو دحضها ومن ثم يكون طلب تدخله غير مقبول ، ولاينال من ذلك ما أثاره المدعون وطالب التدخل فى شأن عدم دستورية النصوص الإجرائية فى قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى تنص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التى تتبع أمامها ، وإذ كان ما أورده قانون المحكمة الصادر بناء على هذا التفويض من النص على الإحالة - فى شأن بعض الإجراءات المتبعة أمام المحكمة - إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لايتعارض وطبيعة إختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ومن بيان لطرق رفع الدعوى الدستورية إليها ، مما يدخل فى نطاق الملاءمة التى تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون أى مساس بحق التقاضى ، فإنه يتعين إطرach ما أثاره المدعون وطالب التدخل فى هذا الصدد .

وحيث أن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن ولايتها فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها ، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية ، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى ، وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغياً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية . لما كان ذلك وكان المدعى عليهم الثانى والخامس والسادس والسابعة والعاشرة والحادية عشرة والثانى عشر لم يختصموا أمام محكمة الموضوع فى أى من الدعوين رقمى ٨٣ لسنة ٢٠١٣ ق قيم و ٨٣ لسنة ٢٠١٣ ق قيم ، فإن الدعوى الدستورية الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة إليهم .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن صحيفتها جاءت خلواً من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة خروجاً على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أن مؤدى نص المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أوصحيفة الدعوى مانصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهريه تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجببت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد

إنهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه .

لما كان ذلك وكانت صحيفة الدعوى الدستورية الماثلة لم تتضمن - فيما يتعلق بالطعن على القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، ومن ثم تكون صحيفة الدعوى فى خصوص الطعن على هذين القانونين قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى هذا النطاق على أساس سليم متعيناً قبوله .

وحيث أنه عن الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب ، فإنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعين ينعون على هذا القانون بعدم الدستورية فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم إستناداً إلى أن هذه المحكمة ليست هى القاضى الطبيعى المنصوص عليه فى الدستور ، وإذ كان ما أورده المدعون فى صحيفة الدعوى واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته - وهو نص المادة ٢٧ من قانون حماية القيم من العيب الذى تضمن إنشاء محكمة القيم وبين كيفية تشكيلها - وكذا النص الدستوري المدعى بمخالفته - وهو نص المادة ٦٨ من الدستور الذى كفل لكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى - فإن هذا البيان يتحقق به - فى خصوص الطعن على قانون حماية القيم من العيب - ما تغياه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية ويحدد به موضوعها .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم ، ونشر هذا الحكم فى

الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٨٧ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية -وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى- تكون لها -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف فى هذا الشق من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٧ برفض الطعن بعدم دستورية القانون المشار إليه فى هذا الخصوص على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حُسمت الخصومة بشأن دستوريته حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة فى هذا الشق من الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (١٦)

القضية رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية «دستورية»

١- دستور - أحزاب سياسية - ضرورتها - ديمقراطية.
استعاضة الدستور عن التنظيم الوحيد ممثلاً في الإتحاد الاشتراكي العربي بنظام
تعدد الأحزاب، تعميقاً للديمقراطية التي أقام عليها الدستور البنيان السياسي للدولة، وتطلبها
لضمان إنفاذ محتواها تعدداً حزبياً، وكضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية وتحديد السياسة
القومية تحديداً حراً واعياً.

٢- دستور - أحزاب سياسية - ضمانات وجودها وتنظيمها -
إقامة الدستور النظام السياسي في الدولة على أساس تعدد الأحزاب، مؤداه بالضرورة
كفالة حرية تكوينها، وضمان حق الانضمام إليها، وأن يكون التعدد الحزبي دائراً في إطار
المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور.

٣- الأحزاب السياسية - ماهيتها - أهدافها -
الأحزاب السياسية جماعات منظمة، تعمل بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة
الناخبين بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم لتحقيق برامجها التي تستهدف الإسهام في تحقيق
التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

٤- الأحزاب السياسية - تميز برامجها -
عدم اشتراط قانون الأحزاب السياسية أن يقع التميز الظاهر في مبادئ وأهداف
الحزب كشرط لتأسيسه أو استمراره - قصر التميز على برنامج الحزب وسياساته وأساليبه التي يسعى
بها لتحقيق مبادئه وأهدافه ضماناً للجدية ليكون في وجوده إضافة جديدة للعمل السياسي ببرامج
وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى.

٥- دستور - أحزاب سياسية - تميز برامجها -
ورود تميز البرنامج في قانون الأحزاب عاماً مجرداً لينطبق حكمه على جميع الأحزاب
السياسية دون تفرقة في مجال تطبيقه بين حزب وآخر سواء عند نشوء الحزب أو كشرط
لإستمراره، يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون طبقاً للمادتين (٨)، (٤٠)
من الدستور.

٦- الدساتير المصرية - الحريات والحقوق العامة -
حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على تقرير الحريات والحقوق العامة في صلبها ليكون
لها قوة الدستور وسموه على القوانين العادية ولضمان عدم قيام المشرع بتقييدها أو إهدارها أو

الانتقاص منها - خروج المشرع فيما يضعه من تشريعات على هذا الضمان الدستوري بتقييده الحق أو إهداره تحت ستار التنظيم، مخالف للدستور .

٧ - حرية الرأي - ديمقراطية - مبدأ السيادة الشعبية .

حرية الرأي من الحريات الأساسية التي تحتتمها طبيعة النظام الديمقراطي وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطي سليم - جوهر النظام الديمقراطي قيامه على مبدأ السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات - ومبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن يكون للشعب ممثلاً في نوابه أعضاء السلطة التشريعية الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة، وأن يكون له - بأحزابه ونقاباته وأفراده - رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأى الحر والنقد البناء لما تجريه السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات :

٨ - حرية الرأي - حريات وحقوق عامة .

حرية الرأي هي الحرية الأصل التي يتفرع عنها الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية كحق النقد وحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفنى والثقافى وحق الاجتماع للتشاور وتبادل الآراء وحق مخاطبة السلطات العامة .

٩ - حرية الرأي - أحزاب سياسية " حق تكوينها " .

حرية الرأي ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية، وحق تكوين الأحزاب السياسية يعد حقاً دستورياً متفرعاً عنها ومتربطاً عليها لقيام النظم الديمقراطية على أساسها باعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن إختلاف الرأى الذى تحتتمه طبيعتها الديمقراطية .

١٠ - حرية الرأى - حرية الصحافة .

حوص الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حرية الرأى باعتبارها من الأصول الدستورية الثابتة فى كل بلد ديمقراطى متحضر - حرية الصحافة هى السياج لحرية الرأى والفكر .

١١ - حرية الرأى " تنظيمها " .

عدم إقتصار أثر حرية التعبير عن الرأى على صاحب الرأى وحده وإنما يتعداه إلى غيره وإلى المجتمع - إباحة الدستور للمشرع تنظيمها، بما يكفل صونها وعدم الإضرار بالغير أو بالمجتمع .

١٢ - المعاهدات الدولية " قوتها " - حرية الرأى .

المعاهدات الدولية التى يتم إبرامها والتصديق عليها وإستيفاء إجراءات نفاذها، لها قوتها الملزمة لأطرافها - مناقشتها ونقدها وإبداء الرأى فيها، جائز فى الحدود المشروعة - أساس ذلك، أن حرية التعبير عن الرأى، بما تمثله من إباحة النقد، حرية عامة دستورية، والمساهمة فى الحياة العامة عن طريق ممارسة الحقوق العامة السياسية واجب وطنى - المادتان (٤٧)، (٦٢) من الدستور - عدم جواز أن يكون إستعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور هى حرته فى التعبير عن رأيه، سبباً فى حرمانه من حق أو حرية عامة أخرى قررها الدستور .

١٣ - أحزاب سياسية " حق تكوينها " .

إشتراط المادة (٤ / سابعاً) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على إبدائه الرأى أو قيامه بأعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، مؤداه الإخلال بحرية هؤلاء فى التعبير عن الرأى وحرمانهم حرماناً مطلقاً وموهداً من حق تكوين الأحزاب السياسية، بما يؤدى إلى مصادرة هذا الحق وإهداره

بالمخالفة للمادتين (٥) ، (٤٧) من الدستور .

١ - إن المادة الخامسة من الدستور - المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - تنص على أن " يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور . وينظم القانون الأحزاب السياسية " ، وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى إحدى ركائز النظام السياسى فى الدولة . وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد إستعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلاً فى الإتحاد الإشتراكى العربى بنظام تعدد الأحزاب وذلك تعميقاً للنظام الديمقراطى الذى أقام عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه فى مادته الأولى من أن " جمهورية مصر العربية دولة نظامها إشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة " وبما رده فى كثير من مواده ، من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما إتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية - أو بكفالة الحقوق والحريات العامة - وهى هدفها - أو بالإشتراك فى ممارسة السلطة - وهى وسيلتها - كما جاء ذلك التعديل إنطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلاً على الحرية وانها تتطلب - لضمان إنفاذ محتواها - تعدداً حزبياً ، بل هى تحتتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديداً حراً واعياً .

٢ - إن الدستور إذ نص على تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، فإنه يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها وضمان حق الإنضمام إليها ، إلا أنه لم يشأ أن يطلق الحرية الحزبية إطلاقاً لاسبيل معه إلى تنظيمها ، وإنما أراد - حسبما نصت على ذلك المادة (٥) منه - أن يكون التعدد الحزبى دائراً فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، كما جعل جانب التنظيم التشريعى فيه أمراً مباحاً ، إذ عهد إلى القانون تنظيم الأحزاب السياسية ، على أن يقف التدخل التشريعى - بناء على هذا التفويض - عند حد التنظيم الذى ينبغى

ألا يتضمن نقضاً للحرية الحزبية أو إنتقاصاً منها ، وأن يلتزم بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، فإن جاوزه إلى حد إهدار الحرية ذاتها أو النيل منها أو خرج على القواعد والضوابط التى نص عليها الدستور ، وقع القانون-فيما تجاوز فيه دائرة التنظيم-مخالفاً للدستور .

٣ - إن الأحزاب السياسية وهى جماعات منظمة تعنى أساساً بالعمل بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة الناخبين بقصد المشاركة فى مسئوليات الحكم لتحقيق برامجها التى تستهدف الإسهام فى تحقيق التقدم السياسى والإجتماعى والإقتصادى للبلاد ، وهى أهداف وغايات كبرى تتعلق بصالح الوطن والمواطنين ، تتلاقى عندها الأحزاب السياسية الوطنية جميعها أو تتحاذى فى بعض مناحيها ، الأمر الذى يجعل التشابه أو التقارب بين الأحزاب السياسية فى هذه الأهداف أمراً وارداً .

٤ ، ٥ - إن قانون الأحزاب السياسية فى البند ثانياً من مادته الرابعة لم يشترط أن يقع التميز الظاهر فى مبادئ وأهداف الحزب كشرط لتأسيسه أو إستمراره وذلك بقصد إفساح المجال لحرية تكوينها ، بل جاء الشرط مقصوراً على برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه التى يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه ضماناً للجدية وحتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية تسانده ، وأن يكون فى وجود الحزب إضافة جديدة للعمل السياسى ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى إثراء للعمل الوطنى ودعماً للممارسة الديمقراطية تبعاً لإختلاف البرامج والإتجاهات المتعلقة بالشئون السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتوسعة لنطاق المفاضلة بينها وإختيار أصح الحلول وأنسبها . لما كان ذلك ، وكان إشتراط تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق مبادئه وأهدافه تمييزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى مما يدخل فى نطاق التنظيم التشريعى الذى عهد به الدستور إلى القانون ، وقد ورد النص عليه فى البند (ثانياً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب عاماً مجرداً لينطبق حكمه على جميع الأحزاب السياسية التى صدر القانون منظماً لها ، دون أن يميز فى

مجال تطبيقه بين حزب وآخر ، سواء عند نشوء الحزب أو كشرط لإستمراره ، الأمر الذى يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القانون اللذان قررها الدستور فى المادتين (٨) ، (٤٠) منه ، ومن ثم يكون النعى على نص البند المذكور مخالفته هاتين المادتين على غير أساس سليم متعيناً رفضه .

٦ - إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها قصداً من الشارع الدستورى أن يكون لهذه الحريات والحقوق قوة الدستور وسموه على القوانين العادية وحتى يكون النص عليها فى الدستور قيداً على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام ، فتارة يقرر الدستور الجرية العامة ويبيح للمشرع العادى تنظيمها لبيان حدود الحرية وكيفية ممارستها من غير نقص أو إنتقاص منها ، وطوراً يطلق الحرية العامة إطلاقاً يستعصى على التقييد والتنظيم . فإذا خرج المشرع فيما يضعه من تشريعات على هذا الضمان الدستورى ، بأن قيد حرية وردت فى الدستور مطلقة ، أو أهدر أو إنتقص من حرية تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً ، وقع عمله التشريعى مشوباً بعيب مخالفة الدستور .

٧ - أن حرية الرأى هى من الحريات الأساسية التى تحتتمها طبيعة النظام الديمقراطى وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطى سليم ، إذ يقوم هذا النظام فى جوهره على مبدأ أن " السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات " وهو ما أكدته الدستور القائم بالنص عليه فى المادة (٣) منه ، وقررت مضمونه الدساتير المصرية السابقة عليه بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣ ، ذلك إن مبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن يكون للشعب - ممثلاً فى نوابه أعضاء السلطة التشريعية - الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة ، وأن يكون للشعب أيضاً بأحزابه ونقاباته وأفراده رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأى الحر والنقد البناء لما تجريه السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات .

٨ - إن حرية الرأى تعتبر بمثابة الحرية الأصل التى يتفرع عنها

الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها ، وتعد المدخل الحقيقي لممارستها ممارسة جدية ، كحق النقد ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ، وحرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى ، وحق الإجتماع للتشاور وتبادل الآراء ، وحق مخاطبة السلطات العامة .

٩ - إن حرية الرأى ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية وإمكان المساهمة بهذه الحقوق العامة فى الحياة السياسية مساهمة فعالة كحق تكوين الأحزاب السياسية ، وحق الإنضمام إليها ، وحق الانتخاب والترشيح ، وإبداء الرأى فى الإستفتاء ، بل إن قانون الأحزاب السياسية - وقد صدر فى سنة ١٩٧٧ قبل تعديل المادة (٥) من الدستور سنة ١٩٨٠ بالنص فيها على نظام تعدد الأحزاب - حين أراد واضعو هذا القانون إقامته على أساس من الدستور ، قد إرتكنوا - على مايبين من مذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عنه - إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة فى الدستور ، ومنها حرية الرأى والعقيدة السياسية بإعتبار أن حق تكوين الأحزاب يعد حقاً دستورياً متفرعاً عنها ومترتباً عليها ، وإستناداً إلى أن النظم الديمقراطية تقوم على أساس التسليم بقيام الأحزاب السياسية بإعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن إختلاف الرأى الذى تحتمه طبيعتها الديمقراطية ولو لم ينص الدستور صراحة على حرية تكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها .

١٠ - إن حرية الرأى إذ تعد من الدعائم الأساسية التى تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة ، فقد غدت من الأصول الدستورية الثابتة فى كل بلد ديمقراطى متحضر ، وحرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة وقررها الدستور القائم بالنص فى المادة (٤٧) منه على أن " حرية الرأى مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون . والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى " . ولئن كان الدستور قد كفل بهذا النص " حرية التعبير عن الرأى " بمدلوله الذى جاء عاماً مطلقاً ليشمل الرأى فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، فإنه مع ذلك قد خص

حرية الآراء السياسية برعاية أوفى لما لها من إرتباط وثيق بالحياة السياسية وبسير النظام الديمقراطي في طريقه الصحيح، ذلك إن الضمانات التي قررها الدستور بشأن حرية الصحافة وإستقلالها في أداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري - حسبما نصت على ذلك المواد (٤٨)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨) من الدستور - إنما تستهدف أساساً كفالة حرية الآراء السياسية بإعتبار أن حرية الصحافة هي السياج لحرية الرأي والفكر.

١١- إن حرية التعبير عن الرأي لا يقتصر أثرها على صاحب الرأي وحده، بل يتعداه إلى غيره وإلى المجتمع، ومن ثم لم يطلق الدستور هذه الحرية، وإنما، أباح للمشرع تنظيمها بوضع القواعد والضوابط التي تبين كيفية ممارسة الحرية بما يكفل صونها في إطارها المشروع دون أن تتجاوزته إلى الإضرار بالغير أو بالمجتمع.

١٢- لئن كان من المقرر طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، ان المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها والتصديق عليها وإستيفاء الإجراءات المقررة لنفاذها لها قوتها الملزمة لأطرافها، وأن على الدول المتعاقدة إحترام تعهداتها المقررة بمقتضاها، طالما ظلت المعاهدة قائمة ونافذة، إلا أن ذلك لا يضمن على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقدها وإبداء رأيهم فيها، ذلك إن حرية التعبير عن الرأي - بما تشمله من إباحة النقد - هي حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة (٤٧) من الدستور، لكل مواطن أن يمارسها في حدودها المشروعة، يؤكد ذلك إن الدستور كفل في المادة (٦٢) منه للمواطن حقوقاً عامة سياسية، وإعتبر مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحقوق واجباً وطنياً، ومن هذه الحقوق حق إبداء الرأي في الإستفتاء، وإذ كان الرأي يحتمل القبول والرفض، فإن هذا النص الدستوري يكون قد أقر للمواطن بحريته التامة في الموافقة أو عدم الموافقة على ما يجري عليه الإستفتاء من أمور، وجاء مؤكداً لحرية في التعبير عن رأيه فيما يعرض عليه من مسائل أو يدور حوله من أحداث على النحو الذي ترتاح إليه نفسه ويطمئن إليه وجدانه،

ومن ثم لا يجوز أن يكون إستعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور ،
هى حرية فى التعبير عن رأيه سببا فى حرمانه من حق أو حرية
عامة أخرى قررهما الدستور .

١٣ - مؤدى النص فى البند (سابعاً) من المادة (٤) من القانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية فيما تضمنه من
إشتراط " ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده
على قيامه بالدعوى أو المشاركة فى الدعوة أو التحبىذ أو الترويج بأية
طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو إتجاهات أو أعمال تتعارض مع
معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التى وافق عليها الشعب فى
الإستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ " ، هو حرمان فئة من المواطنين
من حقهم فى تكوين الأحزاب السياسية حرماناً أبدياً وهو حق كفله
الدستور حسبما يدل عليه لزوماً نص المادة (٥) منه ، وقد رتب النص
المطعون عليه - فى شق منه - هذا الحرمان على أخذ هؤلاء الأشخاص
بآرائهم التى تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فان هذا
النص يكون قد انطوى على إخلال بحريتهم فى التعبير عن الرأى
وحرمانهم حرماناً مطلقاً ومؤبداً من حق تكوين الأحزاب السياسية بما
يؤدى إلى مصادرة هذا الحق وإهداره ويشكل بالتالى مخالفة للمادتين
(٥) ، (٤٧) من الدستور .

الإجراءات

بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٨٥ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف
الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٠ قضائية عليا ، بعد أن قضت المحكمة
الإدارية العليا " الدائرة الأولى " فى ٤ مايو سنة ١٩٨٥ بوقف الطعن
وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية
البندين (ثانياً) و (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .
وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر
الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد تقدم - عن نفسه وبصفته
وكيلاً عن ستين عضواً مؤسساً - إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية في
١١ أغسطس سنة ١٩٨٣ بإخطار كتابي عن تأسيس
حزب مرفقاً به المستندات التي يتطلبها
القانون . وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أصدرت اللجنة قراراً مسبباً
بالإعتراض على تأسيس الحزب ، فطعن المدعى على هذا القرار أمام
المحكمة الإدارية العليا " الدائرة الأولى " بالطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٠
قضائية طالباً الحكم بإلغائه . وأثناء نظر الطعن أضافت الحكومة
سببين جديدين للإعتراض على تأسيس الحزب ، مبناهما أن حزب
..... ليس متميزاً في برنامجه وسياساته تميزاً ظاهراً عن حزب
..... وأن الطاعن قام بالتوقيع على أحد البيانات التي تضمنت
دعوة إلى تحبيذ وترويج إتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام مع
إسرائيل ، الأمر الذي ينتفى معه الشرطان الواردان في البندين (ثانياً)
و (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص
بنظام الأحزاب السياسية ، وإذ تراعى للمحكمة الإدارية العليا عدم
دستورية هذين البندين ، فقد قضت في ٤ مايو سنة ١٩٨٥ بوقف
الطعن وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في
دستوريتها .

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص
بنظام الأحزاب السياسية تنص على أنه « يشترط لتأسيس أو استمرار
أى حزب سياسى ما يلى :

(أولاً)

(ثانياً) تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى .

(ثالثاً)

(رابعاً)

(خامساً)

(سادساً) عدم إنتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو إرتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (أولاً) من هذه المادة أو فى المادة ٣ من هذا القانون أو فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ (بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى) المشار إليه أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الإستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩

(سابعاً) ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحبيز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق .

وحيث أن مبنى النعى على البند (ثانياً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، أن البند المذكور إذ اشترط لتأسيس الحزب السياسى أو استمراره التميز الظاهر فى برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه عن الأحزاب الأخرى مع أن الشروط التى حددتها المادة الرابعة من القانون المشار إليه لتأسيس الأحزاب السياسية هى من الإفاضة والشمول على نحو يجعل « التشابه بين مبادئها وبرامجها وأساليبها أمراً وارداً » ، فإن هذا البند المطعون عليه يكون قد انطوى على إخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة وتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص فى تأسيس الأحزاب السياسية لما يؤدى إليه من إباحته للبعض وحظره على البعض الآخر بالمخالفة للمادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث أن المادة الخامسة من الدستور -المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠- تنص على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى احدى ركائز النظام السياسى فى الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الإتحاد الإشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية..... » .

وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلاً فى الإتحاد الإشتراكى العربى بنظام تعدد الأحزاب وذلك تعميقاً للنظام الديمقراطى الذى أقام عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه فى مادته الأولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة..... » وبما رده فى كثير من مواده من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية -وهى جوهر الديمقراطية- أو بكفالة الحقوق والحريات العامة -وهى هدفها- أو بالإشتراك فى ممارسة السلطة -وهى وسيلتها- كما جاء ذلك التعديل إنطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلاً على الحرية وأنها تتطلب -لضمان إنفاذ محتواها- تعدداً حزبياً ، بل هى تحتتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديداً حراً واعياً .

وحيث أن الدستور إذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، فإنه يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها وضمان حق الإنضمام إليها ، إلا انه لم يشأ أن يطلق الحرية الحزبية إطلاقاً لاسبيل معه إلى تنظيمها ، وإنما أراد - حسبما نصت على ذلك المادة الخامسة منه - أن يكون التعدد

الحزبى دائراً فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، كما جعل جانب التنظيم التشريعى فيه أمراً مباحاً ، إذ عهد إلى القانون تنظيم الأحزاب السياسية ، على أن يقف التدخل التشريعى -بناءً على هذا التفويض- عند حد التنظيم الذى ينبغى ألا يتضمن نقضاً للحرية الحزبية أو إنتقاصاً منها وأن يلتزم بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، فإن جاوزه إلى حد إهدار الحرية ذاتها أو النيل منها أو خرج على القواعد والضوابط التى نص عليها الدستور ، وقع القانون -فيما تجاوز فيه دائرة التنظيم- مخالفاً للدستور .

وحيث أن الأحزاب السياسية وهى جماعات منظمة تعنى أساساً بالعمل بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة الناخبين بقصد المشاركة فى مسئوليات الحكم لتحقيق برامجها التى تستهدف الإسهام فى تحقيق التقدم السياسى والإجتماعى والإقتصادى للبلاد ، وهى أهداف وغايات كبرى تتعلق بصالح الوطن والمواطنين ، تتلاقى عندها الأحزاب السياسية الوطنية جميعها أو تتحاذى فى بعض مناحيها الأمر الذى يجعل التشابه أو التقارب بين الأحزاب السياسية فى هذه الأهداف أمراً وارداً ، ومن ثم لم يشترط البند ثانياً من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار إليه أن يقع التميز الظاهر فى مبادئ وأهداف الحزب كشرط لتأسيسه أو استمراره وذلك بقصد إفساح المجال لحرية تكوينها ، بل جاء الشرط مقصوراً على برنامج الحزب وسياساته وأساليبه التى يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه ضماناً للجدية حتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية تسانده وأن يكون فى وجود الحزب إضافة جديدة للعمل السياسى ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى إثراء للعمل الوطنى ودعماً للممارسة الديمقراطية تبعاً لإختلاف البرامج والإتجاهات المتعلقة بالشئون السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتوسعة لنطاق المفاضلة بينها واختيار أصح الحلول وأنسبها . لما كان ذلك وكان إشتراط تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق مبادئه وأهدافه تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى مما يدخل فى نطاق التنظيم التشريعى الذى عهد

به الدستور إلى القانون، وقد ورد النص عليه في البند (ثانياً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب عاماً مجرداً لينطبق حكمه على جميع الأحزاب السياسية التي صدر القانون منظماً لها، دون أن يميز في مجال تطبيقه بين حزب وآخر، سواء عند نشوء الحزب أو كشرط لإستمراره الأمر الذي يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القانون اللذان قررهما الدستور في المادتين ٨، ٤٠، منه، ومن ثم يكون النعى على نص البند المذكور مخالفة هاتين المادتين على غير أساس سليم منعيناً رفضه.

وحيث أن النعى على نص البند (سابعاً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار إليه، يقوم على أن البند المذكور إذ اشترط ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحبىذ أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩، يكون هذا البند قد انطوى على مصادرة لحرية الرأى بالمخالفة للمادة ٤٧ من الدستور.

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها قصداً من الشارع الدستورى أن يكون لهذه الجريات والحقوق قوة الدستور وسموه على القوانين العادية وحتى يكون النص عليها فى الدستور قيداً على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام، فتارة يقرر الدستور الحرية العامة ويبيح للمشرع العادى تنظيمها لبيان حدود الحرية وكيفية ممارستها من غير نقض أو انتقاص منها، وطوراً يطلق الحرية العامة إطلاقاً يستعصى على التقييد والتنظيم فإذا خرج المشرع فيما يضعه من تشريعات على هذا الضمان الدستورى، بأن قيد حرية وردت فى الدستور مطلقة، أو أهدر أو انتقص من حرية تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً، وقع عمله التشريعى مشوباً بعيب مخالفة الدستور.

وحيث أن حرية الرأي هي من الحريات الأساسية التي تحتتمها طبيعة النظام الديمقراطي وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطي سليم، إذ يقوم هذا النظام في جوهره على مبدأ أن «السيادة للشعب وحده»، وهو مصدر السلطات»، وهو ما أكدته الدستور القائم بالنص عليه في المادة الثالثة منه، وقررت مضمونه الدساتير المصرية السابقة عليه بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣، ولاشك أن مبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن تكون للشعب-ممثلاً في نوابه أعضاء السلطة التشريعية- الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة، وأن تكون للشعب أيضاً بأحزابه ونقابات وأفراده رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأى الحر والنقد البناء لما تجريه السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات وفضلاً عن ذلك فإن حرية الرأي تعتبر بمثابة الحرية الأصل التي يتفرع عنها الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها وتعد المدخل الحقيقي لممارستها ممارسة جدية، كحق النقد، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وحق الاجتماع للتشاور وتبادل الآراء، وحق مخاطبة السلطات العامة، كما تعد حرية الرأي ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية وإمكان المساهمة بهذه الحقوق العامة فى الحياة السياسية مساهمة فعالة كحق تكوين الأحزاب السياسية وحق الانضمام إليها وحق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء، بل إن قانون الأحزاب السياسية-وقد صدر فى سنة ١٩٧٧ قبل تعديل المادة الخامسة من الدستور سنة ١٩٨٠ بالنص فيها على نظام تعدد الأحزاب-حين أراد واضعو القانون المشار إليه أن يقيموا هذا القانون على أساس من الدستور، قد ارتكبوا-على مايبين من مذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عنه-إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة فى الدستور، ومنها حرية الرأى والعقيدة السياسية بإعتبار أن حق تكوين الأحزاب يعد حقاً دستورياً متفرعاً عنها ومترتباً عليها، وإستناداً إلى أن النظم الديمقراطية تقوم على أساس التسليم بقيام الأحزاب السياسية بإعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن إختلاف الرأى الذى تحتتمه طبيعتها الديمقراطية ولولم ينص الدستور

صراحة على حرية تكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها ، وإذ كانت حرية الرأي تعد من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة على ما سلف بيانه ، فقد غدت من الأصول الدستورية الثابتة فى كل بلد ديمقراطى متحضر وحرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة ، وقررها الدستور القائم بالنص فى المادة ٤٧ منه على أن «حرية الرأى مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى» ، ولئن كان الدستور قد كفل بهذا النص «حرية التعبير عن الرأى» بمدلوله الذى جاء عاماً مطلقاً ليشمل الرأى فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فإنه مع ذلك قد خص حرية الآراء السياسية برعاية أوفى لما لها من إرتباط وثيق بالحياة السياسية وبسير النظام الديمقراطى فى طريقه الصحيح ، ذلك أن الضمانات التى قررها الدستور بشأن حرية الصحافة وإستقلالها فى أداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى - حسبما نصت على ذلك المواد ٤٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ من الدستور - إنما تستهدف أساساً كفالة حرية الآراء السياسية بإعتبار أن حرية الصحافة هى السياج لحرية الرأى والفكر .

وحيث أنه ، لما كانت حرية التعبير عن الرأى لا يقتصر أثرها على صاحب الرأى وحده ، بل يتعداه إلى غيره وإلى المجتمع ، ومن ثم لم يطلق الدستور هذه الحرية ، وإنما أباح للمشرع تنظيمها بوضع القواعد والضوابط التى تبين كيفية ممارسة الحرية بما يكفل صونها فى إطارها المشروع دون أن تجاوزه إلى الإضرار بالغير أو بالمجتمع .

وحيث أنه وإن كان من المقرر طبقاً لقواعد القانون الدولى العام ، إن المعاهدات الدولية التى يتم إبرامها والتصديق عليها وإستيفاء الإجراءات المقررة لنفاذها لها قوتها الملزمة لأطرافها ، وأن على الدول المتعاقدة إحترام تعهداتها المقررة بمقتضاها طالما ظلت المعاهدة قائمة ونافذة ، إلا أن ذلك لا يضى على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقدها وإبداء رأيهم فيها ، ذلك أن حرية التعبير

عن الرأى - بما تشمله من إباحة النقد - هى حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة ٤٧ من الدستور ، لكل مواطن أن يمارسها فى حدودها المشروعة ، يؤكد ذلك أن الدستور كفل فى المادة ٦٢ منه للمواطن حقوقاً عامة سياسية واعتبر مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحقوق واجباً وطنياً ، ومن هذه الحقوق ، حق إبداء الرأى فى الإستفتاء ، وإذ كان الرأى يحتمل القبول والرفض ، فإن هذا النص الدستورى يكون قد أقر للمواطن بحريته التامة فى الموافقة أو عدم الموافقة على ما يجرى عليه الإستفتاء من أمور ، وجاء مؤكداً لحرية فى التعبير عن رأيه فيما يعرض عليه من مسائل أو يدور حوله من أحداث على النحو الذى ترتاح إليه نفسه ويطمئن إليه وجدانه ، ومن ثم لايجوز أن يكون استعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور ، هى حرية فى التعبير عن رأيه سبباً فى حرمانه من حق أو حرية عامة أخرى قررها الدستور .

لما كان ذلك وكان البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية فيما تضمنه من إشتراط « الا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحبيذ أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التى وافق عليها — الشعب فى الإستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ » ، — مؤداه حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى تكوين الأحزاب السياسية حرماناً أبدياً وهو حق كفله الدستور حسبما يدل عليه لزوماً نص المادة الخامسة منه ، وقد رتب النص المطعون عليه - فى شق منه - هذا الحرمان على أخذ هؤلاء الأشخاص بأرائهم التى تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سالفة الذكر ، فإن هذا النص يكون قد انطوى على إخلال بحريتهم فى التعبير عن الرأى وحرمانهم مطلقاً ومؤبداً من حق تكوين الأحزاب السياسية بما يؤدى إلى مصادرة هذا الحق وإهداره ويشكل بالتالى مخالفة للمادتين ٥ ، ٤٧ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم برفض الطعن بعدم دستورية نص البند (ثانياً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ، وبعدم دستورية البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون المشار إليه فيما تضمنه من إشتراط ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحبيز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الإستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

(أولاً) برفض الطعن بعدم دستورية البند (ثانياً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية .

(ثانياً) بعدم دستورية البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون المشار إليه فيما تضمنه من اشتراط ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحبيز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الإستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ .

جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس وشريف
برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٧)

القضية رقم ٩٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية - بيانات صحيفة الدعوى .
خلو صحيفة الدعوى الدستورية من بيان النص التشريعي المطعون فيه والنص
الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة والإكتفاء بالإحالة إلى أسباب وردت في عريضة
دعوى أخرى لم ترفق صورة منها بالدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

٢ - دعوى دستورية - رخصة التصدى .
الرخصة المقررة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى لدستورية القوانين
واللوائح - مناطها - أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها .

١ - لما كان البين من صحيفة الدعوى أن المدعية قد أقامت
دعواها إبتغاء الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ إلا أن هذه الصحيفة قد خلت من بيان النص التشريعي المطعون
فيه والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، إذ اقتضت
في بيان ذلك على الإحالة إلى أسباب وردت في عريضة دعوى أخرى
لم ترفق صورة منها بالدعوى ومن ثم فإن صحيفة الدعوى تكون قد
جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة (٣٠) من قانون المحكمة
الدستورية العليا ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

٢ - لا محل لما طلبته المدعية من أعمال هذه المحكمة لرخصة
التصدي لعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون
حماية القيم من العيب والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المجلس
الأعلى للهيئات القضائية ، عملا بالمادة ٢٧ من قانون المحكمة والتي
تنص على أنه : " يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم
دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة
إختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات

المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية "، ذلك إن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة والتي انتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها - فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها.

الإجراءات

بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها. ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٨٩٨٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم بتسليمها العقارات المملوكة لها والسابق وضعها تحت الحراسة، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى إلى محكمة القيم للإختصاص بنظرها إعمالاً للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٢ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت برقم ٢٠٧ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفعت المدعية بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه، وصرحت لها محكمة القيم بإقامة دعاوها الدستورية فأقامت الدعوى الماثلة.

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : " يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة " . ومؤدى ذلك إن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة -الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيباتهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد إنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه .

لما كان ذلك ، وكان يبين من صحيفة الدعوى أن المدعية قد أقامت دعواها إبتغاء الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ إلا أن هذه الصحيفة قد خلت من بيان النص التشريعي المطعون فيه والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، إذ إقتصرت فى بيان ذلك على الإحالة إلى أسباب وردت فى عريضة دعوى أخرى لم ترفق صورة منها بالدعوى الماثلة ، ومن ثم فإن صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة -على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

وحيث أنه لا محل لما طلبته المدعية من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون حماية القيم من العيب والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء

المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، عملاً بالمادة ٢٧ من قانون المحكمة والتي تنص على أنه : " يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية " . ذلك إن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بنزاع مطروح عليها ، فإذا إنتفى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة والتي انتهت المحكمة من قبل إلى عدم قبولها . فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس وشريف
برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٨)

القضية رقم ٩٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - حق التقاضى - أجنبى .
حق التقاضى للناس كافة مبدأ دستورى أصيل ، كفه الدستور للمصريين والأجانب
سواء .

٢ - اتفاقيات دولية - قانون " القانون الواجب التطبيق - تفسيره " - دعوى دستورية
" المصلحة فيها " .
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ هو القانون العام بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة - النص فى المادة (٣ / ١) منه على الاستمرار فى تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات
المبرمة مع بعض الدول الأجنبية لتعويض رعاياها . نص كاشف عن الأصل العام فى التفسير بأن
النص الخاص يقيد العام - عدم تغيير المراكز القانونية لهؤلاء تنتفى معه مصلحتهم فى الطعن على
هذا النص بعدم الدستورية .

١ - إن النص فى المادة (٦٨) من الدستور على أن " التقاضى
حق مصون ومكفول للناس كافة " مؤداه كما تفصح
صيغته أن الدستور قرر حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل
ولم يجعله وقفاً على المصريين وحدهم بل كفل هذا الحق أيضاً
للأجانب وقد ردد هذا النص ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة
حق التقاضى للأفراد - وطنيين وأجانب - وذلك حين خولتهم حقوقاً
لاتقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق بإعتباره الوسيلة التى تكفل
حمايتهم والتمتع بها ورد العدوان عليها .

٢ - البين من نص الفقرة الأولى من المادة (٣) من القرار بقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أنه لم يغير من المراكز القانونية للأجانب الذين
أبرمت مع دولهم إتفاقيات للتعويضات بل قصد إلى استمرار سريان
أحكام تلك الاتفاقيات على رعايا هذه الدول بصريح نصه ، وهى
إتفاقيات لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً

للأوضاع المقررة ، ومن ثم يكون هذا النص المطعون عليه كاشفاً عن الأصل العام فى التفسير الذى يقضى بعدم إعمال القواعد العامة فيما ورد بشأنه نص خاص ، وإذ كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ هو القانون العام فى شأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فإنه يكون القانون الواجب التطبيق على جميع الحالات التى يحددها نطاق تطبيقه عدا ما أستثنى بنصوص خاصة . وكان مؤدى النص المذكور أن المشرع إستهدف منه -وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون سالف الذكر -مجرد تأكيد سريان أحكام الإتفاقيات المشار إليها على رعايا الدول التى أبرمتها ، وتعد أحكامها بهذه المثابة نصوصاً خاصة واجبة الاعمال فى نطاقها إستثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات الصادر بها القانون المذكور . وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطاً بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وإذ كان ما تستهدفه المدعية من دعواها الموضوعية هو الرد العيى لأموالها وممتلكاتها التى وضعت تحت الحراسة . و كان البين من نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ إن مضمونه قد انصرف إلى تطبيق أحكام الإتفاقيات المشار إليها ، والتى لا يؤثر هذا القانون على سريانها حتى ولو خلا من النص المطعون عليه ، ومن ثم فإن مصلحة المدعية فى النعى على نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه تكون منتفية مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٨٦ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وإحتياطياً بعدم قبول الدعوى أو برفضها .

وبعد تحضير الدعوى قدمت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة . حيث أن الوقائع -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٥٢٥١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة يطلبون فيها الحكم ببطلان عقود البيع الصادرة من الحراسة العامة ببيع العقارات المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مع كل ما يترتب على بطلان عقود البيع سالفه الذكر من آثار وتسليم الأعيان سالفه الذكر لهم خالية مما يعوق إنتفاعهم بها .

وبجلسة ٣٠ يونية سنة ١٩٨١ أصدرت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية حكمها فى الدعوى سالفه الذكر بإجابة المدعين إلى طلباتهم فإستأنف المدعى عليهم السادس والسابع والثامن الحكم المذكور ، غير أن محكمة إستئناف القاهرة أحالت الدعوى إلى محكمة القيم للإختصاص بنظرها إعمالاً للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعوى برقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ قيم حيث دفعت المدعية الأولى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وصرحت لها المحكمة برفع دعاوها الدستورية ، فأقامت الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى إستناداً إلى أن المدعين فيها من الأجانب الذين يكفل المشرع العادى حقوقهم فى النصوص التشريعية المختلفة دون نصوص

الدستور التي تختص المحكمة الدستورية العليا بإعمال الرقابة القضائية من خلالها والتي إقتصرت على كفالة حقوق المصريين وحررياتهم.

وحيث أن ما تستهدفه الحكومة بهذا الدفع هو إنكار حق المدعين في رفع الدعوى الدستورية، وهو دفع مردود بما نصت عليه المادة ٦٨ من الدستور من أن "التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة....." وظاهر هذا النص كما تفصح صيغته أن الدستور قرر حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ولم يجعله وقفاً على المصريين وحدهم بل كفل هذا الحق أيضاً للأجانب وقد ردد النص الدستورى المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى للأفراد - وطنيين وأجانب - وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق بإعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

وحيث أنه لما كان ما تقدم، وكانت هذه المحكمة هى المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية إعمالاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما يؤكد أنها المختصة وحدها بنظر أى طعون بمخالفة القوانين أو اللوائح للدستور، ومن ثم ينعقد الإختصاص لهذه المحكمة بنظر الدغوى الماثلة ويكون الدفع بعدم الإختصاص قائماً على غير أساس متعين الرفض.

وحيث أن المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية المشار إليه تنص على أن :
" تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتى :

(أ)

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى

قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى، وحددت لمن آثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن”.

وكان مؤدى هذا النص-وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده. بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وكانت هذه الأوضاع الإجرائية-سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها- تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التقاضى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه وإلا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة.

لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع لم ترخص للمدعين من الثانى إلى الخامس برفع الدعوى الدستورية، ومن ثم لا تكون دعواهم قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً وتكون بالتالى غير مقبولة بالنسبة إليهم.

وحيث أن المدعية - وهى يونانية الجنسية عوضت وفقاً لأحكام الإتفاقية المصرية اليونانية - تنعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لعدم توافر الحالة التى تسوغ لرئيس الجمهورية إصداره فى غيبة مجلس الشعب، كما تنعى على المادة السادسة منه عقدها الإختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء المدنى وهو قاضىها الطبيعى بالمخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور فضلاً عن مخالفة المادة ١٦٧ من

الدستور التي توجب أن يكون تحديد الهيئات القضائية وبيان اختصاصاتها بقانون .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية ، وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية - والتي يتضمن موضوع كل منها الطعن على المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر فضلا عن الطعون الأخرى المشار إليها المثارة فى الدعوى الماثلة - بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه "وذلك ما لم يكن قد تم بيعها" ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى دعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك ، وكان قد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكميها المتقدمين بصدد الطعون سالفه الذكر ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن مماثل يثور من جديد فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بصدد هذه الطعون تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن المدعية تطعن كذلك بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه

والتي تنص على أن " يستمر تطبيق أحكام إتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون "، وتتعى المدعية على هذه الفقرة مخالفتها للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور لما تضمنته من إستمرار سريان أحكام إتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية لتعويض رعايا هذه الدول من أموالهم التي خضعت لتدابير الحراسة دون رد هذه الأموال عيناً لأصحابها وذلك بعد إعتبار هذه الحراسة كأن لم تكن .

وحيث أن البين من هذا النص أنه لم يغير من المراكز القانونية للأجانب الذين أبرمت مع دولهم إتفاقيات للتعويضات بل قصد إلى إستمرار سريان أحكام تلك الإتفاقيات على رعايا هذه الدول بصريح نصه ، وهى إتفاقيات لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة ، ومن ثم يكون هذا النص المطعون عليه كاشفاً عن الأصل العام فى التفسير الذى يقضى بعدم إعمال القواعد العامة فيما ورد بشأنه نص خاص ، وإذ كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه هو القانون العام فى شأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فإنه يكون القانون الواجب التطبيق على جميع الحالات التى يحددها نطاق تطبيقه عدا ما أستثنى بنصوص خاصة .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أن المشرع إستهدف منها -وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون سالف الذكر- مجرد تأكيد سريان أحكام الإتفاقيات المشار إليها على رعايا الدول التى أبرمتها ، وتعد أحكامها بهذه المثابة نصوصاً خاصة واجبة الإعمال فى نطاقها إستثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات الصادر بها القانون المشار إليه .

وحيث أنه من المقرر -على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة

شخصية مباشرة فى طعنه . ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وإذ كان ماتستهدفه المدعية من دعواها الموضوعية هو الرد العيى لأموالها وممتلكاتها التى وضعت تحت الحراسة ، وكان البين من نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه -على ماسلف بيانه -أن مضمونه قد إنصرف إلى تطبيق أحكام الإتفاقيات المشار إليها والتى لا يؤثر هذا القانون على سريانها حتى ولو خلا من النص المطعون عليه ومن ثم فإن مصلحة المدعية فى النعى على نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه تكون منتفية مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى هذا الشق أيضاً .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ يونية سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : منير أمين عبدالمجيد ورايح لطفي جمعة وفوزي اسعد مرقس وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم ابوالعنين
وحضور السيد المستشار / السيد عبدالحמיד عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبدالواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٩)

القضية رقم ١٠ لسنة ٧ قضائية «دستورية»

١ - مجلس الشعب - حق الترشيح - الرقابة الدستورية +
حق الترشيح - النص عليه وعلى كفاله في الدستور - على سلطة التشريع الا تنال
منه والا وقع عملها مخالفا للدستور + القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب - صدره في أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس
الشعب - لا يتناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .

٢ - دعوى دستورية - المصلحة فيها - قانون "سريانه من حيث الزمان"
إلغاء النص المطعون فيه لا يحول دون الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال
فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليه - مثال .

٣ - دعوى دستورية - مصروفاتها .
إقامة الدعوى الدستورية قبل صدور الحكم في دعوى أخرى بعدم دستورية النص
المطعون فيه - أثره - إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

١ - إذ كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم
٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، وقد صدر في أمر يتعلق
بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وهو الحق الذي عنى الدستور
بالنص عليه وعلى كفاله والذي ينبغي على سلطة التشريع ألا تنال
منه وإلا وقع عملها مخالفاً للدستور، فإن القانون المذكور لا يكون قد
تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية .

٢ - انه عن طلب الحكومة في مذكرتها التكميلية، الحكم
بانتهاء الخصومة تأسيساً على أن المدعى إذ يستهدف من دعواه
الموضوعية قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب الذي صدر
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٤ فبراير سنة
١٩٨٧ بحله، فإن الدعوى الموضوعية بعد حل هذا المجلس تصبح

غير ذات موضوع وتكون الخصومة فى الدعوى الدستورية بالتالى منتهية . فإنه لما كان تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، الذى تلاه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب ، لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم ، وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وظلت آثاره - وهى بقاءه محروما من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب - قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية لازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإدارى بما تضمنته من طلبات ترتكز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية تظل قائمة ، ويكون طلب الحكم بإعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير محله .

٣ - الثابت أن المدعى كان قد أقام الدعوى قبل صدور الحكم فى دعوى أخرى بعدم دستورية المواد المطعون فيها - إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد الثالثة والخامسة مكررا ، والسادسة والسابعة عشر والثامنة عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحتياطيا بإعتبار الخصومة منتهية ومن باب الإحتياط الكلى برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧٥٤ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار مدير أمن القاهرة بعدم قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب وفى الموضوع بالغاء هذا القرار . وبجلسة ٨ مايو ١٩٨٤ قضت محكمة القضاء الإدارى برفض طلب الوقف ، فطعن المدعى على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٠ قضائية حيث دفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ورخصت له المحكمة فى رفع دعواه بعدم الدستورية فأقام الدعوى الماثلة . كما أقام بعد ذلك الدعوى رقم ٢٦٩٦ لسنة ٤١ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٠١ جنيه كتعويض عن الأضرار التى لحقت به كطلب مضاف إلى طلباته فى الدعوى رقم ٣٧٥٤ لسنة

٣٨ قضائية .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن العدول عن نظام الانتخاب الفردي إلى نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية إذ يتصل بالنظام السياسى الداخلى الذى أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ يقوم على أساس تعدد الأحزاب ومن ثم ينأى هذا العدول عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ويخرج عن اختصاصها هو وما استتبعه من تعديل فى عدد الدوائر الانتخابية وتنظيم عملية الترشيح وتوزيع الأصوات وتوزيع المقاعد فى المجلس النيابى وفقاً لنتيجة الانتخاب .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وقد صدر فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالاته والذى ينبغى على سلطة التشريع ألا تتال منه وإلا وقع عملها مخالفاً للدستور ، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة قائماً على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث أن الحكومة طلبت فى مذكرتها التكميلية الحكم بانتهاء الخصومة تأسيساً على أن المدعى إذ يستهدف من دعواه الموضوعية قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب الذى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بتأريخ ١٤ فبراير ١٩٨٧ بحله فإن الدعوى الموضوعية بعد حل هذا المجلس تصبح غير ذات موضوع وتكون الخصومة فى الدعوى الدستورية بالتالى منتهية .

وحيث أن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، الذى تلاه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس

الشعب ، لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن هذه القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وظلت آثاره - وهى بقاؤه محروماً من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب - قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية لازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإدارى بما تضمنته من طلبات تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر هذا الطعن أساساً لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية الماثلة تظل قائمة ، ويكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية فى غير محله .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد الثالثة والخامسة مكرراً والسادسة والسابعة عشر والثامنة عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والجدول المرافق له ، إلا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه

المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار مدير أمن القاهرة فى ٢٢ أبريل ١٩٨٤ برفض قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب لعدم إرفاقه بها صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مثبتاً بها إدراجه فيها ، لما كان ذلك وكانت المواد الخامسة مكرراً والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشر «فقرة ١» هى التى تضمنت أحكامها وجوب استيفاء هذا الشرط ، فإن مصلحة المدعى فى دعواه الماثلة إنما تقوم على الطعن بعدم دستورية هذه المواد فحسب ، بتقدير أن الحكم له فى الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستورتها ، أما باقى مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيها والجدول المشار إليه فى المادة الثالثة منه فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى فى الطعن بعدم دستورتها إذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ، ذلك أن المادة الثالثة تقضى بتقسيم الجمهورية إلى عدد معين من الدوائر الانتخابية وبوجوب تمثيل المرأة فى بعضها . وتجاوب المادة الثامنة عشر حالة خلو مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدة عضويته فى مجلس الشعب ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لانتفاء مصلحة المدعى فى الطعن عليها .

وحيث أن المدعى ينعى على المواد الخامسة مكرراً والسادسة فقرة أولى والسابعة عشر فقرة أولى المشار إليها أنفاً مخالفتها للمواد ٤٠ ، ٤٧ ، ٦٢ من الدستور لاخلالها بمبدأ المساواة بين المواطنين ولتعارضها مع حرية الرأى ومصادرتها حق بعض المواطنين فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية دستورية بعدم دستورية المواد الخامسة مكرراً والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشر «فقرة ١» من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، وهى ذات المواد المطعون عليها فى الدعوى الماثلة وفق ما تقدم وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٧ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس.

لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة قد سبق أن أصدرت حكمها المتقدم بعدم دستورية المواد الخامسة مكرراً والسادسة «فقرة أولى» والسابعة عشر «فقرة ١» من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة الدستورية بشأنها حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون قد زالت وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الثابت أن المدعى كان قد أقام هذه الدعوى قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية هذه المواد ، ومن ثم يتعين الحكم بالزام الحكومة مصروفات هذه الدعوى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين؛ منير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٠)

القضية رقم ١٢ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

١ - لجنة الطعون على قرارات مقابل التحسين - طبيعتها .
اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة - تشكيلها
برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية وتقرير ضمانات التقاضي وإجراءاته أمامها - اعتبارها هيئة ذات
اختصاص قضائي .

٢ - دعوى دستورية - بيانات صحيفة الدعوى .
وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى البيانات التي نصت عليها المادة
(٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا - إغفال النص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه
المخالفة - أثره - عدم قبول الدعوى .

٣ - دستور " الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ " - تشريع .
تحويل الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ مجلس الوزراء ولاية
التشريع أثناء فترة الانتقال، مؤداه انتقال هذه الولاية إليه كي يتولاها كما تتولاها الهيئة
التشريعية صاحبة الاختصاص الأصيل في ممارستها - الدفع بعدم عرض القانون رقم ٢٢٢ لسنة
١٩٥٥ على السلطة التشريعية إعمالاً للمادة (١٠٨) من الدستور لامحل له لتعلقها بالقرارات
بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية بناء على تفويض من السلطة التشريعية .

١ - إن البين من إستقراء أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥
بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين
بسبب أعمال المنفعة العامة ، أن المشرع إذ ناط باللجنة المنصوص
عليها في المادة الثامنة منه إختصاص الفصل في الطعن في قرارات
تقدير مقابل التحسين فقد راعى في تشكيل هذه اللجنة أن تكون
برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية ، وحرص على تقرير ضمانات
التقاضى وإجراءاته أمامها من إعلان ذوى الشأن وسماع دفاعهم ، وعدم
إشتراك من تكون له أو لذويه مصلحة في النزاع ، وصدور القرار مسبباً
(المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون) . ومن ثم تعتبر هذه اللجنة هيئة

ذات إختصاص قضائي في تطبيق أحكام المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

٢ - إن البيانات التي أوجبتها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - هي بيانات جوهرية تنبئ عن جدية الدعاوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى الشأن فيها - ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة (٣٥) من قانون المحكمة إعلانهم بقرار الإحالة أو صحيفة الدعوى أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا بذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة (٣٧) من ذات القانون بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد إنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة (٤٠) من قانون المحكمة . لما كان ذلك وكان المدعى فى طعنه بعدم دستورية البند (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، لم يبين النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة فى هذا الشق من الطعن .

٣ - انه عن الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ - برمته - فإنه لما كان المدعى قد أسس هذا الطعن على عدم عرض القانون على السلطة التشريعية إعمالا لنص المادة (١٠٨) من الدستور ، وكان القانون المطعون بعدم دستوريته قد صدر عن مجلس الوزراء بناء على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ . وإذ خول هذا الإعلان فى مادته التاسعة مجلس الوزراء ولاية التشريع أثناء فترة الإنتقال ، فإن هذه الولاية تنتقل إليه كى يتولاها كما تتولاها الهيئة التشريعية صاحبة الإختصاص الأصيل فى ممارستها فتكون له جميع سلطاتها وحقوقها فى مجال التشريع ، ومن ثم يعتبر القانون المطعون عليه قانونا صادرا عن مجلس الوزراء بما له من ولاية التشريع ، ولا محل للإحتجاج من بعد بالمادة (١٠٨) من الدستور القائم لأن هذه

المادة إنما تتعلق بالقرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية بناء على تفويض من السلطة التشريعية ، وهو حكم ما كان الإعلان الدستوري المشار إليه ليتضمنه بعد أن عهد هذا الإعلان بولاية التشريع لمجلس الوزراء وأفرده بها ومن ثم يتعين القضاء برفض الدعوى في هذا الخصوص .

الإجراءات

بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا في ختامها الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تجسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة وكذلك عدم دستورية البند (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى ، واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ أمام لجنة الطعون بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة طالبا فيها الحكم ببراءة ذمته من مقابل التحسين . وفي هذه الدعوى دفع بعدم دستورية هذا القانون لعدم عرضه على السلطة التشريعية بالمخالفة لنص المادة ١٠٨ من الدستور ، كما دفع بعدم

دستورية البند (ب) من المادة ٢٩ من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وإذ قدرت لجنة الطعون المشار إليها جدية هذا الدفع وأجلت الدعوى لجلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٨٦ ليتخذ المدعى إجراءات رفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام المدعى الدعوى الماثلة .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى إستنادا إلى أن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه لا تعتبر من المحاكم والهيئات ذات الاختصاص القضائي في تطبيق أحكام المادة ٢٩ من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، بل هي لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي بإعتبار أنها لا تضم في غالبية تشكيّلها عناصر قضائية كما أنها لا تتبع الإجراءات القضائية وبالتالي فإن ما يصدر عنها لا يعد من الأحكام ، ومن ثم لا يجوز الدفع أمامها بعدم الدستورية وفق المادة ٢٩ المشار إليها .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن البين من إستقراء أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، أن المشرع قد ناط باللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون ، إختصاص الفصل في الطعن في قرارات تقدير مقابل التحسين ، وراعى في تشكيّل هذه اللجنة أن تكون برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية ، وحرص على تقرير ضمانات التقاضى وإجراءاته أمامها من إعلان ذوى الشأن وسماع دفاعهم ، وعدم إشترك من تكون له أو لذويه مصلحة في النزاع ، وصدور القرار مسببا (المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون) ومن ثم تعتبر هذه اللجنة هيئة ذات إختصاص قضائي في تطبيق أحكام المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت كذلك بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطعن بعدم دستورية البند (ب) من المادة (٢٩) من قانون هذه المحكمة إستنادا إلى أن المدعى لم يبين فى دعواه النص

الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة .

وحيث أن هذا الدفع سديد ذلك أن البيانات التى أوجبتها المادة ٣٠ من قانون هذه المحكمة - وعلى ما جرى به قضاؤها - هى بيانات جوهرية تنبىء من جدية الدعاوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح لذوى الشأن فيها - ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بقرار الإحالة أو صحيفة الدعوى أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا بذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد إنتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة فى هذا الشق من الطعن .

وحيث أنه عن الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه - برمته - فإنه لما كان المدعى قد أسس هذا الطعن على عدم عرض القانون على السلطة التشريعية إعمالا لنص المادة ١٠٨ من الدستور ، وكان القانون المطعون بعدم دستوريته قد صدر عن مجلس الوزراء بناء على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير ١٩٥٣ . وإذ خول هذا الإعلان فى مادته التاسعة مجلس الوزراء ولاية التشريع أثناء فترة الإنتقال ، فإن هذه الولاية تنتقل إليه كي يتولاها كما تتولاها الهيئة التشريعية صاحبة الإختصاص الأصيل فى ممارستها فتكون له جميع سلطاتها وحقوقها فى مجال التشريع ومن ثم يعتبر القانون المطعون عليه قانونا صادرا عن مجلس الوزراء بما له من ولاية التشريع ، ولا محل للإحتجاج من بعد بالمادة ١٠٨ من الدستور القائم لأن هذه المادة إنما تتعلق بالقرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية بناء على تفويض من السلطة التشريعية ، وهو حكم ما كان الإعلان الدستورى المشار إليه لیتضمنه بعد أن عهد هذا الإعلان بولاية التشريع لمجلس الوزراء وأفرده بها ومن ثم يتعين القضاء برفض الدعوى فى هذا الخصوص .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى المصروفات
ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٩ يونية سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين / منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس ومحمد
كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علا الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحفنى
رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢١)

القضية رقم ٢٦ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

١- شريعة إسلامية - تشريع .

الزام الدستور المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر
الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه
الالزام، بحيث إذا إنطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد
وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على هذا التاريخ فلايتأتى انفاذ هذا
الحكم بالنسبة لها لصدورها فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب
الاعمال .

٢- شريعة إسلامية - المادة (٣٦) مكررا (ز) من قانون الاصلاح الزراعى .

عدم تعديل المادة (٣٦) مكررا (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن
الإصلاح الزراعى بعد تعديل المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ التاريخ الذى
فرض فيه الالزام باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - النعى عليها
بمخالفة حكم هذه المادة فى غير محله .

٣- رسوم قضائية « تقريرها » .

فرض أداء رسم بمقتضى القانون - موافق للدستور .

٤- دستور - المادة (٣٦) مكررا (ز) من قانون الإصلاح الزراعى .

تضمن المادة (٣٦) مكررا (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح
الزراعى قواعد تتعلق بالتيسير فى الوفاء بالأجرة عند امتناع المؤجر عن قبولها ، دون أن تمس
حق الأخير فى ناتج أرضه - لا مخالفة للدستور .

٥- المحكمة الدستورية العليا - اختصاص .

مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، أن يكون
أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لحالات التعارض بين اللوائح والقوانين
ولا بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة .

٦- قانون - تنفيذ - الرقابة القضائية الدستورية « نطاقها »

ادعاء الطاعن أن تطبيق نصوص القانون المطعون عليها ترتب عليه عدم تنفيذ الأحكام
الصادرة لمصلحته - نعى على كيفية تطبيق القانون وإجراءات تنفيذه - لايشكل عيبا دستوريا .

١- ان الزام الدستور المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع بعد تعديل المادة الثانية من الدستور بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام ، بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الإلزام بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبل ، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائما واجبا لالاعمال .

٢- لما كانت المادة (٣٦) مكررا (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى لم يلحقها أى تعديل بعد تاريخ تعديل المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، فان النعى عليها وحالتها هذه بمخالفة حكم هذه المادة ، وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، فى غير محله .

٣- فرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم تقرر بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ولا يتعارض مع المادة (١١٩) من الدستور .

٤- حكم المادة (٣٦) مكرر (ز) من قانون الأصلاح الزراعى تضمن قواعد لا تستهدف سوى مجرد التيسير على المستأجر فى الوفاء بالأجرة عند امتناع المؤجر عن قبولها ، ولا يمس حق الأخير فى ناتج أرضه ولا يخالف المادة (٢٥) من الدستور .

٥- مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، أن يكون اساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لحالات التعارض بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة ، من ثم فإن النعى بمخالفة بعض مواد المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لبعض نصوص القانون المدنى وقانون المرافعات - أيا كان وجه الرأى فى قيام هذا التعارض - لا يعدو أن يكون نعيًا بمخالفة قانون لقانون ، وهو ما لا تمتد إليه ولاية المحكمة ، ولا يشكل بذلك خروجاً على أحكام الدستور .

٦- لا محل لما يثيره المدعى من أن تطبيق النصوص المطعون عليها ترتب عليه عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحته والحيولة بينه وبين الوصول الى حقه ، ذلك أن هذه المطاعن - أيا كان وجه الرأى فيها - لا تعدو أن تكون نعيًا على كيفية تطبيق القانون وإجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مشروعية هذه الإجراءات ، مما لا يجوز التعرض له أمام المحكمة الدستورية العليا ، إذ لا يشكل عيباً دستورياً يصم القانون المطعون فيه .

الإجراءات

بتاريخ ٩ يولية سنة ١٩٨٠ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد ٣٣ مكرراً (ز) ٣٥ ، ٣٦ مكرراً (ب) ، ٣٦ مكرراً (ز) ، ٣٩ مكرراً ، ٣٩ مكرراً (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى .
وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى ، واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأىها ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣١٧٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بإلزام رئيس الجمعية التعاونية الزراعية بشبرا هارس وآخرين بتسليمه ما تحت يدهم من مبالغ تسلموها من مستأجرى أرضه الزراعية منذ سنة ١٩٦٦ وحتى تاريخ الحكم فى الدعوى ، مع إلزامهم متضامين بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، إستنادا إلى أنهم تسببوا فى تعطيل تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لمصلحته ضد هؤلاء

المستأجرين ، مما حال بينه وبين إستلام الأجرة المستحقة له - غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى إلى محكمة بنها الابتدائية للإختصاص بنظرها وقيدت الدعوى برقم ٣٩٤٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى بنها ، حيث دفع المدعى أمامها بعدم دستورية المواد ٣٣ مكرراً (ز) ، ٣٥ ، ٣٦ مكرراً ، ٣٦ مكرراً (ب) ، ٣٦ مكرراً (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى وبجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٠ قضت محكمة بنها الابتدائية بوقف الدعوى ، وصرحت للمدعى برفع دعواه الدستورية ، كما أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى طوخ طالباً الحكم بفسخ عقد المزارعة وطرد المستأجر من الأرض وتسليمها إليه ، وقد دفع فى هذه الدعوى أيضاً بعدم دستورية المادتين ٣٥ ، ٣٦ مكرراً (ز) سالفتى الذكر ، وبجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٨٠ قضت محكمة طوخ الجزئية بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر . وأقام المدعى بعد ذلك الدعوى الماثلة .

وحيث أن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون إنشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية ، وإما برفعها من احد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه ، فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة طوخ الجزئية فى الدعوى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى لم تصرح برفع الدعوى الدستورية ، ومن ثم يتخذ نطاق الدعوى الماثلة بالمواد ٣٣ مكرراً (ز) ، ٣٥ ، ٣٦ مكرراً ، ٣٦ مكرراً (ب) ، ٣٦ مكرراً (ز) التى صرحت محكمة بنها الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٩٤٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى برفع

الدعوى الدستورية بشأنها ، أما بالنسبة للمادتين ٣٩ مكرراً ، ٣٩ مكرراً (أ) اللتين أضافهما المدعى فى صحيفة الدعوى الدستورية فإن الدعوى بشأنهما تكون غير مقبولة إذ لم يتحقق إتصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً .

وحيث أن المدعى وإن كان قد طعن بعدم دستورية المواد ٣٣ مكرراً (ز) ، ٣٥ ، ٣٦ مكرراً ، ٣٦ مكرراً (ب) ، ٣٦ مكرراً (ز) ، إلا أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها ، والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية ، هو الحكم بتسليمه مبالغ الأجرة التى تم إيداعها الجمعية التعاونية الزراعية بمعرفة مستأجرى أرضه ، وكانت المادة ٣٦ مكرراً (ز) هى التى ترتبط بطلبات المدعى بما تضمنته من قواعد تتعلق بامتناع المؤجر عن تسلم الأجرة وإيداعها مقر الجمعية التعاونية الزراعية ، وعرضها على المؤجر أو وكيله ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى إنما تقوم على الطعن بعدم دستورية هذه المادة فحسب بتقدير أن الحكم له فى الطلبات الموضوعية يرتبط بما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستوريته ، أما المواد ٣٣ مكرراً (ز) ، ٣٥ ، ٣٦ مكرراً ، ٣٦ مكرراً (ب) فلا مصلحة شخصية ومباشرة له فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن المادة ٣٣ مكرراً (ز) تتعلق بعدم انتهاء عقد الإيجار نقداً أو مزارعة بموت المستأجر أو المؤجر ، وانتقال الإيجار إلى ورثة المستأجر عند وفاته ، وتنص المادة ٣٥ على عدم جواز إخلاء الأطيان المؤجرة ، ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ، وأنه يجب الحكم بالفسخ متى تكرر تأخير المستأجر فى الوفاء بالأجرة ، كما تنص على انتهاء الإجارة بالنسبة للأراضى المرخص فى زراعتها ذرة أو أرزاً لغذاء المرخص له أو برسيماً لمواشيه والأراضى المرخص فى زراعتها زرة واحدة فى السنة عند انتهاء المدة المتفق عليها ، وتعالج المادة ٣٦ مكرراً أحكام

الامتناع عن إيداع عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة أو توقيعه ، وتقضى المادة ٣٦ مكرراً (ب) بعدم قبول المنازعات والدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية ما لم يكن عقد الإيجار مودعاً الجمعية ، ومن ثم ، تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة إلى هذه المواد .

وحيث أن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على المادة ٣٦ مكرراً (ز) قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المدعى ينعى بداءة على المادة المشار إليها تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع باعتبار أن المادة المطعون عليها تؤدى إلى سلب أموال المالك وحرمانه من اللجوء إلى القضاء .

وحيث أن المادة ٣٦ مكرراً (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد أضيفت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ وعدلت بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى تم العمل به ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

وإذ كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع بعد تعديل المادة الثانية من الدستور بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام ، بحيث إذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية . أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلاً من قبل ، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الأعمال . لما كان ذلك ، وكانت المادة المطعون عليها لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار إليه ، فإن النعى عليها وحالتها هذه بمخالفة المادة الثانية من الدستور ، وأياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، يكون فى غير محله .

وحيث أن المدعى ينعى أيضاً على المادة ٣٦ مكرراً (ز) عدم دستوريته فيما تضمنته من خصم رسوم إيداع المبالغ المحصلة من المستأجر خزانة المحكمة ، استناداً إلى أن هذا الخصم يتعارض مع نص الفقرة الثالثة من المادة ١١٩ من الدستور التي تقضى بأنه لا يجوز تكليف أحد أداء رسم إلا فى حدود القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود بأن فرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم قد تقرر بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية فى المواد المدنية ، ومن ثم ، فإن القانون هو الذى فرض رسم الإيداع ويعتبر المصدر المنشئ لهذا الرسم وبالتالي يكون النعى بعدم دستورية المادة المذكورة فيما قضت به من خصم رسوم الإيداع فى غير محله .

وحيث أن ما ينعاه المدعى كذلك على نص المادة ٣٦ مكرراً (ز) من مخالفتها لنص المادة (٢٥) من الدستور التي تنص على أن «لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة» مردود بأن حكم هذه المادة لا يستهدف سوى مجرد التيسير على المستأجر فى الوفاء بالأجرة عند امتناع المؤجر عن قبولها بحيث يتجنب اجراءات وأحكام العرض والإيداع التي نظمها قانون المرافعات والقانون المدنى ومن ثم ، فإن حكم هذه المادة لا يمس حق المدعى فى ناتج أرضه .

وحيث أنه عما ينعاه المدعى على نص المادة المطعون عليها من مخالفتها لبعض نصوص القانون المدنى وقانون المرافعات ، فإنه لما كان من المقرر أن مناط اختصاص هذه المحكمة بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لحالات التعارض بين اللوائح والقوانين ولا بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة ، ومن ثم ، فإن هذا النعى - أيا كان وجه الرأى فى قيام هذا التعارض - لا يعدو أن يكون نعيًا بمخالفة قانون لقانون ، وهو ما لا تمتد إليه ولاية المحكمة ، ولا يشكل بذلك خروجاً على أحكام الدستور .

وحيث أنه لا محل لما يثيره المدعى من أن تطبيق النصوص المطعون عليها ترتب عليها عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحته ، والحيلولة بينه و بين الوصول إلى حقه ، ذلك أن هذه المطاعن - أيا كان وجه الرأي فيها ، لا تعدو أن تكون نعيأ على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مشروعية هذه الإجراءات ، مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة ، إذ لا يشكل بدوره عيبأ دستوريا يصم القانون المطعون فيه .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين رفض الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ مارس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين.
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رافت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٢)

القضية رقم ٦٨ لسنة ٣ قضائية « دستورية »
والقضية المضمومة إليها رقم ٦٩ لسنة ٣ قضائية « دستورية »

١- دعوى دستورية - الحكم فيها « حجية - نطاقها »
الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التي كانت مثارا للمنازعة حول دستوريته وفصلت فيها المحكمة فصلاً حاسماً - اقتصار قضاء المحكمة الدستورية العليا على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية باصدار القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ استناداً إلى المادة (١٤٧) من الدستور وحول دستورية المادتين الثانية والسادسة منه فحسب - أثره ، عدم تجاوز حجية الحكم ما فصل فيه ، فلا تتعداه إلى باقي نصوصه .

٢- دعوى دستورية - إجراءات رفعها .
ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة (٢٩) من قانونها وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم إلى المحكمة مباشرة طعناً في دستورية التشريعات .

٣- طلب تفسير « إجراءات تقديمه » .
قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير العدل - طلب التفسير الذي يقدمه المدعى إلى المحكمة الدستورية العليا مباشرة لا يكون قد اتصل بالمحكمة وفقاً للأوضاع المقررة قانوناً .

٤- دعوى دستورية « الحكم فيها » - طلب تفسير « إجراءات تقديمه » .
الطلب الذي يقدم إلى المحكمة الدستورية العليا لتفسير أحكامها في المسائل الدستورية لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة في قانونها - طلبات تفسير هذه الأحكام تكون بناء على إدعاء أحد الخصوم أمام محكمة الموضوع غموض الحكم أو انبهامه وتستبين وجهه ، فتمنحه أجلاً لتقديم طلبه ، أو بطلب منها باعتبار ما تراه غموضاً في الحكم يثير خلافاً حول معناه ويعوق مهمتها في شأن أعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها .

٥- طلب تفسير - تدخل انضمامي .
الخصومة في التدخل الإنضمامي تابعة للخصومة الأصلية في طلب التفسير ، ومن ثم فإن عدم قبول طلب التفسير يستتبع عدم قبول طلب التدخل الإنضمامي .

٦ - ملكية خاصة - حراسة طوارئ - تفسير .

استهداف الحراسة على الأموال والممتلكات بالاستناد إلى قانون الطوارئ غل يد الخاضع عن إدارة أمواله وممتلكاته - نظام استثنائي ورد على خلاف الأصل، ينبغى معه تفسير النصوص الخاصة بها والأوامر الصادرة بفرضها تفسيراً ضيقاً صوناً للملكية الخاصة من أن تمس .

٧ - حراسة طوارئ على الأشخاص الطبيعيين "انعدامها" .

فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين بالاستناد إلى أحكام قانون الطوارئ على خلاف ما تجيزه أحكامه، أثره، فقدان هذه الحراسة لسندها القانوني وتجردها من شرعيتها وانحذارها إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر .

٨ - ملكية خاصة - حراسة طوارئ - مفهوم العائلة - المادة (٢/١) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

النص فى الأوامر الصادرة بفرض الحراسة، بالاستناد إلى قانون الطوارئ، على لفظ "العائلة" دون لفظ "الأسرة" - دلالة - كون تحديد مفهوم العائلة أمراً يتوقف عليه الخضوع لتدابير الحراسة، ينبغى معه التحرز فى توسيع مدلولها وحصره فى نطاقه الضيق الذى يتفق مع دلالة اللغوية والتي تقتصر على الأفراد المرتبطين بالخاضع الأصلية برابطة "الإعالة" وتكون له عليهم سلطة الهيمنة والولاية وهم الزوجة والأولاد القصر فى تاريخ فرض الحراسة دون سواهم .

النص فى المادة (٢/١) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ على اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن "العائلة" التى خضعت للحراسة - تغول على أموال لأشخاص لم تشملهم أوامر فرض الحراسة وإخضاع لها ابتداءً وبحكم جديد للأحكام التى تضمنها القرار بقانون المذكور وعدوان صارخ على الملكية الخاصة بالمخالفة لما تقضى به المادة (٣٤) من الدستور من صون الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائى .

١ - إن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية والممانعة من نظر أى طعن دستورى جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثاراً للمنازعة حول دستوريته وفصلت فيها المحكمة فصلاً حاسماً بقضائها، أما ما لم يكن مطروحاً على المحكمة ولم يكن مثاراً للنزاع أمامها، ولم تفصل فيه بالفعل، فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى، ومن ثم لا تمتد إليه الحجية المطلقة للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة. ولما كان الحكم الصادران من هذه المحكمة فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية قد اقتصر كلاهما على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية بإصدار القرار بقانون رقم

١٤١ لسنة ١٩٨١ استناداً إلى المادة ١٤٧ من الدستور ، وفيما أثير من طعن دستوري على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فحسب ، دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكمها السابقان بالتالي فصلاً قضائياً في دستوريتهما ، فإن حجية هذين الحكمين تكون مقصورة على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون المشار إليه ولا تتعداها إلى باقى نصوصه الأخرى ، من ثم لا تمنع نظر أى طعن دستوري يثار بشأنها ، ولما كانت المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية طبقاً للمادة (١٧٥) من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ومن ثم ينعقد الاختصاص لها بنظر الدعويين الماثلتين ، ويكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس متعين الرفض .

٢ - لما كان المدعون قد طلبوا بعد رفع الدعوى الحكم بعدم دستورية المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وكانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً قانونياً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة (٢٩) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى رسمت سبل التداعى فى شأن الدعاوى الدستورية ، وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم إلى المحكمة مباشرة طعناً فى دستورية التشريعات ، وكان الطعن على المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى أثاره المدعون فى المذكرات المقدمة بجلسات المحكمة ، يعتبر طلباً عارضاً ، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ويتعين الالتفات عنه .

٣ - طلب المدعين اصدار تفسير ملزم لنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة دفعاً لما يدعونه من تناقض بين أعمال هذا النص ونص الفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الثانية منه ، مردود بأنه لما كان قانون

المحكمة الدستورية العليا قد قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على جهات محددة بما نص عليه فى المادة (٣٣) منه من أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية " ، وكان طلب التفسير المشار إليه قد قدم إلى المحكمة مباشرة من المدعين خلافاً لما نصت عليه المادة (٣٣) سالفة الذكر ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير ، ويتعين الالتفات عنه .

٤ - الطلب الذى يقدم إلى المحكمة الدستورية العليا بتفسير الأحكام الصادرة منها فى دعاوى الدستورية لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى قانونها ، ولما كان إعمال آثار الأحكام المشار إليها هو من اختصاص محكمة الموضوع ، فإذا ادعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو انبهامه ، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجه ، كان لها أن تمنحه أجلاً يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المختلف على مضمونه ، ولمحكمة الموضوع كذلك وقد خولتها المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الحق فى أن تحيل إلى هذه المحكمة النصوص القانونية التى يترأى لها عدم دستورتها واللازمة للفصل فى النزاع الموضوعى المعروض عليها ، أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير باعتبار أن غموض قضائها يثير خلافاً حول معناه وبالتالي يعوق مهمتها فى شأن إعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم تحله محكمة الموضوع ولم يقدم بناء على تصريح منها للمدعين برفع دعوى التفسير إلى المحكمة الدستورية العليا ، وإنما قدم مباشرة إلى هذه المحكمة بذاكرة وردت إليها بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٨٧ ، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، وبالتالي يكون غير مقبول .

٥ - الخصومة فى طلب التدخل الإنضمامى ، تابعة للخصومة الأصلية فى طلب التفسير ، ومن ثم فإن عدم قبول طلب التفسير يستتبع

عدم قبول طلب التدخل الإنضمامي .

٦، ٧ - إن الحراسة التي فرضت على الأموال والممتلكات بالاستناد إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ كانت تستهدف غل يد الخاضع عن إدارة أمواله وممتلكاته فهي نظام استثنائي ورد على خلاف الأصل المقرر من أن لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، ومن ثم ينبغي تفسير النصوص الخاصة بالحراسة والأوامر الصادرة بفرضها - عند غموضها - تفسيراً ضيقاً غير موسع صوناً للملكية الخاصة وحماية لها من أن تمس بغير نص صريح متفق مع الدستور ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بحراسة منعدمة ، كما هي الحال في الحراسة التي فرضت على والد المدعين وغيره من الأشخاص الطبيعيين على خلاف ما تجيزه أحكام قانون الطوارئ المشار إليه ، إذ جاءت الأوامر الصادرة بفرض هذه الحراسة فاقدة لسندها القانوني ومشوبة بعيب جسيم يجردها من شرعيتها وينحدر بها إلى مرتبة الفعل المادي المعدوم الأثر قانوناً .

٨ - النص في الأوامر الصادرة بفرض الحراسة - بالاستناد إلى قانون الطوارئ - على لفظ «العائلة» دون لفظ «الأسرة» إنما يدل على أن «العائلة» المعنية بفرض الحراسة هي غير «الأسرة» بمفهومها المقرر في القانون المدني والتي يتسع مدلولها طبقاً لأحكام هذا القانون ليشمل كافة الأقارب الذين يجمعهم أصل مشترك، سواء أكانت قرابة مباشرة تتسلسل من الأصل إلى الفروع أم كانت قرابة حواشي لا تتسلسل فيها ، وإن كان يجمعهم أصل مشترك ومن يرتبط بهؤلاء وهؤلاء بطريق المصاهرة ، وإذ كان تحديد مفهوم «العائلة» في هذا الشأن أمراً يتوقف عليه الخضوع لتدابير الحراسة ، فإنه ينبغي التحرز في توسيع مدلولها وحصره في نطاقه الضيق الذي يتفق مع دلالة اللغوية ، بحيث يقتصر مفهوم «العائلة» على الأفراد الذين يرتبطون بالخاضع الأصلي برابطة الإعالة والذي يكون له عليهم - بحكم هذه الرابطة - سلطة الهيمنة والولاية ، وهم الزوجة التي يلتزم الزوج بإعالتها شرعاً وكذلك الأولاد القصر وهم الذين يعتمدون عادة على والدهم في حياتهم المعيشية ويكونون بسبب نقص أهليتهم مشمولين

بولاية والدهم قانوناً ، وإنما ما يملكونه من أموال خاصة تكون خاضعة لإشرافه وواقعة تحت سيطرته الفعلية مما أدى إلى بسط الحراسة على أموال الزوجة والأولاد القصر بالتبعية للخاضع الأصلي ، دون أن يشمل مدلول " العائلة " فى هذا الشأن ولا يخضع بالتالى للحراسة بالتبعية - لانعدام مبررها - من كان من أولاد الخاضع فى تاريخ فرض الحراسة بالغاً سن الرشد ، إذ ببلوغ الولد هذه السن تتحقق له الأهلية الكاملة لمباشرة حقوقه المدنية فى إدارة أمواله والتصرف فيها وتتحسر عنه ولاية والده قانوناً . ومن ثم يكون المقصود بلفظ " العائلة " فى مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة هم الزوج والزوجة والأولاد القصر فى تاريخ فرض الحراسة فحسب ، دون أن ينسحب هذا المدلول إلى من كان من الأولاد بالغاً سن الرشد فى تاريخ فرض الحراسة ولا إلى غيرهم من الورثة الذين عنتهم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - المطعون عليها - و لما كان المقصود " بالعائلة " فى مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة المشار إليها هم الزوج والزوجة والأولاد القصر فى تاريخ فرض الحراسة ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، قد تضمن نصها اعتبار الأولاد البالغين و غيرهم من الورثة - بالمعنى الذى سلف بيانه - ضمن " العائلة " التى خضعت للحراسة ، مع أنهم لا يدخلون فى " العائلة " طبقاً لمفهومها الصحيح ويخرجون بالتالى عن مجال تطبيق القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فإن حكم الفقرة المذكورة فيما تضمنه من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة - الذين عناهم نصها - ضمن " العائلة " التى خضعت للحراسة يكون فى الواقع من الأمر قد تغول على أموال لأشخاص لم تشملهم أوامر فرض الحراسة ، ولم تكن تنسحب عليهم آثارها ، وأخضعها ابتداءً وبحكم جديد للأحكام التى تضمنها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم من زوجات و أولاد قصر ، الأمر الذى يشكل عدواناً صارخاً على الملكية الخاصة بالمخالفة لما تقضى به المادة (٣٤) من الدستور من صون

الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائى مما يعيب النص المطعون عليه فى هذا الخصوص ويصمه بعدم الدستورية .

الإجراءات

بتاريخ ٢٠ و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ أودع المدعون قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى رقم ٦٨ لسنة ٣ قضائية « دستورية » وصحيفة الدعوى رقم ٦٩ لسنة ٣ قضائية « دستورية » طالبين فى كل منهما الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة فى كل من الدعويين طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطياً بعدم قبول الدعوى أو برفضها .

كما قدمت الشركة المدعى عليها الخامسة مذكرة بالرد على الدعوى الأولى طلبت فيها الحكم برفضها .

وبعد تحضير الدعويين أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها فى كل منهما .

ونظرت الدعويان على الوجه المبين بمحاضر الجلسات وقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الدعوى الأولى وإصدار الحكم فيهما بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفتى الدعويين و سائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعويين رقمى ٣٩٩١ لسنة ١٩٨١ و ٣٩٩٢ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين فى الدعوى الأولى الحكم ببطلان التصرفات الصادرة من الحراسة العامة فيما كان يملكه المرحوم والدهم من أراضى فضاء وحصه فى أحد الفنادق بمدينة الأقصر ورد هذه الممتلكات إليهم ،

وطالبين فى الدعوى الثانية الحكم بتسليمهم الأتبان الزراعية المملوكة لهم ولأخويهم المرحومين..... والتي قام جهاز الحراسة العامة بالاستيلاء عليها وتسليمها للهيئة العامة للإصلاح الزراعى اعتقاداً بأن فرض الحراسة على والدهم ينسحب إليهم بالتبعية ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعويين إلى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما إعمالاً للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعويان برقمى ٧٨ لسنة ١ قضائية قيم و ٧٩ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع المدعون فى كلتا الدعويين بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه ، وصرحت لهم محكمة القيم برفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا الدعويين الماثلتين .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعويين استناداً إلى أن هذه المحكمة سبق أن قضت فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية ، بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها..... وبرفض ما عدا ذلك من طلبات " مما يعنى أن جميع نصوص القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما عدا نص المادة الثانية منه التى قضت المحكمة بعدم دستورية شق منها ، هى نصوص دستورية ، وإذا كان الفصل فيما إذا كان هذا القضاء السابق تنصرف حجيته إلى ما عدانصى المادتين الثانية والسادسة - وقد كانا محل الطعن فى دعاوى المشار إليها - أم يقتصر أثرها على هاتين المادتين فحسب هو مما تختص به محكمة الموضوع إعمالاً لأثر الحكم ولا تمتد إليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فإن هذه المحكمة تكون غير مختصة بنظر الدعويين الماثلتين .

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المدعين لا يبتغون إعمال أثر الحكمين الصادرين من المحكمة الدستورية العليا فى دعاوى أرقام ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية على دعوى موضوعية غير مطروحة على هذه المحكمة ولا تدخل فى ولايتها ، وإنما يستهدفون

الحكم بعدم دستورية بعض نصوص القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

وحيث أن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية والممانعة من نظر أي طعن دستوري جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التي كانت مثاراً للمنازعة حول دستوريتهـا وفصلت فيها المحكمة فصلاً حاسماً بقضائها ، أما ما لم يكن مطروحاً على المحكمة ولم يكن مثاراً للنزاع أمامها ، ولم تفصل فيه بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، ومن ثم لا تمتد إليه الحجية المطلقة للحكم الصادر في الدعوى الدستورية السابقة . ولما كان الحكم الصادران من هذه المحكمة في الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية ، وفي الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية قد اقتصر كلاهما على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية باصدار القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ استناداً إلى المادة ١٤٧ من الدستور ، وفيما أثير من طعن دستوري على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فحسب ، دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكمها السابقان بالتالي فصلاً قضائياً في دستوريتهـا ، فإن حجية هذين الحكمين تكون مقصورة على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون المشار إليه ولا تتعداها إلى باقى نصوصه الأخرى ، من ثم لا تمنع من نظر أي طعن دستوري يثار بشأنها . ولما كانت المحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية طبقاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ومن ثم ينعقد الاختصاص لها بنظر الدعويين الماثلتين ، ويكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس متعين الرفض .

وحيث أن المدعين طلبوا بعد رفع الدعوى الحكم بعدم دستورية المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ . ولما كانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً قانونياً مطابقاً

للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى رسمت سبل التداعى فى شأن الدعاوى الدستورية ، وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم إلى المحكمة مباشرة طعنأ فى دستورية التشريعات ، وكان الطعن على المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى أثاره المدعون فى المذكرات المقدمة فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٢ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٥ و ٥ مارس سنة ١٩٨٧ و ٩ أبريل سنة ١٩٨٨ ، يعتبر طلبأ عارضأ ، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالا مطابقأ للأوضاع المقررة قانونأ ويتعين الالتفات عنه .

وحيث أن المدعين طلبوا اصدار تفسير ملزم لنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ رفعا لما يدعونه من تناقض بين اعمال هذا النص ونص الفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الثانية منه ، فإن قانون المحكمة الدستورية العليا قد قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على جهات محددة بما نص عليه فى المادة ٣٣ منه على أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية " لما كان ذلك وكان طلب التفسير المشار إليه قد قدم إلى المحكمة مباشرة من المدعين خلافا لما نصت عليه المادة ٣٣ سالفه الذكر ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقأ للأوضاع المقررة قانونأ لتقديم طلبات التفسير ، فإنه يتعين الالتفات عنه .

وحيث أن المدعين طلبوا أيضا تفسير منطوق الحكمين الصادرين من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية ، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ، فإن لهذه المحكمة قضاء سابق بأن الطلب الذى يقدم إليها بتفسير الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى قانونها ، ولما كان اعمال آثار الأحكام

المشار إليها هو من اختصاص محكمة الموضوع، فإذا إدعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو انبهامه، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجه، كان لها أن تمنحه أجلاً يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المختلف على مضمونه، ولمحكمة الموضوع كذلك وقد خولتها المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الحق في أن تحيل إلى هذه المحكمة النصوص القانونية التي يترأى لها عدم دستوريته واللازمة للفصل في النزاع الموضوعي المعروض عليها، أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير باعتبار أن غموض قضائها يثير خلافاً حول معناه وبالتالي يعوق مهمتها في شأن أعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها. لما كان ذلك، وكان طلب التفسير المشار إليه لم تحله محكمة الموضوع ولم يقدم بناء على تصريح منها للمدعين برفع دعوى التفسير إلى المحكمة الدستورية العليا، وإنما قدم مباشرة إلى هذه المحكمة بذاكرة وردت إليها بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٩٨٧، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، وبالتالي يكون غير مقبول.

وحيث أن..... المدعين في الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية والمدعى في الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، قد طلبوا بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٨ قبول تدخلهم خصوماً منضمين للمدعين في طلب تفسير هذين الحكمين، ولما كانت الخصومة في طلب التدخل الإنضمامي تابعة للخصومة الأصلية في طلب التفسير، ومن ثم فإن عدم قبول طلب التفسير يستتبع عدم قبول طلب التدخل الإنضمامي.

وحيث أن المدعين ينعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزاً نطاق التفويض التشريعي المخول له وعدم توافر الحالة التي تسوغ سرعة إصداره في غيبة مجلس الشعب، وينعون على المادة الثانية منه مخالفتها للمواد ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٦٨ و ١٧٨ من الدستور، كما ينعون على المادة السادسة منه مخالفتها

للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية - والتي يتضمن موضوع كل منها الطعون المثارة فى الدعويين الماثلتين بشأن القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه والمادتين الثانية والسادسة منه - بعدم دستورية المادة الثانية من هذا القرار بقانون فيما نصت عليه «وذلك ما لم يكن قد تم بيعها» وبرفض ما عدا ذلك من طلبات . وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى دعاوى الدستورية ، وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ، تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك وكان مما استهدفه المدعون فى الدعويين الماثلتين الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه ، وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكمها المتقدم بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور بشأنها من جديد ، فإن المصلحة فى الدعويين الماثلتين بالنسبة إلى الطعون المشار إليها تكون قد انتهت ، وبالتالي تكون كل من هاتين الدعويين فى ذلك الشق من طلبات المدعين غير مقبولة .

وحيث أن المدعين ينعون على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما تضمنته من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التي شملتها تدابير الحراسة ، مخالفتها للمادة الثانية من الدستور لتعارض هذا المدلول مع مفهوم العائلة طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ، التي تعتبر مبادئها المصدر الرئيسي للتشريع ، ومخالفتها أيضاً لما تقضى به المادتان ٣٤ و ٣٦ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة وحظر المصادرة العامة للأموال وعدم جواز المصادرة الخاصة بغير حكم قضائي .

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون سالف الذكر تنص على أن "تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ" وتتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون .

ويقصد بالعائلة - في احكام هذا القانون - كل من شملتهم تدابير الحراسة من زوج وزوجة وأولاد قصر أو بالغين وغيرهم من الورثة" .

وحيث أن البين من إستظهار نص الفقرة الثانية من المادة الأولى السالف إيرادها - بالمقارنة لنص الفقرة الأولى منها - إن مقصود المشرع بالورثة الذين عنتهم الفقرة الثانية هم أفراد لم تصدر في شأنهم أوامر بفرض الحراسة على أموالهم كخاضعين أصليين بوصفهم "ورثة" ، وإنما امتدت إليهم تدابير الحراسة في تاريخ فرضها باعتبارهم أفراداً في "عائلة" خضعت للحراسة بعد وفاة مورثها لمجرد كونهم ورثة ، إذ لا تتحقق للشخص صفة "الوارث" في تاريخ فرض الحراسة إلا إذا كان مورثه قد توفي من قبل ، ومؤدى هذا أيضاً أنه إذا نص قرار الحراسة على فرضها على ورثة أحد الأشخاص ، فهؤلاء الورثة يكونون من الخاضعين الأصليين ويخرجون بالتالي عن مدلول الورثة المعنيين بالفقرة الثانية المشار إليها وفقاً لما تقدم .

وحيث أن الحراسة التى فرضت على الأموال والممتلكات بالاستناد إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ كانت تستهدف غل يد الخاضع عن إدارة أمواله وممتلكاته فهى نظام استثنائى ورد على خلاف الأصل المقرر من أن لمالك الشئ وحده فى حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، ومن ثم ينبغى تفسير النصوص الخاصة بالحراسة والأوامر الصادرة بفرضها - عند غموضها - تفسيراً ضيقاً غير موسع صوناً للملكية الخاصة وحماية لها من أن تمس بغير نص صريح متفق مع الدستور ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بحراسة منعدمة ، كما هى الحال فى الحراسة التى فرضت على والد المدعين وغيره من الأشخاص الطبيعيين على خلاف ما تجيزه أحكام قانون الطوارئ المشار إليه ، إذ جاءت الأوامر الصادرة بفرض هذه الحراسة فاقدة لسندها القانونى ومشوبة بعيب جسيم يجردها من شرعيتها وينحدر بها إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر قانوناً .

وحيث أن الأوامر الصادرة فى شأن الحراسة بالاستناد إلى أحكام قانون الطوارئ المشار إليه ، قد تضمنت فرضها على أموال بعض الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم ، مثلما نص على ذلك الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذى تضمن - فيمن شملهم بفرض الحراسة - النص على والد المدعين " وعائلته " ، إلا أن هذه الأوامر - شأنها فى ذلك شأن جميع القوانين والقرارات السابقة على صدور القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه - قد خلت جميعها من تحديد صريح لمقصود " العائلة " المعنية فى مجال تطبيق الأوامر الصادرة بفرض الحراسة .

وحيث أن النص فى الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على لفظ " العائلة " دون لفظ " الأسرة " ، إنما يدل على أن " العائلة " المعنية بفرض الحراسة هى غير " الأسرة " بمفهومها المقرر فى القانون المدنى والذى يتسع مدلولها طبقاً لأحكام هذا القانون ليشمل كافة الأقارب الذين يجمعهم أصل مشترك ، سواء أكانت قرابة مباشرة تتسلسل من الأصل إلى الفروع أم كانت قرابة حواشى لا تتسلسل فيها

وإن كان يجمعهم أصل مشترك وما يرتبط بهؤلاء وهؤلاء بطريق المصاهرة، وإذ كان تحديد مفهوم "العائلة" في هذا الشأن أمراً يتوقف على الخضوع لتدابير الحراسة، فإنه ينبغي التحرز في توسيع مدلولها وحصره في نطاقه الضيق الذي يتفق مع دلالة اللغوية، بحيث يقتصر مفهوم العائلة على الأفراد الذين يرتبطون بالخاضع الأصلي برابطة الإعالة والذي يكون له عليهم بحكم هذه الرابطة سلطة الهيمنة والولاية، وهم الزوجة التي يلتزم الزوج بإعالتها شرعاً وكذلك الأولاد القصر وهم الذين يعتمدون عادة على والدهم في حياتهم المعيشية ويكونون بسبب نقص أهليتهم مشمولين بولاية والدهم قانوناً، وأن ما يمتلكونه من أموال خاصة تكون خاضعة لإشرافه وواقعة تحت سيطرته الفعلية مما أدى إلى بسط الحراسة على أموال الزوجة والأولاد القصر بالتبعية للخاضع الأصلي، دون أن يشمل مدلول "العائلة" في هذا الشأن ولا يخضع بالتالي للحراسة بالتبعية - لانعدام مبررها - من كان من أولاد الخاضع في تاريخ فرض الحراسة بالغاً سن الرشد، إذ ببلوغ الولد هذه السن تتحقق له الأهلية الكاملة لمباشرة حقوقه المدنية في إدارة أمواله والتصرف فيها وتتحسر عنه ولاية والده قانوناً، ومن ثم يكون المقصود بلفظ "العائلة" في مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة هم الزوج والزوجة والأولاد القصر في تاريخ فرض الحراسة فحسب، دون أن ينسحب هذا المدلول إلى من كان من الأولاد بالغاً سن الرشد في تاريخ فرض الحراسة ولا إلى غيرهم من الورثة الذين عنتهم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.

يؤيد ذلك إتجاه المشرع في قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حين حدد في المادة الخامسة منه المقصود "بالأسرة" في مجال تحديد ما يرد نقداً أو عيناً من أموال الخاضع الأصلي له ولأفراد أسرته، إذ أخرج من مفهوم الأسرة في هذا المجال أولاده البالغين وقصر مدلولها على الزوج والزوجة والأولاد القصر ولو كانوا متزوجين، كما يؤيده أيضاً ما ورد في المذكرة الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ بإضافة مادة جديدة برقم (٥) مكرراً إلى قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة سالف الذكر تقضى بالاعتداد بمدلول الأسرة المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٦..... متى كان ذلك أصحح للخاضع، بقصد التوسعة على أفراد أسرة الخاضع في الإفادة من الحد الذي كان مسموحاً به للرد نقداً أو عيناً من الأموال التي خضعت للحراسة وذلك بإدخال الأولاد البالغين غير المتزوجين ضمن أفراد أسرة الخاضع الأصلي مما يدل على أن المشرع لم يتجه أصلاً إلى اعتبار الأولاد البالغين ضمن أفراد عائلة الخاضع، وإنما أضافهم بموجب هذا القانون لمجرد التيسير.

لما كان ذلك وكان المقصود "بالعائلة" في مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة المشار إليها هم الزوج والزوجة والأولاد القصر في تاريخ فرض الحراسة، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، قد تضمن نصها اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة - بالمعنى الذي سلف بيانه - ضمن "العائلة" التي خضعت للحراسة، مع أنهم لا يدخلون في "العائلة" طبقاً لمفهومها الصحيح ويخرجون بالتالي عن مجال تطبيق القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فإن حكم الفقرة المذكورة فيما تضمنه من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة - الذين عناهم نصها - ضمن "العائلة" التي خضعت للحراسة يكون في واقع من الأمر، قد تغول على أموال لأشخاص لم تشملهم أوامر فرض الحراسة، ولم تكن تتسحب عليهم آثارها، وأخضعها ابتداءً وبحكم جديد للأحكام التي تضمنها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم من زوجات وأولاد قصر، الأمر الذي يشكل عدواناً صارخاً على الملكية الخاصة بالمخالفة لما تقضى به المادة ٣٤ من الدستور من صون الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائي، مما يعيب النص المطعون عليه في هذا الخصوص ويصمه بعدم الدستورية.

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما تضمنته من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة - الذين عناهم نصها - ضمن "العائلة" التي خضعت للحراسة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما تضمنته من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التي خضعت للحراسة .
وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ستين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة أول إبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد المر وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢٣)

القضية رقم ١٣ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

- ١ - تشريع - لوائح تنفيذية.
الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع واستثناء من هذا الأصل عهد الدستور إليها في حالات محددة بأعمال لا تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ومنها إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين.
- ٢ - دستور - لوائح تنفيذية - اختصاص.
قصر الدستور الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها - الامتناع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص.
- ٣ - قانون - لوائح تنفيذية - اختصاص.
تعيين القانون جهة معينة لإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه مؤداه استقلالها دون غيرها بإصدارها.
- ٤ - قانون " إيجار الأماكن " - لوائح تنفيذية - حكم محلي - اختصاص.
النص في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جواز مد نطاق سريان أحكام الباب الأول من هذا القانون على القرى بقرار من وزير الإسكان والتعمير بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة، وعلى المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلي - مؤداه اختصاص وزير الإسكان والتعمير دون غيره بإصدار القرارات المنفذة لهذا النص.
- ٥ - قانون " إيجار الأماكن " - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ - لوائح تنفيذية - اختصاص.
استبدال المادة (١/٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ الاختصاص اللأحي لوزير الإسكان المنصوص عليه في المادة (١/٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بنقله إلى المحافظ المختص، ينطوى على تعديل للاختصاص الدستوري بإصدار اللوائح التنفيذية بالمخالفة للمادة (١٤٤) من الدستور.
- ٦ - دعوى دستورية " المصلحة فيها " .
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته - انتفاء المصلحة في الدعوى - أثره، عدم قبول الدعوى.

٧ - دعوى دستورية " المصلحة فيها " - تشريع " إلغائه - سريانه من حيث الزمان " .
إلغاء النص المطعون عليه لا يحول دون الفصل في الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم تتحقق بإبطالها مصلحتهم الشخصية المباشرة في الطعن بعدم الدستورية - أساس ذلك، القاعدة العامة في سريان القانون من حيث الزمان بسريان القاعدة القانونية على الوقائع التي تتم في ظلها، أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها، وأن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظلها تخضع لحكمها وحده - مثال بشأن قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ .

٨ - لوائح تنفيذية - حكم محلي - اختصاص .
استهداف المشرع من المادة (١ / ٢٧) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية التي تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء .

١ - الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع، وإنما يقوم اختصاصها أساساً على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها، غير أنه استثناء من هذا الأصل وتحقيقاً لتعاون السلطات وتساندها، فقد عهد الدستور إليها في حالات محددة أعمالاً تدخل في نطاق الأعمال التشريعية، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

٢ ، ٣ - النص في المادة (١٤٤) من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه " ، مؤداه أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية، فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك، أو من يعينه القانون لإصدارها بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري وإلا وقع عمله اللائحي مخالفاً لنص المادة (١٤٤) من الدستور . ومن ثم فإنه متى عهد القانون إلى جهة معينة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، إستقل من عينه القانون دون غيره بإصدارها .

٤ - إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن المؤجرة وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل

بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، حدد فى بعض نصوصه الأحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار من وزير الإسكان والتعمير ، من بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من أنه "يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول منه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى....." وطبقا لهذا النص ، وإعمالا لحكم المادة (١٤٤) من الدستور ، يكون وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

٦٠٥ - ان المحكمة الدستورية العليا سبق أن قضت بحكمها الصادر بجلسة ١٧ مايو ١٩٨٦ فى القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من استبدال عبارة " المحافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك تأسيساً على مخالفتها لنص المادة ١٤٤ من الدستور لإنطوائها على تعديل للإختصاص الدستورى بإصدار اللوائح التنفيذية الذى سبق وأن عين القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من له الحق فى ممارسته فحصره فى وزير الإسكان والتعمير الذى يستقل منذ العمل بهذا القانون بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ الفقرة الثانية من مادته الأولى . إذ كان كذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة فى هذا النطاق له حجية مطلقة حاسمة للخصومة بشأن دستوريته حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ، فإن المصلحة فى هذا الشق من الدعوى الماثلة تكون قد انتفت ویتعين الحكم بعدم قبولها .

٧ - انه بالنسبة لقرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - المطعون عليه - فإنه وإن كان وزير الإسكان والمرافق قد أصدر القرار الوزارى رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ الذى قضى فى مادته الأولى بسريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير

وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على بعض قرى مركز سنورس ومن بينها قرية سنهور القبلية ، إلا أن هذا القرار الذي عمل به إعتباراً من اليوم التالى لنشره فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ لا ينسحب إلى الفترة التى كان فيها قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ قائماً نافذاً ، ولا تعتبر به الخصومة فى الدعوى الراهنة منتهية ، ذلك أن الإلغاء التشريعى لهذا القرار لا يحول دون الفصل فى الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم تتحقق بإبطالها مصلحتهم الشخصية المباشرة فى الطعن عليه بعدم الدستورية ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سريانها على الوقائع التى تتم فى ظلها ، أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القاعدة القديمة تخضع لحكمها . لما كان ذلك وكان وزير الإسكان والتعمير - وإعمالاً لنص المادة ١٤٤ من الدستور - هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وكان قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - وهو القرار المطعون عليه - قد صدر استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ الذى سبق أن انتهت هذه المحكمة إلى عدم دستورية الفقرة الثانية من مادته الأولى فيما تضمنته من إستبدال عبارة "المحافظ المختص" بعبارة "وزير الإسكان" الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ومنتحلاً سلطة وزير الإسكان بعد أن عينه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه لإصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها القرارات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه ، فإن قرار

محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - بوصفه لائحة تنفيذية لذلك القانون - إذ نص على مد نطاق بعض أحكامه على بعض القرى الواقعة فى دائرة محافظة الفيوم ، يكون مشوباً بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

٨ - إن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن " يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية " قد استهدف به المشرع تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق الواقعة فى دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية لوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ٢٧ / ١ المشار إليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء فى هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ، والتى تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء والتى لا يتسع لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار إليها .

الإجراءات

بتاريخ أول يونيو ١٩٨٦ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستأنف الفيوم ، بعد أن قررت محكمة الفيوم الابتدائية بجلسته ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٦ وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض

الاختصاصات إلى الحكم المحلي ، وقرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ بمد نطاق سريان بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، إلى قرية سنهور القبلية مركز سنورس .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أولاً بعدم قبول الدعوى بالنسبة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ ، وثانياً تفويض رأى للمحكمة بالنسبة إلى قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليهما .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع - على مايبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق -
تتصل فى أنه بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٤ أقام ورثة المرحوم الدعوى رقم ١٨١٦ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى
الفيوم ضد المدعى عليه وطلبوا فى ختام صحيفة الحكم
بإنهاء عقد إيجار العين المؤجرة إليه الكائنة بقرية سنهور القبلية مركز
سنورس الفيوم مع إخلائها وتسليمها إليهم وذلك تأسيساً على أن
العلاقة الإيجارية التى قامت بين مورثهم والمدعى عليه فى شأن تلك
العين لا تحكمها التشريعات الاستثنائية لإيجار الأماكن ولكنها تخضع
لأحكام القانون المدنى باعتبار أن العين المؤجرة تقع بقرية سنهور
القبلية التى لم يصدر قرار من وزير الإسكان والمرافق بإخضاعها
لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن
المؤجرة وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . و محكمة الفيوم
الابتدائية قضت بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٥ بعدم اختصاصها قيماً
بنظر الدعوى المشار إليها وبإحالتها إلى محكمة سنورس الجزئية .

وكانت هذه المحكمة قد انتهت بجلستها في ٢١ يناير سنة ١٩٨٦ إلى رفض الدعوى استناداً إلى امتداد نطاق سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه إلى القرية الكائنة بها العين المؤجرة محل النزاع بموجب قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤، وأن عقد إيجار تلك العين يكون بالتالي قد امتد بحكم القانون لمدة غير محددة ويكون طلب إخلائها غير قائم على أساس من القانون، و، إذ طعن المدعون في هذا الحكم أمام محكمة الفيوم الابتدائية، وقيد استئنافهم برقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستأنف الفيوم، وتراعى لهذه المحكمة عدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ الصادر بناء على التفويض المخول للمحافظين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلى، فقد قررت بجلستها المنعقدة فى ٢٣ إبريل سنة ١٩٨٦ وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية هذين القرارين تأسيساً على ما أوردته فى أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى، وأنه إذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص إلى المحافظين بما نص عليه فى الفقرة الثانية من مادته الأولى من استبدال عبارة "المحافظ المختص" بعبارة "وزير الإسكان" أينما وردت فى القوانين واللوائح المعمول بها فى المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، فإن قرار رئيس الجمهورية المشار إليه وقرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ الصادر إستناداً إليه يكونان قد عدلا من حكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية ولا بتفويض منها، ولا عن رئيس الجمهورية بالتطبيق لأحكام المادة ١٤٧ من الدستور، ومن ثم يكون هذان القراران قد خالفا المواد ١٠٨ و ١٤٤ و ١٤٧ من الدستور.

وحيث أن الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع، وإنما يقوم اختصاصها أساساً على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها، غير أنه

استثناء من هذا الأصل وتحقيقاً لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور إليها في حالات محددة أعمالاً تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومن ذلك إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على أن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه " . ومؤدى هذا النص أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص بإصدار اللوائح التنفيذية ، فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك ، أو من يعينه القانون لإصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري وإلا وقع عمله اللاتحي مخالفاً لنص المادة ١٤٤ المشار إليها ، كما أنه متى عهد القانون إلى جهة معينة بإصدار القوانين اللازمة لتنفيذه ، استقل من عينه القانون دون غيره بإصدارها .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن المؤجرة وتنظيم العلاقة بين المؤجر و المستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، حدد في بعض نصوصه الأحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار من وزير الإسكان والتعمير ، من بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه " يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول منه كلها أو بعضها على القرى بناء على إقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلي " وطبقاً لهذا النص ، وإعمالاً لحكم المادة ١١٤ من الدستور - على ما تقدم بيانه - يكون وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلي بعد أن نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أن " تنقل إلى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التي تباشرها وزارة الإسكان

وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات الآتية:..... تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر....." نص فى الفقرة الثانية منها - المطعون عليها - على أن " ويستبدل بعبارتى وزارة الإسكان ووزير الإسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح و القرارات المعمول بها فى المجالات السابقة " ، وكان مؤدى هذا الاستبدال - وفى نطاق الدعوى الراهنة - نقل اختصاصات وزير الإسكان اللائحى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلى المحافظين كل فى نطاق محافظته .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بحكمها الصادر بجلسة ١٧ مايو ١٩٨٦ فى القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من استبدال عبارة " المحافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك تأسيساً على مخالفتها لنص المادة ١٤٤ من الدستور لأنطوائها على تعديل للإختصاص الدستورى بإصدار اللوائح التنفيذية الذى سبق وأن عين القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من له الحق فى ممارسته فحصره فى وزير الإسكان والتعمير الذى يستقل منذ العمل بهذا القانون بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ الفقرة الثانية من مادته الأولى . إذ كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة فى هذا النطاق له حجية مطلقة حاسمة للخصومة بشأن دستوريتهما حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ، فإن المصلحة فى هذا الشق من الدعوى الماثلة تكون قد انتفت و يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أنه بالنسبة لقرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ المطعون عليه - فإنه وإن كان وزير الإسكان والمرافق قد أصدر القرار الوزارى رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ الذى قضى فى مادته الأولى بسريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن

تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على بعض قرى مركز سنورس ومن بينها قرية سنهور القبلية ، إلا أن هذا القرار الذى عمل به اعتباراً من اليوم التالى لنشره فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ لا ينسحب إلى الفترة التى كان فيها قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ قائماً نافذاً ، ولا تعتبر به الخصومة الراهنة منتهية ، ذلك أن الإلغاء التشريعى لهذا القرار لا يحول دون الفصل فى الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم تتحقق بإبطالها مصلحتهم الشخصية المباشرة فى الطعن عليه بعدم الدستورية ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سريانها على الوقائع التى تتم فى ظلها ، أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القاعدة القديمة تخضع لحكمها وحدها ، لما كان ذلك وكان وزير الإسكان والتعمير - وإعمالاً لنص المادة ١٤٤ من الدستور - هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه على ما تقدم بيانه ، وكان قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - وهو القرار المطعون عليه - قد صدر استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ الذى سبق أن انتهت هذه المحكمة إلى عدم دستورية الفقرة الثانية من مادته الأولى فيما تضمنته من استبدال عبارة " المحافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ومنتحلاً سلطة وزير الإسكان بعد أن عينه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه لإصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها القرارات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من

المادة الأولى منه ، فإن قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - بوصفه لائحة تنفيذية لذلك القانون - إذ نص على مد نطاق بعض أحكامه على بعض القرى الواقعة فى دائرة محافظة الفيوم ، يكون مشوباً بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

وحيث أنه لاينال مما تقدم ، مانصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن " يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية " ، ذلك أن القانون المشار إليه استهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة فى دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية لوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ٢٧ / ١ المشار إليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء فى هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ، والتى تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء والتى لا يتسع لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار إليها .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولاً : بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى القرار الجمهوري رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى منه من استبدال عبارة " المحافظ المختص " بعبارة " وزير الإسكان " الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

ثانياً : بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ .

جلسة ١٥ إبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / منير أمين عبد المجيد
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد عوض المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد ولى الدين جلال
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢٤)

القضية رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية « دستورية »

- ١ - قضاة - رد القضاة " الاستجواب - اليمين " .
لم يجرِ المشرع استجواب القاضى أو توجيه اليمين إليه فى دعوى الرد اكتفاء بتمكينه من إبداء رأيه وملاحظاته، إذ لا يعتبر طرفاً ذا مصلحة شخصية مباشرة فى خصومة الرد، لعدم تعلقها بحقوق ذاتية لأطرافها، وإنما تقوم على تمسك أحد الخصوم فى الدعوى الموضوعية بمخالفة القاضى إبان نظره الدعوى للقواعد التى فرضها المشرع لضمان تجرده وبعده عن الميل.
- ٢ - قضاة - رد القضاة " الطعن فى حكم الرد " .
يُمْتَنَع على القاضى الطعن على الحكم الصادر برده، للطبيعة الخاصة لخصومة الرد بالنسبة له ودرءاً لأية شبهة حول مصلحته فى الإستمرار فى نظر الدعوى.
- ٣ - قضاة - رد القضاة - مبدأ المساواة .
استهداف المساواة التى نصت عليها المادة (٤٠) من الدستور عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية واختلاف المركز القانونى للقاضى المطلوب رده عن المركز القانونى لطالب الرد فى خصوص خصومة الرد، مؤداه ألا إخلال بمبدأ المساواة - أساس ذلك.
- ٤ - قضاة - القاضى الطبيعى - ولاية القضاء .
كفالة حق المواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى أمر يتعلق بولاية القضاء، ولا شأن له بتوفر الحيدة التى يجب أن يتحلى بها كل من يجلس مجلس القضاء .
- ١، ٢، ٣ - أن نعى المدعى على نص المادتين (١٥٧) ،
(١٥٨) مكرراً من قانون المرافعات بمخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - على سند من أن المشرع ميز بين القاضى المطلوب رده وبين طالب الرد فلم يجرِ استجواب القاضى أو توجيه اليمين الحاسمة له - إنما يندرج تحت عموم المادة (٤٠) من الدستور فيما نصت عليه من أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهو مردود بأن القاضى المطلوب رده لا يعتبر طرفاً ذا مصلحة شخصية مباشرة فى خصومة الرد التى لا تتعلق موضوعها بحقوق ذاتية لأطرافها يجرى إثباتها ونفيها وفقاً

لقواعد حددها المشرع سلفاً ويتكافأ مركز الخصوم في مجال تطبيقها وعلى الأخص فيما يتعلق بالأدلة التي يجوز تقديمها وتقدير كل دليل منها ، وإنما تقوم خصومة الرد أساساً على تمسك أحد الخصوم في الدعوى الموضوعية بمخالفة القاضى المطلوب رده - حال نظر تلك الدعوى - للقواعد التي فرضها المشرع لضمان تجرده ، وبعده عن الميل ، نأياً بالعدالة عن أن تتطرق إليها شبهة مما لأه أحد الخصوم أو الإنحياز لمصلحته كي يظل القضاء صمام أمن يرعى العدالة ولا يتصور - والحالة هذه - أن تكون للقاضى المطلوب رده مصلحة في مخالفة هذه القواعد أو التحلل منها ، ولهذا لم يجز المشرع استجوابه أو توجيه اليمين إليه مكتفياً بتمكينه من إبداء رأيه وملاحظاته في شأن ما أثير من وقائع حتى لا يتخذ طلب الرد سبيلاً للنيل من كرامته بغير حق ، فإذا ما صدر الحكم في هذه الخصومة برد القاضى إمتنع عليه الطعن فيه اتساقاً مع الطبيعة الخاصة لتلك الخصومة بالنسبة له ، ودفعاً لأي شبهة حول قيام مصلحة للقاضى المحكوم برده في الإستمرار في نظر الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المساواة التي نصت عليها المادة (٤٠) من الدستور تستهدف عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ، وكان المركز القانونى للقاضى المطلوب رده يختلف عن المركز القانونى لطالب الرد في خصوص هذه الخصومة ، فإن الإخلال بمبدأ المساواة لا يكون قائماً على أساس . ويتعين - تبعاً لذلك - رفض ما أثاره المدعى بشأن الإخلال بمبدأ سيادة القانون الذى رتبته على الإخلال بمبدأ المساواة .

٤ - النعى على المادتين (١٥٧) ، (١٥٨) مكرراً من قانون المرافعات مخالفة المادة (٦٨) من الدستور استناداً إلى أن علاقة الزمالة القائمة بين قضاة المحكمة الواحدة تكفى بذاتها سبباً لتجريد المحكمة التى تتولى نظر طلب الرد من صفة القاضى الطبيعى ، مردود بأن كفالة حق المواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى أمر يتعلق بولاية القضاء ، ولا شأن له بتوفر الحيادة التى يجب أن يتحلى بها كل من يجلس مجلس القضاء .

الإجراءات

بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا طالباً الحكم بعدم دستورية المادتين (١٥٧)، (١٥٨) مكرراً من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة . حيث أن الدعوى قد استوفت أوضاعها القانونية . وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢ مدنى بندر الجيزة طالباً الإذن ببيع عقار مملوك له على الشيوع مع آخر . كما أقام هذا الأخير الدعوى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى بندر الجيزة طالباً الحكم بقسمة ذلك العقار ، وأثناء نظرها قام المدعى بإيداع قلم كتاب المحكمة طلباً برد السيد رئيس الدائرة التى تنظرها . وخلال نظر طلب الرد دفع المدعى بعدم دستورية المادتين ١٥٧ و ١٥٨ مكرراً من قانون المرافعات ، وصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن المدعى ينعى على المادتين ١٥٧ و ١٥٨ مكرراً من قانون المرافعات مخالفتها المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" على سند من القول بأن المشرع قد ميز بين طالب الرد وبين القاضى المطلوب رده فى مجال الحقوق

التي كفلها للخصوم في دعوى الرد ، فلم يجز استجواب القاضى المطلوب رده أو توجيه اليمين إليه ، فحرم بالتالى طالب الرد من مباشرة هذه الحقوق عند تحقيق طلب الرد مما ينطوى على الإخلال بمبدأ المساواة بين المتخاصمين أمام القضاء ، وهو المبدأ الذى كفلته الشريعة الإسلامية ، الأمر الذى يترتب عليه تبعاً مخالفة المادتين المطعون عليهما للمادة ٦٤ من الدستور التى تنص على أن " سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة " . هذا فضلاً عن مخالفة المادتين المشار إليهما للمادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن " التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى " تأسيساً على أن نظر طلب الرد أمام ذات المحكمة التى يعمل بها القاضى المطلوب رده ، لا يحقق لطالب الرد ضمان الحيادة التى يجب أن تتوفر فى القاضى الطبيعى .

وحيث أن المادة ١٥٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن " على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة على وقائع الرد وأسبابه خلال الأربعة أيام التالية لإطلاعه . وإذا كانت الأسباب تصلح قانوناً للرد ولم يجب عليها القاضى المطلوب رده فى الميعاد المحدد أو اعترف بها فى إجابته ، أصدر رئيس المحكمة أمراً بفتحيتها " وتنص المادة ١٥٧ على أنه " فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة يعين رئيس المحكمة فى اليوم التالى لإنقضاء الميعاد ، الدائرة التى تتولى نظر طلب الرد . وعلى قلم الكتاب إخطار باقى الخصوم فى الدعوى الأصلية بالجلسة المحددة لنظره وذلك لتقديم ما قد يكون لديهم من طلبات رد طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ ، وعلى تلك الدائرة أن تقوم بتحقيق الطلب فى غرفة المشورة ثم تحكم فيه بعد سماع أقوال طالب الرد وملاحظات القاضى عند الإقتضاء وإذا طلب ذلك ، وممثل النيابة إذا تدخلت فى الدعوى ، ويتلى الحكم مع أسبابه فى جلسة علنية . ولا يجوز فى تحقيق طلب الرد استجواب القاضى ولا توجيه اليمين إليه " كما تنص المادة ١٥٨ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه " على رئيس المحكمة فى حالة تقديم

طلبات رد قبل إقفال باب المرافعة في طلب رد سابق، أن يحيل هذه الطلبات إلى الدائرة ذاتها المنظور أمامها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعاً بحكم واحد ودون التقيد بأحكام المادتين ١٥٦ و ١٥٨ .

وحيث أن نعى المدعى على النصين المطعون عليهما بمخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية إنما يندرج تحت عموم المادة ٤٠ من الدستور فيما نصت عليه من أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهو مردود بأن القاضى المطلوب رده لا يعتبر طرفاً ذا مصلحة شخصية مباشرة فى خصومة الرد التى لا تتعلق موضوعها بحقوق ذاتية لأطرافها يجرى إثباتها ونفيها وفقاً لقواعد حددها المشرع سلفاً ويتكافأ مركز الخصوم فى مجال تطبيقها وعلى الأخص فيما يتعلق بالأدلة التى يجوز تقديمها وتقدير كل دليل منها ، وإنما تقوم خصومة الرد أساساً على تمسك أحد الخصوم فى الدعوى الموضوعية بمخالفة القاضى المطلوب رده - حال نظر تلك الدعوى - للقواعد التى فرضها المشرع لضمان تجريده وبعده عن الميل، نأياً بالعدالة عن أن تتطرق إليها شبهة مما لأه أحد الخصوم أو الإنحياز لمصلحته كى يظل القضاء صاماً أمن يرعى العدالة . ولا يتصور - والحالة هذه - أن تكون للقاضى المطلوب رده مصلحة فى مخالفة هذه القواعد أو التحلل منها ، ولهذا لم يجز المشرع استجوابه أو توجيه اليمين إليه مكتفياً بتمكينه من إبداء رأيه وملاحظاته فى شأن ما أثير من وقائع حتى لا يتخذ طلب الرد سبيلاً للنيل من كرامته بغير حق ، فإذا ما صدر الحكم فى هذه الخصومة برد القاضى امتنع عليه الطعن فيه اتساقاً مع الطبيعة الخاصة لتلك الخصومة بالنسبة له ، ودفعاً لأى شبهة حول قيام مصلحة للقاضى المحكوم برده فى الإستمرار فى نظر الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المساواة التى نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور تستهدف عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ، وكان المركز القانونى للقاضى المطلوب رده يختلف عن المركز القانونى لطالب الرد فى خصوص هذه الخصومة ، فإن الإخلال بمبدأ المساواة لا يكون قائماً على أساس ، ويتعين - تبعاً لذلك - رفض ما أثاره المدعى بشأن الإخلال بمبدأ سيادة القانون الذى رتبته على الإخلال بمبدأ المساواة .

وحيث أنه عن النعى على المادتين المطعون عليهما مخالفة المادة ٦٨ من الدستور استناداً إلى أن علاقة الزمالة القائمة بين قضاة المحكمة الواحدة تكفى بذاتها سبباً لتجريد المحكمة التى تتولى نظر طلب الرد من صفة القاضى الطبيعى ، فإن هذا النعى مردود بأن كفالة حق المواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى أمر يتعلق بولاية القضاء ، ولا شأن له بتوفر الحيادة التى يجب أن يتحلى بها كل من يجلس مجلس القضاء .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم برفض الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه أتعاب المحاماة .

جلسة ١٥ إبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العيلين
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٥)

القضية رقم ٨ لسنة ٧ قضائية « دستورية »

١ - دستور - تشريع - مجلس الشعب - حق الترشيح - الرقابة الدستورية.
النص في الدستور على حق الترشيح وعلى كفالاته، لا ينبغي معه لسلطة التشريع النيل
منه، والقانون الصادر في أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب لا يتناول مسائل سياسية
تتأى عن الرقابة الدستورية.

٢ - دعوى دستورية " المصلحة فيها " - تشريع " إلغاؤه أو تعديله " - انتهاء الخصومة.
تعديل أو إلغاء النص المطعون عليه، لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم
دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم، لتوافر
مصلحتهم الشخصية المباشرة في الطعن بعدم الدستورية - طلب انتهاء الخصومة في غير محله.

٣ - دعوى دستورية المصلحة فيها.
شرط قبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن في طعنه مصلحة شخصية
ومباشرة، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم
الدستورية بمناسبة والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها.

٤ - دعوى دستورية المصلحة فيها - مجلس الشعب.
استهداف المدعى من الدعوى الموضوعية إلغاء قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح
لعضوية مجلس الشعب فيما تضمنه من وجوب إرفاق صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمي
إليه مثبتاً بها إدراجه فيها، وكون المادتان الخامسة مكرراً والسادسة فقرة ١ من القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٧٢، في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ فحسب هما اللتان
تضمنت أحكامهما هذا الشرط، تنتفى معه مصلحته في الطعن بعدم الدستورية على ما عداهما من
مواده.

٥ - دعوى دستورية الحكم فيها - حجيته.
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها والأحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل الكافة،
وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي
المطعون فيه أم إلى دستوريته.

٦ - دعوى دستورية المصلحة فيها.
الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته -

انتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

٧ - دعوى دستورية ^١ مصروفاتها .

إقامة الدعوى الدستورية قبل صدور الحكم في دعوى أخرى بعدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه - أثره - إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

١ - ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ في شأن مجلس الشعب وقد صدر في أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية المجلس ، وهو الحق الذي عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالته في المادة (٦٢) منه والذي ينبغي على سلطة التشريع ألا تتال منه ، وإلا وقع عملها مخالفاً للدستور ، فإنه لا يكون قد تناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية .

٢ - ان تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون عليه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وما تلاه من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب ، لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم ، وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها ، أي خلال فترة العمل بها حتى تاريخ إلغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى . فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين . ومن ثم ، فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت في حقه أحكامه ، إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب . وظلت آثاره - وهى بقاؤه محروماً من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية ما زالت مطروحة أمام محكمة القضاء

الإدارى بما تضمنته من طلبات تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر هذا الطعن أساساً لها ، ومن ثم يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة منتهية فى غير محله .

٣ ، ٤ - يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وإذ كان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب فيما تضمنه من وجوب أن يرفق بطلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه المرشح مثبتاً بها إدراجه فيها ، فإن طعنه ينصب على المادتين الخامسة مكرراً والسادسة فقرة "١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ اللتين تضمنت أحكامهما وجوب استيفاء هذا الشرط . أما باقى المواد المطعون عليها فليست للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته إذ لا أثر لها على طلباته فى الدعوى الموضوعية .

٥ - الأحكام الصادرة فى دعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

٦ - لما كان المستهدف من الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادتين الخامسة مكرراً والسادسة فقرة "١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستورية

هذين النصين ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذين النصين حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنهما ، فإن المصلحة فى الدعوى بالنسبة للطعن عليهما تكون قد انتفتت ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

٧ - إن الثابت من وقائع الدعوى ، أن المدعى أقام دعواه قبل صدور الحكم فى دعوى أخرى بعدم دستورية المادتين المطعون عليهما ، ومن ثم يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٨٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطياً بعدم قبول الدعوى لإنتفاء المصلحة أو برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٩٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وفى الموضوع بإلغائه بمقولة أن هذا القرار قد حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب بسبب إستقلاله عن الأحزاب وعدم انتمائه إليها . وبجلسة ١٧ إبريل سنة

١٩٨٤ حكمت محكمة القضاء الإداري برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فطعن المدعى على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ قضائية حيث دفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . وصرحت له المحكمة برفع دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن العدول عن نظام الانتخاب الفردى إلى نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية التى تتصل بالنظام السياسى الداخلى الذى أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ قائماً على أساس نظام تعدد الأحزاب بعد أن كان قائماً على أساس التنظيم السياسى الواحد ، ومن ثم ينأى هذا العدول عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ويخرج عن اختصاصها .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وقد صدر فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالاته فى المادة ٦٢ منه والذى ينبغى على سلطة التشريع ألا تتال منه وإلا وقع عملها مخالفاً للدستور ، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة . ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة قائماً على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث أن الحكومة طلبت الحكم بانتهاء الخصومة تأسيساً على أن المدعى إذ يستهدف من دعواه الموضوعية الطعن على قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب الذى صدر قرار رئيس الجمهورية بحله ، فإن الدعوى الموضوعية بعد حل هذا المجلس تصبح غير ذات موضوع . وتكون الخصومة فى الدعوى الدستورية

منتهية .

وحيث أن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وما تلاه من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب ، لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها ، أى خلال فترة العمل بها حتى تاريخ إلغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى . فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين . ومن ثم ، فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه ، إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب . وظلت آثاره - وهى بقاءه محروماً من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية مازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإدارى بما تضمنته من طلبات ترتكز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر هذا الطعن أساساً لها ، ومن ثم يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة منتهية فى غير محله .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة مكرراً والسادسة فقرة أولى والحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، إلا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم

الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه .
ومناطق هذه المصلحة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم
الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما
استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار وزير الداخلية
بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب فيما تضمنه من وجوب أن
يرفق بطلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه
المرشح مثبتاً بها إدراجه فيها فإن المادتين الخامسة مكرراً والسادسة
فقرة "١" هما اللتان تضمنت أحكامهما وجوب استيفاء هذا الشرط ،
أما باقى المواد المطعون عليها فليست للمدعى مصلحة شخصية
ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته إذ لا أثر لها على طلباته فى
الدعوى الموضوعية .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادتين الخامسة
مكرراً والسادسة فقرة "١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن
مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، فقد سبق
لهذه المحكمة - أن قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم
١٣١ لسنة ٦ قضائية دستورية بعدم دستورية هاتين المادتين ونشر
الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٨٧ ، وكانت الأحكام
الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه
الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى
بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ،
وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ،
سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى
المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى
مدى دستورية المادتين الخامسة مكرراً والسادسة فقرة "١" من القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم
١١٤ لسنة ١٩٨٣ . وقد سبق لهذا المحكمة أن قضت بعدم دستورية
هذين النصين على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة

حسبت الخصومة بشأن عدم دستورية هذين النصين حسماً قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنهما ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن عليهما تكون قد انتفت وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى أقام دعواه الماثلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادتين المشار إليهما ومن ثم يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العنين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٦)

القضية رقم ١٤ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

١- دعوى دستورية - إجراءات رفعها " طريقته - ميعاده " .
الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة رفع الدعوى الدستورية وميعاد رفعها، تتعلق
بالنظام العام.

٢- دعوى دستورية - محكمة الموضوع - جدية الدفع.
تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية، تختص به محكمة الموضوع.

٣- دعوى دستورية " المصلحة فيها " - تشريع " تعديله " - حكم محلي .
تعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ لايحول دون النظر والفصل في الطعن عليها
بعدم الدستورية ممن طبقت عليهم خلال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليهم.

٤- دعوى دستورية المصلحة فيها .
شرط قبول الطعن بعدم الدستورية، أن تتوافر للطاعن مصلحة مباشرة في طعنه،
ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم الدستورية
بمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

٥- دعوى دستورية المصلحة فيها - حكم محلي .
استهداف المدعى من الدعوى الموضوعية، إلغاء قرار محافظ الجيزة بإعلان انتخاب
القوائم الحزبية لعضوية المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة تأسيساً على أن طلبه الترشيح
لعضويتها قد رفض لعدم إرفاقه صورة رسمية من قائمة الحزب الذي ينتمي إليه مبيناً بها إدراجه
فيها، وكون المادتان (١ / ٧٦)، (٣ / ٨٦) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار
بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ فحسب هما اللتان تضمنت أحكامهما وجوب إستيفاء هذا الشرط،
تنتفى معه مصلحته في الطعن بعدم الدستورية على ما عداهما من نصوصه .

٦- دستور - الحقوق العامة " الحقوق السياسية " .
الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة (٦٢) من الدستور، من الحقوق العامة
التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، واعتبارها واجباً وطنياً
لاتصالها بالسيادة الشعبية .

٧- دستور - تشريع - الحقوق العامة " الحقوق السياسية " .
القواعد التي يضعها المشرع تنظيماً للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - يتعين

ألا تؤدي إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها ، وألا تخل القيود التي يفرضها في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة اللذين تضمنهما الدستور في المادتين (٨) ، (٤٠) منه .

٨ - دستور - حق الترشيح - المجالس الشعبية المحلية .

حق الترشيح من الحقوق العامة التي كفلها الدستور للمواطنين - قصر حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المنتمين إلى الأحزاب السياسية يحرم غيرهم من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته أو متطلبات مباشرته ، وينطوي على إهدار لأصله وإخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة بالمخالفة للمواد (٨) ، (٤٠) ، (٦٢) من الدستور .

٩ - دستور - سلطة التشريع - الرقابة الدستورية - حق الترشيح .

الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بقيود محددة ، وأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها ، إلا أن هذا لا يعني إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - تنظيم المشرع لحق المواطنين في الترشيح ينبغي ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه ، فإذا حرم منه طائفة من المواطنين فإنه يكون قد جاوز دائرة التنظيم ، مما يخضع للرقابة الدستورية .

١ ، ٢ - أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، وإذا كان البين من ملف الدعوى الموضوعية أن المدعى ضمن صحيفتها دفعا بعدم دستورية النصوص القانونية المطعون عليها لتعارضها مع مواد الدستور التي حددها ، وكانت محكمة الموضوع قد منحتة أجلا لرفع الدعوى الدستورية وهو ما يفيد بالضرورة تقديرها جدية هذا الدفع ولزومه للفصل في الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، فإن الدعوى الراهنة تكون قد اتصلت بهذه المحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (٢٩) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ويكون الدفع بعدم قبولها على غير أساس متعين الرفض .

٣ - إن نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذي أصبح نظاماً للإدارة المحلية بمقتضى أحكام القانون

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ قضى بأن يكون لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس شعبى محلى يشكل من أعضاء منتخبين إنتخاباً مباشراً ، عن طريق الجمع بين نظام الإنتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الإنتخاب الفردى ، إلا أن ذلك لا يحول دون الفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبقت عليهم أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليها خلال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليهم تتوافر بإبطالها مصلحتهم الشخصية المباشرة فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه . لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - وقبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية المجلس الشعبى لمحافظة الجيزة ، وظلت آثاره - وهى بقاءه محروماً من حق الترشيح لعضوية هذا المجلس - قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلى بما تتضمنه من طلبات تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المعدل لقانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ويعتبر هذا الطعن أساساً لها . ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الطعن بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، تكون قائمة .

٤ ، ٥ - يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ، ومناط هذه المصلحة إرتباطها

بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وإذ كان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار محافظ الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٨٣ والمتضمن إعلان انتخاب قوائم الحزب الوطنى المرشحة لعضوية المجالس الشعبية المحلية بمحافظة الجيزة بالتركية واعتباره كأن لم يكن تأسيساً على أن الطلب الذى تقدم به للترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى بالجيزة كان قد رفض لأنه لم يرفق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مبيناً بها إدراجه فيها ، لما كان ذلك ، وكانت المادتان (١ / ٧٦) ، (٣ / ٨٦) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ هما اللتان تضمنت أحكامهما وجوب استيفاء هذا الشرط ، فإن مصلحة المدعى فى دعواه تقوم على الطعن بعدم دستورية هاتين الفقرتين فحسب ، بتقدير أن الحكم له فى الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستوريتهما ، أما باقى مواد القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - المطعون عليها - فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى فى الطعن بعدم دستوريتهما إذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ، ذلك أن المادة الأولى تعرف بوحدات الحكم المحلى وتتناول كيفية إنشائها وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها وإلغائها ، وتبين المادة (٧٦) فى فقرتها الثانية المبالغ التى يتعين إيداعها مع طلب الترشيح ، وفى فقرتها الثالثة المستندات التى يحددها وزير الداخلية والتى يجب إرفاقها بهذا الطلب لإثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح ، كما تقضى فقرتها الرابعة باعتبار الأوراق التى يقدمها المرشح أوراقاً رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات ، وتحدد المادة (٧٩) كيفية عرض الكشوف المتضمنة القوائم المدرجة فيها أسماء المرشحين فى الوحدة المحلية وطريقة الاعتراض على الأسماء المدرجة أو صفاتها وجهة الفصل فى الاعتراض ، وتجاوبه المادة (٨٣) حالة خلو مكان أحد المرشحين بعد الترشيح وقبل إجراء الانتخابات ، وتعالج المادة (٨٥) حالة تقديم قائمة حزبية واحدة فى

الدائرة الانتخابية ، وتعرض المادة (٨٦) فى فقرتها الأولى لسريان أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية على المجالس الشعبية المحلية ، وتبين فقرتها الثانية اختصاص مديرية الأمن بإجراء عملية الانتخاب لعضوية تلك المجالس ، وتخص فقرتها الرابعة المحافظ بإعلان نتيجة الانتخاب ، وتعد فقرتها الخامسة اختصاص الفصل فى الطعون المتعلقة بصحة العضوية للمحكمة الإدارية المختصة ، أما المادة (٩٧) فتواجه حالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لانتفاء مصلحة المدعى فى الطعن عليها .

٦ - الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة (٦٢) من الدستور - ومن بينها حق الترشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وإبداء الرأى فى الإستفتاء - اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان إسهامهم فى إختيار قياداتهم وممثلهم فى إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلسى الشعب والشورى أو على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد (٨٧) ، (١٦٢) ، (١٩٦) من الدستور . ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى مباشرة تلك الحقوق ، وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجباً وطنياً يتعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قواماً لكل تنظيم يرتكز على إرادة هيئة الناخبين .

٧ - القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيمياً للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - يتعين ألا تؤدى إلى مصادرتها أو الانتقاص منها وبمراعاة ألا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة (٨) من أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " ، وفى المادة (٤٠) من أن " المواطنون لدى

القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، بما مؤداه امتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التى نص عليها الدستور فى غير مقتضى من طبيعتها أو متطلبات ممارستها .

٨ - مؤدى الفقرة الأولى من المادة (٧٦) والفقرة الثالثة من المادة (٨٦) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على إعتباره صورة قائمة الحزب الذى ينتمى إليه المرشح المثبت إدراجه فيها شرطاً حتمياً لقبول طلب ترشيحه ، يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المنتمين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب ، وحرّم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته أو متطلبات مباشرته . لما كان ذلك ، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة (٦٢) منه ، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة منه ينطوى على إهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد (٨) ، (٤٠) ، (٦٢) من الدستور .

٩ - الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بقيود محددة ، وأنه وإن كانت الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها ، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته المادتان (١ / ٧٧) ، (٣ / ٨٦) من قانون نظام الحكم المحلى إذ حرمتا غير المدرجة أسماؤهم فى القوائم الحزبية من حق الترشيح ، ومن ثم فقد تعرضتا لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمتا منها طائفة من المواطنين ، فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى

يحتتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

الإجراءات

بتاريخ ١٤ من يونيه ١٩٨٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية المواد ١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ، تتحصل فى أن السيد محافظ الجيزة ، كان قد أصدر القرار رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٣ بتحديد ميعاد قبول طلبات الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية بدائرة المحافظة وذلك تمهيداً لإجراء الانتخابات فيها . وقد تقدم المدعى - فى الميعاد المحدد - بطلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة عن قسم بولاق الدكرور ، إلا أن الموظف المختص رفض قبول طلبه على أساس أنه لم يرفق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مدرجاً فيها اسمه وذلك طبقاً لما تقضى به المادة (٧٦) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، فأقام الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٢١ قضائية أمام المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلى ، مضمناً صحيفةها الدفع بعد دستورية أحكام المواد ١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ من قانون نظام الحكم المحلى المشار إليه بمقولة مخالفتها أحكام

المواد ١ ، ٨ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٨٧ من الدستور ، وطالباً في ختامها الحكم ببطلان وانعدام قرار محافظ الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٨٣ في شأن إعلان انتخاب قوائم الحزب الوطنى المرشحة لعضوية المجالس الشعبية المحلية بمحافظة الجيزة بالتزكية واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار . وإذ قررت محكمة الموضوع بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٦ منح المدعى أجلاً ينتهى فى ١٥ يونية ١٩٨٦ ليقدم صورة من عريضة الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

ومن حيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيساً على أن محكمة الموضوع لم تقدر جدية الدفع بعدم الدستورية الذى أبداه المدعى أمامها ، ولم يتضمن قرارها بالتالى أى بيانات تتعلق بنطاق هذا الدفع الأمر الذى تتخلف معه الشروط المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وهو دفع مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن مؤدى نص المادة ٢٩ /ب المشار إليها ، أن المشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية . فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع محكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، وكان البين من ملف الدعوى الموضوعية أن المدعى ضمن صحيفتها دفعا بعدم دستورية النصوص القانونية المطعون عليها لتعارضها مع مواد الدستور التى حددها ، وكانت محكمة الموضوع قد منحته أجلاً لرفع الدعوى الدستورية وهو ما يفيد بالضرورة تقديرها جدية هذا الدفع ولزومه للفصل فى الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، فإن الدعوى الراهنة تكون قد اتصلت بهذه المحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى البند ب من المادة ٢٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ويكون الدفع

بعدم قبولها على غير أساس متعين الرفض.

وحيث أن نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى أصبح نظاماً للإدارة المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ الذى عدل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه ، قضى بأن يكون لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس شعبى محلى يشكل من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً ، عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ، إلا أن ذلك لا يحول دون الفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبقت عليهم أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليها خلال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليهم تتوافر بإبطالها مصلحتهم الشخصية المباشرة فى الطعن بعدم دستورتها ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده ، لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - وقبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية المجلس الشعبى لمحافظة الجيزة ، وظلت آثاره - وهى بقاءه محروماً من حق الترشيح لعضوية هذا المجلس - قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلى بما تتضمنه من طلبات ترتكز جميعها على الطعن بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بقانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ويعتبر هذا الطعن أساساً لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الطعن بعدم دستورية أحكام

القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، تكون قائمة .

وحيث أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد ١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ من القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، إلا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار محافظ الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٨٣ والمتضمن إعلان انتخاب قوائم الحزب الوطنى المرشحة لعضوية المجالس الشعبية المحلية بمحافظة الجيزة بالتزكية واعتباره كأن لم يكن تأسيساً على أن الطلب الذى تقدم به للترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى بالجيزة كان قد رفض لأنه لم يرفق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مبنياً بها إدراجه فيها ، لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٧٦ فقرة أولى ، ٨٦ فقرة ثالثة هما اللتان تضمنت أحكامهما وجوب استيفاء هذا الشرط ، فإن مصلحة المدعى فى دعواه الماثلة تقوم على الطعن بعدم دستورية هاتين الفقرتين فحسب ، بتقدير أن الحكم له فى الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستوريتهما ، أما باقى مواد القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - المطعون عليها - فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى فى الطعن بعدم دستوريتهما إذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ، ذلك أن المادة الأولى تعرف بوحدات الحكم المحلى وتتناول كيفية انشائها وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها وإلغائها ، وتبين المادة ٧٦ فى فقرتها الثانية المبالغ التى يتعين إيداعها مع طلب الترشيح ، وفى فقرتها الثالثة المستندات التى يحددها وزير الداخلية والتى يجب إرفاقها بهذا الطلب لإثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح ، كما تقضى فقرتها الرابعة باعتبار الأوراق التى يقدمها

المرشح أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات، وتحدد المادة ٧٩ كيفية عرض الكشوف المتضمنة القوائم المدرجة فيها أسماء المرشحين في الوحدة المحلية وطريقة الاعتراض على الأسماء المدرجة أو صفاتها وجهة الفصل في الاعتراض، وتجاوبه المادة ٨٣ حالة خلو مكان أحد المرشحين بعد الترشيح وقبل إجراء الانتخابات وتعالج المادة ٨٥ حالة تقديم قائمة حزبية واحدة في الدائرة الانتخابية، وتعرض المادة ٨٦ في فقرتها الأولى لسريان أحكام قانون ينظم مباشرة الحقوق السياسية في المجالس الشعبية المحلية، وتبين فقرتها الثانية اختصاص مديرية الأمن بإجراء عملية الانتخاب لعضوية تلك المجالس، وتخص فقرتها الرابعة المحافظ بإعلان نتيجة الانتخاب، وتعد فقرتها الخامسة اختصاص الفصل في الطعون المتعلقة بصحة العضوية للمحكمة الإدارية المختصة. أما المادة ٩٧ فتواجه حالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لانتهاء مصلحة المدعى في الطعن عليها.

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم، وكان نطاق الطعن في الدعوى الماثلة قد تحدد بالفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وكانت هاتان الفقرتان - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - تقضيان بما يأتي :

المادة ٧٦ فقرة أولى : " يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي كتابة إلى المحافظة أو إلى إحدى وحدات الحكم المحلي الكائنة بنطاقها مرفقاً به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمي إليه مبيناً بها إدراجه فيها وذلك خلال المدة التي يحددها المحافظ على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح " .

المادة ٨٦ فقرة ثالثة : " وينتخب أعضاء المجالس الشعبية المحلية طبقاً للقوائم الحزبية التي حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب، فإذا لم تتوافر الأغلبية

المطلقة لأي من القوائم أعيد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات .

وحيث أنه مما ينعاها الطاعن على هاتين الفقرتين أنهما إذ قصرتا حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المنتمين إلى الأحزاب السياسية ، فإنها تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير المنتمين إلى الأحزاب من حق كفله لهم الدستور في المادة ٦٢ منه وأخلت بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون المنصوص عليهما في المادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن " للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني " . ومؤدي ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة - ومن بينها حق الترشيح الذي عني الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء - اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومي في مجلسي الشعب والشورى أو على النطاق المحلي في المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ ، ١٦٢ ، ١٩٦ من الدستور . ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في مباشرة تلك الحقوق ، وإنما جاوز ذلك إلى إعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارستها لها واجباً وطنياً يتعين القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية التي تعتبر قواماً لكل تنظيم يرتكز على إرادة هيئة الناخبين ومن ثم فإن القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيمياً لهذه الحقوق يتعين ألا تؤدي إلى مصادرتها أو الإلتقاص منها و بمراعاة ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن " تكفل الدولة

تكافؤ الفرص لجميع المواطنين `` وفى المادة ٤٠ من أن `` المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة `` ، بما مؤداه إمتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التى نص عليها الدستور فى غير مقتض من طبيعتها أو متطلبات ممارستها .

وحيث أنه لما كان مؤدى الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، أن المشرع حين نص على أن يكون إنتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية وما إستتبع ذلك من النص على إعتباره صورة قائمة الحزب الذى ينتمى إليه المرشح المثبت إدراجه فيها شرطاً حتمياً لقبول طلب ترشيحه ، يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المنتمين الى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب ، وحرّم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتض من طبيعته أو متطلبات مباشرته .

لما كان ذلك ، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه وفقاً لما سبق بيانه ، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على إهدار لأصله وإخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أنه لا يقدر فى هذا النظر ما ذهب اليه الحكومة من أن الدستور لم يقيد المشرع فى حرية المفاضلة بين نظام الإنتخاب الفردى ونظام الإنتخاب بالقائمة وأن إختيار المشرع لنظام الإنتخاب بالقائمة الحزبية هو مما يدخل فى نطاق سلطته التقديرية بما لا يعقب عليه فى ذلك من المحكمة الدستورية العليا التى لا يجوز لها أن تحل نفسها محل المشرع فى هذا التقرير ، ذلك أنه وإن كان الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بقيود محددة ، وكانت الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد

الى ملاءمة إصدارها ، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون عليها إذ حرمت غير المدرجة أسماؤهم فى القوائم الحزبية من حق الترشيح ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين ، فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم بتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : منير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٧)

القضية رقم ٢٣ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

١ - دستور - تشريع - مجلس الشورى - حق الترشيح - الرقابة الدستورية .
حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى من الحقوق السياسية الأساسية - النص في
الدستور على حق الترشيح ، لا ينبغي لسلطة التشريع النيل منه - التنظيم التشريعي لحق الترشيح
لعضوية مجلس الشورى لا يعتبر من المسائل السياسية التي تنأى عن الرقابة الدستورية .

٢ - دعوى دستورية « المصلحة فيها » - تشريع « تعديله » - مجلس الشورى .
تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى بالقانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن عليها بعدم الدستورية ممن طبقت
عليهم خلال فترة نفاذها ، وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة اليهم .

٣ - دستور - الحقوق العامة « الحقوق السياسية » .
الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة (٦٢) من الدستور من الحقوق العامة التي
حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها .

٤ - دستور - تشريع - الحقوق العامة « الحقوق السياسية » .
القواعد التي يضعها المشرع تنظيما للحقوق العامة ومنها الحقوق السياسية يتعين ألا
تؤدى إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها ، وألا تخل القيود التي يفرضها فى مجال هذا التنظيم
بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة اللذين تضمنهما الدستور فى المادتين (٨) ، (٤٠) منه .

٥ - دستور - حق الترشيح - مجلس الشورى .
قصر المشرع حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى على المنتمين إلى الأحزاب السياسية
يحرم غيرهم من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته أو متطلبات مباشرته ، وينطوى على إهدار
لأصله وإخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة بالمخالفة للمواد (٨) ، (٤٠) ، (٦٢) من
الدستور .

٦ - دستور - سلطة التشريع - الرقابة الدستورية - حق الترشيح .
الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور
بقيود محددة ، وأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها ، ألا أن
هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها
الدستور - تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه ،
فإذا حرم منه طائفة من المواطنين ، فإنه يكون قد جاوز دائرة التنظيم مما يخضع للرقابة

الدستورية .

٧ - دستور - أحزاب سياسية - حق الترشيح .

الدستور انما يستهدف من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، دون أن يجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلها فى المادة (٦٢) منه ، ومن بينها حق الترشيح .

١ - ان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ قد انطوى على النصوص التى تنظم حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى ، وهو حق من الحقوق الأساسية للمواطن المصرى ويقع موقع الصدارة من الحقوق السياسية ، ويتبوأ أعلى مكانه وأرفع منزلة منها ، واذ عنى الدستور بالنص عليه فى المادة (٦٢) منه فان مؤدى ذلك أنه لا ينبغى لسلطة التشريع النيل من هذا الحق ، وإلا وقع عملها بالضرورة فى حومة المخالفة الدستورية - ماتتأوله القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الترشيح لعضوية مجلس الشورى لا يعتبر من المسائل السياسية التى تنأى عن الرقابة الدستورية وتكون عصية عليها ، ومن ثم يكون الدفع المبدى من الحكومة بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا قائما على غير أساس حقيقا بالرفض .

٢ - تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى - المطعون عليه - بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية فى شأن من طبق عليهم القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ خلال فترة نفاذه قبل تعديله وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم ، وبالتالى توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته .

٣ - ان الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة (٦٢) من الدستور - ومن بينها حق الترشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وابداء الرأى فى الاستفتاء - اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثليهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى مباشرة تلك الحقوق وانما

جاء ذلك إلى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجبا وطنيا يتعين القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية التي تعتبر قواما لكل تنظيم يرتكز على ارادة هيئة الناخبين .

٤ - القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما للحقوق العامة - ومنها الحقوق السياسية - يتعين ألا تؤدي إلى مصادرتها أو الانتقاص منها، كما يتعين ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة (٨) من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » وفي المادة (٤٠) من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » بما مؤداه امتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التي نص عليها الدستور في غير مقتض من طبيعتها أو متطلبات ممارستها .

٥ - مؤدى المادة (٧) والفقرة الأولى من المادة (٨) والمادة (١٠) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليها - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ - أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذي ينتمى إليه المرشح المثبت ادراجه فيها شرطا حتميا لقبول طلب ترشيحه ، يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى على المنتمين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب ، وحرّم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتض من طبيعته أو متطلبات مباشرته . لما كان ذلك ، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التي كفلها الدستور للمواطنين في المادة (٦٢) منه ، ومن ثم فإن حرمان طائفة من هذا الحق ينطوى على اهدار لأصله واخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد (٨) ، (٤٠) ، (٦٢) من الدستور .

٦ - الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية مالم يقيدھا الدستور بقيود محددة ، وأنه وان كانت الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارھا ، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون عليها ، اذ حرمت غير المدرجة أسماؤھم فى القوائم الحزبية من حق الترشيح ، ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلھا الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الأمر الذى يحتم إخضاعھا لما تتولاه المحكمة الدستورية العليا من رقابة دستورية .

٧ - أن الدستور يستهدف من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد التى كانت متمثلة فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى اضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى فى المجالات المختلفة دون أن يجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلھا الدستور ومن بينها حق المواطن فى الترشيح المنصوص عليه فى المادة (٦٢) منه باعتبار ان نصوص الدستور لا تتفصل عن أهدافھا ويتعين تطبيقھا مترابطة متكاملة .

الإجراءات

بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٨٦ وردت إلى قلم كتاب المحكمة أوراق الدعوى رقم ٥١٩٠ لسنة ٤٠ قضائية من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) . بعد أن قررت المحكمة بجلسته ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٦ وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية النصوص التى تحرم المستقلين من الترشيح لعضوية مجلس الشورى والواردة فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم قبولها أو برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق -
تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٦ أقام المدعى الدعوى رقم
٥١٩٠ لسنة ٤٠ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة
(دائرة منازعات الأفراد والهيئات) طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف
تنفيذ قرار وزير الداخلية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد ميعاد
٢٣ أغسطس ١٩٨٦ موعدا لبدء قبول طلبات الترشيح لعضوية
مجلس الشورى فى انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس
الشورى المنتخبين والحكم بالغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم
يكن مع الزام المدعى عليهم متضامنين أن يؤدوا للمدعى مبلغ قرش صاغ
واحد على سبيل التعويض المؤقت ، و اضاف المدعى فى صحيفة دعواه
أن دعوة الناخبين للترشيح لعضوية مجلس الشورى بشرط انتماء كل
مرشح لأحد الأحزاب السياسية وادراجه فى قوائمه وفقا لما يشترطه
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى يعد انتهاكا
لحقوق الانسان والمواطن المصرى وان عدم انتمائه لحزب سياسى
واستقلاله فى الفكر والرأى لايعنى تجريده من حقوقه وحرياته العامة
التي كفلها الدستور ومن بينها حق الترشيح لعضوية هذا المجلس ومن
ثم فان حرمانه من هذا الحق ينطوى على مخالفة لاحكام المادتين
٤٠ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أن محكمة القضاء الادارى - بعد استعراضها لبعض
نصوص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه - قد استخلصت أن
قرار وزير الداخلية المطعون فيه يستند إلى نصوص القانون المذكور
وأن هذه النصوص قد تبنت نظام الانتخاب عن طريق القوائم الحزبية

واذ قدرت المحكمة جدية الدفع بعدم دستورية هذا النظام وتراعى لها مخالفته للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٦٢ من الدستور فقد قضت بجلسته ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٦ بقبول الدعوى شكلا وفى الطلب المستعجل برفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وبوقف الدعوى واحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية النصوص التى تحرم المستقلين من الترشيح لعضوية مجلس الشورى والواردة فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن العدول عن نظام الانتخاب الفردى إلى نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليه هو من المسائل السياسية التى تتصل بالنظام السياسى الداخلى الذى أصبح قائما على نظام تعدد الأحزاب السياسية بعد أن كان قائما قبل تعديل المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ على اساس التنظيم السياسى الواحد وهو ينأى بهذه المثابة عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ويتأبى عليها لخروجه عن اختصاصها بما يستتبعه من تنظيم عملية الترشيح لانتخابات هذا المجلس .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليه قد انطوى على النصوص التى تنظم حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى وهو حق من الحقوق الأساسية للمواطن المصرى ويقع موقع الصدارة من الحقوق السياسية ويتبوأ أعلى مكانه وأرفع منزلة منها ، واذ عنى الدستور بالنص عليه فى المادة ٦٢ منه فإن مؤدى ذلك أنه لا ينبغى لسلطة التشريع النيل من هذا الحق وإلا وقع عملها بالضرورة فى حومة المخالفة الدستورية - لكل أولئك فإن ما تناوله القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فى شأن الترشيح لعضوية مجلس الشورى لا يعتبر من المسائل السياسية التى تتأى عن الرقابة الدستورية وتكون عصية عليها ، ومن ثم يكون الدفع المبدى من الحكومة بعدم اختصاص المحكمة قائما على غير أساس حقيقيا بالرفض .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى اذ لم يقدم فى الميعاد أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشورى فى انتخابات التجديد النصفى لأعضاء المجلس المنتخبين وأنه لن يترتب على الفصل فى الدعوى الدستورية ترشيحه لعضوية المجلس المذكور .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن المدعى بادر - أثر صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٦ بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشورى الذين يحلون محل من انتهت عضويتهم من الأعضاء المنتخبين - برفع دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى طاعنا على قرار وزير الداخلية رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد ميعاد قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشورى الذى ارتكز على نصوص تشريعية تمثل بذاتها عقبة قانونية تحول بينه وبين تقديم أوراق ترشيحه اذ توجب أن تطوى هذه الأوراق على ما يثبت انتماء المرشح إلى حزب سياسى ممثلا فى صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مثبتا بها ادراجه فيها كشرط حتمى لقبول هذه الأوراق ، ومن ثم فلا سند للقول بالزام المدعى - حتى تتحقق مصلحته فى الدعوى الماثلة - بضرورة تقديم أوراق ترشيحه حتى ترفض حتما من الجهة المختصة بتلقى هذه الأوراق تنفيذا لنصوص قانونية هى بذاتها محل الطعن الدستورى الماثل وقد اتخذ المدعى سبيله الى الطعن فيها امام الجهة القضائية المختصة فور صدور القرار الجمهورى بدعوة الناخبين ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الطعن الماثل تكون قائمة دون أن يقدر فى ذلك ما رددته الحكومة من انه لن يترتب على الفصل فى الدعوى الدستورية ترشيح المدعى لعضوية المجلس سالف الذكر ذلك أن مصلحة المدعى فى الطعن تتحقق باعمال أحكام القانون المطعون عليه فى حقه خاصة وأن الدعوى الموضوعية مازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإدارى بما تضمنته من طلبات تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن طلب الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة يكون فى غير محله متعينا رفضه .

وحيث أن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ - المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى لايحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية فى شأن من طبق عليهم القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ خلال فترة نفاذه قبل تعديله وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا الغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين. ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده. لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت فى حقه أحكامه اذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى ، وظلت آثاره -وهى بقاءه محروما من حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى- قائمة بالنسبة اليه طوال مدة نفاذه وكانت الدعوى الموضوعية مازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الادارى بما تضمنته من طلبات تستند جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه ويعتبر هذا الطعن أساسا لها على ما سلف بيانه ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية الماثلة تظل قائمة.

وحيث أن المواد ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ فقرة أولى وثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه على ما يأتى :

المادة ٧ :

« يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم

الحزبية ويعين لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية .

ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعددا من الاحتياطيين طبقا للجدول المرافق على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين .

وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار احدي القوائم بأكملها . وتبطل الأصوات التي تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة .

وكذلك تبطل جميع الآراء المعلقة على شرط أو التي تعطى لأكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه أو اذا أثبت الناخب رأيه على قائمة غير التي سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة أخرى تدل عليه .

المادة ٨ فقرة ١ :

« يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى كتابة إلى مديرية الأمن بالمحافظة التي يرشح في دائرتها مرفقا بها صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها ، وذلك خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه على ألا تقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ فتح باب الترشيح » .

المادة (١٠) :

« اذا لم تقدم في الدائرة الانتخابية أكثر من قائمة حزبية أجرى الانتخاب في ميعاده ويعلن انتخاب المرشحين الواردة اسماؤهم بالقائمة المقدمة ما دامت قد حصلت على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة التي أعطيت بشرط ألا يقل عدد هذه الأصوات عن ٢٠ ٪ من مجموعة الناخبين » .

المادة ١٢ فقرة ١ و ٢ :

« ينتخب أعضاء مجلس الشورى طبقا للقوائم الحزبية التي حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في

الانتخاب .

فإذا لم تتوفر الأغلبية المطلقة لاي من القوائم فى الدائرة الانتخابية أعيد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات .

وحيث أن مبنى الطعن على النصوص التشريعية سالفه الذكر أنها قصرت حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى على المنتمين إلى الأحزاب السياسية وبذلك تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير المنتمين إلى الأحزاب السياسية من حق كفله لهم الدستور فى المادة ٦٢ منه واخلت بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما فى المادتين ٨ ، ٤٠٠ من الدستور .

وحيث أن المادة (٦٢) من الدستور التى وزدت فى الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء رأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون . ومساهمة فى الحياة العامة واجب وطنى » .

ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها فى هذه المادة - ومن بينها حق الترشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وابداء رأى فى الاستفتاء - اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثلهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى مباشرة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمة فى الحياة العامة عن طريق ممارستها لها واجبا وطنيا يتعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قواما لكل تنظيم يرتكز على ارادة هيئة الناخبين ومن ثم فإن القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذه الحقوق يتعين ألا تؤدى إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها كما يتعين ألا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص

عليه فى المادة (٨) من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » وفى المادة (٤٠) من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لامتياز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » . بما مؤداه امتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التى نص عليها الدستور فى غير مقتضى من طبيعتها أو متطلبات ممارستها .

وحيث أنه لما كان مؤدى المادة (٧) والفقرة الأولى من المادة (٨) والمادة (١٠) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليها - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه - أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذى ينتمى اليه المرشح المثبت ادراجه فيها شرطاً حتمياً لقبول طلب ترشيحه ، يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى على المنتمين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب ، وحرّم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته أو متطلبات مباشرته .

لما كان ذلك ، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة (٦٢) منه وفقاً لما سبق بيانه ، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لأصله وإخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أنه لا يقدح فى هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن الدستور لم يقيد المشرع فى حرية المفاضلة بين نظام الانتخاب الفردى ونظام الانتخاب بالقائمة وأن اختيار المشرع لنظام الانتخاب بالقائمة هو مما يدخل فى نطاق سلطته التقديرية بما لا يعقب عليه فى ذلك من المحكمة الدستورية العليا التى لا يجوز أن تحل نفسها محل المشرع فى هذا التقدير ، ذلك أنه وإن كان الأصل فى سلطة التشريع

عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بقيود محددة ، وكانت الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها ، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينبغى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون عليها إذ حرمت غير المدرجة أسماؤهم فى القوائم الحزبية من حق الترشيح ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لا ينال كذلك مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها حق الترشيح أصبح غير جائز إلا من خلال الانتماء إلى الأحزاب السياسية بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور ونصها على أن النظام السياسى يقوم على أساس تعدد الأحزاب السياسية ، ذلك أن الدستور إنما يستهدف من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد التى كانت تتمثله فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى اضطلع بمسؤوليات العمل الوطنى فى المجالات المختلفة دون أن يجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلها الدستور ومن بينها حق المواطن فى الترشيح المنصوص عليه فى المادة ٦٢ منه باعتبار أن نصوص الدستور لا تنفصل عن أهدافها ويتعين تطبيقها مترابطة متكاملة .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المادة (٧) والفقرة الأولى من المادة (٨) والمادة (١٠) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة (٧) والفقرة الأولى من المادة (٨) والمادة (١٠) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ .

جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٩

رئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
أعضاء
المفوض
أمين السر
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد

قاعدة رقم (٢٨)

القضية رقم ٢١ لسنة ٧ قضائية « دستورية »

١ - الدساتير المصرية - مبدأ المساواة.
ترديد الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣ وإنهاء بالدستور القائم
لمبدأ المساواة أمام القانون وكفالتها تطبيقه على المواطنين كافة، باعتباره أساس العدل والحرية
والسلام الإجتماعي، وعلى تقدير أن غايته صون حقوق المواطنين وحياتهم في مواجهة صور
التمييز التي تنال منها أو تقيد ممارستها.

٢ - مبدأ المساواة « نطاقه » - صور التمييز.
مبدأ المساواة لا ينطبق على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور فحسب
وإنما أيضاً على كافة الحقوق التي يكفلها المشرع للمواطنين - عدم ورود صور التمييز المنصوص
عليها في المادة (٤٠) من الدستور والتي تقوم على الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو
العقيدة على سبيل الحصر - أساس ذلك.

٣ - تشريع - حقوق « تنظيمها » - مبدأ المساواة.
سلطة المشرع التقديرية في تنظيم الحقوق، حدها، كون الحكم الذي قرره قد صدرت
به قاعدة عامة مجردة لا تنطوي على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصاً في
الدستور، وله في نطاقها لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز
القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون
سواهم ممارسة هذه الحقوق.

٤ - إيجار الأماكن « أجرة ».
الإعتبارات التي إستند إليها المشرع في تقرير القاعدة العامة المتعلقة بزيادة الأجرة
بالنسبة للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨١، وهي تحقيق المصلحة العامة وتعويض ملاكها عن انخفاض أجرتها والحرص
على توفير مصدر لتمويل تكاليف ترميمها وصيانتها حفاظاً على الثروة القومية، تنسحب
إلى المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط
التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على
أرباح المهن غير التجارية باعتبارها أحد عناصر الثروة القومية التي يجب الحفاظ عليها، وأن
إستقلال هذه المباني بأنواع معينة، من النشاط - إجتماعية أو دينية أو ثقافية - لا يخرجها عن
كونها مبان مؤجرة لغير أغراض السكنى.

٥ - مبدأ المساواة - المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١.

المعاملة الإستثنائية التي أوردتها المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنته من إستثناء الأماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية من تطبيق القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة (٧) منه بشأن زيادة أجرة المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى - مؤداها التفرقة بين طائفتين من الملاك إنتظمتهم أسس موحدة، تجعلهم جميعا يقفون على قدم المساواة، وتوجب إخضاعهم لقاعدة قانونية موحدة مجردة.

٦ - مبدأ المساواة - إيجار الأماكن « أجرة » .

حرمان طائفة معينة من الملاك من الحق في زيادة الأجرة مع تحقق مناطه، يعد تفرقة تؤدى الى الإخلال بمراكز قانونية متماثلة، وينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين الملاك الذين لم يحرموا من هذا الحق .

١ ، ٢ - ان الدساتير المصرية المتعاقبة بدءا بدستور سنة ١٩٢٣ ، وإنهاء بالدستور القائم رددت جميعها مبدأ المساواة أمام القانون وكفلت تطبيقه على المواطنين كافة بإعتباره أساس العدل والحرية والسلام الإجتماعى ، وعلى تقدير أن الغاية التى يستهدفها تتمثل أصلا فى صون حقوق المواطنين وحررياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تنال منها أو تقيد ممارستها ، وأضحى هذا المبدأ فى جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الدستور ، بل ينسحب مجال اعمالها كذلك الى الحقوق التى يكفلها المشرع للمواطنين فى حدود سلطته التقديرية وعلى ضوء السياسة التشريعية التى يراها محققة للمصلحة العامة ، وإن صور التمييز التى أوردتها المادة (٤٠) من الدستور التى تقوم على أساس من الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة لم ترد على سبيل الحصر ، فهناك صور أخرى من التمييز لها خطرها ، مما يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة قضائية تطبيقا لمبدأ المساواة أمام القانون ولضمان إحترامه فى جميع مجالات تطبيقه ، ويندرج تحتها زيادة الأجرة التى تقررها بعض النصوص التشريعية ، كنص المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى يتعين إعمال حكمها على جميع المؤجرين الذين تتماثل مراكزهم القانونية من كل الوجوه بالنسبة إلى الحق فى طلبها ، ذلك أن

المساواة التي تعنيها المادة (٤٠) من الدستور تنحصر فى عدم جواز التمييز بين المواطنين الذين تتساوى مراكزهم القانونية من خلال تطابق العناصر التى تقوم عليها .

٣ - من المقرر أن للمشرع سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بما لا يعقب عليه فى تقديره ما دام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تتطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور ، كما أنه يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها لهم المشرع .

٤ - لما كان المشرع قد توخى بالقاعدة العامة المتعلقة بالزيادة فى الأجرة - وعلى ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية - «المحافظة على المباني القديمة بإعتبارها ثروة قومية يجب الحفاظ عليها وإطالة أعمارها ، وأن ضالة إيجار هذه المساكن تجعل ملاكها يعزفون عن صيانتها وترميمها ، وأنه لما كانت مصلحة سكان هذه الأماكن ، فضلا عن الصالح العام الذى يتمثل فى كون هذه الأماكن ثروة قومية يجب الحفاظ عليها وعدم زيادة أعباء سكانها ، وفى نفس الوقت رعاية مصالح ملاكها ، وذلك كله فى إطار من التكافل الاجتماعى - فقد خلصت اللجنة إلى ضرورة تحريك أجرة الأماكن القديمة المؤجرة لغير أغراض السكنى بنسب متفاوت بحسب تاريخ إنشاء المبنى » - ومن ثم فإن هذه الاعتبارات التى استند إليها المشرع فى تقرير الزيادة بالنسبة للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى ، وهى تحقيق المصلحة العامة وتعويض ملاكها عن انخفاض أجرتها والحرص على توفير مصدر لتمويل تكاليف ترميمها وصيانتها واعتبارها من عناصر الثروة القومية إنما تتسحب كذلك إلى المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية

والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية باعتبارها إحدى عناصر الثروة القومية التي يجب الحفاظ عليها وأن استقلال هذه المباني الأخيرة بأنواع معينة من النشاط - اجتماعية كانت أو دينية أو ثقافية - لا يخرجها عن كونها مبان مؤجرة لغير أغراض السكنى طبقاً للغرض المقصود من تأجيرها ، وكان ينبغي أن تتدرج في إطار القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فيسرى عليها حكم الزيادة .

٥ ، ٦ - المعاملة الاستثنائية التي أوردتها المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، أدت إلى التفرقة بين طائفتين من الملاك ، إنظمتهم أسس موحدة ، تجعلهم جميعاً يقفون على قدم المساواة وكان يتعين أن يخضعهم المشرع لقاعدة قانونية موحدة مجردة ، بحيث تنصرف الزيادة في الأجرة المقررة في القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون إلى ملاك المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى دون استثناء ، وأياً كانت طبيعة النشاط الذي يتم ممارسته فيها ، ما دام أن هذه التفرقة التي أوجدها المشرع في المادة (٢٧) سالفه البيان لا تركز في واقعها على أسس تتصل بالهدف الذي تغياه المشرع من تقرير هذه الزيادة ، فإن حرمان طائفة معينة من الملاك من الحق في زيادة الأجرة مع تحقق مناطه يعد تفرقة تؤدي إلى الإخلال بمراكز قانونية متماثلة ، وينطوي على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين الملاك الذين لم يحرموا من هذا الحق .

الإجراءات

بتاريخ ١٤ مارس ١٩٨٥ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية نص المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما تضمنه هذا النص من إعفاء الأماكن المؤجرة لاستعمالها في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة

على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على المهن غير التجارية من نسبة الزيادة فى القيمة الايجارية المقررة بالمادة (٧) من القانون المشار إليه .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة
حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالزام المدعى عليه الرابع بصفته بقيمة الزيادة فى الأجرة المقررة بمقتضى البند (ب) من الفقرة الثانية من المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بالنسبة للاماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى ، وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٢ ، وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، فطعن المدعون على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٧٦ لسنة ١٠١ قضائية ، ودفعوا بعدم دستورية المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، فصرحت لهم المحكمة برفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث أنه مما ينعاها المدعون على نص المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المطعون عليها أن هذا القانون وان كان قد اخضع المبانى المؤجرة لغير أغراض السكنى للزيادة المنصوص عليها فى المادة (٧) منه ، فقد أعفت المادة ٢٧ من هذه الزيادة المبانى المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو

الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على المهن غير التجارية رغم أن هذه الأماكن مؤجرة لغير أغراض السكنى ، ومن ثم وبهذه المعاملة الاستثنائية يكون النص قد ميز بين طائفتين من الملاك تماثلت ظروفهم القانونية مما يعيبه بعدم الدستورية لمخالفته مبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من الدستور .

وحيث أن المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه « اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ، تزداد فى أول يناير من كل سنة أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ زيادة دورية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية فى ذات وقت الانشاء حتى ولو ادخلت عليها تعديلات جوهرية - ويخصص المالك نصف هذه الزيادة لمواجهة تكاليف الترميم والصيانة ويعتبر بمثابة امانة تحت يده ، ويصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتنظيم التصرف فيه لهذا الغرض - وتحدد الزيادة المشار إليها وفقاً للنسب الآتية : » وتنص المادة (٢٧) من ذات القانون على أن « تعامل فى تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى ، الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية » .

وحيث أن مؤدى هذين النصين ، أن المشرع أبقى أجرة الأماكن المؤجرة لأغراض السكنى على حكم ما تقضى به القوانين السابقة ، فلم تشملها قاعدة الزيادة ولم يضاف إليها جديداً فى هذا النطاق . أما المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى ، فقد وضع المشرع بشأنها فى المادة (٧) من القانون قاعدة عامة مجردة تقضى بإخضاعها لزيادة دورية ، تحددت فئاتها بنسبة معينة من القيمة الإيجارية المتخذة

أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية ، تختلف باختلاف تاريخ إنشاء المبنى ، وإعتبرها فى حكم الأجرة طبقا لما تقضى به المادة (٨) من القانون ، ثم عاد وإستثنى فى المادة ٢٧ من القاعدة العامة الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، مما أدى الى إعفاء المباني المستعملة فى هذه الأغراض من الزيادة فى الأجرة وبالتالي حرمان ملاكها منها .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة بدءا بدستور ١٩٢٣ ، وإنهاء بالدستور القائم ، رددت جميعها مبدأ المساواة أمام القانون وكفلت تطبيقه على المواطنين كافة بإعتباره أساس العدل والحرية والسلام الإجتماعى ، وعلى تقدير أن الغاية التى يستهدفها تتمثل أصلا فى صون حقوق المواطنين وحررياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تنال أو تقيد ممارستها ، وأضحى هذا المبدأ فى جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الدستور ، بل ينسحب مجال اعمالها كذلك الى الحقوق التى يكفلها المشرع للمواطنين فى حدود سلطته التقديرية وعلى ضوء السياسة التشريعية التى يراها محققة للمصلحة العامة ، وأن صور التمييز التى أوردتها المادة (٤٠) من الدستور التى تقوم على أساس من الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة لم ترد على سبيل الحصر ، فهناك صور أخرى من التمييز لها خطرها ، مما يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة قضائية تطبيقا لمبدأ المساواة أمام القانون ولضمان إحترامه فى جميع مجالات تطبيقه ، ويندرج تحتها زيادة الأجرة التى تقررها بعض النصوص التشريعية كنص المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التى يتعين أعمال حكمها على جميع المؤجرين الذين تتماثل مراكزهم القانونية من كل الوجوه بالنسبة الى الحق فى طلبها ، ذلك أن المساواة التى تعنيها المادة (٤٠) من الدستور تنحصر فى عدم جواز التمييز بين المواطنين الذين تتساوى مراكزهم القانونية من خلال تطابق العناصر

التي تقوم عليها .

وحيث أنه لما كان من المقرر أن للمشرع سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بما لا يعقب عليه فى تقديره مادام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور ، كما أنه يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية لتحديد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها لهم المشرع . لما كان ذلك ، وكان المشرع قد توخى بالقاعدة العامة المتعلقة بالزيادة فى الأجرة - وعلى ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية - " المحافظة على المباني القديمة بإعتبارها ثروة قومية يجب الحفاظ عليها وإطالة أعمارها ، وأن ضالة إيجار هذه المساكن تجعل ملاكها يعزفون عن صيانتها وترميمها ، وأنه لما كانت مصلحة سكان هذه الأماكن ، فضلا عن الصالح العام الذى يتمثل فى كون هذه الأماكن ثروة قومية يجب الحفاظ عليها وعدم زيادة أعباء سكانها ، وفى نفس الوقت رعاية مصالح ملاكها ، وذلك كله فى إطار من التكافل الإجتماعى ، فقد خلصت اللجنة الى ضرورة تحريك أجرة الأماكن القديمة المؤجرة لغير أغراض السكنى بنسب تتفاوت بحسب تاريخ إنشاء المبنى " ، ومن ثم فإن هذه الإعتبارات التى إستند اليها المشرع فى تقرير الزيادة بالنسبة للمساكن المؤجرة لغير أغراض السكنى ، وهى تحقيق المصلحة العامة وتعويض ملاكها عن إنخفاض أجرتها والحرص على توفير مصدر لتمويل تكاليف ترميمها وصيانتها وإعتبارها من عناصر الثروة القومية إنما تتسحب كذلك الى المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية أو الصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية بإعتبارها إحدى عناصر الثروة القومية التى يجب الحفاظ عليها وأن إستقلال هذه المباني الأخيرة بأنواع معينة من النشاط - إجتماعية

كانت أو دينية أو ثقافية - لا يخرجها عن كونها مبان مؤجرة لغير أغراض السكنى ، طبقا للغرض المقصود من تأجيرها ، وكان ينبغى أن تدرج فى إطار القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون فيسرى عليها حكم الزيادة .

وحيث أن هذه المعاملة الإستثنائية التى أوردتها المادة (٢٧) المطعون عليها ، أدت الى التفرقة بين طائفتين من الملاك إنتظمتهم أسس موحدة ، تجعلهم جميعا يقفون على قدم المساواة وكان يتعين ان يخضعهم المشرع لقاعدة قانونية موحدة مجردة ، بحيث تنصرف الزيادة فى الأجرة المقررة فى القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون الى ملاك المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى دون إستثناء ، وأيا كانت طبيعة النشاط الذى يتم ممارسته فيها ، مادام أن هذه التفرقة التى أوجدها المشرع فى المادة (٢٧) سالفه البيان لا تركز فى واقعها على أسس تتصل بالهدف الذى تغياه المشرع من تقرير هذه الزيادة على ما سلف بيانه ، ومن ثم ، فإن حرمان طائفة معينة من الملاك من الحق فى زيادة الأجرة ، مع تحقق مناطه يعد تفرقه تودى الى الإخلال بمراكز قانونية متماثلة ، وينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين الملاك الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة (٢٧) المشار اليها فيما تضمنته من إستثناء الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية وذلك بالنسبة إلى تطبيق ما تضمنته المادة (٧) من زيادة الأجرة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما تضمنته من إستثناء الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى

أو المهني الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية وذلك بالنسبة إلى تطبيق ما تضمنته المادة (٧) من زيادة الأجرة وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢٩ إبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين؛ فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ونهاد عبدالحميد خلاف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رافت محمد عبدالواجد
أمين السر

قاعدة رقم (٢٩)

القضية رقم ١ لسنة ٩ قضائية « دستورية »

١- دعوى دستورية - إجراءات رفعها « طريقته - ميعاده » .
ولاية المحكمة الدستورية العليا ، لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع
المقررة في المادة (٢٩) من قانونها - الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة رفع الدعوى
الدستورية وبميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام .

٢- تجمهر - شروطه - مسئولية جنائية - عقوبة .
التجمهر - شروطه - مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في
المسئولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية
الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي
ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، وليست جرائم إستقل بها أحد
المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير العادي للأمور ، وأن تكون قد وقعت جميعها حال
التجمهر .

٣- تجمهر - مساهمة جنائية - شخصية العقوبة .
المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ، نصها على مسئولية
المتجمهرين عن الجرائم التي يرتكبها أحدهم طالما ثبت علمهم بالغرض من التجمهر وإتجهت
إرادتهم الى تحقيقه -أساس ذلك- المساهمة في الجريمة الجنائية إعتبارا بأن الشريك هو شريك
في الجريمة وليس شريكا مع فاعلها - عدم خروج هذه النصوص على القواعد العامة في التجريم
وإلزامها بمبدأ شخصية العقوبة .

١- أن مؤدى نص المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٨ ٤ لسنة ١٩٧٩ أن ولايتها في الدعاوى
الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع
المقررة في هذه المادة ، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى
المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي للفصل في المسألة
الدستورية ، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية
مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى ، وقدرت محكمة

الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وهذه الأوضاع الإجرائية ، سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ، تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تفيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه ، لما كان ذلك ، وكان المدعى الأول لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية قانون التجمهر ، فإن دعواه الدستورية لا تكون قد إتصلت بالمحكمة طبقا للأوضاع المقررة قانونا ، وبالتالي تكون غير مقبولة .

٢ ، ٣ - النعى على المواد (٢) ، (٣) ، (٣ مكررا) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجمهر بمخالفة مبدأ شخصية العقوبة الذى قضت به المادة (٦٦) من الدستور ، مردود بأن المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانونا فى أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الغرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل بإستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها . ومناطق العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين فى المسئولية عن الجرائم التى تقع تنفيذا للغرض منه ، هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التى إرتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى إليها السير العادى للأمور ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر . وبذلك يكون المشرع قد جعل من توافر أركان جريمة التجمهر على الوجه المعرفة به قانونا ، أمرا تتحقق به صورة المساهمة فى الجرائم التى يرتكبها أحد المتجمهرين جاعلا معيار المسئولية وتحمل العقوبة هو العلم بالغرض من التجمهر ، وإتجاه الإرادة الى تحقيق هذا الغرض ؛ وكل ذلك بإعتبار أن الأصل فى الشريك أنه شريك فى الجريمة وليس شريكا مع فاعلها ، يستمد صفته هذه من فعل

الإشتراك ذاته المؤثم قانونا ، والنصوص المطعون عليها قد أنزلت العقوبة على مرتكب الفعل المؤثم وهو فعل المساهمة فى جريمة جنائية وليس غيره ، ومادامت أركان الجريمة قد توافرت فى حق أى شخص فهو مرتكب لها ، ومن ثم فإن المشرع لم يخرج عن القواعد العامة فى التجريم والعقاب بل إلّٰتزم بمبدأ شخصية العقوبة الذى تبدو أهم سماته فى ألا يؤخذ بجريرة الجريمة إلا جناتها .

الإجراءات

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٨٧ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجمهر المعدل بالقرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المدعين فى الجناية رقم ٩٧٧٦ لسنة ١٩٧٨ قسم أول شبرا الخيمة المقيدة برقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ جنایات أمن الدولة العليا طوارئء لأنهما وآخرين إشتراكوا فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه إرتكاب جرائم الإعتداء على النفس والمال مستعملين فى ذلك القوة والعنف حال كون بعضهم حاملا أسلحة وآلات من شأنها إحداث الموت إذا إستعملت بصفه أسلحة ، فوقع - تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر - ومع علمهم به الجرائم الآتية :

قتلوا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتل إبنه أو أيا من أفراد عائلته فتوجهوا الى المكان الذي أيقنوا سلفا تواجدهم فيه وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى إنهالوا عليه بما يحملون من آلات وأسلحة وأصابه أحدهم فى رأسه بسنجه يحملها قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد إقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان وهم جماعة أتلفوا بالقوة الإجبارية الكشك والبضائع المملوكة للمجنى عليه . وطلبت النيابة العامة عقابهم وفقا لاحكام قانون العقوبات وكذا المواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجمهر المعدل بالقرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ . وأثناء نظر الدعوى دفع الحاضر مع المدعى الثانى بعدم دستورية القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ورخصت المحكمة برفع الدعوى الدستورية وأقام المدعيان الدعوى الماثلة .

وحيث أن مؤدى نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨ ٤ لسنة ١٩٧٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ولايتها فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى هذه المادة ، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية ، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه . لما كان ذلك وكان المدعى الأول لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية قانون التجمهر ، فإن دعواه الدستورية لا تكون قد إتصلت بالمحكمة طبقا للأوضاع المقررة قانونا ، وبالتالي تكون غير

مقبولة .

وحيث أن مبنى نعى المدعى الثانى على القانون المطعون عليه مخالفته لمبادئ الشريعة الإسلامية لما إنطوى عليه من تعميم العقاب بالنسبة لكل شخص إشتراك فى التجمهر مساويا فى المسئولية الجنائية بين من إنفرد بإرتكاب جريمة معينة وبين غيره ممن لم يرتكبها طالما إنتظمت فى حقهم شروط التجمهر . وهو نعى فى جوهره ينحل إلى مخالفة النص المطعون فيه لقاعدة شخصية العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من الدستور .

وحيث أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المطعون عليه نص فى مادته الأولى على أنه " إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها مصريا " . ثم نصت المادة الثانية على أنه " إذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل إرتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو إذا كان الغرض منه التأثير على السلطات فى أعمالها ، أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان بإستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها ، فكل شخص من المتجمهرين إشتراك فى التجمهر وهو عالم بالغرض منه أو علم بهذا الغرض ولم يبتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها مصريا . وتكون العقوبة الحبس الذى لاتزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التى لاتتجاوز خمسين جنيها مصريا لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفه أسلحة " . ثم نصت مادته الثالثة على أنه " إذا إستعمل المتجمهرون المنصوص عليهم فى المادة السابقة أو إستعمل أحدهم القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وجاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه فى الفقرة الثانية منها إلى ثلاث سنين لحاملى

الأسلحة أو الآلات المشابهة لها ، وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالغرض المذكور . وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ صدر القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ برقم ٣ مكرراً نصت على أن " يرفع إلى الضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لأية جريمة إذا كان مرتكبها أحد المتجمهرين المنصوص عليهم في المادتين الأولى والثانية ، على ألا تتجاوز مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عشرين سنة ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا خرب المتجمهر عمداً مبانى أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة " ثم نصت مادته الرابعة على أن " يعاقب مدبرو التجمهر الذى يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التى يعاقب بها الأشخاص الداخلون فى التجمهر ويكونون مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص فى سبيل الغرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين فى التجمهر أو إبتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل " .

ومن حيث أن المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناطق ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينهما وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية - وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى الدعوى الموضوعية ، وكانت النيابة العامة قد طلبت عقاب المدعى بالمواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المطعون عليه ، فإن نطاق الطعن يتحدد بهذه المواد فحسب وفى حدود ماتضمنته من أحكام تسوى فى العقوبة بين من إنتظمهم التجمهر إذا إنفرد أحدهم بارتكاب جريمة مادام ارتكابها كان تنفيذا للغرض من التجمهر وكانوا عالمين بهذا الغرض .

وحيث أنه عن النعى على النصوص المطعون عليها بمخالفة مبدأ شخصية العقوبة الذى قضت به المادة ٦٦ من الدستور ، فهو

مردود بأن المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ حددتا شروط قيام التجمهر قانونا فى أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الغرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل بإستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها . ومناطق العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين فى المسؤولية عن الجرائم التى تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التى أرتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى إليها السير العادى للامور ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر . وبذلك يكون المشرع قد جعل من توافر أركان جريمة التجمهر على الوجه المعرفة به قانونا أمرا تتحقق به صورة المساهمة فى الجرائم التى يرتكبها أحد المتجمهرين جاعلا معيار المسؤولية وتحمل العقوبة هو العلم بالغرض من التجمهر وإتجاه الإرادة إلى تحقيق هذا الغرض ، وكل ذلك بإعتبار أن الأصل فى الشريك أنه شريك فى الجريمة وليس شريكا مع فاعلها يستمد صفته هذه من فعل الإشتراك ذاته المؤثم قانونا ، والنصوص المطعون عليها قد أنزلت العقوبة على مرتكب الفعل المؤثم وهو فعل المساهمة فى جريمة جنائية وليس غيره ، ومادامت أركان الجريمة قد توافرت فى حق أى شخص فهو مرتكب لها ، ومن ثم فإن المشرع لم يخرج عن القواعد العامة فى التجريم والعقاب بل إلتزم بمبدأ شخصية العقوبة الذى تبدو أهم سماته فى ألا يؤخذ بجريمة الجريمة إلا جناتها .

لما كان ماتقدم فإن ماينعاه المدعى الثانى على النصوص المطعون عليها يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الدعوى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

- أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى الأول.
- ثانيا : برفض الدعوى بالنسبة للمدعى الثانى.
- ثالثا : بمصادرة الكفالة والزمّت المدعين المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : منير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٣٠)

القضية رقم ١١ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

دعوى دستورية - المصلحة فيها .

شرط قبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع - إذا كان الحد الذى وصلت إليه الدعوى الموضوعية لا يفصح عن مصلحة المدعى فى الدعوى الدستورية ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة - مثال .

- من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، وإذا كان المدعى يستهدف من دعواه الدستورية إجازة الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة من المحكمة العليا للقيم وكان الثابت أن الدعوى الموضوعية لازالت متداولة أمام محكمة القيم بدرجتها الأولى - ويجوز الطعن فى الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة العليا للقيم - ومن ثم وإلى هذا الحد من دعوى الموضوع فإنه لا مصلحة للمدعى فى إثارة حق الطعن لدى درجات أعلى من التقاضى ويتعين بالتالى القضاء بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم
كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والمادة ٥٠

من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب .
وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم
قبول الدعوى وإحتياطيا برفضها .
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٩٣ لسنة
٣٥ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بطلب الحكم بإلغاء القرار
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من فرض الحراسة على مورثته
بالتبعية لزوجها وما يترتب على ذلك من آثار ، وقضت المحكمة بإجابة
المدعى إلى طلباته فطعننت الحكومة على هذا الحكم بالطعن رقم
٢٣٥٢ لسنة ٢٧ قضائية أمام المحكمة الإدارية العليا التي أحالت
الدعوى إلى محكمة القيم للإختصاص بنظرها إعمالا للقرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت
برقم ٣٩٤ لسنة ٢ قضائية قيم ، حيث دفع المدعى بعدم دستورية هذا
القرار بقانون والمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون
حماية القيم من العيب وصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية ،
فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ المشار إليه مخالفته المادتين ١٠٨ ، ١٤٧ من الدستور لصدوره
من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعي المخول له
ولعدم توافر الحالة التي تسوغ سرعة إصداره في غيبة مجلس الشعب ،
وعلى المادة الثانية منه أنها تضمنت عدوانا على الملكية الخاصة
وإخلالا بمبدأ المساواة بالمخالفة لأحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠
من الدستور ، كما أنها أعادت أعمال حكم تشريعي سبق إلغاؤه بحكم

المحكمة الدستورية العليا بالمخالفة للمادة ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، كما ينص على المادة السادسة فقرة أولى من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه عقدها الإختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء المدنى وهو قاضيا الطبيعى مما يعتبر تعديلا للإختصاص القضائى كان يتعين عرضه على مجلس الشورى وهو ما يخالف بذلك المواد ٦٨ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٩٥ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية ، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك مالم يكن قد تم بيعها ... " وبرفض ما عدا ذلك من طلبات بما فى ذلك الطعن على المادة السادسة من القرار بقانون وبما يتضمنه من سلامة الإجراءات التى إتبع فى شأنه وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم إلى دستوريته ، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان قد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكميا المتقدمين بصدد الطعون سالفة الذكر ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة

تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن المدعى يطعن كذلك بعدم دستورية المادة ٥٠ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، والتي تنص على أن "يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائيا ولايجوز الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن عدا إعادة النظر" . وينعى المدعى على هذه المادة بأن الدعاوى التى كانت أصلا تدخل فى اختصاص القضاء العادى وإختصت بها محكمة القيم إعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه كان يجوز الطعن على الأحكام الصادرة فيها بطريق النقض ، وانه إذ قصرت المادة ٥٠ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها الطعن على إعادة النظر فإنها تكون قد حرمت المتقاضين من أحد طرق الطعن وخالفت بذلك المواد ٤٠ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٦٥ ، ١٦٧ من الدستور .

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناطق ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، وإذ كان المدعى يستهدف من دعواه الدستورية إجازة الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة من المحكمة العليا للقيم وكان الثابت أن الدعوى الموضوعية لازالت متداولة أمام محكمة القيم بدرجتها الأولى - ويجوز الطعن فى الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة العليا للقيم - ومن ثم وإلى هذا الحد من دعوى الموضوع فإنه لا مصلحة للمدعى فى إثارة حق الطعن لدى درجات أعلى من التقاضى ويتعين بالتالى القضاء بعدم قبول الدعوى فى هذا الشق أيضا .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار : ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : منير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس والدكتور عوض محمد المر
وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد المجيد خلاف
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣١)

القضية رقم ١٦ لسنة ٨ قضائية « دستورية »

١ - دستور - تشريع - حقوق " تنظيمها - حق التقاضى .
الأصل فى سلطة المشرع فى تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية مالم يقيدها الدستور
بضوابط معينة تعتبر حداً لها يحول دون إطلاقها - ليس ثمة تناقض بين حق التقاضى كحق
دستورى أصيل وبين تنظيمه تشريعياً بشرط ألا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا
الحق أو إهداره .

٢ - حق التقاضى - ميعاد التداعى .
تحديد المشرع ميعاداً يسقط بفواته الحق فى إقامة الدعوى لا يعنى مصادرة الحق فى
الدعوى ، بل يظل هذا الحق قائماً ما بقى ميعاد رفعها مفتوحاً ، وليس ذلك إلا تنظيماً تشريعياً
للحق فى التقاضى تقيماً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل التى عينها خلال
الموعد الذى حدده ، لامخالفة فيه لنص المادة (٦٨) من الدستور .

٣ - حق التقاضى - ميعاد التداعى - القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .
النص فى المادة (١١ مكرراً) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على تقييد التداعى
بالمطالبة بالحقوق الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بميعاد يسقط بإنتهائه الحق فى إقامة
الدعوى - يستهدف تصفية المنازعات المتعلقة بحقوق العاملين تصفية نهائية ولا ينال من ولاية
القضاء ولا يعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة مما تختص به .

٤ - مبدأ المساواة ماهيته .
المساواة المنصوص عليها فى المادة (٤٠) من الدستور ليست مساواة حسابية ، إذ
يملك المشرع بسلطته التقديرية ولمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز
القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط فى طائفة من
الأفراد وجب إعمال المساواة بينهم لتمثل مراكزهم القانونية ، فإذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن
توافرت الشروط فى بعضهم دون البعض الآخر ، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن
يمارسوا الحقوق التى كفلها القانون لهم .

١ ، ٢ ، ٣ - نعى المدعى على المادة (١١ مكرراً) من القانون رقم
١٣٥ لسنة ١٩٨٠ - بشأن علاج الآثار المترتبة على تسوية حالات
بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية - أنها إذ إنطوت على

تحديد ميعاد نهائى لرفع الدعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون غايته ٣٠ يونية سنة ١٩٨٤ ، وحظرت تعديل المركز القانونى للعامل بعد هذا التاريخ على وجه من الوجوه ، فإن النص المطعون عليه يكون قد قيد السلطة القضائية فى مزاولة إختصاصها بأن منعها من سماع الدعوى بعد هذا الميعاد مما يخل بحق التقاضى المنصوص عليه فى المادة (٦٨) من الدستور -مردود بأن المشرع إنطلاقاً من رغبته فى تصحيح أوضاع العاملين المدنيين فى الدولة والقطاع العام ، أقر بالتشريعات التى عينها النص المطعون فيه القواعد القانونية المنظمة لحقوق العاملين على نحو تتحقق لهم بها التسوية التى إرتآها منصفة لأوضاعهم الوظيفية ، منشأً لهم بموجبها حقاً فى هذه التسوية عند توافر شروطها ، ولم يجعل النص المطعون فيه حقهم فى رفع الدعوى لإقتضائها عند النزاع فيها مطلقاً من القيود ، بل قيد التداعى بشأنها بميعاد يسقط بإنتهائه الحق فى إقامة الدعوى ، مستهدفاً بذلك تصفية المنازعات المتعلقة بحقوق العاملين تصفية نهائية تستقر بها مراكزهم القانونية صونا للمصلحة العامة كى لا يستطيل النزاع بينهم وبين الجهة التى يعملون بها ، وهو ما حرص النص المطعون فيه على توكيده حين حظر بعد إنتهاء الميعاد الذى عينه لرفع الدعوى تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه إستناداً لأحكام التشريعات التى عددها ما لم يكن ذلك التعديل تنفيذاً لحكم قضائى نهائى . إذ كان ذلك ، وكان الأصل فى سلطة المشرع فى موضوع تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بضوابط معينة تعتبر حداً لها يحول دون إطلاقها ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أنه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضى كحق دستورى أصيل وبين تنظيمه تشريعياً بشرط ألا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو إهداره ، وكان النص المطعون فيه لاينال من ولاية القضاء ، ولا يعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة مما تختص به ، بل يقتصر على تحديد ميعاد يسقط بفواته الحق فى إقامة الدعوى بطلب الحقوق التى كفلتها التشريعات التى حددتها النص المطعون فيه ، فلا ينقطع جريانها أو يقف سريانها

لتعلقها بالنظام العام، لما كان ذلك، وكان المشرع يفرض هذه المواعيد لتحقيق المهمة التي ناطها بها وهي أن تكون حداً زمنياً نهائياً لإجراء عمل معين، فإن التقيد بها - وباعتبارها شكلاً جوهرياً في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل التى عينها خلال الموعد الذى حدده - لا يعنى مصادرة الحق فى الدعوى، بل يظل هذا الحق قائماً ما بقى ميعاد رفعها مفتوحاً، وليس ذلك إلا تنظيمياً تشريعياً للحق فى التقاضى لامخالفة فيه لنص المادة (٦٨) من الدستور.

٤- إن ما ينعاه المدعى من أن نص المادة (١١ مكرراً) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد خالف مبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من الدستور، بمقولة أن حرمانه العاملين الذين لم يقيموا الدعوى فى الميعاد من التسوية التى يستحقونها ينطوى على التمييز بينهم وبين غيرهم من العاملين من أفراد الطائفة الواحدة، مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المساواة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حسابية، ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية ولمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط فى طائفة من الأفراد، وجب إعمال المساواة بينهم لتمثل مراكزهم القانونية، فإذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط فى بعضهم دون البعض الآخر، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها القانون لهم. لما كان ذلك، وكان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، وكان النص المطعون فيه لا يقيم فى مجال الأوضاع الإجرائية التى فرضها لرفع الدعوى، تمييزاً من أى نوع بين العاملين المخاطبين بها، بل ساوى بينهم فى التقيد بأحكامه بأن ألزمهم جميعاً بمراعاة الميعاد الذى عينه كحد نهائى يسقط بفواته الحق فى الدعوى المرفوعة من أيهم، فإن النص المطعون فيه لا يكون قد إنطوى على حرمان طائفة من بينهم من حق التقاضى بعد أن إنتظمتهم جميعاً الأسس الموحدة التى نظم المشرع بها

هذا الحق بما لا مخالفة فيه لنص المادة ٤٠ من الدستور .

الإجراءات

بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانونين رقمي ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٣ لسنة ١٩٨٣ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الدعوى إستوفت أوضاعها القانونية .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ٣٢ قضائية أمام المحكمة الإدارية للنقل والمواصلات ضد السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكبارى طالباً فيها الحكم بأحقية في إعادة تسوية حالته طبقاً للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذلك إعتباراً من تاريخ تعيينه في ١٤ يونيو سنة ١٩٦٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وإذ دفع المدعى بعدم دستورية نص المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض

العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، والمعدل بالقانونين رقمي ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٣ لسنة ١٩٨٣ ، وكانت المحكمة الإدارية للنقل والمواصلات قد صرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن المادة ١١ مكرراً من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليهما محل الطعن الماثل - التي تنص على أنه " مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون ، أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، وقرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل إستناداً إلى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي " . وبمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ مدت المهلة المنصوص عليها في المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه إلى ستة أشهر إعتباراً من ٩ يوليو سنة ١٩٨٢ ، ثم مدت حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٤ بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ .

وحيث أن المدعى ينعى على المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه أنها إنطوت على تحديد ميعاد نهائي لرفع الدعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون غايته ٣٠ يونيو ١٩٨٤ ، وحظرت تعديل المركز القانوني للعامل بعد هذا التاريخ على أى وجه من الوجوه ومن ثم يكون النص المطعون عليه قد قيد السلطة القضائية في مزاولة إختصاصها بأن منعها من سماع الدعوى بعد هذا الميعاد مما يخل بحق التقاضي المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث أن هذا النعى مردود بأن المشرع إنطلاقاً من رغبته فى تصحيح أوضاع العاملين المدنيين فى الدولة والقطاع العام، أقر بالتشريعات التى عينها النص المطعون فيه القواعد القانونية المنظمة لحقوق العاملين على نحو تتحقق لهم بها التسوية التى إرتآها منصفة لأوضاعهم الوظيفية، منشأً لهم بموجبها حقاً فى هذه التسوية عند توافر شروطها، ولم يجعل النص المطعون فيه حقهم فى رفع الدعوى لإقتضاؤها عند النزاع فيها مطلقاً من القيود، بل قيد التداعى بشأنها بميعاد يسقط بإنتهائه الحق فى إقامة الدعوى، مستهدفاً بذلك تصفية المنازعات المتعلقة بحقوق العاملين تصفية نهائية تستقر بها مراكزهم القانونية صونا للمصلحة العامة كى لا يستطيل النزاع بينهم وبين الجهة التى يعملون بها، وهو ما حرص النص المطعون فيه على توكيده حين حظر بعد إنقضاء الميعاد الذى عينه لرفع الدعوى تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه إستناداً لأحكام التشريعات التى عددها ما لم يكن ذلك التعديل تنفيذاً لحكم قضائى. إذ كان ذلك، وكان الأصل فى سلطة المشرع فى موضوع تنظيم الحقوق إنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بضوابط معينة تعتبر حداً لها يحول دون إطلاقها، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضى كحق دستورى أصيل وبين تنظيمه تشريعياً بشرط ألا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو إهداره، وكان النص المطعون فيه لا ينال من ولاية القضاء، ولا يعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة مما تختص به، بل يقتصر على تحديد ميعاد يسقط بفواته الحق فى إقامة الدعوى بطلب الحقوق التى كفلتها التشريعات التى حددها النص المطعون فيه، شأن هذا الميعاد شأن غيره من المواعيد الحتمية التى يفرضها المشرع لىتم خلالها عمل معين، فلا ينقطع جريانها أو يقف سريانها لتعلقها بالنظام العام. لما كان ذلك، وكان المشرع يفرض هذه المواعيد لتحقيق المهمة التى ناطها بها وهى أن تكون حداً زمنياً نهائياً لإجراء عمل معين، فإن التقيد بها -وبإعتبارها شكلاً جوهرياً فى التقاضى تغياً به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل التى عينها

خلال الموعد الذى حدده - لا يعنى مصادرة الحق فى الدعوى ، بل يظل هذا الحق قائماً مابقى ميعاد رفعها مفتوحاً ، وليس ذلك إلا تنظيماً تشريعياً للحق فى التقاضى لامخالفة فيه لنص المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث أن ما ينعاه المدعى من أن النص المطعون عليه قد خالف مبدأ المساواة أمام القانون المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من الدستور ، بمقولة أن حرمانه العاملين الذين لم يقيموا الدعوى فى الميعاد من التسوية التى يستحقونها ينطوى على التمييز بينهم وبين غيرهم من العاملين من أفراد الطائفة الواحدة ، مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المساواة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حسابية ، ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية ولمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط فى طائفة من الأفراد ، وجب إعمال المساواة بينهم لتمثل مراكزهم القانونية ، فإذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط فى بعضهم دون البعض الآخر ، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها القانون لهم . لما كان ذلك ، وكان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، وكان النص المطعون فيه لا يقيم فى مجال الأوضاع الإجرائية التى فرضها لرفع الدعوى ، تمييزاً من أى نوع بين العاملين المخاطبين بها ، بل ساوى بينهم فى التقيد بأحكامها بأن ألزمهم جميعاً بمراجعة الميعاد الذى عينه كحد نهائى يسقط بفواته الحق فى الدعوى المرفوعة من أيهم ، فإن النص المطعون فيه لا يكون قد إنطوى على حرمان طائفة من بينهم من حق التقاضى بعد أن إنتظمتهم جميعاً الأسس الموحدة التى نظم المشرع بها هذا الحق بما لامخالفة فيه لنص المادة ٤٠ من الدستور .

وحيث أن ما ينعاه المدعى من مخالفة النص المطعون فيه للمادة ٦٤ من الدستور التى تقضى بأن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة ، قاله أن مخالفة النص المطعون عليه للمادتين ٤٠ ، ٦٨ من

الدستور يترتب عليه الخروج على مبدأ الشرعية وسيادة القانون مردود بأنه لما كان مبدأ الشرعية وسيادة القانون يوجب خضوع سلطات الدولة جميعها للقانون وإلتزام حدوده فى جميع أعمالها وتصرفاتها ، وكانت هذه المحكمة قد إنتهت إلى رفض الطعن بمخالفة النص المطعون عليه للمادتين المشار إليهما ، فإن هذا الوجه الأخير من النص يكون بدوره على غير أساس حريا بالرفض .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل
علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣٢)

القضية رقم ١٥٠ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية "نطاقها" - تشريع عقابي "سريانه من حيث الزمان" *
نطاق الطعن بعدم الدستورية بالنسبة للتشريع العقابي يتحدد بنصه المعمول به في
تاريخ الواقعة الجنائية- مثال بشأن الطعن على المادتين (٢٣٨) و (٢٤٤) من قانون
العقوبات *

٢ - شريعة إسلامية - تشريع *
إلزام الدستور المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع،
لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الإلزام بحيث إذا إنطوى
أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة
الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى إنفاذ هذا الحكم بالنسبة لها،
لصدورها فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الأعمال *

٣ - شريعة إسلامية - المادة (٢٢٠) إجراءات جنائية *
عدم تعديل المادة (٢٢٠) من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديل المادة الثانية من
الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ التاريخ الذى فرض فيه الإلزام باتخاذ مبادئ الشريعة
الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - النعى عليها بمخالفة حكم هذه المادة فى غير محله *

١ - لما كان من المقرر أن العقاب على ارتكاب جريمة إنما يكون
وفقاً للنصوص السارية فى تاريخ حدوثها ، فإن نطاق الطعن بعدم
الدستورية يتحدد بالنسبة للمادتين (٢٣٨) ، (٢٤٤) من قانون
العقوبات بنصهما المعمول به فى تاريخ الواقعة الجنائية مادام لم يتم
تعديلها بعد ذلك على وجه أصح للمتهم *

٢ ، ٣ - إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر
الرئيسى للتشريع - بعد تعديل المادة الثانية من الدستور بتاريخ ٢٢
مايو سنة ١٩٨٠ - لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد
التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام بحيث إذا إنطوى أى منها على

ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الاعمال ، ومن ثم فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن هذا القيد ، وهذا هو مناط الرقابة الدستورية . وكان مبنى الطعن هو مخالفة المادتين (٢٣٨) ، (٢٤٤) من قانون العقوبات والمادة (٢٢٠) من قانون الإجراءات الجنائية للمادة الثانية من الدستور ، وكان القيد المقرر بمقتضى المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لا يتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه ، وكان نطاق الطعن قد تحدد بالمادتين (٢٣٨) ، (٢٤٤) من قانون العقوبات بنصهما فى تاريخ الواقعة الجنائية سنة ١٩٧٨ وهو تاريخ سابق على تعديل المادة الثانية من الدستور وبالمادة (٢٢٠) من قانون الإجراءات الجنائية التى لم يجر تعديلها بعد هذا التعديل للدستور ، ومن ثم فإن النعى على هذه المواد بمخالفتها حكم المادة الثانية من الدستور - وأيا كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون فى غير محله .

الإجراءات

بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٢ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٧٩ جنح مركز البدرشين بعد أن قضت محكمة جنح البدرشين بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادتين (٢٣٨) ، (٢٤٤) من قانون العقوبات والمادة (٢٢٠) من قانون الإجراءات الجنائية .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى وإحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر
الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة أسندت للمدعى عليهما الأول
والثاني أنهما في يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٨ - تسببا بخطئهما في إحداث
وفاة ثلاثة عشر شخصاً وإصابة ثمانية وثلاثين شخصاً وكان ذلك ناشئاً
عن إهمالهما وعدم إحترازهما وعدم مراعاتهما القوانين واللوائح وطلبت
عقابهما بالمادتين ١ / ٢٣٨ ، ٣ و ١ / ٢٤٤ ، ٣ من قانون العقوبات .
وأثناء تداول الدعوى أمام محكمة جناح البدرشين إدعى ورثة بعض
المجنى عليهم مدنياً طالبين الحكم بتعويض مؤقت ، وإذ تراءى لمحكمة
جناح البدرشين الجزئية عدم دستورية المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون
العقوبات والمادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية فقد أحالت
الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية هذه المواد ،
إستناداً إلى أن المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات تتصان على
عقوبتي الحبس والغرامة أو إحداهما لمن يتسبب خطأ في موت أو جرح
شخص نتيجة إهماله أو رعونته أو عدم إحترازه أو عدم مراعاته
للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإنطوتا بذلك على مخالفة
لمبادئ الشريعة الإسلامية التي أصبحت طبقاً للمادة الثانية من
الدستور المصدر الرئيسى للتشريع ، وذلك بإعتبار أن الدية تجب في
القتل الخطأ وأن الأرض يجب في إصابة مادون النفس خطأ ، كما أن
المادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت رفع الدعوى
المدنية أمام المحاكم الجنائية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة
تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وإذ كان من المقرر أن العقاب على ارتكاب جريمة إنما يكون وفقاً
لنصوص السارية في تاريخ حدوثها ، فإن نطاق الطعن يتحدد بالنسبة

للمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات بنصهما المعمول به في تاريخ الواقعة الجنائية مادام انه لم يتم تعديلها بعد ذلك على وجه أصلح للمتهم . ويتحدد هذا النطاق ايضاً بالمادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والمعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن " من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم إحترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة مع تمكنه من ذلك . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة اشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين " .

وحيث أن المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، تنص على أنه :

" من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم إحترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا

وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة فى الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مده لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

وحيث أن المادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ تنص على إنه : " يجوز رفع الدعوى المدنية ، مهما بلغت قيمتها ، بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية " .

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذى تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية منه أصبحت تنص على أن : " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع " ، بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع " .

وحيث أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إلزام المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - بعد تعديل المادة الثانية من الدستور على نحو ما سلف - لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الإلزام بحيث إذا إنطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلاً من قبله ، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الأعمال ، ومن ثم فإن

هذه التشريعات تكون بمنأى عن هذا القيد ، وهذا هو مناط الرقابة الدستورية .

وحيث أنه ترتيباً على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات والمادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية للمادة الثانية من الدستور ، وإذ كان القيد المقرر بمقتضى المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية - لايتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكان نطاق الطعن قد تحدد بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات بنصهما فى تاريخ الواقعة الجنائية سنة ١٩٧٨ وهو تاريخ سابق على تعديل المادة الثانية من الدستور وبالمادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى لم يجر تعديلها بعد هذا التعديل للدستور ، ومن ثم فإن النعى على هذه المواد بمخالفتها حكم المادة الثانية من الدستور - وأياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية - يكون فى غير محله ، الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى .

ملحوظة :

أصدرت المحكمة خلال الفترة التى تناولها هذا الجزء من أحكام المحكمة - أحكاماً برفض الطعون بعدم الدستورية لذات الأسباب وذلك فى دعاوى التالية :

١ - الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ قضائية «دستورية» بجلسة ٤ إبريل سنة ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٧) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر .

٢ - الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦ قضائية «دستورية» بجلسة ٤ إبريل سنة ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٢٢٢) فقرة أولى من

القانون المدني .

٣ - الدعوى رقم ٦٤ لسنة ٧ قضائية «دستورية» بجلسته ٤ إبريل سنة ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٧٦) من قانون الوصية .

٤ - الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ٦ قضائية «دستورية» بجلسته ٦ يونيه سنة ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣٧) فقرة أولى من قانون الوصية .

٥ - الدعوى رقم ٢ لسنة ٨ قضائية «دستورية» بجلسته ٦ يونيه سنة ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (١/٤٥٨) من القانون المدني .

٦ - الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٣ قضائية «دستورية» بجلسته ٢ إبريل سنة ١٩٨٨ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند أولاً من قانون العقوبات .

٧ - الدعوى رقم ٣٢ لسنة ١٠ قضائية «دستورية» بجلسته ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند ثانياً من قانون العقوبات .

٨ - الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٠ قضائية «دستورية» بجلسته ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند خامساً من قانون العقوبات .

٩ - الدعوى رقم ١٢ لسنة ١١ قضائية «دستورية» بجلسته ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند رابعاً من قانون العقوبات .

١ - الدعوى رقم ١٧ لسنة ٨ قضائية «دستورية» بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٩٠ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٢٢٨) من القانون المدني .

١١ - الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٠ قضائية «دستورية» بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٩٠ بشأن الطعن بعدم دستورية المواد من (٢٧٣) إلى (٢٧٦) من قانون العقوبات .

١٢ - الدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٠ قضائية «دستورية» بجلسة ٥ يناير سنة ١٩٩١ بشأن الطعن بعدم دستورية المواد (٢٦٧) ، (٢٦٩) ، (٢٧٧) من قانون العقوبات .

جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال
أعضاء

وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رافت محمد عبد الواحد
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٢)

القضية رقم ٢٧ لسنة ٩ قضائية « دستورية »

١ - مجلس الشعب - حق الترشيح - الرقابة القضائية الدستورية *
كفالة الدستور لحق الترشيح، مقتضاه ألا ينبغى لسلطة التشريع النيل منه، وإلا وقع
عملها مخالفاً لأحكامه * صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة
١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب - لايتناول
مسائل سياسية تنأى عن الرقابة القضائية الدستورية .

٢ - دعوى دستورية " الحكم فيها - حجته " *
حجية الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية المانعة من نظر أى طعن دستورى
جديد، يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثاراً للمنازعة حول دستوريته وفصلت
فيها المحكمة فصلاً حاسماً بقضائها *

٣ - دستور " سموه " *
الدستور هو القانون الأساسى الأعلى، الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها
نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام، ويحدد السلطات العامة، ويقرر الحريات
والحقوق العامة وضمانياتها - سيادة الدستور وسموه بحسبانه كفيل الحريات وموئله وعماد الحياة
الدستورية وأساس نظامها *

٤ - دستور " مبدأ سيادة الدستور " - السلطات العامة - المحكمة الدستورية العليا
" الرقابة الدستورية " .

خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور، أصل مقرر وحكم لازم لكل نظام
ديمقراطى سليم - إلزام كل السلطات بالنزول على قواعد الدستور وإلتزام حدوده وإلا خضع
عملها متى إنصبت المخالفة على قانون أو لائحة للرقابة القضائية الدستورية التى إختص بها
الدستور المحكمة الدستورية العليا دون غيرها إبتغاء الحفاظ على أحكامه وصونها وحمايتها من
الخروج عليها *

٥ - الدساتير المصرية - الحريات والحقوق العامة *
حرص الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات
والحقوق العامة قصداً من الشارع الدستورى بأن تكون قيماً على المشرع العادى فيما يسنه من
قواعد وأحكام، فإذا خرج على هذا الضمان الدستورى بأن قيد حرية أو حقاً ورد فى الدستور
مطلقاً أو إنتقص من أيهما تحت ستار التنظيم، شاب عمله مخالفة الدستور *

٦ - دستور - مبدأ المساواة "ماهيته" .

صدارة مبدأ المساواة أمام القانون لباب الحريات والحقوق العامة في الدستور، باعتباره أساس العدل والحرية والسلام الإجتماعي وعلى تقدير أن غايته صون حقوق المواطنين وحرياتهم في مواجهة صور التمييز التي تنال منها أو تقيد ممارستها .

٧ - مبدأ المساواة "نطاقه" - صور التمييز .

مبدأ المساواة لا ينطبق على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور فحسب وإنما أيضاً على كافة الحقوق التي يقررها القانون للمواطنين - عدم ورود صور التمييز المنصوص عليها في المادة (٤٠) من الدستور، والتي تقوم على الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة على سبيل الحصر - علة ذلك - النص على هذه الصور لأنها الأكثر شيوعاً في الناحية العملية، ووجود صور أخرى من التمييز لا تقل آثارها خطورة عنها وتتناقض ومبدأ المساواة وتهدر أساسه .

٨ - مبدأ المساواة - حقوق "تنظيمها" .

المساواة المنصوص عليها في المادة (٤٠) من الدستور، مساواة قانونية رهينة بشروطها الموضوعية التي ترتد إلى طبيعة الحق الذي يكون محلاً لها، وما تقتضيه ممارسته من متطلبات - سلطة المشرع التقديرية لمقتضيات الصالح العام في وضع الشروط الموضوعية التي تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم ممارسة هذه الحقوق .

٩ - الحقوق السياسية "حق الانتخاب والترشيح" .

الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة (٦٢) من الدستور ومن بينها حقى الترشيح والانتخاب، من الحقوق العامة التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها وإعتبارها واجباً وطنياً لإتصالها بالسيادة الشعبية - حق الانتخاب والترشيح حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدونهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها إذا هما أفرغا من المضمون الذي يكفل جدية وفاعلية ممارستها .

١٠ - الحقوق السياسية - تشريع .

القواعد التي يضعها المشرع تنظيمًا للحقوق السياسية، يتعين ألا تؤدي إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها أو التمييز في أسس مباشرتها أو التعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص لمن تتماثل مراكزهم القانونية .

١١ - دستور - أحزاب سياسية - ديمقراطية .

إستعاضة الدستور عن التنظيم الوحيد ممثلاً في الإتحاد الإشتراكي العربي الذي كان مسيطراً وحده على العمل الوطني سيطرة لا تتحقق بها للديمقراطية مفهومها المتجانس مع طبيعتها، إلى نظام التعددية الحزبية تعميقاً للديمقراطية بإعتبارها الطريق للعمل الوطني من خلال ديمقراطية الحوار التي تتعدد فيها الآراء في إطار المصلحة القومية التي يقوم عليها الشعب في مجموعه ويفرض من خلالها قياداته السياسية وإنتماءاته الوطنية .

١٢ - السيادة الشعبية - ديمقراطية - أحزاب سياسية .

السيادة الشعبية لا تنعقد لفئة دون أخرى ولا سيطرة لجماعة بذاتها على غيرها - مادة (٣) من الدستور - أثر ذلك، تعاون الأحزاب السياسية مع غير المنتمين إليها في إرساء دعائم

العمل الوطنى - الديمقراطية لا تمنح الأحزاب السياسية دوراً فى العمل الوطنى يجاوز حدود الثقة التى توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقاً لأسس موضوعية لاتحدها عقيدة من أى نوع ولا يقيدوها شكل من أشكال الإنتماء سياسياً كان أو غير سياسى *

١٣ - حق الانتخاب وحق الترشيح - مبدأ المساواة *

كفالة الدستور للمواطنين حقى الانتخاب والترشيح وجعلهم سواء فى ممارستهما وعدم إجازته التمييز بينهم فى أسس مباشرتهما، ولا تقرير أفضلية لبعضهم على بعض فى أى شأن يتعلق بهما - إطلاقه هذين الحقين للمواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك على إختلاف إنتماءاتهم وآرائهم السياسية لضمان أن يظل العمل الوطنى جماعياً لا إمتياز فيه لبعض المواطنين على بعض *

١٤ - حق الترشيح - مبدأ تكافؤ الفرص *

المواطنون جميعاً الذين تتوافر فيهم شروط مباشرة الحق فى الترشيح، لهم الفرص ذاتها التى يؤثرون من خلالها - وبقدر متساو فيما بينهم - فى تشكيل السياسة القومية .

١٥ - أحزاب سياسية - حقوق سياسية " صفة المواطنة " - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة *

عدم التمييز فى أسس مباشرة الحقوق السياسية بين المنتمين للأحزاب السياسية وغير المنتمين إليها - تأكيد ذلك، النص فى المادة (٥) من الدستور على نظام تعدد الأحزاب السياسية لم يتضمن إلزام المواطنين جميعاً بالإنضمام إليها ، والنص فى المادة (٦٢) منه على كفالة الحقوق السياسية جاء رهيناً بصفة " المواطنة " فحسب طليقاً من قيد الحزبية ومبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة ، وقيام النظام الحزبى تقرر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ قبل التعديل الدستورى بالنص على التعددية الحزبية ، إرتكاناً الى بعض الحريات والحقوق العامة ومنها حق الترشيح ، فلا يضح أن ينقلب النظام الحزبى بعد تقريره قيداً عليها *

١٦ - دستور - " تفسير نصوصه " *

تفسير نصوص الدستور يكون بإعتبارها وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً ، فلا يفسر نص منه بمعزل عن نصوصه الأخرى وإنما متسانداً معها بما يقيم بينها التوافق وينأى بها عن التعارض *

١٧ - دستور " المادة (٦٢) منه - تفسيرها " - حق الترشيح - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة *

المادة (٦٢) من الدستور - كفالتها حق الترشيح غير مقيد بالإنتماء الحزبى ، مع إيجاب الدستور فى المادة (٨) منه تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وفى المادة (٤٠) المساواة بين المواطنين فى الحقوق العامة ومنها حق الترشيح وحظره التمييز بينهم بسبب إختلاف الآراء السياسية - مؤدى هذه النصوص مترابطة متكاملة ، إعتبار المواطنين المستوفين لشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب بالنسبة لممارسة هذا الحق فى مراكز قانونية متماثلة وعلى أساس من الفرص المتكافئة فى الفوز بالعضوية دون إعتداد بإنتماءاتهم الحزبية *

١٨ - دستور - تشريع " النظام الإنتخابى " *

سلطة المشرع التقديرية فى إختيار النظام الإنتخابى ، حدها ، عدم الخروج على القيود والضوابط والمبادئ التى نص عليها الدستور وعدم المساس بالحريات والحقوق العامة

التي كفلتها نصوصه *

١٩ - مجلس الشعب - حق الترشيح - مبدأ المساواة *

إقامة القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ التحديد العددي للمقاعد المخصصة لكل دائرة بصورة متفاوتة على أساس عدد المواطنين بها وتحديد في المادة الخامسة مكرراً منه للمرشح الفردي في كل منها مقعداً واحداً بصورة تحكمية أيأ كان عدد مواطنيها يتنافس عليه المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية - يتضمن مخالفة للقاعدة العامة التي إتبعها في تحديد عدد المقاعد النيابية في كل دائرة بما يتناسب وعدد السكان فيها وإخلالاً بمبدأ المساواة في المعاملة بين المرشحين *

٢٠ - مجلس الشعب - حق الترشيح - المادة (٥) مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة

١٩٧٢ المعدل - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة *

المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ - نصها على تحديد مقعد واحد في كل دائرة مخصصاً لنظام الانتخاب الفردي، يجري التنافس عليه بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين إليها، وتخصيصها عدة مقاعد في الدائرة خالصة لمرشحي القوائم الحزبية - يتضمن إخلالاً صريحاً بحق المواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية في الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقي المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية وتمييزاً قائماً على أساس إختلاف الآراء السياسية بالمخالفة للمواد (٨)، (٤٠)، (٦٢) من الدستور *

٢١ - أحزاب سياسية "الحرية في الانضمام إليها" - حرية الرأي *

كفالة الدستور للمواطن حرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو عدم الانضمام إليها - حمل المواطن على الانضمام إلى الأحزاب السياسية يتعارض مع حرته في الرأي بالمخالفة للمادة (٤٧) من الدستور *

٢٢ - المحكمة الدستورية العليا "إختصاصها" *

المحكمة الدستورية العليا، هي الهيئة القضائية العليا التي أنشأها الدستور حارسة لأحكامه ونصبها قوامة على صونه وحمايته، والجهة التي ناط بها القانون دون غيرها سلطة الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها *

٢٣ - الأحكام القضائية "طبيعتها الكاشفة - الأثر الرجعي" .

الأصل في الأحكام القضائية أنها كاشفة وليست منشئة، مما يستتبع أن يكون للحكم بعدم الدستورية أثر رجعي كنتيجة حتمية لطبيعته الكاشفة - أعمال المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الرجعية على إطلاقها بالنسبة للنصوص الجنائية إلى حد إسقاط حجية الأمر المقتضى لتعلقها بالإدانة في أمور تمس الحريات الشخصية، أما في غير المسائل الجنائية فالأصل أيضاً سريان الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية، والاستثناء من الأثر الرجعي الحقوق والمراكز التي إستقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم *

٢٤ - مجلس الشعب - حكم "أثر الحكم بعدم الدستورية" *

القضاء بعدم دستورية النص التشريعي الذي أجريت إنتخابات مجلس الشعب بناء عليه، مؤداه ولازمه بطلان تكوين المجلس منذ إنتخابه ودون أن يستتبع ذلك إسقاط ما أقره

المجلس من قوانين وقرارات، وما إتخذه من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية، بل تظل على أصلها من الصحة ونافذة مالم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم*.

١ - إن القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب، قد صدر فى شأن يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وهو من الحقوق السياسية التى كفلها الدستور، والتى ينبغى على سلطة التشريع ألا تنال منها وإلا وقع عملها مخالفاً لأحكامه، ومن ثم لا يكون قد تناول مسائل سياسية تتأى عن الرقابة القضائية الدستورية.

٢ - لئن كان الثابت أن المدعى سبق أن أقام الدعوى الدستورية رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية بالطعن على بعض مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ومن بينها المادتان الثالثة والخامسة مكرراً منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، إلا أنه لما كان الطعن فى الدعوى الراهنة وارداً على الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكرراً من القانون المشار إليه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، ومن ثم فإن محل الطعن فى كل من الدعويين يكون مختلفاً، ولا يكون للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة حجية مانعة من نظر الدعوى المائلة.

٣ - الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ويحدد السلطات العامة، ويرسم لها وظائفها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ومن ثم فقد تميز الدستور بطبيعة خاصة تضى على صفة السيادة والسمو بحسبانه كفيل الحريات وموئلاً وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها، وحق لقواعده أن تستوى على القمة من البناء القانونى للدولة وتتبوأ مقام الصدارة بين قواعد النظام العام بإعتبارها أسس القواعد الآمرة التى يتعين على الدولة إلزامها فى تشريعها وفى قضائها وفيما

تمارسه من سلطات تنفيذية ، ودون أى تفرقة أو تمييز - فى مجال الإلتزام بها - بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ذلك أن هذه السلطات كلها سلطات مؤسسة أنشأها الدستور ، تستمد منه وجودها وكيانها ، وهو المرجع فى تحديد وظائفها ، ومن ثم تعتبر جميعها أمام الدستور على درجة سواء ، وتقف كل منها مع الأخرى على قدم المساواة ، قائمة بوظيفتها الدستورية متعاونة فيما بينها فى الحدود المقررة لذلك ، خاضعة لأحكام الدستور الذى له وحده الكلمة العليا وعند أحكامه تنزل السلطات العامة جميعاً . والدولة فى ذلك إنما تلتزم أصلاً من أصول الحكم الديمقراطى ، هو الخضوع لمبدأ سيادة الدستور ، وهو ما حرص الدستور القائم على تقريره بالنص فى المادة (٦٤) منه على أن "سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة" ، وفى المادة (٦٥) منه على أن "تخضع الدولة للقانون" ولا ريب فى أن المقصود بالقانون فى هذا الشأن هو القانون بمعناه الموضوعى الأعم الذى يشمل كل قاعدة عامة مجردة أياً كان مصدرها ، ويأتى على رأسها ، وفى الصدارة منها الدستور بوصفه أعلى القوانين وأسمها .

٤ - إن خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور أصل مقرر وحكم لازم لكل نظام ديمقراطى سليم ، ومن ثم يكون لزاماً على كل سلطة عامة أياً كان شأنها وأياً كانت وظيفتها وطبيعتها الإختصاصات المسندة إليها ، النزول عند قواعد الدستور ومبادئه والالتزام حدوده وقيوده ، فإن هى خالفها أو تجاوزتها شاب عملها عيب مخالفة الدستور ، وخضع - متى انصبت المخالفة على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا بوصفها الهيئة القضائية العليا التى إختصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح بغية الحفاظ على أحكام الدستور وصونها وحمايتها من الخروج عليها .

٥ - إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها قصداً من الشارع الدستورى أن يكون النص عليها فى الدستور قيماً

على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام وفى حدود ما أراده الدستور لكل منها من حيث إطلاقها أو جواز تنظيمها تشريعياً ، فإذا خرج المشرع فيما يقرره من تشريعات على هذا الضمان الدستورى ، بأن قيد حرية أو حقاً ورد فى الدستور مطلقاً أو أهدر أو إنتقص من أيهما تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً ، وقع عمله التشريعى مشوباً بعيب مخالفة الدستور .

٦ ، ٧ - إن الحق فى المساواة أمام القانون هو أول ما نص عليه الدستور فى الباب الخاص بالحريات والحقوق العامة ، وجاء فى الصدارة منها بإعتبار أن هذا الحق هو أساس العدل والحرية والسلام الإجتماعى ، وعلى تقدير أن الغاية التى يستهدفها تتمثل أصلاً فى صون حقوق المواطنين وحرياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تنال منها أو تقيد ممارستها ، وأضحى هذا المبدأ فى جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر تطبيقها على الحريات والحقوق العامة المنصوص عليها فى الدستور ، بل ينسحب مجال أعمالها الى الحقوق التى يقررها القانون العادى ويكون مصدراً لها . ولئن نص الدستور فى المادة (٤٠) منه على حظر التمييز بين المواطنين فى أحوال بينها وهى التى يقوم التمييز فيها على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، إلا أن إيراد الدستور لصور بعينها يكون التمييز محظوراً فيها ، مرده إلى أنها الأكثر شيوعاً فى الحياة العملية ولا يدل بالتالى على إنحصاره فيها دون غيرها ، إذ لو قيل بأن التمييز المحظور دستورياً لا يقوم إلا فى الأحوال التى بينهاها المادة (٤٠) المشار إليها ، لكان التمييز فيما عداها غير مناقض للدستور ، وهو نظر لا يستقيم مع المساواة التى كفلها ويتناقض مع الغاية المقصودة من إرسائها ، يؤيد ذلك إن من صور التمييز التى لم تصرح المادة المذكورة بالإشارة إليها مالاتقل فى أهميتها وخطورة الآثار المترتبة عليها عن تلك التى عنيت بإبرازها كالتمييز بين المواطنين فى مجال الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور لإعتبار يتعلق بالمولد أو المركز الإجتماعى أو الإلتواء الطبقي أو الإنحياز لرأى بذاته سياسياً كان أو غير سياسى ، مما يؤكد أن ألوان

التمييز على اختلافها التي تتناقض في محتواها مع مبدأ المساواة وتهدر الأساس الذي يقوم عليه إنما يتحتم إخضاعها جميعاً لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة قضائية لضمان إحترام مبدأ المساواة في جميع مجالات تطبيقه .

٨ - المساواة المنصوص عليها في المادة (٤٠) من الدستور لا تعنى أنها مساواة فعلية يتساوى بها المواطنون في الحريات والحقوق أياً كانت مراكزهم القانونية ، بل هي مساواة قانونية رهينة بشروطها الموضوعية التي ترد في أساسها إلى طبيعة الحق الذي يكون محلاً لها وما تقتضيه ممارسته من متطلبات ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب إعمال المساواة بينهم لتمثل مراكزهم القانونية ، وإن اختلفت هذه المراكز بأن توافرت في البعض دون البعض الآخر إنتفى مناط التسوية بينهم .

٩ - إن الدستور قد نص في المادة (٦٢) منه - التي وردت في الباب الخاص بالحريات والحقوق العامة - على أن " للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الإستفتاء وفقاً لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني " ، مما مفاده أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة - ومن بينها حق الترشيح الذي عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وإبداء الرأي في الإستفتاء - إعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان إسهامهم في إختيار قياداتهم وممثليهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصلحة الجماعة ، وعلى أساس أن حق الانتخاب والترشيح خاصة هما حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا هما أفرغا من المضمون الذي يكفل ممارستها ممارسة جدية وفعالة ، ومن ثم كان هذان الحقان لازمين لزوماً حتماً لأعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومعبرة تعبيراً

صادقاً عنها . ولذلك لم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسته تلك الحقوق السياسية وإنما جاوز ذلك إلى إعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجباً وطنياً يتعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قواماً لكل تنظيم يرتكز على إرادة هيئة الناخبين .

١٠ - لئن كانت المادة (٦٢) من الدستور قد أجازت للمشرع العادى تنظيم الحقوق السياسية الثلاثة -الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الإستفتاء - بما نصت عليه من أن ممارسة هذه الحقوق تكون "وفقاً لأحكام القانون" فإنه يتعين عليه أن يراعى فى القواعد التى يتولى وضعها تنظيماً لتلك الحقوق ألا تؤدى إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها وألا تتطوى على التمييز المحظور دستورياً أو تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى كفلته الدولة لجميع المواطنين ممن تتماثل مراكزهم القانونية وبوجه عام ألا يتعارض التنظيم التشريعى لتلك الحقوق مع أى نص فى الدستور بحيث يأتى التنظيم مطابقاً للدستور فى عموم قواعده وأحكامه .

١١ - إن المادة الخامسة من الدستور إذ تنص -بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - على أن "يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور " فإنما قصد بهذا التعديل الدستورى العدول عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلاً فى الإتحاد الإشتراكى العربى الذى كان مهيمناً وحده على العمل الوطنى ومسيطرأ عليه فى مجالاته المختلفة سيطرة لا تتحقق بها للديمقراطية مفهومها المتجانس مع طبيعتها ، إلى تعدد الأحزاب ليقوم عليه النظام السياسى فى الدولة ، بإعتبار أن هذه التعددية الحزبية إنما تستهدف أساساً الإتجاه نحو تعميق الديمقراطية وإرساء دعائمها فى إطار حقى الانتخاب والترشيح اللذين يعتبران مدخلا وقاعدة أساسية لها ، ومن ثم كفلها الدستور للمواطنين كافة الذين تتعقد لهم السيادة الشعبية ويتولون ممارستها على الوجه المبين فى الدستور ، وليس أدل على ذلك من أن التعددية الحزبية هى التى

تحمل فى أعطافها تنظيمياً تتناقض فيه الآراء أو تتوافق، تتعارض أو تتلاقى ولكن المصلحة القومية تظل إطاراً لها ومعياراً لتقييمها وضابطاً لنشاطها وهى مصلحة يقوم عليها الشعب فى مجموعه ويفرض من خلالها قياداته السياسية وإنتماءاته الوطنية، ولم تكن التعددية الحزبية بالتالى وسيلة إنتهجاها الدستور لإبدال سيطرة بأخرى، وإنما نظر إليها الدستور بإعتبارها طريقاً قوياً للعمل الوطنى من خلال ديمقراطية الحوار التى تتعدد معها الآراء وتتباين على أن يظل الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية مرتبطاً فى النهاية بإرادة هيئة الناخبين فى تجمعاتها المختلفة، وهى إرادة تبلورها عن طريق إختيارها الحر لممثليها فى المجالس النيابية وعن طريق الوزن الذى تعطيه بأصواتها للمترشحين على مقاعدها.

١٢ - من خلال الجهود المتضافرة فى بناء العمل الوطنى تعمل الأحزاب السياسية متعاونة مع غير المنتمين إليها فى إرساء دعائمه وبذلك يتحدد المضمون الحق لنص المادة الثالثة من الدستور التى لاتعقد السيادة الشعبية لفئة دون أخرى، ولا تفرض سيطرة لجماعة بذاتها على غيرها، وفى هذا الإطار تكمن قيمة التعددية الحزبية بإعتبارها توجهاً دستورياً نحو تعميق مفهوم الديمقراطية التى لاتمنح الأحزاب السياسية دوراً فى العمل الوطنى يجاوز حدود الثقة التى توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقاً لأسس موضوعية لاتحدها عقيدة من أى نوع ولا يقيدوها شكل من أشكال الإنتماء سياسياً كان أو غير سياسى.

١٣ - إن الدستور حين كفل للمواطنين حقى الإنتخاب والترشيح وجعلهم سواء فى ممارسة هذين الحقين ولم يجز التمييز بينهم فى أسس مباشرتهما ولا تقرير أفضلية لبعض المواطنين على بعض فى أى شأن يتعلق بهما، إنما أطلق هذين الحقين للمواطنين -الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك- على إختلاف إنتماءاتهم وآرائهم السياسية لضمان أن يظل العمل الوطنى جماعياً لا إمتياز فيه لبعض المواطنين على بعض.

١٤، ١٥ - للمواطنين جميعاً الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لمباشرة الحق فى الترشيح الفرص ذاتها التى يؤثرون من خلالها - وبقدر متساو فيما بينهم - فى تشكيل السياسية القومية وتحديد ملامحها النهائية . ومما يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على نظام تعدد الأحزاب ، لم تتضمن النص على إلزام المواطنين بالإنضمام إلى الأحزاب السياسية أو تقييد مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة (٦٢) من الدستور بضرورة الإنتماء الحزبى مما يدل بحكم اللزوم على تقرير حرية المواطن فى الإنضمام إلى الأحزاب السياسية أو عدم الإنضمام إليها وفى مباشرة حقوقه السياسية المشار إليها من خلال الأحزاب السياسية أو بعيداً عنها مادام أن النص فى المادة (٦٢) من الدستور على كفالة هذه الحقوق السياسية قد جاء رهيناً بصفة " المواطننة " فحسب طليقاً من قيد الحزبية ، يقطع فى دلالة ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة قيده بأن يكون النظام الحزبى دائراً فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى ، ولاشك فى أن مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون وهما - من المقومات والمبادئ الأساسية المعنية فى هذا الشأن - يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة وعلى أساس من تكافؤ الفرص للجميع دون أى تمييز يستند إلى الصفة الحزبية ، إذ يعتبر التمييز فى هذه الحالة قائماً على أساس إختلاف الآراء السياسية الأمر المحظور دستورياً . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن قيام النظام الحزبى ، وقد تقرر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ قبل التعديل الدستورى بالنص على تعدد الأحزاب السياسية ، فكان لازماً أن يكون لهذا القانون أساس دستورى فى ظل قيام الإتحاد الإشتراكى العربى وقد إرتكن واضعو القانون المشار إليه فى ذلك - على ما يبين من مذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عنه - إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة فى الدستور ، ومنها حرية الرأى والعقيدة السياسية وحق الانتخاب وحق الترشيح على إعتبار أن حق تكوين الأحزاب السياسية

يعد حقاً دستورياً منبثقاً منها ومترتباً عليها ، فلا يصح أن ينقلب النظام الحزبى بعد تقريره قيداً على الحريات والحقوق العامة التى تفرع عنها ومنها حق الترشيح وهو من الحقوق العامة التى تحتها طبيعة النظم الديمقراطية النيابية ويفرضها ركنها الأساسى الذى يقوم على التسليم بالسيادة للشعب .

١٦ - تفسير نصوص الدستور يكون بالنظر إليها بإعتبارها وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً ، بحيث لا يفسر أى نص منها بمعزل عن نصوصه الأخرى ، بل يجب أن يكون تفسيره متسانداً معها بفهم مدلوله بما يقيم بينها التوافق وينأى بها عن التعارض .

١٧ - إن الدستور إذ كفل - فى المادة (٦٢) منه - للمواطن حق الترشيح غير مقيد بالإنتماء الحزبى ، وقرر فى المادة (٤٠) منه المساواة بين المواطنين فى الحقوق العامة ، ومنها حق الترشيح ، وهو من الحقوق السياسية التى تأتى فى الصدارة من الحقوق العامة لتعلقها بالإرادة الشعبية المعبرة عن سيادة الشعب وحظر التمييز بينهم فيها بسبب اختلاف الآراء السياسية ، وأوجب على الدولة فى المادة الثامنة أن تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، فإن مؤدى هذه النصوص مترابطة ومتكاملة ، أن المواطنين المستوفين لشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، يعتبرون بالنسبة إلى حق الترشيح فى مراكز قانونية متماثلة ، مما يتعين أن تكون ممارستهم لهذا الحق على قدم المساواة وعلى أساس من الفرص المتكافئة فى الفوز بالعضوية بصرف النظر عن إنتماءاتهم الحزبية وعدمها ، على أن يكون المرجع فى الفوز بالعضوية للمرشح - مستقلاً كان أو حزبياً ، طبقاً لنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية أو لنظام الانتخاب الفردى - إلى إرادة هيئة الناخبين صاحبة السيادة الشعبية التى هى مصدر السلطات جميعاً .

١٨ - لئن كان للمشرع سلطة تقديرية فى إختيار النظام الانتخابى إلا أن سلطته فى هذا الشأن تجد حدها فى عدم الخروج على القيود والضوابط والمبادئ التى نص عليها الدستور وعدم المساس بالحريات والحقوق العامة التى كفلتها نصوصه .

١٩ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ حين حدد عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة من الدوائر الانتخابية وغاز فى عدد المقاعد من دائرة الى أخرى ، أقام هذا التحديد العددى للمقاعد المخصصة لكل دائرة كقاعدة عامة على أساس عدد المواطنين بها حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون مجلس الشعب فيما عدا المحافظات التى استثنائها المشرع من هذه القاعدة للإعتبارات التى أشارت إليها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، فإنه أيا كان وجه الرأى فى هذا الاستثناء وبإفترض صحة الإلتزام بتلك القاعدة فى المحافظات الأخرى فإن القانون إذ حدد للمرشح الفردى مقعداً واحداً فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية على ما بينها من تفاوت فى عدد المواطنين بها وخص مرشحي القوائم الحزبية بباقي المقاعد النيابية المخصصة للدائرة ، فإنه يكون بذلك قد جعل التفاوت فى عدد المواطنين هو الأساس فى تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحي القوائم الحزبية دون أن يكون لذلك أى أثر بالنسبة للمرشحين طبقاً لنظام الانتخاب الفردى الذى يتنافس عليه المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية على مقعد واحد حدده المشرع بطريقة تحكمية فى كل دائرة إنتخابية أيا كان عدد المواطنين بها مخالفاً بذلك - وعلى غير أساس موضوعية - القاعدة العامة التى إتبعها فى تحديد عدد المقاعد النيابية فى كل دائرة إنتخابية بما يتناسب مع عدد السكان فيها ، الأمر الذى يتضمن بدوره إخلالاً بمبدأ المساواة فى معاملة الفئتين من المرشحين .

٢٠ - المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بما نصت عليه من أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الإنتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية ، تعتبر قاطعة فى الدلالة على ما قصد إليه المشرع من تحديده مقعداً واحداً - لنظام الانتخاب الفردى

فى كل دائرة إنتخابية - يجرى التناقص عليه بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين لهذه الأحزاب، وتخصيصه عدة مقاعد فى الدائرة خالصة لمرشحي القوائم الحزبية، ومن ثم فإن هذه المادة تكون بذاتها قد تضمنت فى صريح نصها إخلالاً بحق المواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية فى الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقى المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية إخلالاً أدى الى التمييز بين الفئتين من المرشحين فى المعاملة القانونية وفى الفرص المتاحة للفوز بالعضوية تمييزاً قائماً على أساس إختلاف الآراء السياسية مما يشكل مخالفة للمواد (٨) ، (٤٠) ، (٦٢) من الدستور ويستوجب القضاء بعدم دستوريته فيما تضمنته من النص على أن " يكون لكل دائرة عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الإنتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية " .

٢١ - القول بأن للمواطن المستقل الحرية فى الإنضمام الى أحد الأحزاب السياسية ليباشر من خلاله حقوقه السياسية ومنها الحق فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب على قدم المساواة مع غيره من أعضاء الأحزاب السياسية، مردود بما ينطوى عليه من إخلال بالحرية فى الإنضمام الى الأحزاب السياسية أو عدم الإنضمام اليها، وهى حرية كفل الدستور أصلها، ومردود أيضاً بأن للمواطن آراؤه وأفكاره التى تتبع من قرارة نفسه ويطمئن اليها وجدانه وأن حملته على الإنضمام لأى من الأحزاب السياسية مع ما يلتزم به الحزب من برامج وسياسات وأساليب يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه، ما قد يتعارض مع حرية فى الرأى، وهى من الحريات الأساسية التى تحتها طبيعة النظم الديمقراطية الحرة والتى حرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة وقررها الدستور القائم فى المادة (٤٧) منه .

٢٢ - المحكمة الدستورية العليا هى الهيئة القضائية العليا التى أنشأها الدستور حارسة لأحكامه ونصبها قوامه على صونه وحمايته، والجهة التى ناط بها القانون دون غيرها سلطة الفصل القضائى فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها .

٢٣ - الأصل فى الأحكام القضائية ، أنها كاشفة وليست منشئة ، إذ هى لا تستحدث جديدا ولا تنشئ مراكزا أو أوضاعا لم تكن موجودة من قبل ، بل هى تكشف عن حكم الدستور أو القانون فى المنازعات المطروحة على القضاء وترده إلى مفهومه الصحيح الذى يلزمه منذ صدوره الأمر الذى يستتبع أن يكون للحكم بعدم الدستورية أثر رجعى كنتيجة حتمية لطبيعته الكاشفة ، بيانا لوجه الصواب فى دستورية النص التشريعى المطعون عليه منذ صدوره ، وما إذا كان هذا النص قد جاء موافقا للدستور وفى حدوده المقررة شكلا وموضوعا ، فتأكد للنص شرعيته الدستورية ويستمر نفاذه ، أم أنه صدر متعارضا مع الدستور فينسلخ عنه وصفه وتعدم قيمته بأثر ينسحب إلى يوم صدوره . فضلا عن ذلك فإن المشرع حين أجاز فى قانون المحكمة الدستورية العليا إثارة المسألة الدستورية أثناء نظر إحدى الدعاوى أمام أى من جهات القضاء ، إما من تلقاء نفسها أو بطريق الدفع من أحد الخصوم ، وأوجب على الجهة القضائية - عند الشك فى عدم الدستورية - وقف الدعوى أو تأجيلها إنتظارا لحكم المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى المسألة المثارة - إنما كان يبغي بذلك تحقيق فائدة للخصم فى المنازعات الموضوعية التى أثير فيها الدفع الدستورى فيما لو قضى بعدم الدستورية وهى منازعات تدور كلها حول علاقات وأوضاع سابقة بالضرورة على الحكم بعدم الدستورية ، فإذا لم يكن لهذا الحكم أثر رجعى ، لأصبح لزاما على قاضى الموضوع - الذى أرجأ تطبيق القانون حين ساوره الشك فى عدم دستوريته - أن يطبق ذات القانون بعد القضاء بعدم دستوريته مما يأباه المنطق القانونى السليم ويتنافى مع الغرض المرتجى من الدفع بعدم الدستورية ولا يحقق لمبدى الدفع أية فائدة عملية ، مما يجعل الحق فى التقاضى - وهو من الحقوق العامة التى كفلها الدستور فى المادة (٦٨) منه للناس كافة - بالنسبة للمسألة الدستورية غير مجد ومجردا من مضمونه ، الأمر الذى ينبغى تنزيه المشرع عن قصد التردى فيه . وبالإضافة إلى ذلك فإن النص فى المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا على عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم

دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية ، هو خطاب تشريعى موجه لجميع سلطات الدولة ولكافة للعمل بمقتضاه ، ولما كان قاضى الموضوع هو من بين المخاطبين بهذا النص التشريعى فإنه يكون متعينا عليه عملا بهذا النص ألا ينزل حكم القانون المقضى بعدم دستوريته على المنازعات المطروحة عليه من قبل ، وذلك يؤكد قصد المشرع فى تقرير الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية ويؤيد إنسحابه على ما سبقه من علاقات وأوضاع نشأت فى ظل القانون الذى قضى بعدم دستوريته . وقد أعملت المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا هذه الرجعية على إطلاقها بالنسبة للنصوص الجنائية إلى حد إسقاط حجية الأمر المقضى لتعلقها بالإدانة فى أمور تمس الحريات الشخصية . أما فى المسائل الأخرى - غير الجنائية - فيسرى عليها كذلك الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية ، ما لم يكن للعلاقات والأوضاع السابقة عليه أساس قانونى آخر ترتكن إليه ويحد من إطلاق الرجعية عليها ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا فى تعليقها على نص المادة (٤٩) منه ، حيث جاء بها أن القانون " تناول أثر الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة فنص على عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، وهو نص ورد فى بعض القوانين المقارنة وإستقر الفقه والقضاء على أن مؤداه هو عدم تطبيق النص ليس فى المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص ، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة تقادم . أما إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى فإن جميع الأحكام التى صدرت بالإدانة إستنادا إلى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن ولو كانت أحكاما بآلة " .

٢٤ - إجراء إنتخابات مجلس الشعب بناء على نص تشريعى ثبت عدم دستوريته بالحكم الذى إنتهت إليه المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الماثلة ، فإن مؤدى هذا الحكم ولازمه أن تكوين المجلس المذكور يكون باطلا منذ إنتخابه ، إلا أن هذا البطلان لا يؤدى البتة إلى

ماذهب إليه المدعى من وقوع إنهيار دستوري ولا يستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما إتخذه من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ، بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة ، ومن ثم تبقى صحيحة ونافذة ، وذلك ما لم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستوريا أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية بحكم من المحكمة الدستورية العليا إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير مابنى عليه الحكم .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٥١٦ لسنة ٤١ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الإدارى - دائرة منازعات الأفراد والهيئات - فى ٣١ مارس سنة ١٩٨٧ بوقف الفصل فى طلب الإلغاء وإحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة عدة مذكرات طلبت فيها الحكم أصليا بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحتياطيا بعدم قبولها وفى الموضوع برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٥١٦ لسنة ٤١ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى - دائرة منازعات الأفراد

والهيئات - طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشعب المحدد له يوم ٦ إبريل سنة ١٩٨٧ وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانونين رقمى ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وبوقف تنفيذ القرار السلبى للمدعى عليهم بالإمتناع عن تعديل عدد ومساحات وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يتفق مع نظام الانتخاب الفردى ، والحكم فى الموضوع بإلغاء هذين القرارين . وبجلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٧ أضاف المدعى أمام المحكمة المذكورة طالبا عارضا للحكم له بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٧ بتحديد ميعاد قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب . وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٨٧ حضر بصفته مرشحا فرديا فى انتخابات أعضاء مجلس الشعب عن الدائرة الأولى بمحافظة المنيا وطلب قبول تدخله فى الدعوى خصما منضما للمدعى فى جميع طلباته فيها . وقد إستند المدعى فى طلب الحكم له بهذه الطلبات إلى أن القرارات المطعون عليها جميعها صدرت بناء على قانون مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، وهو قانون مخالف للدستور للأسباب التى إرتكن إليها فى دعواه . وإذ تراعى لمحكمة القضاء الإدارى عدم دستورية القانون المشار إليه ، فقد قضت فى ٣١ مارس سنة ١٩٨٧ « (أولا) بالنسبة لطلبى وقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجمهورية بالدعوة إلى الانتخابات المحدد لها يوم ٦ / ٤ / ١٩٨٧ وكذا وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبى بالإمتناع عن تعديل عدد ومساحات وتقسيم الدوائر الانتخابية ، بعدم إختصاص المحكمة ولائيا بنظر الطعن على هذين القرارين (ثانيا) بالنسبة لطلب وقف تنفيذ قرارى وزير الداخلية المطعون عليهما : (١) برفض الدفعين بعدم إختصاص المحكمة ولائيا بنظر الطعن عليهما وبعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة ومصلحة المدعى وبقبول الدعوى شكلا . (٢) وبقبول تدخل طالب التدخل خصما منضما للمدعى فى طلباته (٣) وفى الطلب المستعجل برفض طلب وقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما »

وأوقفت الفصل فى طلب الإلغاء وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادتين الثالثة فقرة أولى والخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ . وقد طعنت الحكومة على هذا الحكم - فى شقه الخاص بوقف الفصل فى طلب الإلغاء والإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية - أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٣ قضائية وطلبت - للأسباب التى إستندت إليها - الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون عليه فى شقه موضوع الطعن ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون عليه فيما قضى به فى هذا الخصوص . وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٧ قضت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بإجماع الآراء برفض الطعن وإلزام الجهة الإدارية المصروفات .

وحبث أن الحكومة دفعت بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن الطعن الدستورى المائل يرد على المادتين الثالثة فقرة أولى والخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ فيما نصت عليه من تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عددها ونطاق كل دائرة ومكوناتها وعدد الأعضاء الممثلين لها والجمع فى كل دائرة إنتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى . وإذ لم يحدد الدستور الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة ودون أن يضع قيودا فى شأن تحديد عددها أو عدد النواب الممثلين لكل دائرة منها ، وإنما ترك ذلك كله للسلطة التشريعية تجريه بما لها من سلطة تقديرية ، ومن ثم لا يكون للمحكمة الدستورية العليا التعقيب على تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد نطاقها وعددها لأن ذلك يعد من المسائل السياسية التى تخرج عن ولاية المحكمة إذ هى لا تملك إلزام المشرع بتحديد عدد الدوائر الانتخابية أو تقسيمها على نحو معين .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس

الشعب - الذى يتضمن المادتين محل الطعن المائل - قد صدر فى شأن يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب وهو من الحقوق السياسية التى كفلها الدستور ، والتى ينبغى على سلطة التشريع ألا تتال منها وإلا وقع عملها مخالفاً لأحكامه ، ومن ثم لا يكون النصان المطعون عليهما قد تناولا مسائل سياسية تتأى عن الرقابة القضائية الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث أنه وإن كان الثابت أن المدعى سبق أن أقام الدعوى الدستورية رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية بالطعن على بعض مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ومن بينها المادتان الثالثة والخامسة مكررا منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، إلا أنه لما كان الطعن فى الدعوى الراهنة واردا على الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكررا من القانون المشار إليه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، ومن ثم فإن محل الطعن فى كل من الدعويين يكون مختلفا ، ولا يكون للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة حجية مانعة من نظر الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لإنتفاء المصلحة تأسيسا على أن قرار وزير الداخلية رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٧ بتحديد ميعاد قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب والمطعون عليه فى الدعوى الموضوعية أمام محكمة القضاء الإدارى ، قد أصدره وزير الداخلية إستنادا إلى السلطة المخولة له طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون مجلس الشعب المشار إليه ، ولا شأن له بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة أو المادة الخامسة مكررا المطعون عليها بعدم الدستورية ، مما تنتفى معه مصلحة المدعى فى الطعن على هاتين المادتين .

وحيث أن هذا الدفع - بالنسبة إلى المادة الخامسة مكررا من القانون المشار إليه - مردود بأن قرار وزير الداخلية المطعون عليه بالإلغاء إذ نص على قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب ابتداء من التاريخ الذى حدده ، إنما يعنى بداهة إجراء الترشيح لهذه العضوية طبقا لنصوص القانون الذى إستند إليه القرار المذكور ، وهو القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، ومن بينها نص المادة الخامسة مكررا سالفه الذكر . لما كان ذلك وكانت الدعوى الموضوعية مازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإدارى بما تضمنته من طلب إلغاء قرار وزير الداخلية المشار إليه مرتكزا - فيما إستند إليه - على الطعن بعدم دستورية المادة الخامسة مكررا فيما تضمنته من النص على أن يكون لكل دائرة إنتخابية « عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الإنتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية » مستهدفا بذلك إبطال هذا النص وإعدام أثره بما يترتب عليه من إفساح الفرص المتاحة للمرشحين الأفراد للفوز بالعضوية ، وكان من شأن الحكم الصادر فى الدعوى الماثلة التأثير فى طلبه الموضوعى محددًا على النحو السالف بيانه ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء المصلحة يكون فى غير محله متعينا رفضه .

وحيث أن الأستاذ قدم - أثناء تحضير الدعوى الماثلة أمام هيئة المفوضين - طلبا بقبول تدخله فيها خصما منضما للمدعى فى طلباته .

وحيث أنه يشترط لقبول طلب التدخل الإنضمامى طبقا لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الإنضمام لأحد الخصوم فى الدعوى . ومناطق المصلحة فى الإنضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين مصلحة الطالب فى ذات الدعوى الموضوعية التى أثير فيها الدفع بعدم الدستورية وذلك بأن يكون الحكم فى هذا الدفع مؤثرا على الحكم فيما أبداه طالب التدخل أمام محكمة الموضوع من طلبات . لما كان ذلك وكان الثابت من حكم الإحالة الصادر من محكمة

القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٢٥١٦ لسنة ٤١ قضائية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٨٧ أن طالب التدخل حضر أمام المحكمة المذكورة بصفته مرشحا فرديا فى إنتخابات مجلس الشعب عن الدائرة الأولى بمحافظة المنيا وطلب قبول تدخله فى الدعوى خصماً منضماً للمدعى فى جميع طلباته فيها والتمس الحكم له بهذه الطلبات، وقد قضت محكمة القضاء الإدارى فى حكمها المشار إليه بقبول تدخله بهذه الصفة، فأصبح بذلك طرفاً فى الدعوى الموضوعية التى أثير فيها الدفع بعدم الدستورية وثبتت له بالتالى صفة الخصم التى تسوغ إعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة فى تأييدها .

وحيث أن نطاق الطعن الدستورى المائل - حسبما حدده حكم الإحالة - يقتصر على الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وللتين يجرى نصهما بالآتى :

المادة الثالثة فقرة أولى : « تقسم جمهورية مصر العربية إلى ثمان وأربعين دائرة إنتخابية ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها ، وكذلك عدد الأعضاء الممثلين لها وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون »

المادة الخامسة مكررا : « يكون إنتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة إنتخابية بين نظام الإنتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الإنتخاب الفردى ، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الإنتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية . ويكون لكل حزب قائمة خاصة ، ولايجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد ، ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرافق ناقصا واحدا ، كما يجب أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال

والفلاحين ، على أن يراعى إختلاف الصفة فى تتابع أسماء المرشحين بالقوائم . وعلى الناخب أن يبدى رأيه بإختيار إحدى القوائم بأكملها ، دون إجراء أى تعديل فيها ، وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة أو تكون معلقة على شرط أو إذا أثبت الناخب رأيه على قائمة غير التى سلمها إليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة تدل عليه ، كما تبطل الأصوات التى تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو لأقل من هذا العدد فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة السادسة عشر من هذا القانون . ويجرى التصويت لإختيار المرشح الفرد عن كل دائرة فى الوقت ذاته الذى يجرى فيه التصويت على القوائم الحزبية ، وذلك فى ورقة مستقلة . ويحدد لكل مرشح فرد رمز أو لون مستقل يصدر به قرار من وزير الداخلية . وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من مرشح واحد أو تكون معلقة على شرط أو إذا أثبت الناخب رأيه على ورقة غير التى سلمها إليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أى إشارة أو علامة أخرى تدل عليه .

وحيث أن النعى على هذين النصين يقوم على أن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون المشار إليه إذ قضت بتقسيم الدولة إلى ثمان وأربعين دائرة إنتخابية وإذ نصت المادة الخامسة مكررا منه على الجمع بين نظام الإنتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الإنتخاب الفردى فى كل دائرة من هذه الدوائر الكبرى على إتساع مساحتها وترامى أطرافها وضخامة عدد سكانها ، فإنه يستحيل على المرشح الفردى المستقل مباشرة حقه الدستورى فى الترشيح على قدم المساواة وفى منافسة إنتخابية متكافئة مع مرشحي القوائم المنتمين لأحزاب سياسية تساندهم بإمكانياتها المادية والبشرية التى تعجز عنها طاقة الفرد ، كما أنه لم يراع فى تقسيم الدوائر الإنتخابية مبدأ المساواة التقريبية بين عدد الناخبين الذين يمثلهم النائب فى كل دائرة مما يترتب عليه إختلاف الوزن النسبى لصوت الناخب من دائرة إلى أخرى ، فضلا عن التمييز بين المرشحين بحسب إنتماءاتهم السياسية حيث حدد القانون لنظام الإنتخاب الفردى فى جميع الدوائر الإنتخابية ثمانية وأربعين

مقعدا نيابيا بواقع مقعد واحد فى كل دائرة إنتخابية يتنافس عليه المرشحون المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية ، بينما ترك لمرشحي القوائم الحزبية على مستوى الجمهورية باقى المقاعد النيابية التى يبلغ عددها أربعمئة مقعد ، وكل ذلك يؤدى إلى المساس بحق الترشيح والإخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة بالمخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور ، بالإضافة إلى أن المادة الخامسة مكررا المطعون عليها لم تشترط فى المرشح الفرد صفة معينة ، ولم تبين الكيفية التى تؤدى إلى تحقيق النسبة المخصصة للعمال والفلاحين مما يخالف المادة ٨٧ من الدستور فيما تضمنته من النص على أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين .

وحيث أن الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ويحدد السلطات العامة ويرسم لها وظائفها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها ، ومن ثم فقد تميز الدستور بطبيعة خاصة تضفى عليه صفة السيادة والسمو بحسبانه كفيل بالحريات وموئلا وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها ، وحق لقواعده أن تستوى على القمة من البناء القانونى للدولة وتتبوأ مقام الصدارة بين قواعد النظام العام بإعتبارها أسمى القواعد الآمرة التى يتعين على الدولة إلزامها فى تشريعها وفى قضائها وفيما تمارسه من سلطات تنفيذية ، ودون أى تفرقة أو تمييز - فى مجال الإلتزام بها - بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ذلك أن هذه السلطات كلها سلطات مؤسسة أنشأها الدستور ، تستمد منه وجودها وكيانها وهو المرجع فى تحديد وظائفها ، ومن ثم تعتبر جميعها أمام الدستور على درجة سواء ، وتقف كل منها مع الأخرى على قدم المساواة ، قائمة بوظيفتها الدستورية متعاونة فيما بينها فى الحدود المقررة لذلك ، خاضعة لأحكام الدستور الذى له وحده الكلمة العليا وعند أحكامه تنزل السلطات العامة جميعاً و الدولة فى ذلك إنما تلتزم أضلا من أصول الحكم الديمقراطى ، هو الخضوع لمبدأ سيادة الدستور ، وهو ما حرص الدستور القائم على

تقريره بالنص فى المادة ٦٤ منه على أن " سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة " وفى المادة ٦٥ منه على أن " تخضع الدولة للقانون " ولا ريب فى أن المقصود بالقانون فى هذا الشأن هو القانون بمعناه الموضوعى الأعم الذى يشمل كل قاعدة عامة مجردة أيا كان مصدرها ، ويأتى على رأسها وفى الصدارة منها الدستور بوصفه أعلى القوانين وأسمائها . وإذ كان خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور أصلاً مقررأً وحكماً لازماً لكل نظام ديمقراطى سليم ، فإنه يكون لازماً على كل سلطة عامة أيا كان شأنها وأيا كانت وظيفتها وطبيعتها الاختصاصات المسندة إليها ، النزول عند قواعد الدستور ومبادئه والتزام حدوده وقيوده ، فإن هى خالفتها أو تجاوزتها شاب عملها عيب مخالفة الدستور ، وخضع - متى إنصبت المخالفة على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا بوصفها الهيئة القضائية العليا التى إختصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح بغية الحفاظ على أحكام الدستور وصونها وحمايتها من الخروج عليها .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها قصداً من الشارع الدستورى أن يكون النص عليها فى الدستور قيداً على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام وفى حدود ما أراده الدستور لكل منها من حيث إطلاقها أو جواز تنظيمها تشريعياً فإذا خرج المشرع فيما يقرره من تشريعات على هذا الضمان الدستورى ، بأن قيد حرية أو حقاً ورد فى الدستور مطلقاً أو أهدر أو إنتقص من أيهما تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً ، وقع عمله التشريعى مشوباً بعيب مخالفة الدستور .

وحيث أن الدستور القائم قد أفرد الباب الثالث منه " للحريات والحقوق والواجبات العامة " وصدر هذا الباب بالنص فى المادة ٤٠ منه على أن " المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو

اللغة أو الدين أو العقيدة ، ، فكان الحق فى المساواة أمام القانون هو أول مانص عليه الدستور فى الباب الخاص بالحريات والحقوق العامة ، وجاء فى الصدارة منها بإعتبار أن هذا الحق هو أساس العدل والحرية والسلام الإجتماعى ، وعلى تقدير أن الغاية التى يستهدفها تتمثل أصلاً فى صون حقوق المواطنين وحرياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تتال منها أو تقيد ممارستها ، وأضحى هذا المبدأ فى جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر تطبيقها على الحريات والحقوق العامة المنصوص عليها فى الدستور ، بل ينسحب مجال اعمالها الى الحقوق التى يقرها القانون العادى ويكون مصدراً لها . ولئن نص الدستور فى المادة ٤٠ منه على حظر التمييز بين المواطنين فى أحوال بينها وهى التى يقوم التمييز فيها على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، إلا أن إيراد الدستور لصور بعينها يكون التمييز محظوراً فيها ، مرده الى أنها الأكثر شيوعاً فى الحياة العملية ولا يدل بالتالى على إنحصاره فيها دون غيرها ، إذ لو قيل بأن التمييز المحظور دستورياً لا يقوم إلا فى الأحوال التى بينها المادة ٤٠ المشار اليها ، لكان التمييز فيما عداها غير مناقض للدستور ، وهو نظر لا يستقيم مع المساواة التى كفلها ويتناقض مع الغاية المقصودة من إرسائها ، يؤيد ذلك أن من صور التمييز التى لم تصرح المادة المذكورة بالإشارة اليها ما لا تقل فى أهميتها وخطورة الآثار المترتبة عليها عن تلك التى عنيت بإبرازها كالتمييز بين المواطنين فى مجال الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور لاعتبار يتعلق بالمولد أو المركز الإجتماعى أو الإلتواء الطبقي أو الإنحياز لرأى بذاته سياسياً كان هذا الرأى أو غير سياسى ، مما يؤكد أن ألوان التمييز على إختلافها التى تتناقض فى محتواها مع مبدأ المساواة وتهدر الأساس الذى يقوم عليه إنما يتحتم إخضاعها جميعاً لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة قضائية لضمان إحترام مبدأ المساواة فى جميع مجالات تطبيقه ، وبديهي أن المساواة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من الدستور لا تعنى أنها مساواة فعلية يتساوى بها المواطنون فى الحريات والحقوق أياً كانت مراكزهم القانونية ، بل هى مساواة

قانونية رهينة بشروطها الموضوعية التي ترد في أساسها الى طبيعة الحق الذي يكون محلاً لها وما تقتضيه ممارسته من متطلبات، ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب أعمال المساواة بينهم لتماثل مراكزهم القانونية، وأن اختلفت هذه المراكز بأن توافرت في البعض دون البعض الآخر إنتفى مناط التسوية بينهم .

وحيث أن الدستور نص في المادة ٦٢ منه - التي وردت أيضاً في الباب الخاص بالحريات والحقوق العامة - على أن " للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الإستفتاء وفقاً لأحكام القانون . ومساهمة في الحياة العامة واجب وطني " . مما مفاده أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة - ومن بينها حق الترشيح الذي عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وإبداء الرأي في الإستفتاء - إعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها لضمان إسهامهم في إختيار قياداتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصلحة الجماعة وعلى أساس أن حقى الانتخاب والترشيح خاصة هما حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا هما أفرغا من المضمون الذي يكفل ممارستها ممارسة جدية وفعالة ، ومن ثم كان هذان الحقان لازمين لزوماً حتماً لأعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الارادة الشعبية ومعبرة تعبيراً صادقاً عنها . ولذلك لم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسته تلك الحقوق السياسية ، وإنما جاوز ذلك الى إعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجباً وطنياً يتعين القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لإتصالها بالسيادة الشعبية التي تعتبر قواماً لكل تنظيم يرتكز على إرادة هيئة الناخبين . ولئن كانت المادة ٦٢ من الدستور قد أجازت للمشرع العادى تنظيم الحقوق السياسية الثلاثة بما نصت عليه من أن ممارسة هذه الحقوق تكون " وفقاً لأحكام

القانون " ، فإنه يتعين عليه أن يراعى فى القواعد التى يتولى وضعها تنظيماً لتلك الحقوق ألا تؤدى الى مصادرتها أو الإنتقاض منها وألا تتطوى على التمييز المحذور دستورياً أو تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى كفلته الدولة لجميع المواطنين ممن تتماثل مراكزهم القانونية وبوجه عام ألا يتعارض التنظيم التشريعى لتلك الحقوق مع أى نص فى الدستور بحيث يأتى التنظيم مطابقاً للدستور فى عموم قواعده وأحكامه .

وحيث أن المادة الخامسة من الدستور إذ تنص - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - على أن يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور "٠٠٠" إنما قصد بهذا التعديل الدستورى العدول عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلاً فى الإتحاد الإشتراكى العربى الذى كان مهيمناً وحده على العمل الوطنى ومسيطرأ عليه فى مجالاته المختلفة سيطرة لا تتحقق بها للديمقراطية مفهومها المتجانس مع طبيعتها ، الى تعدد الأحزاب ليقوم عليه النظام السياسى فى الدولة ، بإعتبار أن هذه التعددية الحزبية إنما تستهدف أساساً الإتجاه نحو تعميق الديمقراطية وإرساء دعائمها فى إطار حقى الإنتخاب والترشيح اللذين يعتبران مدخلا وقاعدة أساسية لها ، ومن ثم كفلهما الدستور للمواطنين كافة الذين تتعقد لهم السيادة الشعبية ويتولون ممارستها على الوجه المبين فى الدستور . وليس أدل على ذلك من أن التعددية الحزبية هى التى تحمل فى أعطافها تنظيمأ تتناقض فيه الآراء أو تتوافق ، تتعارض أو تتلاقى ، ولكن المصلحة القومية تظل إطارأ لها ومعيارأ لتقييمها وضابطأ لنشاطها ، وهى مصلحة يقوم عليها الشعب فى مجموعه ويفرض من خلالها قياداته السياسية وإنتماءاته الوطنية ، ولم تكن التعددية الحزبية بالتالى وسيلة إنتهجها الدستور لبدال سيطرة بأخرى ، وإنما نظر اليها الدستور بإعتبارها طريقأ قويمأ للعمل الوطنى من خلال ديمقراطية الحوار التى تتعدد معها الآراء وتتباين على أن يظل الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية مرتبطأ فى النهاية بإرادة

هيئة الناخبين فى تجمعاتها المختلفة ، وهى إرادة تبلورها عن طريق إختيارها الحر لممثليها فى المجالس النيابية وعن طريق الوزن الذى تعطيه بأصواتها للمتزاحمين على مقاعدها وهو ما حرص الدستور على توكيده والنص عليه فى صريح مواده حين كفل للمواطنين حقى الانتخاب والترشيح وجعلهم سواء فى ممارسة هذين الحقين ولم يجر التمييز بينهم فى أسس مباشرتهما ولا تقرير أفضلية لبعض المواطنين على بعض فى أى شأن يتعلق بهما ، وإنما أطلق هذين الحقين للمواطنين - الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - على اختلاف إنتماءاتهم وآرائهم السياسية لضمان أن يظل العمل الوطنى جماعياً لا إمتياز فيه لبعض المواطنين على بعض . ومن خلال هذه الجهود المتضافرة فى بناء العمل الوطنى تعمل الأحزاب السياسية متعاونة مع غير المنتمين إليها فى إرساء دعائمه وبذلك يتحدد المضمون الحق لنص المادة الثالثة من الدستور التى لا تعقد السيادة الشعبية لفئة دون أخرى ولا تفرض سيطرة لجماعة بذاتها على غيرها ، وفى هذا الإطار تكمن قيمة التعددية الحزبية بإعتبارها توجهها دستورياً نحو تعميق مفهوم الديمقراطية التى لا تمنح الأحزاب السياسية دوراً فى العمل الوطنى يجاوز حدود الثقة التى توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقاً لأسس موضوعية لا تحدها عقيدة من أى نوع ولا يقيدها شكل من أشكال الإنتماء ، سياسياً كان أو غير سياسى ، وعلى أن تتوافر للمواطنين جميعاً - الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - الفرص ذاتها التى يؤثرون من خلالها - وبقدرة متساوية فيما بينهم - فى تشكيل السياسة القومية وتحديد ملامحها النهائية ، ومما يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على نظام تعدد الأحزاب ، لم تتضمن النص على إلزام المواطنين بالإنضمام الى الأحزاب السياسية أو تقييد مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من الدستور بضرورة الإنتماء الحزبى مما يدل بحكم اللزوم على تقرير حرية المواطن فى الإنضمام الى الأحزاب السياسية أو عدم الإنضمام إليها وفى مباشرة حقوقه السياسية المشار إليها من خلال الأحزاب السياسية أو بعيداً عنها مادام أن النص فى المادة ٦٢ من

الدستور على كفالة هذه الحقوق السياسية قد جاء رهيناً بصفة "المواطنة" فحسب طليقاً من قيد الحزبية ، يقطع فى دلالة ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة قيده بأن يكون النظام الحزبى دائراً فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى ، ولا شك فى أن مبدأى تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون وهما - من المقومات والمبادئ الأساسية المعنية فى هذا الشأن - يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة وعلى أساس من تكافؤ الفرص للجميع دون أى تمييز يستند الى الصفة الحزبية ، إذ يعتبر التمييز فى هذه الحالة قائماً على أساس اختلاف الآراء السياسية الأمر المحظور دستورياً . وبالإضافة الى ما تقدم ، فإن قيام النظام الحزبى وقد تقرر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ قبل التعديل الدستورى بالنص على تعدد الأحزاب السياسية ، فكان لازماً أن يكون لهذا القانون أساس دستورى فى ظل قيام الاتحاد الإشتراكى العربى وقد إرتكن واضعو القانون المشار إليه فى ذلك - على ما يبين من مذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عنه - الى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة فى الدستور ، ومنها حرية الرأى والعقيدة السياسية وحق الانتخاب وحق الترشيح على إعتبار أن حق تكوين الأحزاب السياسية يعد حقاً دستورياً منبثقاً منها ومترتباً عليها ، فلا يصح أن ينقلب النظام الحزبى بعد تقريره قيماً على الحريات والحقوق العامة التى تفرع عنها ومنها حق الترشيح وهو من الحقوق العامة التى تحتها طبيعة النظم الديمقراطية النيابية ويفرضها ركنها الأساسى الذى يقوم على التسليم بالسيادة للشعب .

وحيث أنه من المسلم أنه ينبغى عند تفسير نصوص الدستور ، النظر إليها باعتبارها وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً ، بحيث لا يفسر أى نص منها بمعزل عن نصوصه الأخرى ، بل يجب أن يكون تفسيره متسانداً معها بفهم مدلوله فهماً يقيم بينها التوافق وينأى بها عن التعارض .

وحيث أن الدستور إذ كفل - فى المادة ٦٢ منه - للمواطن حق

الترشيح غير مقيد بالإنتماء الحزبي ، وقرر في المادة ٤٠ منه المساواة بين المواطنين في الحقوق العامة ، ومنها حق الترشيح ، وهو من الحقوق السياسية التي تأتي في الصدارة من الحقوق العامة لتعلقها بالارادة الشعبية المعبرة عن سيادة الشعب وحظر التمييز بينهم فيها بسبب إختلاف الآراء السياسية ، وأوجب على الدولة في المادة الثامنة أن تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، فإن مؤدى هذه النصوص مترابطة ومتكاملة ، إن المواطنين المستوفين لشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، يعتبرون بالنسبة الى حق الترشيح في مراكز قانونية متماثلة ، مما يتعين أن تكون ممارستهم لهذا الحق على قدم المساواة وعلى أساس من الفرص المتكافئة في الفوز بالعضوية بصرف النظر عن إنتماءاتهم الحزبية وعدمها ، على أن يكون المرجع في الفوز بالعضوية للمرشح - مستقلاً كان أو حزبياً ، طبقاً لنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية أو لنظام الإنتخاب الفردي - الى إرادة هيئة الناخبين صاحبة السيادة الشعبية التي هي مصدر السلطات جميعاً .

وحيث أنه وإن كان للمشرع سلطة تقديرية في إختيار النظام الإنتخابي إلا أن سلطته في هذا الشأن تجد حدها في عدم الخروج على القيود والضوابط والمبادئ التي نص عليها الدستور وعدم المساس بالحريات والحقوق العامة التي كفلتها نصوصه .

وحيث أنه لما كان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكررا - متضامين - من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ أن المشرع قد نص على تقسيم الجمهورية إلى ثمان وأربعين دائرة إنتخابية وجعل إنتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الإنتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الإنتخاب الفردي، وإذ حدد لكل دائرة إنتخابية عددا من المقاعد النيابية خص بها مرشحي الأحزاب السياسية عدا مقعدا واحدا خصصه لنظام الإنتخاب الفردي وجعله مجالا للمنافسة الإنتخابية بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين عن هذه الأحزاب ، يكون القانون قد خالف الدستور من عدة وجوه ، إذ خص مرشحي

القوائم الحزبية فى كل دائرة إنتخابية بعدد من المقاعد النيابية يصل فى بعضها إلى ثلاثة عشر مقعدا بينما حدد لنظام الإنتخاب الفردى مقعدا واحدا لم يجعله حتى مقصورا على المرشحين المستقلين عن الأحزاب السياسية، بل تركه مجالا مباحا للمنافسة بين هؤلاء المرشحين وغيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية فميز القانون بذلك بين فئتين من المواطنين إذ خص المرشحين بالقوائم الحزبية بعدد من المقاعد النيابية تصل فى جملتها على مستوى الجمهورية إلى ما يقرب من تسعة أعشار المقاعد النيابية فى مجلس الشعب، بينما هبط بعدد المقاعد المتاحة للمرشحين المستقلين غير المنتمين لأحزاب سياسية - بفرض فوزهم بها - إلى عشر إجمالى المقاعد النيابية بزيادة طفيفة، بل أن توزيع المقاعد النيابية على النحو الذى تضمنه القانون هو مما يفتح به أيضا لأعضاء الأحزاب السياسية فرص الفوز بجميع مقاعد مجلس الشعب بينما لا تتجاوز فرص الفوز للمستقلين بأية حال العشر تقريبا من عدد المقاعد النيابية الأمر الذى ينطوى على تمييز لفئة من المرشحين على فئة أخرى تميزا قائما على الصفة الحزبية أو عدمها دون مقتضى من طبيعة حق الترشيح أو متطلبات ممارسته مما يتعارض مع الصفة التمثيلية للمجالس النيابية ويخالف صراحة نص المادة ٤٠ من الدستور التى حظرت التمييز بين المواطنين فى الحريات والحقوق العامة كما يتعارض أيضا مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى يقتضى أن تكون فرص الفوز فى الإنتخابات متساوية بين جميع المرشحين بصرف النظر عن إنتمائاتهم الحزبية، فضلا عن ذلك فإن القانون حين حدد عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة من الدوائر الإنتخابية وغاير فى عدد المقاعد من دائرة إلى أخرى، أقام هذا التحديد العددي للمقاعد المخصصة لكل دائرة كقاعدة عامة على أساس عدد المواطنين بها حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون مجلس الشعب فيما عدا المحافظات التى إستثنائها المشرع من هذه القاعدة للإعتبارات التى أشارت إليها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، فإنه أيا كان وجه الرأى فى هذا الإستثناء وبإفترض صحة الإلتزام بتلك القاعدة فى

المحافظات الأخرى ، فإن القانون إذ حدد للمرشح الفردى مقعدا واحدا فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية على ما بينها من تفاوت فى عدد المواطنين بها وخص مرشحي القوائم الحزبية بباقي المقاعد النيابية المخصصة للدائرة ، فإنه يكون بذلك قد جعل التفاوت فى عدد المواطنين هو الأساس فى تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحي القوائم الحزبية دون أن يكون لذلك أى أثر بالنسبة للمرشحين طبقا لنظام الانتخاب الفردى الذى يتنافس فيه المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية على مقعد واحد حدده المشرع بطريقة تحكمية فى كل دائرة إنتخابية أيا كان عدد المواطنين بها مخالفا بذلك - وعلى غير أسس موضوعية - القاعدة العامة التى إتبعها فى تحديد عدد المقاعد النيابية فى كل دائرة إنتخابية بما يتناسب مع عدد السكان فيها ، الأمر الذى يتضمن بدوره إخلالا بمبدأ المساواة فى معاملة الفئتين من المرشحين ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون عندما جعل المقعد الوحيد المخصص لنظام الانتخاب الفردى فى دائرة إنتخابية مجالا للمنافسة بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين لهذه الأحزاب ، فإنه يكون بذلك قد أتاح لكل من مرشحي الأحزاب السياسية إحدى فرصتين للفوز بالعضوية : إحداهما بوسيلة الترشيح بالقوائم الحزبية ، والثانية عن طريق الترشيح للمقعد الفردى ، بينما جاءت الفرصة الوحيدة المتاحة للمرشحين المستقلين قاصرة. يتنافس معهم فيها المرشحون من أعضاء الأحزاب السياسية ، مما ينطوى على التمييز بين الفئتين فى الفرص المتاحة للفوز بالعضوية ، ويتعارض بالتالى مع مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه فى الدستور ، وذلك كله دون أن يكون التمييز فى معاملة الفئتين من المرشحين وفى الفرص المتاحة للفوز بالعضوية فى جميع الوجوه المتقدمة مبرراً بقاعدة موضوعية ترتد فى أساسها الى طبيعة حق الترشيح وما تقتضيه ممارسته من متطلبات والتى يتحقق ومن خلالها التكافؤ فى الفرص والمساواة أمام القانون .

لما كان ذلك وكانت المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة

١٩٨٦ بما نصت عليه من أن " يكون لكل دائرة عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الإنتخاب الفردى ، ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية " تعتبر قاطعة فى الدلالة على ما قصد إليه المشرع من تحديده مقعداً واحداً - لنظام الإنتخاب الفردى فى كل دائرة إنتخابية - يجرى التنافس عليه بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين لهذه الأحزاب ، وتخصيصه عدة مقاعد فى الدائرة خالصة لمرشحي القوائم الحزبية ، ومن ثم فإن هذه المادة تكون بذاتها قد تضمنت فى صريح نصها إخلالاً بحق المواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية فى الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقى المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية إخلالاً أدى الى التمييز بين الفئتين من المرشحين فى المعاملة القانونية وفى الفرص المتاحة للفوز بالعضوية تمييزاً قائماً على أساس إختلاف الآراء السياسية مما يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور ويستوجب القضاء بعدم دستوريته فيما تضمنته من النص على أن " يكون لكل دائرة عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية " .

وحيث أنه لا حاجة فى القول بأن للمواطن المستقل الحرية فى الإنضمام الى أحد الأحزاب السياسية لىباشر من خلاله حقوقه السياسية ومنها الحق فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب على قدم المساواة مع غيره من أعضاء الأحزاب السياسية ، إذ أن ذلك مردود بما ينطوى عليه من إخلال بالحرية فى الإنضمام الى الأحزاب السياسية أو عدم الإنضمام إليها ، وهى حرية كفل الدستور أصلاً ، ومردود أيضاً بأن للمواطن أراءه وأفكاره التى تتبع من قرارة نفسه ويطمئن إليها وجدانه وأن حمله على الإنضمام لأى من الأحزاب السياسية مع ما يلتزم به الحزب من برامج وسياسات وأساليب يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه ، ماقد يتعارض مع حريته فى الرأى ، وهى من الحريات الأساسية التى تحتها طبيعة النظم الديمقراطية الحرة والتى حرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة وقررها الدستور القائم فى

المادة ٧٤ منه .

لما كان ذلك وكان القضاء بعدم دستورية نص المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ يترتب عليه إنعدام هذا النص وإبطال العمل به فيما قرره من أن " يكون لكل دائرة (إنتخابية) عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية " . ومن ثم يكون النعى على نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون المشار إليه قد أضحى غير مجد وبالتالي غير مقبول ، إذ لم يعد له مجال فى التطبيق بعد أن ألغى نفاذ النص على كيفية توزيع المقاعد النيابية فى كل دائرة إنتخابية بين نظام الإنتخاب الفردى ونظام الانتخاب بالقوائم الحزبية على النحو الذى تضمنته المادة الخامسة مكرراً سالفة الذكر تبعاً لتقرير بطلان هذا النص وإنعدام أثره .

وحيث أنه عما أشار إليه المدعى من أن بطلان تكوين مجلس الشعب لقيامه على إنتخابات مخالفة للدستور يترتب عليه عدم دستورية كل ما أقره المجلس من قوانين وقرارات مما يهدد البلاد بإنهيار دستورى كامل ، فإن على المحكمة - بحكم رسالتها التى حملت أمانتها بصفتها الهيئة القضائية العليا التى أنشأها الدستور حارسة لأحكامه ونصبها قوامة على صونه وحمايته ، وبإعتبارها الجهة التى ناط بها القانون دون غيرها سلطة الفصل القضائى فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها - أن تقول كلمتها فى هذا الموضوع تجلية لوجه الحق فيه .

وحيث أن الأصل فى الأحكام القضائية أنها كاشفة وليست منشئة ، إذ هى لا تستحدث جديداً ولا تنشئ مراكز أو أوضاعاً لم تكن موجودة من قبل ، بل هى تكشف عن حكم الدستور أو القانون فى المنازعات المطروحة على القضاء وترده الى مفهومه الصحيح الذى يلزمه منذ صدوره الأمر الذى يستتبع أن يكون للحكم بعدم الدستورية أثر رجعى كنتيجة حتمية لطبيعته الكاشفة ، بياناً لوجه الصواب فى

دستورية النص التشريعى المطعون عليه منذ صدوره ، وما إذا كان هذا النص قد جاء موافقاً للدستور وفى حدوده المقررة شكلاً وموضوعاً ، فتأكد للنص شرعيته الدستورية ويستمر نفاذه ، أم أنه صدر متعارضاً مع الدستور فينسلخ عنه وصفه وتتعدم قيمته بأثر ينسحب إلى يوم صدوره . وفضلاً عن ذلك فإن المشرع حين أجاز فى قانون المحكمة الدستورية العليا إثارة المسألة الدستورية أثناء نظر إحدى الدعاوى أمام أى من جهات القضاء ، أما من تلقاء نفسها أو بطريق الدفع من أحد الخصوم ، وأوجب على الجهة القضائية - عند الشك فى عدم الدستورية - وقف الدعوى أو تأجيلها إنتظاراً لحكم المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى المسألة المثارة ، إنما كان يبغي بذلك تحقيق فائدة للخصم فى المنازعات الموضوعية التى أثير فيها الدفع الدستورى فيما لو قضى بعدم الدستورية وهى منازعات تدور كلها حول علاقات وأوضاع سابقة بالضرورة على الحكم بعدم الدستورية ، فإذا لم يكن لهذا الحكم أثر رجعى ، لأصبح لازماً على قاضى الموضوع - الذى أرجأ تطبيق القانون حين ساوره الشك فى عدم دستوريته - أن يطبق ذات القانون بعد القضاء بعدم دستوريته مما يأباه المنطق القانونى السليم ويتنافى مع الغرض المرتجى من الدفع بعدم الدستورية ولا يحقق لمبدى الدفع أية فائدة عملية ، مما يجعل الحق فى التقاضى - وهو من الحقوق العامة التى كفلها الدستور فى المادة ٦٨ منه للناس كافة - بالنسبة للمسألة الدستورية غير مجد ومجرداً من مضمونه ، الأمر الذى ينبغى تنزيه المشرع عن قصد التردى فيه . وبالإضافة إلى ذلك فإن النص فى المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية ، وهو خطاب تشريعى موجه لجميع سلطات الدولة ولكافة للعمل بمقتضاه ، ولما كان قاضى الموضوع هو من بين المخاطبين بهذا النص التشريعى فإنه يكون متعيناً عليه عملاً بهذا النص ألا ينزل حكم القانون المقضى بعدم دستوريته على المنازعات المطروحة عليه من قبل ، وذلك يؤكد قصد المشرع فى تقرير الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية ويؤيد إنسحابه على ما

سبقة من علاقات وأوضاع نشأت في ظل القانون الذي قضى بعدم دستوريته . وقد أعملت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا هذه الرجعية على إطلاقها بالنسبة للنصوص الجنائية الى حد إسقاط حجية الأمر المقضى لتعلقها بالادانة في أمور تمس الحريات الشخصية ، فنصت على أنه " فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي ، تعتبر الأحكام التي صدرت بالأدانة إستناداً الى ذلك النص كأن لم تكن... " ، أما في المسائل الأخرى - غير الجنائية - فيسرى عليها كذلك الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية على ما سلف بيانه ، ما لم يكن للعلاقات والأوضاع السابقة عليه أساس قانوني آخر ترتكن إليه ويحد من إطلاقه الرجعية عليها . وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا في تعليقها على نص المادة ٤٩ منه ، حيث جاء بها أن القانون " تناول أثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، فنص على عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، وهو نص ورد في بعض القوانين المقارنة وإستقر الفقه والقضاء على أن مؤداه هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص ، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة تقادم . أما إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي فإن جميع الأحكام التي صدرت بالإدانة إستناداً الى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن ولو كانت أحكاماً بآئة " . وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بحكمها الصادر في الدعوى الدستورية رقم ١٦ لسنة ٣ قضائية بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٨٢ وحكمها الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٤٨ لسنة ٣ قضائية بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٨٣ .

لما كان ذلك ، وكانت إنتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناء على نص تشريعي ثبت عدم دستوريته بالحكم الذي إنتهت إليه المحكمة في الدعوى الماثلة ، فإن مؤدى هذا الحكم ولازمه أن تكوين المجلس المذكور يكون باطلا منذ إنتخابه ، إلا أن هذا البطلان لا يؤدى

البتة إلى ماذهب إليه المدعى من وقوع إنهيار دستورى ولايستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما إتخذته من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية، بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة، ومن ثم تبقى صحيحة ونافذة، وذلك ماالم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستوريا أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية بحكم من المحكمة الدستورية العليا إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير مابنى عليه هذا الحكم .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنته من النص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم إنتخابه عن طريق الإنتخاب الفردى ويكون إنتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الإنتخاب بالقوائم الحزبية .

جلسة ٢٨ يولية سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين
جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدى محمد محمد على
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣٤)

القضية رقم ٣٠ لسنة ١١ قضائية « دستورية »

- دعوى دستورية " المصلحة فيها " - دعوى موضوعية " النزول عن الحق فيها " .
النزول عن الحق الشخصى المدعى به ، عمل قانونى يتم بالإرادة المنفردة ، وينتج أثره فى إسقاطه - تنازل المدعى بإقراره عن طلبه فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، أثره ، إنتفاء مصلحته فى الدعوى الدستورية .

- من المقرر أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناطق ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع . وإذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة ، هو الفصل فى مدى دستورية المادة (٣ / ٧) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة (٣ / ٤) من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، والمادة (٢ / ٣) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ والتى تقرر توقيع غرامات فى أحوال معينة بغير الحصول على حكم قضائى ، وكان المدعى قد نزل عن طلبه الموضوعى المتعلق بهذه الغرامة والذى كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع بإقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير ، وإذ كان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملا قانونيا يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره فى إسقاطه ، فإنه يترتب على تنازل المدعى إنتفاء مصلحته فى الفصل فى مدى دستورية المواد الطعينة ، إذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٨٩ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى ضرائب الجيزة بعد أن قضت محكمة الجيزة الابتدائية بإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٧ / ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٤ / ٣ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والمادة ٣ / ٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرتين طلبت فيهما عدم قبول الدعوى وإحتياطيا رفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكم إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الوقائع - على مايبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى ضرائب الجيزة قبل المدعى عليه بصفته طالبا الحكم بإلغاء قرار ربط الضريبة على المباني المفروضة على العقار المملوك له والمبين بالصحيفة إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨١ وبإلغاء الغرامة الموقعة عليه ، فقضت محكمة الجيزة الابتدائية بجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٨٩ بإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٧ / ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٤ / ٣ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والمادة ٣ / ٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ إستناداً إلى أن هذه المواد تقرر توقيع غرامات على ملاك المباني فى أحوال معينة بغير الحصول على حكم قضائى بالمخالفة لحكم المادة ٦٦ من الدستور .

وحيث أن المدعى قرر بجلسته ٢ ديسمبر ١٩٨٩ - أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين - بتنازله عن الدفع بعدم دستورية النصوص الطعينة، كما قرر بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٩٠ - أمام الهيئة - بتنازله عن الطلب الموضوعى الخاص بالغرامة الموقعة عليه من مصلحة الضرائب العقارية والتزامه بسدادها .

وحيث أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع . وإذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة ، هو الفصل فى مدى دستورية المواد ٣ / ٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٣ / ٤ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٢ / ٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ والتي تقرر توقيع غرامات فى أحوال معينة بغير الحصول على حكم قضائى بالمخالفة لحكم المادة ٦٦ من الدستور ، وكان المدعى قد نزل عن طلبه الموضوعى المتعلق بهذه الغرامة والذى كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع بإقراره شخصيا بذلك بجلسته التحضير - على ما سلف بيانه - وإذ كان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملاً قانونياً يتم بالإرادة المنفردة وينتج أثره فى إسقاطه ، فإنه يترتب على تنازل المدعى آنف البيان إنتفاء مصلحته فى الفصل فى مدى دستورية المواد الطعينة سبالفة الذكر ، إذ لم يعد ذلك لازماً للفصل فى الدعوى الموضوعية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢٨ يولية سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين
جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدي محمد على
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٣٥)

القضية رقم ٣٨ لسنة ١١ قضائية « دستورية »

- ١- دعوى دستورية - الحكم فيها " حجته " .
الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية والممانعة من نظر أى طعن
دستورى جديد، يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثارا للمنازعة حول
دستوريتها وفصلت فيها المحكمة فصلا حاسما بقضائها .
- ٢- لجان التقييم - قرارات إدارية .
لجان التقييم المشكلة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن
تنظيم المؤسسات العلاجية لجان إدارية وقراراتها إدارية وليست قضائية .
- ٣- الدساتير المصرية - حق التقاضى .
حق التقاضى للناس كافة مبدأ دستورى أصيل ، أقرته الدساتير السابقة ، وكفله الدستور
القائم - النص فى الدستور على مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار
إدارى من رقابة القضاء - توكيد للرقابة القضائية على القرارات الإدارية ، وعدم دستورية
التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات .
- ٤- الدساتير المصرية - حق التقاضى - مبدأ المساواة .
حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المصرية المساواة بين المواطنين
فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ، وهو قيام المنازعة على حق من
حقوق أفرادها ، ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة .
- ٥- لجان التقييم - قرارات إدارية - حق التقاضى - مبدأ المساواة .
النص فى المادة (٦) من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم
المؤسسات العلاجية على تحصين قرارات لجان التقييم - وهى قرارات إدارية - من رقابة
القضاء ، ينطوي على مصادرة لحق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة .

١- إن ما دفعت به الحكومة من عدم قبول الدعوى استنادا إلى
أن المحكمة الدستورية العليا سبق أن قضت فى الدعوى رقم ٣٠ لسنة
٢ قضائية دستورية بالطعن فى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٦٤ برفض الدعوى ، مردود بما هو مقرر قانونا ، من أن الحجية
المطلقة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية والممانعة من نظر أى

طعن دستوري جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التي كانت مثارا للمنازعة حول دستوريته وفصلت فيها المحكمة فصلا خامسا بقضائها ، أما ما لم يكن مطروحا على المحكمة ولم يكن مثارا للنزاع أمامها ، ولم تفصل فيه بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، ومن ثم لا تمتد إليه الحجية المطلقة للحكم فى الدعوى الدستورية السابقة . ولما كان الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ قضائية دستورية ، قد اقتصر على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية بإصدار القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ استنادا إلى نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ ، وفيما أثير من طعن على الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فحسب ، دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكمها السابق بالتالى فصلا قضائيا فى دستوريته ، فإن حجية هذا الحكم تكون مقصورة فى هذا النطاق دون أن تمتد إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليها فى هذه الدعوى ويكون الدفع بعدم القبول على غير أساس متعين الرفض .

٢ - النص فى المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية على أن «تؤول ملكية المستشفيات المبينة فى الكشف المرافق لهذا القانون إلى الدولة.....» وفى مادته السادسة على أن «تتولى تقدير قيمة هذه المستشفيات لجان تشكل على الوجه الآتى : مستشار من مجلس الدولة رئيساً ، ممثل لوزارة الصحة ، ممثل من المستشفى تختاره الجهة التى كانت تديره أعضاء ، ويجوز للجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى لزوما للاستعانة بهم من الموظفين أو غيرهم . وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، وتكون هذه القرارات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن» ، مؤداه أن المشرع لم يسبغ على لجان التقييم سلفة البيان ولاية الفصل فى خصومات تتعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لأجراءات و ضمانات معينة ، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تقدير

قيمة المستشفيات التي آلت ملكيتها نفاذاً لهذا القرار بقانون للدولة توصلنا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل أيلولة ملكيتها إلى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبب ما تصدره من قرارات ، إلى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها إدارية وليست قرارات قضائية .

٣ - النص فى المادة (٦٨) من الدستور على أن «التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء» ، ظاهر منه أن الدستور لم يقف عند تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما قرره الدساتير السابقة ضمناً من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى كفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

٤ - ان الدساتير السابقة قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة (٤٠) منه ، ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا

من هذا الحق.

٥ - المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية ، إذ نصت على أن قرارات لجان التقييم - المشكلة طبقاً لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات إدارية تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين (٤٠)، (٦٨) من الدستور ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٩ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤٣١ لسنة ٣٩ قضائية - قضاء إدارى - بعد أن قضت محكمة القضاء الإدارى بجلسته ٢٢ يونيو سنة ١٩٨٩ بوقف الدعوى وحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسته اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة :

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٤٤٣١ لسنة ٣٩ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً الحكم بإلغاء قرار لجنة

التقييم المشكلة طبقا لنص المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية فيما تضمنه من تقدير قيمة مستشفى جمعية ثمره التوفيق القبطية الخيرية والتعويض عنها ، وإذ تراءى للمحكمة عدم دستورية تلك المادة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، فيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقييم - المشكلة طبقا لأحكامه - تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، لما بدا للمحكمة من مخالفة هذا الحكم الذى أوردته لنص المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور ، فقد قضت بجلسته ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورتها .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن هذه المحكمة سبق أن قضت فى الدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ قضائية دستورية بالطعن فى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه برفض الدعوى ، وهو دفع مردور بما هو مقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية والممانعة من نظر أى طعن دستورى جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثاراً للمنازعة حول دستورتها وفصلت فيها المحكمة فصلاً حاسماً بقضائها ، أما ما لم يكن مطروحاً على المحكمة ولم يكن مثاراً للنزاع أمامها ، ولم تفصل فيه بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، ومن ثم لا تمتد إليه الحجية المطلقة للحكم فى الدعوى الدستورية السابقة . ولما كان الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ قضائية دستورية ، قد اقتصر على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية باصدار القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ استناداً إلى نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ ، وفيما أثير من طعن على الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فخسب ، دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكمها السابق بالتالى فصلاً قضائياً فى دستورتها ، فإن حجية هذا الحكم تكون مقصورة فى هذا النطاق دون

أن تمتد إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليها في هذه الدعوى ويكون الدفع بعدم القبول على غير أساس متعين الرفض.

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية ينص في مادته الأولى على أن « تؤول ملكية المستشفيات المبينة في الكشف المرافق لهذا القانون إلى الدولة... » وفي مادته السادسة على أن « تتولى تقدير قيمة هذه المستشفيات لجان تشكل على الوجه الآتي : مستشار من مجلس الدولة رئيساً ، ممثل لوزارة الصحة ، ممثل من المستشفى تختاره الجهة التي كانت تديره أعضاء ، ويجوز للجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى لزوماً للاستعانة بهم من الموظفين أو غيرهم. وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتكون هذه القرارات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقييم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان - ولاية الفصل في خصومات تتعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقاً لأجراءات وضمانات معينة ، وإنما عهد إليها بمهمة لا تعدو تقدير قيمة المستشفيات التي آلت ملكيتها نفاذاً لهذا القرار بقانون للدولة توصلاً لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانوناً لأصحابها مقابل أيلولة ملكيتها إلى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو يوجب عليها تسبيب ما تصدر من قرارات ، إلى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فإن هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان إدارية وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قرارات قضائية .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار -

إدارى من رقابة القضاء» وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسماً لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار إليه ما قرره الدساتير السابقة ضمناً كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه ، ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها - ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فإن المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية ، إذ نصت على أن قرارات لجان التقييم - المشكلة طبقاً لأحكامه - قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات إدارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقييم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن.

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / مدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم وسامى فرج يوسف ومحمد على عبد الواحد
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٣٦)

القضية رقم ٥٢ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

- دعوى دستورية « المصلحة فيها » - دعوى موضوعية.
شروط قبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى
طعنه ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم
الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها - الحكم من المحكمة العليا للقيم فى
الدعوى الموضوعية نهائياً (غير قابل للطعن عليه) ، أثره ، انتفاء مصلحة الطاعن فى الدعوى
الدستورية .

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه
يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة
شخصية ومباشرة فى طعنه ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها
بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية
بمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، لما كان ذلك وكانت
المحكمة العليا للقيم قد حكمت فى الدعوى الموضوعية نهائياً بحكم
غير قابل للطعن ، فإن مصلحة المدعين فى الدعوى الدستورية تكون
قد انتفت ویتعين بالتالى القضاء بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة ، طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، والمادة
العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة ..

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة ، طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٤٩٤٧ مدنى كلى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم ببطلان عقود بيع العقارات الثلاثة المبينة بالصحيفة الصادرة من جهاز الحراسات مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ومحكمة جنوب القاهرة - استناداً إلى المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - أحالت الدعوى إلى محكمة القيم للاختصاص ، حيث قيدت برقم ٢١٥ لسنة ١ ق قيم . ودفعت المدعون بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، وصرحت المحكمة للمدعين برفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى الماثلة ، غير أنه بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليها فى الدعوى الماثلة . فقد عادت محكمة القيم بناء على طلب المدعين إلى نظر الدعوى الموضوعية ، وأصدرت حكمها برفضها وتأيد هذا الحكم من المحكمة العليا للقيم فأصبح نهائياً .

وحيث أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وإذ حكم فى الدعوى الموضوعية نهائياً بحكم غير قابل للطعن ، فإن مصلحة المدعين فى الدعوى

الدستورية تكون قد انتفتت ، ويتعين بالتالى القضاء بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وألزمت الحكومة
المصروفات ، وثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدى محمد على
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣٧)

القضية رقم ١٣ لسنة ٩ قضائية « دستورية »

- دعوى دستورية «المصلحة فيها» - دعوى جنائية.
شروط قبول الدعوى الدستورية أن تتوافر للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة فى دعواه وقت رفعها وأن تستمر حتى الحكم فيها ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها - انتهاء الدعوى الجنائية إلى حكم بات ببراءة المدعى ، أثره ، انتفاء مصلحته فى الدعوى الدستورية .

- شرط قبول الدعوى الدستورية ، أن تتوافر للمدعى مصلحة شخصية مباشرة فى دعواه وقت رفعها ، وأن تستمر تلك المصلحة حتى الحكم فيها ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها . وإذا انتهت الدعوى الجنائية إلى حكم بات ببراءة المدعى من التهمة التى نسبت إليه ، فإنه تنتفى مصلحته فى الدعوى الدستورية مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

الإجراءات

بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية المادة (١٥٢) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها .
وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أحالت المدعى إلى المحكمة الجنائية فى القضية رقم ٥٥١ لسنة ١٩٨٥ جنح مستعجل طوخ لاقامته بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمادتين (١٥٢) و (١٥٦) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، وبجلسة ٢٤ مارس ١٩٨٦ قضت محكمة طوخ حضوريا ببراءة المدعى ، فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٠٠ لسنة ١٩٨٦ جنح مستأنف بنها ، وأمام محكمة الجناح المستأنفة دفع المدعى بجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٧ ، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة . وبعد أن كانت محكمة الموضوع قد قررت بجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٧ وقف الدعوى إلى حين الفصل فى المسألة الدستورية ، عادت إلى نظرها وقضت فيها بجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٨٩ بتأييد الحكم المستأنف ولم يطعن فى هذا الحكم فصار باتاً .

وحيث أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتوافر للمدعى مصلحة شخصية مباشرة فى دعواه وقت رفعها وأن تستمر تلك المصلحة حتى الحكم فيها ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها . وإذ انتهت الدعوى الموضوعية إلى حكم بات ببراءة المدعى من التهمة التى نسبت إليه ، فإنه تتنfy مصلحته فى الدعوى الدستورية

مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ،
وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب
المحاماة .

جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدى محمد على
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٣٨)

القضية رقم ١٧ لسنة ١١ قضائية « دستورية »

١ - ملكية « صونها » - مصادرة - قضاء - مبدأ الفصل بين السلطات.
حظر الدستور المصادرة العامة للأموال - تقييده المصادرة الخاصة في كافة صورها
بأن تكون أداؤها حكماً قضائياً وليست قراراً إدارياً - علته، صون الملكية الخاصة من أن تصدر إلا
بحكم قضائي تتوافر فيه لصاحب الحق إجراءاته وضماناته التي تنفي بها مظنة العنف والافتئات،
وتؤكد لمبدأ الفصل بين السلطات باعتبار السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي أقامها
الدستور على شئون العدالة وخصها بتصرفها فتتفرد دون غيرها بما يدخل في اختصاصها بما في
ذلك توقيع المصادرة.

٢ - تشريع « تفسيره » - قرارات لائحية - لوائح تفويضية - لوائح تنفيذية.
إيراد المشرع مصطلحاً في نص ما لمعنى معين، يوجب صرفه إلى هذا المعنى في كل
نص آخر يردد ذلك المصطلح - ترديد المادة (٦٦ / ٢) من الدستور الحالي ما نصت عليه
المادة (٦) من دستور سنة ١٩٢٣ من أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون »، والذي
أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها تأكيد ما جرى عليه العمل في التشريع من جواز
أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً خاصاً إلى السلطة المكلفة بسن اللوائح في تحديد بعض جوانب
التجريم وتقرير العقوبات حالة اشتراط الدستور ذاته أن يتم تنظيم مسائل معينة « بقانون » -
مؤداه اجازة المادة (٦٦) من الدستور أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية باصدار قرارات
لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب - هذه القرارات ليست من قبيل اللوائح
التفويضية المنصوص عليها في المادة - (١٠٨) من الدستور أو اللوائح التنفيذية التي نظمها
المادة (١٤٤) منه.

٣ - اختصاص - تموين - تسعير جبرى - تدابير - عقوبة.
اناطة المشرع في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ بوزير التموين دون غيره اتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أى مادة أو سلعة من جهة إلى
أخرى وتنظيم تداولها أو استهلاكها وتقرير عقوبات أقل من المنصوص عليها فيهما على مخالفة
تلك التدابير - تجريم البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة
١٩٨٥ نقل أو الشروع في نقل بعض هذه السلع ينطوي على اغتصاب لسلطة عهد بها المشرع
لوزير التموين في الحدود التي يبينها المادة (٦٦) من الدستور مما يقع في حومة المخالفة
الدستورية.

٤ - اختصاص - إدارة محلية - قرارات لائحية - لوائح تنفيذية.

النص في المادة (٢٧ / ١) من قانون نظام الإدارة المحلية على أن يتولى المحافظ في دائرة اختصاصه، جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح، ورئاسته لجميع الأجهزة والمرافق المحلية - إستهدافه أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء ذات الطبيعة الإدارية دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص باصدار قرارات لائحية تحدد بعض جوانب التجريم والعقاب أو إصدار اللوائح التنفيذية، وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الاختصاص في أى من هاتين الحالتين إلى الوزراء.

٥- اختصاص - إدارة محلية - قرارات لائحية - لوائح تنفيذية - تفويض.
تعيين القانون وزيراً معيناً، لإصدار القرارات اللائحية أو اللوائح التنفيذية -
الاختصاص في الحالتين لا تشمل عبارة « السلطات والاختصاصات التنفيذية » التى ناطت المادة (٢٧ / ١) من قانون نظام الإدارة المحلية بالمحافظين مباشرتها - عدم جواز تفويض الوزير غيره فى هذا الاختصاص.

٦- مصادرة - البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥.

مكافأة القائمين بالضبط فى حدود خمسين فى المائة من حصيله بيع الكميات المضبوطة ووسيلة النقل المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ لا تقوم الا مرتبطة بمصادرة هذه المضبوطات - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المصادرة، أثره، زوال جميع الآثار التى ترتبت على أعمالها بما فى ذلك المكافأة المشار إليها.

١- ان البين من الاطلاع على قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ أنه حظر الشروع فى نقل أى كمية من الأسماك داخل محافظة السويس بغير الحصول على تصريح معتمد من مديرية التموين، وكان ذلك القرار قد نص أيضاً فى البند (ب) من المادة (١٠) منه على أن تصدر الكميات موضوع المخالفة ووسيلة النقل، ويصرف منها فى حدود ٥٠ ٪ للقائمين بالضبط، ويعاقب مرتكبو المخالفة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإن القرار المذكور يكون قد دل بالعقوبة التى فرضها على الشروع فى نقل الأسماك داخل محافظة السويس دون تصريح من مديرية التموين، على تجريمه لهذه الواقعة التى تنحصر فيها المخالفة المنسوبة إلى المتهمين لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد أحالت إلى المحكمة الدستورية العليا نص البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه وذلك للفصل فى دستوريته. وكان مما تتعاه محكمة

الموضوع على الأحكام التي تضمنها هذا البند ، تقريره مصادرة كميات الأسماك موضوع المخالفة فضلا عن وسيلة النقل بغير حكم قضائي وذلك بالمخالفة لنص المادة (٣٦) من الدستور ، وكان هذا النعى فى محله ، ذلك أن الدستور أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه فى المادة (٣٦) من أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي » فنهى بذلك نهياً مطلقاً عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكماً قضائياً وليست قراراً إدارياً ، وذلك حرصاً منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر إلا بحكم قضائي كي تتوافر - فى إطاره لصاحب الحق إجراءات التقاضى وضماناته التي تنتفى بها مظنة العسف والافتئات على هذا الحق ، وتوكيدا لمبدأ الفصل بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية بإعتبار أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي أقامها الدستور على شئون العدالة وخصها بتصرفها بحيث تتفرد دون غيرها بما يدخل فى اختصاصها بما فى ذلك توقيع المصادرة . إذ كان ذلك ، وكان نص المادة (٣٦) من الدستور الذى حظر المصادرة الخاصة للأموال إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقاً من غير قيد وذلك حين أجرى المشرع النص على إطلاقه ليعم حكمه ويشمل المصادرة الخاصة فى كافة صورها ، فإن ما تضمنه النص الطعين من مصادرة الأسماك المضبوطة وكذلك وسيلة نقلها - بغير حكم قضائي - يكون مخالفاً لنص المادة (٣٦) من الدستور .

٢- ان المادة (٦٦) من الدستور تنص على أن « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا أورد المشرع مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين ، تعين صرفه إلى هذا المعنى فى كل نص آخر يردد ذلك المصطلح ، وأن الدستور الحالى إذ ردد فى المادة (٦٦) منه عبارة « بناء على قانون » الواردة فى المادة (٦) من دستور سنة ١٩٢٣ والذى أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها توكيد ما جرى عليه العمل فى التشريع من أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ فى تحديد الجرائم وتقرير العقوبات..... وذلك فى حين

استعمل هذا الدستور ذاته عبارة مغايرة فى نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة « بقانون » مثل التأمين فى المادة (٣٥) وإنشاء الضرائب وتعديلها فى المادة (١١٩) - فإن مؤدى ذلك كله أن المادة (٦٦) من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفى الحدود وبالشروط التى يعينها القانون الصادر منها . ولا تعتبر القرارات التى تصدرها الجهة التى عينها المشرع لممارسة هذا الاختصاص من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها فى المادة (١٠٨) من الدستور ، ولا تندرج كذلك تحت اللوائح التنفيذية التى نظمها المادة (١٤٤) من الدستور ، وإنما مرد الأمر فيها إلى نص المادة (٦٦) من الدستور التى تتطوى على تفويض بالتشريع يتناول بعض جوانب التجريم أو العقاب .

٣ - لما كان المشرع قد خول وزير التموين اتخاذ كل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى كل من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، وكان المشرع قد عهد إلى وزير التموين - فى نطاق التدابير التى يتخذها لضمان تموين البلاد من المواد والسلع ولتحقيق العدالة فى توزيعها مع الالتزام بجداول الأسعار الخاصة بها - بسلطة تقرير عقوبات على مخالفة القرارات التى يتخذها فى هذا الصدد تكون أقل من تلك المنصوص عليها فى القانون ، فإن ما تضمنه البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ من تقرير عقوبة على الشروع فى نقل الأسماك داخل محافظة السويس وخارجها بغير تصريح من مديرية التموين ، لا يعدو أن يكون انتحالا لاختصاص مقرر لوزير التموين فى شأن التدابير التى ينفرد باتخاذها على مقتضى ما تقدم ، وتقريراً لعقوبة على مخالفة القيود التى فرضها هذا القرار فى شأن نقل الأسماك من جهة إلى أخرى أو الشروع فى ذلك ، وهى عقوبة لا يملك تقريرها إلا وزير التموين وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (٦٦) من الدستور التى تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » . إذ كان ذلك كذلك ، وكان وزير التموين - على مقتضى ما

تقدم - هو الجهة التي عهد إليها المشرع بنصوص صريحة في اتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى وكذلك تنظيم تداولها واستهلاكها وبتقرير العقوبة الأقل على مخالفة التدابير التي يتخذها في نطاق اختصاصاته تلك، فإن تجريم البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ للواقعة محل الاتهام الجنائي يكون منطوياً على اغتصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين في الحدود التي بينها المادة (٦٦) من الدستور، ومن ثم يقع البند (ب) من المادة (١٠) المطعون عليه - في إطار هذا التجريم - في حومة المخالفة الدستورية لتعارضه ونص المادة (٦٦) من الدستور آنفة البيان.

٥، ٤ - النص في الفقرة الأولى من المادة (٢٧) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن « يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح، ويكون المحافظ، في دائرة اختصاصه، رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية » إستهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلي بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة، وقصد المشرع بنص المادة (١ / ٢٧) المشار إليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية ولا إلى الاختصاص باصدار قرارات لائحية تحدد بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الاختصاص في أي من هاتين الحالتين إلى الوزراء، إذ تستقل الجهة التي عينها المشرع بممارسته ولا يجوز أن تفوض غيرها فيه، وهو في كل الأحوال

اختصاص لا تشمله عبارة « السلطات والاختصاصات التنفيذية » الواردة بنص المادة (٢٧ / ١) المشار إليها .

٦ - ان البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بعد أن نص على مصادرة الأسماك موضوع المخالفة ووسيلة النقل، قضى بأن يصرف من حصيلة بيعها فى حدود ٥٠ % للقائمين بالضبط، وإذ كانت هذه المصادرة قد تعلقت بأفعال جرمها ذلك القرار بالعقوبة التى فرضها على ارتكابها، فإن قضاء هذه المحكمة بعدم دستورية المصادرة وسائر العقوبة التى تضمنها القرار المشار إليه لمخالفتها للمادتين (٣٦)، (٦٦) من الدستور على التوالى، يستتبع زوال جميع الآثار التى ترتبت على أعمالها بما فى ذلك مكافأة الضبط التى قضى النص المطعون عليه بصرفها إلى القائمين عليه والتى لا يتصور قيامها إلا مرتبطة بالمصادرة المستوفية لشرائطها الدستورية، وهى فى النزاع الراهن مصادرة باطللة أصلا .

الاجراءات

بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٨٩ وردت إلى قلم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٦ جنح أمن دولة طوارئ السويس بعد أن قضت المحكمة بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٩ بوقفها وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ .
وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق -
تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد اتهمت كلا من
وآخرين بأنهم في يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ بدائرة قسم السويس
قاموا بتفريغ مركب الصيد من الأسماك في غير الزمان والمكان
المحددين وبدون حضور اللجنة المنصوص عليها قانوناً، وطلبت
عقابهم بالمواد ٦، ٢، ١ من قرار محافظ السويس رقم ٢١ لسنة
١٩٨٥.

وحيث أن محكمة جناح أمن الدولة طوارئ السويس بعد تكييفها
الواقعة محل الاتهام الجنائي بأنها جنحة الشروع في نقل الأسماك
داخل محافظة السويس بغير تصريح، أغفلت تنبيه المتهمين إلى أنها
عدلت القيد والوصف للتهمة المنسوبة إليهم وقضت بجلسة ١٥ مارس
سنة ١٩٨٦ بتفريم المتهم الأول مائتي جنيه والزامه بالمصروفات
الجنائية ومصادرة المضبوطات وببراءة المتهمين الثاني والثالث وذلك
عملاً بنص المادة (٧) والبند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ
السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن صيد الأسماك الطازجة بميناء
الأتكة للموسم السمكي ١٩٨٥/١٩٨٦.

وحيث أنه لدى التصديق على هذا الحكم، تقرر إعادة محاكمة
المتهمين أمام هيئة أخرى على أساس أن المرافعة في الدعوى الجنائية
جرت وفقاً للقيد والوصف المرفوعة به هذه الدعوى مما يعد اختلافاً
بحق الدفاع. وإذ أعيدت محاكمة المتهمين أمام هيئة أخرى، قررت
المحكمة بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٨٩ وقف نظر الدعوى وأحالتها
إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية البند (ب) من
المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ المشار
إليه، وذلك قولاً منها بمخالفة هذا البند لنص المادة (٣٦) من
الدستور فيما تضمنه من تقرير عقوبة المصادرة بغير حكم قضائي
ولنصوص المواد ٦٦، ٨٦، ١١٢ من الدستور لتقريره عقوبات عن
أفعال أئتمها دون أن يكون ذلك بتشريع صادر عن مجلس الشعب أو
رئيس الجمهورية.

وحيث أن البين من الاطلاع على قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه ، ان هذا القرار وضع تنظيمًا لصيد الأسماك وتوزيعها داخل محافظة السويس ، وهو تنظيم استهدف احكام الرقابة على عملية تفريغ حصيلة الصيد وعرضها للبيع بعد تحديد حصة المحافظة منها ومراجعة هذه الحصة من حيث كميتها ونوعها وجودتها ووزنها . وإذ حظر هذا القرار كذلك الشروع فى نقل أى كمية من الأسماك داخل محافظة السويس بغير الحصول على تصريح معتمد من مديرية التموين ، وكان ذلك القرار قد نص أيضا فى البند (ب) من المادة (١٠) منه على أن تصدر الكميات موضوع المخالفة ووسيلة النقل ، ويصرف منها فى حدود ٥٠ ٪ للقائمين بالضبط ، ويعاقب مرتكبوا المخالفة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإن القرار المذكور يكون قد دل بالعقوبة التى فرضها على الشروع فى نقل الأسماك داخل محافظة السويس دون تصريح من مديرية التموين ، على تجريمه لهذه الواقعة التى تنحصر فيها المخالفة التى نسبتها محكمة الموضوع إلى المتهمين على ما سلف البيان .

وحيث أن محكمة الموضوع أحالت إلى المحكمة الدستورية العليا نص البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه وذلك للفصل فى دستوريته ، فإن نطاق الطعن المائل يتحدد بهذا البند وينحصر فيه .

وحيث أن مما تنعاه محكمة الموضوع على الأحكام التى تضمنها هذا البند ، تقريره مصادرة كميات الأسماك موضوع المخالفة فضلا عن وسيلة النقل بغير حكم قضائى وذلك بالمخالفة لنص المادة (٣٦) من الدستور .

وحيث أن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الدستور أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه فى المادة (٣٦) منه من أن «المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى» فنهى بذلك نهياً مطلقاً عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة

التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليست قرارا إداريا ، وذلك حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر إلا بحكم قضائي كي تتوافر - في إطاره - لصاحب الحق إجراءات التقاضي وضماناته التي تنتفي بها مظنه العسف والافتئات على هذا الحق ، وتوكيدا لمبدأ الفصل بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية باعتبار أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي أقامها الدستور على شئون العدالة وخصها بتصريفها بحيث تنفرد دون غيرها بما يدخل في اختصاصها بما في ذلك المصادرة . إذ كان ذلك ، وكان نص المادة (٣٦) من الدستور الذي حظر المصادرة الخاصة للأموال إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقاً من غير قيد وذلك حين أجرى المشرع النص على اطلاقه ليعم حكمه ويشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فإن ما تضمنه النص الطعين من مصادرة الأسماك المضبوطة وكذلك وسيلة نقلها - بغير حكم قضائي - يكون مخالفا لنص المادة (٣٦) من الدستور .

وحيث أن محكمة الموضوع تنعى كذلك على النص المطعون عليه أنه ينحل إلى تنظيم لا تحى قرر عقوبات عن أفعال أثمها دون أن يكون ذلك بتشريع صادر عن مجلس الشعب أو رئيس الجمهورية .

وحيث أن الواقعة محل الإتهام الجنائي في الدعوى الراهنة تتمثل في الشروع في نقل أسماك داخل محافظة السويس دون تصريح معتمد من مديرية التموين ، ومن ثم يعتبر هذا التصريح قيذاً على تداول تلك السلعة داخل هذه المحافظة ، وهو قيد ناطت السلطة التشريعية اتخاذ بوزير التموين دون غيره ، إذ يختص هذا الوزير - لضمان تموين البلاد وتوفير العدالة في توزيع المواد التموينية ، وبعد موافقة لجنة التموين العليا - بإصدار القرارات المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، ويندرج تحتها فرض القيود على إنتاج أية مادة أو سلعة وتداولها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في توزيعها ، وله كذلك فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى . وتتص الفقرة الأولى من المادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

١٩٤٥ المشار إليه على أن :

« يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التي تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه..... » كما تنص الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أن : « ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة بتنفيذاً لهذا القانون ، ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل..... » .

وقد إلتم المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرب - اح النهج الذى احتذاه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، ذلك أن المرسوم بقانون المشار إليه بعد أن خول وزير التموين - فى المادة (٥) منه - أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير المتعلقة بتعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة ، وبتقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها ، وبإلزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة إلى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على أعضائها ، قضى هذا المرسوم بقانون فى الفقرة الأخيرة من المادة (٩) منه بأن «يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التى تصدر تنفيذاً للمادة (٥) من هذا القانون ، ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل» .

لما كان ذلك ، وكان المشرع قد خول وزير التموين اتخاذ كل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، وكان المشرع قد عهد

إلى وزير التموين - فى نطاق التدابير التى يتخذها لضمان تموين البلاد من المواد والسلع ولتحقيق العدالة فى توزيعها مع الالتزام بجداول الأسعار الخاصة بها - بسلطة تقرير عقوبات على مخالفة القرارات التى يتخذها فى هذا الصدد تكون أقل من تلك المنصوص عليها فى القانون، فإن ما تضمنه البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه من تقرير عقوبة على الشروع فى نقل الأسماك داخل محافظة السويس وخارجها بغير تصريح من مديرية التموين، لا يعدو أن يكون انتحالا لاختصاص مقرر لوزير التموين فى شأن التدابير التى ينفرد باتخاذها على مقتضى ما تقدم، وتقريراً لعقوبة على مخالفة القيود التى فرضها هذا القرار فى شأن نقل الأسماك من جهة إلى أخرى أو الشروع فى ذلك، وهى عقوبة لا يملك تقريرها إلا وزير التموين وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (٦٦) من الدستور التى تقضى بأنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون» فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا أورد المشرع مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين، تعين صرفه إلى هذا المعنى فى كل نص آخر يردد ذلك المصطلح، وأن الدستور الحالى إذ ردد فى المادة (٦٦) منه عبارة «بناء على قانون» الواردة فى المادة (٦) من دستور سنة ١٩٢٣ والذى أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها تأكيد ما جرى عليه العمل فى التشريع من أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ فى تحديد الجرائم وتقرير العقوبات.... وذلك فى حين استعمل هذا الدستور ذاته عبارة مغايرة فى نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة «بقانون» مثل التأمين فى المادة (٣٥) وإنشاء الضرائب وتعديلها فى المادة (١١٩)، فإن مؤدى ذلك كله أن المادة (٦٦) من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفى الحدود وبالشروط التى يعينها القانون الصادر منها. ولا تعتبر القرارات التى تصدرها الجهة التى عينها المشرع لممارسة هذا الاختصاص من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص

عليها فى المادة (١٠٨) من الدستور ، ولا تندرج كذلك تحت اللوائح التنفيذية التى نظمته المادة (١٤٤) من الدستور ، وانما مرد الأمر فيها إلى نص المادة (٦٦) من الدستور التى تنطوى على تفويض بالتشريع يتناول بعض جوانب التجريم أو العقاب على ما سلف البيان . إذ كان ذلك كذلك ، وكان وزير التموين - على مقتضى ما تقدم - هو الجهة التى عهد إليها المشرع بنصوص صريحة فى اتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى وكذلك تنظيم تداولها واستهلاكها وبتقرير العقوبة الأقل على مخالفة التدابير التى يتخذها فى نطاق اختصاصاته تلك ، فإن تجريم البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ للواقعة محل الاتهام الجنائى يكون منطويا على اغتصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين فى الحدود التى بينها المادة (٦٦) من الدستور ، ومن ثم يقع نص البند (ب) من المادة (١٠) المطعون عليه - فى إطار هذا التجريم - فى حومة المخالفة الدستورية لتعارضه ونص المادة (٦٦) من الدستور آنفة البيان .

ولا ينال مما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (٢٧) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن « يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ ، فى دائرة اختصاصه ، رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية » ذلك أن القانون المشار إليه استهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة فى دائرتها نقلا إليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة (١/٢٧) المشار إليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء فى هذا

الصدد ، دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية ولا إلى الاختصاص باصدار قرارات لائحية تحدد بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الاختصاص فى أى من هاتين الحالتين إلى الوزراء ، إذ تستقل الجهة التى عينها المشرع بممارسته ولا يجوز أن تفوض غيرها فيه ، وهو فى كل الأحوال اختصاص لا تشمله عبارة « السلطات والاختصاصات التنفيذية » الواردة بنص المادة (٢٧ / ١) المشار إليها على ما سلف البيان .

وحيث أن البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بعد أن نص على مصادرة الأسماك موضوع المخالفة ووسيلة النقل ، قضى بأن يصرف من حصيلة بيعها فى حدود ٥٠ ٪ للقائمين بالضبط ، وكانت هذه المصادرة وقد تعلقت بأفعال جرمها ذلك القرار بالعقوبة التى فرضها على ارتكابها ، فإن قضاء هذه المحكمة بعدم دستورية المصادرة وسائر العقوبة التى تضمنها القرار المشار إليه لمخالفتها للمادتين (٣٦) ، (٦٦) من الدستور ، يستتبع زوال جميع الآثار التى ترتبت على اعمالها بما فى ذلك مكافأة الضبط التى قضى النص المطعون عليه بصرفها إلى القائمين عليه والتى لا يتصور قيامها إلا مرتبطة بالمصادرة المستوفية لشرائطها الدستورية ، وهى فى النزاع الراهن مصادرة باطلة أصلا .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن صيد الأسماك الطازجة بميناء الأتكة للموسم السمكى ١٩٨٥ / ١٩٨٦ .

ملحوظة :

أصدرت المحكمة حكما فى ذات التاريخ ولذات الأسباب بعدم دستورية قرار محافظ السويس رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك الطازجة بميناء الأتكة لموسم ٨٣ - ١٩٨٤ .

جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وعضوية السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وقاروق عبد الرحيم غنيم وحمدى محمد على
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢٩)

القضية رقم ٢١ لسنة ١١ قضائية « دستورية »

١ - تشريع « تفسيره » - قرارات لائحية - لوائح تفويضية - لوائح تنفيذية .
ايراد المشرع مصطلحاً فى نص ما لمعنى معين ، يوجب صرفه الى هذا المعنى فى كل نص آخر يردد ذلك المصطلح - ترديد المادة (٢ / ٦٦) من الدستور الحالى ما نصت عليه المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ من أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » ، والذي أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها تأكيد ما جرى عليه العمل فى التشريع من جواز أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً خاصاً الى السلطة المكلفة بسن اللوائح فى تحديد بعض جوانب التجريم وتقرير العقوبات حالة اشتراط الدستور ذاته أن يتم تنظيم مسائل معينة « بقانون » - مؤداه اجازة المادة (٦٦) من الدستور أن يعهد القانون الى السلطة التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب - هذه القرارات ليست من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها فى المادة (١٠٨) من الدستور أو اللوائح التنفيذية التى نظمها المادة (١٤٤) منه .

٢ - اختصاص - تموين - تسعير جبرى - تدابير - عقوبة .
إناطة المشرع فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بوزير التموين دون غيره اتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أى مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى وتنظيم تداولها أو استهلاكها وتقرير عقوبات أقل من المنصوص عليها فيهما على مخالفة تلك التدابير - تجريم البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بنقل أو الشروع فى نقل بعض هذه السلع ينطوى على اغتصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين فى الحدود التى بينها المادة (٦٦) من الدستور مما يقع فى حومة المخالفة الدستورية .

٣ - اختصاص - إدارة محلية - قرارات لائحية - لوائح تنفيذية .
النص فى المادة (١ / ٢٧) من قانون نظام الإدارة المحلية على أن يتولى المحافظ ، فى دائرة اختصاصه ، جميع السلطات والامارات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ورئاسته لجميع الأجهزة والمرافق المحلية - استهدافه أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء ذات الطبيعة الإدارية دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص باصدار قرارات لائحية تحدد بعض جوانب التجريم والعقاب أو اصدار اللوائح التنفيذية ، وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الاختصاص فى أى من هاتين الحالتين إلى الوزراء .

٤ - اختصاص - إدارة محلية - قرارات لائحية - لوائح تنفيذية - تفويض .
تعيين القانون وزيرا معيناً ، لاصدار القرارات اللائحية أو اللوائح التنفيذية -
الاختصاص في الحالتين من طبيعة تشريعية لا تشملها عبارة « السلطات والاختصاصات التنفيذية »
التي ناطت المادة (١ / ٢٧) من قانون نظام الإدارة المحلية بالمحافظين مباشرتها - عدم
جواز تفويض الوزير غيره في هذا الاختصاص .

٥ - دستور - مصادرة - البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨
لسنة ١٩٨٧ .

مكافأة القائمين بالضبط في حدود خمسين في المائة من قيمة الكميات موضوع
المخالفة ووسيلة النقل المنصوص عليها في البند ب من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم
١٠٨ لسنة ١٩٨٧ ، لا يتأتى الحصول عليها إلا نتيجة بيع هذه المضبوطات جبراً عن أصحابها
وحرمانهم من ثمنها ، مما يعنى مصادرتها بغير حكم قضائي بالمخالفة لنصى المادتين (٣٦ ، ٦٦)
من الدستور - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المصادرة ، أثره ، زوال الآثار التي
ترتبت على اعمالها بما في ذلك المكافأة المشار إليها .

١ - متى أورد المشرع مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين ،
وجب صرفه إلى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذلك المصطلح -
وأن الدستور الحالي إذ ردد في المادة (٦٦) منه عبارة « بناء على
قانون » الواردة في المادة (٦) من دستور سنة ١٩٢٣ والذي أفصحت
أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها توكيد ما جرى عليه العمل في
التشريع من جواز أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً خاصاً إلى السلطة
المكلفة بسن اللوائح في تحديد بعض جوانب الجرائم وتقرير
العقوبات ، وذلك في حين استعمل الدستور ذاته عبارة مغايرة في
نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة
« بقانون » مثل التأميم في المادة (٣٥) وإنشاء الضرائب العامة
وتعديلها والغاؤها والاعفاء منها في المادة (١١٩) - فإن مؤدى ذلك
كله أن المادة (٦٦) من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة
التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو
العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها السلطة التشريعية وفي الحدود
وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها في هذا الشأن ، ومن ثم لا
تعتبر القرارات التي تصدرها الجهة التي عينها القانون لممارسة ذلك
الاختصاص من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها في المادة
(١٠٨) من الدستور ، ولا تتدرج كذلك ضمن اللوائح التنفيذية التي

نظمتها المادة (١٤٤) من الدستور ، وإنما مرد الأمر فيها إلى نص المادة (٦٦) من الدستور التي تتطوى على تفويض خاص بالتشريع يتناول بعض جوانب التجريم أو العقاب .

٢ - لما كان المشرع قد عهد إلى وزير التموين - دون غيره - اتخاذ كل أو بعض التدابير المنصوص عليها في كل من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما ، وكان المشرع قد ناط بوزير التموين - في نطاق التدابير التي يتخذها لضمان تموين البلاد من المواد والسلع ولتحقيق العدالة في توزيعها مع الالتزام بجداول الأسعار الخاصة بها - سلطة تقرير عقوبات على مخالفة القرارات التي يصدرها في هذا الشأن بشرط أن تكون أقل من تلك المنصوص عليها في المرسوم بقانون ، فإن ما تضمنه البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر من تقرير عقوبة على الشروع في نقل الأسماك داخل محافظة السويس وخارجها بغير تصريح معتمد من مديرية التموين ، لا يعدو أن يكون انتحالا لاختصاص مقرر لوزير التموين في شأن التدابير التي ينفرد باتخاذها ، وتقريراً لعقوبة جنائية على مخالفة القيود التي فرضها ذلك القرار في شأن نقل الأسماك من جهة إلى أخرى أو الشروع في ذلك ، وهي عقوبة لا يملك تقريرها إلا وزير التموين وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (٦٦) من الدستور التي تقضى بأنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " وإذ كان ذلك ، وكان وزير التموين - على مقتضى ما تقدم - هو الجهة التي عهد إليها المشرع بنصوص صريحة في اتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أى مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى وكذلك تنظيم تداولها واستهلاكها وتقرير العقوبات الأقل على مخالفة التدابير التي يتخذها في نطاق اختصاصه ، فإن تجريم البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه أنفاً للواقعة محل الاتهام الجنائي المسند إلى المدعيين ، يكون منطوياً على اغتصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين في الحدود التي بينها المادة (٦٦) من الدستور ، وبالتالي يقع نص البند (ب) من المادة (٩) المطعون فيه -

فى اطار هذا التجريم - فى حومة المخالفة الدستورية لتعارضه مع نص المادة (٦٦) من الدستور سالفه البيان .

٣ ، ٤ - النص فى الفقرة الأولى من المادة (٢٧) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ورقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن « يتولى المحافظ - بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الإدارة المحلية وفقا لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح . ويكون المحافظ - فى دائرة اختصاصه - رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية » استهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الإدارة المحلية بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة فى دائرتها نقلا إليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة . وقصد المشرع بنص الفقرة المذكورة أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء فى هذا الشأن ، ودون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية ولا إلى الاختصاص باصدار قرارات لائحية تحدد بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الاختصاص - فى أى من هاتين الحالتين - إلى الوزراء ، إذ تستقل الجهة التى عينها القانون - دون غيرها - بممارسته ولا يجوز لها أن تفوض غيرها فيه وهو - فى كل الأحوال - اختصاص من طبيعة تشريعية لا تشمله عبارة « السلطات والاختصاصات التنفيذية » الواردة فى نص المادة (٢٧ / ١) من قانون الإدارة المحلية المشار إليه .

٥ - البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بعد أن حدد العقوبات الجنائية التى توقع عند مخالفة أحكامه قد نص على أنه « وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ووسيلة النقل ويصرف منها فى حدود ٥٠ ٪ للقائمين بالضبط » وإذا كانت هذه المكافأة لا يتأتى الحصول عليها إلا بعد بيع

الأسماك ووسيلة النقل المضبوطة جبراً عن أصحابها وحرمانهم من الحق فيها ، وهو ما يعنى مصادرتها بالمخالفة لنص المادة (٣٦) من الدستور التى لا تجيز المصادرة الخاصة للأموال إلا بحكم قضائى . ولما كانت هذه المصادرة قد تعلقت بأفعال جرمها ذلك القرار بالعقوبة التى فرضها على ارتكابها ، فإن قضاء هذه المحكمة بعدم دستورية المصادرة وسائر العقوبة لمخالفتها للمادتين (٣٦) ، (٦٦) من الدستور ، يستتبع زوال جميع الآثار التى ترتبت على أعمالها بما فى ذلك مكافأة الضبط التى قضى النص بصرفها إلى القائمين عليه والتى لا يتصور قيامها إلا مرتبطة بالمصادرة المستوفية لشرائطها الدستورية وهى فى النزاع الراهن مصادرة باطلة أصلاً .

الاجراءات

بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٨٩ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ جنح أمن الدولة طوارئ عتاقة ، بعد أن قررت المحكمة بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٨٩ وقف الدعوى واحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة (٩) بند (ب) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن صيد الأسماك الطازجة بميناء الأتكة للموسم السمكى ٨٧ - ١٩٨٨ . وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها أصليا الحكم بعدم قبول الدعوى ، واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الوقائع -على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق-
تتحصل فى أن النيابة العامة اتهمت كلا من و
بأنهما يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم عتاقة شرعا فى نقل

كمية الأسماك المبينة بالاوراق داخل محافظة السويس دون تصريح ، من مديرية التموين ، وقدمتهما النيابة فى القضية رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ جناح أمن دولة طوارئ عتاقة ، وطلبت محاكمتها بالمواد ١، ٢، ٣، ٥، ٦ من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه ، وبجلسة ٥ مارس سنة ١٩٨٩ قررت محكمة أمن دولة طوارئ عتاقة وقف الدعوى واحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس المشار إليه ، تأسيسا على أنه إذ تضمن تقرير عقوبات جنائية على أفعال أثمها دون أن يكون ذلك بتشريع صادر من مجلس الشعب أو من رئيس الجمهورية ، فإنه يكون مخالفا للمواد (٦٦) ، (٨٦) ، (١١٢) من الدستور .

وحيث أن البين من الاطلاع على قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه ، أن هذا القرار وضع تنظيماً لصيد الأسماك وتوزيعها داخل محافظة السويس ، وهو تنظيم استهدف احكام الرقابة على عملية تفريغ حصيلة الصيد وعرضها للبيع بعد تحديد حصة المحافظ منها ومراجعة هذه الحصة من حيث كميتها ونوعها وجودتها ووزنها ، كما حظر القرار الشروع فى نقل أى كمية من الأسماك داخل محافظة السويس أو خارجها بغير الحصول على تصريح معتمد من مديرية التموين . ولما كان ذلك القرار قد نص أيضا فى البند (ب) من المادة (٩) على أن يعاقب مرتكبو المخالفة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإن القرار المذكور قد دل بتلك العقوبة التى فرضها على الشروع فى نقل الأسماك بغير ترخيص من مديرية التموين ، على تجريمه لهذا الفعل الذى تنحصر فيه المخالفة التى نسبته المحكمة للمتهمين على ما سلف بيانه .

وحيث أن محكمة الموضوع قد أحالت الى المحكمة الدستورية العليا نص البند (ب) من المادة (٩) من القرار المشار اليه للفصل فى دستوريته ، فإن نطاق الطعن المائل يتحدد بهذا البند وينحصر فيه ، ويتحصل وجه النعى الذى تأخذه هذه المحكمة على ذلك النص فى

أنه ينحل الى تنظيم لائحي يقرر عقوبات جنائية عن أفعال أثمها دون أن يكون ذلك بتشريع صادر عن مجلس الشعب أو رئيس الجمهورية ، ومن ثم يكون مخالفاً للدستور .

وحيث أن الواقعة محل الإتهام الجنائي - فى الدعوى الموضوعية الراهنة - تتمثل فى الشروع فى نقل أسماك داخل محافظة السويس دون تصريح معتمد من مديرية التموين ، ومن ثم يعتبر هذا التصريح قيداً على تداول تلك السلعة داخل هذه المحافظة ، وهو قيد ناطت السلطة التشريعية إتخاذها بوزير التموين دون غيره ، إذ يختص هذا الوزير - لضمان تموين البلاد وتوفيراً للعدالة فى توزيع المواد التموينية ، وبعد موافقة لجنة التموين العليا - بإصدار القرارات المنصوص عليها فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، ويندرج تحتها فرض القيود على إنتاج أية سلعة أو تداولها أو إستهلاكها بما فى ذلك توزيعها لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع ، وله كذلك فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة الى أخرى . كما تنص الفقرة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه على أن " يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . " . كما تنص الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أن " يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة بتنفيذاً لهذا القانون ، ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل " .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح قد إلتمز ذات النهج الذى إحتذاه المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه ، حيث خول وزير التموين فى المادة الخامسة منه أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير

المتعلقة بتعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أى سلعة ، وتقرير الوسائل الكفيلة بمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لأحكام هذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها ، ثم قضى فى الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة منه بأن " يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التى تصدر تنفيذاً للمادة الخامسة من هذا القانون ، ويجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل " .

لما كان ذلك ، وكان المشرع قد عهد الى وزير التموين إتخاذ كل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى كل من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما ، وكان المشرع قد ناط بوزير التموين - فى نطاق التدابير التى يتخذها لضمان تموين البلاد من المواد والسلع ولتحقيق العدالة فى توزيعها مع الإلتزام بجداول الأسعار الخاصة بها - سلطة تقرير عقوبات على مخالفة القرارات التى يصدرها فى هذا الشأن بشرط أن تكون أقل من تلك المنصوص عليها فى المرسوم بقانون ، فإن ما تضمنه البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر من تقرير عقوبة على الشروع فى نقل الأسماك داخل محافظة السويس وخارجها بغير تصريح معتمد من مديرية التموين ، لا يعدو أن يكون إنتحالا لإختصاص مقرر لوزير التموين فى شأن التدابير التى ينفرد بإتخاذها على مقتضى ما تقدم ، وتقريراً لعقوبة جنائية على مخالفة القيود التى فرضها ذلك القرار فى شأن نقل الأسماك من جهة الى أخرى أو الشروع فى ذلك ، وهى عقوبة لا يملك تقريرها إلا وزير التموين ، وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (٦٦) من الدستور التى تقضى بأنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أورد المشرع مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين ، وجب صرفه الى هذا المعنى فى كل نص آخر يردد ذلك المصطلح ، وأن الدستور الحالى اذ ردد فى المادة (٦٦) منه عبارة " بناء على قانون " الواردة فى المادة (٦) من دستور سنة ١٩٢٣ والذى أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها

توكيد ما جرى عليه العمل فى التشريع من جواز أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً خاصاً الى السلطة المكلفة بسن اللوائح فى تحديد بعض جوانب الجرائم وتقرير العقوبات ، وذلك فى حين إستعمل الدستور ذاته عبارة مغايرة فى نصوص أخرى إشتراط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة " بقانون " مثل التأميم فى المادة (٣٥) وإنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها والإعفاء منها فى المادة (١١٩) - فان مؤدى ذلك كله أن المادة (٦٦) من الدستور تجيز أن يعهد القانون الى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لإعتبارات تقدرها السلطة التشريعية وفى الحدود وبالشروط التى يعينها القانون الصادر منها فى هذا الشأن ، ومن ثم لا تعتبر القرارات التى تصدرها الجهة التى عينها القانون لممارسة ذلك الإختصاص من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها فى المادة (١٠٨) من الدستور ، ولا تندرج كذلك ضمن اللوائح التنفيذية التى نظمها المادة (١٤٤) من الدستور ، وانما مرد الأمر فيها إلى نص المادة (٦٦) من الدستور التى تنطوى على تفويض خاص بالتشريع يتناول بعض جوانب التجريم أو العقاب على ما سلف بيانه . وإذ كان ذلك ، وكان وزير التموين - على مقتضى ما تقدم - هو الجهة التى عهد إليها المشرع بنصوص صريحة فى إتخاذ التدابير المتعلقة بنقل أى مادة أو سلعة من جهة الى أخرى وكذلك تنظيم تداولها وإستهلاكها وتقرير العقوبات الأقل على مخالفة التدابير التى يتخذها فى نطاق إختصاصه ، فإن تجريم البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه أنفاً للواقعة محل الإتهام الجنائى المسند الى المدعين ، يكون منطوياً على إغتصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين فى الحدود التى بينها المادة (٦٦) من الدستور ، وبالتالي يقع نص البند (ب) من المادة (٩) المطعون فيه - فى إطار هذا التجريم - فى حومة المخالفة الدستورية لتعارضه مع نص المادة (٦٦) من الدستور سالفه البيان .

ولا ينال مما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (٢٧) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ورقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ من أن "يتولى المحافظ - بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى إختصاص وحدات الإدارة المحلية وفقاً لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والإختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح . ويكون المحافظ - فى دائرة إختصاصه - رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية" ، ذلك أن القانون المشار إليه إستهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الإدارة المحلية بإنشاء وحدات إدارية تتولى ممارسة السلطات والإختصاصات ذات الطبيعة الإدارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة فى دائرتها نقلاً إليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة . وقصد المشرع بنص الفقرة الأولى من المادة (٢٧ / ١) المشار إليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء فى هذا الشأن ، ودون أن يتعدى ذلك الى إختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ولا الى الإختصاص بإصدار قرارات لائحية تحدد بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها قد عهدت بهذا الإختصاص - فى أى من هاتين الحالتين - الى الوزراء ، إذ تستقل الجهة التى عينها القانون - دون غيرها - بممارسته ولا يجوز لها أن تفوض غيرها فيه . وهو فى كل الأحوال - إختصاص من طبيعة تشريعية لا تشمله عبارة "السلطات والإختصاصات التنفيذية" الواردة فى نص المادة (٢٧ / ١) من قانون الادارة المحلية على ما سلف بيانه .

وحيث أن البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس محل الطعن المائل بعد أن حدد العقوبات الجنائية التى توقع عند مخالفة أحكامه قد نص على أنه "وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ووسيلة النقل ويصرف منها فى حدود ٥٠ ٪ للقائمين بالضبط" وإذ كانت هذه المكافأة لا يتأتى الحصول عليها إلا بعد بيع الأسماك ووسيلة النقل المضبوطة جبراً عن أصحابها وحرمانهم من الحق فيها ، وهو ما يعنى مصادرتها بالمخالفة لنص المادة (٣٦) من الدستور التى لا تجيز المصادرة الخاصة للأموال إلا بحكم قضائى .

ولما كانت هذه المصادرة قد تعلقـت بأفعال جرمها ذلك القرار بالعقوبة التى فرضها على إرتكابها ، فإن قضاء هذه المحكمة بعدم دستورية المصادرة وسائر العقوبة لمخالفتها للمادتين (٣٦) ، (٦٦) من الدستور ، يستتبع زوال جميع الآثار التى ترتبت على أعمالها بما فى ذلك مكافأة الضبط التى قضى النص بصرفها الى القائمين عليه والتى لا يتصور قيامها إلا مرتبطة بالمصادرة المستوفية لشرائطها الدستورية وهى فى النزاع الـراهن مصادرة باطلـة أصلا .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن صيد الأسماك الطازجة بميناء الأتكة للموسم السمكى ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وعبد الرحمن نصير وسامى فرج يوسف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / محمد خيرى عبد المطلب
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٤٠)

القضية رقم ٢٧ لسنة ٩ قضائية « دستورية »

١- قانون " تفسيره " - دعوى دستورية " المصلحة فيها " .
النص فى الفقرة الأولى من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة على قاعدة حظر البناء
فى الأراضى الزراعية وإستثناء خمس حالات من هذا الحظر ، ثم النص فى فقرتها الأخيرة على
أنه فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى البند (ج) من الحالات المشار إليها يشترط صدور
ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل إقامة أى مبان - مؤداه أنه فيما عدا البند المذكور فإن
نص الفقرة الأخيرة من المادة يشكل جزءاً لا يتجزأ من نص كل بند من البنود الأخرى فلا يقرأ
دونها - طعن المدعى بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة والبندين ب ، هـ منها ، يرتبط بحكم
الزوم بفقرتها الأخيرة ، وكونه متهماً فى الدعوى الجنائية بتهمة إقامة مبان على أرض زراعية بغير
ترخيص - توافر مصلحته فى الطعن .

٢ - ملكية خاصة " صونها - وظيفتها الاجتماعية " - قانون الزراعة " قيود البناء على
الأرض الزراعية " - حراسة .

الملكية الخاصة ليست حقاً مطلقاً ، وإنما كفل الدستور صونها ، وأقامها على أساس أن لها
وظيفة اجتماعية ينظم القانون أدائها - توخى التنظيم التشريعى بقيود البناء على الأرض
الزراعية مواجهة ظاهرة البناء عليها بما ينتقص من رقعتها ويحد من غلتها ويأعتبر الحفاظ عليها
لزاماً للتنمية الإقتصادية والإضطلاع بأهم تبعات الإنتاج الزراعى متمثلة فى إشباع احتياجات
المواطنين للغذاء ، وكون هذا التنظيم لا يغفل يد المالك عن إدارة أرضه أو التصرف فيها ولا
يحول كلية دون البناء عليها ، وإنما يجيز ذلك فى أحوال محددة تملئها الضرورة وبترخيص
ضماناً لأن تظل الأرض الزراعية مرصودة فى إستخداماتها على الأغراض المهيأة لها أصلاً - حالة
الإخلال بالحماية الدستورية لحق الملكية وفرض الحراسة عليها ، على غير أساس .

٣ - شريعة إسلامية - حق الملكية - قانون الزراعة " قيود البناء على الأرض الزراعية " .
مظاهرة مبادئ الشريعة الإسلامية للتنظيم التشريعى بقيود البناء على الأرض
الزراعية ، إعتباراً بأن لولى الأمر التدخل بتنظيم الملكية إذا أساء الناس إستخدام أموالهم ليوجهه
لمصلحة الجماعة ووفاء احتياجاتها ودفع الضرر عنها ، وإستهداف التنظيم مصالح مشروعة بحسبان
الأرض الزراعية أحد الروافد الرئيسية للتنمية الشاملة فلا ينبغى تقليص مساحتها أو إخراجها عن
إستخداماتها .

٤ - مبدأ تكافؤ الفرص - قانون الزراعة " قيود البناء على الأرض الزراعية " .
قيام التنظيم التشريعى بقيود البناء على الأرض الزراعية على قواعد عامة مجردة

لا تميز فيها بين المخاطبين بأحكامها وفي مواجهة أصحاب الأراضي الزراعية دون تمايز - لا إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص.

٥ - حق الملكية - سلطة التشريع - قانون الزراعة " قيود البناء على الأرض الزراعية " - قيم وتقاليد الأسرة.

سلطة المشرع في تنظيم الحقوق تقديرية مالم يقيد بها الدستور بضوابط معينة وجوهر هذه السلطة المفاضلة بين البدائل المختلفة لإختيار ما يقرر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة في خصوص الموضوع الذي يتناوله التنظيم - النعى على التنظيم التشريعي بقيود البناء على الأرض الزراعية أنه يخالف المادة التاسعة من الدستور التي تقرر الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة، وأنه كاره يغني عنه التوسع في إستصلاح الأراضي الصحراوية وزيادة الإنتاج بالطرق العلمية الحديثة، ينحل إلى موازنة بين البدائل المختلفة وتعقيب على ما إرتأه المشرع منها ملبياً لصالح الجماعة في إطار تنظيمه لحق الملكية بما لا مخالفة فيه للحماية الدستورية المقررة له.

١ - لما كان المستفاد من صحيفة الدعوى الدستورية أن المدعى يطعن بعدم دستورية المادة (١٥٢) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وذلك فيما يتضمنه صدرها من حظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية وكذلك البندين ب، هـ من هذه المادة. وكانت هيئة قضايا الدولة قد دفعت بعدم قبول الدعوى على سند من أن البنود من أ إلى هـ من المادة (١٥٢) المشار إليها إنما تتضمن إستثناءات من قاعدة حظر إقامة المباني والمنشآت الواردة بصدر المادة، وأنه من ثم فإن القضاء بعدم دستورية البندين ب، هـ يؤدي بالضرورة إلى إتساع دائرة الحظر الواردة على إقامة المباني والمنشآت على الأرض الزراعية، وهو ما يتعارض ومصلحة المدعى. وكان النص فى المادة (١٥٢) المطعون عليها على أن " يحظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية.... وتعتبر فى حكم الأراضي الزراعية، الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية، ويستثنى من هذا الحظر :

أ - ب - الأراضي الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير. ج - د - هـ - الأراضي الواقعة بزمأم القرى التى يقيم عليها المالك مسكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه، وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة. وفيما عدا الجالة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى الحالات

المشار إليها آنفاً صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة مبان أو منشآت أو مشروعات ، ويصدر بتحديد شروط وإجراءات هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير " ، مؤداه أن ماورد بالفقرة الأخيرة منه من اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أى مبان أو منشآت أو مشروعات فى الأراضى الزراعية ، إنما يلحق كل بند من البنود الواردة بالمادة عدا البند (جـ) الخاص بالمشروعات ذات النفع العام التى تقيمها الحكومة ، بحيث لايتسنى ممارسة أى من الإستثناءات الواردة بالبنود أ ، ب ، د ، هـ ، من المادة سالفه الذكر إلا مشروطاً بالحصول على الترخيص المنصوص عليه بتلك الفقرة الأخيرة ، ومن ثم يشكل نص هذه الفقرة جزءاً لايتجزأ من نص كل بند من البنود الأربعة المشار إليها فيقرأ كل بند مقترناً بما تضمنه من ضرورة سبق الحصول على ترخيص من المحافظ المختص يحدد شروط وإجراءات منحه قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير . وإذ كان مؤدى ماتقدم أن المدعى إنما يستهدف من دعواه الدستورية الحكم بعدم دستورية مايتضمنه صدر المادة (١٥٢) المشار إليها من حظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية وبعدم دستورية البندين ب ، هـ من هذه المادة فيما يتضمنه كل منهما -مرتبطاً بحكم اللزوم بالفقرة الأخيرة من ذات المادة - من اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أى مبان أو منشآت على الأرض الزراعية ، ومن ثم فإن نعى المدعى على البندين ب ، هـ المشار إليهما لاينصب على مايتضمنه كل منهما من إستثناء من قاعدة حظر إقامة المباني والمنشآت ، وإنما على اشتراط الحصول على ترخيص مسبق قبل إقامتها . لما كان ذلك ، وكان الفصل فى دستورية النص المطعون عليه - بالتحديد السالف - من شأنه التأثير فى الإتهام الموجه إلى المدعى والمطروح على محكمة الموضوع ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الذى أبدته هيئة قضايا الدولة يكون فاقداً لأساسه حقيقاً بالإلتفات عنه .

(٣٤) منه ليست حقاً مطلقاً وإنما أقامها الدستور على أساس أن لها وظيفة إجتماعية ينظم القانون أدائها ، وقد حددت المادة (٣٢) من الدستور ملامح هذه الوظيفة بإستلزامها أن تعمل الملكية الخاصة - وبوصفها ملكية غير مستغلة - فى خدمة الإقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية وألا تتعارض فى طرق إستخدامها مع الخير العام للشعب ، وتقتضى الوظيفة الإجتماعية للملكية وجوب مراعاة إعتبارات المصلحة العامة عند ممارسة السلطات التى يخولها حق الملكية ، وتبرز هذه الوظيفة بوجه خاص فى مجال الإنتاج حيث يتدخل المشرع لتنظيم النشاط الفردى ضماناً لعدم إنحرافه عن الغايات المقصودة من مباشرته . لما كان ذلك ، وكان التنظيم التشريعى المنصوص عليه فى المادة (١٥٢) من قانون الزراعة محل الطعن المائل قد توخى مواجهة ظاهرة البناء فى الأرض الزراعية بما ينتقص فى النهاية من رقعتها ويحد من غلتها ويحول دون إستغلالها الكامل فى أغراضها الإنتاجية التى يعتبر الحفاظ عليها لازماً للتنمية الإقتصادية فى مجال الإنتاج الزراعى ، تعميقاً لدوره فى تحقيق التقدم والرخاء وإضطلاعاً بأهم تبعاته متمثلة فى إشباع إحتياجات المواطنين للغذاء ، وكان هذا التنظيم التشريعى - من جهة أخرى - لايحول كلية دون البناء على الأرض الزراعية وإنما تغيا أن يكون إستغلالها فى هذا النطاق فى أحوال محددة تملئها الضرورة وبعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة ، وذلك ضماناً لأن تظل الأرض الزراعية مرصودة فى إستخداماتها على الأغراض المهيأة لها أصلاً والمقصودة منها أساساً ، وكان هذا التنظيم لايؤدى بحال إلى غل يد مالك هذه الأرض عن إدارتها أو التصرف فيها - وإن إستلزم عدم بنائه عليها إلا فى أحوال محددة وبعد الحصول على ترخيص - فإن حالة إخلال النص المطعون عليه بالحماية التى فرضها الدستور للملكية الخاصة وفرضه الحراسة عليها ، تكون على غير أساس .

٣ - إن النص فى المادة (١٥٢) من قانون الزراعة على حظر البناء على الأرض الزراعية إلا فى أحوال محددة وبترخيص ، لا ينتقص من الحماية الدستورية لحق الملكية ولا يجاوز نطاق الوظيفة

الإجتماعية له ، وان مبادئ الشريعة الإسلامية -التي كفل الدستور رد النصوص التشريعية إليها لضمان توافقها معها -لا تتعارض والتنظيم التشريعي محل الطعن المائل ، بل انها تظاهره ، إعتباراً بأن لولى الأمر أن يتدخل لتنظيم الملكية إذا أساء الناس إستخدام أموالهم كى يوجهه وجهة رشيدة تحقيقاً لمصلحة الجماعة ووفاء بإحتياجاتها ودفعاً للضرر عنها وهى مصالح مشروعة يستهدفها النص المطعون عليه بما تضمنه من قيود على البناء فى الأرض الزراعية التى لا ينبغى تقليص مساحتها أو إخراجها عن إستخداماتها الأصلية التى يتعين التركيز عليها وعدم الحد منها ، بحسبان أن الأرض الزراعية تمثل أحد الروافد الرئيسية للتنمية الشاملة .

٤ - النص فى المادة (١٥٢) من قانون الزراعة على تنظيم البناء على الأرض الزراعية ، إذ قام على قواعد عامة مجردة لا تتضمن تمييزاً بين المخاطبين بأحكامها ، وأن القيود التى فرضها هذا التنظيم -فضلاً عن قيامها على سند من الوظيفة الإجتماعية للملكية -تسرى فى مواجهة أصحاب الأرض الزراعية دون تمييز بإعتبارهم جميعاً فى مراكز قانونية متماثلة بالنسبة للإلتزام بتلك القيود والخضوع لأحكامها ، ومن ثم فإن الإدعاء بإخلال النص المطعون عليه بالفرص المتكافئة يكون قائماً على غير أساس .

٥ - نعى المدعى على نص المادة (١٥٢) من قانون الزراعة إخلاله بالمادة التاسعة من الدستور التى تتطلب الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، قولا منه بأن مواجهة ضرورات الحياة مع التزايد المستمر فى عدد السكان ، كانا يقتضيان من المشرع عدم فرض القيود على البناء فى الأرض الزراعية ، تلك القيود التى كان يغنى عنها التوسع فى إستصلاح الأراضى الصحراوية وزيادة الإنتاج بالطرق العلمية الحديثة ، مردود بأن الأصل فى سلطة المشرع فى تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية مالم يقيدها الدستور بضوابط معينة ، وجوهر هذه السلطة التقديرية يتمثل فى المفاضلة التى يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لإختيار ما يقدر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة للوفاء بمتطلباتها فى

خصوص الموضوع الذى يتناوله بالتنظيم ، ومن ثم فان ما ينعاه المدعى فى هذا الصدد إنما ينحل إلى موازنة بين البدائل المختلفة وتعقيباً من جانبه على ما ارتآه المشرع منها ملبياً لصالح الجماعة فى إطار تنظيمه لحق الملكية بما لا مخالفة فيه للحماية الدستورية المقررة له ، الأمر الذى يجعل منعى المدعى فى هذا الشأن فاسد الأساس حرياً بالإلتفات عنه .

الإجراءات

بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٨٧ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى الماثلة طالباً " القضاء بعدم دستورية القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بخصوص المادة (١٥٢) وخاصة بالنسبة للفقرتين ب ، هـ من هذه المادة " .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها أصلياً عدم قبول الدعوى وإحتياطياً برفضها . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة . حيث أن وقائع الدعوى - على ما يبين من صحيفتها وسائر أوراقها - تتحصل فى أن النيابة العامة أحالت المدعى إلى المحاكمة الجنائية متهماً فى الجنحة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٥ منيا القمح بإقامة مبان على أرض زراعية بغير ترخيص ، فقضى غيابياً - فى ٢ يونيو سنة ١٩٨٦ - بحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة ، فعارض فى هذا الحكم ، وبجلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٦ قضى بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه ، فطعن فى هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٥٩٦ لسنة ١٩٨٦ جنح مستأنف الزقازيق ، وبجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٧ دفع بعدم دستورية

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣، فقررت محكمة الموضوع التأجيل لجلسة ٣٠ مارس لسنة ١٩٨٧ وصرحت له برفع الدعوى الدستورية، فأقام الدعوى الماثلة.

وحيث أن المستفاد من صحيفة الدعوى الدستورية أن المدعى يطعن بعدم دستورية المادة (١٥٢) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وذلك فيما يتضمنه صدرها من حظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية وكذلك البندين ب، هـ من هذه المادة.

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى على سند من أن البنود من أ إلى هـ من المادة (١٥٢) المشار إليها إنما تتضمن إستثناءات من قاعدة حظر إقامة المباني والمنشآت الواردة بصدر المادة، ومن ثم فإن القضاء بعدم دستورية البندين ب، هـ يؤدى بالضرورة إلى إتساع دائرة الحظر الوارد على إقامة المباني والمنشآت على الأرض الزراعية، وهو ما يتعارض ومصلحة المدعى.

وحيث أن المادة (١٥٢) المطعون عليها تنص على أن "يحظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية..... وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية، الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية، ويستثنى من هذا الحظر :

أ - ب - الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير. ج - د - هـ - الأراضى الواقعة بزمam القرى التى يقيم عليها المالك مسكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه، وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة. وفيما عدا الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى الحالات المشار إليها أنفاً صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة مبان أو منشآت أو مشروعات، ويصدر بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير". ومؤدى هذا النص أن ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة (١٥٢)

من اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أى مبان أو منشآت أو مشروعات فى الأرض الزراعية ، إنما يلحق كل بند من البنود الواردة بالمادة عدا البند (جـ) الخاص بالمشروعات ذات النفع العام التى تقيمها الحكومة ، بحيث لا يتسنى ممارسة أى من الإستثناءات الواردة بالبنود أ ، ب ، د ، هـ من المادة سالفه الذكر الا مشروطاً بالحصول على الترخيص المنصوص عليه بتلك الفقرة الأخيرة ، ومن ثم يشكل نص هذه الفقرة جزءاً لا يتجزأ من نص كل بند من البنود الأربعة المشار إليها فيقرأ كل بند منها مقترناً بما تتضمنه من ضرورة سبق الحصول على ترخيص من المحافظ المختص يحدد شروط وإجراءات منحه قرار من وزير الزراعة بالإتفاق مع وزير التعمير .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المدعى إنما يستهدف من دعواه الدستورية الماثلة الحكم بعدم دستورية ما يتضمنه صدر المادة (١٥٢) المشار إليها من حظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية وبعدم دستورية البندين ب ، هـ من هذه المادة فيما يتضمنه كل منهما - مرتبطاً بحكم اللزوم بالفقرة الأخيرة من ذات المادة - من اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أى مبان أو منشآت على الأرض الزراعية ، ومن ثم فإن نعى المدعى على البندين ب ، هـ المشار إليهما لا ينصب على ما يتضمنه كل منهما من إستثناء من قاعدة حظر إقامة المباني والمنشآت ، وإنما على اشتراط الحصول على ترخيص مسبق قبل إقامتها . لما كان ذلك ، وكان الفصل فى دستورية النص المطعون عليه - بالتحديد السالف - من شأنه التأثير فى الإتهام الموجه إلى المدعى والمطروح على محكمة الموضوع ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الذى أبدته هيئة قضايا الدولة يكون فاقداً لأساسه حقيقاً بالإلتفات عنه .

وحيث أن المدعى ينعى على النص المطعون عليه إخلاله بالحماية التى كفلها الدستور للملكية الخاصة وذلك من خلال ما فرضه النص من قيود على البناء فى الأرض الزراعية مما يحول دون إستعمالها وإستغلالها على الوجه الأكمل وبما يعتبر فرضاً ضمناً للحراسة عليها .

وحيث أن هذا النعى مردود بأن الملكية الخاصة التى كفل الدستور صونها بنص المادة (٣٤) منه ليست حقاً مطلقاً وإنما أقامها الدستور على أساس أن لها وظيفة إجتماعية ينظم القانون أداءها ، وقد حددت المادة (٣٢) من الدستور ملامح هذه الوظيفة بإستلزامها أن تعمل الملكية الخاصة -وبوصفها ملكية غير مستغلة- فى خدمة الإقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية وألا تتعارض فى طرق إستخدامها مع الخير العام للشعب ، وتقتضى الوظيفة الإجتماعية للملكية وجوب مراعاة إعتبارات المصلحة العامة عند ممارسة السلطات التى يخولها حق الملكية ، وتبرز هذه الوظيفة بوجه خاص فى مجال الإنتاج حيث يتدخل المشرع لتنظيم النشاط الفردى ضماناً لعدم إنحرافه عن الغايات المقصودة من مباشرته . لما كان ذلك ، وكان التنظيم التشريعى محل الطعن المائل قد توخى مواجهة ظاهرة البناء فى الأرض الزراعية بما ينتقص فى النهاية من رقعتها ويحد من غلتها ويحول دون إستغلالها الكامل فى أغراضها الانتاجية التى يعتبر الحفاظ عليها لازماً للتنمية الإقتصادية فى مجال الإنتاج الزراعى ، تعميقاً لدوره فى تحقيق التقدم والرخاء وإضطلاعاً بأهم تبعاته متمثلة فى إشباع إحتياجات المواطنين للغذاء ، وكان هذا التنظيم التشريعى -من جهة أخرى- لايحول كلية دون البناء على الأرض الزراعية وإنما تغيا أن يكون إستغلالها فى هذا النطاق فى أحوال محددة تملئها الضرورة وبعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة ، وذلك ضماناً لأن تظل الأرض الزراعية مرصودة فى إستخداماتها على الأغراض المهيأة لها أصلاً والمقصودة منها أساساً ، وكان هذا التنظيم لايؤدى بحال إلى غل يد مالك هذه الأرض عن إدارتها أو التصرف فيها -وإن إستلزم عدم بنائه عليها إلا فى أحوال محددة وبعد الحصول على ترخيص- فإن حالة إخلال النص المطعون عليه بالحماية التى فرضها الدستور للملكية الخاصة وفرضه الحراسة عليها ، تكون على غير أساس .

وحيث أن المدعى ينعى على النص المطعون عليه مخالفته مبادئ الشريعة الإسلامية التى إعتبرتها المادة الثانية من الدستور

المصدر الرئيسى للتشريع، وذلك بمقولة أن حظر البناء على الأرض الزراعية يقيد حق الملكية بما يناقض هذه المبادئ.

وحيث أن هذا النعى بدوره مردود بأن النص المطعون عليه لا ينتقص -على ماسلف البيان- من الحماية الدستورية لحق الملكية ولا يجاوز نطاق الوظيفة الاجتماعية له، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية -التي كفل الدستور رد النصوص التشريعية إليها لضمان توافقها معها- لا تتعارض والتنظيم التشريعى محل الطعن المائل، بل إنها تظاھرہ، إعتباراً بأن لولى الأمر أن يتدخل لتنظيم الملكية إذا أساء الناس إستخدام أموالهم كى يوجهه وجهة رشيدة تحقيقاً لمصلحة الجماعة ووفاء بإحتياجاتها ودفعاً للضرر عنها وهى مصالح مشروعة يستهدفها النص المطعون عليه بما تضمنه من قيود على البناء فى الأرض الزراعية التى لاينبغى تقليص مساحتها أو إخراجها عن إستخداماتها الأصلية التى يتعين التركيز عليها وعدم الحد منها، بحسبان أن الأرض الزراعية تمثل أحد الروافد الرئيسة للتنمية الشاملة.

وحيث أن المدعى ينعى كذلك على النص المطعون عليه حرمانه ملاك الأراضى الزراعية من البناء عليها مما يشكل إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه فى المادة الثامنة من الدستور.

وحيث أن هذا النعى مردود بأن النص المطعون عليه وقد وضع تنظيمياً للبناء على الأرض الزراعية، فإن هذا التنظيم قد قام على قواعد عامة مجردة لا تتضمن تمييزاً بين المخاطبين بأحكامها، وأن القيود التى فرضها هذا التنظيم -فضلاً عن قيامها على سند من الوظيفة الاجتماعية للملكية- تسرى فى مواجهة أصحاب الأرض الزراعية دون تمييز بإعتبارهم جميعاً فى مراكز قانونية متماثلة بالنسبة للإلتزام بتلك القيود والخضوع لأحكامها، ومن ثم فإن الإدعاء بإخلال النص المطعون عليه بالفرص المتكافئة يكون قائماً على غير أساس.

وحيث أن المدعى ينعى أيضاً على النص المطعون عليه إخلاله بالمادة التاسعة من الدستور التى تتطلب الحفاظ على الطابع الأصيل

للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، قولا منه بأن مواجهة ضرورات الحياة مع التزايد المستمر فى عدد السكان ، كانا يقتضيان من المشرع عدم فرض القيود على البناء فى الأرض الزراعية ، تلك القيود التى كان يغنى عنها التوسع فى إستصلاح الأراضى الصحراوية وزيادة الإنتاج بالطرق العلمية الحديثة ، وهذا النعى مردود أيضاً بأن الأصل فى سلطة المشرع فى تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية مالم يقيدها الدستور بضوابط معينة ، وجوهر هذه السلطة التقديرية يتمثل فى المفاضلة التى يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لإختيار مايقدر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة للوفاء بمتطلباتها فى خصوص الموضوع الذى يتناوله بالتنظيم ، ومن ثم فإن ماينعاه المدعى فى هذا الصدد إنما ينحل إلى موازنة بين البدائل المختلفة وتعقيباً من جانبه على ما ارتآه المشرع منها ملبياً لصالح الجماعة فى إطار تنظيمه لحق الملكية بما لا مخالفه فيه للحماية الدستورية المقررة له ، الأمر الذى يجعل منعى المدعى فى هذا الشأن فاسد الأساس حرباً بالإلتفات عنه .

وحيث أن البين مما تقدم أن النص المطعون عليه -حسبما سلف بيانه- لا يتضمن مخالفة لأحكام الدستور ، فإن الدعوى الماثلة تغدو حقيقة بالرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال و نهاد عبد الحميد خلاف وقاروق عبد الرحيم غنيم وسامى فرج يوسف أعضاء
وحضور السيد المستشار / محمد خيرى عبد المطلب
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٤١)

القضية رقم ١٥ لسنة ١٠ قضائية « دستورية »

دعوى دستورية - بيانات قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى .
وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية البيانات الجوهرية التي
نصت عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا - خلو صحيفة الدعوى من بيان
النص الدستورى المدعى بمخالفته وإيرادها عبارات عامة مرسلة لا تكشف عن أوجه المخالفة ،
أثره ، عدم قبول الدعوى .

النص فى المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا على
أنه " يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة الدستورية
العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة
بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستورى
المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة " ، مؤداه أن المشرع أوجب لقبول
الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت
عليه المادة سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه
الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية
لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن ومن بينهم الحكومة -
الذين أوجبت المادة (٣٥) من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو
الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من إبداء
ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة
(٣٧) من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد إنتهاء تلك
المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية
المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة (٤٠) من
قانون المحكمة الدستورية العليا .

لما كان ذلك ، وكانت صحيفة الدعوى الدستورية الماثلة قد

إستمدت أسانيدها وأسبابها جميعاً من نصوص قوانين الإصلاح الزراعى ولوائحها التنفيذية ، بينما خلت من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفته ، ولم تتضمن أى بيان عن أوجه المخالفة الدستورية التى تعيب نص المادتين الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى والأولى من لائحته التنفيذية المطعون عليها ، غاية الأمر أنها تضمنت عبارات عامة مرسلة لا تكشف بذاتها عن أى وجه من هذه الوجوه ، ومن ثم تكون صحيفة الدعوى قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبته المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا - على ما سلف بيانه - وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

الإجراءات

بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٨٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى والمادة الأولى من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٦ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .
حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الإعتراض رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٨٦ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى طالباً الاعتداد

بالتصرف الصادر لوالده من السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ عن مساحة من الأرض الزراعية وإلغاء الإستيلاء عليها ، وإزاء الدفع الذى أبداه الحاضر عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بعدم قبول الإعتراض لرفعه بعد الميعاد إستناداً الى حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ ، فقد دفع المدعى بعدم دستورية تلك المادة . والمادة الأولى من اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، حيث صرحت له اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى برفع الدعوى الدستورية فأقام دعواه الماثلة .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى على سند من أن صحيفتها جاءت خلواً من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة خروجاً على ما توجبه المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أن البين من صحيفة هذه الدعوى أن المدعى أقامها إبتغاء الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى والتي تقضى بأن " الأراضى التى مضى خمس عشرة سنة على الإستيلاء الإبتدائى عليها ٠٠٠٠٠ تعتبر مستولى عليها نهائياً " . والمادة الأولى من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٦ التى تنص على أنه " وتحسب مدة الخمس عشرة سنة المشار إليها إعتباراً من تاريخ محضر الإستيلاء الإبتدائى أو من تاريخ تعديله " . وحاصل ما أوردته صحيفة الدعوى سنداً لذلك أن النص محل الطعن فى القانون المشار إليه والنص المكمل له فى لائحته التنفيذية قد خالف الدستور إذ اعتدا بمحضر الاستيلاء الإبتدائى على الأرض فى تحديد الواقعة المجرية لمدة الخمس عشرة سنة التى بانقضائها - دون تقديم اعتراضات أو طعون - تعتبر الأرض مستولى عليها نهائياً ، وذلك بالمخالفة لجميع قوانين الإصلاح الزراعى ولوائحها التنفيذية ، مما من شأنه الافتئات على القانون والعدالة وتكافؤ الفرص بين الدولة والمواطنين ، وبما أدى إلى إهدار لأبسط حقوق الإنسان وللمبادئ

المقررة فى كل الشرائع .

وحيث أن المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقاً لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » . ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة (٣٠) سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة (٣٥) من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة (٣٧) من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبقاً وفقاً لما تقضى به المادة (٤٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا .

لما كان ذلك ، وكانت صحيفة الدعوى الدستورية الماثلة قد استمدت أسانيداً وأسباباً جميعها من نصوص قوانين الإصلاح الزراعى ولوائحها التنفيذية ، بينما خلت من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفته ، ولم تتضمن أى بيان عن أوجه المخالفة الدستورية التى تعيب النصين المطعون عليهما ، غاية الأمر أنها تضمنت عبارات عامة مرسلة لا تكشف بذاتها عن أى وجه من هذه الوجوه ، ومن ثم تكون صحيفة الدعوى قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة (٣٠) من قانون المحكمة - على ما سلف بيانه - وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ،
وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب
المحاماة .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وسامى فرج يوسف أعضاء
وحضور السيد المستشار / محمد خيرى عبد المطلب
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٤٢)

القضية رقم ٣٨ لسنة ١٠ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية " المصلحة فيها " - خدمة عسكرية.
شرط قبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها - إستهداف المدعين - وهم من غير
حملة المؤهلات الدراسية - من الدعوى الدستورية الحكم بعدم دستورية ما تضمنه نص المادة
(٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية من إفادة المجندين المؤهلين دون غيرهم من
الأحكام التى أوردها فى شأن ضم مدة التجنيد إلى مدة الأقدمية أو الخبرة فى الجهات المعينين
بها ، وإرتكاز طلباتهم فى الدعوى الموضوعية على إستحقاقهم لهذا الضم - توافر مصلحتهم فى
الطعن بعدم الدستورية .

٢ - مبدأ المساواة " ماهيته " .
المساواة المنصوص عليها فى المادة (٤٠) من الدستور ليست مساواة حسابية ، وإنما
للمشرع السلطة التقديرية ولمقتضيات الصالح العام فى وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز
القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، حيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون
سواهم الإفادة من الحقوق التى كفلها القانون لهم .

٣ - مبدأ تكافؤ الفرص " تطبيقه " .
التماثل فى المراكز القانونية مفترض فى مبدأ تكافؤ الفرص كأحد شروط تطبيقه .

٤ - خدمة عسكرية - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .
المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية بشأن المساواة بين أقدمية ومدة
خبرة المجندين مع زملائهم فى التخرج الذين عينوا معهم فى ذات الجهة - قصر المشرع تطبيقها
على المجندين المؤهلين بإعتبار أنهم الذين يضارون بتجنيدهم إذا سبقهم زملاؤهم فى التخرج
إلى التعيين - إعتبار لا يتحقق بالنسبة إلى المجندين غير المؤهلين الذين لا يرتبطون بزمالة
التخرج ويختلف مركزهم القانونى عن المجندين المؤهلين ، ولو طبقت على المجندين غير
المؤهلين لكانوا فى مركز قانونى أفضل من المجندين المؤهلين بإعتبار أن الأخيرين وحدهم
يستفيدون بقيد زميل التخرج فى حساب مدة التجنيد فى الأقدمية أو الخبرة حالة تحرر الأولين
من هذا القيد - لا إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .

١ - دفع المدعى عليهما بعدم قبول الدعوى الدستورية لإنتفاء
مصلحة المدعين - وهم من غير حملة المؤهلات الدراسية - فى الطعن
على سند من القول بأن الحكم بعدم دستورية نص المادة (٤٤) من

قانون الخدمة العسكرية والوطنية المطعون عليه لا يترتب عليه تعديل أقدمياتهم ويعدم الأساس القانوني لمطالبتهم بضم مدد الأقدمية والخبرة وفقاً للنص الطعين ومن ثم يجرد دعواهم الموضوعية من سندها الأمر الذى تنتفى معه مصلحتهم فى الطعن عليه - مردود بأن الطعن المائل لا يهدف إلى إبطال المادة (٤٤) المشار إليها برمتها وإنما ينصب على طلب الحكم بعدم دستورية ما تضمنه هذا النص من إفادة المجندين المؤهلين دون غيرهم من الأحكام التى أوردتها فى شأن ضم مدد التجنيد ، وإذ كانت الطلبات الموضوعية للمدعين تركز على إستحقاقهم لهذا الضم ، فإن الفصل فى المسألة الدستورية تتحقق به مصلحتهم ، ويكون الدفع بناء على ذلك على غير أساس .

٢ - المساواة المنصوص عليها فى المادة (٤٠) من الدستور ليست مساواة حسابية ذلك أن المشرع يملك بمقتضى سلطته التقديرية ولمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط فى طائفة من الأفراد ، وجب إعمال المساواة بينهم لتماثل مراكزهم القانونية ، فإذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط فى بعضهم دون البعض الآخر ، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يتمتعوا بالحقوق التى كفلها القانون لهم .

٣ ، ٤ - لما كانت المعاملة التى كفلها المشرع فى المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية للمؤهلين ، قصد بها ألا يضار المجند المؤهل بتجنيده إذا كان زميله فى التخرج قد سبقه إلى التعيين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها مما نصت عليه المادة المشار إليها ، وهذا إعتبار لا يتحقق بالنسبة إلى المجند غير المؤهل الذى لا يرتبط بزماله التخرج ، ومن ثم يكون غير المؤهل فى مركز قانونى يختلف عن المجند المؤهل على ما إنتهت إليه المحكمة فى قرار التفسير الذى أصدرته بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٨٨ فى الطلب رقم ٢ لسنة ٨٠ قضائية « تفسير » والذى جاء فيه " إن حالة إنطباق أحكام المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على المجندين جميعهم مؤهلين وغير مؤهلين يجعل الأخيرين فى مركز قانونى أفضل

من المجندين المؤهلين بإعتبار أن الفئة الثانية وحدها ستتقيد بقيد زميل التخرج بالنسبة إلى مدة التجنيد التي يدخل حسابها في الأقدمية أو الخبرة في حين تتحرر الفئة الأولى من هذا القيد وتدخل بالتالى مدة التجنيد كاملة فى الأقدمية أو الخبرة بالنسبة لها ، وهى نتيجة لايتصور أن يكون الشارع قد أرادها أو قصد إلى تحقيقها ، ومن ثم فإن النص المطعون فيه لا يكون قد إنطوى على مخالفة لأحكام المادة (٤٠) من الدستور . لما كان ذلك ، وكان التماثل فى المراكز القانونية مفترضاً هو الآخر فى مبدأ تكافؤ الفرص كأحد شروط تطبيقه ، وإذ إنتفى هذا التماثل حسبما سبق بيانه فإن حالة الإخلال بالمادة الثامنة من الدستور تكون كذلك على غير أساس .

الإجراءات

بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وإلزام المدعى عليهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى وإحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعين -وهم عمال من غير حملة المؤهلات الدراسية- كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٨ عمال كلى

الاسكندرية أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المدعى عليه الثانى بصفته طالبين الحكم بتقرير أحقيتهم فى حساب مدد تجنيدهم بالقوات المسلحة كمدد خبرة وأقدمية بالشركة التى يمثلها المدعى عليه الثانى وفقاً للقواعد التى نصت عليها المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ ، وبجلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٨ دفع المدعون بعدم دستورية المادة (٤٤) المشار إليها فصرحت لهم المحكمة برفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث أن المدعى عليهما دفعا بعدم قبول الدعوى لإنتفاء مصلحة المدعين فى الطعن الماثل على سند من القول بأن صدور حكم بعدم دستورية النص المطعون عليه لا يترتب عليه تعديل أقدمياتهم ويعدم الأساس القانونى لمطالبتهم بضم مدد الأقدمية والخبرة وفقاً للنص الطعين ومن ثم يجرد دعواهم الموضوعية من سندها الأمر الذى تنتفى معه مصلحتهم فى الطعن عليه ، وهو دفع مردود بأن الطعن الماثل لا يهدف إلى إبطال المادة (٤٤) المشار إليها برمتها وإنما ينصب على طلب الحكم بعدم دستورية ما تضمنه هذا النص من إفادة المجندين المؤهلين دون غيرهم من الأحكام التى أوردها فى شأن ضم مدد التجنيد ، وإذ كانت الطلبات الموضوعية للمدعين تركز على إستحقاقهم لهذا الضم ، فإن الفصل فى المسألة الدستورية تتحقق به مصلحتهم ، ويكون الدفع بناء على ذلك على غير أساس .

وحيث أن المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليه يجرى نصها بالآتى :

” تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد إنقضائها بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة فى الأقدمية وإستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى

العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ، ويستحقون عنها العلاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .

وفى جميع الأحوال لايجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدة خبرتهم على أقدمية أو مدة خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة . ويعمل بأحكام هذه المادة إعتباراً من ١ / ١٢ / ١٩٦٨ .

وحيث أنه بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٨٨ أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارها فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية تفسيراً بشأن النص المطعون عليه بما يأتى :

” إن مانصت عليه المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ من إعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها فى الأقدمية أو كمدة خبرة ، إنما يسرى على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة فى هذا الشأن ” .

وحيث أن المدعين ينعون على النص المطعون عليه ما انطوى عليه من حرمان من يقومون بواجب الخدمة العسكرية والوطنية من غير المؤهلين من ضم مدد تجنيدهم كمدد أقدمية وخبرة فى أعمالهم المدنية على خلاف زملائهم المجندين من حملة المؤهلات الدراسية مما يوقع هذا النص فى حومة المخالفة الدستورية لتناقضه مع أحكام المادة (٨) من الدستور التى تنص على أن ” تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ” ومع أحكام المادة (٤٠) من الدستور التى تنص على أن ” المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ” .

وحيث أن نعى المدعين على النص المشار إليه مخالفته لمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من الدستور مردود بما

جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المساواة المنصوص عليها في المادة (٤٠) من الدستور ليست مساواة حسابية ذلك أن المشرع يملك بمقتضى سلطته التقديرية ولمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد ، وجب إعمال المساواة بينهم لتمثل مراكزهم القانونية ، فإذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط في بعضهم دون البعض الآخر ، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يتمتعوا بالحقوق التي كفلها القانون لهم . لما كان ذلك ، وكانت المعاملة التي كفلها المشرع للمؤهلين قصد بها ألا يضار المجند المؤهل بتجنيده إذا كان زميله في التخرج قد سبقه إلى التعيين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها مما نصت عليه المادة (٤٤) المشار إليها ، وهذا إعتبار لا يتحقق بالنسبة إلى المجند غير المؤهل الذى لا يرتبط بزمانة التخرج ، ومن ثم يكون غير المؤهل فى مركز قانونى يختلف عن المجند المؤهل على ما إنتهت إليه المحكمة فى قرار التفسير المشار إليه والذى جاء فيه " إن قالة إنطباق أحكام المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على المجندين جميعهم مؤهلين وغير مؤهلين يجعل الأخيرين فى مركز قانونى أفضل من المجندين المؤهلين بإعتبار أن الفئة الثانية وحدها ستتقيد بقيد زميل التخرج بالنسبة إلى مدة التجنيد التى يدخل حسابها فى الأقدمية أو الخبرة فى حين تتحرر الفئة الأولى تماماً من هذا القيد وتدخل بالتالى مدة التجنيد كاملة فى الأقدمية أو الخبرة بالنسبة لها ، وهى نتيجة لا يتصور أن يكون الشارع قد أرادها أو قصد إلى تحقيقها " . ومن ثم فإن النص المطعون فيه لا يكون قد انطوى على مخالفة لأحكام المادة (٤٠) من الدستور . لما كان ذلك ، وكان التماثل فى المراكز القانونية مفترضاً هو الآخر فى مبدأ تكافؤ الفرجس كأحد شروط تطبيقه ، وإذا إنتفى هذا التماثل حسبما سبق بيانه فإن قالة الاخلال بالمادة الثامنة من الدستور تكون كذلك على غير أساس ومن ثم تكون الدعوى حقيقة بالرفض .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، ومصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة أول يونية سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين : الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدى محمد على
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد المستشار / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٤٣)

القضية رقم ٩ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

١ - دعوى دستورية " المصلحة فيها " - جمارك.
مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية هو إرتباطها بالمصلحة القائمة فى دعوى الموضوع، بأن يؤثر الحكم الصادر فى المسألة الدستورية فى الطلبات الموضوعية - إرتكاز دعوى براءة الذمة على المنازعة فى سريان السعر التشجيعى المنصوص عليه فى قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ على تقدير قيمة البضائع التى إستوردها المدعى بالعملة الأجنبية - كون المركز القانونى للمدعى قد تحدد على مقتضى أحكام هذا القرار الذى إلترمت به مصلحة الجمارك فى مجال تحديد الضرائب الجمركية المستحقة عليه، تنحصر معه المصلحة فى الدعوى الدستورية فى الفصل فى دستورية هذا القرار دون غيره من القرارات الخاصة بإنشاء وتنظيم سوق موازية للسوق الرسمية.

٢ - إختصاص - جمارك.
الدأب على تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية بقرار من وزير المالية بناء على قوانين النقد المتتالية - هذا التحديد ليس محجوزاً للسلطة التشريعية - الطعن على قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من تحديد سعر صرف العملة المصرية فى مواجهة العملات الأخرى بمناسبة تقدير قيمة البضائع المستوردة لحساب الضريبة الجمركية عليها، بادعاء إنتحاله إختصاصاً مقررأ للسلطة التشريعية، على غير أساس.

٣ - قرار إدارى " مشروعية " .
الطعن بمخالفة القرار الإدارى للقانون، إنما يتصل بمجال المشروعية ولا يمثل فى حد ذاته مخالفة دستورية.

٤ - ضرائب " وعاء الضريبة - عدالة ضريبية " .
تقدير وعاء الضريبة على أسس واقعية، شرط لازم لكفالة العدالة وصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة.

٥ - جمارك " سعر الصرف التشجيعى - عدالة ضريبية " .
إجراء الاستيراد بدون تحويل عملة ولجوء المستورد فى سبيل الحصول على العملة الى مصادر خارج نطاق السوق الرسمية للصرف والتى لا يتصور أن يقل السعر المتداول فيها عن السعر التشجيعى الذى يجرى التعامل به فى السوق الموازية - إستهداف قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى هذه الحالة تقدير قيمة البضاعة الواردة بنقد أجنبى على أسس واقعية فى إطار السلطة المخولة للوزير بالمادة (٢٢) من قانون الجمارك، بإتخاذ السعر التشجيعى الذى

يجرى به التعامل فى السوق الموازنة معياراً لتقييم العملة الأجنبية التى تم الإستيراد بها بالعملة المصرية - التزام القرار بالأسس التى يقوم عليها النظام القانونى للضريبة الجمركية وبتقدير قيمتها تقديراً واقعياً، بما لا مخالفة فيه للدستور .

١ - لما كان مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية هو إرتباطها بالمصلحة القائمة فى دعوى الموضوع، وذلك بأن يؤثر الحكم الصادر فى المسألة الدستورية، فى الطلبات الموضوعية المبدأة أمام محكمة الموضوع، وكان قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع المستوردة للاغراض الجمركية ينص فى مادته الأولى على أن تقدر قيمة البضائع المحددة قيمتها بالنقد الأجنبى أو بحسابات غير مقيمة " على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول، محسوبة بسعر الصرف التشجيعى، فيما عدا البضائع المحولة قيمتها بسعر الصرف الرسمى، فتقدر قيمتها على أساس السعر الرسمى " وكانت دعوى براءة الذمة المقامة من المدعى، تتركز فى جوهرها على المنازعة فى سريان السعر التشجيعى الذى تضمنه هذا القرار فى شأن تقدير قيمة البضائع التى قام المدعى باستيرادها بالعملة الأجنبية، وكان المركز القانونى للمدعى - بالنسبة الى الضريبة الجمركية المطالب بها - تحدد على مقتضى أحكام هذه المادة بعد أن إلتزمت بها مصلحة الجمارك فى مجال تحديد الضرائب الجمركية المستحقة عليه، فإن الفصل فى دعوى براءة الذمة يتوقف على الفصل فى دستورية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه دون غيره من القرارات الأخرى المطعون عليها وذلك فيما تضمنه من تقدير قيمة البضائع على أساس القيمة الفعلية محسوبة بسعر الصرف التشجيعى وبحسبان أن هذه القرارات لا تتصل بالطلبات الموضوعية، وليس من شأن الفصل فى دستورتها أن يؤثر فى تلك الطلبات، ذلك أن تلك القرارات لا تعدو أن تكون تنظيمياً عاماً يتوخى إنشاء سوق موازية للسوق الرسمية القائمة على أساس سعر الصرف الرسمى، تقوم من خلالها البنوك التجارية المصرية بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الأجنبية التى يحددها البنك المركزى وذلك بسعر صرف تشجيعى يتحدد على ضوء الاعتبارات والمؤشرات النقدية السائدة طبقاً للمادتين (١)، (٨) من القرار رقم

٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد ، ومن ثم فإن هذا القرار - والذي حل محل القرار السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء سوق موازية للنقد - يكون قد استهدف وضع التنظيم القانوني لهذه السوق بتعيين مواردها واستخداماتها المنظورة وغير المنظورة ، فضلا عن سائر القواعد الأخرى المتصلة بتلك السوق والتي لا شأن لها بأسس تحديد وتقدير وتحصيل الضريبة الجمركية أو شروط إستحقاقها ، واذ كان ذلك ، فإن نطاق الطعن - فى الدعوى الماثلة - إنما ينحصر فى قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ولا يتعداه الى غيره من القرارات المطعون عليها فى صحيفة الدعوى الدستورية ، حيث تنعدم مصلحة الطاعن - فى هذه الدعوى - فى الطعن عليها ، ويتعين بالتالى عدم قبول الدعوى فى هذا الشق لانتفاء المصلحة .

٣،٢ - النعى بأن نقد الدولة المصرية قد نظم دوما - فيما يتعلق بسعر صرفه فى مواجهة العملات الأجنبية - عن طريق سلطة التشريع التى يتولاها مجلس الشعب دون غيره ، وأنه اذ أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ محددًا به سعر صرف العملة المصرية فى مواجهة العملات الأخرى بمناسبة تقدير قيمة البضاعة المستوردة لحساب الضريبة الجمركية عليها ، فإنه يكون قد انتحل اختصاصا مقررًا للسلطة التشريعية - مردود بأن تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية قد تم دائما بقرار من وزير المالية منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ بنظام النقود فى البلاد المصرية ، حيث نصت المادة (١١) منه على أن الليرة الإسترلينية سعر قانونى فى القطر المصرى بقيمة تحدد بقرار من وزير المالية ، ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى ، وأصدر وزير المالية تنفيذا له قراره رقم ٥٣ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٧ بتحديد أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المصرية... وفضلا عن ذلك كله ، فإن هذا الوجه من النعى - بفرض صحته - إنما يتصل بمجال المشروعية اذا تم تحديد سعر صرف العملة المصرية بالنسبة الى العملات الأخرى بقرار ادارى على خلاف

القانون - ما دام هذا التحديد ليس محجوزاً بنص الدستور للسلطة التشريعية - ومن ثم فإن الأمر لا يمثل فى حد ذاته بالنسبة للدعوى الماثلة مخالفة دستورية مما يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيها .

٤ - النعى بأن قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ قد تضمن تعديلا للضريبة الجمركية بالزيادة مما يكون معه قد أخل بالمادتين (١١٩) ، (١٢٠) من الدستور اللتين تنص أولاهما على أن إنشاء الضرائب وتعديلها والغائها لا يكون إلا بقانون ، وتنص ثانيتهما على أن تنظيم القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة واجراءات صرفها بقانون - مردود بأنه لئن كان الأصل فى الضريبة العامة أنه لايجوز تحصيلها - كدين فى ذمة الممول - اذا كان القانون لم يجز فرضها ، الا أن الحالة الماثلة تستند مباشرة الى قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن أسس الضريبة الجمركية العامة على البضائع الواردة وأحكام الالتزام بها - وهى ضريبة لم ينازع المدعى فى حق الدولة فى فرضها ولا فى كونه مخاطباً كمستورد بأحكامها . وكانت الضريبة محل الدعوى الماثلة هى ضريبة جمركية تتناول البضاعة عند عبورها الحدود وبمناسبة ورودها ، ومصدرها المباشر هو نص المادة (٥) من قانون الجمارك المشار اليه التى تنص على اخضاع البضائع الواردة التى تدخل أراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية ، وقد نظم القانون هذه الضريبة بأركانها سواء فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين لها أو الأموال والبضائع التى تتناولها ، وكذلك شروط سريانها وسعرها وكيفية تحصيلها فضلاً عن الواقعة المنشئة لها ، لما كان ذلك ، وكان ورود البضاعة - فى نطاق الدعوى الماثلة - يقتضى تقييمها توطئة لاختصاصها لضريبة قيمة تعتد بالحالة التى تكون عليها البضاعة وقت تطبيق التعريفات الجمركية عليها وطبقاً لجداول هذه التعريفات ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة (٢٢) من قانون الجمارك قد بينت بوضوح وعاء الضريبة التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة ، فحصرت ذلك الوعاء فى القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية فى ميناء أو

مكان الوصول "وفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها وزير الخزانة"، وذلك بوصفها بضاعة واردة محددة قيمتها بنقد أجنبى، وكان من المقرر قانوناً أن وعاء الضريبة هو المال الذى تفرض عليه، وقد حدد قانون الجمارك هذا الوعاء بأنه القيمة الفعلية للبضاعة الواردة مقومة بالعملة المصرية فى ميناء الوصول - واذ كان تحديد دين الضريبة يفترض التوصل الى تقدير حقيقى لقيمة المال الخاضع للضريبة، فقد كان من المنطقى أن يعهد قانون الجمارك الى وزير المالية تحديد شروط وأوضاع تطبيقه باختيار الوسيلة الملائمة لتقدير هذا الوعاء من أجل التوصل الى حقيقته على أكمل وجه ممكن، لما هو مقرر من أن تقدير وعاء الضريبة على أسس واقعية يعتبر شرطاً لازماً لكفالة العدالة وصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة.

٥ - إن اصدار وزير المالية - ابتغاء تقدير قيمة البضاعة الواردة بنقد أجنبى تقديراً واقعياً - القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ - الطعين - مستهدفاً تقدير قيمة هذا الوعاء على أسس واقعية فى اطار السلطة المخولة له قانوناً بالمادة (٢٢) من قانون الجمارك وذلك باتخاذ من السعر التشجيعى الذى يجرى به التعامل فى السوق الموازية معياراً لتقييم العملة الأجنبية التى تم الاستيراد بها بالعملة المصرية - وذلك ما لم تكن البضاعة الواردة قد حولت قيمتها بسعر الصرف الرسمى حيث تقدر قيمتها عندئذ على أساس هذا السعر - لما كان ذلك، وكان الاستيراد فى الدعوى الماثلة قد تم بدون تحويل عملة بما يعنيه ذلك من عدم التزام الدولة بتدبيرها على أساس سعر الصرف الرسمى ولجوء المدعى - فى سبيل الحصول على العملة - الى مصادر خارج نطاق السوق الرسمية للصرف حيث لا يتصور أن يقل السعر المتداول فيها عن السعر التشجيعى الذى يجرى التعامل به فى السوق الموازية، وكانت أسعار الصرف فى السوق الموازية تتحدد على ضوء الاعتبارات والمؤشرات النقدية السارية طبقاً لنص المادة (٨) من قرار تطوير تلك السوق رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤، بما مؤداه أنها أسعار توجهها العوامل الاقتصادية التى لا تسيطر عليها الدولة أو تستقل بتقديرها،

فضلا عن أن تحديد الأسعار التشجيعية للعملاء الأجنبية التي يجري التعامل بها في نطاق السوق الموازية ، تتولاها لجنة ألزمها القرار المشار اليه في المادة (٨) منه بأن تحدد هذه الأسعار بيعاً على أساس تضمينها عمولة لا تزيد نسبتها على ٥ ٪ من الأسعار الرسمية شراء . اذ كان ذلك ، وكان القرار الطعين قد أحال الى السعر التشجيعي كمعيار لتقييم البضاعة الواردة بالعملة المصرية ، فان هذا القرار لا يكون قد عدل من الأسس التي يقوم عليها النظام القانوني للضريبة الجمركية المستحقة على المدعى - وبوجه خاص تلك المتعلقة بتحديد وعائها أو الأموال الخاضعة لها أو سعرها - وانما سعى مصدر القرار باصداره الى تقدير قيمتها تقديرا واقعيا في اطار تلك الأوضاع التي خوله القانون تحديدها وفقاً لنص المادة (٢٢) منه ، والتي تستمد ضوابطها أصلا من السلطة التي يملكها في مجال حصر وتقدير وعاء الضريبة ، بما لا يخالف فيه للدستور .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً في ختامها : الحكم بعدم دستورية كافة القرارات الصادرة من وزير المالية الخاصة بالسعر التشجيعي للعملة ، خاصة القرار رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٧٣ في شأن إنشاء سوق موازية للنقد ، والقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد ، والقرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية .

وقدمت هيئة قضايا الدولة ، مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة ، واحتياطياً بعدم قبول الدعوى أو برفضها . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد تقدم الى محكمة ميناء البصل الجزئية بأمر على عريضة قيد برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالباً محاسبته جمركياً على أساس تحديد قيمة الشاسيهات التي سبق أن استوردها بالنقد الأجنبي ، مقومة طبقاً للسعر الرسمي وليس السعر التشجيعى للعملة ، وبالتالي صرف الفروق المستحقة له على هذا الأساس والبالغة ١٧٠١٧,٥٢ جنيهاً . وبتاريخ أول يونية سنة ١٩٧٨ صدر الأمر المشار اليه بصرف تلك الفروق الى المدعى ، وقامت مصلحة الجمارك بتنفيذ هذا الأمر فعلاً ، ثم تظلمت منه أمام قاضى الأمور الوقتية طالبة الغاءه ، فأقام المدعى الدعوى رقم ٣٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى إسكندرية ضد وزيرى المالية والتجارة ومصلحة الجمارك ، طالباً الحكم ببراءة ذمته من الفروق المشار اليها ، وخلال نظر هذه الدعوى دفع الحاضر عن المدعى أمام محكمة إسكندرية الابتدائية بعدم دستورية قرارات وزير المالية الصادرة بتنظيم السعر التشجيعى للعملة ، وخاصة القرارات رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ورقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ ، وبجلسة ١٦ يناير سنة ١٩٨٠ صرحت المحكمة للمدعى بالطعن بعدم دستورية القرار موضوع الدعوى ، فأقام الدعوى الماثلة ، مستهدفاً الحكم فيها بعدم دستورية القرارات اللائحية الصادرة عن وزير المالية والمتعلقة بالسعر التشجيعى للعملة وعلى الأخص القرارات الثلاثة المشار اليها .

وحيث أن المدعى أقام دعواه الموضوعية رقم ٣٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى إسكندرية طالباً فى صحيفة الحكم ببراءة ذمته من مبلغ الفروق سالف الذكر ، قولا منه بأن مصلحة الجمارك قومت البضائع التي استوردها بالنقد الأجنبي - توطئة لحساب الضريبة الجمركية المستحقة عليها - بما يعادل قيمتها بالعملة المصرية محسوبة على أساس سعر الصرف التشجيعى ، حال أن سعر الصرف

الرسمى للعملة هو الذى يتعين الاعتداد به - فى مجال الأغراض الجمركية - لتحديد قيمة البضاعة التى إستوردها ، وأن الفرق بين هذين السعريين ، يمثل المبلغ الذى يطلب الحكم ببراءة ذمته منه .

لما كان ذلك ، وكان مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية هو إرتباطها بالمصلحة القائمة فى دعوى الموضوع ، وذلك بأن يؤثر الحكم الصادر فى المسألة الدستورية ، فى الطلبات الموضوعية المبدأة أمام محكمة الموضوع ، وكان قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية ينص فى مادته الأولى على أن تقدر قيمة البضائع المحددة قيمتها بالنقد الأجنبى أو بحسابات غير مقيمة "على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول ، محسوبة بسعر الصرف التشجيعى ، فيما عدا البضائع المحولة قيمتها بسعر الصرف الرسمى ، فتقدر قيمتها على أساس السعر الرسمى " وكانت دعوى براءة الذمة المقامة من المدعى ، تركز فى جوهرها على المنازعة فى سريان السعر التشجيعى الذى تضمنه هذا القرار فى شأن تقدير قيمة البضائع التى قام المدعى باستيرادها بالعملة الأجنبية ، وكان المركز القانونى للمدعى - بالنسبة الى الضريبة الجمركية المطالب بها - قد تحدد على مقتضى أحكام هذه المادة بعد أن إلتزمت بها مصلحة الجمارك فى مجال تحديد الضرائب الجمركية المستحقة عليه ، فإن الفصل فى دعوى براءة الذمة يتوقف على الفصل فى دستورية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه دون غيره من القرارات الأخرى المطعون عليها وذلك فيما تضمنه من تقدير قيمة البضائع على أساس القيمة الفعلية محسوبة بسعر الصرف التشجيعى وبحسبان أن هذه القرارات لا تتصل بالطلبات الموضوعية ، وليس من شأن الفصل فى دستوريته أن يؤثر فى تلك الطلبات ، ذلك أن تلك القرارات لا تعدو أن تكون تنظيماً عاماً يتوخى إنشاء سوق موازية للسوق الرسمية القائمة على أساس سعر الصرف الرسمى ، تقوم من خلالها البنوك التجارية المصرية بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الأجنبية التى يحددها

البنك المركزي وذلك بسعر صرف تشجيعى يتحدد على ضوء الاعتبارات والمؤشرات النقدية السائدة طبقاً للمادتين (١) ، (٨) من القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد ، ومن ثم فإن هذا القرار - والذي حل محل القرار السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء سوق موازية للنقد - يكون قد استهدف وضع التنظيم القانونى لهذه السوق بتعيين مواردها واستخداماتها المنظورة وغير المنظورة ، فضلاً عن سائر القواعد الأخرى المتصلة بتلك السوق ، والتي لا شأن لها بأسس تحديد وتقدير وتحصيل الضريبة الجمركية أو شروط استحقاقها ، واذ كان ذلك ، فإن نطاق الطعن - فى الدعوى الماثلة - انما ينحصر فى قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ولا يتعداه الى غيره من القرارات المطعون عليها فى صحيفة الدعوى الدستورية ، حيث تتعدم مصلحة الطاعن - فى هذه الدعوى - فى الطعن عليها ، ويتعين بالتالى عدم قبول الدعوى فى هذا الشق لإنتفاء المصلحة .

وحيث أن المدعى أسس طعنه بعدم الدستورية على سند من القول بأن نقد الدولة المصرية قد نظم دوماً - فيما يتعلق بسعر صرفه فى مواجهة العملات الأجنبية - عن طريق سلطة التشريع التى يتولاها مجلس الشعب دون غيره ، وأنه إذ أصدر وزير المالية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه محددًا به سعر صرف العملة المصرية فى مواجهة العملات الأخرى بمناسبة تقدير قيمة البضاعة المستوردة لحساب الضريبة الجمركية عليها ، فإنه يكون قد إنتحل اختصاصاً مقررًا للسلطة التشريعية ، هذا بالإضافة إلى أن القرار المشار إليه قد تضمن تعديلاً للضريبة الجمركية بالزيادة واخل بذلك بالمادتين (١١٩) ، (١٢٠) من الدستور التى تنص أولاهما على أن إنشاء الضرائب وتعديلها وإلغائها لا يكون إلا بقانون ، وتنص الثانية على أن تنظم القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها بقانون .

وحيث أن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية قد تم دائماً بقرار من وزير

المالية منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ بنظام النقود فى البلاد المصرية ، حيث نصت المادة (١١) منه على أن الليرة الاسترلينية سعر قانونى فى القطر المصرى بقيمة تحدد بقرار من وزير المالية ، ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى ، وأصدر وزير المالية تنفيذاً له قراره رقم ٥٣ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٧ بتحديد أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المصرية..... وفضلا عن ذلك كله ، فإن هذا الوجه من النعى -بفرض صحته -إنما يتصل بمجال المشروعية إذا تم تحديد سعر صرف العملة المصرية بالنسبة إلى العملات الأخرى بقرار إدارى على خلاف القانون -مادام هذا التحديد ليس محجوزاً بنص الدستور للسلطة التشريعية -ومن ثم فإن الأمر لا يمثل فى حد ذاته بالنسبة للدعوى الماثلة مخالفة دستورية مما يستتھض ولاية هذه المحكمة للفصل فيها .

وحيث أنه عن النعى بمخالفة القرار الطعين للمادتين (١١٩) ، (١٢٠) من الدستور -على الوجه سالف البيان -فإن هذا النعى بدوره مردود بأنه ولئن كان الأصل فى الضريبة العامة أنه لايجوز تحصيلها -كدين فى ذمة الممول -إذا كان القانون لم يجز فرضها ، إلا أن الحالة الماثلة تستند مباشرة إلى قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن أسس الضريبة الجمركية العامة على البضائع الواردة وأحكام الإلتزام بها -وهى ضريبة لم ينازع المدعى فى حق الدولة فى فرضها ولا فى كونه مخاطباً كمستورد بأحكامها -وإن كان قد شرط لقيام هذا الحق أن تقوم العملة الأجنبية التى تم الاستيراد بها بسعر صرفها الرسمى وليس على أساس السعر التشجيعى الذى نص عليه القرار الطعين ، بمقولة أن تقرير هذا السعر يخرج من جهة عن اختصاص وزير المالية ، وينطوى من ناحية أخرى على تعديل لقيمة الضريبة الجمركية التى فرضها القانون عن طريق زيادة قيمتها .

وحيث أن الضريبة محل الدعوى الماثلة هى ضريبة جمركية تتناول البضاعة عند عبورها الحدود وبمناسبة ورودها ، ومصدرها

المباشر هو نص المادة (٥) من قانون الجمارك المشار اليه التي تنص على اخضاع البضائع الواردة التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية ، وقد نظم القانون هذه الضريبة بأركانها سواء فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين لها أو الأموال والبضائع التي تتناولها ، وكذلك شروط سريانها وسعرها وكيفية تحصيلها فضلا عن الواقعة المنشئة لها ، لما كان ذلك ، وكان ورود البضاعة - في نطاق الدعوى الماثلة - يقتضى تقييمها توطئة لاختضاعها لضريبة قيمة تعدد بالحالة التي تكون عليها البضاعة وقت تطبيق التعريفة الجمركية عليها وطبقاً لجداول هذه التعريفة ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة (٢٢) من قانون الجمارك قد بينت بوضوح وعاء الضريبة التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة ، فحصرت ذلك الوعاء في القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول " وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الخزانة " وذلك بوصفها بضاعة واردة محددة قيمتها بنقد أجنبي ، وكان من المقرر قانوناً أن وعاء الضريبة هو المال الذي تفرض عليه ، وقد حدد قانون الجمارك هذا الوعاء بأنه القيمة الفعلية للبضاعة الواردة مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول . واذ كان تحديد الضريبة يفترض التوصل الى تقدير حقيقى لقيمة المال الخاضع للضريبة ، فقد كان من المنطقي أن يعهد قانون الجمارك الى وزير المالية تحديد شروط وأوضاع تطبيقه باختيار الوسيلة الملائمة لتقدير هذا الوعاء من أجل التوصل الى حقيقته على أكمل وجه ممكن ، لما هو مقرر من أن تقدير وعاء الضريبة على أسس واقعية يعتبر شرطاً لازماً لكفالة العدالة وصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة .

واذ أصدر وزير المالية - إبتغاء تقدير قيمة البضاعة الواردة بنقد أجنبي تقديراً واقعياً - القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه مستهدفاً تقدير قيمة هذا الوعاء على أسس واقعية في إطار السلطة المخولة له قانوناً بالمادة (٢٢) من قانون الجمارك ، وذلك بأن اتخذ من السعر التشجيعى الذى يجرى به التعامل فى السوق الموازية معياراً لتقييم العملة الأجنبية التى تم الاستيراد بها بالعملة المصرية -

وذلك بالطبع ما لم تكن البضاعة الواردة قد حولت قيمتها بسعر الصرف الرسمى حيث تقدر قيمتها عندئذ على أساس هذا السعر - لما كان ذلك ، وكان الاستيراد فى الدعوى الماثلة قد تم بدون تحويل عملة بما يعنيه ذلك من عدم إلتزام الدولة بتدبيرها على أساس سعر الصرف الرسمى ولجوء المدعى - فى سبيل الحصول على العملة - إلى مصادر خارج نطاق السوق الرسمية للصرف حيث لايتصور أن يقل السعر المتداول فيها عن السعر التشجيعى الذى يجرى التعامل به فى السوق الموازية ، وكانت أسعار الصرف فى السوق الموازية تتحدد على ضوء الإعتبارات والمؤشرات النقدية السارية طبقا لنص المادة (٨) من قرار تطوير تلك السوق رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، بما مؤداه أنها أسعار توجهها العوامل الإقتصادية التى لاتسيطر عليها الدولة أو تستقل بتقديرها ، فضلا عن أن تحديد الأسعار التشجيعية للعملات الأجنبية التى يجرى التعامل بها فى نطاق السوق الموازية ، تتولاها لجنة ألزمها القرار المشار إليه فى المادة (٨) منه بأن تحدد هذه الأسعار بيعا على أساس تضمينها عمولة لاتزيد نسبتها على ٥ ٪ من الأسعار الرسمية شراء . إذ كان ذلك ، وكان القرار الطعين قد أحال إلى السعر التشجيعى كمعيار لتقييم البضاعة الواردة بالعملة المصرية ، فإن هذا القرار لا يكون قد عدل من الأسس التى يقوم عليها النظام القانونى للضريبة الجمركية المستحقة على المدعى - وبوجه خاص تلك المتعلقة بتحديد وعائها أو الأموال الخاضعة لها أو سعرها - وإنما سعى مصدر القرار بإصداره إلى تقدير قيمتها تقديرا واقعيا فى إطار الشروط والأوضاع التى خوله القانون تحديدها وفقا لنص المادة (٢٢) منه ، و التى تستمد ضوابطها أصلا من السلطة التى يملكها فى مجال حصر وتقدير وعاء الضريبة بما لامخالفة فيه للدستور .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، ومصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

القسم الثاني

القرارات الصادرة في طلبات التفسير

جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
وحضور السادة المستشارين: محمود حمدي عبد العزيز ومنير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس
ومحمد كمال محفوظ والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ٧ قضائية « تفسير »

١ - طلب التفسير « إجراءاته ».

قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك عن طريق وزير العدل.

٢ - قانون « القانون الواجب التطبيق » - دعوى « الإحالة ».

قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص - عدم جواز اللجوء إلى قانون المرافعات، إلا فيما لم ينص عليه فيه، وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها - الطلب الذي يقدمه المدعى إلى المحكمة الدستورية العليا لإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع إعمالاً للمادة (١١٠) مرافعات، غير جائز.

١ - النص في المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية » مؤداه أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة (٣٣) وذلك عن طريق وزير العدل. لما كان ذلك، وكان التفسير المطروح في الدعوى لم يقدم إلى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أي من الجهات المحددة في المادة (٣٣)، وإنما قدم إليها مباشرة من المدعى، ومن ثم لم يتصل بها إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير، فإن الدعوى المتضمنة له تكون غير مقبولة.

٢ - قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص يحكم الطلبات والدعاوى التي تدخل في ولاية هذه المحكمة، ويحدد الإجراءات التي ترفع بها، فلا يجوز اللجوء إلى قانون المرافعات، وعلى ما تنص به المادة (٢٨) من قانونها، إلا فيما لم ينص عليه فيه،

وبشرط ألا يتعارض وطبيعة إختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها ، ومن ثم يكون الطلب الإحتياطى بإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، إعمالاً للمادة (١١٠) من قانون المرافعات قائماً على غير سند من القانون .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٨٥ أودع المدعى بصفته صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً أصلياً : تفسير نص المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وإحتياطياً : إحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية إعمالاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الطلب الأصلي ، وبرفض الطلب الإحتياطى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته أقام الدعوى الماثلة طالباً أصلياً تفسير نص المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، والتي تنص على أنه «يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة إختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية» وإحتياطياً بإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة

الإبتدائية إعمالاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، كما قدم مذكرة طلب فيها بالإضافة إلى الطلبين الأصلي والإحتياطي الحكم بعدم دستورية المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين في المادة (٢٦) منه الحالات التي تتولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص في المادة (٣٣) منه على أن «يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية» ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة (٣٣) المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك وكان طلب التفسير المطروح في الدعوى الماثلة لم يقدم إلى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة (٣٣) سالفه الذكر وإنما قدم إليها مباشرة من المدعى ، ومن ثم لم يتصل بها إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً لتقديم طلبات التفسير ، فإن الدعوى المتضمنة له تكون غير مقبولة .

وحيث أنه عن الطلب الإحتياطي بإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية إعمالاً للمادة (١١٠) من قانون المرافعات التي توجب على جهات القضاء عند الحكم بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة وتلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، فإنه لما كان قانون المحكمة الدستورية العليا قانوناً خاصاً يحكم الطلبات والدعاوى التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى قانون المرافعات وعلى ما تقضى به المادة (٢٨) من قانونها إلا فيما لم ينص عليه فيه وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها و من ثم يكون هذا الطلب قائماً على غير سند من القانون ويتعين الإلتفات عنه .

لما كان ما تقدم، وكانت ولاية هذه المحكمة فى الدعوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصافاً قانونياً طبقاً للأوضاع المقررة فى المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه، وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم إلى المحكمة مباشرة طعنأ فى دستورية التشريعات، وكان طلب المدعى الحكم بعدم دستورية المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أثاره فى مذكرة تقدم بها كطلب عارض، وبالتالى لم يتصل بالمحكمة إتصافاً قانونياً فإنه يتعين الإلتفات عنه.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وراجح لطفي جمعة وفوزي أسعد مرقس ومحمد
كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور عوض محمد المر
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢)

طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥ قضائية « تفسير »

١ - محكمة النقض - محكمة القيم - إحالة .
المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم طبقاً للمادة (١ / ٦) من القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ هي المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ،
ولا تندرج تحتها خصومة الطعن بالنقض التي تعتبر طريق طعن غير عادي ، لا يؤدي إلى طرح
ذات الخصومة ، ولا يستهدف إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه ، وإنما تقتصر على رقابة
صحة تطبيق القانون .

٢ - محكمة القيم - إحالة .
إستثناء الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة من الإحالة إلى محكمة القيم ، طبقاً للمادة
(١ / ٦) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، ينسحب من باب أولى إلى الدعاوى التي فصل
فيها بحكم نهائي .

٣ - محكمة النقض - محكمة القيم - إحالة - حكم « حجيته » .
الإحالة إلى محكمة القيم المنصوص عليها في المادة (١ / ٦) من القرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ ، لا تنصرف إلى الطعون المقامة أمام محكمة النقض ، وإلا كان مؤداها تخويل
محكمة القيم نظر الموضوع من جديد وهو ما يخرج عن حدود ولاية المشرع والتي لا تمتد إلى
إهدار الأحكام القضائية بإنهاء آثارها القانونية .

٤ - السلطة القضائية « استقلالها » .
إستقلال السلطة القضائية في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية - المادة (١٦٥)
من الدستور - أثره - إستقلالها بشئون العدالة - وألا يستطيع المشرع إسقاط حجية أحكامها ولو لم
تكن نهائية ، وإلا كان عدواناً على ولايتها الدستورية .

٥ - نقض - حكم « حجيته » - محكمة القيم - إختصاص .
الطعن بالنقض لا ينال من حجية الأحكام النهائية والتي تعلو على إعتبارات النظام العام
ولا تزايلها أو تنحسر عنها إلا بنقضها ، فتغدو محكمة القيم ، في تطبيق أحكام القرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ هي المختصة دون غيرها بالفصل في الموضوع .

١ - لئن ناطت الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بمحكمة القيم دون غيرها نظر المنازعات

المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراصات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وأوجبت أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ، ودون أن تنص صراحة على إستثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك ، إلا أن البين من النص أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ، ولا تندرج تحتها خصومة الطعن بالنقض التي تعتبر طريق طعن غير عادي لا يؤدي إلى طرح ذات الخصومة التي كانت مرددة بين أطرافها أمام محكمة الموضوع بل إلى طرح خصومة أخرى لها ذاتيتها الخاصة تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي خلص إليها الحكم المطعون فيه وأثبتها ، ولا تستهدف كقاعدة عامة إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه ، بل يقتصر الأمر فيها على أن تبحث محكمة النقض - وفي أحوال محددة على سبيل الحصر - مدى توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون .

٢ - إستثناء المشرع من الإحالة إلى محكمة القيم ، طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة ، ينسحب من باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي .

٣ - القول بإنصراف أثر الإحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٦) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ إلى الطعون المقامة أمام محكمة النقض ، مؤداه الحتمي أن تخول محكمة القيم نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ، بما ينطوي عليه ذلك من إسقاط للأحكام النهائية التي سبق صدورها في هذا الموضوع ، وهو أمر لا يملكه المشرع ولا يتصور أن تكون إرادته قد إتجهت إليه لخروجه عن حدود ولايته التي بينها الدستور والتي لا تمتد بحال إلى حد إهدار الأحكام القضائية - ولو لم تكن نهائية - بإنهاء آثارها القانونية .

٤ - إن الدستور إذ كفل - بنص المادة (١٦٥) منه - للسلطة القضائية إستقلالها فى مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجعل هذا الإستقلال عاصماً من التدخل فى أعمالها أو التأثير فى مجرياتها، بإعتبار أن شئون العدالة هى مما تستقل به السلطة القضائية، وأن عرقلتها أو إعاققتها على أى وجه، عدوان على ولايتها الدستورية ومن ثم تظل لأحكامها ولو لم تكن نهائية حجيتها، وهى حجية لا يستطيع المشرع أن يسقطها .

٥ - مجرد الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية لا ينال منها، ذلك أن هذا الطعن لا يترتب عليه فى الأصل إعادة عرض النزاع من جديد على محكمة النقض، ولا يؤثر بذاته فى قوة الأمر المقضى التى تحوزها الأحكام النهائية، بل تظل هذه القوة - التى تعلو على إعتبارات النظام العام - ملازمة لها، ولا تزايلها أو تتحسر عنها إلا بنقض الحكم المطعون فيه، وفى هذه الحالة وحدها يسقط الحكم النهائى وتزول بسقوطه الحصانة التى كان متمتعاً بها، وتغدو محكمة القيم عندئذ هى المختصة دون غيرها بالفصل فى الموضوع.

الإجراءات

بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد إلى المحكمة كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء .

وبعد تحضير الطلب، أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالتفسير الذى إنتهت إليه .

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة، و قررت المحكمة إصدار القرار بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

وحيث أن الطلب إستوفى أوضاعه القانونية .

حيث أن السيد رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تأسيساً على أن هذه الفقرة أثارت خلافاً في التطبيق بين محكمة النقض والمحكمة العليا للقيم وذلك بشأن ماتضمنته من إحالة جميع المنازعات المتعلقة بالحراسة والمطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، فقد رأت محكمة النقض في حكمها الصادر بجلسته ٢٢ يوليو ١٩٨٢ في الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٠ قضائية ان الإختصاص ينعقد لها وحدها بنظر الطعون المقامة أمامها وقت العمل بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه في أحكام صادرة من المحاكم العادية في منازعات متعلقة بالحراسات وذلك تأسيساً على أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية وتخرج عنها بالتالي الطعون بالنقض بإعتبار أن هذه الطعون إنما تطرح خصومة أخرى غير التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع ، ويدور البحث فيها حول صحة تطبيق القانون دون مساس بالموضوع ، وفي أحوال حددها المشرع على سبيل الحصر ، بينما إنتهت المحكمة العليا للقيم في أحكامها الصادرة في الطعون أرقام ٢ ، ٢ مكرراً و ٦ لسنة ١ قضائية بجلسته ١٣ فبراير سنة ١٩٨٣ إلى أن الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه جاءت عباراتها واضحة في عمومها وإطلاقها بما مؤداه إختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر جميع المنازعات المتعلقة أو المترتبة على فرض الحراسة ، وأن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بما يمتنع معه إخراج محكمة النقض من مجال اعمال الفقرة الأولى المشار إليها لما هو مسلم

به من أن العام لايجوز أن يخصص بغير مخصص، ولان المقصود بدرجات المحاكم هو «طبقاتها المختلفة» وتتدرج فيها محكمة النقض، ولو كان الشارع قد أراد درجات التقاضى لما أعوزته صياغة النص بهذا المعنى، والقول بغير ذلك فيه مجاوزة لمراد الشارع وإبتداع لإستثناء لم يأذن به .

وإزاء هذا الخلاف فى تطبيق نص قانونى له أهميته ، فقد طلب السيد وزير العدل بناء على كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء عرض الأمر على هذه المحكمة لإصدار تفسير تشريعى للفقرة الأولى المشار إليها لبيان ما إذا كانت الإحالة إلى محكمة القيم المنصوص عليها فيها ، تشمل الطعون المقامة أمام محكمة النقض عن الأحكام الصادرة فى مسائل ومنازعات الحراسات التى لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، أم انها لا تمتد إلى هذه الطعون .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ تقضى بأن «تختص محكمة القيم المنصوص عليها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فى المادة السابقة ، وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون» .

وحيث أنه وإن ناطت الفقرة الأولى سالفه البيان بمحكمة القيم دون غيرها نظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، وأوجبت أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم ما لم يكن قد قفل فيها باب

المرافعة ، ودون أن تنص صراحة على إستثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك ، إلا أن البين من النص أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ، ولا تندرج تحتها خصومة الطعن بالنقض التي تعتبر طريق طعن غير عادي لا يؤدي إلى طرح ذات الخصومة التي كانت مردده بين أطرافها أمام محكمة الموضوع بل إلى طرح خصومة أخرى لها ذاتيتها الخاصة تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي خلص إليها الحكم المطعون فيه وأثبتها ، ولا تستهدف كقاعدة عامة إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه ، بل يقتصر الأمر فيها على أن تبحث محكمة النقض - وفي أحوال محددة على سبيل الحصر - مدى توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون . هذا إلى أنه وقد إستثنى المشرع من الإحالة إلى محكمة القيم طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المشار إليه ، الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة ، فإن هذا الإستثناء ينسحب من باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي ، ومن جهة أخرى ، فإن القول بإنصراف أثر الإحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى المذكورة إلى الطعون المقامة أمام محكمة النقض ، مؤداه الختامي أن تخول محكمة القيم نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ، بما ينطوي عليه ذلك من إسقاط للأحكام النهائية التي سبق صدورها في هذا الموضوع ، وهو أمر لا يملكه المشرع ولا يتصور أن تكون إرادته قد إتجهت إليه لخروجه عن حدود ولايته التي بينها الدستور والتي لا تمتد بحال إلى حد إهدار الأحكام القضائية - ولو لم تكن نهائية - بإنهاء آثارها القانونية ، ذلك أن الدستور كفل - بنص المادة (١٦٥) منه - للسلطة القضائية إستقلالها في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وجعل هذا الإستقلال عاصماً من التدخل في أعمالها أو التأثير في مجرياتها ، بإعتبار أن شئون العدالة هي مما تستقل به السلطة القضائية ، وإن عرقلتها أو إعاققتها على أي وجه ، عدوان على ولايتها الدستورية ، ومن ثم تظل لأحكامها - ولو لم تكن نهائية - حجيتها ، وهي حجية لا يستطيع المشرع

أن يسقطها على ماسلف البيان. كما وان مجرد الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية لاينال منها ، ذلك أن هذا الطعن لا يترتب عليه فى الأصل إعادة عرض النزاع من جديد على محكمة النقض ، ولا يؤثر بذاته فى قوة الأمر المقضى التى تحوزها الأحكام النهائية ، بل تظل هذه القوة - التى تعلو على إعتبارات النظام العام - ملازمة لها ، ولا تزالها أو تتحسر عنها إلا بنقض الحكم المطعون فيه ، وفى هذه الحالة وحدها يسقط الحكم النهائى وتزول بسقوطه الحصانة التى كان متمتعاً بها ، وتغدو محكمة القيم عندئذ هى المختصة دون غيرها بالفصل فى الموضوع.

لهذه الأسباب

وبعد الإطلاع على نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

قررت المحكمة

«أن المنازعات المتعلقة بالحراسات والتى تقضى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة بإحالتها إلى محكمة القيم ، لا تشمل الطعون المطروحة أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى تلك المنازعات» .

جلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣)

طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية « تفسير »

١ - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها - تفسير .
ولاية المحكمة الدستورية العليا وهي في مجال ممارستها لإختصاصها في التفسير
التشريعي ، تقتصر على تحديد مضمون النص القانوني المطلوب تفسيره على ضوء أرادة المشرع
تحريراً لمقاصده دون أن تنزل عن التطور التاريخي للنصوص القانونية والأعمال التحضيرية
الممهدة لها .

٢ - قوانين الخدمة العسكرية والوطنية - حساب مدة التجنيد في الأقدمية أو الخبرة .
تحديد قوانين الخدمة العسكرية والوطنية المتعاقبة بدءاً بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة
١٩٥٥ وإنهاءً بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ شروط حساب مدة التجنيد في الأقدمية أو
الخبرة - قصر تطبيقها على المجندين المؤهلين دون سواهم ، باعتبار أن هؤلاء هم الذين تصدق
في شأنهم زالة التخرج وهم الذين يتصور أن يكون التجنيد قد حال دون تعيينهم مع زملائهم
الذين تخرجوا معهم .

٣ - خدمة عسكرية - قرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - مجندون مؤهلون .
إستهداف المشرع من تعديل المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٨ مواجهة أوضاع الذين لا يستطيعون إقامة الدليل على أن تجنيدهم
أو إستبقائهم قد حرمهم من التعيين مع أقرانهم بإعتباره شرط تطلبت هذه المادة لمساواتهم في
أقدمية التعيين مع زملائهم في التخرج - مفاده تعلق أحكامها بالمجندين المؤهلين دون سواهم .

٤ - خدمة عسكرية - قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ - مجندون مؤهلون .
إستهداف التعديل الوارد على المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ تحديد المقصود بزالة التخرج وتحقيق المساواة بين العاملين في
الجهاز الإداري للدولة والعاملين في القطاع العام في خصوص الحد الأقصى لمدة التجنيد التي
يجوز ضمها إلى أقدميتهم أو مدة خبرتهم بالأتريد في الحالتين على أقدمية زملائهم في التخرج
من الكليات والمعاهد والمدارس - مفاده إستمرار المشرع على القاعدة التي إنتهجها القانون رقم
٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن إنتفاع المجندين المؤهلين دون سواهم بالمعاملة المنصوص عليها
في المادة (٦٣) منه .

٥ - خدمة عسكرية - مادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - مجندون مؤهلون .
صياغة المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم

٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بما لا يخرجها في جوهر أحكامها عن المادة (٦٣) المقابلة لها في القانون السابق وبما يجعل تطبيقها، في جميع فقراتها، مقيداً بالأحكام السابقة المجند زميله في التخرج الذي عين معه في الجهة ذاتها، مفاده تعلق أحكامها بالمجندين المؤهلين دون غيرهم.

٦ - خدمة عسكرية - مساواة.

المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن المساواة بين أقدمية ومدة خبرة المجندين مع زملائهم في التخرج الذين عينوا معهم في ذات الجهة - تطبيقها على غير المؤهلين من المجندين يعد إهدار لارادة المشرع ومؤداه جعل هؤلاء في مركز قانوني أفضل من المجندين المؤهلين باعتبار أن الأخيرين وحدهم سيتقيدون بقيد زميل التخرج بالنسبة إلى مدة التجنيد التي يدخل حسابها في الأقدمية أو الخبرة حالة تحرر الأولين من هذا القيد، وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إلى تحقيقه.

١ - إن المحكمة الدستورية العليا، وهي في مجال ممارستها لإختصاصها بالنسبة إلى التفسير التشريعي، إنما تقتصر ولايتها على تحديد مضمون النص القانوني محل التفسير على ضوء إرادة المشرع، تحرياً لمقاصده من هذا النص، ووقوفاً عند الغاية التي إستهدفها من تقريره، وهي في سبيل إستلهاام هذه الإرادة وكشفها توصلاً إلى حقيقتها وممرها، لا تعزل نفسها عن التطور التاريخي للنصوص القانونية التي تفسرها تفسيراً تشريعياً، ولا عن الأعمال التحضيرية الممهدة لها، سواء كانت هذه الأعمال قد سبقتها أو عاصرتها بإعتبار أن ذلك كله مما يعينها على إستخلاص مقاصد المشرع التي يفترض في النص القانوني محل التفسير أن يكون معبراً عنها ومحمولاً عليها.

٢ - البين من تقصى القوانين المنظمة للخدمة العسكرية والوطنية بدءاً بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية وتعديلاته، وإنهاءً بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، أن المشرع تغيا فيها تقرير قواعد المعاملة التي يجب تطبيقها على المجندين في شأن مدة التجنيد التي يدخل حسابها في أقدميتهم أو خبرتهم بالجهة التي عينوا أو يعينون بها. ولئن حدد المشرع شروط الإنتفاع بهذه المعاملة بتشريعات متعاقبة، فذلك لمواجهة نواحي القصور الذي أسفر عنه تطبيقها بما يكفل رعاية المجند وحتى لا يضار بتجنيده، ودون أن يمتد التعديل إلى الأساس الذي تقوم عليه تلك التشريعات جميعها، وهو

تعلق تطبيقها بالمجندين المؤهلين بإعتبار أن هذه الفئة وحدها هي التي قصد المشرع إفادتها من أحكام المعاملة حين جعل أعمالها مشروطاً بالألا يسبق المجند زميله في التخرج، فالبين من التشريعات المتعاقبة التي نظم بها المشرع هذا الموضوع، إنها إلتمت جميعها نهجاً واحداً قوامه قصر تطبيقها على المجندين المؤهلين، وأفصح المشرع عن ذلك لأول مرة بنص المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ التي تدل عباراتها الواضحة على أن المشرع قصد بتقريرها أن يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة الرابعة من هذا القانون-الذين لم يسبق تعيينهم أو إستخدامهم- بأقدمية في التعيين يتساوون فيها مع أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتعيين في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب إتمام مدة خدمتهم الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التعيين مع زملائهم الذين تخرجوا معهم، وهو مايعنى إنصراف حكم المادة (٦٣) إلى المجندين المؤهلين دون سواهم بإعتبار أن هؤلاء هم الذين تصدق في شأنهم زمالة التخرج، وهم الذين يتصور أن يكون التجنيد قد حال دون تعيينهم مع زملائهم الذين تخرجوا معهم.

٣، ٤ - إن المشرع حين أصدر القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ معدلاً بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد إستعاض عن نص المادة (٦٣) بنص جديد يتوخى أساساً -وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨- مواجهة أوضاع المجندين الذين لا يستطيعون إقامة الدليل على أن تجنيدهم أو إستبقاءهم قد حرمهم من التعيين مع «أقرانهم» وهو شرط كانت المادة (٦٣) تتطلبه كي يحتفظوا بأقدمية في التعيين «يتساوون فيها مع أقدمية زملائهم في التخرج» مما كان يفوت عليهم فرصة التعيين في الوظائف التي كثيراً ماتصل نشراتها وإعلاناتها ومواعيد الإختبارات الخاصة بها متأخرة إلى الوحدات بعد إستيفاد مددها، ويخل بتكافؤ الفرص بينهم وبين «زملائهم» الذين لم ينخرطوا في الخدمة العسكرية والوطنية، ومن ثم

قرر النص الجديد أن تعتبر مدة التجنيد الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء التى يقضيها المجند بعد إنتهاء خدمته الإلزامية كأنها قضيت بالخدمة المدنية وذلك بالنسبة إلى المجندين الذين يتم تعيينهم أثناء التجنيد أو بعد إنقضاء مدته فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن يكون حسابها فى أقدمياتهم مشروطاً بالألا تزيد «على أقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس» وأن يكون تحديدها بمقتضى شهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية، وبمراعاة أن تعتبر المدة المشار إليها مدة خبرة لمن يعين «من المذكورين» فى القطاع العام. وكذلك صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥، وأفصح المشرع فى مذكرته الإيضاحية، عن أن التطبيق العملى للمادة (٦٣) قد كشف عن غموض التحديد الوارد بها للمقصود بزمالة التخرج، وأن مفهوم نصها هو أن مدة التجنيد التى يجرى حسابها فى أقدمية العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وهيئاتها العامة مقيدة، بالألا تزيد على أقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس فى حين خلت مدة التجنيد المحسوبة كمدة خبرة فى القطاع العام من أى قيد مماثل مما ترتب عليه أن يكون المعين بالقطاع العام فى مركز أفضل من المعين بالجهاز الإدارى للدولة. وإذ كان البين مما تقدم، ان ما إستهدفه القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ هو تحديد المقصود بزمالة التخرج من ناحية، وتحقيق المساواة بين العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة والعاملين فى القطاع العام فى خصوص قيد الحد الأقصى لمدة التجنيد التى يجوز ضمها إلى أقدميتهم أو مدة خبرتهم من ناحية أخرى. فإن المشرع لا يكون قد عدل عن القاعدة التى إنتهجها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن إنتفاع المجندين المؤهلين دون سواهم، بالمعاملة المنصوص عليها فى المادة (٦٣) منه.

٥ - إن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة

العسكرية والوطنية - الذى حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ -

قد صاغ المادة (٤٤) منه -محل التفسير المائل- بما لا يخرجها في جوهر أحكامها عن المادة (٦٣) المقابلة لها في القانون السابق ، وبما يجعل تطبيقها -في جميع فقراتها- مقيداً بالألا يسبق المجند زميله في التخرج الذي عين معه في الجهة ذاتها ، مما يعنى تعلق أحكامها بالمجندين المؤهلين وعدم إنصرافها إلى غيرهم .

٦ - القول بإنطباق أحكام المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية على المجندين جميعهم -مؤهلين وغير مؤهلين- أخذاً بعموم عبارة فقرتها الأولى ، إنما ينطوى على إهدار لإرادة المشرع التى كشف عنها التطور التاريخى للنص محل التفسير ، ويجعل غير المؤهلين من المجندين فى مركز قانونى أفضل من المجندين المؤهلين بإعتبار أن الفئة الثانية وحدها ستتقيد بقيد زميل التخرج بالنسبة إلى مدة التجنيد التى يدخل حسابها فى الأقدمية أو الخبرة فى حين تتحرر الفئة الأولى تماماً من هذا القيد وتدخل بالتالى مدة التجنيد كاملة فى الأقدمية أو الخبرة بالنسبة إليها ، وهى نتيجة لا يتصور أن يكون المشرع قد أرادها أو قصد إلى تحقيقها :

الإجراءات

بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٨٦ ورد إلى المحكمة كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء .

وبعد تحضير الطلب ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار القرار بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن الطلب إستوفى أوضاعه القانونية .
حيث أن السيد رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تأسيساً على أن المادة المشار إليها أثارت خلافاً فى التطبيق بين محكمة النقض والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، يدور حول ما إذا كان حكمها يسرى على العاملين غير المؤهلين ، إذ رأت محكمة النقض بحكميها الصادرين فى الطعنين رقمى ٢١٦ لسنة ٤٨ ق و ١٥٤١ لسنة ٤٨ ق أن النص المطلوب تفسيره يسرى على كافة المجندين المؤهلين منهم وغير المؤهلين وذلك إستناداً إلى أن عبارة الفقرة الأولى من النص المذكور جاءت عامة ومطلقة بالنسبة إلى المجندين المعاملين بأحكامها ومن ثم ينصرف مدلولها إليهم كافة ودون أن يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه لا يجوز فى جميع الأحوال أن يترتب على حساب مدة الخدمة العسكرية عند التعيين أو الترقية أن تزيد أقدمية المجندين أو مدة خبرتهم على أقدمية أو مدة خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة ، وذلك أن حكم هذه الفقرة وقد إشتراط زمالة التخرج ، فإن لازم ذلك أن يقتصر تطبيقها على المجندين المؤهلين متى توافر زميل التخرج فى ذات الجهة التى عين بها المجند ، هذا بينما إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة إلى أن تطبيق المادة (٤٤) سالفه البيان مقصور على الحاصلين على مؤهلات دراسية إستناداً إلى أن مفهوم عبارتها وكذلك المذكرات الإيضاحية لقوانين التجنيد المتعاقبة تؤكد أن ضم مدة التجنيد مشروط بأن يكون العامل مؤهلاً ، فضلاً عن أن القول بإنصراف حكم المادة (٤٤) إلى المجندين جميعاً المؤهلين منهم وغير المؤهلين ، مؤداه حساب مدة التجنيد كاملة لغير المؤهلين دون أن يحدّها أى قيد ، فى حين أن مدة التجنيد لا تحسب كلها أو بعضها للمجند المؤهل إذا ترتب على حسابها أن يسبق المجند زميله فى التخرج المعين فى ذات

الجهة وبذلك يكون المجند غير المؤهل فى وضع أفضل من المجند المؤهل وهى نتيجة لم يرد لها الشارع . وإزاء هذا الخلاف فى تطبيق نص قانونى له أهميته ، فقد طلب السيد وزير العدل بناء على كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء عرض الأمر على هذه المحكمة لإصدار تفسير تشريعى للمادة (٤٤) المشار إليها حسماً للنزاع الذى ثار بشأن تطبيقها على ما سلف البيان .

وحيث أن المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن «تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد إنقضائها بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الأقدمية وإستحقاق العلاوات المقررة . كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع . وفى جميع الأحوال لايجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم ، أن تزيد أقدمية المجندين أو مدة خبرتهم على أقدمية أو مدة خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة . ويعمل بأحكام هذه المادة إعتباراً من ١ / ١٢ / ١٩٦٨ » .

وحيث أن هذه المحكمة ، وهى فى مجال ممارستها لإختصاصها بالنسبة إلى التفسير التشريعى ، إنما تقتصر ولايتها على تحديد مضمون النص القانونى محل التفسير على ضوء إرادة المشرع تحريماً لمقاصده من هذا النص ، ووقوفاً عند الغاية التى إستهدفها من تقريره ، وهى فى سبيل إستلهاام هذه الإرادة وكشفها توصلاً إلى حقيقتها وممرها ، لاتعزل نفسها عن التطور التاريخى للنصوص القانونية التى تفسرها تفسيراً تشريعياً ، ولا عن الأعمال التحضيرية الممهدة لها سواء كانت هذه الأعمال قد سبقتها أو عاصرتها بإعتبار أن ذلك كله مما

يعينها على إستخلاص مقاصد المشرع التي يفترض في النص القانوني محل التفسير أن يكون معبراً عنها ومحمولاً عليها .

وحيث أنه يبين من تقصى القوانين المنظمة للخدمة العسكرية والوطنية بدءاً بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية وتعديلاته ، وإنهاءً بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن المشرع تغيا فيها تقرير قواعد المعاملة التي يجب تطبيقها على المجندين في شأن مدة التجنيد التي يدخل حسابها في أقدميتهم أو خبرتهم بالجهة التي عينوا أو يعينون بها .

ولئن كان المشرع قد حدد شروط الإقتفاع بهذه المعاملة بتشريعات متعاقبة ، فذلك لمواجهة نواحي القصور الذي أسفر عنه تطبيقها بما يكفل رعاية المجند وحتى لا يضار بتجنيدده ، ودون أن يمتد التعديل إلى الأساس الذي تقوم عليه تلك التشريعات جميعاً ، وهو تعلق تطبيقها بالمجندين المؤهلين بإعتبار أن هذه الفئة وحدها هي التي قصد المشرع إفادتها من أحكام تلك المعاملة حين جعل أعمالها مشروطاً بالأ يسبق المجند زميله في التخرج ، فالبين من التشريعات المتعاقبة التي نظم بها المشرع هذا الموضوع ، إنها إلتزمت جميعها نهجاً واحداً قوامه قصر تطبيقها على المجندين المؤهلين ، وأفصح المشرع عن ذلك لأول مرة بنص المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه التي تدل عباراتها الواضحة على أن المشرع قصد بتقريرها أن يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة الرابعة من هذا القانون - الذين لم يسبق تعيينهم أو إستخدامهم - بأقدمية في التعيين يتساوون فيها مع أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقدمهم للتعيين في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب إتمام مدة خدمتهم الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التعيين مع زملائهم الذين تخرجوا معهم ، وهو ما يعنى إنصراف حكم المادة (٦٣) المشار إليها إلى المجندين المؤهلين دون سواهم بإعتبار أن هؤلاء هم الذين تصدق في شأنهم زمالة التخرج ، وهم الذين يتصور أن

يكون التجنيد قد حال دون تعيينهم مع زملائهم الذين تخرجوا معهم.

وحين صدر القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ معدلاً بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه، إستعاض المشرع عن نص المادة (٦٣) بنص جديد يتوخى أساساً - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - مواجهة أوضاع المجندين الذين لا يستطيعون إقامة الدليل على أن تجنيدهم أو إستبقائهم قد حرّمهم من التعيين مع «أقرانهم» وهو شرط كانت المادة (٦٣) تتطلبه كي يحتفظوا بأقدمية في التعيين «يتساوون فيها مع أقدمية زملائهم في التخرج» مما كان يفوت عليهم فرصة التعيين في الوظائف التي كثيراً ما تصل نشراتها وإعلاناتها ومواعيد الإختبارات الخاصة بها متأخرة إلى الوحدات بعد إستيفاد مددها، ويخل بتكافؤ الفرص بينهم وبين «زملائهم» الذين لم ينخرطوا في الخدمة العسكرية والوطنية ومن ثم قرر النص الجديد أن تعتبر مدة التجنيد الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء التي يقضيها المجند بعد إنتهاء خدمته الإلزامية كأنها قضيت بالخدمة المدنية وذلك بالنسبة إلى المجندين الذين يتم تعيينهم أثناء التجنيد أو بعد إنقضاء مدته في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن يكون حسابها في أقدمياتهم مشروط بالألا تزيد «على أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس» وأن يكون تحديدها بمقتضى شهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية، وبمراعاة أن تعتبر المدة المشار إليها مدة خبرة لمن يعين من «المذكورين» في القطاع العام، وكذلك صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه، وأفصح المشرع في مذكرته الإيضاحية، عن أن التطبيق العملي للمادة (٦٣) قد كشف عن غموض التحديد الوارد بها للمقصود بزمالة التخرج، وأن مفهوم نصها هو أن مدة التجنيد التي يجرى حسابها في أقدمية العاملين بالجهاز الإداري للدولة وهيئاتها العامة مقيدة بالألا تزيد على أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس في حين خلت مدة التجنيد المحسوبة كمدته خبرة

فى القطاع العام من أى قيد مماثل مما ترتب عليه أن يكون المعين بالقطاع العام فى مركز أفضل من المعين بالجهاز الإدارى للدولة . لما كان ذلك ، وكان البين مما تقدم ، أن ما إستهدفه القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، هو تحديد المقصود بزمالة التخرج من ناحية ، وتحقيق المساواة بين العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة والعاملين فى القطاع العام فى خصوص قيد الحد الأقصى لمدة التجنيد التى يجوز ضمها إلى أقدميتهم أو مدة خبرتهم من ناحية أخرى ، فإن المشرع لا يكون قد عدل عن القاعدة التى إنتهجها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن إنتفاع المجندين المؤهلين دون سواهم ، بالمعاملة المنصوص عليها فى المادة ٦٣ منه .

وحيث أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية -الذى حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه -قد صاغ المادة (٤٤) منه -محل التفسير المائل- بما لا يخرجها فى جوهر أحكامها عن المادة (٦٣) المقابلة لها فى القانون السابق ، وبما يجعل تطبيقها -فى جميع فقراتها- مقيداً بالأسبق المجند زميله فى التخرج الذى عين معه فى الجهة ذاتها ، مما يعنى تعلق أحكامها بالمجندين المؤهلين وعدم إنصرافها إلى غيرهم ، ومن جهة أخرى فإن حالة إنطباق أحكامها على المجندين جميعهم -مؤهلين وغير مؤهلين- أخذاً بعموم عبارة فقرتها الأولى ، إنما ينطوى على إهدار لارادة المشرع التى كشف عنها التطور التاريخى للنص محل التفسير ، ويجعل غير المؤهلين من المجندين فى مركز قانونى أفضل من المجندين المؤهلين بإعتبار أن الفئة الثانية وحدها ستتقيد بقيد زميل التخرج بالنسبة إلى مدة التجنيد التى يدخل حسابها فى الأقدمية أو الخبرة فى حين تتحرر الفئة الأولى تماماً من هذا القيد وتدخل بالتالى مدة التجنيد كاملة فى الأقدمية أو الخبرة بالنسبة إليها ، وهى نتيجة لا يتصور أن يكون الشارع قد أرادها أو قصد إلى تحقيقها .

لهذه الأسباب

وبعد الإطلاع على المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠.

قررت المحكمة

«إن مانصت عليه المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية من إعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها في الأقدمية أو كمدة خبرة، إنما يسرى على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة في هذا الشأن» .

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٤)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ٨ قضائية « تفسير »

١ - المحكمة الدستورية العليا - ولايتها - تفسير .
ولاية المحكمة الدستورية العليا في التفسير التشريعي تقتصر على تحديد مضمون النص
القانوني المطلوب تفسيره بتوضيح ما أبهم من ألفاظه والتوفيق بين أجزائه المتناقضة على ضوء
إرادة المشرع تحرياً لمقاصده ووقوفاً عند الغاية من تقريره .

٢ - طلب التفسير - مناط قبوله .
إنتفاء الغموض أو الإبهام عن النص المطلوب تفسيره وعدم نشوء الخلاف في التطبيق
عن النص ذاته ، وإنما عن صدور تشريعات لاحقة - أثره - عدم قبول طلب التفسير .

١ - إن المحكمة الدستورية العليا في مجال ممارستها
لإختصاصها بالنسبة إلى التفسير التشريعي ، إنما تقتصر ولايتها على
تحديد مضمون النص القانوني محل التفسير بتوضيح ما أبهم من
ألفاظه ، والتوفيق بين أجزائه المتناقضة على ضوء إرادة المشرع تحرياً
لمقاصده من هذا النص ، ووقوفاً عند الغاية التي إستهدفها من تقريره .

٢ - إن البين من إستقراء النص المطلوب تفسيره أنه لا يشوبه
غموض أو إبهام في عبارته أو مضمونه ، الأمر الذي يسانده ما جاء
بطلب التفسير من عدم قيام خلاف في تطبيق النص قبل صدور
الدستور القائم موجباً تمثيل العمال بمجالس الإدارة ، وإنما قد ثار
الخلاف بعد صدور هذا الدستور وماتبعه من قوانين تنظم عضوية
العمال في هذه المجالس ، ومن ثم فإن هذا الخلاف لم ينشأ عن النص
ذاته ، ولا يتصل الأمر بتفسيره ، وإنما بتطبيقه في ظل نصوص أخرى
صدرت من بعده ، وبالتالي يخرج عن نطاق التفسير التشريعي المنوط
بهذه المحكمة ويكون الطلب غير مقبول .

الإجراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٦ ورد إلى المحكمة كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما إذا كان من الجائز إصدار قرارات بتعيين أعضاء مجالس إدارة شركات مقاولات القطاع العام دون أن يمثل العمال في هذه المجالس في حدود خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس أم أنه من غير الجائز إصدار مثل هذه القرارات.

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار القرار بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن السيد رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام والتي تنص على أن «يشكل مجلس إدارة هذه الشركات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الإسكان والمرافق دون التقيد بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه» - وهو القانون الذي تولى تنظيم كيفية تمثيل العاملين بالشركات في مجالس إدارتها - وذلك تأسيساً على أن هذا النص أثار خلافاً في التطبيق بين شركات مقاولات القطاع العام من حيث مدى الإلتزام بمبدأ تمثيل العمال في مجالس إدارة تلك الشركات ، فقد رأت بعض شركات مقاولات القطاع العام (ومنها شركة النصر العامة للمقاولات وشركة المقاولات المصرية وشركة الجمهورية العامة للمقاولات) تمثيل العمال في مجالس إدارتها تنفيذاً لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمجلس الدولة بجلساتها المعقودة في ١٩٧٩/١١/٢٨ و ١٩٨١/١٠/٢١

و ١٨ / ١ / ١٩٨٤ والتي إنتهت إلى عدم سريان أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تأسيساً على أنه وقد صدر دستور سنة ١٩٧١ متضمناً أصلاً عاماً مقتضاه وجوب تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ، فإنه لم يعد من الجائز الإستناد إلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ لإصدار قرارات بتعيين أعضاء المجالس المذكورة على نحو يتضمن إخلالاً بالمبدأ سالف الذكر ، خاصة بعد صدور قوانين القطاع العام - فى ظل الدستور القائم - المنظمة لتمثيل العمال فى مجالس إدارة الوحدات المذكورة وفى مقدمتها قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المتضمن النص فى المادة (٣٠) منه وما بعدها على وجوب تمثيل العمال فى تلك المجالس طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط وإجراءات إنتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام . هذا بينما رأت شركة المقاولون العرب وهى إحدى شركات مقاولات القطاع العام الإستمرار فى تطبيق القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه إستناداً إلى ما إنتهت إليه اللجنة التشريعية بمجلس الشعب من عدم وجود نص صريح بإلغاء هذا القانون ، وبالتالى تبقى نصوصه قائمة - بما يسمح بإمكان عدم وجود أعضاء منتخبين كممثلين للعمال فى مجلس الإدارة . وإزاء هذا الخلاف فى تطبيق نص قانونى له أهميته ، فقد طلب السيد وزير العدل بناء على كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء عرض الأمر على هذه المحكمة لإصدار تفسير تشريعى للمادة الثالثة المشار إليها عملاً بما تنص عليه المادتان (٢٦) و (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أن هذه المحكمة ، وهى فى مجال ممارستها لإختصاصها بالنسبة إلى التفسير التشريعى ، إنما تقتصر ولايتها على تحديد مضمون النص القانونى محل التفسير لتوضيح ما أبهم من ألفاظه ، والتوفيق بين أجزائه المتناقضة على ضوء إرادة المشرع تحرياً لمقاصده من هذا النص ، ووقوفاً عند الغاية التى إستهدفها من تقريره .

ولما كان البين من إستقراء النص المطلوب تفسيره أنه لا يشوبه غموض أو إبهام فى عبارته أو مضمونه ، الأمر الذى يسانده ما جاء بطلب التفسير من عدم قيام خلاف فى تطبيق النص قبل صدور الدستور القائم موجباً تمثيل العمال بمجالس الإدارة ، وإنما قد ثار الخلاف بعد صدور هذا الدستور وما تبعه من قوانين تنظم عضوية العمال فى هذه المجالس ، ومن ثم فإن هذا الخلاف لم ينشأ عن النص ذاته ، ولا يتصل الأمر بتفسيره ، وإنما بتطبيقه فى ظل نصوص أخرى صدرت من بعده ، وبالتالي يخرج عن نطاق التفسير التشريعى المنوط بهذه المحكمة ويكون الطلب غير مقبول .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
والدكتور محمد إبراهيم أبو العيدين وواصل علاء الدين وفاروق عبدالرحيم غنيم
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٥)

طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية « تفسير »

١ - قضاة «معاش» - قوانين السلطة القضائية.
الميزة المقررة في القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية لنواب
رئيس النقض وشاغلي الوظائف القضائية المعادلة بوجوب معاملتهم معاملة من هم في حكم
درجتهم في المعاش - تأكيدها عند تعديل جدول المرتبات بالقرار بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣
ثم في قانون السلطة القضائية التالي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي ردها
أيضاً بالنسبة لنواب رؤساء الإستاناف والمحامين العاملين الأول - دلالة، إعتبارها جزءاً من الكيان
الوظيفي لرجال القضاء.

٢ - قضاة «معاش» - القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

خلو قانون السلطة القضائية الحالي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من
الإشارة إلى ميزة معاملة شاغلي الوظائف القضائية الكبرى معاملة من هم في حكم درجتهم في
المعاش، لا أثر له - علة ذلك، غدوها بتكرار النص عليها في القوانين السابقة أصلاً ثابتاً في النظام
الوظيفي لرجال القضاء دون حاجة إلى تكرار النص عليها، وفي حرمانهم منها إنتقاص من
المزايا المقررة لهم مما يتعارض وما أفصح عنه المشرع في المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون القائم
من إستهدافه توفير المزيد من الضمانات والحوافز لرجال القضاء وتأمين حاضرتهم
ومستقبلهم - دخولها فيما عناه المشرع في المادة (١ / ٤) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من
إستمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة.

٣ - معاش - قوانين التأمين والمعاشات «المرتب الذي يعتد به كأساس للتعاادل بين
الوظائف».

إعتداد قوانين التأمين والمعاشات المتتالية إنتهاء بقانون التأمين الإجتماعي الحالي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالمرتب الفعلي كأساس للتعاادل بين وظائف الوزراء
ونواب الوزراء والوظائف الأخرى، دون إعتبار ببداية المربوط المالي لهذه الوظائف أو
بمتوسط مربوطها.

٤ - قضاة - قانون السلطة القضائية «المرتب الذي يعتد به في تسوية المعاش - ميقات
التعاادل».

تسوية معاش عضو الهيئة القضائية على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ولو جاوز به
نهاية مربوط الوظيفة التي كان يشغلها نتيجة لإنطلاقه بالمرتب في حدود مربوط الوظيفة

الأعلى مباشرة - أساس ذلك، نص المادة (٧٠) من قانون السلطة القضائية الحالي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به - معاملة أى من شاغلى الوظائف القضائية المعنية بالنص المعاملة المقررة فى المعاش لشاغلى الوظائف الأخرى التى يعامل شاغلوها معاملة خاصة فى المعاش، تكون منذ بلوغه مرتباً مماثلاً للمرتب المقرر للوظيفة المعادلة.

٥ - قضاة «معاملة نائب رئيس محكمة النقض ونائب رئيس محكمة الاستئناف فى المعاش - بيان هذه المعاملة - أساسها» .

إستحقاق نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته المرتب وبدل التمثيل المقررين لرئيس محكمة النقض، وهما المرتب وبدل التمثيل المقرران للوزير طبقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧، وإعتباره منذ بلوغ مرتبه هذا القدر فى مركز يعادل من الناحية المالية مركز الوزير مما يستتبع إنفاذاً للتسوية بينهما أن يعامل معاملته فى المعاش - وإعتبار نائب رئيس الاستئناف فى حكم درجة نائب الوزير منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير، ووحدة معاملتهما فى المعاش - أساس ذلك، مبدأ المساواة أمام القانون.

٦ - هيئات قضائية «معاش رؤسائها» - مبدأ المساواة .

معاملة رئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام ورؤساء مجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض فى المعاش، أساسها، تحقيق المساواة فى المعاملة التقاعدية بين من تماثلت مرتباتهم من أعضاء الهيئات القضائية .

٧ - معاش «معاش الأجر الأساس - معاش الأجر المتغير» .

مناط إستحقاق معاش الأجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه إحدى حالات إستحقاق المعاش عن الأجر الأساسى أياً كانت مدة إشتراكه فى التأمين عن الأجر المتغير - إستحقاق المؤمن عليه معاملته فى معاش الأجر الأساسى معاملة الوزير أو نائب الوزير طبقاً لنص المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى، يسرى أيضاً على معاش الأجر المتغير .

٨ - قضاة «معاش» - المادة (٣١) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

التعادل فى تطبيق المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى - إعتبار نائب رئيس الاستئناف ومن فى درجته من أعضاء النيابة العامة فى حكم درجة نائب الوزير ووحدة معاملتهما فى المعاش عن الأجر الأساسى والمتغير منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير، وإعتبار نائب رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة الاستئناف - غير رئيس محكمة إستئناف القاهرة - والنائب العام المساعد فى حكم درجة الوزير ومعاملتهم معاملته فى المعاش عن الأجر الأساسى والمتغير منذ بلوغ أيهم المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض، ولو كان بلوغ العضو المرتب المماثل فى الحالتين إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية .

٩ - هيئات قضائية «معاش» - مبدأ المساواة .

مبدأ المساواة بين شاغلى وظائف القضاء والنيابة العامة وبين شاغلى الوظائف المقابلة لها فى الهيئات القضائية الأخرى، أصل ثابت ينتظم المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية فى المرتبات والبدايات والمزايا الأخرى والمعاشات، أكدته الإحالة فى قوانينها إلى قانون السلطة القضائية - لإخلال بما نص عليه فى قانون المحكمة الدستورية العليا لأعضائها من أحكام خاصة .

٢، ١ - البين من تقصى قوانين السلطة القضائية المتتالية بدءاً بقانونها الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن جدول المرتبات الملحق به كفل لكبار رجال القضاء معاملة خاصة فى المعاش، فنص على معاملة رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش وأن يعامل كل من «نواب رئيس محكمة النقض»، (وشاغلى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة) «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش» وعلى أن يعامل كل من «المحامى العام الأول» (وشاغلى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة) «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش» وقد حرص المشرع على ترديد النص على هذه الميزة لشاغلى تلك الوظائف القضائية الكبرى عند تعديله لجدول المرتبات المشار إليه بالقرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ فأعاد النص عليها فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون أيضاً، كما أكد ذلك مرة ثالثة فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، فبعد أن حدد فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون الربط المالى لنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف.....والربط المالى لنواب رؤساء محاكم الإستئناف والمحامى العام الأول، قضى بأن يعامل كل من هؤلاء جميعاً «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش»، الأمر الذى يدل بوضوح -إزاء تكرار النص على هذه الميزة فى المعاملة التقاعدية لشاغلى المناصب القضائية الكبرى- على قصد الشارع إعتبارها جزءاً من الكيان الوظيفى لرجال القضاء والإتجاه دائماً إلى توفير المزيد من أسباب الحياة الكريمة لهم وتأمينها فى أخرج مراحلها عند بلوغ سن التقاعد ومواكبة لسائر النظم القضائية فى دول العالم، فلا يتصور وقد خلت نصوص قانون السلطة القضائية الحالى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من الإشارة إلى هذه الميزة أن يكون المشرع قد رأى ضمناً إلغائها، ذلك أنها وقد أصبحت بإطراد النص عليها فى قانونى السلطة القضائية السابقين دعامة أساسية فى النظام الوظيفى لرجال القضاء، فإنه لايجوز حرمانهم منها لما يترتب على ذلك من الإنتقاص من المزايا المقررة، وهو مايتعارض مع ما أفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون الحالى من أن من بين مااستهدفه هذا

القانون «توفير المزيد من الضمانات والحوافز لرجال القضاء وتأمين حاضرتهم ومستقبلهم والسعى بالنظام القضائى نحو الكمال» ، يؤيد ذلك أن قانون السلطة القضائية القائم صدر فى ظل قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى أوجب عدم تجاوز المعاش جداً أقصى حددته المادة (٢١) منه بالنسبة «للوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» وحدأ آخر بالنسبة «لنواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» ، مما يستفاد منه أن الأحكام الخاصة بمعاش الوزير أو نائب الوزير وفقاً للمادة (٢٢) من القانون المشار إليه لا تسرى فحسب على من يشغل وظيفة وزير أو نائب وزير وإنما تسرى كذلك على من يتقاضون مرتباً مماثلاً لمرتب الوزير أو نائب الوزير أى من هو فى حكم درجته ، وبالتالي لم يكن قانون السلطة القضائية الحالى فى حاجة إلى تكرار النص من جديد على تلك الميزة التى أصبحت بإطراد النص عليها فى القوانين السابقة أصلاً ثابتاً فى النظام الوظيفى لرجال القضاء ، تدخل ضمن ماعناه المشرع فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى القائم بالنص فى الفقرة الأولى من المادة (٤) من قانون الإصدار على أن «يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة» مما مفاده أن معاملة كل من شاغلى الوظائف القضائية الكبرى معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش ميزة مقررة لهم ظلت قائمة حتى صدور قانون التأمين الإجتماعى الحالى وإستمر العمل بها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة (٤) من قانون إصداره .

٤ ، ٣ - البين من الإطلاع على قوانين التأمين والمعاشات - التى صدر فى ظلها قانونا السلطة القضائية السابقان رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - إن المشرع عندما أراد أن يحدد الأساس الذى يقوم عليه التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء وبين الوظائف الأخرى التى يفيد شاغلوها من الحد الأقصى للمعاش المقرر لكل من الوزراء ونواب الوزراء ، قد أرسى هذا الأساس فى قاعدة عامة منضبطة تعتد بالتماثل بين مرتب الوزير أو نائب الوزير والمرتب الذى

يتقاضاه شاغلو الوظائف الأخرى ، وقد ورد النص على هذه القاعدة فى المادة (٢٤) من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات ، التى أوجبت ألا يجاوز المعاش حداً أقصى حددته بالنسبة لكل من «الوزراء ونواب الوزراء ، ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» ، وقد حرص المشرع على ترديد النص على هذه القاعدة فى المادة (٢٩) من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما أكد النص عليها مرة ثالثة فى المادة (٢١) من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التى حددت للمعاش حداً أقصى بالنسبة «للوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» وحداً آخر بالنسبة إلى « نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة » . وبذلك يكون المشرع التأمينى قد أفصح عن قصده فى تحديد الأساس الذى يجرى عليه التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء والوظائف الأخرى ، وكان قصده فى ذلك واضحاً وصريحاً فى الإعتداد بالمرتب الفعلى كأساس للتعادل بين هذه الوظائف فى تطبيق أحكام قوانين المعاشات ، ومن ثم يجرى التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء وبين شاغلي الوظائف القضائية على أساس ما يتقاضونه من مرتبات فعلية دون الإعتداد ببداية المربوط المالى لهذه الوظائف أو بمتوسط مربوطها ، ويؤيد ذلك أن المادة (٧٠) من قانون السلطة القضائية الحالى تنص على تسوية معاش القاضى فى جميع حالات إنتهاء الخدمة «على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح له» . مما مؤداه تسوية معاش عضو الهيئة القضائية على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ولوجاوز به نهاية مربوط الوظيفة التى كان يشغلها نتيجة لإنطلاقه بالمرتب فى حدود مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول مرتبات أعضاء الهيئات القضائية المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والتى تقضى بإستحقاق «العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى» .

لما كان ذلك وكانت الميزة المقررة لرجال القضاة تقضى بمعاملة كل من نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف الأخرى معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش ، كما تقضى بمعاملة كل من نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامين العامين الأول " معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش " ، وكان التعادل بين هذه الوظائف القضائية والوظائف الأخرى التى يعامل شاغلوها معاملة خاصة فى المعاش يجرى على أساس ما يتقاضاه شاغلو الوظائف القضائية من مرتبات مماثلة ، ومن ثم فإن معاملة أى من هؤلاء المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف الأخرى من حيث المعاش تكون منذ بلوغه مرتباً مماثلاً للمرتب المقرر للوظيفة المعادلة .

٦٠٥ - لما كانت وظائف رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام من بين الوظائف التى ينطبق عليها النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلى بعض الوظائف على أن «يمنح مرتباً مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنوياً وبديل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنوياً ، كل من يشغل وظيفة كان مدرجاً لها فى الموازنة العامة للدولة فى أول يولييه سنة ١٩٨٧ الربط الثابت وبديل التمثيل المقررين للوزير» ، فإن ما قرره بشأن هذه الوظائف لا يعدو أن يكون تعديلاً جزئياً لجدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية بزيادة المرتب وبديل التمثيل المقررين لها إلى المقدار المحدد بنص المادة الأولى المشار إليه ، وإذ كانت وظيفة رئيس محكمة النقض هى الوظيفة الأعلى مباشرة لنائب رئيس محكمة النقض ، ومن ثم وعملاً بنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ، فإن نائب رئيس محكمة النقض الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته ، يكون مستحقاً المرتب وبديل التمثيل المقررين لرئيس محكمة النقض ، وهو ما قضت به محكمة النقض واستقر قضاؤها عليه . وإذ كان التعادل بين وظيفتى الوزير ونائب الوزير وبين الوظائف القضائية فى مجال تطبيق قواعد المعاشات يقوم على أساس التماثل فى المرتب الذى يتقاضاه كل من شاغلى الوظيفتين المعادلة والمعادل بها ، فإن وظيفة نائب رئيس -

محكمة الإستئناف تعتبر فى حكم درجة نائب الوزير ويعامل شاغلها معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً لأحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى منذ بلوغه مرتباً مماثلاً لمرتب نائب الوزير ويظل منذ هذا الحين فى حكم درجته مابقى شاغلاً لوظيفته بالغاً مابلغ مرتبه فيها سواء حصل على هذا المرتب فى حدود مربوط الوظيفة التى يشغلها أو بسبب حصوله على مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالاً للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية . لما كان ذلك وكان بلوغ نائب رئيس محكمة النقض نهاية مربوط وظيفته موجباً لإستحقاقه المرتب وبدل التمثيل المقررين لوظيفة رئيس محكمة النقض بإعتبارها الوظيفة الأعلى مباشرة ، وهما المرتب وبدل التمثيل المقررين للوزير طبقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ ، فإنه يعتبر منذ بلوغ مرتبه هذا القدر فى مركز قانونى يماثل من الناحية المالية مركز الوزير ويعادله ويصير مستحقاً أن يعامل منذ هذا الحين معاملته من حيث المعاش ، ومما يؤيد ذلك أن نائب رئيس محكمة النقض منذ بلوغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته وإستحقاقه المخصصات المالية لرئيس محكمة النقض كاملة ، يغدو فى ذات المستوى المالى لدرجته ، ويتساوى معه تماماً فى المعاملة المالية مما يستتبع إنفاذاً للتسوية بينهما فى هذا الشأن أن يعاملا من حيث المعاش معاملة واحدة تحقيقاً للمساواة التى هدف إليها الشارع ولقيام التماثل فى المرتب الذى يتحقق به التعادل بدرجة الوزير فى مجال تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى ، وهو الأمر الذى حدا الشارع إلى النص فى جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية على أن «يعامل رئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش» وكذلك النص فى جداول المرتبات الملحقة بقانون مجلس الدولة وقانون هيئة النيابة الإدارية وقانون هيئة قضايا الدولة على أن يعامل رؤساء الهيئات القضائية الثلاث المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش ، وذلك تحقيقاً للمساواة فى المعاملة التقاعدية بين من تماثلت مرتباتهم من أعضاء الهيئات القضائية .

٧ ، ٨ - مناط إستحقاق معاش الأجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه إحدى حالات إستحقاق المعاش عن الأجر الأساسى أياً كانت مدة إشتراكه فى التأمين عن الأجر المتغير ، فإذا إستحق المؤمن عليه معاملته من حيث الأجر الأساسى المعاملة المقررة للوزير أو لنائب الوزير طبقاً لنص المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى ، فإن هذه المعاملة تسرى أيضاً على المعاش المستحق عن الأجر المتغير ، وهو ما أكدته الشارع فى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ - لدى تنظيمه لبعض أحكام الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير - حين نص على سريان ما جاء فى القوانين الخاصة من أحكام بشأن معاملة بعض فئاتها بالمادة (٣١) المشار إليها ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن نائب رئيس محكمة الإستئناف ومن فى درجته من أعضاء النيابة العامة ، يعتبر فى حكم درجة نائب وزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغ مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير سواء حصل عليه فى حدود مربوط وظيفته أو فى حدود مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ، فإذا رقى رئيساً لإحدى محاكم الإستئناف الأخرى - غير رئيس محكمة إستئناف القاهرة - أو عين فى إحدى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة لها - وهى نواب رئيس محكمة النقض والنواب العاممين المساعدين - أعتبر فى حكم درجة الوزير وعمول معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير - وهى المعاملة التأمينية المقررة لرئيس محكمة النقض - وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من القواعد المشار إليها وذلك تطبيقاً لقاعدة التماثل فى المرتب التى تعتبر أساساً للتعاقد بدرجة الوزير من حيث المعاش .

٩ - إن المشرع قد اطرء فى تنظيم المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية كافة على منهج مؤداه التسوية تماماً بين شاغلى وظائف القضاء والنيابة العامة فى قانون السلطة القضائية وبين

الوظائف المقابلة لها فى الهيئات القضائية الأخرى سواء فى المخصصات المالية المقررة لها من مرتبات وبدلات وغيرها أو فى المعاشات المقررة لشاغلها بعد إنتهاء خدمتهم حتى غدا مبدأ المساواة بينهم فى هذا الخصوص أصلاً ثابتاً ينتظم المعاملة المالية بكافة جوانبها فى المرتبات والمعاشات على حد سواء ، يؤكد ذلك مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من انه «فيما عدا ما نص عليه فى هذا الفصل تسرى فى شأن أعضاء المحكمة جميع الضمانات والمزايا والحقوق والواجبات المقررة بالنسبة إلى مستشارى محكمة النقض وفقاً لقانون السلطة القضائية» مما مفاده التسوية - فى المزايا والحقوق بين أعضاء المحكمة الدستورية العليا وبين أقرانهم من أعضاء محكمة النقض وهم نوابها الذين يشغلون وظائف متماثلة فى مربوطها المالى ، وكذلك مانصت عليه المادة (١٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أن «تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون..... وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية» ، ومانصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية من أن «تحدد وظائف ومرتببات وبدلات أعضاء النيابة الإدارية وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ، وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام المقررة والتى تقرر فى شأن أعضاء النيابة العامة» ، وما أكدته المادة (٣٨) مكرراً من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ - بالنص على أن «يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية فيما يتعلق بشروط التعيين والمرتبات والبدلات..... والمعاشات شأن أعضاء النيابة العامة» . وكذلك مانصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض

الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة من أن «تحدد وظائف ومرتبات وبدلات أعضاء هيئة قضايا الدولة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون. وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام المقررة والتي تقرر في شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية». وهذه النصوص واضحة الدلالة على قصد الشارع فيما يستهدفه من إقرار المساواة في المعاملة المالية بين أعضاء الهيئات القضائية بالمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة وبين أقرانهم من شاغلي الوظائف المقابلة في القضاء والنيابة العامة سواء في المخصصات المالية المقررة لهذه الوظائف من مرتبات وبدلات ومزايا أخرى أو في المعاشات المستحقة لشاغلها بعد انتهاء خدمتهم، وذلك على أساس إعتبار القواعد المنظمة للمخصصات والمعاشات المقررة لوظائف القضاء والنيابة العامة أصلاً يجرى حكمه على المخصصات والمعاشات المستحقة لشاغلي الوظائف المقابلة لها في الهيئات القضائية الأخرى. ومن ثم فإن مايسرى على نواب رؤساء محاكم الاستئناف ومن في درجتهم من أعضاء النيابة العامة يسرى كذلك على شاغلي الوظائف القضائية المقابلة لها بالمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وماينطبق على نواب رئيس محكمة النقض ومن في درجتهم من رجال القضاء والنيابة العامة ينطبق أيضاً على شاغلي الوظائف المقابلة بالهيئات القضائية المذكورة، وهم أعضاء المحكمة الدستورية العليا ونواب رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس هيئة النيابة الإدارية ونواب رئيس هيئة قضايا الدولة، وذلك فيما يتعلق بالمعاشات وبنظامها بحيث يعامل كل من أعضاء الهيئات القضائية المشار إليها من حيث المعاش ذات المعاملة المستحقة لقرينه من شاغلي الوظائف القضائية المعادلة في قانون السلطة القضائية وذلك دون الإخلال بما هو مقرر لأعضاء المحكمة الدستورية العليا من بدء معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ولو لم يبلغ المرتب المقرر للنائب الوزير حالياً متى بلغ مرتبه ٢٥٠٠٠ جنيه في السنة إعمالاً لما يقضى به

البند (٤) من قواعد جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الخاص بإعضاء المحكمة الملحق بقانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فإذا بلغ مرتب العضو المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض أعتبر فى حكم درجة الوزير منذ بلوغ مرتبه هذا القدر وعومل معاملته من حيث المعاش شأنه فى ذلك شأن باقى أعضاء الهيئات القضائية ممن يشغلون وظائف مماثلة .

الإجراءات

بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٦ ورد إلى المحكمة كتاب السيد المستشار وزير العدل بطلب تفسير نص المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك بناء على طلب المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار القرار فيه بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية طلب تفسير نص المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك لتحديد وظيفة عضو الهيئات القضائية المعادلة لدرجة نائب وزير الذى يعامل معاملته فى المعاش وفقاً لنص المادة (٣١) سالفه الذكر وبيان ما إذا كان يتسع نطاقها ليشمل الوظيفة القضائية متى بلغ مرتب شاغلها ما يعادل مرتب نائب الوزير إعمالاً للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، وذلك تأسيساً على أن هذا النص قد أثار خلافاً فى التطبيق بين محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا ومحكمة النقض .

وحيث أن المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قررت معاملة خاصة من حيث المعاش لكل من الوزير ونائب الوزير . فنصت فى فقرتها الأولى على أن :
«يسوى معاش المؤمن عليه الذى شغل منصب وزير أو نائب وزير على أساس آخر أجر تقاضاه وذلك وفقاً للآتى :

(أولاً) يستحق الوزير معاشاً مقداره ١٥٠ جنيهاً شهرياً ونائب الوزير معاشاً مقداره ١٢٠ جنيهاً شهرياً فى الحالات الآتية . . . » ، وقد بينت الفقرات (١) و (٢) و (٣) من البند (أولاً) مدد الإشتراك فى التأمين والمدد اللازم قضاؤها فى أحد المنصبين أو فيهما معاً لإستحقاق المعاش المذكور ، ونص البند (ثانياً) منها على أن «يسوى له المعاش عن مدة إشتراكه فى التأمين التى تزيد على المدد المنصوص عليها فى البند (أولاً) ويضاف إلى المعاش المستحق وفقاً للبند المذكور على ألا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) » ، ونص فى البند (ثالثاً) على أنه «إذا لم تبلغ مدة الخدمة التى قضاها فى هذين المنصبين أو أحدهما القدر المشار إليه بالبند (أولاً) إستحق معاشاً يحسب وفقاً لمدة الإشتراك فى التأمين على أساس آخر أجر تقاضاه ، فإذا قل المعاش عن ٢٥ جنيهاً شهرياً خير بين المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة» .

وحيث أنه يبين من تقصى قوانين السلطة القضائية المتتالية بدءاً بقانونها الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن جدول المرتبات الملحق به كفل لكبار رجال القضاء معاملة خاصة فى المعاش ، فنص على معاملة رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش وأن يعامل كل من «نواب رئيس محكمة النقض» ، (وشاغلى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة) «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش» وعلى أن يعامل كل من «المحامى العام الأول» (وشاغلى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة) «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش» ، وقد حرص المشرع على ترديد النص على هذه الميزة لشاغلى تلك الوظائف القضائية الكبرى عند تعديله لجدول المرتبات المشار إليه بالقرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ .

فأعاد النص عليها فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون أيضاً ، كما أكد ذلك مرة ثالثة فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فبعد أن حدد فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون الربط المالى لنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف... والربط المالى لنواب رؤساء محاكم الإستئناف والمحامى العام الأول ، قضى بأن يعامل كل من هؤلاء جميعاً «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش» ، الأمر الذى يدل بوضوح -إزاء تكرار النص على هذه الميزة فى المعاملة التقاعدية لشاغلى المناصب القضائية الكبرى- على قصد الشارع إعتبارها جزءاً من الكيان الوظيفى لرجال القضاء والإتجاه دائماً إلى توفير المزيد من أسباب الحياة الكريمة لهم وتأمينها فى أخرج مراحلها عند بلوغ سن التقاعد ومواكبة لسائر النظم القضائية فى دول العالم ، فلا يتصور وقد خلت نصوص قانون السلطة القضائية الحالى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من الإشارة إلى هذه الميزة أن يكون المشرع قد رأى ضمناً إلغائها ، ذلك أنها وقد أصبحت بإطراد النص عليها فى قانونى السلطة القضائية السابقين دعامة أساسية فى النظام الوظيفى لرجال القضاء فإنه لايجوز حرمانهم منها لما يترتب على ذلك من الإنتقاص من المزايا المقررة ، وهو مايتعارض مع ماأفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون الحالى من أن من بين ماإستهدفه هذا القانون «توفير المزيد من الضمانات والحوافز لرجال القضاء وتأمين حاضرتهم ومستقبلهم وسعى بالنظام القضائى نحو الكمال» ، يؤيد ذلك أن قانون السلطة القضائية القائم صدر فى ظل قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى أوجب عدم تجاوز المعاش حداً أقصى حددته المادة ٢١ منه بالنسبة «للوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» وحداً آخر بالنسبة «لنواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» ، مما يستفاد منه أن الأحكام الخاصة بمعاش الوزير أو نائب الوزير وفقاً للمادة (٢٢) من القانون المشار إليه لا تسرى فحسب على من يشغل وظيفة وزير أو نائب وزير وإنما تسرى كذلك على من يتقاضون مرتباً مماثلاً لمرتب الوزير أو نائب الوزير أى من هو

فى حكم درجته ، وبالتالى لم يكن قانون السلطة القضائية الحالى فى حاجة إلى تكرار النص من جديد على تلك الميزة التى أصبحت بإطراد النص عليها فى القوانين السابقة أصلاً ثابتاً فى النظام الوظيفى لرجال القضاء ، تدخل ضمن ماعناه المشرع فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى القائم بالنص فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون الإصدار على أن «يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة» مما مفاده أن معاملة كل من شاغلى الوظائف القضائية الكبرى معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش ميزة مقررة لهم ظلت قائمة حتى صدور قانون التأمين الإجتماعى الحالى وإستمر العمل بها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إصداره .

وحيث أن الخلاف القائم بشأن تحديد الوظيفة القضائية المعادلة لدرجة نائب الوزير فى تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتحديد الميقات الذى يتحقق فيه لشاغل الوظيفة هذا التعادل ، إنما يدور فى الحقيقة حول المعيار الذى يجرى على أساسه التعادل بين الوظيفتين .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على قوانين التأمين والمعاشات - التى صدر فى ظلها قانونا السلطة القضائية السابقان رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع عندما أراد أن يحدد الأساس الذى يقوم عليه التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء وبين الوظائف الأخرى التى يفيد شاغلوها من الحد الأقصى للمعاش المقرر لكل من الوزراء ونواب الوزراء ، قد أرسى هذا الأساس فى قاعدة عامة منضبطة تعتد بالتماثل بين مرتب الوزير أو نائب الوزير والمرتب الذى يتقاضاه شاغلو الوظائف الأخرى ، وقد ورد النص على هذه القاعدة فى المادة (٢٤) من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات ، التى أوجبت ألا يجاوز المعاش حداً أقصى حددته بالنسبة لكل من «الوزراء ونواب الوزراء ، ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» ، وقد حرص المشرع على ترديد النص على هذه القاعدة فى المادة (٢٩) من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار

بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ كما أكد النص عليها مرة ثالثة فى المادة (٢١) من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التى حددت للمعاش حداً أقصى بالنسبة «للوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة» وحداً آخر بالنسبة إلى «نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة». وبذلك يكون المشرع التأمينى قد أفصح عن قصده فى تحديد الأساس الذى يجرى عليه التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء والوظائف الأخرى، وكان قصده فى ذلك واضحاً وصريحاً فى الإعتداد بالمرتب الفعلى كأساس للتعادل بين هذه الوظائف فى تطبيق أحكام قوانين المعاشات، على إعتبار أن معيار المرتب المتماثل هو المعيار الأعدل الذى يحقق المساواة فى المعاملة من حيث المعاش بين من يتقاضون مرتبات متماثلة، وقد إطرده النص على هذه القاعدة فى قوانين التأمين والمعاشات السابقة حتى غدت أمراً مسلماً وحكماً مقررأ لم يعد فى حاجة إلى النص عليه وتوكيده، وإستمرت قائمة ومنفذة وصدر فى ظلها قانونا السلطة القضائية السابقان رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ اللذان كفلا لكبار رجال القضاء معاملة «كل منهم معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش»، وإذا صح أن هذه العبارة قد جاءت فى ظاهرها غير قاطعة الدلالة فى تحديدها لأساس التعادل بين الوظائف القضائية والوظائف الأخرى التى يعامل شاغلوها معاملة خاصة من حيث المعاش، فقد وجب إستجلاء معناها وتحديدده وضبطه بمفهومه الذى وضح وإستقر النص عليه فى قوانين التأمين والمعاشات التى كانت قائمة ومعمولاً بها وقتذاك بإعتبارها القوانين المنظمة لقواعد المعاشات التى أحال إليها النص الخاص بمعاملة رجال القضاء، وذلك تحقيقاً للتناسق والتوافق بين النصوص القانونية المتعلقة بموضوع واحد وتجنباً لأى تعارض يثور بينها فى مجال التطبيق. وإذا كانت معاملة كل من شاغلى الوظائف القضائية التى حددها النص «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش»، ميزة مقررة لهم ظلت قائمة حتى صدر قانون التأمين الإجتماعى الحالى بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وإستمر العمل بها طبقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إصداره على ما سلف

البيان ، فقد لزم إعمال التعادل وفقاً لحكمها بمفهومه الذى ثبت وإستقر فى قوانين المعاشات التى تقرر تلك الميزة فى ظلها مادام أن قانون التأمين الإجتماعى القائم لم يتضمن حكماً مغايراً ، ومن ثم يجرى التعادل بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء وبين شاغلى الوظائف القضائية على أساس ما يتقاضونه من مرتبات فعلية دون إعتداد ببداية المربوط المالى لهذه الوظائف أو بمتوسط مربوطها ، ويؤيد ذلك أن المادة (٧٠) من قانون السلطة القضائية الحالى تنص على تسوية معاش القاضى فى جميع حالات إنتهاء الخدمة «على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح له...» مما مؤداه تسوية معاش عضو الهيئة القضائية على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ولو جاوز به نهاية مربوط الوظيفة التى كان يشغلها نتيجة لإنطلاقه بالمرتب فى حدود مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول مرتبات أعضاء الهيئات القضائية المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بإستحقاق «العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة...» لما كان ذلك وكانت الميزة المقررة لرجال القضاء تقضى بمعاملة كل من «نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الإستئناف الأخرى معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش» ، كما تقضى بمعاملة كل من نواب رؤساء محاكم الإستئناف والمحامين العامين الأول «معاملة من هو فى حكم درجته فى المعاش» ، وكان التعادل بين هذه الوظائف القضائية والوظائف الأخرى التى يعامل شاغلوها معاملة خاصة فى المعاش يجرى على أساس ما يتقاضاه شاغلو الوظائف القضائية من مرتبات مماثلة ، ومن ثم فإن معاملة أى من هؤلاء المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف الأخرى من حيث المعاش تكون منذ بلوغه مرتباً مماثلاً للمرتب المقرر للوظيفة المعادلة .

وحيث أنه بإستعراض تطور المرتب المقرر لنائب الوزير مقارنة بما طرأ من تطور كذلك فى المرتب المقرر لكل من نائب رئيس محكمة

الإستئناف ونائب رئيس محكمة النقض لبيان مدى تعادل أى من هاتين الوظيفتين مع درجة نائب الوزير فى مجال تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى ، يبين أن الدرجة المالية لنائب الوزير ذات مربوط ثابت بدأ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنوياً طبقاً للقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ زيد بالقوانين أرقام ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ و ١١٤ لسنة ١٩٨١ و ٣١ لسنة ١٩٨٣ إلى أن بلغ ٢٦٧٨ جنيهاً بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ وأما عن المرتب المقرر لنائب رئيس محكمة الإستئناف منذ العمل بالقرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، فقد تقرر فى هذا القانون لوظيفة المحامى العام الأول (المقابلة لها) درجة مالية ذات مربوط ثابت مقداره ١٨٠٠ جنيه سنوياً ، زيد إلى ١٩٠٠ جنيه بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وظل لها هذا المربوط فى القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ثم أصبح مربوطها متدرجاً ذا بداية ونهاية من ١٩٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه طبقاً للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ زيد بالقوانين أرقام ٥٤ لسنة ١٩٧٨ و ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ و ١١٤ لسنة ١٩٨١ و ٣٢ لسنة ١٩٨٣ إلى أن بلغ مربوطها المالى من ٢١٨٠ إلى ٢٤٩٣ جنيهاً بمقتضى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ . وإعمالاً للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، أصبح نائب رئيس محكمة الإستئناف - منذ العمل بهذا القانون عندما يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته ، مستحقاً التدرج بالعلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى . أما عن المرتب المقرر لهذه الوظيفة الأعلى - المقابلة لوظيفة نائب رئيس محكمة النقض - فقد تقرر لها فى القوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ درجة مالية ذات مربوط ثابت مقداره ٢٠٠٠ جنيه سنوياً ، ثم أصبح مربوطها متدرجاً ذا بداية ونهاية من ٢٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه سنوياً بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ زيد بالقانونين رقمى ١١٤ لسنة ١٩٨١ و ٣٢ لسنة ١٩٨٣ إلى أن بلغ مربوطها المالى من ٢٣٨٠ إلى ٢٨٦٨ جنيهاً بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ إلى أن صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلى بعض الوظائف ناصاً فى مادته الأولى على أن «يمنح

مرتباً مقداره ٤٨٠٠ جنيه سنوياً وبديل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنيه سنوياً كل من يشغل وظيفة كان مدرجاً لها في الموازنة العامة للدولة في أول يولييه سنة ١٩٨٧ الربط الثابت وبديل التمثيل المقرر للوزير» . ولما كانت وظائف رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام من بين الوظائف التي ينطبق عليها نص المادة الأولى من هذا القانون ، فإن مقررره بشأن هذه الوظائف لا يعدو أن يكون تعديلاً جزئياً لجدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية بزيادة المرتب وبديل التمثيل المقرر لها إلى المقدار المحدد بنص المادة الأولى المشار إليه ، وإذ كانت وظيفة رئيس محكمة النقض هي الوظيفة الأعلى مباشرة لنائب رئيس محكمة النقض ، ومن ثم وعملاً بنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ، فإن نائب رئيس محكمة النقض الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته ، يكون مستحقاً المرتب وبديل التمثيل المقرر لرئيس محكمة النقض ، وهو ما قضت به محكمة النقض وإستقرار قضاؤها عليه . وإذ كان التعادل بين وظيفتي الوزير ونائب الوزير وبين الوظائف القضائية في مجال تطبيق قواعد المعاشات يقوم على أساس التماثل في المرتب الذي يتقاضاه كل من شاغلي الوظائفيتين المعادلة والمعادل بها ، فإن وظيفة نائب رئيس محكمة الإستئناف تعتبر في حكم درجة نائب الوزير ويعامل شاغلها معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً لأحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعي منذ بلوغه مرتباً مماثلاً لمرتب نائب الوزير ويظل منذ هذا الحين في حكم درجته مابقى شاغلاً لوظيفته بالغاً ما بلغ مرتبه فيها سواء حصل على هذا المرتب في حدود مربوط الوظيفة التي يشغلها أو بسبب حصوله على مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالاً للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية .

وحيث أنه لما كانت المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعي المشار إليه قد تناول نصها بالتنظيم المعاملة التأمينية لكل من الوزير ونائب الوزير ، وفيما عدا مقدار المعاش المحدد جزافاً لكل من الوزير ونائب الوزير ، فقد أجرى النص على من شغل أحد المنصبين أو كليهما

أحكاماً واحدة سواء فى تحديد مدة الإشتراك الكلية فى التأمين أو الحد الأدنى للمدة التى قضيت فى أحد المنصبين أو فيهما معاً أو فى كيفية تسوية المعاش عن مدة الإشتراك فى التأمين التى تزيد على المدد المنصوص عليها فى البند (أولاً) من المادة المذكورة أو فى مقدار الحد الأقصى للمعاش، بما مؤداه إرتباط فقرات هذه المادة إرتباطاً لا يقبل الفصل أو التجزئة فى مجال تطبيقها على من سبق أن تقلد أحد المنصبين أو شغل الوظائف القضائية المعادلة لهما، الأمر الذى يقتضى تبعاً لهذا الإرتباط أن يكون تفسير نص المادة (٣١) سائلة الذكر شاملاً لبيان الوظائف القضائية المعادلة لكل من درجة الوزير ونائب الوزير من حيث المعاملة فى المعاش ضماناً لوحدة تطبيقها على نحو تتحقق معه المساواة أمام القانون بين كافة أعضاء الهيئات القضائية الذين تسرى عليهم أحكامها . لما كان ذلك وكانت المادة المذكورة - فى بيانها للحدود الدنيا للمدد الواجب قضاؤها فى الخدمة كوزير أو نائب وزير ، لمعاملته المعاملة الخاصة فى المعاش - قد أجازت قضاء هذه المدد فى أحد المنصبين أو فيهما معاً ، وكان هذا الحكم واجب التطبيق على شاغلى الوظائف القضائية المعادلة لهذين المنصبين إعمالاً للميزة المقررة لرجال القضاء ومن ثم فإن نائب رئيس محكمة الإستئناف إذا مرقى إلى وظيفة قضائية أعلى وتقاضى فيها مرتباً مماثلاً لمرتب الوزير ، وجب عند حساب المدد المشار إليها الإعتداد بالمدة التى قضاها فى هذه الوظيفة الأعلى بالإضافة إلى المدة التى قضاها فى الوظيفة السابقة بإعتبارها فى حكم درجة نائب الوزير منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ، وإذا كانت وظيفة رؤساء محاكم الإستئناف الأخرى المقابلة لوظيفة نائب رئيس محكمة النقض هى الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس محكمة الإستئناف ، وكانت وظيفة نائب رئيس محكمة النقض وغيرها من الوظائف القضائية المعادلة لها قد تحدد مستواها المالى بصدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ الذى ترتب عليه تعديل المرتب وبدل التمثيل المقررين لرئيس محكمة النقض ورئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام إلى المقدار المحدد للوزير بمقتضى القانون رقم

١٠٠ لسنة ١٩٨٧ ، لما كان ذلك وكانت وظيفة رئيس محكمة النقض هي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس محكمة النقض ، فإن شاغل هذه الوظيفة عند بلوغ مرتبه نهاية مربوطها ، يكون مستحقاً المرتب وبدل التمثيل المقررين لرئيس محكمة النقض عملاً بنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ، ويصبح في مستواه المالى منذ بلوغ مرتبه هذا القدر ومن ثم يعتبر فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملة من حيث المعاش . ولا يغير من ذلك أن قانون السلطة القضائية الحالى لم يخص بالمعاملة المقررة للوزير من حيث المعاش سوى رئيس محكمة النقض ، وكذلك رئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام اللذين عوملا بالمعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش طبقاً لما نص عليه جدول المرتبات الملحق بالقانون المشار إليه ، ذلك أن هذا القانون وإن خلا من النص على سريان تلك المعاملة الخاصة على نواب رئيس محكمة النقض ومن فى درجتهم فإنه لم ينص كذلك على حرمانهم منها ، وإذ كانت الميزة المقررة لهم تقضى بمعاملة كل من هؤلاء من حيث المعاش معاملة من هو فى حكم درجته أى من يتقاضى مرتباً مماثلاً لمرتبه ، ومن ثم فكلما تحقق التماثل فى المرتب بين ما هو مقرر لشاغل الوظيفة القضائية وإحدى الوظائف التى يعامل شاغلوها معاملة خاصة من حيث المعاش ، حق لشاغل الوظيفة القضائية أن يعامل ذات المعاملة المقررة للوظيفة المعادلة على النحو السالف بيانه . لما كان ذلك وكان بلوغ نائب رئيس محكمة النقض نهاية مربوط وظيفته موجباً لإستحقاقه المرتب وبدل التمثيل المقررين لوظيفة رئيس محكمة النقض بإعتبارها الوظيفة الأعلى مباشرة ، وهما المرتب وبدل التمثيل المقرران للوزير طبقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ ، فإنه يعتبر منذ بلوغ مرتبه هذا القدر فى مركز قانونى يماثل من الناحية المالية مركز الوزير ويعادله ويصير مستحقاً أن يعامل منذ هذا الحين معاملة من حيث المعاش . ومما يؤيد ذلك أن ما استحدثه الشارع فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ - وتواصل النص عليه فى القوانين المتعاقبة - بتقريره قاعدة تخول لعضو الهيئة القضائية عند بلوغ مرتبه

نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ، حقاً مالياً أقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها ، وقد إستهدف التيسير على القدامى من رجال القضاء وعدم تجميد المخصصات المالية للوظائف القضائية - فى حالة عدم الترقى - عند حد نهاية الربط المالى المقرر لها تأميناً للقضاة فى حاضرتهم ومستقبلهم ، خاصة وأن فرص الترقى إلى الوظائف القضائية العليا محدودة مما رأتى معه تقرير تلك القاعدة التى يؤدى تطبيقها إلى بلوغ مرتب وبدلات العضو حد المساواة بما هو مقرر من هذه المخصصات المالية للوظيفة الأعلى مباشرة وذلك حتى لا يضار العضو فيحرم من مزايا كانت تدركه لو أنه رقى إلى هذه الوظيفة الأعلى . ولما كان نائب رئيس محكمة النقض منذ بلوغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته وإستحقاقه المخصصات المالية لرئيس محكمة النقض كاملة ، يغدو بذلك فى ذات المستوى المالى لدرجته ويتساوى معه تماماً فى المعاملة المالية ، مما يستتبع إنفاذاً للتسوية بينهما فى هذا الشأن أن يعاملا من حيث المعاش معاملة واحدة تحقيقاً للمساواة التى هدف إليها الشارع ولقيام التماثل فى المرتب الذى يتحقق به التعادل بدرجة الوزير فى مجال تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى المشار إليه ، وهو الأمر الذى حدا الشارع إلى النص فى جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية على أن «يعامل رئيس محكمة إستئناف القاهرة والنائب العام المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش» وكذلك النص فى جداول المرتبات الملحقة بقانون مجلس الدولة وقانون هيئة النيابة الإدارية وقانون هيئة قضايا الدولة على أن يعامل رؤساء الهيئات القضائية الثلاث المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش ، وذلك تحقيقاً للمساواة فى المعاملة التقاعدية بين من تماثلت مرتباتهم من أعضاء الهيئات القضائية .

وحيث أن المادة (١٨) مكرراً من قانون التأمين الإجتماعى سالف الذكر -المضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤- تنص على أن «يستحق المعاش عن الأجر المتغير أياً كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الأجر وذلك متى توافرت فى شأنه إحدى حالات إستحقاق

المعاش عن الأجر الأساسى.....» كما تنص المادة الثانية عشرة من القانون الأخير - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ - على أن «ت حسب الحقوق المقررة بقانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة الآتى : (١) ٠٠٠ (٢) ٠٠٠ (٣) ٠٠٠ (٤) يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير بدون حدود وذلك بإستثناء الحالات التى تكون تسوية المعاش فيها وفقاً لنص المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى المشار إليه أفضل للمؤمن عليه ، فىكون النجم بين معاش الأجر الأساسى ومعاش الأجر المتغير بما لايجاوز مجموع هذين الأجرين . (٥) ٠٠٠ (٦) ٠٠٠ (٧) لا تسرى الأحكام المنصوص عليها فى قوانين خاصة فى شأن الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير وذلك بإستثناء ما جاء فى هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى المشار إليه..... وفى تطبيق المادة المشار إليها يراعى ما يأتى : (أ) ٠٠٠ (ب) يستحق المعاش عن الأجر المتغير بالقدر المنصوص عليه فى البند أولاً من المادة المشار إليها طالما توافرت شروط هذا البند فى شأن معاش الأجر الأساسى وذلك أياً كانت مدة إشتراك المؤمن عليه عن الأجر المتغير...» مما مفاده أن مناط إستحقاق معاش الأجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه إحدى حالات إستحقاق المعاش عن الأجر الأساسى أياً كانت مدة إشترائه فى التأمين عن الأجر المتغير ، فإذا إستحق المؤمن عليه معاملة من حيث معاش الأجر الأساسى المعاملة المقررة للوزير أو لنائب الوزير طبقاً لنص المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى ، فإن هذه المعاملة تسرى أيضاً على المعاش المستحق عن الأجر المتغير ، وهو ما أكده الشارع فى المادة الثانية عشرة سالفه الذكر - لدى تنظيمه لبعض أحكام الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير حين نص على سريان ما جاء فى القوانين الخاصة من أحكام بشأن معاملة بعض فئاتها بالمادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى المشار إليه .

وحيث أنه على مقتضى ماتقدم فإن نائب رئيس محكمة الإستئناف ومن فى درجته من أعضاء النيابة العامة ، يعتبر فى حكم درجة نائب وزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغ مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير سواء حصل عليه فى حدود مربوط وظيفته أو فى حدود مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ، فإذا رقى رئيساً لإحدى محاكم الإستئناف الأخرى أو عين فى إحدى الوظائف القضائية الأخرى المعادلة لها -وهى نواب رئيس محكمة النقض والنواب العامين المساعدين- أعتبر فى حكم درجة الوزير وعومل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير -وهى المعاملة التأمينية المقررة لرئيس محكمة النقض- وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من القواعد المشار إليها وذلك تطبيقاً لقاعدة التماثل فى المرتب التى تعتبر أساساً للتعاقد بدرجة الوزير من حيث المعاش .

وحيث أن المشرع اطرده فى تنظيم المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية كافة على منهج مؤداه التسوية تماماً بين شاغلى وظائف القضاء والنيابة العامة فى قانون السلطة القضائية وبين الوظائف المقابلة لها فى الهيئات القضائية الأخرى سواء فى المخصصات المالية المقررة لها من مرتبات وبدلات وغيرها أو فى المعاشات المقررة لشاغليها بعد إنتهاء خدمتهم حتى غداً مبدأ المساواة بينهم فى هذا الخصوص أصلاً ثابتاً ينتظم المعاملة المالية بكافة جوانبها فى المرتبات والمعاشات على حد سواء ، يؤكد ذلك مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من أنه «فيما عدا مانص عليه فى هذا الفصل تسرى فى شأن أعضاء المحكمة جميع الضمانات والمزايا والحقوق والواجبات المقررة بالنسبة إلى مستشارى محكمة النقض وفقاً لقانون السلطة القضائية» مما مفاده التسوية -فى

المزايا والحقوق بين أعضاء المحكمة الدستورية العليا وبين أقرانهم من أعضاء محكمة النقض وهم نوابها الذين يشغلون وظائف متماثلة فى مربوطها المالى، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أن «تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية»، وما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية من أن «تحدد وظائف ومرتبات وبدلات أعضاء النيابة الإدارية وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون، وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام المقررة والتى تقرر فى شأن أعضاء النيابة العامة»، وما أكدته المادة (٣٨) مكرراً من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ - بالنص على أن «يكون شأن أعضاء النيابة الإدارية فيما يتعلق بشروط التعيين والمرتبات والبدلات . . . والمعاشات شأن أعضاء النيابة العامة». وكذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة قضايا الدولة من أن «تحدد وظائف ومرتبات وبدلات أعضاء هيئة قضايا الدولة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون، وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام المقررة والتى تقرر فى شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية». وهذه النصوص واضحة الدلالة على قصد الشارع فيما يستهدفه من إقرار المساواة فى المعاملة المالية بين أعضاء الهيئات القضائية بالمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة وبين أقرانهم من شاغلى الوظائف المقابلة فى القضاء والنيابة العامة سواء فى المخصصات المالية المقررة لهذه الوظائف

من مرتبات وبدلات ومزايا أخرى أو فى المعاشات المستحقة لشاغلها بعد إنتهاء خدمتهم، وذلك على أساس إعتبار القواعد المنظمة للمخصصات والمعاشات المقررة لوظائف القضاء والنيابة العامة أصلاً يجرى حكمه على المخصصات والمعاشات المستحقة لشاغل الوظائف المقابلة لها فى الهيئات القضائية الأخرى. ومن ثم فإن ما يسرى على نواب رؤساء محاكم الإستئناف ومن فى درجتهم من أعضاء النيابة العامة يسرى كذلك على شاغلى الوظائف القضائية المقابلة لها بالمحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وما ينطبق على نواب رئيس محكمة النقض ومن فى درجتهم من رجال القضاء والنيابة العامة ينطبق أيضاً على شاغلى الوظائف المقابلة بالهيئات القضائية المذكورة، وهم أعضاء المحكمة الدستورية العليا ونواب رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس هيئة النيابة الإدارية ونواب رئيس هيئة قضايا الدولة، وذلك فيما يتعلق بالمعاشات وبنظامها بحيث يعامل كل من أعضاء الهيئات القضائية المشار إليها من حيث المعاش ذات المعاملة المستحقة لقرينه من شاغلى الوظائف القضائية المعادلة فى قانون السلطة القضائية وذلك دون الإخلال بما هو مقرر لأعضاء المحكمة الدستورية العليا من بدء معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ولو لم يبلغ المرتب المقرر لنائب الوزير حالياً متى بلغ مرتبه ٢٥٠٠ جنيه فى السنة إعمالاً لما يقضى به البند (٤) من قواعد جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الخاص بأعضاء المحكمة الملحق بقانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، فإذا بلغ مرتب العضو المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض أعتبر فى حكم درجة الوزير منذ بلوغ مرتبه هذا القدر وعومل معاملته من حيث المعاش شأنه فى ذلك شأن باقى أعضاء الهيئات القضائية ممن يشغلون وظائف مماثلة.

لهذه الأسباب

وبعد الإطلاع على نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى والمادة

(٣١) من هذا القانون .

ونظراً لارتباط فقرات المادة (٣١) من القانون المشار اليه ارتباطاً لا يقبل الفصل أو التجزئة في مجال تطبيقها على من سبق أن تقلد منصبى وزير ونائب وزير أو شغل الوظائف القضائية المعادلة لهما ، وذلك وفق ما تقدم من هذه الأسباب .

قررت المحكمة

« فى تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض ، كما يعتبر نائب رئيس محكمة الإستئناف ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسى والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ، ولو كان بلوغ العضو المرتب المماثل فى الحاليتين إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية » .

القسم الثالث

الأحكام المادرة في دعاوى التنازع

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمود حمدي عبد العزيز
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس ومحمد
كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره
وحضور السيد / أحمد على فضل الله
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١)

القضية رقم ٥ لسنة ٦ قضائية « تنازع »

١ - جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائي .
جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائي ، هي
كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد إتباع الإجراءات القضائية التي
يحددها القانون .

٢ - المحكمة الدستورية العليا «ولايتها» - دعوى تنازع الاختصاص .
عدم قبول دعوى التنازع على الإختصاص بين المحكمة الدستورية العليا والجهات
القضائية الأخرى - عله ذلك - المحكمة الدستورية العليا هي الجهة القضائية العليا التي ناط بها
القانون ولاية حسم التنازع على الإختصاص بين أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الإختصاص القضائي .

١ - جهة القضاء ، هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة
ذات الإختصاص القضائي في مفهوم المادة (٢٥) من قانون المحكمة
الدستورية العليا ، هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في
خصومة بحكم تصدره بعد إتباع الإجراءات القضائية التي يحددها
القانون ، وهي جميعها خصها المشرع بالفصل في خصومات
«موضوعية» ونظم الإختصاص فيما بينها ، على هدى من أحكام
الدستور ، بحيث إذا تنازعت فيما بينها حول الإختصاص ، كانت
المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا
التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة .

٢ - المحكمة الدستورية العليا ليست من الجهات التي يثور
التنازع على الإختصاص فيما بينها ، بل هي الهيئة القضائية العليا التي
ناط بها القانون ولاية حسم التنازع على الإختصاص ، وتحديد الجهة
القضائية المختصة عندما تتنازع دغوى الموضوع الواحد أكثر من جهة
قضائية واحدة وتكون أحكامها هي الواجبة التنفيذ ، ولو تعارضت مع

أحكام الجهات القضائية الأخرى ، ومن ثم فإن الدعوى المؤسّسة على قيام تنازع بينها وبين جهة من جهات القضاء لا تكون مقبولة .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ يولية سنة ١٩٨٤ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين المحكمة الدستورية العليا الهيئة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم إختصاص جهة القضاء المدنى بالفصل فى طلب رد قضاتها .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى كان قد قدم طلباً برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمة الجيزة الابتدائية قيد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ (رد) دفع فيه بعدم دستورية المادتين ١٥٧/١ ، ٢ و ١٥٨ مكرراً من قانون المرافعات لأنها تعقدان الإختصاص بالفصل فى طلب الرد للقضاء المدنى ، فرخصت له المحكمة برفع دعواه الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ وقيدت برقم ١٧ لسنة ٥ قضائية دستورية عليا . ثم أقام بعد ذلك دعوى الرد رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ودفع فيها بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظرها لعدم دستورية المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون المرافعات وبأنه سبق أن أقام الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية دستورية للحكم بعدم دستوريتهما ، بيد أن المحكمة المذكورة ، بدلا من أن تأمر بوقف الدعوى

لحين الفصل فى الدعوى الدستورية ، تمسكت بالفصل فى الدفع بعدم الإختصاص ، وأصدرت بجلسة ١٢ يولية سنة ١٩٨٤ حكمها فى طلب الرد ، فطعن على هذا الحكم بالإستئناف ، وأصبح بذلك الدفع بعدم الإختصاص مطروحاً على محكمة الإستئناف إعمالاً للأثر الناقل للإستئناف ، كما أقام كذلك دعوى الرد رقم ٥١٩٢ لسنة ١٠١ ق أمام محكمة إستئناف القاهرة لرد أحد مستشاريها ودفع فيها بعدم إختصاص المحكمة بنظر طلب الرد لذات السبب المشار إليه ، وإذ تمسكت جهة القضاء العادى فى دعوى الرد سالفتى الذكر بإختصاصها بالفصل فى الدفع بعدم الإختصاص بنظر طلب الرد ، مع أن هذا الدفع مطروح على المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية ، مما أنشأ تنازعا إيجابيا بين المحكمة الدستورية العليا وبين جهة القضاء المدنى ، فقد أقام هذه الدعوى طالباً تعيين المحكمة الدستورية العليا ، الهيئة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم إختصاص جهة القضاء المدنى بالفصل فى طلب رد قضاتها .

وحيث أن المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : (أولاً) (ثانياً) بالفصل فى تنازع الإختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كليهما عنها . (ثالثاً)» وتنص المادة ٣١ من ذات القانون على أن «لكل ذى شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار إليها فى البند ثانياً من المادة (٢٥) ، ويجب أن يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما إتخذته كل منها فى شأنه» ومؤدى هذه النصوص أن مناط قيام التنازع الإيجابى أو السلبي على الإختصاص ، أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أى هيئة ذات

إختصاص قضائي ، ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلتاها عنها . وإذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الإختصاص القضائي في مفهوم المادة ٢٥ سالف الذكر ، هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد إتباع الإجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعاً جهات قضائية متعددة خصها المشرع بالفصل في خصومات «موضوعية» ونظم الإختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور ، بحيث إذا تنازعت فيما بينها حول الإختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا ليست من الجهات القضائية التي يثور التنازع على الإختصاص فيما بينها ، بل هي -وعلى ما سلف بيانه- الهيئة القضائية العليا التي ناط بها القانون ولاية حسم التنازع على الإختصاص وتحديد الجهة القضائية المختصة عندما تتنازع دعوى الموضوع الواحد أكثر من جهة قضائية واحدة ، وتكون أحكامها هي الواجبة التنفيذ ولو تعارضت مع أحكام الجهات القضائية الأخرى ، فإن الدعوى المؤسسة على قيام تنازع بينها وبين جهة من جهات القضاء لا تكون مقبولة ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد على بليغ
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين: محمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن ومدير أمين عبد المجيد
ورابع لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢)

القضية رقم ١ لسنة ٧ قضائية « تنازع »

- دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - مناط قبولها - تنفيذ الأحكام الأجنبية .
مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ،
أن يكون أحد الحكمين صادراً من أي جهة من جهات القضاء ، أو هيئة ذات اختصاص قضائي ،
والآخر من جهة أخرى منها ، وأن تكون هذه الجهات أو الهيئات وطنية - كون أحد حدى التنازع
قراراً قضائياً أجنبياً - عدم قبول الدعوى .

الإعتداد بالأحكام الأجنبية ومدى إمكان تنفيذها ، تختص به محاكم الموضوع والجهات
التي يناط بها التنفيذ .

- مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين طبقاً للبند (ثالثاً) من المادة (٢٥) من
قانون المحكمة الدستورية العليا أن يكون أحد الحكمين صادراً من أي
جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة
أخرى منها ، وأن تكون هذه الجهات أو الهيئات وطنية ، ذلك أن ولاية
هذه المحكمة وعلى مايبين من نصوص المواد ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ من
قانونها المنظمة لإختصاصها بشأن التنازع على الإختصاص وتناقض
الأحكام مقصورة على مايقع من تنازع في الإختصاص بين تلك الجهات
أو الهيئات أو تناقض بين أحكامها ، أما عن الإعتداد بالأحكام الأجنبية
ومدى إمكان تنفيذها فمرجعه إلى محاكم الموضوع والجهات التي
يناط بها التنفيذ وفقاً للنصوص المنظمة لها .

ولها كان أحد حدى التنازع في الدعوى قراراً قضائياً أجنبياً ،
فإنه لا يكون ثمة تنازع بين حكمين نهائيين متناقضين صادرين كليهما من
جهة أو هيئة قضائية وطنية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٥ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الإعتداد «بالحكم الجنائى اليونانى» رقم ٤٥٥ / ١٤٨٤ لسنة ١٩٨٤ القاضى ببراءتهم دون الحكم الجنائى الصادر بإدانتهم عن ذات الواقعة فى القضية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ جنابات أمن دولة طوارىء السويس .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن المدعين أقاموا دعواهم الماثلة طالبين الإعتداد بالقرار القضائى رقم ٤٥٥ / ١٤٨٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر من مجلس الإستئناف الأثنى باليونان بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٨٤ والقاضى بعدم جواز توجيه أى إتهام إليهم دون الحكم الصادر بإدانتهم عن ذات الواقعة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٣ من محكمة جنابات السويس أمن دولة طوارىء فى القضية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ جنابات أمن دولة طوارىء .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقاً للبند (ثالثاً) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن تكون هذه الجهات . أو الهيئات وطنية ، ذلك أن ولاية هذه المحكمة وعلى مايبين من نصوص المواد ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ من قانونها المشار إليه .

المنظمة لإختصاصها بشأن التنازع على الإختصاص وتناقض الأحكام مقصورة على مايقع من تنازع فى الإختصاص بين تلك الجهات أو الهيئات أو تناقض بين أحكامها ، أما عن الإعتداد بالأحكام الأجنبية ومدى إمكان تنفيذها فمرجعه إلى محاكم الموضوع والجهات التى يناط بها التنفيذ وفقاً للنصوص المنظمة لها .

لما كان ذلك ، وكان أحد حدى التنازع فى الدعوى الماثلة - على ماسلف بيانه - قراراً قضائياً أجنبياً ، فإنه لا يكون ثمة تنازع بين حكمن نهائيين متناقضين صادرين كليهما من جهة أو هيئة قضائية وطنية مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

ولما كان ماتقدم ، وكانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى دعاوى الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصلاً قانونياً طبقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة سالف الذكر ، وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم إلى المحكمة مباشرة طعنأ فى دستورية التشريعات ، وكان طلب المدعين الحكم بعدم دستورية قانون الطوارئ قد أثاروه فى مذكرتهم المؤرخة ١٤ أبريل سنة ١٩٨٥ كطلب عارض وبالتالي لم يتصل بالمحكمة إتصلاً قانونياً ، فإنه يتعين الإلتفات عنه .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢ يناير سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عيد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣)

القضية رقم ٤ لسنة ٨ قضائية « تنازع »

١ - دار الإفتاء - فتاويها .

دار الإفتاء لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي ، وفتاواها ليست فصلا في خصومة قضائية ، وإنما رأى غايته بيان الحكم الشرعي بمقتضى الأدلة الشرعية في المسألة المستفتى فيها .

٢ - دعوى تنازع الاختصاص - مناط قبولها .

مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كلتاها عنها - طرح النزاع أمام جهة قضائية واحدة لا يتوافر به مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص .

٣ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها .

المحكمة الدستورية العليا لا تعتبر جهة طعن في الأحكام القضائية ولا تختص ببحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها .

١ - دار الإفتاء لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي ، ذلك أن ما يصدر عنها من فتاوى ليس فصلا في خصومة قضائية ، بل هو مجرد رأى لا يتوافر فيه خصائص الأحكام التي تستقل بها جهات القضاء والهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا يرقى بالتالى إلى مرتبتها ، وهو رأى غايته بيان الحكم الشرعي بمقتضى الأدلة الشرعية في المسألة المستفتى عنها . لما كان ذلك ، فإن أحد حدى التناقض المسوق فى الدعوى لا يتحقق فيه مناط طلب الفصل فى النزاع المبني على تناقض الأحكام طبقاً لما يقضى به البند ثالثاً من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ويكون الطلب غير مقبول .

٢ ، ٣ - لما كان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص

وفقاً للبند «ثانياً» من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها ، وكان النزاع الموضوعى لم يطرح إلا أمام جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادى ، وكان الطلب الذى يرمى إلى تعيين إحدى المحاكم التى تتبع هذه الجهة بإعتبارها المختصة دون غيرها بالفصل فى مدى أهلية المرتدة ، لا تتوافر له الشروط التى يتطلبها قانون المحكمة الدستورية العليا لقيام التنازع على الاختصاص وإنما يعد طعناً على الحكم الصادر فى الدعوى الموضوعية ، وهو ما لا تسحب إليه ولاية هذه المحكمة التى لا تعتبر جهة طعن فى الأحكام القضائية ولا تختص ببحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها ، ومن ثم يكون هذا الطلب غير مقبول .

الإجراءات

بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم أصلياً بتغليب رأى فضيلة المفتى المبين فى الفتوى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ الصادرة عن دار الإفتاء بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٦ ، على الحكم الصادر بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ قضائية من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية للأجانب) ، وإحتياطياً تعيين محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية للولاية على النفس جهة مختصة بتحديد مدى أهلية المرتدة دون محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية للأجانب .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسته اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن السيدة..... كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية للأجانب) ضد السيد /..... وآخرين طلبت فيها الحكم بإثبات وفاة زوجها..... اليونانى الجنسية فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ باليونان، وإنحصار إرثه الشرعى فيها نفاذاً لوصيته فى هذا الشأن، وبجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٦ أصدرت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية حكمها فى الدعوى، قاضياً بإثبات وفاة زوج المدعية..... فى ١٨ أكتوبر ١٩٨١ باليونان، وإنحصار إرثه الشرعى فيها وقد طعن المدعى عليهم فى هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣ لسنة ١٠٣ قضائية، ولم يفصل فيه بعد .

ومن جهة أخرى ، حصل المدعى عليهم فى الدعوى المشار إليها على فتوى من دار الإفتاء مقيدة برقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ إنتهت إلى عدم جواز تعيين المرتدة وصية ولا إقامتها وصية على تركة من عينها لهذه المهمة ، وأنها لا ترث من أحد مطلقاً ، ولا ميراث لها شرعاً فى تركة من تزوجته باطلا سواء قبل ردتها أو بعدها ، وذلك كله إذا ثبت أنها لم تعد إلى الإسلام بعد ردتها ، وإذ أرتأى المدعى فى الدعوى الماثلة أن ثمة تناقضاً بين الفتوى المشار إليها ، وبين الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ قضائية سالفه البيان ، فقد أقام هذه الدعوى طالباً الحكم أصلياً بتغليب تلك الفتوى على الحكم المذكور وإحتياطياً بتعيين محكمة جنوب القاهرة للأحوال الشخصية للولاية على النفس جهة مختصة بتحديد مدى أهلية المرتدة .

وحيث أن مناط طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة

ذات إختصاص قضائي ، والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضاً بحيث يتغذر تنفيذهما معاً مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض فى الأحكام ، وتتعد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه ، هو الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي .

لما كان ذلك ، وكانت دار الإفتاء لاتعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات إختصاص قضائي ، ذلك أن مايصدر عنها من فتاوى ليس فصلاً فى خصومة قضائية ، بل هو مجرد رأى لاتتوافر فيه خصائص الأحكام التى تستقل بها جهات القضاء والهيئات ذات الإختصاص القضائي ، ولا يرقى بالتالى إلى مرتبتها ، وهو رأى غايته بيان الحكم الشرعى بمقتضى الأدلة الشرعية فى المسألة المستفتى عنها .

لما كان ذلك ، فإن أحد حدى التناقض المسوق فى هذه الدعوى لايحقق فيه مناط طلب الفصل فى النزاع المبني على تناقض الأحكام طبقاً لما يقضى به البند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه ، ويكون الطلب الأصلي غير مقبول .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطلب الإحتياطي ، فانه لما كان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الإختصاص وفقاً للبند «ثانياً» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا سالف البيان ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كلتاها عنها ، وكان النزاع الموضوعى لم يطرح إلا أمام جهة قضائية واحدة هى جهة القضاء العادى ، وكان الطلب الإحتياطي يرمى إلى تعيين إحدى المحاكم التى تتبع هذه الجهة بإعتبارها المختصة دون غيرها بالفصل فى مدى أهلية المرتدة ، فإن هذا الطلب -وعلى مقتضى ماتقدم- لاتتوافر بالنسبة إليه الشروط التى يتطلبها قانون المحكمة الدستورية العليا لقيام التنازع على الإختصاص وإنما يعد طعنأ على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ قضائية سالفه البيان ، وهو ما لاتسحب إليه ولاية هذه المحكمة التى

لا تعتبر جهة طعن فى الأحكام القضائية ولا تختص ببحث مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها ومن ثم يكون هذا الطلب بدوره غير مقبول.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٥ مارس سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفي جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العنين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٤)

القضية رقم ٤ لسنة ٦ قضائية « تنازع »

١ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها .
طلب الفصل في تنازع الاختصاص، أو في النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
متناقضين، ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام القضائية .

المحكمة الدستورية العليا، وهي تفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول تنفيذ
الأحكام المتناقضة، لا تعتبر جهة طعن ولا تمتد ولايتها إلى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو
تصحيحها - إقتصار بحثها على تحديد أي الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة بالفصل في
النزاع، أو أي الحكمين المتناقضين صدر من الجهة التي لها ولاية الحكم في النزاع فيكون أولى
بالتنفيذ .

٢ - دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - شرط قبولها .
إلغاء إحدى الجهتين اللتين أصدرتا الحكمين المتناقضين، وإسناد اختصاصها إلى
الجهة الأخرى، مقتضاه اعتبار الحكمين صادرين من جهة قضائية واحدة وتخلف شرط قبول
دعوى التنازع .

٣ - دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - جهة المحاكم - محاكم شرعية ومالية .
إلغاء المحاكم الشرعية والمالية وصيرورة جهة القضاء العادي هي المختصة وحدها
بجمع المسائل التي كانتا تختصان بها - أثره - اعتبار أحكامهما وكذلك أحكام المحاكم العادية
صادرة من جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي، وتخلف شرط قبول دعوى التنازع بين
أحكامهما وأحكام المحاكم العادية .

١ - إن قضاء المحكمة الدستورية العليا، قد جرى على أن
الطلب الذي يرفع إليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين
جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، أو في النزاع
الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي
قضاء ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام القضائية، كما أن
المحكمة - وهي بصدد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول
تنفيذ الأحكام المتناقضة - لا تعتبر جهة طعن في هذه الأحكام ولا تمتد

ولايتها بالتالى إلى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها ، بل يقتصر بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع أو أى الحكّمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ . لما كان ذلك ، فإن طعن المدعى على الحكّمين الصادرين من محكمة النقض بمخالفتها للشريعة الإسلامية ولقضاء سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا ، لا يكون مشمولاً بولاية هذه المحكمة ويكون الطعن على هذا الأساس حقيقياً بالالتفات عنه .

٣ ، ٢ - النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام - وتتوافر شروط قبول دعواه أمام هذه المحكمة - هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا يشمل ذلك التناقض بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها ، لأن الإجراءات القضائية فى الجهة القضائية الواحدة كفيلة بفض مثل هذا التناقض إذا صدر حكمان متناقضان من محاكمها ، ومقتضى ذلك أنه إذا ألغيت جهة قضائية أصدرت أحد الحكّمين المتناقضين وأسند اختصاصها إلى الجهة الأخرى صار الحكمان بمثابة حكّمين صادرين من جهة قضائية واحدة ويتخلف بذلك شرط قبول الدعوى لدى المحكمة الدستورية العليا وفقاً لما تتطلبه المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا . ولما كان الثابت أنه بصدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية فقد أصبحت جهة القضاء العادى هى المختصة وحدها بجميع المسائل التى كانت تختص بها المحاكم الشرعية الملغاة ومنها المسألة التى فصل فيها حكم المحكمة الشرعية العليا رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٢/١٩٣٣ ويصبح الحكمان اللذان يشكلان حدى التناقض فى الدعوى الماثلة بمثابة حكّمين صادرين من جهة واحدة هى جهة القضاء العادى ، ويؤيد ذلك أن القانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية قد أستدا النزاع بشأن تنفيذ حكّمين متناقضين أحدهما صادر من القضاء العادى والآخر من إحدى

محاكم الأحوال الشخصية - وهى المحاكم الشرعية الملغاة وفقاً لما أوضحتها المذكرة الإيضاحية للقانون الأول - إلى الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض دون محكمة التنازع المشكلة وفقاً لأحكام هذين القانونين والتي اقتصر إختصاصها على التناقض بين أحكام القضاء العادى وأحكام القضاء الإدارى والهيئات ذات الإختصاص القضائى، وحين أنشأت المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وأوكل إليها إختصاص محكمة التنازع ظلت الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض منوطة بنظر المنازعات المشار إليها، وقد دل هذا الإستقراء لأحكام القوانين المشار إليها على أن المشرع إعتبر أحكام المحاكم الشرعية الملغاة وكذلك أحكام المحاكم العادية صادرة من جهة قضائية واحدة هى جهة القضاء العادى. لما كان ذلك، وكان حكم المحكمة الشرعية العليا رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٢ / ١٩٣٣ المشار إليه قد اعتبر بعد إلغاء المحاكم الشرعية صادراً من جهة القضاء العادى وهو شأن حكمى النقض المقول بتناقضهما مع هذا الحكم، ومن ثم فإن هذه الأحكام التى تمثل حدى هذا التناقض تكون صادرة من جهة قضائية واحدة ويتخلف بذلك شرط قبول الدعوى وفقاً للمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليها.

الإجراءات

بتاريخ ١٥ يولية سنة ١٩٨٤ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالباً الإعتداد بالحكم رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٢ / ١٩٣٣ تصرفات المحكمة الشرعية العليا، وبعدم الإعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق الأحوال شخصية، والطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ ق الأحوال شخصية.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها. ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق، والمداولة.

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ أمام محكمة جنوب القاهرة للأحوال الشخصية - الولاية على النفس - طالباً الحكم بإستحقاقه في أعيان وقف المرحوم..... فقضت له المحكمة بطلباته ولكن طعنت وزارة الأوقاف المدعى عليها في هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية إستئناف القاهرة وقضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المستأنف وبإستحقاق المستأنف ضده لثلاثة أرباع أعيان الوقف المشار إليه، وطعنت المدعى عليها في الحكم المذكور بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية، وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢، وإذ تراعى للمدعى أن هذين الحكمين الصادرين من محكمة النقض قد خالفا الشريعة الإسلامية، كما خالفا أيضاً الحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ سنة ١٩٣٢ / ١٩٣٣ والذي قضى نهائياً بأن الوقف ليس خيرياً محضاً وأنه وقف أهلى وليس على ناظره أن يقدم حساباً عن إدارته لوزارة الأوقاف، ومن ثم فقد أقام المدعى الدعوى الماثلة طالباً الإعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا دون حكمى محكمة النقض سالف الذكر.

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذى يرفع إليها للفصل فى مسائل تنازع الإختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى، أو فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء ليس طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام القضائية، كما أن المحكمة الدستورية العليا -

وهى بصدد الفصل فى تنازع الإختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الأحكام المتناقضة - لا تعتبر جهة طعن فى هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها بالتالى إلى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها ، بل يقتصر بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع أو أى الحكّمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ .

لما كان ذلك ، فإن طعن المدعى على الحكّمين الصادرين من محكمة النقض بمخالفتها للشرعية الإسلامية ولقضاء سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا لا يكون مشمولاً بولاية هذه المحكمة ويكون الطعن على هذا الأساس حقيقياً بالإلتفات عنه .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكّمين نهائيين متناقضين - طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكّمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات إختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً ، مما مؤداه أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام - وتتوافر شروط قبول دعواه أمام هذه المحكمة - هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ، ولا يشمل ذلك التناقض بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها لأن الإجراءات القضائية فى الجهة القضائية الواحدة كفيلة بفض مثل هذا التناقض إذا صدر حكمان متناقضان من محاكمها ، ومقتضى ذلك أنه إذا ألغيت جهة قضائية أصدرت أحد الحكّمين المتناقضين وأسند إختصاصها إلى الجهة الأخرى صار الحكمان بمثابة حكّمين صادرين من جهة قضائية واحدة ويتخلف بذلك شرط قبول الدعوى لدى المحكمة الدستورية العليا وفقاً لما تتطلبه المادة ٢٥ من قانون المحكمة سالفة الذكر .

لما كان ذلك وكان الثابت أنه بصدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية فقد أصبحت جهة القضاء العادى هى المختصة وحدها بجميع المسائل التى كانت تختص بها المحاكم الشرعية الملغاة ومنها المسألة التى فصل فيها حكم المحكمة الشرعية العليا سالف البيان، ويصبح الحكمان اللذان يشكلان حدى التناقض فى الدعوى الماثلة بمثابة حكمين صادرين من جهة القضاء العادى، يؤيد ذلك أن القانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية قد أسندا النزاع بشأن تنفيذ حكمين متناقضين أحدهما صادر من القضاء العادى والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية - وهى المحاكم الشرعية الملغاة وفقاً لما أوضحتته المذكرة الإيضاحية للقانون الأول - إلى الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض دون محكمة التنازع المشكلة وفقاً لأحكام هذين القانونين والتى اقتصر إختصاصها على التناقض بين أحكام القضاء العادى وأحكام القضاء الإدارى والهيئات ذات الإختصاص القضائى، وحين أنشأت المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وأوكل إليها إختصاص محكمة التنازع ظلت الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض منوطة بنظر المنازعات المشار إليها، وقد دل هذا الإستقرار لأحكام القوانين المشار إليها على أن المشرع اعتبر أحكام المحاكم الشرعية الملغاة وكذلك أحكام المحاكم العادية صادرة من جهة قضائية واحدة هى جهة القضاء العادى.

لما كان ذلك، وكان حكم المحكمة الشرعية العليا رقم ٣٣١ لسنة ١٩٣٢ / ١٩٣٣ قد اعتبر بعد إلغاء المحاكم الشرعية صادراً من جهة القضاء العادى وهو شأن حكمى النقض المقول بتناقضهما مع هذا الحكم، ومن ثم فإن هذه الأحكام التى تمثل حدى هذا التناقض تكون صادرة من جهة قضائية واحدة ويتخلف بذلك شرط قبول الدعوى وفقاً للمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليها.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٤ يوفية سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وعضوية السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورايح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس وشريف
أعضاء
برهام نور والدكتور عوض محمد المر وواصل علاء الدين
المفوض
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
أمين السر
وأفت محمد عبد الواحد

قاعدة رقم (٥)

القضية رقم ٤ لسنة ٧ قضائية « منازعة تنفيذ »

- أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها - الطعن فيها .
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن .

- لما كانت هذه المحكمة قد انتهت إلى رفض الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية إستناداً إلى أن إلزام المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وفقاً لما تقضى به المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور دون غيرها من التشريعات السابقة على ذلك التاريخ والتى لايتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة إليها لصدورها فعلاً فى وقت لم يكن فيه هذا القيد قائماً واجب الأعمال ؛ إذ كان ذلك وكان ما تغياه المدعى بدعواه ، أعمال أحكام الشريعة الإسلامية ولو تعارض معها تشريع سابق على العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور ، وكانت الدعوى الماثلة لا ترمى إلى إستجلاء غموض أو إبهام فى منطوق الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية المشار إليها ولا فى أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، ولكنها تنوئى تعديل قضاء هذه المحكمة فى تلك الدعوى مما يجعل رقابتها قضائيه على دستورية القوانين واللوائح منسحبة إلى التشريعات مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية حتى ما كان منها سابقاً على مادة الثانية المعدلة من الدستور ، فإن الدعوى الراهنة تتحل إلى طعن على قضاء المحكمة فى الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة ٨٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٧٩ والتي تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن.

الإجراءات

بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بإعتبار انها اشكال تنفيذ وتفسير لحكمى المحكمة الدستورية العليا الصادرين بجلسة ٤ مايو ١٩٨٥ فى الدعويين رقمى ٢٨ لسنة ٢ قضائية «دستورية» و ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» قولا منه بأن هذين الحكمين أثارا اللبس حول حقيقة مضمونهما وأن مفهومهما أنه ليس على القاضى أن يمتنع عن تطبيق الشريعة الإسلامية إذا تعارض معها نص فى التشريعات السابقة على تعديل المادة الثانية من الدستور، ذلك أن القاضى إذ يطبق أحكام هذه الشريعة فى حالة سكوت المشرع عن تنظيم موضوع معين فأولى أن يظل إلزامه بتطبيقها قائماً إذا تعارض معها نص تشريعى.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى أقام الدعوى الماثلة بحسبانها اشكال تنفيذ وتفسير لحكمى هذه المحكمة الصادرين بجلسة ٤ مايو ١٩٨٥ فى الدعويين رقمى ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» و ٢٨ لسنة ٢ قضائية «دستورية» وذلك قولا منه بأن مؤدى التفسير الضيق لهذين الحكمين هو عدم جواز تطبيق القاضى المدنى أحكام الشريعة

الإسلامية بالنسبة إلى التشريعات السابقة على العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور ، وإنما تقع مسئولية تنقيتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على مجلس الشعب ، وليس ذلك هو المفهوم الصحيح لهذين الحكمين إذ يجب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية -باعتبارها قيمة عليا- إذا ورد نص على خلافها في أى تشريع ولو كان سابقاً على العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور وكذلك إذا سكّت المشرع الوضعى عن تنظيم مسألة تتصل بها .

وحيث أن البين من الرجوع إلى قضاء هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية ، ان المحكمة انتهت فيها إلى عدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وذلك بالنسبة إلى جميع ما شتمل عليه من نصوص ، إبتناء على مجاوزة رئيس الجمهورية فى إصداره لهذا القرار بقانون ، القيود والضوابط التى فرضتها المادة ١٤٧ من الدستور على إستعماله رخصة التشريع المخولة له على سبيل الإستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعى ، إذ كان ذلك ، فإن قضاء هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها لا يكون قد تعرض لمدى اتفاق أحكام ذلك القرار بقانون مع مبادئ الشريعة الإسلامية أو تعارضها معها ، وإذ نعى المدعى على هذا القضاء أنه حال دون إعمال مبادئ الشريعة الإسلامية التى يتعين تغليبها كقيمة عليا فى الدولة إذا ورد نص على خلافها ولو تضمنه تشريع سابق على العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور ، فإن هذا النعى لا يكون متعلقاً بقضاء المحكمة فى تلك الدعوى ، ومن ثم يتعين الإلتفات عنه .

وحيث أنه بالنسبة إلى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» فإنه لما كانت هذه المحكمة قد إنتهت إلى رفضها إستناداً إلى أن إلزام المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وفقاً لما تقضى به المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور دون غيرها من التشريعات السابقة على ذلك التاريخ والتى لا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام

المشار إليه بالنسبة إليها لصدورها فعلا فى وقت لم يكن فيه هذا القيد قائماً واجب الاعمال . إذ كان ذلك ، وكان ماتغياى المدعى بدعواه ، اعمال أحكام الشريعة الإسلامية ولوتعارض معها تشريع سابق على العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور ، وكانت الدعوى الماثلة لا ترمى إلى إستجلاء غموض أو إبهام فى منطوق الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية المشار إليها ولا فى أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، ولكنها تتوخى تعديل قضاء هذه المحكمة فى تلك الدعوى بما يجعل رقابتها القضائية على دستورية القوانين واللوائح منسحبة إلى التشريعات المخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية حتى ما كان منها سابقاً على المادة الثانية المعدلة من الدستور ، فإن الدعوى الراهنة تنحل إلى طعن على قضاء المحكمة فى الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتي تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٤ يوفية سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: رابح لطفى جمعة وفوزى أسعد مرقس وشريف برهام نور والدكتور عوض
محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٦)

القضية رقم ٣ لسنة ٨ قضائية « منازعة تنفيذ »

١ - دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها .
الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها والأحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل الكافة ،
وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى
المطعون فيه أم إلى دستوريته .

٢ - المحكمة العليا - رقابتها «مداها» .
الرقابة القضائية التى أختصت بها المحكمة العليا دون غيرها ، هى رقابة شاملة تمتد إلى
الحكم بعدم دستورية النص التشريعى فتلغى قوة نفاذه ، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته
من جميع العيوب وأوجه البطلان .

٣ - المحكمة العليا - حجية أحكامها .
أحكام المحكمة العليا فى الدعاوى الدستورية حجيتها مطلقة -الدعوى التى لاتنسب
إلى الحكم الصادر منها غموضاً أو إبهاماً وإنما تنكر عليه حجيته المطلقة ، لاتندرج تحت طلبات
التفسير المنصوص عليها فى المادة (١٩٢) مرافعات .

٤ - المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها «الطعن فيها» .
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

١ ، ٢ - الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها
دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون
عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها
على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر
إلى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء سواء أكانت هذه الأحكام
قد إنتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى أم إلى دستوريته ورفض
الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون
المحكمة العليا ، والمادة (٣١) من قانون الإجراءات والرسوم أمامها ،
ولأن الرقابة القضائية التى أختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى

رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص التشريعي فتلغى قوة نفاذه ، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

٣ ، ٤ - لما كان المدعى فى الدعوى لا ينسب إلى أى من الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا ، غموضاً أو إبهاماً فى منطوقها أو فى أسبابها المرتبطة بهذا المنطوق ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فإن هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح - لا تندرج تحت طلبات التفسير التى نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة (١٩٢) منه ، ولكنها تتغيا إنكار الحجية المطلقة التى أسبغتها هذه المحكمة على أحكام المحكمة العليا مستندة فى ذلك إلى النصوص المنظمة لعملها ، وآخذة فى إعتبارها طبيعة الدعوى الدستورية التى كان المشرع قد خص المحكمة العليا بنظرها وأفرد لها بها ، وكذلك نطاق الرقابة القضائية التى باشرت بها المحكمة العليا على دستورية القوانين ، مستخلصة من ذلك كله - وعلى ما جاء بحكم هذه المحكمة الصادر فى الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية «دستورية» - إنسحاب حجية الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا إلى الكافة ، ومن ثم ينحل الجدل فى قيام هذه الحجية أو إنتفائها - إلى طعن مباشر فى الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة (٤٨) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن .

الإجراءات

بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً إصدار حكم تفسيرى بأن جميع الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا وفقاً لقانونها الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، لا تتمتع بحجية مطلقة بل تكون حجيتها نسبية .
وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل في أن المدعى أقامها طالباً إصدار حكم تفسيري بأن
الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا إعمالاً لقانونها الصادر بالقرار
بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تحوز جميعها حجية نسبية لا مطلقة
مستنداً في ذلك إلى أن المحكمة العليا وأعضاءها كانوا لا يتمتعون
طوال فترة ولايتهم بالحصانة القضائية وأن القرار بقانون رقم ٨١ لسنة
١٩٦٩ المشار إليه صدر بإيعاز من السلطة التنفيذية .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة
العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ناطت الفصل في
دستورية القوانين بالمحكمة العليا دون غيرها ، كما نصت المادة ٣١ من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام
المحكمة العليا على أن «تتشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير
النصوص القانونية ، وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة
العليا بالفصل في دستورية القوانين ، وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع
جهات القضاء» .

وحيث أن مؤدى النصين المشار إليهما - وعلى ماقررت هذه
المحكمة في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية «دستورية» - أن الأحكام
الصادرة في دعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه
الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب
دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم
في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة
وتلتزم بها جميع جهات القضاء سواء كانت هذه الأحكام قد إنتهت إلى

عدم دستورية النص التشريعى أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا ، والمادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمامها ، ولأن الرقابة القضائية التى اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص التشريعى فتلغى قوة نفاذه ، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان . لما كان ذلك ، وكان المدعى فى الدعوى الماثلة لا ينسب إلى أى من الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا ، غموضاً أو إبهاماً فى منطوقها أو فى أسبابها المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، فإن هذه الدعوى -وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح- لا تندرج تحت طلبات التفسير التى نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة ١٩٢ منه ، ولكنها تتغيا إنكار الحجية المطلقة التى أسبغتها هذه المحكمة على أحكام المحكمة العليا مستندة فى ذلك إلى النصوص المنظمة لعملها ، وأخذة فى اعتبارها طبيعة الدعوى الدستورية التى كان المشرع قد خص المحكمة العليا بنظرها وأفرد لها بها ، وكذلك نطاق الرقابة القضائية التى باشرت بها المحكمة العليا على دستورية القوانين ، مستخلصة من ذلك كله -وعلى ما جاء بحكمها الصادر فى الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية المشار إليها- إنسحاب حجية الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا إلى الكافة ، ومن ثم ينحل الجدل فى قيام هذه الحجية أو إنتفائها -إلى طعن مباشر فى الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها ، بالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٩ يونية سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / الدكتور أحمد محمد الحفنى
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
رئيس هيئة المفوضين
أمين السر

قاعدة رقم (٧)

القضية رقم ٥ لسنة ٧ قضائية « منازعة تنفيذ »

١- دعوى - تكييفها .

تكييف الدعوى هو مما يخضع لرقابة المحكمة التى تعطىها وصفها الحق، وتكييفها القانونى الصحيح - إقامة المدعى دعوى منازعة تنفيذ فى حكم سابق للمحكمة الدستورية العليا - مستهدفاً تحديد نطاق هذا الحكم على سند مما ظنه غموضاً أو إبهاماً فيه - حقيقة الدعوى أنها طلب تفسير لهذا الحكم .

٢ - قانون « القانون الواجب التطبيق » .

شرط إنطباق القواعد المقررة فى قانون المرافعات على الدعاوى التى تدخل فى اختصاص المحكمة الدستورية العليا ، والأحكام الصادرة منها ، أن يكون أعمال هذه القواعد غير متعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

٣ - دعوى دستورية - الحكم فيها « حجيتها » .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ، والأحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون عليه أم إلى دستوريته .

٤ - دعوى دستورية - الحكم فيها - طلب تفسيره « الخصوم فيه » .

قصر الحق فى طلب تفسير الأحكام على الخصوم فيها ، طبقاً للمادة (١٩٢) مرافعات ، لا يستقيم إلا فى إطار قاعدة نسبية الأحكام التى لا تقوم حجيتها إلا بين من كان طرفاً فيها والتى تناقضها الحجية المطلقة المتعدية إلى الكافة التى تحوزها الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية - إنسحاب هذا الحق إلى غير أطراف الدعوى ممن يكون الحكم المطلوب تفسيره ذا أثر مباشر على مصالحهم الشخصية .

٥ - طلب التفسير - إجراءات تقديمه .

طلب التفسير الذى يقدم إلى المحكمة الدستورية العليا يعتبر دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى قانونها .

٦ - طلب التفسير - المصلحة فيه .

شرط قبول طلب التفسير ، توافر المصلحة فيه ، بأن يكون ثمة ارتباط بينه وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية التى أثير طلب التفسير بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيها على الحكم فيها .

٧ - المحكمة الدستورية العليا - أحكامها - محكمة الموضوع .
إعمال آثار الأحكام التي تصدرها المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية هو من اختصاص محكمة الموضوع .

٨ - دعوى دستورية - الحكم فيها - طلب تفسيره «إجراءاته» .
طلبات تفسير الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية تكون بناء على إدعاء من أحد الخصوم أمام محكمة الموضوع غموض الحكم أو إنبهاؤه وتستبين وجهه ، فتمنحه أجلا لتقديم طلبه ، أو أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير .

٩ - طلب التفسير «إجراءاته» .
طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا لا يقدم إلا من ذي شأن بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر في المسألة الدستورية ، وتقدر محكمة الموضوع غموض الحكم الصادر فيها -الطلب الذي يقدم إلى المحكمة الدستورية العليا مباشرة لا يكون قد اتصل بالمحكمة وفقاً للأوضاع المقررة .

١ - من المقرر قانوناً أن تكييف الدعوى هو مما يخضع لرقابة المحكمة التي تعطى الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانوني الصحيح ، متقصية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها ، مستظهرة حقيقة مراميها وأبعادها ، وإذ كان ما تغياه المدعى بدعواه -التي أعطاها وصف المنازعة في التنفيذ -وعلى ما صرح به في طلباته ، هو أن تقرر المحكمة الدستورية العليا عدم امتداد مضمون حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» إلى الفوائد التي فرضتها النصوص التشريعية المعمول بها بعد تعديل المادة الثانية من الدستور ، وإذ أسس المدعى هذا الطلب على أن قضاء هذه المحكمة في تلك الدعوى كان محل تفسيرات متعددة تدور جميعها حول تباين وجهات النظر في شأن حقيقة ما قصدته المحكمة منه ، وكان تصوير المدعى لطلباته وبيانه لدواعيها يرمى إلى تحديد نطاق قضاء المحكمة في الدعوى المشار إليها بإستجلاء ما ظن المدعى وقوعه في منطوق الحكم الصادر فيها أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من غموض أو إبهام ، فإن دعواه تنحل في واقع الأمر إلى طلب تفسير هذا القضاء إعمالاً لحكم المادة (١٩٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أن للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام ، على أن يقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

٢ - مؤدى حكم المادتين (٢٨) ، (٥١) من قانون المحكمة الدستورية العليا أن شرط إنطباق القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية على الدعاوى التى تدخل فى اختصاص هذه المحكمة ، وكذلك بالنسبة إلى الأحكام الصادرة فيها ، هو أن يكون إعمال هذه القواعد غير متعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

٣ - الدعاوى الدستورية بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ، والأحكام الصادرة فيها تحوز حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، وسواء أكانت تلك الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون عليه ، أم إلى دستوريته ، ورفض الدعوى على هذا الأساس .

٤ - قصر الحق فى طلب تفسير الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية على الخصوم فيها وفقاً لما تقضى به المادة (١٩٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، إنما يتعارض وطبيعة الأحكام الصادرة فى تلك الدعاوى ، إذ لا يستقيم هذا القصر إلا فى إطار قاعدة نسبية الأحكام التى لا تقوم حجيتها إلا بين من كان طرفاً فيها ، وهى قاعدة تناقضها الحجية المطلقة المتعدية إلى الكافة التى تحوزها الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية ، والتى تتطلب - ترتيباً عليها - ألا يكون الحق فى طلب تفسيرها وفقاً على الخصوم فى الدعاوى الدستورية ، وإنما يتعين أن ينسحب هذا الحق كذلك إلى غيرهم ممن يكون الحكم المطلوب تفسيره - بتطبيقه عليهم - ذا أثر مباشر على مصالحهم الشخصية .

٥ - طلب التفسير الذى يقدم إلى هذه المحكمة ، لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى قانونها .

٦ - لا يتصور أن تكون المصلحة فى طلب التفسير محض مصلحة نظرية غايتها إرساء حكم القانون مجرداً توكيداً للشرعية

الدستورية وإعمالاً لمضمونها ، وإنما يجب أن تعود على المدعى فى الطلب منفعة يقرها القانون حتى تتحقق بها ومن خلالها مصلحته الشخصية ، وترتبط المصلحة فى طلب التفسير بالمصلحة فى الدعوى الموضوعية التى أثير طلب التفسير بمناسبةها ، والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، ذلك أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متمماً من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، وكلاهما لازم للفصل فى الدعوى الموضوعية لاينفكان عنها ، لأنها يتعلقان بالقاعدة القانونية التى يقوم عليها أو يستند إليها الفصل فى النزاع الموضوعى .

٨ ، ٧ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن إعمال آثار الأحكام التى تصدرها فى المسائل الدستورية هو من اختصاص محكمة الموضوع ، وذلك إبتناء على أن محكمة الموضوع هى التى تنزل بنفسها على الوقائع المطروحة عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن المسألة الدستورية بإعتباره مفترضاً أولياً للفصل فى النزاع الموضوعى الدائر حولها ، وبمراعات ماقد يبديه الخصوم من دفع أو أوجه دفاع فى شأنها ، فإذا إدعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو إنبهامه ، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجهاً ، كان لها أن تمنحه أجلاً يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المختلف على مضمونه ، ذلك أن تقدير محكمة الموضوع غموض هذا القضاء يولد لديها صعوبة قانونية تحول فى إعتقادها دون تطبيقه بالحالة التى هو عليها على واقعة النزاع ، ومن ثم يظل أمر حسمها معلقاً إلى أن تدلى المحكمة الدستورية العليا بكلمتها النهائية فى شأن حقيقة قضائها ومراميه . ولمحكمة الموضوع كذلك ، وقد خولتها المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، الحق فى أن تحيل إلى هذه المحكمة النصوص القانونية التى يتراعى لها عدم دستوريته واللازمة للفصل فى النزاع الموضوعى المعروض عليها ، أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير ، بإعتبار أن غموض قضائها يثير خلافاً حول معناه ويعوق بالتالى مهمتها فى شأن إعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها .

٩ - طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا لا يقدم إلا من ذى شأن بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر فى المسألة الدستورية ، وتقدر محكمة الموضوع غموض الحكم الصادر فيها ، وإذ كان المدعى بعد أن أقام دعواه الموضوعية قد تقدم مباشرة إلى هذه المحكمة بطلب تفسير حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» فإن هذا الطلب لا يكون قد إتصل بالمحكمة وفقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، ويغدو الطلب من ثم غير مقبول .

الإجراءات

بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٨٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، وذلك بإعتبار أنها منازعة فى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ طالباً الحكم فى مواجهة المدعى عليهم بعدم إمتداد قضاء هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها إلى الفوائد القانونية التى قررتها النصوص التشريعية الصادرة بعد ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - وهو تاريخ نفاذ تعديل المادة الثانية من الدستور .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى - بصفته المهنية كمحام وبإعتباره واحداً من كافة المخاطبين بأحكام المحكمة الدستورية العليا - أقام هذه الدعوى بحسبانها منازعة فى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة

الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية»
بجلسة ٤ مايو ١٩٨٥ قولا منه بأنه إثر صدور هذا الحكم، إختلف
الرأى حول ما إذا كان قضاء هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها
لايمتد إلى الفوائد التى فرضتها النصوص التشريعية بعد العمل بتعديل
المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ وتدرج تحتها
القرارات التى أصدرها المدعى عليهما الأول والثانى بتقرير فائدة
مقدارها ١٥ ٪ على السندات الحكومية وكذلك الفوائد التى قررتها
المادة ١٧٢ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١، وأضاف المدعى أنه أقام أمام محكمة جنوب القاهرة
الإبتدائية دعوى موضوعية يطلب فيها الحكم ببراءة ذمته من أية
ضرائب أو فوائد أو غرامات فرضتها النصوص التشريعية بعد تاريخ ٢٢
مايو ١٩٨٠ تأسيساً على أن الغرامات هى فى حقيقتها فوائد، وأن
الضرائب ذاتها غير دستورية لأنطوائها على مصادرة للأموال بغير حكم
قضائى، وأن نطاق قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم
٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» يقتصر على الفوائد المقررة بمقتضى
المادة ٢٢٦ من القانون المدنى، ولايمتد إلى الفوائد التأخيرية التى
عمل بها بعد تعديل المادة الثانية من الدستور، وهو مايتعين بالتالى
على هذه المحكمة أن تقضى به .

ومن حيث أنه من المقرر قانوناً أن تكييف الدعوى هو مما يخضع
لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق، وتكييفها القانونى
الصحيح، متقصية فى سبيل ذلك طلبات المدعى فيها، مستظهرة
حقيقة مراميها وأبعادها .

وحيث أن ماتغياها المدعى بدعواه-وعلى ماصرح به فى
طلباته- هو أن تقرر المحكمة الدستورية العليا عدم إمتداد مضمون
حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» إلى
الفوائد التى فرضتها النصوص التشريعية المعمول بها بعد تعديل المادة
الثانية من الدستور، وإذ أسس المدعى هذا الطلب على أن قضاء هذه
المحكمة فى تلك الدعوى كان محل تفسيرات متعددة تدور جميعها
حول تباين وجهات النظر فى شأن حقيقة ماقصده المحكمة منه،

وكان تصوير المدعى لطلباته وبيانه لدواعيها يرمى إلى تحديد نطاق قضاء المحكمة فى الدعوى المشار إليها بإستجلاء ماظن المدعى وقوعه فى منطوق الحكم الصادر فيها أو فى أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من غموض أو إبهام ، فإن دعواه تتحل فى واقع الأمر إلى طلب تفسير هذا القضاء إعمالا لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تنص على أن للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التى أصدرت الحكم ، تفسير ماوقع فى منطوقه من غموض أو إبهام ، على أن يقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

وحيث أن المادة ٢٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه «فيما عدا ما نص عليه فى هذا الفصل ، تسرى على قرارات الإحالة والدعاوى والطلبات التى تقدم إلى المحكمة ، الأحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة إختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها» .

كما تقضى المادة ٥١ من القانون المشار إليه ، بأن «تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة - فيما لم يرد به نص فى هذا القانون - القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات» .

وحيث أن مؤدى حكم هاتين المادتين أن شرط إنطباق القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية على الدعاوى التى تدخل فى إختصاص هذه المحكمة ، وكذلك بالنسبة إلى الأحكام الصادرة فيها ، هو أن يكون إعمال هذه القواعد غير متعارض مع طبيعة إختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها . لما كان ذلك ، وكانت الدعاوى الدستورية هى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري ، وكانت الأحكام الصادرة فى هذه الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحوز حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى

الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت تلك الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى المطعون عليه ، أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس . لما كان ذلك ، فإن قصر الحق فى طلب تفسير الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية على الخصوم فيها وفقاً لما تقضى به المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، إنما يتعارض وطبيعة الأحكام الصادرة فى تلك الدعاوى ، إذ لا يستقيم هذا القصر إلا فى إطار قاعدة نسبية الأحكام التى لا تقوم بها حجيتها إلا بين من كان طرفاً فيها ، وهى قاعدة تناقضها الحجية المطلقة المتعدية إلى الكافة التى تحوزها الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية ، والتى تتطلب -ترتيباً عليها- ألا يكون الحق فى طلب تفسيرها وفقاً على الخصوم فى الدعاوى الدستورية ، وإنما يتعين أن ينسحب هذا الحق كذلك إلى غيرهم ممن يكون الحكم المطلوب تفسيره -بتطبيقه عليهم- ذا أثر مباشر على مصالحهم الشخصية ، ذلك إن طلب التفسير الذى يقدم إلى هذه المحكمة ، لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى قانونها ، ولا يتصور أن تكون المصلحة فيها محض مصلحة نظرية غايتها إرساء حكم القانون مجرداً توكيداً للشرعية الدستورية وإعمالاً لمضمونها ، وإنما يجب أن تعود على المدعى فى الطلب ، منفعة يقرها القانون حتى تتحقق بها ومن خلالها مصلحته الشخصية . وترتبط المصلحة فى طلب التفسير بالمصلحة فى الدعوى الموضوعية التى أثير طلب التفسير بمناسبةها ، والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، ذلك أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متمماً من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، وكلاهما لازم للفصل فى الدعوى الموضوعية لا ينفكان عنها ، لانهما يتعلقان بالقاعدة القانونية التى يقوم عليها أو يستند إليها الفصل فى النزاع الموضوعى .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا لا تتصل بالدعاوى والطلبات التى تدخل فى اختصاصها ، إلا وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن أعمال أثار الأحكام التى تصدرها فى المسائل الدستورية هو

من اختصاص محكمة الموضوع ، وذلك إبتناء على أن محكمة الموضوع هي التي تنزل بنفسها على الوقائع المطروحة عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا في شأن المسألة الدستورية بإعتباره مفترضاً أولاً للفصل في النزاع الموضوعي الدائر حولها ، وبمراعاة ما قد يبديه الخصوم من دفوع أو أوجه دفاع في شأنها ، فإذا ادعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو إنبهامه ، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجهاً ، كان لها أن تمنحه أجلاً يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المختلف على مضمونه ، ذلك أن تقدير محكمة الموضوع غموض هذا القضاء يولد لديها صعوبة قانونية تحول في إعتقادها دون تطبيقه بالحالة التي هو عليها على واقعة النزاع ، ومن ثم يظل أمر حسمها معلقاً إلى أن تدلى المحكمة الدستورية العليا بكلمتها النهائية في شأن حقيقة قضائها ومراميه .

ولمحكمة الموضوع كذلك - وقد خولتها المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، الحق في أن تحيل إلى هذه المحكمة النصوص القانونية التي يترأى لها عدم دستوريتهما واللازمة للفضل في النزاع الموضوعي المعروف عليها - أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير ، بإعتبار أن غموض قضائها يثير خلافاً حول معناه ويعوق بالتالي مهمتها في شأن أعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير - وعلى ماسلف البيان - لا يقدم إلا من ذي شأن بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر في المسألة الدستورية وتقدر محكمة الموضوع غموض الحكم الصادر فيها ، وكان المدعى بعد أن أقام دعواه الموضوعية قد تقدم مباشرة إلى هذه المحكمة بطلب تفسير حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» فإن هذا الطلب لا يكون قد إتصل بالمحكمة وفقاً للأوضاع المقررة قانوناً على ماسلف البيان ويغذو الطلب من ثم غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى المصاريف
ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ يناير سنة ١٩٨٩

رئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
وحضور السيد المستشار / عبد الرحمن نصير
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٨)

القضية رقم ٥ لسنة ٨ قضائية « تنازع »

- دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - مناط قبولها .
مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، أن
يكون أحد الحكمين صادراً من جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من
جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً - إنتفاء تعارض
التنفيذ - أثره - عدم قبول الدعوى .

مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين ، وفقاً للبند (ثالثاً) من المادة (٢٥) من قانون
المحكمة الدستورية العليا هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة
من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي ، والآخر من جهة
أخرى منها ، وأن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما
معاً ، أما إذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض
تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد إنتفى مناط قبول هذا الطلب - مثال .

الإجراءات

بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالباً عدم الإعتداد بالحكم الصادر بتاريخ ٢٦ يناير
سنة ١٩٨٤ من محكمة المنيا الابتدائية في الدعويين رقمي ١٠١٣
لسنة ١٩٧٦ و ١٠١٤ لسنة ١٩٧٦ والمؤيد إستئنافياً بالحكم الصادر
بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٨٥ من محكمة إستئناف بنى سويف (مأمورية
المنيا) في الإستئنافات أرقام ٨٢ و ٩٩ و ١٠٠ لسنة ٢٠٠٠ ق ، والإعتداد
بالحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري (هيئة منازعات الأفراد)
بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٧٩ في الدعويين رقمي ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق

و ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٨٤ فى الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٥ ق.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليه الأول ومورث المدعى عليهم من الثانية إلى السادسة كانا قد أقاما الدعوى رقم ٢٦٤٨ لسنة ١٩٧٤ مستعجل القاهرة طالبين رد حيازة الأراضى الزراعية المبينة بصحيفة الدعوى والتي صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٢ بإعتبارها من أعمال المنفعة العامة وبالإستيلاء عليها لبناء كليات ومرافق فرع جامعة أسيوط بمدينة المنيا فقضى فيها نهائياً بعدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها حيث قيدت فى هذه المحكمة برقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ قضائية ، وإذ كان رافعا الدعوى المستعجلة سالفه الذكر قد رفعها الدعوى رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالبين إلغاء القرار الإدارى الصادر من كلية الزراعة بالمنيا بالإستيلاء على أرضهما لسقوط القرار الجمهورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فقد أمرت المحكمة المذكورة بضم الدعوى رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق إلى الدعوى رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت بقبول الدعويين شكلا ورفضهما موضوعاً وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٥ ق إدارية عليا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٨٤ . ومن جهة أخرى فقد كان رافعا الدعويين سالفتي الذكر قد أقاما الدعويين رقم ١٠١٣ و ١٠١٤ لسنة ١٩٧٦ أمام محكمة المنيا الابتدائية طالبين الحكم بإلغاء قرارى لجنة الفصل فى المعارضات الصادرين فى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٦ وتعديل التعويض

المقرر لهما إلى عشرين ألفاً من الجنيهاً للفدان الواحد فقضت المحكمة الأخيرة في الدعويين سالفتي الذكر بحكمها الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ برفع التعويض المستحق لهما بصفة إجمالية إلى ثمانمائة وواحد وسبعين ألفاً وواحد وتسعين جنيهاً وستمائة وتسعة وأربعين مليمًا وإذ طعن في هذا الحكم بالإستئنافات أرقام ٨٢ و ٩٩ و ١٠٠ لسنة ٢٠٠٠ فقد قضت محكمة إستئناف بنى سويف (مأمورية المنيا) بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف.

وحيث أن المدعى قد إرتأى أن ثمة تناقضاً بين حكم محكمة المنيا الابتدائية المؤيد إستئنافياً ، والحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعويين رقمي ٣٠٤ لسنة ٢٩٠٠ ق و ١٥٥٣ لسنة ٣٠٠٠ ق والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٥٠٠ ق فقد أقام دعواه الماثلة طالباً عدم الإعتداد بالحكم الأول ، والإعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المشار إليه .

وحيث أن المدعى أسس دعواه بوجود تناقض بين الحكمين سالفى الذكر على أن حكم محكمة المنيا الابتدائية -الذي لم ينفذ بعد- قد خلص إلى سقوط قرار نزع الملكية محل التذاعى وأقام قضاؤه بالتعويض على هذا الأساس ، بينما حكمت محكمة القضاء الإداري بعدم سقوط قرار نزع الملكية سالف الذكر وذلك بموجب إختصاصها المستمد من الدستور ووفقاً للقوانين التى نظمت إختصاصات جهات القضاء ، فضلاً عن أن محكمة المنيا الابتدائية كانت تنظر موضوع النزاع فى الوقت الذى كان فيه القضاء الإداري المختص قد فصل فى الموضوع بحكم حائز للحجية أمام القضاء العادى .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين -على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- وفقاً للبند (ثالثاً) من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئته ذات

إختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسمنا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً ، أما إذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد إنتفى مناط قبول هذا الطلب .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعويين رقمي ٣٠٤ لسنة ٢٩ق و ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٧٩ والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٨٤ قد قضى بأن الأرض موضوع قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٢ قد أدخلت بالفعل في مشروعات تم تنفيذها خلال السنتين التاليتين لنشر القرار المذكور الأمر الذي يترتب عليه عدم سقوط قرار إعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة في حكم المادة (١٠) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، في حين أن الحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية في الدعويين رقمي ١٠١٣ لسنة ١٩٧٦ و ١٠١٤ لسنة ١٩٧٦ والصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ والمؤيد إستئنافاً بالحكم الصادر من محكمة إستئناف بنى سويف (مأمورية المنيا) بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٨٥ قد قضى للمدعى عليه الأول ومورث المدعى عليهم من الثانية إلى السادسة بتقدير قيمة التعويض عن الأرض موضوع النزاع والتي أقيمت عليها بالفعل مشروعات بناء كليات ومرافق فرع جامعة أسيوط بمدينة المنيا ، وإذ كان الحكم الأخير لم يتناول تثبيت ملكية الأرض محل النزاع أو رد حيازتها إلى المدعين في الدعويين سالفتي الذكر فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين الحكمين على نحو يتعذر معه تنفيذهما معاً مما مفاده أن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري لا يمنع من تنفيذ الحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية .

وحيث أنه متى إنتفى قيام التناقض بين الحكمين محل التداعى على الوجه السالف بيانه فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد عوض المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين
وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٩)

القضية رقم ١٢ لسنة ٨ قضائية « تنازع »

- جهة المحاكم - محاكم أمن الدولة الجزئية .
محاكم أمن الدولة الجزئية جزء من القضاء العادى .

- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ساوى بين محاكم أمن الدولة
الجزئية ومحاكم الجناح سواء من ناحية تشكيلها أو الإجراءات التى
تتبعها وسلطة الإتهام أمامها وطرق الطعن فى أحكامها ، فباتت جزءاً
من القضاء العادى .

الإجراءات

بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم الإعتداد بالحكم الصادر فى
الدعوى رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى مستعجل الاسكندرية المؤيد
إستئنافاً فى القضية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٥ مدنى مستأنف
الاسكندرية لتناقضه مع الحكم النهائى الصادر فى القضية رقم ٣٩٧
لسنة ١٩٨٣ جناح أمن دولة المنتزه .

وقدم المدعى عليها مذكرة طلبا فيها الحكم أصلياً بعدم قبول
الدعوى وإحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع-على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق-تتحصل فى أن المدعى عليه الأول كان قد أتهم فى القضية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨٣ جنح أمن دولة المنتزه بأنه بصفته مؤجراً تقاضى من المدعى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار ، وحكم عليه بالحبس لمدة ستة أشهر وأصبح هذا الحكم نهائياً ، بينما أقامت المدعى عليها الثانية الدعوى رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى مستعجل الاسكندرية ضد المدعى عليه الأول طالبة الحكم بتمكينها من الشقة مثار النزاع وقضى لها بذلك ، فطعن المدعى فى هذا الحكم وقضى فى إستئنافه المقيد برقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٥ مدنى مستأنف الاسكندرية برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وإذ تراءى للمدعى أن هناك تناقضاً بين هذا الحكم والحكم الصادر فى القضية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨٣ جنح أمن دولة المنتزه-يتمثل فى أن كلا منهما أعطى الحق فى شقة النزاع لشخص مختلف-فقد أقام الدعوى الماثلة طالباً بالإعتداد بالحكم الجنائى الصادر من محكمة جنح أمن الدولة دون الحكم المدنى المستعجل سالف الذكر .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقاً للبند (ثالثاً) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً . ومؤدى ذلك أن النزاع الذى يقوم بسببه التناقض بين الأحكام وتتعد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تمتد ولايتها إلى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها -لأنها لاتعد جهة طعن فى تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء .

وحيث أن الحكمين النهائيين اللذين يقرر المدعى أن تناقضاً قام

بينهما قد صدرا من المحاكم المدنية ومن محكمة أمن الدولة الجزئية المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، وكان هذا القانون قد صدر بالإستناد إلى حكم المادة ١٧١ من الدستور الواردة فى الفصل الرابع الخاص بالسلطة القضائية ونص فى مادته الأولى على أن تنشأ فى مقر كل محكمة جزئية محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر ، وإختص فى مادته الثالثة هذه المحكمة دون غيرها بنظر جرائم معينة بصفة دائمة ، كما نص فى المادة الخامسة على أن تتبع هذه المحاكم الإجراءات والأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى المواد الجزائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإختص فى المادة السابعة النيابة العامة بمباشرة الإتهام والتحقيق فى الجرائم التى تدخل فى إختصاص محاكم أمن الدولة وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ، وجعل أخيراً فى المادة الثامنة منه أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة وأجاز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر . ومن ثم يكون القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه قد ساوى بين محاكم أمن الدولة الجزئية ومحاكم الجناح سواء من ناحية تشكيلها أو الإجراءات التى تتبعها وسلطة الإتهام أمامها وطرق الطعن فى أحكامها ، فباتت بذلك جزءاً من القضاء العادى .

لما كان ذلك ، وكان الحكمان النهائيان اللذان يقرر المدعى أن تناقضاً قام بينهما قد صدرا من محكمتين تتبعان جهة قضاء واحدة هى جهة القضاء العادى ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٨٩

رئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور
عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (١٠)

القضية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية « تنازع »

- تفسير «قرارات التفسير - خصائصها» .
القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير القوانين الصادرة من السلطة
التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية، ملزمة لجميع سلطات الدولة
وللكافة - مثال .

- القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير
نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين
الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور ، تكون ملزمة
لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة
الأولى من المادة (٤٩) من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ - تطبيق للقرار التفسيري الذى أصدرته المحكمة فى
طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥ قضائية .

الإجراءات

بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه
الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظر
الطعون المقيمة بجدول محكمة النقض بأرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣
لسنة ٤٩ قضائية مدنى والمقيمة بجدول محكمة القيم بأرقام ٣٢١
و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية .

وقدمت الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصلياً بعدم قبول
الدعوى وإحتياطياً بتعيين محكمة القيم جهة القضاء المختصة بالفصل
فى الطعون المشار إليها .

كما قدم المدعى عليه الأول مذكرة طلب فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليه الأول كان قد فرضت الحراسة على أمواله بالأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ومن بينها عقار كائن بناحية مصر الجديدة ، وقامت الحراسة العامة ببيع هذا العقار إلى شركة الاسكندرية للتأمين التى أدمجت فيما بعد فى شركة التأمين الأهلية وقد عرضته للبيع بالمزاد ورسا مزاده على المدعى وتم شهر عقد البيع برقم ٨١٨٢ توثيق القاهرة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وقد أقام المدعى عليه الأول الدعوى رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالباً فيها الحكم بأحقية فى الإحتفاظ بالعقار المشار إليه كمسكن خاص له ولعائلته مستنداً فى ذلك إلى ما تنص عليه الفقرة السادسة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من أن لكل من الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذى يشغله . وبتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٨ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ، فطعن المدعى عليه الأول فى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٥٧٧ لسنة ٩٥ قضائية أمام محكمة إستئناف القاهرة التى قضت بجلسة ٢١ يونية سنة ١٩٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف فى الإحتفاظ بمسكنه - العقار محل النزاع - وبإلغاء عقدى البيع المبرمين بشأن هذا العقار . وقد طعن فى هذا الحكم بالنقض كل من الشركة المدعى عليها الرابعة والمدعى وباقى المدعى عليهم وقيدت هذه الطعون بأرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧

و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية نقض مدنى ، وأحيلت الطعون الثلاثة إلى محكمة القيم حيث قيدت بأرقام ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الطعون ليصدر فيها حكم واحد ، وبتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٨٢ قضت بوقف الطعون الثلاثة لحين الفصل فى الدعوى الدستورية رقم ٨٩ لسنة ٤ قضائية المقامة من المدعى عليه الأول طعنأ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، ثم أعيد عرض تلك الطعون على محكمة القيم حيث قضت بإحالتها إلى محكمة النقض لعدم صدور قرار من رئيس محكمة النقض بإحالتها إلى محكمة القيم . وقد طعن المدعى فى حكم الإحالة بالطعن رقم ١٣ لسنة ٣ قضائية أمام المحكمة العليا للقيم التى قضت بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٨٣ بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القيم بحالتها التى كانت عليها ، غير أن محكمة النقض قررت - فى غرفة مشورة - بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٩٨٣ إحالة كل من الطعون الثلاثة إلى المرافعة . وإذ لم تتخل أى من جهتى القضاء - محكمة النقض والمحكمة العليا للقيم - عن نظر الطعون المشار إليها رغم وحدة موضوعها ، فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظرها ثم انتهى فى طلباته الختامية بمذكرته المقدمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٩ إلى طلب الحكم بتعيين محكمة القيم جهة قضائية مختصة بنظر الطعون سالفة الذكر .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى - وفقاً للبند «ثانياً» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الخصومة الناشئة عن الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٧٩ فى الإستئناف رقم ٥٥٧٧ لسنة ٩٥ قضائية بموجب الطعون أرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ، والمقيدة

بجدول محكمة القيم بأرقام ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية ، لاتزال قائمة فى وقت واحد أمام هاتين الجهتين من جهات القضاء ، حيث قضت المحكمة العليا للقيم بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٨٣ فى الطعن رقم ١٣ لسنة ٣ قضائية عليا بإعادة الطعون الثلاثة المشار إليها إلى محكمة القيم بحالتها التى كانت عليها ، بينما قضت محكمة النقض - فى غرفة مشورة - بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٩٨٣ بإحالة الطعون المذكورة إلى المرافعة مما يدل على تمسك كلتا الجهتين بنظر تلك الطعون وعدم تخلى إحداهما عنها ، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ينص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أنه «تختص محكمة القيم المنصوص عليها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فى المادة السابقة وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها . وتحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون» .

وحيث أن المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت قراراً تفسيرياً بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٨٨ فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥ قضائية «تفسير» يقضى بأن «المنازعات المتعلقة بالحراسات والتى تقضى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة بإحالتها إلى محكمة القيم ، لاتشمل الطعون المطروحة أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى تلك المنازعات» . وقد نشر هذا القرار التفسيري فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٨٨ .

وحيث أن القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور ، تكون ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٨ ٤ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٧٩ فى الإستئناف رقم ٥٥٧٧ لسنة ٩٥ قضائية ، قد صدر فى منازعة مترتبة على الحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - وهى من المنازعات التى عنتها المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - إلا أنه لما كانت الطعون فى هذا الحكم بالنقض بأرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية - والمقيدة بجدول محكمة القيم بأرقام ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية - قد رفعت إلى محكمة النقض وظلت مطروحة أمامها إلى أن أدركها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، ومن ثم وعملاً بالقرار التفسيري المشار إليه ، فإن تلك الطعون لا تسرى عليها الإحالة إلى محكمة القيم طبقاً لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، ويظل الإختصاص بنظرها منعقداً لمحكمة النقض وحدها دون غيرها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص محكمة النقض بنظر الطعون المقيدة أمامها بأرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ، والمقيدة بجدول محكمة القيم بأرقام ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (١١)

القضية رقم ١٨ لسنة ٩ قضائية « تنازع »

١ - قطاع عام «تقرير كفاية -إنهاء خدمة» .
إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام لحصوله على تقرير كفاية بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين لايعتبر فصلا تأديبية لعدم تعلقه بمخالفة تأديبية ، وإنما يقوم على سند من عدم قدرة العامل على أداء العمل المطلوب منه بالكفاية المطلوبة .

٢ - قطاع عام - شركات «طبيعتها -عمالها -قراراتها» - إختصاص .
شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعامل بها لايعد موظفاً عاماً ، ولايعتبر قرار فصله لحصوله على تقريرين سنويين متتاليين بمرتبة ضعيف قراراً إدارياً أو جزاءً تأديبياً -المنازعة بطلب إلغاء هذا القرار أو التعويض عنه لا تدخل فى إختصاص محاكم مجلس الدولة ، وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

١ - إذ كان إنهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها مستنداً إلى حصوله على تقرير كفاية بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين ، فإن ماذهبت إليه محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية من أن دعوى المدعى تعتبر طغناً فى قرار تأديبى يكون غير سديد ، ذلك أن إنهاء خدمة العامل لهذا السبب لايعتبر فصلا تأديبياً لعدم تعلقه بمخالفة تأديبية ، وإنما يقوم على سند من عدم قدرة العامل على أداء العمل المطلوب منه بالكفاية المطلوبة ، وهو مادعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بسبب تأديبى وبين إنهاء الخدمة لعدم الكفاءة ، فأفرد لكل نظام قواعد ، ونص فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على قواعد وجزاءات التأديب فى الفصل الحادى عشر منه فى المواد من (٨٠) إلى (٩٥) ، بينما نص فى الفصل الثالث منه الخاص بقياس كفاية الأداء فى المادة (٣١) منه على نظام وقواعد فصل العامل الذى يحصل على تقارير كفاية بمرتبة ضعيف .

٢ - شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد العامل بها موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار فصله لحصوله على تقريرين سنويين متتاليين بمرتبة ضعيف قراراً إدارياً ، وإذ كان هذا القرار ليس جزاء تأديبياً ، فإن المنازعة بشأنه - سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه - لا تدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة ، المنصوص عليها فى المادة (١٠) من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

الإجراءات

بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت كل من جهتى القضاء العادى والقضاء الإدارى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٢ عمال جنوب القاهرة ضد الشركة المدعى عليها طالباً فى ختام صحيفتها الحكم أولاً بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصله من العمل وثانياً بإعتبار قرار الفصل كأن لم يكن وبإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى له مبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض عن الأضرار التى أصابته من جراء الفصل التعسفى . وقال بياناً لدعواه أن الشركة

المدعى عليها أصدرت بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٨٢ القرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٢ بفصله من العمل تأسيساً على أن كفايته قدرت بدرجة ضعيف عن عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ وأن هذا الفصل مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة ، وينطوى على إجحاف بحقوقه فأقام دعواه المشار إليها ، وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٣ حكمت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى المحاكم التأديبية بمجلس الدولة للإختصاص تأسيساً على أن الدعوى طعن فى قرار تأديبى صادر بفصل المدعى وأن طلب التعويض مرتبط بموضوع الطعن . وتنفيذاً لهذا الحكم أحيلت الدعوى إلى المحكمة التأديبية لوزارة الصناعة بمجلس الدولة حيث قيدت بجدولها برقم ١٢٩ لسنة ١٧ قضائية وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٧ قضت هذه المحكمة هى الأخرى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إستناداً إلى أن إنهاء خدمة المدعى لحصوله على تقارير كفاية بدرجة ضعيف لا يعد جزاء تأديبياً تختص بنظر الطعن فيه .

وحيث أنه إذ كان إنهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها كان بسبب حصوله على تقرير كفاية بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين ، فإن ما ذهب إليه محكمة جنوب القاهرة من أن دعوى المدعى تعتبر طعناً فى قرار تأديبى يكون غير سديد ، ذلك أن إنهاء خدمة العامل لهذا السبب لا يعتبر فصلاً تأديبياً لعدم تعلقه بمخالفة تأديبية وإنما يقوم على سند من عدم قدرة العامل على أداء العمل المطلوب منه بالكفاية المطلوبة وهو مادعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بسبب تأديبى وبين إنهاء الخدمة لعدم الكفاءة فأفرد لكل نظام قواعد ونص فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على قواعد وجزاءات التأديب فى الفصل الحادى عشر منه فى المواد من ٨٠ إلى ٩٥ ، بينما نص فى الفصل الثالث منه الخاص بقياس كفاية الأداء فى المادة ٣١ منه على نظام وقواعد فصل العامل الذى يحصل على تقارير كفاية بمرتبة ضعيف .

لما كان ما تقدم ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شركات

القطاع العام-ومنها الشركة المدعى عليها-من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد المدعى العامل بها موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار فصله لحصوله على تقريرين سنويين متتاليين بمرتبة ضعيف قراراً إدارياً ، وكان هذا القرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تأديبياً ، فإن المنازعة بشأنه -سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه -لاتدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة ، المنصوص عليها فى المادة العاشرة من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس والدكتور محمد إبراهيم
أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (١٢)

القضية رقم ١٩ لسنة ٩ قضائية «تنازع»

دعاوى وطلبات «إجرائاتها» - نظام عام.

رفع الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا يكون عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها - الاستثناء من ذلك - جواز الإحالة إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع - إجراءات رفع الدعاوى والطلبات التى تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فيها من النظام العام.

إن المشرع قد رأى - نظراً لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التى تختص بنظرها - أن يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها، مع مراعاة مانص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها فى كل من الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة، ولم يستثن من ذلك إلا مانص عليه البند (أ) من المادة (٢٩) من جواز أن تحيل إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي - أثناء نظرها إحدى الدعاوى - الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع وذلك للنظر فى المسألة الدستورية، لما كان ذلك، وكانت الإجراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التى تختص المحكمة بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا، بحيث إذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات إلى هذه المحكمة وفقاً لتلك الإجراءات والأوضاع، فإنها لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصالاً مطابقاً للقانون.

لما كان ذلك، وكانت الدعوى الماثلة -وهى ليست من الطعون الدستورية- قد أحيلت من محكمة شبين الكوم الابتدائية ولم تقدم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا وفقاً لما تقتضى به المادتان (٣٤)، (٣٥) من قانونها، فإن هذه الدعوى لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

الإجراءات

بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٨٧ ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٧٢٦ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى شبين الكوم بعد أن قضت محكمة شبين الكوم الابتدائية بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا لتحديد جهة القضاء المختصة بنظرها .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٧٢٦ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى شبين الكوم طالباً بالحكم ببطلان قيد اسم ورد خطأ فى سجلات الأحوال المدنية جعل أفراد أسرته -وعلى خلاف الحقيقة- خمسة أفراد بدلاً من أربعة، فقضت محكمة شبين الكوم الابتدائية فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٦ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية المعدل

بالقانونين رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ التى تتولى تصحيح قيود الأحوال المدنية بمحافظة المنوفية ، وفى ١٩ يناير سنة ١٩٨٧ قررت هذه اللجنة عدم إختصاصها وإعادة الدعوى إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية للإختصاص إستناداً إلى أن المادة ١١ من القانون سالف الذكر تستوجب إستصدار حكم لإجراء التصحيح أو التغيير فى سجلات الأحوال المدنية . وإذ تراءى لمحكمة شبين الكوم الابتدائية أن فى ذلك ما يعد تنازعا سلبيا على الإختصاص ، فقد قضت بوقف نظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فيه .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين فى المادة ٣١ منه أن لكل ذى شأن أن يطلب إلى المحكمة تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار إليها فى البند (ثانياً) من المادة ٢٥ ، رسم طريق تقديم الطلبات وصحف الدعاوى إلى هذه المحكمة ، فأوجب بالمادتين ٣٤ ، ٣٥ منه أن يتم ذلك بإيداعها قلم كتابها الذى يقوم بقيدها فى يوم تقديمها فى سجل خاص كما تطلبت المادة ٣٤ سالف الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بهيئة قضايا الدولة بدرجة مستشار على الأقل حسب الأحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى - نظراً لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التى تختص بنظرها - أن يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها ، مع مراعاة مانص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها فى كل من الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة . ولم يستثن من ذلك إلا مانص عليه البند (أ) من المادة ٢٩ من جواز أن تحيل إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى - أثناء نظرها إحدى الدعاوى - الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع وذلك للنظر فى هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت الإجراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التى تختص

بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا ، بحيث إذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات إلى هذه المحكمة وفقاً لتلك الإجراءات والأوضاع ، فإنها لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للقانون .

لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الماثلة -وهى ليست من الطعون الدستورية- قد أحيلت من محكمة شبين الكوم الابتدائية ولم تقدم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا وفق ما تقتضى به المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانونها ، فإن هذه الدعوى لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزي أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور
عوض محمد عوض المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولي الدين جلال
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (١٣)

القضية رقم ١٣ لسنة ٩ قضائية « تنازع »

- دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - مناط قبولها .
طلب الفصل في النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبول الطلب أن
يكون الحكمان قد حسم النزاع في موضوعه وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا - مثال .
- إن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين صادر إحداهما من أى جهة من جهات
القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها
طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون الحكمان قد حسم
النزاع في موضوعه ، وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا . وإذن فإذا كان
حكم المحكمة العليا للقيم لم يتطرق إلى الفصل في موضوع النزاع
المطروح ، وإنما إقتصر قضاؤه على عقد الاختصاص بنظره إلى
محكمة القيم ، فإن الحكم بذلك لايمس أصل الحق المتنازع عليه
ولا يناقض حكم محكمة النقض الذي حسم النزاع الموضوعي .

الإجراءات

بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٨٧ أودعت المدعية صحيفة هذه
الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الفصل في النزاع القائم بين الحكم
الصادر من المحكمة العليا للقيم في الطعن رقم ٣ لسنة الأولى
القضائية بجلسة ١٣ فبراير ١٩٨٢ والحكم الصادر من محكمة النقض
في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٦ قضائية بجلسة ٣٠ يونية ١٩٨٧
وباعتبار الحكم الأول هو الواجب التنفيذ .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليهم الثلاثة الأول كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الشركة المدعية وآخرين ، بطلب الحكم ببطلان عقد البيع المشهر برقم ١٦٢٦ القاهرة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٦٦ بالنسبة إلى الحصص المملوكة لهم فى العقار المبين بصحيفة الدعوى والذي كانت الحراسة العامة قد باعته للشركة المدعية مع التسليم ومحو التسجيل ، وإذ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، فقد طعن المدعون فى ذلك الحكم بالإستئناف رقم ٤٨٤٥ لسنة ٩٧ قضائية ، حيث قضت محكمة إستئناف القاهرة بجلسة ٢١ أبريل ١٩٨١ بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان عقد البيع وتسليم العقار للمدعين ، فطعنوا الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥١ قضائية ، كما طعن فيه أيضاً كل من وزيرى العدل والمالية بصفتيهما بطريق النقض بالطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٥١ قضائية وقد حكمت محكمة النقض فى الطعن الأول بجلسة ١٢ فبراير ١٩٨٤ بنقض الحكم المطعون فيه ، فأحيلت القضية إلى محكمة الإستئناف وقضت بجلسة ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة المصرية لإعادة التأمين بتسليم المستأنفين حصصهم فى العقار محل النزاع وقد طعنوا الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٦ قضائية ، فقضت محكمة النقض بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٧ برفض الطعن . أما الطعن الثانى المقيد برقم ١٦٩٩ لسنة ٥١ قضائية فقد أحاله رئيس محكمة النقض إلى محكمة القيم للإختصاص طبقاً للمادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض

الحراسة حيث قيد لديها برقم ٦ للسنة الأولى القضائية وقضت فيه بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وإعادتها إلى محكمة النقض. وقد طعن فى هذا الحكم كل من وزير العدل ووزير المالية بصفتيهما أمام المحكمة العليا. للقيم وقيد الطعن لديها برقم ٣ للسنة الأولى القضائية، وبجلسة ١٣ فبراير ١٩٨٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإختصاص محكمة القيم بالفصل فى الدعوى، فأعيدت القضية إلى محكمة القيم حيث تداولت بجلساتها، وإذ رأت الشركة المدعية قيام تناقض بين الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ٣٠ يونية ١٩٨٧ فى الطعن المقيم برقم ٣٠ لسنة ٥١ قضائية برفض الطعن فى الحكم الإستئنافى الذى قضى للمدعين بطلباتهم، وبين حكم المحكمة العليا للقيم فى القضية رقم ٣ للسنة الأولى القضائية الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٢ بإختصاص محكمة القيم بنظر الدعوى رقم ٦ للسنة الأولى قيم وإعادتها إليها للفصل فيها، فقد أقامت الدعوى الماثلة.

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الثانى قد توفى بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٨٢، أى قبل رفع دعوى التنازع الماثلة - وكان من المقرر أن الخصومة لا تقوم إلا بين أطرافها من الأحياء - فإنه يتعين إعتبار الخصومة معدومة بالنسبة إليه.

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات إختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها طبقاً للبند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون الحكمان قد حسم النزاع فى موضوعه، وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً.

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الحكمين مثار النزاع فى الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من محكمة النقض بجلسة ٣٠ يونية ١٩٨٧ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٦ قضائية برفض الطعن فى الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٤٨٤٥ لسنة ٩٧ قضائية مما مؤداه أن الحكم

الصادر فى هذا الإستئناف قد أصبح باتاً بما تضمنه من حسم للنزاع الموضوعى بقضائه ببطلان بيع العقار محل النزاع من الحراسة إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين وإلزامها بتسليم ذلك العقار لأصحابه المدعى عليهم، فى حين صدر الحكم الثانى من المحكمة العليا للقيم بجلسة ١٣ فبراير ١٩٨٢ فى الطعن رقم ٣ للسنة الأولى القضائية، بإلغاء حكم محكمة القيم المتضمن عدم إختصاصها بنظر موضوع الدعوى، وإختصاص محكمة القيم بنظرها. وتنفيذاً لهذا الحكم فقد أعيدت الدعوى لمحكمة القيم وظلت منظورة أمامها حتى تاريخ رفع هذه الدعوى. لما كان ذلك، وكان البين من حكم المحكمة العليا للقيم أنه لم يتطرق إلى الفصل فى موضوع النزاع المطروح، وإنما إقتصر قضاؤه على عقد الإختصاص بالمضى فى نظر الدعوى لمحكمة القيم، وهو بهذه المثابة لم يمس أصل الحق المتنازع عليه ولا يعتبر فاصلاً فيه، وبذلك فإن هذا الحكم لا يناقض حكم محكمة النقض -الذى حسم النزاع الموضوعى على ماسلف بيانه- تتاقضاً بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، ويستتبع ولايتها للفصل فيه، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٨٩

رئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد وفوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف
برهام نور والدكتور عوض محمد المر وواصل علاء الدين
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (١٤)

القضية رقم ١٠ لسنة ٤ قضائية « تنازع »

دعوى تنازع الاختصاص «المصلحة فيها» - دعوى جنائية «إنقضاؤها» .
وفاة المتهم في الدعوى الجنائية المطروحة على جهتي القضاء ، تنتفى معها المصلحة في
دعوى التنازع .

مناطق قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي أن تكون
الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو
الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها مما
يبرر الإلتجاء إلى المحكمة الدستورية العليا لتعيين الجهة المختصة
بنظر الخصومة والفصل فيها ، فإذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ،
إنتفتت المصلحة في الفصل في دعوى التنازع على الاختصاص
المرفوعة بشأنها . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم في القضيتين
الجنائيتين موضوع التنازع قد توفي إلى رحمة الله ، ومن ثم لم تعد هناك
دعوى جنائية - بالنسبة له - يمكن لأي من المحكمتين نظرها ويكون
الفصل في طلب التنازع غير ذي موضوع ، ويتعين بالتالي الحكم بعدم
قبول دعوى التنازع .

الإجراءات

بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعاوى
رقمى ٥ و ٨ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا إدارة المدعى العام
العسكري ورقم ٥ لسنة ١٩٨١ جنايات عسكرية إدارة المدعى العام
العسكري ، والجناية رقم ٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ المحامى قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تحديد جهة القضاء المختصة بمحاكمة المتهم والذي كان قد أحالته النيابة العسكرية وآخرين إلى المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة فى القضايا ٥ و ٨ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ورقم ٥ لسنة ١٩٨١ جنابات عسكرية ، كما أحالته النيابة العامة إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة فى الجناية رقم ٦٢ ٤ لسنة ١٩٨١ عن ذات التهم . وأنه إذ لم تتخل أى من جهتى القضاء عن نظر الدعوى فإنه يقوم تنازع إيجابى بين هاتين الجهتين فى شأن الاختصاص ، ومن ثم أقام المدعى الدعوى الماثلة ، وأثناء تداول الدعوى بالجلسات - أمام المحكمة الدستورية العليا - توفى المتهم إلى رحمة الله وقدم الأستاذ المحامى حافظة مستندات ضمنها إعلاماً شرعياً بالوفاة وتوكيلاً له من والدى المتوفى وأخويه .

وحيث أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط قبول دعوى الفصل تنازع الاختصاص الإيجابى وفقاً للفقرة ثانياً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨ ٤ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة

بنظر الخصومة والفصل فيها ، فإذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ، إنتفت المصلحة في الفصل في دعوى التنازع على الإختصاص المرفوعة بشأنها .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المتهم في القضيتين الجنائيتين موضوع التنازع قد توفى إلى رحمة الله ، ومن ثم فلم تعد هنال دعوى جنائية -بالنسبة له -يمكن لأي من المحكمتين نظرها ويكون الفصل في طلب التنازع غير ذي موضوع ، ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول دعوى التنازع .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٦ يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٥)

القضية رقم ٩ لسنة ٩ قضائية « تنازع »

- ١ - دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة «الصفة فيها» .
ذوو الشأن هم أصحاب الصفة فى رفع دعوى التنازع .
- ٢ - دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة «الصفة فيها» -محاماة -وكالة .
عدم تقديم المحامى سند وكالته عن المدعى عند إيداع صحيفة دعوى تنازع التنفيذ
وحتى إقفال باب المرافعة فى الدعوى ، أثره ، عدم قبول الدعوى .
- ٣ - إثبات «الصورة الفوتوغرافية» .
الصورة الفوتوغرافية للورقة الرسمية لاحجية لها فى الإثبات ما لم تكن صادرة من
الموظف المختص بإصدارها .
- ١ - ينبغى فيمن يرفع دعوى التنازع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين أن
يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة فى رفع الدعوى ، وهو لا يكون كذلك
إلا إذا كان طرفاً فى المنازعات أو الخصومات التى صدرت بشأنها
الأحكام النهائية المتناقضة .
- ٢ ، ٣ - إن الثابت من الأوراق أن المحامى الذى أودع صحيفة
الدعوى (المدعى الأول) لم يقدم سند وكالته عن المدعية الثانية عند
الإيداع وحتى إقفال باب المرافعة فى الدعوى ، ولا يغنى عن ذلك مجرد
تقديم صورة فوتوغرافية لتوكيل صادر له من والد المدعية الثانية
بصفقتها وكيلة عنها ، ذلك أنه فضلاً عن أن الصورة الفوتوغرافية للورقة
الرسمية لاحجية لها فى الإثبات ما لم تكن صادرة من الموظف المختص
بإصدارها ، فإن التوكيل غير صادر عن المدعية الثانية بل من وكيلة
عنها بموجب توكيل مشار إليه فيه ، وكان لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر
رقمه فى التوكيل الصادر من وكيلة المدعية الثانية إلى المحامى بل
يتعين تقديم سنده إلى المحكمة حتى تتحقق مما إذا كان يشمل الإذن

فى توكيل المحامين ومداه ، هذا بالإضافة إلى إنتهاء الوكالة بوفاة الموكلة حسبما هو ثابت من الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة . ومن ثم فهو لم يثبت وكالته عن المدعية الثانية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٨٥ أودع الأستاذ.....
المحامى قلم كتاب المحكمة صحيفة هذه الدعوى طلب فيها الحكم بتغليب الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٧٦٢ لسنة ٢٦ قضائية بجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٦ على الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة فى الدعوى رقم ١٥١١ لسنة ١٠٢ قضائية .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث أن المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فى فقرتها الأولى على أنه «لكل ذى شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين.....» ومؤدى ذلك أنه ينبغى فىمن يرفع دعوى التنازع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة فى رفع الدعوى ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً فى المنازعات أو الخصومات التى صدرت بشأنها الأحكام النهائية المتناقضة .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الأستاذ.....
المحامى «المدعى الأول» قد ذكر فى صحيفة الدعوى وبمذكرة دفاعه
وبمحضر هيئة مفوضى المحكمة أنه يرفعها بصفته الشخصية ، وهو لم
يكن طرفاً فى أحد الحكمين محل التنازع ، ذلك أن الدعوى رقم ١٥١١
لسنة ١٠٢ قضائية إستئناف القاهرة أقامها المدعى بصفته مصفياً
لشركة المرحومتين /و..... ، كما لم يكن طرفاً فى
الدعوى رقم ٧٦٢ لسنة ٢٦ قضائية قضاء إدارى . ومن ثم فإنه لا يعد
فى الدعويين من ذوى الشأن الذين يحق لهم رفع طلب الفصل فى النزاع
القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المحامى الذى أودع صحيفة
الدعوى (المدعى الأول) لم يقدم سند وكالته عن المدعية الثانية عند
الإيداع وحتى إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولا يغنى عن ذلك مجرد
تقديم صورة فوتوغرافية لتوكيل صادر له من السيدة
بصفتها وكيلة عن إبنتها المدعية الثانية ، ذلك أنه فضلاً عن أن الصورة
الفوتوغرافية للورقة الرسمية لا حجية لها فى الإثبات ما لم تكن صادرة
من الموظف المختص بإصدارها ، فإن التوكيل غير صادر عن المدعية
الثانية بل من وكيلة عنها بموجب توكيل مشار إليه فيه ، وكان لا يغنى
عن ذلك مجرد ذكر رقمه فى التوكيل الصادر من وكيلة المدعية الثانية
إلى المحامى بل يتعين تقديم سنده إلى المحكمة حتى تتحقق مما إذا
كان يشمل الإذن فى توكيل المحامين ومداه ، هذا بالإضافة إلى إنتهاء
الوكالة بوفاة الموكلة حسبما هو ثابت من الحكم الصادر من محكمة
إستئناف القاهرة..... ومن ثم فهو لم يثبت وكالته عن المدعية
الثانية .

وحيث أنه متى كان ماتقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول
الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٦ يناير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٦)

القضية رقم ٢ لسنة ١١ قضائية « تنازع »

١ - قطاع عام «إنهاء الخدمة للإنقطاع عن العمل - الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي» .
إنهاء خدمة العامل بإحدى شركات القطاع العام لإنقطاعه عن العمل بغير إذن لا يعتبر فصلاً تأديبياً ، وإنما يقوم على افتراض أنه يعد في حكم المستقبل لما يدل عليه هذا الإنقطاع من رغبة ضمنية فى ترك العمل - تمييز المشرع فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الإنقطاع عن العمل بغير إذن وإفراذه لكل نظام نصوصه وقواعده - إختلاف النظامين لا يؤثر فيه أن الإنقطاع عن العمل بغير إذن ينطوى على خروج على مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تأديبياً ، علة ذلك ، أن المشرع خول جهة العمل سلطة تقديرية فى الإختيار بين إتخاذ الإجراءات التأديبية وبين إعمال قرينة الإستقالة الضمنية .

٢ - قطاع عام - شركاته « طبيعتها - أعمالها - قراراتها » - إختصاص .
شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص ، والعامل بها لا يعد موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار إنهاء خدمته لإنقطاعه عن العمل قراراً إدارياً ولاجزاءً تأديبياً - المنازعة بطلب إلغاء هذا القرار أو التعويض عنه لا تدخل فى إختصاص محاكم مجلس الدولة ، وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

١ - إنهاء خدمة العامل بسبب إنقطاعه عن العمل بغير إذن لا يعتبر فصلاً تأديبياً ، وإنما يقوم على افتراض أن هذا العامل يعد فى حكم المستقبل لما يدل عليه هذا الإنقطاع - طوال المدة التى حددها القانون - من رغبة ضمنية فى ترك العمل . وهو مادعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الإنقطاع عن العمل بغير إذن ، فأفرد لكل نظام قواعده ، ونص فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على قواعد وجزاءات التأديب فى الفصل الحادى عشر منه فى المواد من ٨٠ إلى ٩٥ ، بينما نص فى الفصل الثانى عشر الخاص بإنهاء الخدمة فى المادة (١٠٠) منه على إعتبار العامل مستقيلاً فى أحوال إنقطاعه عن العمل بغير إذن

المدد المنصوص عليها في تلك المادة . ولا يؤثر في هذا النظر أن الإنقطاع عن العمل بغير إذن ينطوي على خروج على مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تأديبياً لأن الشارع خول للجهة التي يتبعها العامل في هذه الحالة سلطة تقديرية في الاختيار بين إتخاذ الإجراءات التأديبية المقررة لمجازاته وبين أعمال قرينة الإستقالة الضمنية وإنهاء خدمة العامل على أساسها .

٢ - شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد المدعى العامل بها موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار إنهاء خدمته لإنقطاعه عن العمل بغير إذن قراراً إدارياً ، ولا جزاء تأديبياً ، ومن ثم فإن المنازعة بشأنه - سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه - لا تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وفقاً لأحكام المادتين (١٠) ، (١٥) من قانونه ، وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٨٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت كل من جهتي القضاء العادى والإدارى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسات ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٠٣٤ لسنة ١٩٨٣ عمال أمام محكمة قنا الابتدائية طالباً الحكم بإلغاء القرار الذى أصدرته شركة فوسفات البحر الأحمر بإنهاء خدمته بالشركة مع

ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بياناً لدعواه أن الشركة المدعى عليها أصدرت قراراً برقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بإنهاء خدمته بسبب إنقطاعه عن العمل بغير إذن إعتباراً من ٤ يونية سنة ١٩٨٢ - مع أنها كانت قد منحته أجازة بدون مرتب ووافقت على سفره للعمل بالكويت . وبتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٦ قضت محكمة قنا الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إلى المحكمة التأديبية بمجلس الدولة للإختصاص إستناداً إلى أن الدعوى طعن فى قرار تأديبى بفصل المدعى استكمل كل مقوماته . وتنفيذاً لهذا الحكم أحيلت الدعوى إلى المحكمة التأديبية بأسيوط حيث قيدت بجدولها برقم ٢٢١ لسنة ١٣ قضائية ، وبتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٨٧ قضت هذه المحكمة هى الأخرى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيساً على أن إنهاء خدمة المدعى بسبب الإنقطاع عن العمل باحدى شركات القطاع العام لا يعتبر جزاء تأديبياً تختص بنظر الطعن فيه .

وحيث أنه إذ كان إنهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها بسبب إنقطاعه عن العمل بغير إذن ، فإن ما ذهب إليه محكمة قنا الابتدائية من أن دعوى المدعى تعتبر طعنأ فى قرار تأديبى - يكون غير سديد . ذلك أن إنهاء خدمة العامل لهذا السبب لا يعتر فصلاً تأديبياً ، وإنما يقوم على افتراض أن هذا العامل يعد فى حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الإنقطاع - طوال المدد التى حددها القانون - من رغبة ضمنية فى ترك العمل . وهو مادعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبى وبين الإنقطاع عن العمل بغير إذن ، فأفرد لكل نظام قواعد ، ونص فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على قواعد وجزاءات التأديب فى الفصل الحادى عشر منه فى المواد ٨٠ إلى ٩٥ ، بينما نص فى الفصل الثانى عشر الخاص بإنهاء الخدمة فى المادة ١٠٠ منه على إعتبار العامل مستقيلاً فى أحوال إنقطاعه عن العمل بغير إذن المدد المنصوص عليها فى تلك المادة . ولا يؤثر فى هذا النظر أن الإنقطاع عن العمل بغير سبب ينطوى على خروج على مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تأديبياً ، لأن الشارع جعل للجهة التى يتبعها العامل فى هذه الحالة سلطة

تقديرية فى الإختيار بين إتخاذ الإجراءات التأديبية المقررة لمجازاته وبين اعمال قرينة الإستقالة الضمنية وإنهاء خدمة العامل على أساسها .

لما كان ماتقدم ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شركات القطاع العام - ومنها الشركة المدعى عليها - من أشخاص القانون الخاص وبالتالى لا يعد المدعى العامل بها موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار إنهاء خدمته قراراً إدارياً ، وكان هذا القرار - على ما سبق بيانه - ليس جزاء تأديبياً ، فإن المنازعة بشأنه - سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه - لا تدخل فى إختصاص محاكم مجلس الدولة وفقاً لأحكام المادتين ١٠ ، ١٥ من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة . ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة قنا الإبتدائية بعدم إختصاصها بنظر الدعوى ، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها الفصل فى تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة ٢٥ من قانون المحكمة إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى وتخلت كلتاها عن نظرها ، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة إسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الإختصاص ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين ونهاد عبد الحميد خلاف
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (١٧)

القضية رقم ٦ لسنة ٧ قضائية « تنازع »

١ - دعوى تنازع الاختصاص - مناط قبولها - التنازع الإيجابي .
مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين
من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى
كلتاها عنها ، و شرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة فى وقت
واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء
إليها .

٢ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - جهتا التنازع .
دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - كون إحدى الجهتين المطروحة أمامهما الدعوى
هى جهة الطعن بالنسبة لأحكام الجهة الأخرى - أثره - إنتفاء التنازع - مثال بشأن طرح الدعوى
عن موضوع واحد أمام مجلس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس والمحكمة
الإدارية العليا .

١ - إن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص - وفقاً
للبند «ثانياً» من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن
موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو أن تتخلى
كلتاها عنها - و شرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون
الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر
إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة
لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها .

٢ - لما كان من المقرر أن المحكمة الإدارية العليا هى جهة الطعن
التي ينتهى إليها ما يصدره مجلس تأديب العاملين بالجامعات من غير
أعضاء هيئة التدريس فى المسائل التأديبية المعروضة عليه ، فإن

التنازع بين هاتين الجهتين لا يعتبر قائماً بين جهتين من جهات القضاء فى تطبيق البند " ثانياً " من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بتعيين المحكمة الإدارية العليا جهة مختصة بالفصل فى الدعوى التأديبية المقامة منه والمتنازع على الإختصاص بشأنها بين المحكمة المذكورة ومجلس تأديب العاملين بجامعة القاهرة من غير أعضاء هيئة التدريس .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى كان يعمل أميناً عاماً مساعداً لجامعة القاهرة وبتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٤ أحيل إلى مجلس تأديب العاملين بجامعة القاهرة من غير أعضاء هيئة التدريس لمحاكمته تأديبياً لخروجه على مقتضى الواجب الوظيفى وإخلاله إخلالاً جسيماً باللوائح والقوانين المعمول بها وذلك بالقرار الصادر من رئيس جامعة القاهرة رقم ١١٣ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٤ ، وبتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٤ أصدر مجلس التأديب قراراً بمجازاته بعقوبة الإحالة إلى المعاش فطعن فى القرارين أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمجلس الدولة بالطعن رقم ٣٠ لسنة ١٨ قضائية ، ٤٣ لسنة ١٨ قضائية طالباً إلغاءهما وقضت المحكمة بجلسة ٧ / ١١ / ١٩٨٤ بإلغاء القرارين المذكورين وألزمت الجامعة بالمصروفات ، فأقامت

الجامعة الطعنين رقمى ٤٤٤ ، ٤٤٥ لسنة ٣١ قضائية عليا أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة طعنأ فى الحكمين -وفى ذات الوقت أصدر رئيس جامعة القاهرة قراره رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ بإحالة المدعى مرة أخرى إلى مجلس تأديب العاملين بجامعة القاهرة من غير أعضاء هيئة التدريس لمحاكمته عن ذات الإتهامات المنسوبة إليه . وقد أصدر هذا المجلس بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٦ قراره بوقف نظر الدعوى التأديبية قولا بأن هناك تنازع إختصاص بين مجلس التأديب المذكور وبين المحكمة الإدارية العليا بنظر ذات الموضوع . وإذ إرتأى المدعى أن هناك تنازعا إيجابيا على الإختصاص بين المحكمة الإدارية العليا ومجلس التأديب المشار إليه ، فقد أقام دعواه الماثلة طالباً الحكم بتعيين المحكمة الإدارية العليا جهة مختصة بالفصل فى الدعوى التأديبية المتنازع على الإختصاص بشأنها .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الإختصاص -وفقاً للبند «ثانياً» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ -هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها أو أن تتخلى كليهما عنها -وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها .

وحيث أنه إذ كان من المقرر أن المحكمة الإدارية العليا هى جهة الطعن التى ينتهى إليها ما يصدره مجلس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس فى المسائل التأديبية المعروضة عليه فإن التنازع الماثل لايعتبر قائماً بين جهتين من جهات القضاء فى تطبيق البند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وحمدي محمد على
أعضاء
المفوض
أمين السر
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد

قاعدة رقم (١٨)

القضية رقم ٣ لسنة ٧ قضائية « منازعة تنفيذ »

المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها «الطعن فيها» .
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - مثال بشأن الطعن في المادة (٢٢٦) من القانون المدنى .

إذ كان ماتغيته المدعية بدعواها هو تعديل قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية ، فيما قضى به من رفض الطعن بعدم دستورية المادة (٢٢٦) من القانون المدنى ، وإعادة طرح الموضوع الذى سبق الفصل فيه من جديد ، ومن ثم فإن الدعوى الراهنة تتحل إلى طعن على قضاء المحكمة فى الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة (٤٨) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتي تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

الإجراءات

بتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٨٥ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٤ قضائية فى مسألة فوائد التأخير والحكم بعدم دستورية المادة (٢٢٦) من القانون المدنى .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للشق الأول من الدعوى وبعدم قبولها أو عدم جواز نظرها بالنسبة للشق الثانى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل في أن جامعة الأزهر أقامت الدعوى الماثلة طالبة
الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء
الإدارى بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٩ فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة
٢٤ قضائية فى مسألة الفوائد وبعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من
القانون المدنى إستناداً إلى أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة
١ قضائية دستورية الصادر من المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٤ مايو
سنة ١٩٨٥ أغفل الرقابة الموضوعية على دستورية المادة ٢٢٦ من
القانون المدنى بشأن فوائد التأخير ولم يفصل صراحة فيما إذا كانت
هذه الفوائد تعتبر من الربا المحرم وبالتالي ما إذا كانت المادة دستورية
أم غير دستورية .

وحيث أن الحاضر عن جامعة الأزهر قدم بجلسة ١٧ فبراير سنة
١٩٨٥ مذكرة إلى هيئة المفوضين بالمحكمة فى مواجهة الحاضر عن
الحكومة تضمنت طلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ حكم
المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية الصادر
بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ برفض الدعوى ، وأن ماورد بصحيفة
الدعوى عن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى
إنما ورد بالعريضة خطأ ، وأضافت المذكرة إلى ذلك طلب الفصل فى
دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

وحيث أنه يبين من الرجوع إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم
٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية أن هذه المحكمة قد إنتهت إلى رفض
الدعوى بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى إستناداً إلى أن

إلزام المشرع بإتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وفقاً لما تقضى به المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور دون غيرها من التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، والتى لايتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة إليها لصدورها فعلا فى وقت لم يكن فيه هذا القيد قائماً واجب الأعمال .

لما كان ذلك وكان ماتغياى المدعى بدعواه هو تعديل قضاء هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية وإعادة طرح الموضوع الذى سبق الفصل فيه من جديد ، ومن ثم فإن الدعوى الراهنة تتحل إلى طعن على قضاء المحكمة فى الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتى تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٣ مارس ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور محمد إبراهيم
أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (١٩)

القضية رقم ٧ لسنة ٨ قضائية « تنازع »

١ - حيازة - أوامر النيابة العامة فى منازعات الحيازة « تكييفها » .
الأمر الذى تصدره النيابة العامة بإتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيازة المادية للعقارات طبقاً للمادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات، هو إجراء مؤقت بطبيعته يخضع لرقابة قاضى المحكمة الجزئية المختصة والذى يخضع قراره لرقابة المحكمة الجنائية المختصة إذا ما رفعت الدعوى الجنائية إليها .

٢ - حيازة - قرار القاضى الجزئى فى منازعات الحيازة « تكييفه - الإختصاص بالمنازعة فيه » .
قرار القاضى الجزئى بتأييد أمر النيابة العامة فى منازعات الحيازة طبقاً للمادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات، يعتبر عملاً قضائياً صادراً من إحدى جهات القضاء العادى فى حدود ولايتها القضائية فى مقام رقابتها لأوامر النيابة العامة - خروج المنازعة الموضوعية عن نطاق رقابة المشروعية التى يختص القضاء الإدارى بمباشرتها على القرارات الإدارية ودخولها فى إختصاص جهة القضاء العادى .

١ - الأمر الذى تصدره النيابة العامة بإتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيازة المادية للعقارات طبقاً لنص المادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات، هو إجراء مؤقت بطبيعته، أخضعه القانون لرقابة إحدى محاكم القضاء العادى متمثلة فى قاضى المحكمة الجزئية المختصة الذى ناط به القانون إذا ما عرض الأمر عليه خلال المدة المقررة أن يصدر قراراً مسبباً فى المدة المحددة بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه، كما أخضع قرار القاضى الجزئى فى هذا الشأن لرقابة المحكمة الجنائية المختصة إذا ما رفعت إليها الدعوى الجنائية على الوجه الذى بينته الفقرة الثانية من المادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات .

٢ - إذ كانت المنازعة الموضوعية محل دعوى التنازع تدور فى

ظاھرھا حول أمر النيابة العامة الذی صدر بتأییدہ قرار من القاضی الجزئی المختص-طبقاً لنص المادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات-وكان هذا القرار الأخير يعتبر عملاً قضائياً صادراً من إحدى جهات القضاء العادی فی حدود ما أسند إليها من ولاية قضائية فی مقام رقابتها لأوامر النيابة العامة الصادرة فی النزاعات على الحیازة المادية للعقارات، فإن المنازعة الموضوعية وهی تنصب فی حقیقتها على القرار القضائي المشار إليه تكون خارجة عن نطاق رقابة المشروعية التي يختص القضاء الإداری بمباشرتها على القرارات الإدارية، وداخلة فی إختصاص جهة القضاء العادی تتولاها محاكمها طبقاً للقواعد المنظمة لإختصاصها. ولا يؤثر فی ذلك سبق قضاء محكمة المنشأة الجزئية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها-فی البند (ثانياً) من المادة (٢٥) من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩-الفصل فی تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بین جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كلتاهما عن نظرها، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة إسباغ الولاية من جدید على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غیر مقيدة بسبق قضائها بعدم إختصاصها ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً.

الإجراءات

بتاریخ ٢٦ يولية سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الإشكال فی تنفيذ قرار نيابة المنشأة الجزئية الصادر فی الشكوى رقم ٢٢٤٥ لسنة ١٩٨٢ إدارى المنشأة، بعد أن تخلت كل من جهتي القضاء العادی والقضاء الإداری عن نظره.

وقدم المدعى عليه مذكرة إنتهى فیها إلى إختصاص جهة القضاء الإداری بنظر النزاع.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٢ صدر لصالح
المدعى عليه قرار من نيابة المنشأة الجزئية فى الشكوى رقم ٢٢٤٥
لسنة ١٩٨٢ إدارى المنشأة بحماية وضع يده على عقار النزاع ومنع
تعرض المدعى ، وعلى أن يعرض هذا القرار على قاضى الحيازة
«للمنظر وذلك فى غضون ثلاثة أيام» ، وبعرض الأمر على قاضى محكمة
المنشأة الجزئية قرر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٢ تأييد قرار النيابة
العامة فيما إنتهى إليه . وقد أقام المدعى الدعوى المستعجلة رقم
٦٨٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى جرجا أمام محكمة المنشأة الجزئية
مستشكلاً فى قرار النيابة العامة المشار إليه طالباً الحكم بوقف
تنفيذه ، وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة المذكورة
بوصفها قاضياً للتنفيذ و بصفة مستعجلة بعدم اختصاصها ولائياً
بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى ، حيث قيدت
بجدولها برقم ٤٩١٩ لسنة ٣٧ قضائية ، وأضاف المدعى - فى
الدعوى أمامها - طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، وبتاريخ ١٠ مايو سنة
١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ ، فطعن المدعى
فى هذا الحكم بالطعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٣٠ قضائية أمام المحكمة
الإدارية العليا التى قضت بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٨٦ بإلغاء الحكم
المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

وإذ تخلت كل من جهتى القضاء العادى والقضاء الإدارى عن
نظر النزاع على النحو المتقدم مما يشكل تنازعا سلبياً فى اختصاص
فقد أقام المدعى دعواه الماثلة طالباً تعيين جهة القضاء المختصة

بنظره إعمالاً لنص البند (ثانياً) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أنه بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ متضمناً إضافة المادة ٣٧٣ مكرراً - إلى المواد الخاصة بجرائم «إنتهاك حرمة ملك الغير» الواردة فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات - ليجرى نصها بالآتى «يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الإتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر بإتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحياة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه ، ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق . ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بالأوجه لإقامة الدعوى» .

وحيث أن المستفاد من نص المادة ٣٧٣ مكرراً السالف إيرادها - فى ضوء ماورد بشأنها فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عنه - أنه قد أريد به حسم ماأثير من خلاف حول ما درجت عليه النيابة العامة قبل صدور هذا القانون من إصدار قرارات ولائية لحماية الحياة المادية للعقارات عند المنازعة فيها أو الإعتداء عليها ، وتوفير الحماية اللازمة لها بطريقة تحول دون إطالة أمد النزاع فيها وتحقق استقرار الأوضاع الناشئة عنها ، ومن أجل ذلك رأى المشرع فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ أن يتصدى لهذه المنازعات بمفهوم جديد

ويعالجها تشريعياً لأول مرة بنص صريح يجيز للنيابة العامة - بسند من القانون - متى قامت دلائل كافية على جدية الإتهام فى جرائم الحيازة العقارية أن تأمر بإتخاذ إجراء تحفظى مؤقت لحماية الحيازة . على أن المشرع لم يشأ أن يترك الأمر للنيابة العامة لتفصل وحدها فى المنازعة على الحيازة المادية بل أخضع الإجراء الذى تتخذه فى هذا الشأن لرقابة القاضى الجزئى المختص ، فأوجب عرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر إما بتأييد أمر النيابة العامة أو بتعديله أو بإلغائه . ومن ثم فإن ما تأمر به النيابة العامة من إجراء تحفظى لحماية الحيازة المادية للعقار إستناداً إلى نص المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات هو بمثابة إجراء أولى مؤقت لاتستقر له صفته التنفيذية المؤقتة إلا بإجراء تال وقرار لاحق ، هو وجوب عرضه خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص وإصداره قراراً مسبباً خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييد أمر النيابة العامة فى هذا الشأن ، فإذا تم العرض على القاضى الجزئى المختص وأصدر قراره المسبب بتأييد الأمر خلال المواعيد المحددة لذلك ، إستقر للإجراء التحفظى المأمور به قوته التنفيذية المؤقتة إلى أن يلغى بحكم من المحكمة الجنائية المختصة التى ناط بها القانون - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكرراً سالفه الذكر - إذا مارفعت الدعوى الجنائية إليها خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار القاضى الجزئى ، أن تفصل فى النزاع على الحيازة المادية بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه دون مساس بأصل الحق .

وحيث أن البين مما تقدم أن الأمر الذى تصدره النيابة العامة بإتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحيازة المادية للعقارات طبقاً لنص المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات ، هو إجراء مؤقت بطبيعته ، أخضعه القانون لرقابة إحدى محاكم القضاء العادى متمثلة فى قاضى المحكمة الجزئية المختصة الذى ناط به القانون إذا ما عرض الأمر عليه خلال المدة المقررة أن يصدر قراراً مسبباً فى المدة المحددة بتأييد

الأمر أو بتعديله أو بإلغائه ، كما أخضع قرار القاضى الجزئى فى هذا الشأن لرقابة المحكمة الجنائية المختصة إذا مارفعت إليها الدعوى الجنائية على الوجه الذى بينته الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة المنشأة الجزئية بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٢ بحماية وضع يد المدعى عليه على عقار النزاع ومنع تعرض المدعى له فيه ، قد عرض على قاضى محكمة المنشأة الجزئية الذى قرر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٢ - للأسباب التى إستند إليها - تأييد أمر النيابة العامة فيما إنتهى إليه ، وكانت المنازعة الموضوعية محل دعوى التنازع الماثلة تدور فى ظاهرها حول أمر النيابة العامة المشار إليه الذى صدر بتأييده قرار من القاضى الجزئى المختص ، وكان هذا القرار الأخير يعتبر عملاً قضائياً صادراً من إحدى جهات القضاء العادى فى حدود ما أسند إليها من ولاية قضائية فى مقام رقابتها لأوامر النيابة العامة الصادرة فى النزاعات على الحيازة المادية للعقارات ، فإن المنازعة الموضوعية - وهى تنصب فى حقيقتها على القرار القضائى المشار إليه - تكون خارجة عن نطاق رقابة المشروعية التى يختص القضاء الإدارى بمباشرتها على القرارات الإدارية ، وداخلة فى إختصاص جهة القضاء العادى تتولاها محاكمها طبقاً للقواعد المنظمة لإختصاصها . ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة المنشأة الجزئية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها - فى البند (ثانياً) من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل فى تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كلتاهما عن نظرها ، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة إسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة يسبق قضائها بعدم إختصاصها ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٩٠

رئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢٠)

القضية رقم ٣ لسنة ٩ قضائية « منازعة تنفيذ »

- دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة «الصفة فيها» - محاماة - وكالة.
دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - عدم إثبات المحامى الموقع على صحيفتها
وكالته عن المدعى عند الإيداع وحتى قفل باب المرافعة، أثره، عدم قبول الدعوى - لا يغير من
ذلك الإشارة على حافظة إيداع صحيفة الدعوى إيداع سند وكالته فى دعوى أخرى مادامت
غير مضمومة.

إذ كان الثابت - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - أن الأستاذ المحامى المنسوب له التوقيع على صحيفة الدعوى
لم يثبت وكالته عن المدعية عند الإيداع وحتى قفل باب المرافعة فى
الدعوى ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ودون أن يغير من ذلك
ما أثبت على حافظة إيداع صحيفة الدعوى - من أن سند الوكالة مودع
فى دعوى أخرى مادام أن هذه الدعوى غير مضمومة .

الإجراءات

بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٨٧ أودع محامى المدعية قلم كتاب
المحكمة صحيفة هذه الدعوى طالباً الفصل فى التناقض القائم بين
الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ قضائية دستورية والحكم
الصادر من المحكمة العليا للقيم فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٦ ق العليا .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت

المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الثابت -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- أن الأستاذ المحامي المنسوب له التوقيع على صحيفة الدعوى لم يثبت وكالته عن المدعية عند الإيداع وحتى قفل باب المرافعة فى الدعوى ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ودون أن يغير من ذلك ما أثبت على حافظة إيداع صحيفة الدعوى -من أن سند الوكالة مودع فى دعوى أخرى مادام أن هذه الدعوى غير مضمومة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٣ مارس سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: محمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم
أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢١)

القضية رقم ٢ لسنة ١٠ قضائية « منازعة تنفيذ »

١- دعوى التفسير «ماهيتها» .
دعوى التفسير التى ترفع وفقاً للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات لاتعد طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام ولا تمس حجيتها ، وإنما تستهدف إستجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو إبهام .

٢ - المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها " تفسيرها " - قانون المرافعات .
سريان القواعد المقررة فى قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا ، عدا مانص عليه قانونها .

٣ - المحكمة الدستورية العليا - أحكامها " تفسيرها - الطعن فيها " .
طلب التفسير الذى لا ينسب للحكم غموضاً أو إبهاماً ، وإنما يستهدف تعيب الحكم ، يعتبر طعناً فى الحكم غير مقبول - علة ذلك - نهائية أحكام المحكمة الدستورية العليا وفقاً للمادة (٤٨) من قانونها .

٢ ، ١ - دعوى التفسير التى ترفع وفقاً للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات لاتعد طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام ولا تمس حجيتها - وإنما تستهدف إستجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو إبهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل . ومن ثم - وفيما عدا مانص عليه فى قانون المحكمة الدستورية العليا - فإن القواعد المقررة فى قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

٣ - لما كان المدعى لا ينسب إلى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا المطلوب تفسيره غموضاً أو إبهاماً فى منطوقه أو فى

أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقبل التجزئة وإنما تضمنت الدعوى تعييباً لهذا الحكم على الوجه الوارد بالعريضة بمقولة أنه أغفل التصدى لدستورية القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فإن هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح - لا تندرج تحت طلبات التفسير التى نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة (١٩٢) منه وتعتبر فى حقيقتها طعناً فى الحكم الصادر من هذه المحكمة المشار إليه بالمخالفة لنص المادة (٤٨) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، الأمر الذى تكون معه الدعوى غير مقبولة .

الإجراءات

بتاريخ ١٩٨٨ / ٧ / ٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية بتاريخ ٤ يونيو ١٩٨٨ بإعتبار أنه لم يتضمن صراحة أو ضمناً الحكم بدستورية قانون المحكمة العليا والصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضيرها أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى أقامها طالباً تفسير الحكم الصادر من

المحكمة الدستورية العليا - فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية بتاريخ ١٩٨٨ / ٦ / ٤ بإعتبار أنه لم يتضمن صراحة أو ضمناً الحكم بدستورية قانون المحكمة العليا والصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أو عدم دستوريته .

ولما كانت دعوى التفسير لاتعد طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام ولا تمس حجيتها - وإنما تستهدف إستجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو إبهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم - وفيما عدا مانص عليه فى قانون المحكمة الدستورية العليا - فإن القواعد المقررة فى قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة .

لما كان ذلك وكان المدعى فى الدعوى الماثلة لا ينسب إلى الحكم المطلوب تفسيره غموضاً أو إبهاماً فى منطوقه أو فى أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق إرتباطاً لا يقبل التجزئة وإنما تضمنت الدعوى تعيباً لهذا الحكم على الوجه الوارد بالعريضة بمقولة أنه أغفل التصدى لدستورية القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - ومن ثم فإن هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح - لاتندرج تحت طلبات التفسير التى نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة ١٩٢ منه وتعتبر فى حقيقتها طعناً فى الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها بالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن ، الأمر الذى تكون معه الدعوى الماثلة غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: محمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم
أبو العينين وواصل علاء الدين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٢)

القضية رقم ٢ لسنة ٩ قضائية «منازعة تنفيذ»

١ - دعوى «تكييفها» .
تكييف الدعوى يخضع لرقابة المحكمة التى تعطىها وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح .

٢ - دعوى دستورية «أثر الحكم فيها» - محكمة الموضوع «إختصاصها» .
إعمال آثار الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية من إختصاص محكمة الموضوع .

١ - تكييف الدعوى هو مما يخضع لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانونى الصحيح متقضية فى سبيل ذلك طلبات المدعى فيها ، مستظهرة حقيقة مراميها وأيعادها .

٢ - من المقرر أن إعمال آثار الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية هو من إختصاص محكمة الموضوع ، وذلك إبتناء على أن محكمة الموضوع هى التى تنزل على الوقائع المطروحة عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن المسألة الدستورية بإعتباره مفترضا أوليا للفصل فى النزاع الموضوعى الدائر حولها وبمراعاة ماقد يبيده الخصوم من دفوع أو أوجه دفاع فى شأنها .

الإجراءات

بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا تفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية " دستورية " بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ لبيان الحكم بشأن الفوائد التأخيرية على ما يستحق عليه من ضرائب على نشاطه المهنى عن فترة المنازعة مع

مصلحة الضرائب.

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته محامياً ويخضع للضريبة على
المهن الحرة وينازع فى مطالبته بفوائد تأخيرية على ما يستحق عليه
من ضرائب عن فترة المنازعة بينه وبين مصلحة الضرائب بشأن فرض
الضريبة على نشاطه المهني قولا منه أن مقتضى الحكم الصادر فى
الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» بجلسة ٤ مايو سنة
١٩٨٥ يوجب إلزام السلطة التشريعية بإلغاء الفوائد حتى يتسق
التشريع مع نص المادة الثانية من الدستور ، وأن الحكم المذكور
لايفرض قيда على حرية قاضى الدعوى الموضوعية الخاصة
بالمطالبة بالفوائد التأخيرية على ما استحق عليه من ضرائب عن فترة
المنازعة بينه وبين مصلحة الضرائب للقضاء بعدم مشروعية تلك
الفوائد وعدم شرعية إلزامه بها إعمالاً لحكم المادة الثانية من الدستور ،
وأنه أقام دعواه الماثلة لتفسير ما وقع فى منطوق الحكم من غموض .

ومن حيث أنه من المقرر قانوناً أن تكييف الدعوى هو مما يخضع
لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانونى
الصحيح متقصية فى سبيل ذلك طلبات المدعى فيها مستظهرة حقيقة
مراميها وأبعادها .

وحيث أن طلبات المدعى تستهدف فى حقيقتها طلب اعمال أثر
الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية «دستورية» بجلسة
٤ مايو سنة ١٩٨٥ والتى كان موضوعها الطعن على المادة ٢٢٦ من

القانون المدنى .

وحيث أن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نظمت الآثار التى تترتب على الأحكام الصادرة من المحكمة فنصت على أن «أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها» .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أن إعمال آثار الأحكام التى تصدرها فى المسائل الدستورية هو من إختصاص محكمة الموضوع ، وذلك إبتناء على أن محكمة الموضوع هى التى تنزل على الوقائع المطروحة عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن المسألة الدستورية بإعتباره مفترضاً أولياً للفصل فى النزاع الموضوعى الدائر حولها وبمراعاة ماقد يبيده الخصم من دفوع أو أوجه دفاع فى شأنها .

لما كان ذلك ، وكان إعمال أثر الحكم الصادر من المحكمة طبقاً لما نظمته المادة ٤٩ من قانونها على ماسلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وماقد يثار بشأنها من دفوع أو دفاع الأمر الذى لا تمتد إليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فإنه يتعين الحكم بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى ، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ أبريل/ ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ والدكتور عوض محمد المر
والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين وحمدى محمد على
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٢)

القضية رقم ١٠ لسنة ٩ قضائية « تنازع »

١ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - مناط قبولها .
مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد
أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن
نظرها .

٢ - قضاء إدارى «هيئة مفوضى الدولة» - جهة المحاكم - تنازع اختصاص إيجابى .
المنازعة الإدارية لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد قيام
هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتبليتها للمرافعة وتقديم تقريرها عن كل الجوانب الواقعية
والقانونية المثارة على ضوء الطلبات الختامية فيها ، إلى رئيس المحكمة لتعيين تاريخ جلسة
نظرها - إحالة محكمة القضاء الإدارى المنازعة إلى هيئة مفوضى الدولة لإستكمال تحضيرها
وتبليتها للمرافعة لا ينطوى على قضاء منها بإختصاصها أو مضيها فى نظر المنازعة - إدعاء عدم
تخلى جهة القضاء الإدارى عن نظر الدعوى وقيام تنازع الاختصاص الإيجابى بينها وجهة
المحاكم المطروحة أمامها الدعوى عن ذات الموضوع ، على غير أساس .

١ - مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص
الإيجابى - وفقا للبند «ثانيا» من المادة (٢٥) من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات
ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها .

٢ - لئن كان الثابت من الأوراق تمسك جهة القضاء العادى
بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها ، إلا أن المدعية لم
ترفق بالطلب - وفقا للمادة (٣١) من قانون المحكمة الدستورية
العليا - ما يدل على أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت بإختصاصها
بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها أو مضت هى الأخرى فى
نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا

إيجابياً على الاختصاص بين جهتي القضاء العادى والإدارى يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، ولا ينال من ذلك الشهادة المقدمة مع الطلب بأن الدعوى رقم ٥٤١٧ لسنة ٤٠ ق فى مرحلة التحضير بهيئة مفوضى الدولة ولا ما قرره محكمة القضاء الإدارى من إعادة الدعوى رقم ٥٧٥٤ لسنة ٣٧ ق إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضير الطلبات الجديدة التى قدمها المدعى عليه ، ذلك أنه من المقرر وفقاً لأحكام المادتين (٢٧) ، (٢٩) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المنازعة الإدارية لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة على ضوء الطلبات الختامية التى أبقاها الخصوم ، ثم تقدم تقريراً مسبباً فى نهاية المطاف بالرأى القانونى إلى رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى بما مفاده أن الإحالة إلى هيئة مفوضى الدولة لإستكمال تحضير المنازعة الإدارية وتهيئتها للمرافعة لا ينطوى على قضاء من محكمة القضاء الإدارى بإختصاصها أو مضيقها فى نظر المنازعة المطروحة عليها إذ يستحيل صدور قضاء منها قبل عرض المنازعة عليها من هيئة مفوضى الدولة مشفوعة بتقريرها عن كل الجوانب الواقعية والقانونية المثارة فيها على ضوء الطلبات الختامية فى الدعوى سواء أكان هذا القضاء متعلقاً بولايتها فى نظر المنازعة أو صادراً فى موضوعها ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٨٧ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة تعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهتي القضاء الإدارى والعادى بنظر النزاع بينها وبين المدعى عليه بعد أن رفع الأخير النزاع أمام كل من الجهتين ولم تتخل إحداها عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأىها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت

المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق، والمداولة.

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليه كان قد أقام الدعوى رقم ٥٧٥٤ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة القضاء الإدارى (دائرة الترقيات) طالباً بإلغاء قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٤٧٣ ط لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس قطاع بالدرجة العالية بمؤسسة مصر للطيران وبأحقية فى الترقية إليها . وما يترتب على ذلك من آثار وإحتياطياً بإلغاء القرار السلبى بالإمتناع عن ترقيته إلى الدرجة العالية بعد أن رشحه للترقية إليها مجلس إدارة مؤسسة مصر للطيران مع إرجاع أقدميته إلى تاريخ القرار المطعون عليه ، كما أضاف طلبات جديدة بجلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ وأصدرت المحكمة قراراً فى ذات التاريخ بإعادة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضير هذه الطلبات وإعداد تقرير تكميلى ، كذلك فقد أقام المدعى عليه الدعوى رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٤ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (دائرة ٣١ عمال) طالباً بالحكم أصلياً بأحقية فى وظيفة رئيس قطاع بالدرجة العالية بمؤسسة مصر للطيران إعتباراً من ٢٤ يونية سنة ١٩٨١ ، وإحتياطياً بأحقية فى الوظيفة المذكورة إعتباراً من ٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ثم رفع المدعى عليه الدعوى رقم ٥٤١٧ لسنة ٤٠ ق أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً بالحكم أصلياً بإلغاء القرار السلبى بإمتناع وزير السياحة والطيران المدنى عن إصدار قرار ترقيته إلى الدرجة العالية بعد أن رشحه مجلس إدارة مؤسسة مصر للطيران لهذه الترقية وذلك إعتباراً من تاريخ ترشيحه فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٢ ، وإحتياطياً بإلغاء قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ١٦١/ ط لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس قطاع من الدرجة العالية ، وإذا إرتأت مؤسسة مصر للطيران أن ثمة تنازعا إيجابياً بين جهتى القضاء العادى والإدارى ، فقد

أقامت الدعوى الماثلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع.

وحيث أن الثابت من الأوراق أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد أصدرت فى الدعوى رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٤ عمال كلى جنوب القاهرة حكماً تمهيدياً بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٦ بندب الخبير المختص للإنتقال إلى مقر المؤسسة لبيان ما إذا كان المدعى عليه يستحق الترقية إلى وظيفة رئيس قطاع بالدرجة العالية ، بينما قررت محكمة القضاء الإدارى بجلستها المعقودة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٦ إحالة الدعوى رقم ٥٧٥٤ لسنة ٣٧ قضائية إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير تكميلى فى الطلب المقدم من المدعى عليه للمحكمة المذكورة بالجلسة المشار إليها .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الإختصاص الإيجابى - وفقاً للبند " ثانياً " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ولا تتخلى إحداها عن نظرها .

وحيث أنه ولئن كان الثابت من الأوراق أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد ندبت الخبير المختص للإنتقال إلى مقر المؤسسة المدعية لبيان ما إذا كان المدعى عليه يستحق الترقية إلى وظيفة رئيس قطاع بالدرجة العالية مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء العادى بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها فى هذا الشأن ، إلا أن المدعية لم ترفق بالطلب - وفقاً للمادة ٣١ من قانون المحكمة المشار إليه - ما يدل على أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها أو مضت هى الأخرى فى نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا إيجابياً على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، ولاينال من ذلك الشهادة المقدمة مع الطلب بأن الدعوى رقم ٥٤١٧ لسنة ٤٠ ق فى

مرحلة التحضير بهيئة مفوضى الدولة ولا مقررته محكمة القضاء الإدارى من إعادة الدعوى رقم ٥٧٥٤ لسنة ٣٧ ق إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضير الطلبات الجديدة التى قدمها المدعى عليه ، ذلك أنه من المقرر وفقاً لأحكام المادتين ٢٧ ، ٢٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المنازعة الإدارية لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة على ضوء الطلبات الختامية التى أبدتها الخصوم ثم تقدم تقريراً مسبباً فى نهاية المطاف بالرأى القانونى إلى رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى بما مفاده أن الإحالة إلى هيئة مفوضى الدولة لإستكمال تحضير المنازعة الإدارية وتهيئتها للمرافعة لا ينطوى على قضاء من محكمة القضاء الإدارى بإختصاصها أو مضيها فى نظر المنازعة المطروحة عليها إذ يستحيل صدور قضاء منها قبل عرض المنازعة عليها من هيئة مفوضى الدولة مشفوعة بتقريرها عن كل الجوانب الواقعية والقانونية المثارة فيها على ضوء الطلبات الختامية فى الدعوى سواء كان هذا القضاء متعلقاً بولايتها فى نظر المنازعة أو صادراً فى موضوعها ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غليم وسامى فرج يوسف
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٤)

القضية رقم ٤ لسنة ١٢ قضائية « منازعة تنفيذ »

١ - دستور - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص « الرقابة الدستورية - الديمقراطية » .
المحكمة الدستورية العليا لها دون غيرها اختصاص الرقابة القضائية الدستورية بغاية
صون الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه وترسيخ مفهوم الديمقراطية التي أرساها سواء
ما اتصل بتوكيد السيادة الشعبية أو بكفالة الحريات والحقوق العامة أو بالمشاركة فى ممارسة
السلطة ، على نحو ما جرت به نصوصه ومبادئه التي تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام
الحكم ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام .

٢ - الرقابة الدستورية - أعمال السيادة .

الرقابة القضائية الدستورية ، أساسها ، مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه
الدستور - إستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء ، أساسه ، إتصالها بسيادة الدولة فى الداخل
والخارج وأنها لا تقبل بطبيعتها أن تكون محلا للتقاضى لما يحيط بها من إعتبارات سياسية تبرر
تحويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقاً تحقيقاً لصالح الوطن وسلامته .

٣ - أعمال السيادة - مبدأ الفصل بين السلطات .

خروج أعمال السيادة من ولاية القضاء يعد التطبيق الأمثل لمبدأ الفصل بين السلطات
الذى يوجب إقامة توازن دقيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تتولى كل
منها صلاحياتها التى خلعها عليها الدستور وفى الحدود التى رسمها دون إفتئات من إحداها
على الأخرى .

٤ - الرقابة الدستورية - أعمال السيادة « الأعمال السياسية » .

إستبعاد القضاء الدستورى فى الدول المتحضرة الأعمال السياسية من نطاق الرقابة
القضائية الدستورية ، بإعتبارها المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة .

٥ - أعمال السيادة « تكييفها » .

العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها ، هى بطبيعة
العمل ذاته لا بالأوصاف التى قد تخلع عليه متى كانت طبيعته تتنافى مع هذا الوصف .

٦ - الأعمال السياسية - قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل
مجلس الشعب .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠ بشأن دعوة الناخبين إلى الإستفتاء على
حل مجلس الشعب ، إذ يتعلق باستطلاع رأى هيئة الناخبين التى تمثل القاعدة الشعبية فى أمر

يتصل بممارسة سلطة الحكم، يعتبر من الأعمال السياسية التي لا معقب عليها من القضاء .

١- إن الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد إختصا هذه المحكمة -دون غيرها- بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وإستهدافا بذلك صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وترسيخ مفهوم الديمقراطية التي أرساها سواء ما إتصل منه بتوكيد السيادة الشعبية -وهي جوهر الديمقراطية- أو بكفالة الحريات والحقوق العامة -وهي هدفها- أو بالمشاركة في ممارسة السلطة -وهي وسيلتها- وذلك على نحو ما جرت به نصوصه ومبادئه التي تمثل دائماً القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين إلزامها ومراعاتها وإهدار ما يخالفها من التشريعات بإعتبارها أسمى القواعد الآمرة .

٢- الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح تجد أساساً لها -كأصل عام- في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الأصل ما إستقر عليه الفقه والقضاء من إستبعاد «أعمال السيادة» من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلاً لدعوى قضائية ، وإذا كانت نظرية «أعمال السيادة» في أصلها الفرنسي قضائية المنشأ إلا انها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع إلى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة على السواء . وإستبعاد «أعمال السيادة» من ولاية القضاء إنما يأتي تحقيقاً للإعتبارات السياسية التي تقتضى -بسبب طبيعة هذه الأعمال وإتصالها بنظام الدولة السياسي إتصلاً وثيقاً أو بسيادتها في الداخل والخارج- النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والذود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، ومن ثم تبدو الحكمة من إستبعاد هذه الأعمال من ولاية القضاء متمثلة في إتصالها بسيادة الدولة في الداخل والخارج وفي أنها لا تقبل بطبيعتها -على ما سلف بيانه- أن تكون محلاً للتقاضى لما يحيط بها

من إعتبارات سياسية يبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقاً تحقيقاً لصالح الوطن وسلامته دون تخويل القضاء سلطة التعقيب على ما تتخذه من إجراءات فى هذا الصدد ، ولأن النظر فيها أو التعقيب عليها يقتضى توافر معلومات وعناصر وموازن تقدير مختلفة لانتاج للقضاء ، وذلك فضلاً عن عدم ملاءمة طرح هذه المسائل علناً فى ساحات القضاء .

٣ - ان خروج أعمال السيادة عن ولاية القضاء يعد أحد صور التطبيق الأمثل لأعمال المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات الذى يوجب إقامة توازن دقيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تتولى كل من هذه السلطات صلاحياتها التى خلعها عليها الدستور وفى الحدود التى رسمها دون إفتئات من إحداها على الأخرى .

٤ - ان أعمال المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات والإستجابة للحكمة والإعتبارات التى إقتضت إستبعاد «أعمال السيادة» من ولاية القضاء بوجه عام ، قد وجدت صدى لها فى القضاء الدستورى فى الدول المتحضرة التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح إذ جرى هذا النوع من القضاء فى هذه الدول على إستبعاد الأعمال السياسية - التى تعد بحق المجال الحيوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة - من إختصاصه ومن نطاق هذه الرقابة القضائية .

٥ - العبرة فى تحديد التكييف القانونى لأى عمل تجريه السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان من «أعمال السيادة» أم لا هى طبيعة العمل ذاته لا بالأوصاف التى قد تخلع عليه متى كانت طبيعته تتنافى مع هذا الوصف .

٦ - أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠ بشأن دعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب ، إنما يتعلق بإستطلاع رأى هيئة الناخبين التى تمثل القاعدة الشعبية فى أمر يتصل بأخص المسائل المتعلقة بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ،

ويتصل بتكوين هذه السلطة ، وهو يعد بهذه المثابة من أبرز الأمور التي تتعلق بممارسة سلطة الحكم ومن ثم يعتبر من «الأعمال السياسية» التي تتحمل السلطة التنفيذية كامل المسؤولية السياسية بصدد إجرائها بغير معقب من القضاء .

الإجراءات

بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بصفة مستعجلة بقبول هذا الإشكال شكلاً وبوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب فى يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٠ شاملاً كافة آثاره مع الحكم تبعاً لذلك بإستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من قانون مجلس الشعب متضمناً قضاءه ببطلان عضوية أعضائه وتشكيله مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة بحكم نافذ بقوة القانون بموجب مسودته وبدون إعلان تطبيقاً لحكم المادة ٢٨٦ من قانون المرافعات ومع حفظ جميع الحقوق الأخرى .

وقد تمت هيئة قضايا الدولة مذكرة بدفاعها وطلبت فيها الحكم أصلياً : بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، وإحتياطياً بعدم قبول الدعوى أو برفضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى أقامها طالباً الحكم بصفة مستعجلة

بقبول هذا الإشكال شكلاً وبوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب فى يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٠ شاملاً كافة آثاره مع الحكم تبعاً لذلك بإستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من قانون مجلس الشعب متضمناً قضاءه ببطلان عضوية أعضائه وتشكيله وأورد فى بيان الدعوى أنه بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وقضى قضاءً قطعياً نهائياً باتاً فى أسبابه ببطلان إنتخاب أعضاء مجلس الشعب وتشكيله الذى تم نفاذاً لحكم هذه المادة ، وإستطرد إلى أن المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن كل فصل فى أى مسألة فرعية فى أسباب الحكم تكتسب حجية منطوقه وتكون لها قوته فى الإثبات والنفاذ فى حق الكافة بالنسبة إلى أحكام المحكمة الدستورية العليا عملاً بالمادتين ٤٨ و ٤٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وتبدأ هذه الحجية من وقت النطق بالحكم دون أن تتوقف على تنفيذه أو على العلم به فعلياً أو قانونياً كما تنفذ الأحكام بعد إعلان المحكوم عليه بها بالوسيلة التى قررها القانون ، ولذلك فإن حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ تمتد حجيته ونفاذه وتنفيذه إلى المدعى وغيره من المواطنين ، وبهذا المقتضى فإنه يعتبر من ذوى الصفة والمصلحة فى طلب إستمرار تنفيذه وتعقب إجراءات تعطيل هذا التنفيذ عملاً بالمادة ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، وأضاف أن السيد رئيس الجمهورية أصدر بياناً بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٩٠ ضمنه إعلانته عن قرار أصدره إستناداً إلى المادة ١٣٦ من الدستور بوقف جلسات مجلس الشعب ودعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حله وهو ما يعنى عدم الإقرار بحجية وآثار حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ المشار إليه وعدم إقرار نفاذه بعد نشره فى الجريدة الرسمية وإعتبار مجلس الشعب قائماً صحيحاً دستورياً وقانونياً تخلصاً من هذا الحكم وعدم تنفيذه ، ولذا فقد أقام هذه

الدعوى . وفى مذكرة موجزة صمم المدعى على طلباته المتقدمة .

وحيث أن المدعى قدم بجلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٩٠ مذكرة بتوضيح حقيقة طلباته فى الدعوى فى مواجهة الحاضر عن الحكومة ، طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بقبول الإشكال فى تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية «دستورية» شكلاً وبإستمرار تنفيذ هذا الحكم متضمناً ما قضى به قطعياً ونهائياً وباتاً فى أسبابه ببطلان إنتخاب أعضاء مجلس الشعب ، وترتيب كافة ما يترتب على ذلك من آثار شاملة وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب بإعتبار أن طلب وقف تنفيذه من المسائل الفرعية المترتبة على قبول الاشكال وإستمرار تنفيذ الحكم المستشكل فيه وفقاً لنص المادة ٤٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات والأتعاب وتنفيذ الحكم بمسودته تطبيقاً للمادة ٢٨٦ من قانون المرافعات ، ودفع فى ذات الجلسة بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية سالف البيان .

وحيث أن الحكومة دفعت أصلياً بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، وإحتياطياً بعدم قبول الدعوى أو برفضها .

وحيث أن الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد إختصا هذه المحكمة -دون غيرها- بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وإستهدافاً بذلك صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وترسيخ مفهوم الديمقراطية التى أرساها سواء ما إتصل منه بتوكيد السيادة الشعبية -وهى جوهر الديمقراطية- أو بكفالة الحريات والحقوق العامة -وهى هدفها- أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة -وهى وسيلتها- وذلك على نحو ما جرت به نصوصه ومبادئه التى تمثل دائماً القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التى يتعين إلزامها ومراعاتها وإهدار ما يخالفها من التشريعات بإعتبارها أسس القواعد الآمرة .

وإذا كانت الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح تجد أساساً لها - كأصل عام - في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه الفقه والقضاء من إستبعاد «أعمال السيادة» من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلاً لدعوى قضائية ، وإذا كانت نظرية «أعمال السيادة» في أصلها الفرنسي قضائية المنشأ إلا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع إلى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة على السواء .

وحيث أن إستبعاد «أعمال السيادة» من ولاية القضاء إنما يأتي تحقيقاً للإعتبارات السياسية التي تقتضى - بسبب طبيعة هذه الأعمال وإتصالها بنظام الدولة السياسي - إتصالاً وثيقاً أو بسيادتها في الداخل والخارج - النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والخارج عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، ومن ثم تبدو الحكمة من إستبعاد هذه الأعمال من ولاية القضاء متمثلة في إتصالها بسيادة الدولة في الداخل والخارج وفي أنها لا تقبل بطبيعتها - على ما سلف بيانه - أن تكون محلاً للتقاضى لما يحيط بها من إعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقاً تحقيقاً لصالح الوطن وسلامته دون تخويل القضاء سلطة التعقيب على ما تتخذه من إجراءات في هذا الصدد ، ولأن النظر فيها أو التعقيب عليها يقتضى توافر معلومات وعناصر وموازين تقدير مختلفة لانتاج للقضاء وذلك فضلاً عن عدم ملائمة طرح هذه المسائل علناً في ساحات القضاء .

وحيث إن خروج أعمال السيادة عن ولاية القضاء يعد أحد صور التطبيق الأمثل لأعمال المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يوجب إقامة توازن دقيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث يتولى كل من هذه السلطات صلاحياتها التي خلعها عليها الدستور وفي الحدود التي رسمها دون إفتئات من إحداها على الأخرى .

وحيث أن أعمال هذا المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات والإستجابة للحكمة والإعتبارات التى إقتضت إستبعاد «أعمال السيادة» من ولاية القضاء بوجه عام قد وجدت صدى لها فى القضاء الدستورى فى الدول المتحضرة التى أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح إذ جرى هذا النوع من القضاء فى هذه الدول على إستبعاد «الأعمال السياسية» - التى تعد بحق المجال الحيوى والطبيعى لنظرية «أعمال السيادة» - من إختصاصه ومن نطاق هذه الرقابة القضائية .

وحيث أن العبرة فى تحديد التكييف القانونى لأى عمل تجربة السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان من «أعمال السيادة» أم لا - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هى بطبيعة العمل ذاته لا بالأوصاف التى قد تخلع عليه متى كانت طبيعته تتنافى مع هذا الوصف .

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠ بشأن دعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب إنما يتعلق بإستطلاع رأى هيئة الناخبين التى تمثل القاعدة الشعبية فى أمر يتصل بأخص المسائل المتعلقة بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ويتصل بتكوين هذه السلطة وهو يعد بهذه المثابة من أبرز الأمور التى تتعلق بممارسة سلطة الحكم ومن ثم يعتبر من «الأعمال السياسية» التى تتحمل السلطة التنفيذية كامل المسئولية السياسية بصدد إجرائها بغير معقب من القضاء .

أما عن الدفع بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر فإن النظر فيه يفترض إبتداءً خضوع هذا القرار - بطبيعته ومنظوراً إليه فى ذاته - لرقابة القضاء وهو ما يتأبى عليه وفقاً لما سلف بيانه وبذلك ينتفى إختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدي محمد على أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٥)

القضية رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية « تنازع »

١ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - أثر رفعها .
تقديم طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى - أثره - وقف الدعاوى القائمة
المتعلقة بدعوى التنازع حتى الفصل فيها - تتحدد أوضاع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا
بالحالة التي تكون عليها الخصومة أمام جهتي التنازع في تاريخ تقديم الطلب إليها - لا إعتداد
ولا عبء بما تكون أي من جهتي القضاء قد اتخذته من إجراءات أو أصدرته من قرارات تالية لهذا
التاريخ .

٢ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - إجراءاتها .
دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - عدم تقديم المدعى مايدل على تمسك جهتي
التنازع باختصاصهما ، أثره ، عدم قبول الدعوى .

١ - مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص - وفقاً للبند « ثانياً » من
المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا - هو أن تطرح
الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات
ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى
كلاهما عنها - وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون
الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين وأن تكون كل
منهما قد تمسكت باختصاصها بنظرها عند رفع الأمر إلى المحكمة
الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة
المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص في
الفقرة الثالثة من المادة (٣١) من قانون المحكمة المشار إليه على أنه
يترتب على تقديم الطلب « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى
الفصل فيه » ، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص أمام
المحكمة الدستورية العليا بالحالة التي تكون عليها الخصومة أمام كل
من جهتي القضاء المدعى بتنازعهما على الاختصاص في تاريخ تقديم

طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة ، ولا إعتداد ولا عبرة بما تكون أى من جهتى القضاء سالفتى الذكر قد إتخذته من إجراءات أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

٢ - عدم إرفاق المدعى بطلب تعيين جهة القضاء المختصة وفقاً لحكم المادتين (٣١) و (٣٤) من قانون المحكمة الدستورية العليا مايدل على أن جهة القضاء الإدارى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها أو مضت فى نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بتمسكها بإختصاصها ، والذي لا يغنى عنه ماقدمه من مستندات تفيد تداول الدعوى بالجلسات أمام محكمة القضاء الإدارى دون أن يبين من تلك المستندات تمسكها بإختصاصها بما يترتب عليه من قيام تنازع إيجابى على الإختصاص بين جهتى القضاء يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينه وبين المدعى عليه دون جهة القضاء الإدارى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع على مايبين - من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مجلس إدارة نادى الصيد المصرى أصدر قراراً بإسقاط عضوية المدعى عليه من مجلس إدارة النادى وقراراً بقبول

إستقالته من عضوية النادي ، فأقام المدعى عليه الدعوى رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٢ ق ضد المدعى بصفته رئيساً لمجلس إدارة النادي أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً وقف تنفيذ وإلغاء القرارات سالفى الذكر ، وقد تم تداول الدعوى بالجلسات حتى جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨٨ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٨ ، كما أقام المدعى عليه الدعوى رقم ٣٠٤٥ لسنة ١٩٨٧ مستعجل الجيزة أمام محكمة الأمور المستعجلة بالجيزة ضد المدعى بصفته طالباً عدم الإعتداد بالقرارين المشار إليهما فقضت المحكمة الأخيرة فيها بعدم إختصاصها نوعياً بنظر الدعوى إستناداً إلى أن الفصل فيها يتطرق إلى المساس بأصل الحق فإستأنف المدعى عليه هذا الحكم ، وقد تم تداول الدعوى بالجلسات حتى أجلت إلى جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، وإذ إرتأى المدعى أن هناك تنازاعاً إيجابياً على الإختصاص بين محكمة القضاء الإدارى ومحكمة الجيزة الإبتدائية فقد أقام الدعوى الماثلة مودعاً صحيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٨ طالباً تعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بنظر الدعوى وقدم حافظة مستندات طويت على مايفيد تداول الدعوى رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٢ ق بالجلسات أمام محكمة القضاء الإدارى ، وشهادة بإستئناف الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٠٤٥ لسنة ١٩٨٧ مستعجل الجيزة وبأنها مؤجلة لجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ .

وحيث أن مناط قبول دعوى تنازع الإختصاص - وفقاً للبند "ثانياً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ولا تتخلى إحداهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها - وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين وأن تكون كل منهما قد تمسكت بإختصاصها بنظرها عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها

والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة المشار إليه على أنه يترتب على تقديم الطلب «وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه» ، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الاختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة ، ولا إعتداد ولا عبرة بما تكون أى من جهتى القضاء سألتهى الذكر قد إتخذته من إجراءات أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

وحيث أن المدعى لم يرفق بطلب تعيين جهة القضاء المختصة وفقاً لحكم المادتين ٣١ و ٣٤ من قانون المحكمة المشار إليه ما يدل على أن جهة القضاء الإدارى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها أو مضت فى نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بتمسكها بإختصاصها ، ولا يغنى عن ذلك ما قدمه المدعى من مستندات تفيد تداول الدعوى بالجلسات أمام محكمة القضاء الإدارى دون أن يبين من تلك المستندات تمسكها بإختصاصها بما يترتب عليه من قيام تنازع إيجابى على الإختصاص بين جهتى القضاء يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غليم وحمدي محمد على
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٦)

القضية رقم ١ لسنة ١٢ قضائية « تنازع »

١ - العقد الإداري « تعريفه - مقوماته » .

العقد الإداري هو الذي يكون أحد طرفيه شخصاً معنوياً عاماً يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية وهو إنتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط إستثنائية بالنسبة إلى روابط القانون الخاص .

٢ - شركات القطاع العام « طبيعتها » - عقد مدني « إختصاص » - جهة المحاكم .

شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص - عقد التوريد المبرم بين منشأة خاصة وإحدى شركات القطاع العام ، عقد مدني يختص بالمنازعات في شأن الحقوق المترتبة عليه القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

٢، ١ - إذ كانت شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص ، وكان الثابت من الأوراق أن عقد النزاع قد أبرم بين المدعى بصفته حارساً قضائياً على مصنع وهو منشأة خاصة وشركة التي يمثلها المدعى عليه وهي من أشخاص القانون الخاص فإن مقتضى ذلك إعتبار هذا العقد من العقود المدنية التي يحكمها القانون الخاص ، وبالتالي فإن المنازعة في شأن الحقوق المترتبة عليه تدخل في إختصاص القضاء العادي صاحب الولاية العامة وهو مايتعين القضاء به ، ولايؤثر في ذلك سبق قضاء محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، ذلك إن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها الفصل في تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة (٢٥) المشار إليها ، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين هذه الجهة إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الإختصاص ولو كان هذا الحكم قد صار نهائياً .

الإجراءات

بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٩٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً بالحكم أصلياً : بإختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر النزاع بين مصنع ثلج الجمال وشركة القاهرة للثلج والتبريد موضوع الدعوى رقم ١١٩٦٣ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة دون محكمة القضاء الإدارى التى نظرت ذات النزاع فى الدعوى رقم ٨١٧ ٤ لسنة ٤١ قضائية ، وإحتياطياً : تعيين المحكمة المختصة بنظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١١٩٦٣ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالباً بالحكم بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع له مبلغ ثلاثمائة وخمسين ألف جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال بياناً لدعواه أنه بموجب عقد إتفاق مؤرخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤ والملحق الخاص به المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ إتفق المدعى عليه بصفته الممثل القانونى لشركة القاهرة للثلج والتبريد مع المصنع الذى يمثله المدعى على أن يقوم المصنع بتوريد كميات الثلج التى تطلبها منه الشركة خلال شهور السنة المختلفة ، إلا أن الشركة لم تقم بتنفيذ إلتزاماتها مما ألحق بالمصنع أضراراً جسيمة تستوجب الحكم له بالطلبات المتقدمة .

وبجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٨٧ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى

محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة إستناداً إلى أن العقد المبرم بين الشركة والمصنع إنما هو عقد إدارى وليس عقداً مدنياً ، بإعتباره عقد توريد كميات من الثلج لشركة القاهرة للثلج والتبريد وهى من شركات القطاع العام فيكون إختصاص الفصل فى المنازعات الخاصة بهذا العقد لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها عملاً بنص المادة العاشرة بند حادى عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وتنفيذاً لهذا الحكم أحييت الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى حيث قيدت بجدولها برقم ٤٨١٧ لسنة ٤١ قضائية ، وبجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٩ قضت المحكمة بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن العقد لايعتبر إدارياً إلا إذا كان أحد طرفيه شخصاً معنوياً عاماً ومتصلاً بمرفق عام ومتضمناً شروطاً غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص ، وإذ كان عقد النزاع قد أبرم بين مصنع ثلج الجمال وهو منشأة خاصة ، وشركة القاهرة للثلج والتبريد وهى إحدى شركات القطاع العام والتى تعتبر من أشخاص القانون الخاص ، فإنه يكون عقداً مدنياً تختص بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تنفيذه المحاكم العادية وليست محاكم مجلس الدولة .

وإذ إرتأى المدعى أن ثمة تنازعاً سلبياً فى الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى فقد أقام الدعوى الماثلة طالباً الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الإختصاص السلبى وفقاً للبند «ثانياً» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى وتتخلى كلتاها عن نظرها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى مثار التنازع قد حكم فيها القضاء العادى بعدم الإختصاص ولائياً بنظرها وإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى التى قضت هى الأخرى بعدم إختصاصها ولائياً بنظرها - فإن كلا من هاتين الجهتين تكون قد تخلت عن نظر الدعوى ويتوافر بذلك مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فيها .

وحيث أن المرء فى تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر هذه الدعوى هو تحديد طبيعة العقد المبرم بين المدعى بصفته والشركة التى يمثلها المدعى عليه والذى سبقت الإشارة إليه .

وحيث أنه من المقرر أن العقد الإدارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصاً معنوياً عاماً يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية وهو إنتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط إستثنائية بالنسبة إلى روابط القانون الخاص . ولما كانت شركات القطاع العام - ومنها الشركة المدعى عليها - من أشخاص القانون الخاص على ما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة ، وكان الثابت من الأوراق أن عقد النزاع قد أبرم بين المدعى بصفته حارساً قضائياً على مصنع ثلج الجمال وهو منشأة خاصة وشركة القاهرة للثلج والتبريد التى يمثلها المدعى عليه وهى من أشخاص القانون الخاص فإن مقتضى ذلك إعتبار هذا العقد من العقود المدنية التى يحكمها القانون الخاص ، وبالتالي فإن المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة عليه تدخل فى إختصاص القضاء العادى صاحب الولاية العامة وهو مايتعين القضاء به ، ولايؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها الفصل فى تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة ٢٥ المشار إليها فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين هذه الجهة إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الإختصاص ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور محمد عوض المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العنين و محمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدي محمد على أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رافت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٧)

القضية رقم ١١ لسنة ٨ قضائية « تنازع »

١ - قطاع عام - شركات « طبيعتها - عمالها » - الوقف الإحتياطي - إختصاص .
شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعامل بها لا يعد موظفاً عاماً وقرار
إيقافه عن العمل بسبب إحالته إلى المحاكمة الجنائية إجراء إحتياطي وليس جزاء
تأديبياً - المنازعة في شأن هذا الإيقاف لا تدخل في إختصاص قضاء مجلس الدولة وإنما يختص
بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

٢ - المحكمة الدستورية العليا - دعوى تنازع الإختصاص « ولاية - أثر الحكم فيها » .
ولاية المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في الفصل في تنازع الإختصاص الولائي
بتعيين الجهة القضائية المختصة - مقتضى حكمها في التنازع السلبى بتعيين الجهة المختصة إسباغ
الولاية من جديد عليها والتزامها بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها ولو كان قد صار نهائياً .

١ - شركات القطاع العام - ومنها بنك مصر المدعى عليه - هي
من أشخاص القانون الخاص ، وبالتالي لا يعد العامل بها موظفاً عاماً ،
واذ كان قرار رب العمل بإيقاف العامل بسبب إحالته إلى المحاكمة الجنائية ،
ليس جزاء تأديبياً - بالمعنى المنصوص عليه في البند الثالث عشر من
المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ - ولكنه إجراء إحتياطي يستهدف ترقية العامل مؤقتاً عن
مباشرة أعمال وظيفته إبتغاء المصلحة العامة ، ورعاية لكرامة الوظيفة
وصالح التحقيق ، فان المنازعة في شأن هذا الإيقاف ، وما ترتب عليه من
آثار ، لا تدخل في إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى
المنصوص عليه في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار
إليه ، وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

٢ - المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا - دون
غيرها - الفصل في تنازع الإختصاص الولائي بتعيين الجهة القضائية

المختصة وفق المادة (٢٥) من قانون المحكمة ، متى رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ، وتخلت كليهما عن نظرها فإن مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة بتعيين الجهة المختصة ، هو إسباغ الولاية من جديد على تلك الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الإختصاص ، ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

الإجراءات

بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع بينه وبين المدعى عليهما ، بعد أن تخلت كل من جهتي القضاء العادى والإدارى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع -على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى شمال القاهرة ، طالباً الحكم على المدعى عليه الأول وفى مواجهة المدعى عليه الثانى ، بإلزامه بصرف مرتبه إعتباراً من تاريخ وقفه عن العمل مع إلزامه بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عن الفصل التعسفى . وقال بياناً لدعواه ، أنه كان يعمل محاسباً بالبنك المصرى العربى ، الذى آل -بعد إجراءات التأميم ثم التصفية التى أشرف عليها البنك المركزى- إلى بنك مصر بما له من حقوق ، وما عليه من إلتزامات ، وقد وجهت إليه خلال فترة التصفية

تهمة الإختلاس من أموال البنك، وقدم للمحاكمة فى الجنحة رقم ١١٢٩٢ لسنة ١٩٦٢ جنح عابدين، وبناء على ذلك الإتهام، قام البنك بإيقافه عن العمل لحين الفصل فى هذه الجريمة . وإذ قضت محكمة الجنح المستأنفة ببراءته ورفض الدعوى المدنية التى كان بنك مصر قد أقامها ضده ، وأصبح هذا الحكم باثماً ، فقد تقدم إلى البنك طالباً العودة إلى عمله ، إلا أنه رفض إعادته للعمل ، كما رفض صرف مرتبه عن مدة الإيقاف . وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ حكمت الدائرة العمالية بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية فى القضية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٢ برفض الدعوى بالنسبة للشق الخاص بطلب التعويض عن الفصل التعسفى ، وبعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الشق الخاص بصرف مرتب المدعى مدة وقفه عن العمل ، طبقاً للمادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بحسبان أن وقف المدعى وحرمانه من المرتب هو من قبيل الجزاءات الذى تختص بنظر التظلم منها المحاكم التأديبية طبقاً لقانون مجلس الدولة - وبإحالة هذا الشق إلى المحكمة التأديبية المختصة ، حيث قيدت الدعوى برقم ٥١ لسنة ١٠ قضائية وبجلسة أول أغسطس ١٩٨٣ قضت المحكمة التأديبية فى تلك الدعوى بإلغاء القرار السلبى بإمتناع بنك مصر عن تسليم الطاعن عمله مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبإلزام البنك بمبلغ خمسمائة جنيه كتعويض عن الحرمان من الراتب طوال مدة إبعاده عن العمل . وإذ طعن بنك مصر فى هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالباً إلغاء الحكم المطعون فيه ، ورفض دعوى المطعون ضده ، فقد قضت هذه المحكمة بجلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٨٦ بإلغاء الحكم المشار إليه ، وبعدم إختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٠ قضائية المقامة من المطعون ضده ، تأسيساً على أنه لما كانت حقيقة طلبات المطعون ضده تتحصل فى إلغاء القرار السلبى بالإمتناع عن إعادته للعمل بالبنك ، وصرف مرتبه عن مدة وقفه عن العمل ، فإن موضوع هذه الدعوى يخرج عن الإختصاص الولائى لمحاكم القسم القضائى بمجلس الدولة ، بإعتبار أنها تتعلق بأحد العاملين فى البنوك ، وهو من شركات القطاع العام ، وبالتالي فإن الجهة القضائية

المختصة أصلاً بنظرها هي المحاكم العمالية التابعة لجهة القضاء العادى .

وحيث أنه من المقرر ، أن شركات القطاع العام - ومنها البنك المدعى عليه - هي من أشخاص القانون الخاص ، وبالتالي لا يعد العامل بها موظفاً عاماً ، وإذ كان قرار رب العمل بإيقاف العامل بسبب إحالته إلى المحاكمة الجنائية ، ليس جزاءً تأديبياً - بالمعنى المنصوص عليه فى البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ولكنه إجراء احتياطى يستهدف ترقية العامل مؤقتاً عن مباشرة أعمال وظيفته إبتغاء المصلحة العامة ، ورعاية لكرامة الوظيفة وصالح التحقيق ، فإن المنازعة فى شأن هذا الإيقاف ، وما ترتب عليه من آثار ، لا تدخل فى إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى المنصوص عليه فى المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار إليه ، وإنما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة وهو ما يتعين القضاء به . ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء الدائرة العمالية بمحكمة شمال القاهرة الإبتدائية بعدم إختصاصها بنظر الدعوى التى أقامها المدعى أمامها برقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٢ . ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا - دون غيرها - الفصل فى تنازع الإختصاص الولائى بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة ٢٥ من قانون المحكمة ، متى رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ، وتخلت كلتاها عن نظرهما ، فإن مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة بتعيين الجهة المختصة ، هو إسباغ الولاية من جديد على تلك الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الإختصاص ، ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وسامى فرج يوسف
وحضور السيد المستشار / السيد عبدالحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٨)

القضية رقم ٢ لسنة ١٠ قضائية « تنازع »

١ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - مناط قبولها .
مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد
أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن
نظرها - وشرطه أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمامهما عند رفع الأمر إلى المحكمة
الدستورية العليا .

٢ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - رفعها « أثره » .
دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - تقديم طلب تعيين الجهة المختصة بالدعوى ،
أثره ، وقف الدعوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه - يتحدد وضع الدعوى أمام المحكمة
الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام جهتي التنازع فى تاريخ تقديم الطلب
إليها .

٣ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - إجراءاتها .
عدم تقديم مايدل على تمسك جهتي التنازع باختصاصهما ، أثره ، عدم قبول
الدعوى - تقديم شهادة بأن الدعوى مؤجل نظرها أمام جهة المحاكم ، لايفيد تمسكها
باختصاصها .

٢،١ - مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص
الإيجابى - وفقاً للبند "ثانياً" من المادة (٢٥) من قانون المحكمة
الدستورية العليا هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من
جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى
إحداها عن نظرها ، وشرط إنطباقه ، هو أن تكون الخصومة قائمة فى
وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة
الدستورية العليا ، مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة
المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص فى
الفقرة الثالثة من المادة (٣١) من قانون المحكمة ، على أنه يترتب
على تقديم الطلب ، وقف الدعوى القائمة المتعلقة به ، حتى الفصل

فيه ، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الإختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التي تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الإختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة ، ولإعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء سالفتى الذكر قد إتخذته من إجراءات ، أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

٣ - لئن كان الثابت من الأوراق ، أن محكمة القضاء الإدارى قد فصلت فى الشق المستعجل من الدعوى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء الإدارى بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها ، وكان المدعون لم يرفقوا بطلب تعيين جهة القضاء المختصة وفقا لحكم المادتين (٣١) ، (٣٤) من قانون المحكمة الدستورية العليا ما يدل على أن جهة القضاء العادى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها ، أو مضت هى الأخرى فى نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بتمسكها بإختصاصها ، ولا يغنى عن ذلك الشهادة المقدمة مع الطلب بأن الدعوى مقيدة بجدول محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ومؤجلة لنظرها ، ذلك أن هذه الشهادة لم تتضمن ما يفصح عن تمسك تلك المحكمة بإختصاصها بنظر الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى التنازع فى تاريخ رفعها تكون قد خلت مما يدل على قيام تنازع إيجابى على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستتھض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ يولية سنة ١٩٨٨ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بتعيين القضاء العادى جهة مختصة بنظر النزاع بينهم وبين المدعى عليهم دون القضاء الإدارى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى الأول بصفته رئيساً لمجلس إدارة جمعية أحمد عرابى التعاونية الزراعية لإستصلاح وتعمير وتنمية الأراضى ، كان قد أقام الدعوى رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٠ قضائية ، أمام محكمة القضاء الإدارى ، طالباً بالحكم بوقف تنفيذ وإلغاء كل من قرار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٤ ، وقرار رئيس جهاز تعمير وتنمية مدينة العبور رقم ٥ الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٥ ، فيما تضمناه من إزالة إدارية للإشغالات والمنشآت التى أقامتها الجمعية على الأراضى المخصصة لإنشاء مدينة العبور . وبجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، وأمرت بإحالتها بحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للإختصاص ، حيث قيدت برقم ٣١١٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى جنوب القاهرة . كما أقام المدعى الأول بصفته الدعوى رقم ٤٦٦٩ لسنة ٤٠ قضائية ، أمام محكمة القضاء الإدارى ، طالباً بالحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ١١ لسنة ١٩٨٦ بإزالة تعديات الجمعية على الأراضى المخصصة لإنشاء مدينة العبور ، كذلك إتخذ المدعون الآخرون من ذات المنازعة موضوعاً لدعواهم رقم ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية ، المقامة أمام محكمة القضاء الإدارى ، حيث قضت بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٨٧ - بعد ضم الدعويين رقمى ٤٦٦٩ ، ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية - برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وقد طعن المدعون فى هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٣٣ قضائية ، ولم يفصل فيه حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة .

وإذ إرتأى المدعون أن ثمة تنازعا إيجابيا على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة طالبين الحكم بتعيين جهة القضاء العادى - المحكمة الإبتدائية - جهة مختصة بالفصل فى النزاع المنظور شقه المستعجل أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٣٣ قضائية ، وشقه الموضوعى أمام محكمة القضاء الإدارى بالدعويين رقمى ٤٦٦٩ ، ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الإختصاص الإيجابى - وفقا للبند «ثانيا» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ، ولا تتخلى إحداهما عن نظرها ، وشرط إنطباقه ، هو أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا ، مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة المشار إليه ، على أنه يترتب على تقديم الطلب ، وقف دعاوى القائمة المتعلقة به ، حتى الفصل فيه ، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الإختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الإختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة ، ولا إعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء سالفتى الذكر قد إتخذته من إجراءات ، أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

وحيث أنه ، ولئن كان الثابت من الأوراق ، أن محكمة القضاء الإدارى قد فصلت فى الشق المستعجل من الدعويين رقمى ٤٦٦٩ ، ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية ، برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وطعن المدعون فى هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بمقتضى الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٣٣ قضائية ، مما ينبىء عن تمسك جهة القضاء الإدارى بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة

عليها فى هذا الشأن، وكان الثابت كذلك أن محكمة القضاء الإدارى قضت فى الدعوى رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٠ قضائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها، وبإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للإختصاص، حيث قيدت بجدولها برقم ٣١١٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى جنوب القاهرة، إلا أن المدعين لم يرفقوا بطلب تعيين جهة القضاء المختصة، وفقاً لحكم المادتين ٣١، ٣٤ من قانون المحكمة المشار إليه مايدل على أن جهة القضاء العادى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة أمامها، أو مضت هى الأخرى فى نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بتمسكها بإختصاصها. ولا يغنى عن ذلك الشهادة المقدمة مع الطلب بأن الدعوى رقم ٣١١٥ لسنة ١٩٨٧ مقيدة بجدول محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ومؤجلة إلى جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ أمام الدائرة السابعة المدنية، ذلك أن هذه الشهادة لم تتضمن ما يفصح عن تمسك تلك المحكمة بإختصاصها بنظر الدعوى، ومن ثم فإن دعوى التنازع فى تاريخ رفعها تكون قد خلت مما يدل على قيام تنازع إيجابى على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستتھض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد
الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدي محمد على وسامى فرج يوسف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢٩)

القضية رقم ١ لسنة ١١ قضائية « منازعة تنفيذ »

- المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها «الطعن فيها» - أحوال الإغفال.
أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن - إدعاء المدعى
إغفال الحكم الفصل فى طلبه رغم تعقب الحكم طلباته كافة - الإدعاء لا يندرج فى أحوال الإغفال
المنصوص عليها فى المادة (١٩٣) مرافعات، وإنما يعتبر طعناً فى الحكم غير مقبول.

- الثابت أن حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى
الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣ قضائية «دستورية» بتاريخ ١٥ أبريل سنة
١٩٨٩ قد تعقب طلبات المدعية فيها، وما إستهدفته من تلك الدعوى
بالفصل فى دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وفى مدى
دستورية المادتين الثانية والسادسة. وقضت المحكمة - إستناداً إلى
الأسباب التى أوضحتها الحكم المشار إليه - بعدم قبول الدعوى، ومن ثم
فإن الدعوى الماثلة - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانونى
الصحيح - لا تندرج فى أحوال الإغفال التى نص عليها قانون المرافعات
المدنية والتجارية فى المادة (١٩٣) منه وتعتبر فى حقيقتها طعناً فى
الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها، بالمخالفة
لنص المادة (٤٨) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تقضى بأن أحكام المحكمة
وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، الأمر الذى تكون معه الدعوى غير
مقبولة.

الإجراءات

بتاريخ ١٦ مايو ١٩٧٩ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع -وعملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات - بإستكمال ما أغفله الحكم المطعون فيه بالفصل في إعتبار المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ كأن لم تكن لمخالفة القانون لحكم المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ من الدستور .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضيرها أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل في أن المدعية أقامت دعاوها تنعى فيها على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا -في الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣ قضائية «دستورية» بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٨٩- أنه أغفل إعتبار المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة كأن لم تكن ، لمخالفة القانون لحكم المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ من الدستور .

وحيث أنه متى كان ذلك ، وكان الثابت أن حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣ قضائية «دستورية» بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٨٩ قد تعقب طلبات المدعية فيها ، وما إستهدفته من تلك الدعوى بالفصل في دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وفي مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة .

وقضت المحكمة -إستناداً إلى الأسباب التي أوضحها الحكم المشار إليه - بعدم قبول الدعوى..... إلخ، ومن ثم فإن هذه الدعوى -وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح - لا تندرج فى أحوال الإغفال التى نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة ١٩٣ منه وتعتبر فى حقيقتها طعنأ فى الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى المشار إليها ، بالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن ، الأمر الذى تكون معه الدعوى الماثلة غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وألزمت المدعية المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدي محمد على
وحضور السيد المستشار / السيد عبدالحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣٠)

القضية رقم ١٣ لسنة ٨ قضائية « تنازع »

- ١ - دعوى تنازع الاختصاص - مناط قبولها .
مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى إحداهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها - وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي هو أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إليها .
- ٢ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - أثر رفعها .
تقديم طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى - أثره - وقف الدعاوى القائمة المتعلقة بدعوى التنازع حتى الفصل فيها - يتحدد وضع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التي تكون عليها الخصومة أمام جهتي التنازع في تاريخ تقديم الطلب إليها .
- ٣ - دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - إجراءاتها .
دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - عدم تقديم المدعى ما يدل على تمسك جهتي التنازع باختصاصهما - أثره - عدم قبول الدعوى .
- ٤ - قضاء إداري " هيئة مفوضي الدولة " .
المنازعة الإدارية في شقها الموضوعي لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإداري إلا بعد قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتبليغها للمرافعة وتقديم تقريرها عن كل الجوانب الواقعية والقانونية المثارة على ضوء الطلبات الختامية فيها ، إلى رئيس المحكمة لتعيين تاريخ جلسة نظرها - تحضير هيئة مفوضي الدولة المنازعة الإدارية أو إستكمال هذا التحضير وتبليغها للمرافعة لا ينطوي على قضاء من محكمة القضاء الإداري باختصاصها أو مضيقها في نظرها .

- ١ ، ٢ - مناط قبول الفصل في تنازع الاختصاص وفقاً للبند ثانياً من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تتخلى إحداهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها . وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي هو أن

تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة (٣١) من قانون المحكمة المشار إليه ، على أنه يترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه ، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الإختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى بتنازعهما على الإختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة ، ولا إعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء سالفتى الذكر قد إتخذته من إجراءات أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

٣ ، ٤ - إن عدم إرفاق المدعية بصحيفة دعوى التنازع - وفقاً للمادة (٣١) من قانون المحكمة الدستورية العليا - ما يدل على أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها ، أو مضت فى نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها ، حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا إيجابيا على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه ولاينال من ذلك الشهادة التى أرفقتها المدعية بصحيفة هذه الدعوى والتى تدل على أن الدعوى الإدارية لاتزال أمام محكمة القضاء الإدارى فى مرحلة التحضير بهيئة مفوضى الدولة ، ذلك أنه من المقرر وفقاً لأحكام المادتين (٢٧) ، (٢٩) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المنازعة الإدارية فى شقها الموضوعى لاتعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة على ضوء الطلبات الختامية التى أبداهها الخصوم ثم تقدم تقريراً مسبباً فى نهاية المطاف بالرأى القانونى إلى رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى ، بما مؤداه أن قيام هيئة مفوضى الدولة بتحضير المنازعة الإدارية أو إستكمال هذا التحضير وتهيئتها للمرافعة لاينطوى على قضاء من محكمة القضاء الإدارى بإختصاصها

أو مضيها فى نظر المنازعة المطروحة عليها ، إذ لا يتصور صدور قضاء من محكمة القضاء الإدارى فى الشق الموضوعى من المنازعة الإدارية قبل أن تعرض هيئة مفوضى الدولة تقريرها بشأنه مشتملا على الجوانب الواقعية والقانونية المثارة بالنسبة إليه على ضوء الطلبات الختامية فى الدعوى سواء كان هذا القضاء متعلقاً بولايتها بنظر الدعوى ، أو صادراً فى موضوعها ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٨٦ ، أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة تعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهتى القضاء الإدارى والعادى بنظر النزاع بينها وبين المدعى عليه الأول ، بعد أن رفع الأخير هذا النزاع أمام كل من هاتين الجهتين ، ولم تتخل إحداهما عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، وسماع الإيضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى عليه الأول فى الدعوى الماثلة ، كان قد أقام الدعوى رقم ٦٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى محكمة شبين الكوم الابتدائية ضد شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج طالباً الحكم بإلغاء قرار وزير الصناعة بترقية السيد / لوظيفة مدير عام الإدارة القانونية بالشركة وبأحقية فى الترقية إليها مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وإذ قضت محكمة شبين الكوم الابتدائية ببطلان صحيفة الدعوى ، فقد بادر المدعى عليه الأول إلى إقامة

دعوى جديدة برقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شبين الكوم ضد الخصوم أنفسهم وعن الموضوع ذاته وبالطلبات عينها ، وقد قضت محكمة شبين الكوم الابتدائية بعدم اختصاصها بنظرها وإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى ، وطعن إستئنافياً فى كل من الحكم الصادر ببطلان صحيفة الدعوى رقم ٦٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ ، وبإختصاص محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ، وقد ألغى الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى الأولى وقيدت لدى إعادتها إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية برقم ٣٦٦٢ لسنة ١٩٨٤ ، إلا أن هذه المحكمة قضت بجلستها فى ٢١ مايو سنة ١٩٨٤ بإحالة هذه الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى وقيدت أمامها برقم ٧٠٦٠ لسنة ٣٨ قضائية . كما ألغى الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شبين الكوم ، وقيدت لدى إعادتها إلى هذه المحكمة برقم ٣٦٦٣ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى شبين الكوم .

وإذ إرتأت المدعية أن ثمة تنازعا إيجابيا على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى ، فقد أقامت الدعوى الماثلة طالبة تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع .

وحيث أن مناط قبول الفصل فى تنازع الإختصاص وفقاً للبند ثانياً من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ، ولا تتخلى إحدهما عن نظرهما أو تتخلى كليهما عنها . وشرط إنطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابى هو أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إلى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع إلى النص فى الفقرة الثالثة من المادة (٣١) من قانون المحكمة المشار إليه على أنه يترتب على تقديم الطلب وقف دعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه ، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الإختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة أمام كل من جهتى القضاء المدعى

بتنازعهما على الإختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة إلى هذه المحكمة ، ولا إعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء سالفتى الذكر قد اتخذته من إجراءات أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ.

وحيث أن المدعية لم ترفق بصحيفة الدعوى الماثلة -وفقاً للمادة (٣١) من قانون المحكمة الدستورية العليا - ما يدل على أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت بإختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها فى الدعوى رقم ٧٠٦٠ لسنة ٣٨ قضائية ، أو مضت فى نظرها بما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا إيجابياً على الإختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه . و لاينال مما تقدم الشهادة التى أرفقتها المدعية بصحيفة الدعوى الراهنة والتى تدل على أن الدعوى رقم ٧٠٦٠ لسنة ٣٨ قضائية لاتزال أمام محكمة القضاء الإدارى فى مرحلة التحضير بهيئة مفوضى الدولة ، ذلك أنه من المقرر وفقاً لأحكام المادتين (٢٧) ، (٢٩) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المنازعة الإدارية فى شقها الموضوعى -لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة على ضوء الطلبات الختامية التى أبداه الخصوم ثم تقدم تقريراً مسبباً فى نهاية المطاف بالرأى القانونى إلى رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى بما مؤداه أن قيام هيئة مفوضى الدولة بتحضير المنازعة الإدارية أو إستكمال هذا التحضير و تهيئتها للمرافعة لاينطوى على قضاء من محكمة القضاء الإدارى بإختصاصها أو مضيها فى نظر المنازعة المطروحة عليها ، إذ لايتصور صدور قضاء من محكمة القضاء الإدارى فى الشق الموضوعى من المنازعة الإدارية قبل أن تعرض هيئة مفوضى الدولة تقريرها بشأنه مشتملاً على الجوانب الواقعية و القانونية المثارة بالنسبة إليه على ضوء الطلبات الختامية فى الدعوى سواء كان هذا القضاء متعلقاً بولايتها بنظر الدعوى ، أو صادراً فى موضوعها ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٩١

رئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد
ولى الدين جلال وحمدي محمد على وسامى فرج يوسف ومحمد على عبد الواحد
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣١)

القضية رقم ٢ لسنة ٩ قضائية « تنازع »

١- دعوى «تكييفها» - طلب تفسير .

تكييف الدعوى يخضع لرقابة المحكمة التى تعطىها وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح-إبانة المدعى فى طلباته فى الدعوى التى أعطاها وصف التنازع أنه يستهدف تحديد مسبق لمدى إختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التنازع بين حكم مصرى وحكم جهة التحكيم الدولى -حقيقة الدعوى أنها طلب تفسير نص المادة (٢٥) ثالثاً من قانون المحكمة الدستورية العليا .

٢- طلب التفسير «إجراءاته» .

قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير العدل -عدم إتصال المحكمة بالطلب متى قدم مباشرة من المدعى .

١- المقرر قانوناً أن العبرة فى تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم، بل هو أمر يخضع لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح متقضية فى سبيل ذلك طلبات المدعى فيها مستظهرة حقيقة مراميها وأبعادها . ولما كان المستهدف من الدعوى الماثلة -المودعة صحيفتها بإعتبارها دعوى تنازع- بحسب الطلبات فيها وما أورده المدعى شرحاً لها هو تحديد مسبق-ويحصر اللفظ- لمدى إختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التنازع بين حكم مصرى وحكم جهة التحكيم الدولى ، فإن مقتضى ذلك تفسير نص المادة (٢٥) ثالثاً من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والمتضمن تقرير إختصاص هذه المحكمة بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، توصلنا إلى تحقيق غاية المدعى من دعواه .

٢ - لما كان قانون المحكمة الدستورية العليا بعد أن بين فى المادة (٢٦) منه الحالات التى تتولى فيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين، نص فى المادة (٣٣) منه على أن «يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية» ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة (٣٣) المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل. لما كان ذلك، وكان طلب التفسير المائل إنما يثيره المدعى مباشرة فى هذه الدعوى ولم يكن بناء على طلب أى من هذه الجهات كما لم يقدم إلى المحكمة من وزير العدل، ومن ثم لم يتصل بها إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، فإنه يكون غير مقبول.

الإجراءات

بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بإعتبار أنها دعوى تنازع، طالباً الحكم التقريرى بإختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التنازع بين الأحكام المصرية وقرارات التحكيم الدولى.

والمدعى عليه الأول بصفته قدم مذكرة طلب فيها الحكم أصلياً بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وإحتياطياً بعدم قبولها. وأودعت هيئة قضايا الدولة مذكرة خلصت فيها إلى طلب الحكم بعدم قبول الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها. ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة.

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الأوراق-تتوصل فى أن المدعى أقام هذه الدعوى بحسبانها مادة «تتازع» بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٧ خلص فى ختامها إلى طلب الحكم التقريرى عملا بالمادة (٣) من قانون المرافعات، بإختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التتازع بين الأحكام المصرية وقرارات التحكيم الدولى، وضمن شرح دعواه أن هناك نزاعاً قضائياً حسم بحكم ألزم المدعى عليهم برد سبائك وجنيهاات ذهبية، إلا أنه لم يتمكن من تنفيذ فإقام دعوى أمام محكمة القيم فى هذا الخصوص، ويهمه-قبل اللجوء للتحكيم الدولى-حسم الجدل حول إختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التتازع بين حكم مصرى وحكم جهة التحكيم.

وحيث أن المقرر قانوناً أن العبرة فى تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم، بل هو أمر يخضع لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح متقصية فى سبيل ذلك طلبات المدعى فيها مستظهرة حقيقة مراميتها وأبعادها.

وحيث أنه لما كان المستهدف من الدعوى الماثلة بحسب الطلبات فيها وما أورده المدعى شرحاً لها هو تحديد مسبق-وبحصر اللفظ-لمدى إختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التتازع بين حكم مصرى وحكم جهة التحكيم الدولى، فإن مقتضى ذلك تفسير نص المادة (٢٥) ثالثاً من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والمتضمن تقرير إختصاص هذه المحكمة بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين، توصلنا إلى تحقيق غاية المدعى من دعواه.

وحيث أنه متى كان ما تقدم، وقد إنتهت المحكمة إلى أن التكييف القانونى الصحيح للدعوى الماثلة هو كونها دعوى تفسير للمادة (٢٥) ثالثاً من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وكان قانون المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر بعد أن بين فى المادة (٢٦) منه الحالات التى تتولى فيها هذه المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين، نص فى المادة (٣٣) منه على أن «يقدم طلب

التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية» ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة (٣٣) المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل. لما كان ذلك وكان طلب التفسير المائل إنما يثيره المدعى فى هذه الدعوى ولم يكن بناء على طلب أى من هذه الجهات كما لم يقدم إلى المحكمة من وزير العدل، ومن ثم لم يتصل بها إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً، فإنه يكون غير مقبول.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر ومحمد ولى الدين جلال وفاروق عبد الرحيم
غليم وحمدى محمد على وسامى فرج يوسف ومحمد على عبدالواحد
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٣٢)

القضية رقم ١ لسنة ١١ قضائية «تنازع»

١ - دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - مناط قبولها .
مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن
يكون أحدهما صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من
جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسمتا النزاع فى موضوعه وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً .

٢ - دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة «شرط التناقض» - قضاء مدنى وجنائى - قضاء
تأديبى - قضاء القيم .

التناقض بين الأحكام النهائية الذى يتعذر معه تنفيذها معاً ، طبقاً للمادة (٢٥) ثالثاً
من قانون المحكمة الدستورية العليا - إمكان إثارة بين حكمى القضاء المدنى وقضاء القيم اللذين
تناولا بقضائهما فرض الحراسة على مال معين ، وملكية الأموال التى شملتها تدابير
الحراسة - إنتفاؤه بين أى من هذين الحكمين وحكمى البراءة فى الدعويين الجنائية والتأديبية
اللذين تستقل كل منهما بخصائصها وموضوعها وطبيعتها وأطرافها - لا يتعذر الجمع بين تنفيذ
حكمى البراءة وتنفيذ الأحكام الصادرة بفرض الحراسة .

١ ، ٢ - مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء طبقاً للبند ثالثاً من
المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، هو أن يكون أحد
الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص
قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكون الحكمان قد حسمتا ذات
النزاع فى موضوعه وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً ، وبالتالي فإن
التناقض المدعى بوجوده - فى الدعوى الماثلة - لا يثور إلا بين الأحكام
الصادرة من القضاء المدنى والتى إنتهت بحكم محكمة النقض فيها ،
وبين الأحكام الصادرة من قضاء القيم والمنتھية بحكم المحكمة العليا
للقيم فيها ، بإعتبار أن هذه الأحكام هى التى تناولت بقضائهما فرض
الحراسة وملكية الأموال التى شملتها تدابير الحراسة ، بينما لا يتصور
وجود ذلك التناقض بين أى من تلك الأحكام من جهة ، وبين الحكمين

الصادرين فى الدعويين الجنائية والتأديبية اللتين تستقل كل منهما بخصائصها وموضوعها وطبيعتها وأطرافها من جهة أخرى ، حيث لا يتعذر الجمع- فى الدعوى الماثلة- بين تنفيذ الحكمين الصادرين بالبراءة جنائياً وتأديبياً ، وبين تنفيذ الأحكام الصادرة بفرض الحراسة على مال معين فى يد خاضع محدد .

الإجراءات

بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٨٩ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبين الحكم بتنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعويين رقمى ١٠٤٧٩ ، ١٠٤٨٠ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى جيزة ، وفى الإستئناف رقم ٢٨٧٧ لسنة ١٠٢ قضائية-القاهرة ، وفى الدعوى التأديبية رقم ٣ لسنة ١٢ قضائية-أسيوط ، وفى الجنائية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨٦ قسم الدقى المقيدة برقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ كلى الجيزة ، وذلك دون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم فى الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ قضائية-قيم عليا .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع-على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق-تتحصل فى أن المدعى العام الإشتراكى أصدر قراره رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٤ بمنع المدعى عليه الثالث من التصرف فى أمواله إستناداً إلى إرتكابه أفعالا من شأنها الإضرار بالمصالح الإقتصادية للمجتمع الإشتراكى ، ثم أحاله إلى محكمة القيم فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٤ قضائية حراسات التى أصدرت حكمها بجلسة ٩ يونية سنة ١٩٨٤ بفرض الحراسة على أمواله ، وقد تضمن بيان غناصر ذمته المالية

المرفق بأوراق تلك الدعوى بعض الأموال التى كشفت التحقيقات عن أنها فى حيازته وتحت سيطرته وأنه المصدر الحقيقى لها ولو أنها بإسم غيره ، إذ أدرج به صيدلية..... وكذا أرضاً زراعية مساحتها

س ط ف

١٠ ٢٢ ٤٦ ، فى حين أن الصيدلية مسجلة بإسم المدعى الأول والأرض الزراعية مسجلة بإسم المدعية الثانية ، ومن ثم فقد تقدمت هذه المدعية بطلب التدخل فى الدعوى سالفة الذكر إستناداً إلى الفقرة الأولى من المادة (١٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب التى تنص على أن الحراسة لا تشمل إلا الأموال التى فى ملك الخاضع فعلاً فى تاريخ فرضها ، إلا أن المحكمة قضت فى تلك الدعوى بجلاسة ٩ يونيه سنة ١٩٨٤ بفرض الحراسة على أموال المدعى عليه الثالث - ومن بينها الصيدلية والأرض الزراعية السالف الإشارة إليهما - وبرفض طلب التدخل المقدم من المدعية الثانية . ومن ثم فقد أقامت هذه المدعية الدعوى رقم ٨٠ ٤١٠ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى الجيزة ، كما أقام المدعى الأول الدعوى رقم ٧٩ ٤١٠ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى الجيزة طالبين الحكم بأحققيتهما للأموال المملوكة لهما والتى أدرجت ضمن عناصر بيان الذمة المالية للمدعى عليه الثالث ، وشملها الحكم الصادر بفرض الحراسة من محكمة القيم بجلاسة ٩ يونيه سنة ١٩٨٤ فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٤ قضائية حراسات المشار إليها . وإذ قررت محكمة الجيزة الابتدائية ضم الدعوى رقم ٧٩ ٤١٠ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى الجيزة إلى الدعوى رقم ٨٠ ٤١٠ مدنى كلى الجيزة ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت بجلاسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ للمدعين بطلباتهما ، فقد إستأنف المدعى العام الإشتراكى هذا الحكم - كما إستأنفه المحكوم لهما بسبب عدم شموله بالنفاذ المعجل - وبعد ضم الإستئنافين قضت محكمة إستئناف القاهرة بجلاسة ١٢ يونيه ١٩٨٥ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المدعى العام الإشتراكى فى هذا الحكم بطريق النقض حيث قيد الطعن برقم ٢٣ ٩٨ لسنة ٥٥ قضائية ، وبجلاسة ٢٦ يناير سنة ١٩٨٩ حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وبإلغاء

الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى وبإختصاص محكمة القيم بنظرها .

وحيث أن المدعى العام الإشتراكى كان قد أصدر فى ٣ يوليه سنة ١٩٨٥ الأمر رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ بمنع المدعين من التصرف فى أموالهما ، ثم قدم الدعوى إلى محكمة القيم فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٥ بطلب فرض الحراسة على أموالهما لأنهما أتيا أفعالا من شأنها الإضرار بالمصالح الإقتصادية للمجتمع الإشتراكى بأن ساعدا شقيقهما المدعى عليه الثالث على التهرب من أداء الضرائب المستحقة عليه ، وعلى إخراج بعض أمواله التى أخضعت للحراسة بحكم قضائى نهائى فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٤ قيم حراسات السالف الإشارة إليه ، فقد حكمت محكمة القيم فى تلك الدعوى التى قيدت برقم ٣ لسنة ١٥ قيم حراسات بجلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٦ بفرض الحراسة على أموالهما الموضحة بأسبابه . فطعن المدعيان فى هذا الحكم أمام المحكمة العليا للقيم حيث قيد الطعن برقم ٢٥ لسنة ٦ قضائية قيم عليا ، وحكمت المحكمة فيه بجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ بقبول الطعن وبإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى ، وتضمنت أسباب هذا الحكم أن طلب فرض الحراسة على الأطيان الزراعية والصيدلية السالف الإشارة إليها فيما تقدم - بإعتبارها أموالا مملوكة للطاعنين - يناقض حجية الحكم النهائى الصادر فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٤ قضائية قيم فى ٩ يونيه سنة ١٩٨٤ الذى قضى بفرض الحراسة على هذه الأموال بإعتبارها فى حيازة الخاضع - المدعى عليه الثالث - وتحت سيطرته وأنه هو مصدر هذه الأموال ، إستناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة (١٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، والتى تقضى بأنه يجوز للمحكمة أن تفرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ، ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء ، اذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال .

وحيث أن النيابة الإدارية كانت قد أقامت الدعوى التأديبية رقم ٣ لسنة ١٢ قضائية أسيوط ضد المدعية الثانية بوصف أنها قد

خرجت على مقتضى واجباتها الوظيفية بأن أثبتت على خلاف الحقيقة بإقرار ذمتها المالية أنها تمتلك مساحة
س ط ف

١٠ ٢٢ ٤٦ المشار إليها ، فى حين أن هذه الاطيان مملوكة لشقيقها المدعى عليه الثالث دعما لموقف الأخير فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٤ قيم حراسات السالف الإشارة إليها . وبجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة التأديبية بأسقوط ببراءتها مما نسب إليها ، ولم يطعن فى هذا الحكم فصار نهائياً وباتاً . كما كانت النيابة العامة قد أحالت المدعين فى القضية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ جنايات الجيزة إلى المحاكمة بتهمة التهرب من الضرائب ، وقد حكمت المحكمة بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٧ ببراءتهما مشيرة فى أسباب حكمها أنه قد إستبان لها عدم ثبوت تهرب ضريبى يمكن نسبته للمتهمين ، وأن الأطيان الزراعية والصيدلية السالف الإشارة إليهما فيما تقدم مملوكان لهما .

وحيث أن المدعين يطلبان فض التناقض القائم بين الأحكام الصادرة فى الدعويين رقمى ١٠٤٧٩ و ١٠٤٨٠ لسنة ٨٤ مدنى كلى الجيزة ، وفى الإستئناف المقام عنهما والمحكوم فيه من محكمة إستئناف القاهرة بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف ، وفى الدعوى رقم ٣ لسنة ١٢ قضائية المحكوم فيها بجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٥ بالبراءة من المحكمة التأديبية بأسقوط ، وفى الجناية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ كلى الجيزة المحكوم فيها بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٧ من محكمة جنايات الجيزة بالبراءة أيضاً - ومؤداها جميعاً من وجهة نظرهما إعتبار العقارات محل النزاع مملوكة للمدعين - من جهة ، وبين الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم فى الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٥ قضائية قيم والمقيد بجدول المحكمة العليا للقيم برقم ٢٥ لسنة ٦ والذى أقر إخضاع تلك العقارات للحراسة بحسبان أنها فى حيازة الخاضع - المدعى عليه الثالث - وتحت سيطرته وأنه هو المصدر الحقيقى لها ، من جهة أخرى .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن

تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتي قضاء طبقاً للبند ثالثاً من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكون الحكمان قد حسمتا ذات النزاع فى موضوعه ، وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً ، وبالتالي فإن التناقض المدعى بوجوده - فى الدعوى الماثلة - لا يثور إلا بين الأحكام الصادرة من القضاء المدنى والتي إنتهت بحكم محكمة النقض الصادر بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٨٩ فى الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ قضائية ، وبين الأحكام الصادرة من قضاء القيم والمنتھية بحكم المحكمة العليا للقيم بجلسته ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ فى الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ قيم عليا ، بإعتبار أن هذه الأحكام هى التى تناولت بقضائها فرض الحراسة وملكية الأموال التى شملتها تدابير الحراسة ، بينما لا يتصور وجود ذلك التناقض بين أى من تلك الأحكام من جهة ، وبين الحكمين الصادرين فى الدعويين الجنائية والتأديبية اللتين تستقل كل منها بخصائصها وموضوعها وطبيعتها وأطرافها من جهة أخرى ، حيث لا يتعذر الجمع - فى الدعوى الماثلة - بين تنفيذ الحكمين الصادرين بالبراءة جنائياً وتأديبياً ، وبين تنفيذ الأحكام الصادرة بفرض الحراسة على مال معين فى يد خاضع محدد .

لما كان ذلك ، وكان مقتضى صدور حكم محكمة النقض بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٨٩ فى الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ قضائية ، هو إلغاء جميع الأحكام السابق صدورها إبتدائياً وإستئنافياً لصالح المدعين ، بحيث لم يبق بعد صدور هذا الحكم البات إلا حد واحد من حدى التناقض ، يتمثل فى حكم المحكمة العليا للقيم بجلسته ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ بما قضى به من إلغاء الحكم الصادر بفرض الحراسة على أموال المدعين ، فإن الدعوى الماثلة لا تثير تناقضاً بين الأحكام القضائية بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثاً من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه ويستتھض ولايتها للفصل فيه ، الأمر الذى يتعين معه ، الحكم بعدم قبول

الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العيلين ومحمد ولى
الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وحمدى محمد على وسامى فرج يوسف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
المفاوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٣٣)

القضية رقم ١٠ لسنة ١١ قضائية « تنازع »

١ - محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » - محكمة الأحداث - دعوى تنازع الاختصاص السلبى .

محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ محكمة إستثنائية لا تتبع القضاء العادى وتختص بالفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية والجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ - محكمة الأحداث إحدى محاكم جهة القضاء العادى - طرح الدعوى الجنائية عن موضوع واحد أمام هاتين المحكمتين وتخليهما عن نظرها ، أثره ، تحقق مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبى .

٢ - أحداث « سن الحدث - إثباته » .

الحدث هو من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة - تقدير سن الحدث لا يكون إلا بوثيقة رسمية ، إلا إذا ثبت عدم وجودها فبواسطة خبير .

١ ، ٢ - مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص طبقاً للبند « ثانياً » من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ هى محكمة إستثنائية لا تتبع القضاء العادى ، فقد إختصها المشرع فى المادتين السابعة والتاسعة من القانون سالف الذكر بالفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية والجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية متى

أعلنت حالة الطوارئ ، وقضت المادة الثانية عشرة منه بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة منها والتي تعد نهائية بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولرئيس الجمهورية طبقاً للمادتين الرابعة عشر والخامسة عشر أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدلها بعقوبة أخرى أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها سواء عند عرض الحكم للتصديق أو بعد التصديق عليه . ولما كان الحكم الأول قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا بأسقوط المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ ، وهى محكمة إستثنائية لا تتبع جهة القضاء العادى بينما صدر الحكم الثانى من محكمة أحداث بندر أول أسقوط وهى إحدى محاكم جهة القضاء العادى ، فإن الحكمين يكونان قد صدرا من جهتين قضائيتين مختلفتين ، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الإختصاص السلبى .

٣ - من المقرر وفقاً لنص المادة الأولى من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أنه «يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة.....» كما تنص المادة (٣٢) منه على أن «لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير» ، ومؤدى هذين النصين أن المقصود بالحدث هو من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، وأن تقدير هذه السن لا يكون إلا بوثيقة رسمية ، إلا إذا ثبت عدم وجودها فيكون التقدير بواسطة خبير . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما ورد بأسباب حكم محكمة بندر أول أسقوط محل التنازع أن المدعى عليه من مواليد ٢٩ يوليه سنة ١٩٥٤ طبقاً لشهادة قيد ميلاده المقدمة لتلك المحكمة ، فإن سنه وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه فى ١٥ يوليه سنة ١٩٧٥ تكون قد جاوزت ثمانى عشرة سنة . ومن ثم ، فإن الإختصاص بمحاكمته ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا طوارئء دون محكمة الأحداث .

الإجراءات

بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٩ أودع المدعى بصفته صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين الجهة المختصة بنظر قضية النيابة العامة رقم ٣٧٢١ لسنة ١٩٧٥ قسم ثانى أسيوط والمقيدة برقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ جنائيات أحداث بندر أول أسيوط ، بعد أن تخلص عن نظرها كل من القضاء العادى ، ومحكمة أمن الدولة العليا طوارىء .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد إتهمت المدعى عليه وآخر بأنهما فى يوم ١٥ يوليه سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم ثانى أسيوط : أولا : شرعا فى سرقة كمية الأسمنت المبينة بالتحقيقات والمملوكة لمديرية الإسكان بأسيوط حالة كون المتهم الأول (المدعى عليه) حاملا سلاحاً نارياً ظاهراً ، ثانيا : المتهم (المدعى عليه) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن ، وقيدت الدعوى برقم ٣٧٢١ لسنة ١٩٧٥ قسم ثانى أسيوط ، وقد أمرت النيابة العامة بإحالة القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا . (طوارىء) لمعاقبة المتهمين بمقتضى مواد الإتهام (وفقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء والأمر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧) ، وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٧٨ حكمت محكمة أمن الدولة العليا غيابياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم الأول (المدعى عليه) وبإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، كما قضت بمعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وأقامت المحكمة قضاءها بالنسبة للمتهم

الأول (المدعى عليه) على أنه حدث إذ يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً حسبما ورد بتقرير مفتش الصحة المختص . وقد تم التصديق على هذا الحكم من نائب الحاكم العسكرى العام . وإذ قامت النيابة العامة بإحالة الأوراق بالنسبة إلى المدعى عليه إلى محكمة أحداث بندر أول أسيوط لمعاقبته بمواد الإتهام بعد أن قيدت الدعوى برقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ جنائيات أحداث ، فقد قضت المحكمة الأخيرة فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٨ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها فيها ، وذلك إستناداً إلى أن الثابت من شهادة ميلاده المقدمة منه أن سنه فى يوم الواقعة قد جاوزت الثامنة عشر عاماً .

وحيث أن المدعى بصفته قد إرتأى أن القضاء العادى قد تخلى عن نظر الدعوى ، كما تخلت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء هى الأخرى ، وهى محكمة إستثنائية ، عن نظرها ، وأن ذلك يعد تنازعا سلبياً بينهما فى الإختصاص فقد إنتهى فى دعواه الماثلة إلى طلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر قضية النيابة العامة المشار إليها .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الإختصاص طبقاً للبند «ثانياً» من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء هى محكمة إستثنائية لا تتبع القضاء العادى ، فقد إختصها المشرع فى المادة السابعة من القانون سالف الذكر بالفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية ، والجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء ، وقضت المادة الثانية عشرة منه بعدم جواز الطعن بأى وجه

من الوجوه فى الأحكام الصادرة منها والتي تعد نهائية بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولرئيس الجمهورية طبقاً للمادتين الرابعة عشر والخامسة عشر أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدلها بعقوبة أخرى أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها سواء عند عرض الحكم للتصديق أو بعد التصديق عليه . ولما كان الحكم الأول قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا بأسقوط المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ ، وهى محكمة إستثنائية لا تتبع جهة القضاء العادى ، بينما صدر الحكم الثانى من محكمة أحداث بندر أول أسقوط وهى إحدى محاكم جهة القضاء العادى ، فإن الحكمين يكونان قد صدرا من جهتين قضائيتين مختلفتين ، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى .

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد ما إذا كان المدعى عليه (المتهم) وقت ارتكاب الجريمة يعد حدثاً فتختص بنظر الدعوى جهة القضاء العادى (محكمة الأحداث) أم أنه ليس كذلك فتختص محكمة أمن الدولة العليا بنظرها .

وحيث أنه من المقرر وفقاً لنص المادة الأولى من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أنه «يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة.....» كما تنص المادة (٣٢) منه على أن «لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير» ، ومؤدى هذين النصين أن المقصود بالحدث هو من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، وأن تقدير هذه السن لا يكون إلا بوثيقة رسمية ، إلا إذا ثبت عدم وجودها فيكون التقدير بواسطة خبير . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما ورد بأسباب حكم محكمة بندر أول أسقوط محل التنازع أن المدعى عليه من مواليد ٢٩ يوليه سنة ١٩٥٤ طبقاً لشهادة قيد ميلاده المقدمة لتلك المحكمة ، فإن سنه وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه فى ١٥ يوليه سنة ١٩٧٥ تكون قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة ، ومن ثم :

فإن الإختصاص بمحاكمته عن هذه الجريمة ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) دون محكمة الأحداث وهو ما يتعين القضاء به . ولا يغير من ذلك سبق قضاء محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بأسيوط بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها ولاية الفصل فى تنازع الإختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة وفقاً للمادة (٢٥) من قانون المحكمة فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين هذه الجهة ، إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الإختصاص ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً . ولما تقدم فإنه يتعين القضاء بإختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بأسيوط بنظر الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص قضاء أمن الدولة طوارئ بنظر الدعوى .

جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وعضوية السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدي محمد على وعبد الرحمن نصير
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٤)

القضية رقم ١ لسنة ١٠ قضائية « منازعة تنفيذ »

- ١ - دعوى «تكييفها» .
تكييف الدعوى مما يخضع لرقابة المحكمة التي تعطيها وصفها الحق وتكييفها القانوني السليم.
- ٢ - المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - منازعات التنفيذ .
إختصاص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالفصل في منازعات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها - عدم إختصاصها بالفصل في منازعات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات قضائية أخرى .
- ٣ - المحكمة الدستورية العليا - رخصة التصدى .
إعمال المحكمة الدستورية العليا لرخصة التصدى المنصوص عليها في المادة (٢٧) من قانونها ، رهين بأن يتصل النص الذي يرد عليه التصدى بالنزاع المطروح عليها وأن تكون مختصة بالدعوى .
- ١ - المحكمة هي التي تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني السليم ، بعد أن تستظهر طلبات الخصوم وتستجلى معانيها وتقف على مراميها الحقيقية من إبدائها ، دون التوقف عند المعنى الحرفي للألفاظ والعبارات التي أفرغت فيها هذه الطلبات .
- ٢ - منازعات التنفيذ التي ينعقد الإختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا قد حددتها المادة (٥٠) من قانونها التي تنص على أن «تفصل المحكمة دون غيرها في كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها» ، ومن ثم فلا يمتد إختصاص المحكمة إلى الفصل في منازعات تنفيذ أحكام صادرة من جهات قضائية أخرى .
- ٣ - إعمال المحكمة الدستورية العليا للرخصة التقديرية في

التصدي المنصوص عليها في المادة (٢٧) من قانونها رهين بأن يتصل النص الذي يجرى التصدي لبحث دستوريته بالنزاع المطروح ، وأن يعرض هذا النص للمحكمة بمناسبة ممارسة اختصاصها ، فإن كانت المحكمة غير مختصة أصلاً بالدعوى فلا مجال لإعمال رخصة التصدي .

الإجراءات

بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٨٨ أودعت المدعية صحيفة الدعوى الماثلة قلم كتاب المحكمة طالبة في ختامها الحكم «بقبول الإشكال الموضوعي التنفيذي ووقف الحكم المستشكل الصادر من محكمة القيم في الدعوى رقم ٧٥ لسنة ٦ قضائية قيم ، وعند الإقتضاء إستعمال حق التصدي ، وإحتياطياً وقف تنفيذ حكم محكمة القيم المشار إليه» .
وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، قدمت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن وقائع الدعوى -على مايبين من صحيفتها وسائر أوراقها -تتصل في أن المدعية كانت قد تقدمت بطلب إلى الحارس العام لتطبيق الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في شأن مفهوم العائلة في حكم قوانين الحراسة ، وإذ لم تتلق رداً على طلبها فقد إعتبرت ذلك قراراً إدارياً سلبياً ، فأقامت أمام محكمة القضاء الإداري ، الدعوى رقم ٢٢٣٨ لسنة ٢٥ قضائية بطلب إلغاء هذا القرار ، وبجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٨٦ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة القيم للإختصاص

حيث قيدت برقم ٧٥ لسنة ٦ قضائية، ودفعت المدعية لدى هذه المحكمة بعدم دستورية «الإختصاص المدنى لمحكمة القيم»، وبجلسة ١٩ مارس ١٩٨٨ أصدرت المحكمة حكمها برفض الدعوى وأشارت فى أسبابه إلى عدم جدية الدفع بعدم الدستورية، وأن حق المدعية يقتصر على التعويض وفقاً لأحكام الإتفاقية المصرية الفرنسية، وأن ما تطلبه من رد أملاكها عيناً على غير سند من القانون. وإذ لم ترتض المدعية هذا الحكم فقد عن لها أن تلجأ إلى المحكمة الدستورية العليا بالدعوى الماثلة مستشكلة فى تنفيذ طالبة القضاء بوقف تنفيذه وعند الإقتضاء إستعمال حق التصدى.

وحيث أن المقرر قانوناً أن المحكمة هى التى تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى السليم، بعد أن تستظهر طلبات الخصوم وتستجلى معانيها وتقف على مراميهم الحقيقية من إبدائها، دون التوقف، عند المعنى الحرفى للألفاظ والعبارات التى أفرغت فيها هذه الطلبات، وإذ كانت صحيفة الدعوى تنطق- فى عباراتها وطلباتها والهدف منها - بأن الدعوى الماثلة لاتعدو أن تكون إستشكالا فى تنفيذ حكم صدر من محكمة القيم، وأن المدعية إنما ترمى بدعواها التوصل إلى وقف تنفيذ هذا الحكم. لما كان ذلك، وكانت منازعات التنفيذ التى ينعقد الإختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا قد حددتها المادة (٥٠) من قانونها التى تنص على أن «تفصل المحكمة دون غيرها فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها.....»، ومن ثم فلا يمتد إختصاص المحكمة إلى الفصل فى منازعات تنفيذ أحكام صادرة من جهات قضائية أخرى، الأمر الذى يتعين معه القضاء بعدم اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى الماثلة.

ومن حيث أنه بالنسبة لما تطلبه المدعية من إعمال رخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا، فإنه فضلاً عن أن المدعية لم تحدد نصاً معيناً فى قانون أو لائحة تطلب إعمال هذه الرخصة بشأنه، فإن إعمال المحكمة لتلك الرخصة التقديرية رهين بأن يتصل النص الذى يجرى التصدى

لبحث دستوريته بالنزاع المطروح ، وأن يعرض هذا النص للمحكمة
بمناسبة ممارسة اختصاصها ، فإن كانت المحكمة غير مختصة أصلاً
بالدعوى - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فلا مجال لإعمال
رخصة التصدي .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بالفصل في الدعوى .

جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وعضوية السادة المستشارين: الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد
الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وحمدى محمد على ومحمد على عبد الواحد
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٣٥)

القضية رقم ٦ لسنة ١٢ قضائية « تنازع »

- دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة « حدا التناقض » - قرارات التفسير .
قرارت التفسير ليست أحكاماً في تطبيق المادة (٢٥) ثالثاً من قانون المحكمة
الدستورية العليا بشأن دعوى تنازع تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة والتي يتعين صدورها في
دعوى قضائية حاسمة لنزاع موضوعى من إحدى جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائى وليس من بينها المحكمة الدستورية العليا باعتبارها الهيئة القضائية العليا التى ناط بها
القانون ولاية حسم مثل هذا النزاع .

- لئن كانت قرارات التفسير التى تصدرها المحكمة الدستورية
العليا بتفسير بعض النصوص التشريعية طبقاً للمادة (٤٩) من قانونها
ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، إلا أنه يتخلف عنها سمات
الأحكام المعنية بالمادة (٢٥) من ذلك القانون والتى يتعين أن تكون
صادرة فى دعوى قضائية حاسمة لنزاع موضوعى وصادرة من إحدى
جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وليس من بينها
بطبيعة الحال المحكمة الدستورية العليا باعتبارها الهيئة القضائية
العليا التى ناط بها القانون ولاية حسم مثل هذا النزاع الذى يقوم بشأن
تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت
إلا من حكم واحد هو الحكم الصادر من جهة القضاء العادى وكان الحد
الثانى من التناقض هو القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا
بتفسير المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية والذى
لا يتحقق به مناط طلب الفصل فى النزاع المبني على تناقض الأحكام
طبقاً لما تقضى به المادة (٢٥) من قانون المحكمة ، ومن ثم فإن
الطلب يكون غير مقبول .

الإجراءات

بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٩٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً عدم الإعتداد بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارها فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع -على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن المدعى عليهما أقاما الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة قبل المدعى بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية ، بطلب الحكم بأحققيتهما فى تسوية حالة كل منهما طبقاً لأحكام المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والتي تساوى بين المؤهلين وغير المؤهلين فى حساب مدة الخدمة العسكرية وكأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وقضت المحكمة بجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٩ بطلبات المدعى عليهما ، فاستأنفت الشركة التى يمثلها المدعى الحكم بالإستئناف رقم ٧٨١ لسنة ١٠٥ قضائية أمام محكمة إستئناف القاهرة التى قضت فيها بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٩ بعدم جواز الاستئناف ، واستطرد المدعى قائلاً أنه أثناء قيام الشركة بتنفيذ الحكم المشار إليه إستبان لها أن المحكمة الدستورية العليا سبق أن أصدرت حكمها فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨ «بأن ما نصت عليه المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٨٠ من إعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الإستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها فى الأقدمية أو كمدة خبرة، إنما يسرى على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية الصادرة فى هذا الشأن». ولما كان المدعيان غير حاصلين على مؤهلات دراسية فإن تنفيذ الحكم الصادر لصالحهما فى الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨٥ كلى شمال القاهرة يتعارض مع الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية «تفسير» مما يتحقق معه التناقض بين حكمين نهائيين فصل كل منهما فى ذات الموضوع على وجه مخالف للآخر مما يتعذر معه تنفيذ أحدهما إلا بإهدار حجية الآخر، مما حدا بالشركة التى يمثلها المدعى إلى إقامة الدعوى الماثلة إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩.

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقاً للبند (ثالثاً) من المادة (٢٥) من قانون المحكمة هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات إختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسا النزاع فى موضوعه وتناقضاً بحيث يتعذر تنفيذهما معاً، مما مؤداه أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتتعقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو النزاع الذى يقوم بين حكمين يتحد بينهما الموضوع ويتناقضا ويكون تنفيذ أحدهما متعارضاً مع تنفيذ الآخر، ودون ذلك فإن مناط قبول الطلب يكون منتفياً.

وحيث أن البين مما تقدم، أن أحد حدى التناقض المسوق فى هذه الدعوى هو قرار التفسير الصادر من هذه المحكمة بتفسير المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية، ولئن كانت قرارات التفسير التى تصدرها المحكمة بتفسير بعض النصوص التشريعية طبقاً للمادة (٤٩) من قانونها ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة، إلا أنه يتخلف عنها سمات الأحكام المعنية بالمادة (٢٥) من ذلك القانون

والتي يتعين أن تكون صادرة فى دعوى قضائية حاسمة لنزاع موضوعى وصادرة من إحدى جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وليس من بينها بطبيعة الحال المحكمة الدستورية العليا بإعتبارها الهيئة القضائية العليا التى ناط بها القانون ولاية حسم مثل هذا النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت إلا من حكم واحد هو الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة ، وكان الحد الثانى من التناقض هو قرار التفسير المشار إليه ، والذى لا يتحقق به مناط طلب الفصل فى النزاع المبني على تناقض الأحكام طبقاً لما تقضى به المادة (٢٥) من قانون المحكمة ، ومن ثم فإن الطلب يكون غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غليم وحمدي محمد على
أعضاء
وحضور السيد المستشار / محمد خيرى عبد المطلب
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٢٦)

القضية رقم ٣ لسنة ٦ قضائية « تنازع »

١ - دعوى تنازع الاختصاص السلبى - مناط قبولها .
مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبى أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع
واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وتخلت كلتاها عن
نظرها .

٢ - الشركات التجارية « طبيعتها - تصنيفها » - قرار إدارى - اختصاص - جهة المحاكم .
الشركات التجارية من أشخاص القانون الخاص - صدور قرار من جهة إدارية فى شأن
يتعلق بها لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحسب اللزوم وصف القرار الإدارى وإنما يلزم أن يكون
كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار حول مسألة من مسائل القانون الخاص كتصفيه شركة
وتعيين مصف لها ، خرج من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج
السلم الإدارى وإختص بالمنازعة فى شأنه القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

٣ - دعوى تنازع الاختصاص السلبى - الحكم فيها « أثره » .
دعوى تنازع الاختصاص السلبى - حكم المحكمة الدستورية العليا بتعيين الجهة
المختصة ، مقتضاه إسباغ الولاية من جديد عليها وإلزامها بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها
ولو كان قد صار نهائياً .

١ - مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى وفقاً
للبنـد « ثانياً » من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، أن تكون الدعوى قد طرحت
عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الإختصاص القضائى وتتخلى كلتاها عن نظرهما . لما كان ذلك ، وكان
الثابت أن كلا من جهتى القضاء العادى والإدارى قد حكمت بعدم
إختصاصها بنظر طلبى المدعى المتعلقين ببطلان إجراءات تصفية
شركة القاهرة للمأكولات وتعيينه مصفياً لها ، فإن كلا من هاتين
الجهتين تكون قد تخلت عن نظر الدعوى بالنسبة إلى هذين الطلبين ،

ويتوافر بذلك مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فيها .

٣، ٢ - لما كانت شركة القاهرة للمأكولات من الشركات التجارية وتعتبر من أشخاص القانون الخاص وتخضع لأحكامه ، ومن ثم فإن منازعة المدعى المثارة بطلبه المتعلقين ببطلان إجراءات تصفيته وتعيينه مصفياً لها ، تعد من منازعات القانون الخاص ، ولا تعتبر من المنازعات الإدارية ، دون أن يغير من ذلك صدور قرار وزير التموين بتعيين المدعى عليه الثانى مصفياً للشركة ، ذلك أن مجرد صدور قرار معين من جهة إدارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإدارى ، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص كتصفية إحدى الشركات الخاضعة لأحكامه وتعيين مصف لها ، خرج القرار من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره ، ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الإدارى . وإذا كانت تلك المنازعة ليست من المنازعات الإدارية ولا تنصب على قرار إدارى فإنها لا تدخل فى اختصاص جهة القضاء الإدارى ، وإنما تختص بالفصل فيها جهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة ، وهو ما يتعين القضاء به ، ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا - دون غيرها - الفصل فى تنازع الاختصاص الولائى بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة (٢٥) من قانونها فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين هذه الجهة إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الاختصاص ، ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

الإجراءات

بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٨٤ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع بينه وبين المدعى عليهم بعد أن تخلت كل من جهتى القضاء العادى والإدارى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
أوراقها - تتحصل في أن المدعى بصفته وكيلًا نهائيًا عن الدائنين في
تفليسة الشركة العامة للمواد الغذائية (لاباس وشركاه) ، وباعتبار أن
هذه الشركة لها نصيب في رأس مال الشركة المصرية للمأكولات
التي عدل اسمها التجارى فيما بعد إلى شركة القاهرة للمأكولات -
لاباس وشركاه - حيث تجرى تصفيتها ، قد أقام الدعوى رقم ١٢٢
لسنة ١٩٧٢ إفلاس شمال القاهرة طالباً الحكم أولاً : ببطلاق إجراءات
تصفية شركة القاهرة للمأكولات وإعتبارها كأن لم تكن . ثانياً : بأحقية
بصفته في جميع مقومات مصنع ومخزن الحلوى المملوك لتفليسة
الشركة . ثالثاً : بتعيينه مضافاً لشركة القاهرة للمأكولات لأداء المهمة
المبينة بصحيفة الدعوى . وبجلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٣ قضت
محكمة شمال القاهرة الابتدائية أولاً : برفض الدفع بعدم اختصاص
المحكمة فيما يتعلق بالشق الثانى من طلبات المدعى . . . ثانياً :
بأحقية المدعى بصفته وكيلًا للدائنين في تفليسة الشركة العامة
للمواد الغذائية لاباس وشركاه (القضية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧١ إفلاس
شمال القاهرة) في جميع مقومات مصنع ومخزن الحلوى المملوك
للتفليسة . ثالثاً : بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الشقين الأول
والثالث من طلبات المدعى بصفته . وهما : الخاصان بطلبى الحكم
ببطلاق إجراءات تصفية الشركة محل التداعى وتعيينه مضافاً لها ،
وإحالة الدعوى بالنسبة لهذين الشقين إلى مجلس الدولة بهيئة قضاء
إدارى للفصل فيها ، وإستند الحكم فيما قضى به فى البند «ثالثاً» على
أنه وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين المدعى
عليه الثانى مضافاً لشركة القاهرة للمأكولات وبأشر المصطفى أعماله

نفاذاً لأحكامه ، فقد بات ممتنعاً على المحكمة التعرض لهذا القرار أو تفسيره تطبيقاً لقانون مجلس الدولة ، وإذ أحيلت الدعوى بمقتضى هذا الحكم إلى محكمة القضاء الإدارى فقد قيدت برقم ٣٤٤ لسنة ٢٨ قضائية ، وبجلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٧٦ قضت هى الأخرى بعدم اختصاصها بنظر طلبى المدعى الخاصين ببطلان إجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات وتعيينه مصفياً ، تأسيساً على أن المدعى لم يطلب إلغاء قرار وزير التموين بتعيين المدعى عليه الثانى مصفياً أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه ، ولم يختصم وزير التموين على أساس مخالفة قراره للقانون ، ولكنه اختصم المصطفى نفسه ناعياً على إجراءات التصفية التى باشرها مخالفة القانون ، والدعوى على هذا النحو لا تختص بنظرها المحكمة .

وإذ إرتأى المدعى أن ثمة تنازاعاً فى الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والإدارى ، فقد أقام الدعوى الماثلة طالباً الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى وفقاً للبند «ثانياً» من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، أن تكون الدعوى قد طرخت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وتتخلى كلتاها عن نظرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن كلا من جهتى القضاء العادى والإدارى قد حكمت بعدم اختصاصها بنظر طلبى المدعى المتعلقين ببطلان إجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات وتعيينه مصفياً لها ، فإن كلا من هاتين الجهتين تكون قد تخلت عن نظر الدعوى بالنسبة إلى هذين الطلبين ، ويتوافر بذلك مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فيها .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن شركة القاهرة للمأكولات التى أثير النزاع بشأنها هى من الشركات التجارية وتعتبر من أشخاص القانون الخاص وتخضع لأحكامه ، ومن ثم فإن منازعة المدعى المثارة بطلبه المتعلقين ببطلان إجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات

وتعيينه مصفياً لها ، تعد من منازعات القانون الخاص ، ولا تعتبر من المنازعات الإدارية ، دون أن يغير من ذلك صدور قرار وزير التموين رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين المدعى عليه الثانى مصفياً للشركة ، وذلك أن مجرد صدور قرار معين من جهة إدارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإدارى ، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص كتصفية إحدى الشركات الخاضعة لأحكامه وتعيين مصف لها ، خرج القرار من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره ، ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الإدارى .

وإذ كانت تلك المنازعة -على ما سلف بيانه- ليست من المنازعات الإدارية ولا تنصب على قرار إدارى فإنها لا تدخل فى اختصاص جهة القضاء الإدارى ، وإنما تختص بالفصل فيها جهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، وهو ما يتعين القضاء به ، ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، ذلك أن المشرع إذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا -دون غيرها- الفصل فى تنازع الاختصاص الولائى بتعيين الجهة القضائية المختصة وفق المادة (٢٥) المشار إليها فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين هذه الجهة إسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم الاختصاص ، ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن
وحضور السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وسامى فرج يوسف ومحمد على عبد الواحد
وحضور السيد المستشار / محمد خيرى عبد المطلب
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد
رئيس المحكمة
أعضاء
المفوض
أمين السر

قاعدة رقم (٢٧)

القضية رقم ١١ لسنة ١١ قضائية « تنازع »

١ - القضاء العسكرى - النيابة العسكرية - تنازع اختصاص سلبى .
النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى ولها أن تقرر اختصاصها بالجرم
من عدمه - قرارها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الجنائية مع تخطى جهة المحاكم عن
نظرها - توافر مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى .

٢ - جهة المحاكم - القضاء العسكرى - اختصاص .
القضاء العادى هو الأصل والمحاكم العادية هى المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة
عن أفعال مكونة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات أياً كان شخص مرتكبها - المحاكم العسكرية هى
محاكم خاصة ذات اختصاص قضائى إستثنائى مناطه إما توافر صفة معينة فى شخص مرتكبها أو
خصوصية الجرائم التى تنظرها - انعقاد الاختصاص للقضاء العادى صاحب الاختصاص العام بنظر
الجرائم التى يرتكبها شخص خاضع لأحكام قانون الأحكام العسكرية حين يكون معه مساهم من غير
الخاضعين له .

١ - من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر
القضاء العسكرى ولها أن تقرر ما إذا كان الجرم داخلاً فى اختصاصها
من عدمه طبقاً للمادة (٤٨) من قانون الأحكام العسكرية الصادر
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، والمقرر أيضاً أن مناط قبول طلب
الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى وفقاً للمادة (٢٥) ثانياً من قانون
المحكمة الدستورية العليا أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع
واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائى وتتخطى كليهما عن نظرهما ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من
الأوراق أن الدعوى مثار النزاع قد حكم فيها القضاء العادى بعدم
إختصاصه ولائياً ، كما أن النيابة العسكرية قررت بعدم اختصاصها
بنظرها ، فإنه وقد تخلت الجهتان عن نظر الدعوى يكون قد توافر
الطلب الماثل مناط قبوله .

٢ - من المقرر - عملاً بالمادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - أن القضاء العادى هو الأصل والمحاكم العادية هي المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكوّنة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات وهو القانون العام أياً كان شخص مرتكبها ، فى حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص قضائى إستثنائى مناطه إما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه على نحو الجالات المبينة بالمادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو خصوصية الجرائم وفق الأحوال المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون ، بيد أن المادة السابعة من ذات القانون فى فقرتها الثانية أخرجت من نطاق اختصاص القضاء العسكرى الجرائم التى ترتكب من شخص خاضع لأحكام هذا القانون حين يكون معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أنه ولئن كان المدعى عليه من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية بحسبانه رقيب أول بالقوات المسلحة ، إلا أن الإتهام المسند فى قضية النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ لم يقتصر عليه بل ومعه آخر من غير الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية ، فإنه عملاً بالمادة (٢ / ٧) من القانون الأخير يكون القضاء العسكرى غير مختص بنظر تلك الدعوى وبالتالي ينعقد الإختصاص بها للقضاء العادى صاحب الإختصاص العام .

الاجراءات

بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٩ أودع المدعى - السيد المستشار النائب العام - صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظر قضية النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين القناطر (٣١١٧ لسنة ١٩٨٨ جنح مستأنف بنها) المقيدة برقم ١٤٣٦ لسنة ١٩٨٩ نيابة شمال القاهرة العسكرية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت

المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد إتهمت المدعى عليه وآخر في القضية رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين القناطر بأنهما بتاريخ ٢٩ يولييه ١٩٨٧ أحدثا عمداً بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً ، وطلبت من محكمة جنح شبين القناطر عقابهما بالمادة (٣٠٤ / ١ ، ٣) من قانون العقوبات ، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٨٨ أصدرت هذه المحكمة حكمها بحبس المتهم الأول شهراً مع الشغل وببراءة المتهم الثاني . طعن المتهم الأول (المدعى عليه) في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١١٧ لسنة ١٩٨٨ جنح مستأنف بنها ، ومخكمة بنها الابتدائية بهيئة إستئنافية قضت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبعد إختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة العسكرية إستناداً إلى أن المتهم كان تابعاً للقوات المسلحة وقت ارتكابه الجريمة بما يعقد الإختصاص للقضاء العسكري . وإذ عرضت الأوراق على نيابة شمال القاهرة العسكرية - والمقيدة لديها برقم ١٤٣٦ لسنة ١٩٨٩ - أصدرت قرارها بعدم إختصاص القضاء العسكري تأسيساً على أن المدعى عليه قد شارك معه آخر - غير تابع للقوات المسلحة - في ارتكاب الجريمة .

وحيث أن المدعى يطلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر قضية النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين القناطر ، ومبنى الطلب قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء العسكري بعد أن تخلت كل منهما عن نظرهما .

وحيث أنه من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر

القضاء العسكرى ولها أن تقرر ما إذا كان الجرم داخلاً فى اختصاصها من عدمه طبقاً للمادة (٤٨) من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، والمقرر أيضاً أن مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى وفقاً للمادة (٢٥) ثانياً من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وتتخلى كلتاهما عن نظرها، لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق -على ما سلف- أن الدعوى مثار النزاع قد حكم فيها القضاء العادى بعدم اختصاصه ولائياً، كما أن النيابة العسكرية قررت بعدم اختصاصها بنظرها، فإنه وقد تخلت الجهتان عن نظر الدعوى يكون قد توافر للطلب الماثل مناط قبوله.

وحيث أنه من المقرر -عملاً بالمادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢- أن القضاء العادى هو الأصل والمحاكم العادية هى المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكوّنة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات وهو القانون العام أياً كان شخص مرتكبها، فى حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص قضائى إستثنائى مناطه أما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه على نحو الحالات المبينة بالمادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو خصوصية الجرائم وفق الأحوال المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون، بيد أن المادة السابعة من ذات القانون فى فقرتها الثانية أخرجت من نطاق اختصاص القضاء العسكرى الجرائم التى ترتكب من شخص خاضع لأحكام هذا القانون حين يكون معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين له.

وحيث أنه لما كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق -على ما سلف- أنه ولئن كان المدعى عليه من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية بحسبانه رقيب أول بالقوات المسلحة، إلا أن الإتهام المسند فى قضية النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ لم يقتصر

عليه بل ومعه آخر من غير الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية ، فإنه عملاً بالمادة (٧ / ٢) من القانون الأخير يكون القضاء العسكري غير مختص بنظر تلك الدعوى وبالتالي ينعقد الاختصاص بها للقضاء العادي صاحب الاختصاص العام .

وحيث أنه ترتيباً على ذلك يتعين الحكم بإختصاص القضاء العادي بنظر قضية النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين القناطر .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى .

جلسة أول يونية سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / معدوح مصطفى حسن
وعضوية السادة المستشارين: الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولى
الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وعبدالرحمن نصير وسامى فرج يوسف
أعضاء
وحضور السيد المستشار / السيد عبدالحميد عمارة
المفوض
وحضور السيد / رأفت محمد عبدالواحد
أمين السر

قاعدة رقم (٣٨)

القضية رقم ١٠ لسنة ٨ قضائية «تنازع»

- دعوى تنازع الاختصاص «إجراءاتها» .
وجوب أن ترفق بطلب الفصل فى تنازع الاختصاص صورة رسمية من كل من الحكمين
مثار التنازع - إجراء لا يغنى عنه إرفاق صورة عرفية من الحكم أو تقديم الصورة الرسمية فى
تاريخ لاحق لإيداع الطلب .

- إن المادة (٣٤) من قانون المحكمة الدستورية العليا
تستوجب أن يرفق بطلب الفصل فى تنازع الاختصاص صورة رسمية من
الحكمين اللذين وقع فى شأنهما التنازع . لما كان ذلك ، وكان الثابت من
الأوراق أن المدعى لم يرفق بطلبه إلا صورة رسمية من حكم محكمة
القضاء الإدارى وهو أحد جدى التنازع ودون أن يرفق بالطلب صورة
رسمية من حكم محكمة القضاء المستعجل وهو الجد الآخر للتنازع
مخالفاً بذلك ما اشترطته صراحة المادة (٣٤) سالفه الذكر ، وهو
شرط لا يغنى عنه أن يرفق بالطلب صورة عرفية لحكم القضاء
المستعجل أو أن يقدم الصورة الرسمية فى تاريخ لاحق لإيداع الطلب ،
مما يتعين معه إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة المشار إليها
والقضاء بعدم قبول الدعوى .

الإجراءات

بتاريخ ٢٠٨ أغسطس سنة ١٩٨٦ . أودع المدعى قلم كتاب
المحكمة صحيفة الدعوى الماثلة طالباً الحكم بتعيين جهة القضاء
المختصة بنظر دعواه التى أقامها لإلغاء قرار إنهاء خدمته بالبنك
المدعى عليه بعد أن تخلت كل من جهتى القضاء العادى والإدارى عن
نظرها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت
المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن و قائع الدعوى -حسبما يبين من صحيفتها وسائر
أوراقها -تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٥٠٣
لسنة ١٩٨٣ مستعجل القاهرة طالبا الحكم بصفة مستعجلة بعدم
الإعتداد بقرار إنهاء خدمته بالبنك المدعى عليه وإلغاء هذا القرار
 وإعادة إلى عمله ، وبجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٨٥ قضت محكمة الأمور
المستعجلة بالقاهرة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها
بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى للإختصاص ، فطعن المدعى فى
هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٥ القاهرة والذى قضى
فيه بجلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٥ بقبول الإستئناف شكلاً وفى
الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وإذ أحيلت الدعوى إلى
محكمة القضاء الإدارى قيدت برقم ٦٠٠٣ لسنة ٣٩ قضائية ،
وبجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦ عدل المدعى طلباته إلى : أولاً :
الحكم بوقف تنفيذ القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٣ الصادر بإنهاء
خدمته للإنقطاع عن العمل ، ثانياً : وفى الموضوع بإلغاء هذا القرار مع
ما يترتب على ذلك من آثار . وبجلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٦ قضت
محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائياً
بنظر الدعوى ، فأقام المدعى الطلب الماثل بإيداعه قلم كتاب
المحكمة الدستورية العليا مرفقاً به صورة رسمية من الحكم الصادر من
محكمة القضاء الإدارى وصورة عرفية من الحكم الصادر من محكمة
الأمور المستعجلة بالقاهرة والسالف الإشارة إليه .

وحيث أن البند ثانياً من المادة (٢٥) من قانون المحكمة
الدستورية العليا قد أسند لها دون غيرها الإختصاص بالفصل فى تنازع

الإختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلتاها عنها ، وأجازت المادة (٣١) من القانون ذاته « لكل ذى شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة فى الحالة المشار إليها فى البند ثانيا من المادة (٢٥) » ثم جاءت المادة (٣٤) لتستوجب أن يرفق بطلب الفصل فى تنازع الإختصاص صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما التنازع وإلا كان الطلب غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المدعى لم يرفق بطلبه إلا صورة رسمية لحكم محكمة القضاء الإدارى وهو أحد حدى التنازع دون أن يرفق بالطلب صورة رسمية لحكم القضاء المستعجل وهو الحد الآخر للتنازع ، مخالفا بذلك ما إشتراطته صراحة المادة (٣٤) سالفه الذكر ، وهو شرط لا يغنى عنه أن يرفق بالطلب صورة عرفية لحكم القضاء المستعجل أو أن يقدم الصورة الرسمية فى تاريخ لاحق لإيداع الطلب ، مما يتعين معه إعمال الجزاء المنصوص عليه فى المادة المشار إليها والقضاء بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

القواعد فى الأحكام والقرارات
التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا
من يناير سنة ١٩٨٧ حتى يونية سنة ١٩٩١

القواعد

في الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

(أ)

أحزاب سياسية - إختصاصات - إدارة محلية -
إصلاح زراعى - إنتخاب - إيجار .

أحزاب سياسية

- * دستور - أحزاب سياسية - حق الترشيح .
٣١ (٨ / ٥)
- ٢٠٥ (٧ / ٢٧) إستهداف الدستور من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد المتمثلة فى الإتحاد الإشتراكى العربى دون أن يجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلها للمواطنين ومن بينها حق الترشيح المنصوص عليه فى المادة (٦٢) منه .
- * دستور - أحزاب سياسية " ضرورتها " -
٩٨ (١ / ١٦) ديمقراطية .
- إستعاضة الدستور عن التنظيم الوحيد ممثلاً فى الإتحاد الإشتراكى العربى بنظام تعدد الأحزاب ، تعميقاً للديمقراطية التى أقام عليها الدستور البنيان السياسى للدولة ، وتطلبها لضمان انفاذ محتواها تعدداً حزبياً ، وكضرورة لازمة لتكوين الارادة الشعبية وتحديد السياسية القومية تحديداً حراً واعياً .
- * دستور - أحزاب سياسية " ضمانات وجودها وتنظيمها " .
٩٨ (٢ / ١٦)
- إقامة الدستور النظام السياسى فى الدولة على أساس تعدد الأحزاب ، مؤداه بالضرورة كفالة حرية تكوينها ، وضمان حق الإنضمام إليها ، وأن يكون التعدد الحزبى دائراً فى إطار المقومات

والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص
عليها فى الدستور .

* الأحزاب السياسية "ماهيتها - أهدافها" . (٣ / ١٦) ٩٨

الأحزاب السياسية جماعات منظمة ، تعمل
بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة
الناخبين بقصد المشاركة فى مسئوليات الحكم
لتحقيق برامجها التى تستهدف الإسهام فى تحقيق
التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد .

* الأحزاب السياسية "تميز برامجها" . (٤ / ١٦) ٩٨

عدم اشتراط قانون الأحزاب السياسية أن
يقع التميز الظاهر فى مبادئ وأهداف الحزب
كشرط لتأسيسه أو إستمراره - قصر التميز على
برنامج الحزب وسياساته وأسااليه التى يسعى بها
لتحقيق مبادئه وأهدافه ضمانا للجدية ليكون فى
وجوده إضافة جديدة للعمل السياسى ببرامج
وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى .

* دستور - أحزاب سياسية "تميز برامجها" . (٥ / ١٦) ٩٨

ورود تميز البرنامج فى قانون الأحزاب عاما
مجردا لينطبق حكمه على جميع الأحزاب السياسية
دون تفرقة فى مجال تطبيقه بين حزب وآخر ،
سواء عند نشوء الحزب أو كشرط لإستمراره ،
يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى
القانون طبقا للمادتين (٨) ، (٤٠) من الدستور .

* حرية الرأى - أحزاب سياسية "حق تكوينها" . (٩ / ١٦) ٩٨

حرية الرأى ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق
السياسية ، وحق تكوين الأحزاب السياسية يعد
حقا دستوريا متفرعا عنها ومرتبيا عليها لقيام

النظم الديمقراطية على أساسها بإعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن إختلاف الرأى الذى تحتمه طبيعتها الديمقراطية .

* أحزاب سياسية "حق تكوينها" . (١٦ / ١٣) ٩٨

إشتراط المادة (٤ / سابعاً) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على إبدائه الرأى أو قيامه بأعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، مؤداه الإخلال بحرية هؤلاء فى التعبير عن الرأى وحرمانهم حرماناً مطلقاً ومؤبداً من حق تكوين الأحزاب السياسية ، بما يؤدى إلى مصادرة هذا الحق و إهداره بالمخالفة للمادتين (٥) ، (٤٧) من الدستور .

* دستور - أحزاب سياسية - ديمقراطية . (٣٣ / ١١) ٢٥٦

إستعاضة الدستور عن التنظيم الوحيد ممثلاً فى الإتحاد الإشتراكى العربى الذى كان مسيطراً وحده على العمل الوطنى سيطرة لا تتحقق بها للديمقراطية مفهومها المتجانس مع طبيعتها ، إلى نظام التعددية الحزبية تعميقاً للديمقراطية بإعتبارها الطريق للعمل الوطنى من خلال ديمقراطية الحوار التى تتعدد فيها الآراء فى إطار المصلحة القومية التى يقوم عليها الشعب فى مجموعه ويفرض من خلالها قياداته السياسية وإنتماءاته الوطنية .

* السيادة الشعبية - ديمقراطية - أحزاب سياسية . (٣٣ / ١٢) ٢٥٦

السيادة الشعبية لا تتعدد لفئة دون أخرى ولا سيطرة لجماعة بذاتها على غيرها - مادة (٣) من الدستور - أثر ذلك ، تعاون الأحزاب السياسية مع

غير المنتمين إليها في إرساء دعائم العمل الوطني - الديمقراطية لا تمنح الأحزاب السياسية دوراً في العمل الوطني يجاوز حدود الثقة التي توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقاً لأسس موضوعية لا تحدّها عقيدة من أي نوع ولا يقيدّها شكل من أشكال الإنتماء سياسياً كان أو غير سياسياً .

* أحزاب سياسية - حقوق سياسية "صفة المواطنة" - (١٥ / ٣٣) ٢٥٦
مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .

عدم التمييز في أسس مباشرة الحقوق السياسية بين المنتمين للأحزاب السياسية وغير المنتمين إليها - تؤكد ذلك ، النص في المادة (٥) من الدستور على نظام تعدد الأحزاب السياسية لم يتضمن إلزام المواطنين جميعاً بالإنضمام إليها ، والنص في المادة (٦٢) منه على كفالة الحقوق السياسية جاء رهيناً بصفة " المواطنة " فحسب طليقاً من قيد الحزبية ، ومبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة ، وقيام النظام الحزبي تقرر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ قبل التعديل الدستوري بالنص على التعددية الحزبية ، إرتكناً إلى بعض الحريات والحقوق العامة ومنها حق الترشيح ، فلا يصح أن ينقلب النظام الحزبي بعد تقريره قيداً عليها .

* أحزاب سياسية " الحرية في الإنضمام إليها " - حرية الرأي . (٢١ / ٣٣) ٢٥٦

كفالة الدستور للمواطن حرية الإنضمام إلى الأحزاب السياسية أو عدم الإنضمام إليها - حمل

المواطن على الانضمام إلى الأحزاب السياسية
يتعارض مع حريته في الرأي بالمخالفة للمادة
(٤٧) من الدستور .

إختصاص

راجع: - جمارك (قاعدة ٤٣ / ٢) .

* المحكمة الدستورية العليا - إختصاص . (١ / ١) ٩

المحكمة الدستورية العليا ، في ممارستها
لإختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين
واللوائح ليست محكمة موضوع ، وليست جهة طعن
بالنسبة إلى محكمة الموضوع .

* المحكمة الدستورية العليا - إختصاص . (٥ / ٢١) ١٤٠

مناط إختصاص المحكمة الدستورية العليا
بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، أن يكون
أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستوري ،
فلا يمتد لحالات التعارض بين اللوائح والقوانين ولا
بين التشريعات ذات المرتبة الواحدة .

* إختصاص - تموين - تسعير جبرى - تدابير - عقوبة . (٣ / ٣٨) ٣١١

إناطة المشرع في المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ بوزير التموين دون غيره إتخاذ التدابير
المتعلقة بنقل أى مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى
وتنظيم تداولها أو إستهلاكها وتقرير عقوبات أقل
من المنصوص عليها فيها على مخالفة تلك
التدابير - تجريم البند (ب) من المادة (١٠) من
قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ نقل أو
الشروع فى نقل بعض هذه السلع ينطوى على

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

إغتصاب لسلطة عهد بها المشرع لوزير التموين
فى الحدود التى بينها المادة (٦٦) من الدستور
مما يقع فى حومة المخالفة الدستورية .

(أصدرت المحكمة بذات الجلسة
"١٩٩١/٤/٦" حكماً آخرًا تضمن ذات المبدأ
بشأن البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ
السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ "راجع قاعدة
٣٩ / ٢٠٠٠).

* إختصاص - إدارة محلية - قرارات لائحية - لوائح
تنفيذية .

٣١١ (٤ / ٣٨)
٣٢٤ (٣ / ٣٩)

النص فى المادة (١ / ٢٧) من قانون نظام
الإدارة المحلية على أن يتولى المحافظ ، فى دائرة
إختصاصه ، جميع السلطات والإختصاصات
التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح
ورئاسته لجميع الأجهزة والمرافق المحلية -
إستهدافه أن يباشـر المحافظون بوصفهم
رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم
السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء ذات
الطبيعة الإدارية دون أن يتعدى ذلك إلى
الإختصاص بإصدار قرارات لائحية تحدد بعض
جوانب التجريم والعقاب أو إصدار اللوائح
التنفيذية ، وذلك كلما كانت القوانين المعمول بها
قد عهدت بهذا الإختصاص فى أى من هاتين
الحالتين إلى الوزراء .

إختصاص - إدارة محلية - قرارات لائحية - لوائح
تنفيذية - تفويض .

٣١١ (٥ / ٣٨)
٣٢٤ (٤ / ٣٩)

تعيين القانون وزيراً معنياً ، لإصدار القرارات
اللائحية أو اللوائح التنفيذية - الإختصاص فى

الحالتين من طبيعة تشريعية لا تشملها عبارة
"السلطات والإختصاص التنفيذية" التي ناطت
المادة (١ / ٢٧) من قانون نظام الإدارة المحلية
بالمحافظين مباشرتها - عدم جواز تفويض الوزير
غيره في هذا الإختصاص.

إدارة محلية

راجع: - إختصاص (القواعد ٣٨ / ٤ ، ٥ ،
٣٩ / ٣ ، ٤).

- حق " حقوق سياسية " (القاعدة
٨ / ٢٦).

- دعوى دستورية " المصلحة فيها " (القاعدة
٢٦ / ٣ ، ٥).

إصلاح زراعى

راجع: شريعة إسلامية (قاعدة رقم ٢١ / ٢).

* دستور - المادة (٣٦) مكرراً (ز) من قانون الإصلاح
الزراعى. (٤ / ٢١) ١٤٠

تضمن المادة (٣٦) مكرراً (ز) من المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح
الزراعى قواعد تتعلق بالتيسير فى الوفاء بالأجرة
عند إمتناع المؤجر عن قبولها ، دون أن تمس حق
الأخير فى ناتج أرضه - لا مخالفة للدستور .

إنتخاب

* دستور - تشريع " النظام الإنتخابى " . (١٨ / ٣٣) ٢٥٦

سلطة المشرع التقديرية فى إختيار النظام
الإنتخابى ، حدها ، عدم الخروج على القيود
والضوابط والمبادئ التى نص عليها الدستور

وعدم المساس بالحریات والحقوق العامة التى
كفلتها نصوصه .

إيجار

“إيجار الأماكن”

* إيجار الأماكن “أجرة” . (٤ / ٢٨) ٢١٨

الإعتبارات التى إستند إليها المشرع فى
تقرير القاعدة العامة المتعلقة بزيادة الأجرة
بالنسبة للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى
المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون رقم
(١٣٦) لسنة ١٩٨١ ، وهى تحقيق المصلحة
العامة وتعويض ملاكها عن إنخفاض أجرتها
والحرص على توفير مصدر لتمويل تكاليف ترميمها
وصيانتها حفاظاً على الثروة القومية ، تتسحب إلى
المباني المؤجرة لغير أغراض السكنى المستعملة
فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو
الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح
التجارية أو الصناعية أو الضريبة على أرباح المهن
غير التجارية بإعتبارها أحد عناصر الثروة القومية
التي يجب الحفاظ عليها ، وأن إستقلال هذه
المباني بأنواع معينة من النشاط - إجتماعية أو دينية
أو ثقافية - لا يخرجها عن كونها مبان مؤجرة لغير
أغراض السكنى .

* مبدأ المساواة - المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (٥ / ٢٨) ٢١٨

المعاملة الإستثنائية التى أوردتها المادة
(٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فيما
تضمنته من إستثناء الأماكن المستعملة فى أغراض

لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو
المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية أو
الصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير
التجارية من تطبيق القاعدة العامة المنصوص
عليها فى المادة (٧) منه بشأن زيادة أجرة المبانى
المؤجرة لغير أغراض السكنى - مؤداها التفرقة بين
طائفتين من الملاك إنتظمتهم أسس موحدة ،
تجعلهم جميعاً يقفون على قدم المساواة ، وتوجب
إخضاعهم لقاعدة قانونية موحدة مجردة .

* مبدأ المساواة - إيجار الأماكن "أجرة" . (٦ / ٢٨) ٢١٨

حرمان طائفة معينة من الملاك من الحق فى
زيادة الأجرة مع تحقق مناطه ، يعد تفرقة تؤدى إلى
الاخلال بمراكز قانونية متماثلة وينطوى على إهدار
لمبدأ المساواة بينهم وبين الملاك الذين لم يحرموا
من هذا الحق .

(ت)

تجمهر - تدابير - تفويض - تنفيذ .

تجمهر

* تجمهر - شروطه - مسئولية جنائية - عقوبة . (٢ / ٢٩) ٢٢٨

التجمهر - شروطه - مناط العقاب على
التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين فى المسئولية
عن الجرائم التى تقع تنفيذاً للغرض منه هو ثبوت
علمهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية الإعتداء قد
جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم
المذكور ، وأن تكون الجرائم التى إرتكبت قد وقعت
نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة وليست
جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن
يؤدى إليها السير العادى للأمور ، وأن تكون قد

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

وقعت جميعها حال التجمهر .

* تجمهر - مساهمة جنائية - شخصية العقوبة . (٢٩ / ٣) ٢٢٨

المواد (٢) ، (٣) ، (٣) مكرراً من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩١٤ ، نصها على مسئولية المتجمهرين عن الجرائم التي يرتكبها أحدهم طالما ثبت علمهم بالغرض من التجمهر وإتجهت إرادتهم إلى تحقيقه - أساس ذلك - المساهمة في الجريمة الجنائية إعتباراً بأن الشريك هو شريك في الجريمة وليس شريكاً مع فاعلها - عدم خروج هذه النصوص على القواعد العامة في التجريم والتزامها بمبدأ شخصية العقوبة .

تدابير

راجع: إختصاص (قاعدتان ٣٨ / ٣ ، ٣٩ / ٢) .

تفويض

راجع: إختصاص (قاعدتان ٣٨ / ٥ ، ٣٩ / ٤) .

تنفيذ

راجع: الرقابة القضائية الدستورية (قاعدة ٢١ / ٦) .

(ج)

جمارك

* دعوى دستورية " المصلحة فيها " - جمارك . (٤٣ / ١) ٣٥٨

مناط المصلحة في الدعوى الدستورية هو إرتباطها بالمصلحة القائمة في دعوى الموضوع ، بأن يؤثر الحكم الصادر في المسألة الدستورية في الطلبات الموضوعية - إرتكاز دعوى براءة الذمة على المنازعة في سريان السعر التشجيعى المنصوص عليه في قرار وزير المالية ١٢٣ لسنة

١٩٧٦ على تقدير قيمة البضائع التي إستوردها المدعى بالعملة الأجنبية - كون المركز القانوني للمدعى قد تحدد على مقتضى أحكام هذا القرار الذى إلتزمت به مصلحة الجمارك فى مجال تحديد الضرائب الجمركية المستحقة عليه، تنحصر معه المصلحة فى الدعوى الدستورية فى الفصل فى دستورية هذا القرار دون غيره من القرارات الخاصة بإنشاء وتنظيم سوق موازية للسوق الرسمية.

* إختصاص - جمارك. (٢/٤٣) ٣٥٨

الدأب على تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية بقرار من وزير المالية بناء على قوانين النقد المتتالية - هذا التحديد ليس محجوزاً للسلطة التشريعية - الطعن على قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من تحديد سعر صرف العملة المصرية فى مواجهة العملات الأخرى بمناسبة تقدير قيمة البضائع المستوردة لحساب الضريبة الجمركية عليها بإدعاء إنتحاله إختصاصاً مقررأ للسلطة التشريعية ، على غير أساس.

* جمارك "سعر الصرف التشجيعى - عدالة ضريبية". (٥/٤٣) ٣٥٨

إجراء الإستيراد بدون تحويل عملة ولجوء المستورد فى سبيل الحصول على العملة إلى مصادر خارج نطاق السوق الرسمية للصرف والتي لا يتصور أن يقل السعر المتداول فيها عن السعر التشجيعى الذى يجرى التعامل به فى السوق الموازية - إستهداف قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى هذه الحالة تقدير قيمة البضاعة

الواردة بنقد أجنبي على أسس واقعية فى إطار السلطة المخولة للوزير بالمادة (٢٢) من قانون الجمارك، بإتخاذه السعر التشجيعى الذى يجرى به التعامل فى السوق الموازية معياراً لتقييم العملة الأجنبية التى تم الإستيراد بها بالعملة المصرية - إلتزام القرار بالأسس التى يقوم عليها النظام القانونى للضريبة الجمركية وبتقدير قيمتها تقديراً واقعياً ، بما لا مخالفة فيه للدستور .

(ح)

حريات "حريات وحقوق عامة"، "حرية الرأى"،
"حرية الصحافة" - حراسة "حراسة الطوارئ" -
حكم - حق "حقوق عامة"، "حق التقاضى"،
"حق الملكية"، "حقوق سياسية".

حريات

"حريات وحقوق عامة"

راجع: حريات "حرية الرأى" (قاعدة ١٦ / ٨) .

* الدساتير المصرية - الحريات والحقوق العامة .
٩٨ (٦ / ١٦)
٢٥٦ (٥ / ٣٣)

حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها ليكون لها قوة الدستور وسموه على القوانين العادية ولضمان عدم قيام المشرع بتقييدها أو إهدارها أو الإنتقاص منها - خروج المشرع فيما يضعه من تشريعات على هذا الضمان الدستورى بتقييده الحق أو إهداره تحت ستار التنظيم، مخالف للدستور .

”حرية الرأي“

راجع: - أحزاب سياسية (قاعدة ٩ / ١٦).
- حريات ” حرية الصحافة “ (قاعدة ١٠ / ١٦).
- معاهدات (قاعدة ١٢ / ١٦).

٩٨ (٧ / ١٦) * حرية الرأي - ديمقراطية - مبدأ السيادة الشعبية.

حرية الرأي من الحريات الأساسية التي تحتمها طبيعة النظام الديمقراطي، وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطي سليم - جوهر النظام الديمقراطي قيامه على مبدأ ”السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات“ - ومبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن يكون للشعب ممثلاً في نوابه أعضاء السلطة التشريعية الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة، وأن يكون له - بأحزابه ونقابات وأفراده - رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأى الحر والنقد البناء لما تجريه السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات.

٩٨ (٨ / ١٦) حرية الرأي - حريات وحقوق عامة.

حرية الرأي هي الحرية الأصل التي يتفرع عنها الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية كحق النقد وحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى وحق الاجتماع للتشاور وتبادل الآراء وحق مخاطبة السلطات العامة.

٩٨ (١١ / ١٦) * حرية الرأي ”تنظيمها“.

عدم إقتصار أثر حرية التعبير عن الرأى على صاحب الرأى وحده وإنما يتعداه إلى غيره وإلى

المجتمع - إباحة الدستور للمشرع تنظيمها ، بما يكفل صونها وعدم الإضرار بالغير أو بالمجتمع .

”حرية الصحافة“

* حرية الصحافة - حرية الرأي . (١٠ / ١٦) ٩٨

حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حرية الرأي بإعتبارها من الأصول الدستورية الثابتة في كل بلد ديمقراطي متحضر - حرية الصحافة هي السياج لحرية الرأي والفكر .

حراسة

”حراسة طوارئ“

* ملكية خاصة - حراسة طوارئ - تفسير . (٦ / ٢٢) ٩٤٨

إستهداف الحراسة على الأموال والممتلكات بالإستناد إلى قانون الطوارئ غل يد الخاضع عن إدارة أمواله وممتلكاته - نظام إستثنائي ورد على خلاف الأصل ، ينبغى معه تفسير النصوص الخاصة بها والأوامر الصادرة بفرضها تفسيراً ضيقاً صوتاً للملكية الخاصة من أن تمس .

* حراسة طوارئ على الأشخاص الطبيعيين “إنعدامها” . (٧ / ٢٢) ١٤٨

فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين بالإستناد إلى أحكام قانون الطوارئ على خلاف ما تجيزه أحكامه ، أثره ، فقدان هذه الحراسة لسندها القانونى وتجردها من شرعيتها وإنحدارها إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

١٤٨ (٨ / ٢٢) * ملكية خاصة - حراسة طوارئ - مفهوم العائلة - المادة (٢ / ١) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

النص في الأوامر الصادرة بفرض الحراسة ، بالإستناد إلى قانون الطوارئ ، على لفظ " العائلة " دون لفظ " الأسرة " - دلالة - كون تحديد مفهوم العائلة أمرا يتوقف عليه الخضوع لتدابير الحراسة ، ينبغى معه التحرز في توسيع مدلولها وحصره في نطاقه الضيق الذي يتفق مع دلالة اللغوية والتي تقتصر على الأفراد المرتبطين بالخاضع الأصلي برابطة " الإعالة " وتكون له عليهم سلطة الهيمنة والولاية وهم الزوجة والأولاد القصر في تاريخ فرض الحراسة دون سواهم .

النص في المادة (٢ / ١) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ على اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن " العائلة " التي خضعت للحراسة - تقول على أموال لأشخاص لم تشملهم أوامر فرض الحراسة وإخضاع لها إبتداء وبحكم جديد للأحكام التي تضمنها القرار بقانون المذكور وعدوان صارخ على الملكية الخاصة بالمخالفة لما تقضى به المادة (٣٤) من الدستور من صون الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائي .

حكم

راجع: دعوى دستورية " الحكم في الدعوى الدستورية "

(القواعد ١/٨ ، ٨/١٥ ، ١/٢٢ ، ٥/٢٥ ، ٢/٣٣ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١/٣٥) .

حقوق

"حقوق عامة"

راجع: حق "حقوق سياسية" قواعد ٥ / ٤ ، ٥ ،
٦ / ٢٦ ، ٧ ، ٢٧ / ٣ ، ٤ .

"حق التقاضى"

راجع: - الرقابة القضائية الدستورية (قاعدة
٢ / ١٥).

- لجان إدارية (قواعد ٤ / ٤ ، ٤ / ٦ ،
٥ / ٣٥).

* حق التقاضى .

٢٥ (٢ / ٤)

٤٦ (٢ / ٦)

حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل - حظر
النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار
إدارى من رقابة القضاء - أساس ذلك - نص المادة
(٦٨) من الدستور وما أقرته الدساتير السابقة
ضمننا من كفالة حق التقاضى للأفراد .

* حق التقاضى - مبدأ المساواة .

٤٥ (٣ / ٤)

٤٦ (٣ / ٦)

حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت
الدساتير المساواة بين المواطنين فيها - حرمان
طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ، وهو
قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ، ينطوى
على إهدار لمبدأ المساواة .

* حق التقاضى - أجنبى .

١١٩ (١ / ١٨)

حق التقاضى للناس كافة مبدأ دستورى
أصيل ، كفله الدستور للمصريين والأجانب سواء .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٢٤٠ (١/٣١) * دستور - تشريع - حقوق "تنظيمها - حق التقاضى".
الأصل فى سلطة المشرع فى تنظيم الحقوق
أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بضوابط
معينة تعتبر حداً لها يحول دون إطلاقها - ليس ثمة
تناقض بين حق التقاضى كحق دستورى أصيل وبين
تنظيمه تشريعياً بشرط ألا يتخذ المشرع هذا
التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو إهداره .

٢٤٠ (٢/٣١) * حق التقاضى - ميعاد التداعى .
تحديد المشرع ميعاداً يسقط بفواته الحق
فى إقامة الدعوى لا يعنى مصادرة الحق فى
الدعوى ، بل يظل هذا الحق قائماً ما بقى ميعاد
رفعها مفتوحاً ، وليس ذلك إلا تنظيماً تشريعياً
للحق فى التقاضى تغيماً به المشرع مصلحة عامة
حتى ينتظم التداعى فى المسائل التى عينها خلال
الموعد الذى حدده ، لا مخالفة فيه لنص المادة
(٦٨) من الدستور .

٢٤٠ (٣/٣١) * حق التقاضى - ميعاد التداعى - القانون رقم ١٢٥
لسنة ١٩٨٠ .

النص فى المادة (١١ مكرراً) من القانون رقم
١٢٥ لسنة ١٩٨٠ على تقييد التداعى بالمطالبة
بالحقوق الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون
بميعاد يسقط بانتهائه الحق فى إقامة
الدعوى - يستهدف تصفية المنازعات المتعلقة
بحقوق العاملين تصفية نهائية ولا ينال من ولاية
القضاء ولا يعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة
مما تختص به .

٢٩٧ (٣ / ٣٥)

* الدساتير المصرية - حق التقاضى .

حق التقاضى للناس كافة مبدأ دستورى أصيل ، أقرته الدساتير السابقة ، وكفلة الدستور القائم - النص فى الدستور على مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، تأكيد للرقابة القضائية على القرارات الإدارية ، وعدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات .

٢٩٧ (٤ / ٣٥)

* الدساتير المصرية - حق التقاضى - مبدأ المساواة .

حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المصرية المساواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ، وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ، ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة .

”حق الملكية“

راجع : - حراسة ”حراسة طوارئ“ (القاعدتان ٨ / ٢٢ ، ٦ / ٢٢) .

- مصادرة (قاعدة ١ / ٣٨) .

٦٣ (١ / ٩)

* حق الملكية ”نزع الملكية - التأميم - المصادرة“ .

حق الملكية مصون - حظر نزع الملكية الخاصة جبراً عن صاحبها إلا للمنفعة العامة والتأميم إلا لإعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض - حظر المصادرة العامة مطلقاً والخاصة إلا بحكم قضائى .

٦٣ (٢ / ٩)

* حق الملكية - صحافة - تعويض .

تقدير التعويض المستحق لأصحاب المنشأة الصحفية المؤممة بقدر قيمتها الحقيقية وفقاً

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ - النص في القرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ على تحديد حد أقصى لهذا التعويض ينطوي على إعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة (٣٤) من الدستور .

٦٣ (٣ / ٩) المحكمة الدستورية العليا " رقابتها " - ملكية خاصة .
تعرض القانون المطعون بعدم دستوريته للملكية الخاصة التي صانها الدستور بضوابط وقواعد محددة - خضوعه للرقابة الدستورية .

٣٣٥ (٢ / ٤٠) ملكية خاصة " صونها - وظيفتها الاجتماعية " -
قانون الزراعة " قيود البناء على الأرض الزراعية " -
حراسة .

الملكية الخاصة ليست حقاً مطلقاً ، وإنما كفل الدستور صونها ، وأقامها على أساس أن لها وظيفة اجتماعية ينظم القانون أداؤها - توخى التنظيم التشريعي بقيود البناء على الأرض الزراعية مواجهة ظاهرة البناء عليها بما ينتقص من رقعته ويحد من غلتها وبإعتبار الحفاظ عليها لازماً للتنمية الإقتصادية والإضطلاع بأهم تبعات الإنتاج الزراعي متمثلة في إشباع إحتياجات المواطنين للغذاء ، وكون هذا التنظيم لا يغفل يد المالك عن إدارة أرضه أو التصرف فيها ولا يحول كلية دون البناء عليها وإنما يجيز ذلك في أحوال محددة تملئها الضرورة وبترخيص ضماناً لأن تظل الأرض الزراعية مرصودة في إستخداماتها على الأغراض المهيأة لها أصلاً - قاله الإخلاق بالحماية الدستورية لحق الملكية وفرض الحراسة عليها ، على غير أساس .

(٣ / ٤٠) ٢٣٥

شريعة إسلامية - حق الملكية - قانون الزراعة
" قيود البناء على الأرض الزراعية "

مظاهرة مبادئ الشريعة الإسلامية
للتنظيم التشريعي بقيود البناء على الأرض
الزراعية إعتباراً بأن لولى الأمر التدخل بتنظيم
الملكية إذا أساء الناس إستخدام أموالهم
ليوجهه لمصلحة الجماعة ووفاء إحتياجاتها
ورفع الضرر عنها ، وإستهداف التنظيم مصالح
مشروعة بحسبان الأرض الزراعية أحد الروافد
الرئيسية للتنمية الشاملة فلا ينبغى تقليص
مساحتها أو إخراجها عن إستخداماتها .

(٥ / ٤٠) ٣٣٥

* حق الملكية - سلطة التشريع - قانون الزراعة
" قيود البناء على الأرض الزراعية " - قيم
وتقاليد الأسرة .

سلطة المشرع فى تنظيم الحقوق
تقديرية ما لم يقيدھا الدستور بضوابط معينة ،
وجوهر هذه السلطة المفاضلة بين البدائل
المختلفة لإختيار ما يقرر أنه أنسبها لمصلحة
الجماعة فى خصوص الموضوع الذى يتناوله
بالتنظيم - النعى على التنظيم التشريعى بقيود
البناء على الأرض الزراعية أنه يخالف المادة
التاسعة من الدستور التى تقرر الحفاظ على
الطابع الأصيل للأسرة وأنه كان يغنى عنه
التوسع فى إستصلاح الأراضى الصحراوية
وزيادة الإنتاج بالطرق العلمية الحديثة ، ينحل
إلى موازنة بين البدائل المختلفة وتعقيب على
ما رتآه المشرع منها ملبياً لمصالح الجماعة فى
إطار تنظيمه لحق الملكية بما لا مخالفة فيه
للحماية الدستورية المقررة له .

” حقوق سياسية ”

راجع: - أحزاب سياسية (قواعد ٨/٥ ،
٧/٢٧ ، ١٥/٣٣).

- دستور ” تفسير نصوصه ” (قاعدة
١٧/٣٣).

٣١ (٢/٥) * حق الترشيح-مجلس الشعب-الرقابة القضائية
١٢٧ (١/١٩) الدستورية.

١٨٣ (١/٢٥) النص في الدستور على حق الترشيح
وعلى كفالته، لا ينبغي معه لسلطة التشريع
النيل منه، والقانون الصادر في أمر يتعلق
بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب لا يتناول
مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية.

٣١ (٤/٥) * دستور-الحقوق العامة ” الحقوق السياسية ”.
١٩١ (٦/٢٦) الحقوق السياسية المنصوص عليها في
٢٠٥ (٣/٢٧) المادة (٦٢) من الدستور، من الحقوق العامة
التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين
المواطنين من ممارستها وإعتبارها واجباً وطنياً
لإتصالها بالسيادة الشعبية.

٣١ (٥/٥) * دستور-الحقوق العامة ” الحقوق السياسية ”
١٩١ (٧/٢٦) مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.
٢٠٥ (٤/٢٧) القواعد التي يضعها المشرع تنظيمياً
للحقوق العامة-ومنها الحقوق السياسية-يتعين
ألا تؤدي إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها، وألا
تخل القيود التي يفرضها القانون في مجال
هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة
المنصوص عليهما في المادتين (٨)، (٤٠)
من الدستور.

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٢١ (٦ / ٥)

* دستور - حق الترشيح - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

حق الترشيح من الحقوق العامة التي كفلها الدستور للمواطنين - حرمان طائفة معينة من هذا الحق دون مقتض من طبيعته ومتطلبات مباشرته ينطوى على إهدار لأصله وإخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون بالمخالفة للمواد (٨) ، (٤٠) ، (٦٢) من الدستور.

١٩١ (٨ / ٢٦)

* دستور - حق الترشيح - المجالس الشعبية المحلية.

حق الترشيح من الحقوق العامة التي كفلها الدستور للمواطنين - قصر حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المنتمين إلى الأحزاب السياسية يحرم غيرهم من ذلك الحق دون مقتض من طبيعة أو متطلبات مباشرته، وينطوى على إهدار لأصله وإخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة بالمخالفة للمواد (٨) ، (٤٠) ، (٦٢) من الدستور.

١٩١ (٩ / ٢٦)

* دستور - سلطة التشريع - الرقابة الدستورية - حق الترشيح.

٢٠٥ (٦ / ٢٧)

الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بقيود محددة، وأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود

والضوابط التي نص عليها الدستور-تنظيم
المشرع لحق المواطنين في الترشيح ينبغي ألا
يعصف بهذا الحق أو ينال منه، فإذا حرم منه
طائفة من المواطنين فانه يكون قد جاوز دائرة
التنظيم، مما يخضع للرقابة الدستورية.

* دستور - تشريع - مجلس الشورى - حق
الترشيح - الرقابة الدستورية.

حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى من
الحقوق السياسية الأساسية-النص في
الدستور على حق الترشيح، لا ينبغي لسلطة
التشريع النيل منه-التنظيم التشريعي لحق
الترشيح لعضوية مجلس الشورى لا يعتبر من
المسائل السياسية التي تتأى عن الرقابة
الدستورية.

* دستور - حق الترشيح - مجلس الشورى.

قصر المشرع حق الترشيح لعضوية
مجلس الشورى على المنتمين إلى الأحزاب
السياسية يحرم غيرهم من ذلك الحق دون
مقتض من طبيعته أو متطلبات مباشرته،
وينطوي على إهدار لأصله وإخلال بمبدأي
تكافؤ الفرص والمساواة بالمخالفة للمواد
(٨)، (٤٠)، (٦٢) من الدستور.

* مجلس الشعب - حق الترشيح - الرقابة القضائية الدستورية .

كفالة الدستور لحق الترشيح ، مقتضاه ألا ينبغى لسلطة التشريع النيل منه ، وإلا وقع عملها مخالفا لأحكامه . صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب - لا يتناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة القضائية الدستورية .

* الحقوق السياسية "حقا الانتخاب والترشيح" .
الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة (٦٢) من الدستور ومن بينها حق الترشيح والانتخاب ، من الحقوق العامة التى حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها وإعتبارها واجبا وطنيا لاتصالها بالسيادة الشعبية -حقا الانتخاب والترشيح حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدونهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها إذا هما أفرغا من المضمون الذى يكفل جدية وفاعلية ممارستها .

* الحقوق السياسية - تشريع .
القواعد التى يضعها المشرع تنظيمياً للحقوق السياسية ، يتعين ألا تؤدى إلى مصادرتها أو الإنتقاص منها أو التمييز فى أسس مباشرتها أو التعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص لمن تتماثل مراكزهم القانونية .

* حق الانتخاب والترشيح - مبدأ المساواة .
كفالة الدستور للمواطنين حق الانتخاب

والترشيح وجعلهم سواء في ممارستهما عدم اجازته التمييز بينهم في أسس مباشرتهما ولا تقرير أفضلية لبعضهم على بعض في أى شأن يتعلق بهما- إطلاقه هذين الحقين للمواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك على إختلاف إنتمائاتهم وآرائهم السياسية لضمان أن يظل العمل الوطنى جماعيا لا إمتياز فيه لبعض المواطنين على بعض.

* حق الترشيح - مبدأ تكافؤ الفرص. (١٤ / ٣٣) ٢٥٦

المواطنون جميعاً الذين تتوافر فيهم شروط مباشرة الحق فى الترشيح ، لهم الفرص ذاتها التى يؤثرون من خلالها -وبقدر متساو فيما بينهم- فى تشكيل السياسة القومية .

* مجلس الشعب - حق الترشيح - مبدأ المساواة. (١٩ / ٣٣) ٢٥٦

إقامة القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ التحديد العددي للمقاعد المخصصة لكل دائرة بصورة متفاوتة على أساس عدد المواطنين بها وتحديد في المادة الخامسة مكرراً منه للمرشح الفردى فى كل منها مقعداً واحداً بصورة تحكمية أى كان عدد مواطنيها يتنافس عليه المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية- يتضمن مخالفة للقاعدة العامة التى اتبعتها فى تحديد عدد المقاعد النيابية فى كل دائرة بما يتناسب وعدد السكان فيها وإخلاقاً بمبدأ المساواة فى المعاملة بين المرشحين .

* مجلس الشعب - حق الترشيح - المادة (٥) مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة. (٢٠ / ٣٣) ٢٥٦

المادة الخامسة مكررا من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦- نصها على تحديد مقعد واحد فى كل دائرة مخصصا لنظام الانتخاب الفردى، يجرى التنافس عليه بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين إليها، وتخصيصها عدة مقاعد فى الدائرة خالصة لمرشحي القوائم الحزبية- يتضمن إخلالا صريحا بحق المواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية فى الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقى المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية وتمييزاً قائماً على أساس إختلاف الآراء السياسية بالمخالفة للمواد (٨)، (٤٠)، (٦٢) من الدستور.

(خ)

خدمة عسكرية ووطنية

راجع: دعوى "دعوى دستورية: المصلحة فيها" (قاعدة ٤٢ / ١).

* خدمة عسكرية - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة. (٤٢ / ٤) ٣٥١

المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية بشأن المساواة بين أقدمية ومدة خبرة المجندين مع زملائهم فى التخرج الذين عينوا معهم فى ذات الجهة - قصر المشرع تطبيقها على المجندين المؤهلين بإعتبار أنهم الذين يضارون بتجنيدهم إذا سبقهم زملاؤهم فى التخرج إلى التعيين - إعتبار لا يتحقق بالنسبة إلى المجندين

غير المؤهلين الذين لا يرتبطون بزمالة التخرج ويختلف مركزهم القانوني عن المجندين المؤهلين، ولو طبقت على المجندين غير المؤهلين لكانوا في مركز قانوني أفضل من المجندين المؤهلين بإعتبار أن الآخرين وحدهم يتقيدون بقيد زميل التخرج في حساب مدة التجنيد في الأقدمية أو الخبرة حالة تحرر الأولين من هذا القيد - لا إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

(د)

دستور - دعوى (دعوى دستورية - دعوى موضوعية).

دستور

”سمو الدستور - مبدأ سيادة الدستور“

٢٥٦ (٣ / ٣٣)

* دستور ”سموه“ .

الدستور هو القانون الأساسي الأعلى، الذي يرسى القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام، ويحدد السلطات العامة، ويقرر الحريات والحقوق العامة وضماناتها - سيادة الدستور وسموه بحسبانه كفيل الحريات وموئلا وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها .

٢٥٦ (٤ / ٣٣)

* دستور ”مبدأ سيادة الدستور“ - السلطات العامة - المحكمة الدستورية العليا ”الرقابة الدستورية“ .

خضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور، أصل مقرر وحكم لازم لكل نظام ديمقراطي سليم - الزام كل السلطات بالنزول على

قواعد الدستور والتزام حدوده وإلا خضع عملها متى إنصبت المخالفة على قانون أو لائحة للرقابة القضائية الدستورية التي إختص بها الدستور المحكمة الدستورية العليا دون غيرها إبتغاء الحفاظ على أحكامه وصونها وحمايتها من الخروج عليها .

”تفسير نصوص الدستور“ .

٢٥٦ (١٦ / ٣٣)

* دستور - ”تفسير نصوصه“ .

تفسير نصوص الدستور يكون بإعتبارها وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً ، فلا يفسر نص منه بمعزل عن نصوصه الأخرى ، وإنما متسانداً معها بما يقيم بينها التوافق وينأى بها عن التعارض .

٢٥٦ (١٧ / ٣٣)

* دستور ” المادة (٦٢) منه - تفسيرها ” - حق الترشيح - مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة .

المادة (٦٢) من الدستور - كفالتها حق الترشيح غير مقيد بالإنتماء الحزبي ، مع إيجاب الدستور في المادة (٨) منه تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وفي المادة (٤٠) المساواة بين المواطنين في الحقوق العامة ومنها حق الترشيح وحظره التمييز بينهم بسبب إختلاف الآراء السياسية - مؤدى هذه النصوص مترابطة متكاملة ، إعتبار المواطنين المستوفين لشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب بالنسبة لممارسة هذا الحق في مراكز قانونية متماثلة وعلى أساس من الفرص المتكافئة في الفوز بالعضوية دون اعتداد بانتماءاتهم الحزبية .

٣١١	(٢ / ٣٨)
-----	----------

٣٢٤	(١ / ٣٩)
-----	----------

* تشريع "تفسيره" - قرارات لائحية - لوائح تفويضية -
لوائح تنفيذية .

إيراد المشرع مصطلحاً في نص ما لمعنى معين ، يوجب صرفه إلى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذلك المصطلح -ترديد المادة (٦٦ / ٢) من الدستور الحالي مانصت عليه المادة (٦) من دستور سنة ١٩٢٣ من أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " ، والذي أفصحت أعماله التحضيرية عن أن المقصود بها تأكيد ما جرى عليه العمل في التشريع من جواز أن يتضمن القانون ذاته تفويضاً خاصاً إلى السلطة المكلفة بسن اللوائح في تحديد بعض جوانب التجريم وتقرير العقوبات حالة اشتراط الدستور ذاته أن يتم تنظيم مسائل معينة " بقانون " -مؤداه اجازة المادة (٦٦) من الدستور أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب -هذه القرارات ليست من قبيل اللوائح التفويضية المنصوص عليها في المادة (١٠٨) من الدستور أو اللوائح التنفيذية التي تضمنتها المادة (١٤٤) منه .

"الدساتير المصرية السابقة"

راجع: - جريات " حريات وحقوق عامة " (قاعدتان ١٦ / ٦ ، ٣٣ / ٥) .

- حق "حق التقاضى" (قاعدتان ٣٥ / ٣ ، ٤) .

- مبدأ المساواة (قاعدة ٢٨ / ١) .

١٣٤	(٣ / ٢٠)
-----	----------

* دستور "الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣" - تشريع .

تحويل الإعلان الدستوري الصادر في ١٠

فبراير سنة ١٩٥٣ مجلس الوزراء ولاية التشريع أثناء فترة الإنتقال، مؤداه إنتقال هذه الولاية إليه كي يتولاها كما تتولاها الهيئة التشريعية صاحبة الإختصاص الأصل في ممارستها-الدفع بعدم عرض القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ على السلطة التشريعية اعمالا للمادة (١٠٨) من الدستور، لا محل له لتعلقها بالقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية بناء على تفويض من السلطة التشريعية.

دعوى

“دعوى دستورية”

“اجراءات رفع الدعوى الدستورية”

راجع: قانون “القانون الواجب التطبيق” (قاعدة ٣/١).

* دعوى دستورية - طريقة رفعها. (٢/١) ٩

الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بطريق الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا من محكمة الموضوع إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل في النزاع أو بناء على دفع يثار أمام محكمة الموضوع، وتقدر جديته.

* دعوى دستورية - اجراءات رفعها - نطاقها. (٣/٥) ٣١

الأوضاع الاجرائية المنصوص عليها في المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا سواء ما إتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام -قصر محكمة الموضوع نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس

الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣
دون سواء - عدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على
الفقرة الخامسة من المادة (٢٤) من القانون رقم
٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق
السياسية.

* دعوى دستورية - طريقة رفعها . (١/١٠) ٦٨

الدعوى الأصلية ليست سبيلا للطعن بعدم
دستورية النصوص التشريعية ، وإنما يشترط قيام
دعوى موضوعية وأن يكون هناك نص في قانون أو
لائحة ترى محكمة الموضوع لزومه للفصل في
النزاع الموضوعي ويتراءى لها عدم دستوريته أو
يدفع أحد الخصوم بعدم الدستورية .

* دعوى دستورية - إجراءاتها - دعوى موضوعية . (٢/١٠) ٦٨

ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى
الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا
مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة (٢٩) من
قانونها - المشرع لم يجز الدعوى الأصلية سبيلا
لرفع الدعوى الدستورية .

وجوب إستقلال الدعوى . الموضوعية
بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية النصوص
القانونية ، وإلا كانت في حقيقتها دعوى دستورية
رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون .

* دعوى دستورية - إجراءات رفعها - نظام عام . (١/١٢) ٧٦

(٣/١٥) ٨٨

(١/٢٦) ١٩١

(١/٢٩) ٢٢٨

الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة رفع
الدعوى الدستورية وميعاد رفعها - تعلقها بالنظام
العام .

رقم الصفحة	رقم القاعدة
٧٦	(٢/١٢)

* دعوى دستورية - ميعاد رفعها .

ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون غرضه يعتبر ميعاداً حتماً يقيد محكمة الموضوع والخصوم على السواء .

٧٦	(٣/١٢)
----	--------

* دعوى دستورية " ميعاد رفعها " - طلب الإعفاء " أثره " .

تقديم طلب الإعفاء من الرسوم - أثره - قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم دستورية .

٨١	(١٣)
----	------

* دعوى دستورية - اجراءات رفعها - نظام عام .

الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة رفع الدعوى الدستورية وميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام - اقامة المدعى الدعوى بعدم الدستورية مباشرة دون ترخيص من محكمة الموضوع - أثره - عدم قبول الدعوى .

١٤٨	(٢/٢٢)
-----	--------

* دعوى دستورية - اجراءات رفعها .

ولاية المحكمة الدستورية العليا في دعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة (٢٩) من قانونها ، وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم إلى المحكمة مباشرة طعناً في دستورية التشريعات .

بيانات قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى

الدستورية.

- * دعوى دستورية - بيانات قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى.
- ٨٨ (٦/١٥)
- ١٣٤ (٢/٢٠)
- وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية مانصت عليه المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا - إغفال هذه البيانات - أثره - عدم قبول الدعوى.
- * دعوى دستورية - بيانات صحيفة الدعوى.
- ٨٨ (٧/١٥)
- الدفع بعدم قبول الدعوى الدستورية إستناداً إلى أن صحيفة المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، لا محل له إذا كان ما ورد في الصحيفة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وفي تحديد موضوع الدعوى.
- * دعوى دستورية - بيانات صحيفة الدعوى.
- ١١٥ (١/١٧)
- خلو صحيفة الدعوى الدستورية من بيان النص التشريعي المطعون فيه والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة والإكتفاء بالإحالة إلى أسباب وردت في عريضة دعوى أخرى لم ترفق صورة منها بالدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى.
- * دعوى دستورية - بيانات قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى.
- ٤٦ (٤١)

وجوب أن يتضمن قرار الإحالة أوصحيفة
الدعوى الدستورية البيانات الجوهرية التى نصت
عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية
العليا-خلو صحيفة الدعوى من بيان النص
الدستورى المدعى بمخالفته وإيرادها عبارات
عامة مرسله لا تكشف عن أوجه المخالفة ، أثره ،
عدم قبول الدعوى .

” تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ” .

- * دعوى دستورية -محكمة الموضوع -جدية الدفع .
٨٨ (٤ / ١٥)
١٩١ (٢ / ٢٦) تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية تختص
به محكمة الموضوع .

” الصفة فى الدعوى ” .

- * دعوى دستورية -الصفة فيها .
١٥ (١ / ٢)
عدم إختصام أحد الطاعنين أمام محكمة
الموضوع وعدم الترخيص له بالتالى فى رفع
الدعوى الدستورية -أثره -عدم قبول الدعوى
بالنسبة إليه .

- * دعوى دستورية -الصفة فيها .
٨٨ (٥ / ١٥)
الخصم الذى لم يختصم أمام محكمة
الموضوع -عدم قبول الدعوى الدستورية بالنسبة
إليه .

” المصلحة فى الدعوى ”

راجع : - جمارك (قاعدة ٤٣ / ١) .
- قانون ”تفسيره” (قاعدة ٤٠ / ١) .

- معاهدات (قاعدة ١٨ / ٢) .

- * دعوى دستورية "المصلحة فيها" - قانون "سريانه من حيث الزمان"
- (١ / ٧) ٥٢
- (٢ / ١٩) ١٢٧

إلغاء النص التشريعي لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له .

- * دعوى دستورية "المصلحة فيها".
- (٢ / ٨) ٥٦
- (٦ / ٢٣) ١٦٥
- (٦ / ٢٥) ١٨٣
- الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا القضاء بعدم دستوريته - إنتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

- * دعوى دستورية "المصلحة فيها" - دعوى مدنية تبعية .
- (٢ / ١١) ٧٢

شرط قبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، بأن يكون ثمة إرتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع - طعن المدعى بالحق المدني بعدم دستورية المادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات الجنائية التي تنظم حضور المتهمين أمام محكمة الجناح ولا تتصل بطلباته في الدعوى الموضوعية ولا تؤثر فيها - إنتفاء مصلحته في الطعن .

- * دعوى دستورية "المصلحة فيها" - دعوى جنائية .
- (١٤) ٨٤
- مناط الدعوى الدستورية أن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر في الحكم في الدعوى الموضوعية - الإحالة من المحكمة الجنائية للفصل في مدى دستورية المواد (١) ،

(٢) ، (٣) ، (٥) ، (٧) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر ، حالة كون واقعة التهمة المطروحة عليها هي الضبط في الطريق العام بحالة سكر بين المنطبقة عليها المادة (٧) من القانون المذكور فحسب - إنتفاء المصلحة في الدعوى الدستورية بالنسبة لما عدا هذه المادة .

* دعوى دستورية "المصلحة فيها" . ٨٨ (٩/١٥)

الطعن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية العليا القضاء برفض الطعن بعدم دستوريته - إنتفاء المصلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى .

* دعوى دستورية " المصلحة فيها " - تشريع "الغاؤه - سريانه من حيث الزمان" . ١٦٥ (٧/٢٣)

الغاء النص المطعون عليه لا يحول دون الفصل في الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم تتحقق بإبطالها مصلحتهم الشخصية المباشرة في الطعن بعدم الدستورية - أساس ذلك ، القاعدة العامة في سريان القانون من حيث الزمان بسريان القاعدة القانونية على الوقائع التي تتم في ظلها ، أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، وأن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظلها تخضع لحكمها وحده - مثال بشأن قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ .

* دعوى دستورية "المصلحة فيها" - تشريع "الغاؤه أو تعديله" - إنتهاء الخصومة . ١٨٢ (٢/٢٥)

تعديل أو الغاء النص المطعون عليه ، لا يحول

دون النظر والفصل في الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم، لتوافر مصلحتهم الشخصية المباشرة في الطعن بعدم الدستورية - طلب إنتهاء الخصومة في غير محله .

* دعوى دستورية "المصلحة فيها" . (٣ / ٢٥) ١٨٣

(٤ / ٢٦) ١٩١ شرط قبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن في طعنه مصلحة شخصية ومباشرة، ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

* دعوى دستورية "المصلحة فيها" - مجلس الشعب . (٤ / ٢٥) ١٨٣

إستهداف المدعى من الدعوى الموضوعية إلغاء قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب فيما تضمنه من وجوب إرفاق صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمى إليه مثبتاً بها إدراجه فيها، وكون المادتان الخامسة مكررا والسادسة فقرة "١" من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ فحسب هما اللتان تضمنت أحكامهما هذا الشرط، تتفق معه مصلحته في الطعن بعدم الدستورية على ما عداها من مواد .

* دعوى دستورية "المصلحة فيها" - تشريع "تعديله" - حكم محلي . (٣ / ٢٦) ١٩١

تعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ لا يحول

دون النظر والفصل في الطعن عليها بعدم الدستورية ممن طبقت عليهم خلال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليهم.

- * دعوى دستورية "المصلحة فيها" - حكم محلي . (٥ / ٢٦) ١٩١
- إستهداف المدعى من الدعوى الموضوعية ،
الغاء قرار محافظ الجيزة باعلان إنتخاب القوائم
الحزبية لعضوية المجالس الشعبية المحلية
بالمحافظة تأسيساً على أن طلبه الترشيح
لعضويتها قد رفض لعدم إرفاقه صورة رسمية من
قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مبيناً به إدراجه
فيها ، وكون المادتان (١ / ٧٦) ، (٣ / ٨٦) من
قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فحسب هما اللتان تضمنت
أحكامهما وجوب إستيفاء هذا الشرط ، تنتفى معه
مصلحته فى الطعن بعدم الدستورية على ما
عدهما من نصوصه .

- * دعوى دستورية " المصلحة فيها " - تشريع
"تعديله" - مجلس الشورى . (٢ / ٢٧) ٢٠٥
- تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة
١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٨٩ لا يحول دون النظر والفصل فى
الطعن عليها بعدم الدستورية ممن طبقت عليهم
خلال فترة نفاذها ، وترتبت بمقتضاها آثار قانونية
بالنسبة إليهم .

- * دعوى دستورية "المصلحة فيها" . (٣٠) ٢٣٦
- شرط قبول الدعوى الدستورية توافر
المصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط
بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى

الموضوعية، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع - إذا كان الحد الذي وصلت إليه الدعوى الموضوعية لا يفصح عن مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية، فإن الدعوى تكون غير مقبولة - مثال.

* دعوى دستورية "المصلحة فيها" - دعوى موضوعية "النزول عن الحق فيها".

النزول عن الحق الشخصي المدعى به، عمل قانوني يتم بالارادة المنفردة، وينتج أثره في إسقاطه - تنازل المدعى باقراره عن طلبه في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، أثره، إنتفاء مصلحته في الدعوى الدستورية.

* دعوى دستورية "المصلحة فيها" - دعوى موضوعية.

شرط قبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه، ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها - الحكم من المحكمة العليا للقيم في الدعوى الموضوعية نهائياً (غير قابل للطعن عليه)، أثره، إنتفاء مصلحة الطاعن في الدعوى الدستورية.

دعوى دستورية "المصلحة فيها" - دعوى جنائية.

شرط قبول الدعوى الدستورية أن تتوافر

٣٠٨ (٣٧)

للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة فى دعواه وقت رفعها وأن تستمر حتى الحكم فيها، ومناطق هذه المصلحة إرتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها - إنتهاء الدعوى الجنائية إلى أحكام ببراءة المدعى، أثره، إنتفاء مصلحته فى الدعوى الدستورية.

- * دعوى دستورية "المصلحة فيها" - خدمة عسكرية .
رقم (١/٤٢) ٣٥١
- شرط قبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها - إستهداف المدعين - وهم من غير حملة المؤهلات الدراسية - من الدعوى الدستورية الحكم بعدم دستورية ما تضمنه نص المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية من إفادة المجندين المؤهلين دون غيرهم من الأحكام التى أوردها فى شأن ضم مدة التجنيد إلى مدة الأقدمية أو الخبرة فى الجهات المعينين بها، وإرتكاز طلباتهم فى الدعوى الموضوعية على إستحقاقهم لهذا الضم - توافر مصلحتهم فى الطعن بعدم الدستورية.

"التدخل فى الدعوى"

- * دعوى دستورية - تدخل - مصلحة .
رقم (١/٥) ٣١
- التدخل الإنضمامى - شرط قبوله - توافر مصلحة شخصية ومباشرة لطالب التدخل - مناطق المصلحة فى الإنضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة إرتباط بينها وبين مصلحة الخصم المتدخل فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع

بعدم الدستورية بمناسبةها وأن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيها - كون طالب التدخل ليس طرفاً أصيلاً أو متدخلاً في الدعوى الموضوعية - أثره - إنتفاء مصلحته في الدعوى الدستورية .

* دعوى دستورية - تدخل - إنضمامى - مصلحة شخصية . (١/١٥) ٨٨

التدخل الإنضمامى - شرطه - وجوب أن يتم التدخل طبقاً للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وأن تكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الإنضمام لأحد الخصوم في الدعوى .

” نطاق الدعوى ”

* دعوى دستورية - نطاقها . (٢/٢) ١٥

نطاق الدعوى الدستورية ، يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى أما محكمة الموضوع . (١/١١) ٧٢

* دعوى دستورية ” نطاقها ” - تشريع عقابى ” سريانه من حيث الزمان ” . (١/٣٢) ٢٤٨

نطاق الطعن بعدم الدستورية بالنسبة للتشريع العقابى يتحدد بنصه المعمول به في تاريخ الواقعة الجنائية ما لم يتم تعديله بعد ذلك على وجه أصلح للمتهم - مثال بشأن الطعن على المادتين (٢٣٨) ، (٢٤٤) من قانون العقوبات .

” التصدى لدستورية القوانين واللوائح ”

* دعوى دستورية - رخصة التصدى . (٥/١) ٩

(٢/١٧) ١١٥

الرخصة المقررة للمحكمة الدستورية العليا
في التصدي لدستورية القوانين واللوائح، مناطها،
أن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلاً بنزاع
مطروح عليها .

”الحكم في الدعوى الدستورية” .

”أثر الحكم بعدم الدستورية”

* الأحكام القضائية ” طبيعتها الكاشفة - الأثر الرجعي ” (٢٣ / ٣٣) ٢٥٦

الأصل في الأحكام القضائية أنها كاشفة
وليست منشئة ، مما يستتبع أن يكون للحكم بعدم
الدستورية أثر رجعي كنتيجة حتمية لطبيعته
الكاشفة - أعمال المادة (٤٩) من قانون المحكمة
الدستورية العليا الرجعية على إطلاقها بالنسبة
لنصوص الجنائية إلى حد إسقاط حجية الأمر
المقضى لتعلقها بالادانة في أمور تمس الحريات
الشخصية ، أما في غير المسائل الجنائية فالأصل
أيضاً سريان الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية
والإستثناء من الأثر الرجعي الحقوق والمراكز التي
إستقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى
أو بانقضاء مدة تقادم .

مجلس الشعب - حكم ” أثر الحكم بعدم
الدستورية ” .

القضاء بعدم دستورية النص التشريعي الذي
أجريت إنتخابات مجلس الشعب بناء عليه ، مؤداه
ولازمة بطلان تكوين المجلس منذ إنتخابه ودون أن
يستتبع ذلك إسقاط ما أقره المجلس من قوانين
وقرارات وما إتخذه من إجراءات خلال الفترة

السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية ، بل تظل على اصلها من الصحة ونافذة مالم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير مابنى عليه هذا الحكم.

” حجية الحكم فى الدعوى الدستورية ”

٥٦ (١ / ٨) * دعوى دستورية - الحكم فيها ” حجيته ”.

٨٨ (٨ / ١٥) الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ،
١٨٣ (٥ / ٢٥) والأحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد إنتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته .

١٤٨ (١ / ٢٢) * دعوى دستورية - الحكم فيها ” حجيته - نطاقها ”

الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثارا للمنازعة حول دستوريته وفصلت فيها المحكمة فضلا حاسماً - إقتصار قضاء المحكمة الدستورية العليا على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى إختصاص رئيس الجمهورية بإصدار القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ إستناداً الى المادة (١٤٧) من الدستور وحول دستورية المادتين الثانية والسادسة منه فحسب - أثره ، عدم تجاوز حجية الحكم ما فصل فيه ، فلا تتعداه الى باقى نصوصه .

٢٥٦ (٢ / ٣٣) * دعوى دستورية - الحكم فيها «حجيته» .

٢٩٧ (١ / ٣٥) حجية الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية المانعة من نظراى طعن دستورى

جديد ، يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية
التي كانت مثارا للمنازعة حول دستوريته وفصلت
فيها المحكمة فصلا حاسماً بقضائها .

“ مصروفات الدعوى الدستورية ”

* دعوى دستورية - مصروفاتها . (٣ / ١٩) ١٢٧

١٨٣ (٧ / ٢٥) إقامة الدعوى الدستورية قبل صدور الحكم
في دعوى أخرى بعدم دستورية النص المطعون
عليه - أثره - إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .
« دعوى موضوعية »

راجع : “ دعوى دستورية ” :
- إجراءات رفع الدعوى الدستورية (قاعدة
٢ / ١٠) .

- المصلحة في الدعوى (قواعد ٢ / ١١ ،
١٤ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧) .

(ر)

الرقابة القضائية الدستورية - رسوم “ رسوم قضائية ” .
الرقابة القضائية الدستورية

راجع : حق “ حق الملكية ” (قاعدة ٣ / ٩) ،
“ حقوق سياسية ” (القواعد ٢ / ٥ ، ١ / ١٩ ،
١ / ٢٥ ، ٩ / ٢٦ ، ١ / ٢٧ ، ٦ ، ١ / ٣٣) .

- دستور “ مبدأ سيادة الدستور ” (قاعدة
٤ / ٣٣) .

* دستور - سلطة التشريع - الرقابة القضائية
الدستورية . (٧ / ٥) ٣١

الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم
الحقوق ، أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور
بقيود محددة ، وأن الرقابة على دستورية القوانين

لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها ، إلا أن هذا لا يعنى إطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور .

٨٨ (٢ / ١٥) * المحكمة الدستورية العليا - رقابتها - حق التقاضى .

المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من النص فى المادة (١٧٥) من الدستور على توليها هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التى تتبع أمامها - النص فى قانون المحكمة الصادر بناء على هذا التفويض على الإحالة فى شأن بعض الإجراءات المتبعة أمامها إلى قانون المرافعات وبما لا يتعارض وطبيعة اختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ، مما يدخل فى نطاق الملاءمة التى تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون مساس بحق التقاضى .

١٤٠ (٦ / ٢١) * قانون - تنفيذ - الرقابة القضائية الدستورية "نطاقها" .

إدعاء الطاعن أن تطبيق نصوص القانون المطعون عليها ترتب عليه عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحته - نعى على كيفية تطبيق القانون وإجراءات تنفيذه - لا يشكل عيباً دستورياً .

رسوم

"رسوم قضائية"

١٤٠ (٣ / ٢١) * رسوم قضائية "تقريرها" .
فرض أداء رسم بمقتضى القانون - موافق للدستور .

(ز)

زراعة

راجع: حق الملكية (قواعد ٤٠ / ٢ ، ٣ ، ٥) .

٣٣٥ (٤ / ٤٠)

* قانون الزراعة " قيود البناء على الأرض الزراعية " - مبدأ تكافؤ الفرص .

قيام التنظيم التشريعي بقيود البناء على الأرض الزراعية على قواعد عامة مجردة لا تميز فيها بين المخاطبين بأحكامها ، وفي مواجهة أصحاب الأراضي الزراعية دون تمايز - لا إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص .

(ش)

شريعة إسلامية

راجع: حق " حق الملكية " (قاعدة ٤٠ / ٣) .

١٤٠ (١ / ٢١)

* شريعة إسلامية - تشريع .

٢٤٨ (٢ / ٣٢)

الزام الدستور المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الإلزام ، بحيث إذا إنطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على هذا التاريخ فلا يتأتى إنفاذ هذا الحكم بالنسبة لها لصدورها في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائماً واجب الاعمال (١) .

(الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢ "دستورية" بجلسة ١٩ / ٦ / ١٩٨٨ والدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠٤ "دستورية" بجلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٨٩) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

١٤٠ (٢ / ٢١)

* شريعة إسلامية - المادة (٣٦) مكرراً (ز) من قانون الإصلاح الزراعى .

عدم تعديل المادة (٣٦) مكرراً (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى بعد تعديل المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ التاريخ الذى فرض فيه الإلزام باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - النعى عليها بمخالفة حكم هذه المادة فى غير محله (٢) .

(الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق "دستورية" بجلسة ١٩ / ٦ / ١٩٨٨) .

٢٤٨ (٣ / ٣٢)

* شريعة إسلامية - المادة (٢٢٠) إجراءات جنائية .

عدم تعديل المادة (٢٢٠) من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديل المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ التاريخ الذى فرض فيه الإلزام باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - النعى عليها بمخالفة حكم هذه المادة فى غير محله (٣) .

(الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق "دستورية" بجلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٨٩) .

(١-٣) أصدرت المحكمة الدستورية العليا ذات المبادئ فى دعاوى التالية، والتي قضى فيها برفضها:

- الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق "دستورية" بجلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٧) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر .

- الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦٢ ق "دستورية" بجلسة

٤ / ٤ / ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (١ / ٢٢٢) من القانون المدني .

-الدعوى رقم ٤٦ لسنة ٧٧ق "دستورية" بجلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٧٦) من قانون الوصية .

-الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ٦٦ق "دستورية" بجلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (١ / ٣٧) من قانون الوصية .

-الدعوى رقم ٢ لسنة ٨٨ق "دستورية" بجلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (١ / ٤٥٨) من القانون المدني .

-الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٣٠ق "دستورية" بجلسة ٢ / ٤ / ١٩٨٨ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند أولاً من قانون العقوبات .

-الدعوى رقم ٣٢ لسنة ١٠ق "دستورية" بجلسة ٤ / ١١ / ١٩٨٩ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند ثانياً من قانون العقوبات .

-الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٠ق "دستورية" بجلسة ٤ / ١١ / ١٩٨٩ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند خامساً من قانون العقوبات .

-الدعوى رقم ١٢ لسنة ١١ق "دستورية" بجلسة ٤ / ١١ / ١٩٨٩ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٣١٧) البند رابعاً من قانون العقوبات .

-الدعوى رقم ١٧ لسنة ٨٨ق "دستورية" بجلسة ٣ / ٢ / ١٩٩٠ بشأن الطعن بعدم دستورية المادة (٢٢٨) من القانون المدني .

-الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٠ق "دستورية" بجلسة ٣ / ٢ / ١٩٩٠ بشأن الطعن بعدم دستورية المواد من (٢٧٣) إلى (٢٧٦) من قانون العقوبات .

-الدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٠ق "دستورية" بجلسة

١٩٩١/١/٥ بشأن الطعن بعدم دستورية المواد
(٢٦٧)، (٢٦٩)، (٢٧٧) من قانون العقوبات.

(ص)

صحافة

راجع: - حريات " حرية الصحافة " (قاعدة ١٠/١٦).

- حق "حق الملكية" (قاعدة ٢/٩).

(ض)

ضرائب

* ضرائب "وعاء الضريبة - عدالة ضريبية". ٣٥٨ (٤/٤٣)

تقدير وعاء الضريبة على أسس واقعية،
شرط لازم لكفالة العدالة وصون مصلحة كل من
الممول والخزانة العامة.

(ط)

طلب التفسير

* طلب تفسير "إجراءات تقديمه". ٩ (٤/١)

قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على
الجهات المحددة في المادة (٣٣) من قانون
المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير
العدل - مخالفة هذه الأوضاع - أثره - عدم قبول
الدعوى.

* طلب تفسير "إجراءات تقديمه". ١٤٨ (٣/٢٢)

قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على
الجهات المحددة في المادة (٣٣) من قانون
المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير
العدل - طلب التفسير الذي يقدمه المدعى إلى

المحكمة الدستورية العليا مباشرة لا يكون قد إتصل
بالمحكمة وفقاً للأوضاع المقررة .

* دعوى دستورية " الحكم فيها " - طلب تفسير
" إجراءات تقديمه " .

الطلب الذي يقدم إلى المحكمة الدستورية
العليا لتفسير أحكامها في المسائل الدستورية لا
يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع إليها وفقاً
للأوضاع المقررة في قانونها - طلبات تفسير هذه
الأحكام تكون بناء على إدعاء أحد الخصوم أمام
محكمة الموضوع غموض الحكم أو انبهامه وتستبين
وحده ، فتمنحه أجلاً لتقديم طلبه ، أو بطلب منها
باعتبار ما تراه غموضاً في الحكم يثير خلافاً حول
معناه ويعوق مهمتها في شأن اعمال أثره على
الوقائع المطروحة عليها .

* طلب تفسير - تدخل إنضمامي .

الخصومة في التدخل الإنضمامي تابعة
للخصومة الأصلية في طلب التفسير ، ومن ثم فإن
عدم قبول طلب التفسير يستتبع عدم قبول طلب
التدخل الإنضمامي .

(ع)

عقوبة

راجع: إختصاص (قاعدتان ٣٨ / ٣ ، ٣٩ / ٢) .

(ق)

قانون - قرار - قضاة

قانون

“القانون الواجب التطبيق”.

راجع : معاهدات (قاعدة ١٨ / ٢)

٩ * قانون “القانون الواجب التطبيق” - دعوى دستورية
(٣ / ١) “الإحالة”.

قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص - عدم جواز اللجوء إلى قانون المرافعات إلا فيما لم ينص عليه فيه وبشرط ألا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها - إحالة محكمة الموضوع الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا إستناداً إلى المادة (١١٠) مرافعات - عدم إتصالها بالمحكمة إتصلاً مطابقاً للأوضاع القانونية - أثره - عدم قبول الدعوى .

“سريانه”

راجع : - دعوى “دعوى دستورية : المصلحة فيها” (قواعد ١ / ٧ ، ٢ / ١٩ ، ٧ / ٢٣ ، ٢ / ٢٥ ، ٣ / ٢٦ ، ٢ / ٢٧) .

“دعوى دستورية : نطاق الدعوى” (قاعدة ١ / ٣٢) .

١٩ * تشريع عقابي - سريانه من حيث الزمان .
(٣) عدم جواز إصدار تشريع عقابي بأثر رجعي عن أفعال وقعت قبل نفاذه ، وإلا كان مخالفاً للدستور .

* قانون تحقيق العدالة الضريبية - سريانه من حيث الزمان.

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - تشريع فى غير المواد الجنائية - توافرت فيه ما تتطلبه المادة (١٨٧) من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى.

تفسيره

راجع: معاهدات (قاعدة ٢ / ١٨).

* قانون " تفسيره " - دعوى دستورية " المصلحة فيها " .

النص فى الفقرة الأولى من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة على قاعدة حظر البناء فى الأراضى الزراعية وإستثناء خمس حالات من هذا الحظر ، ثم النص فى فقرتها الأخيرة على أنه فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى البند (جـ) من الحالات المشار إليها يشترط صدور ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل إقامة أى مبان - مؤداه أنه فيما عدا البند المذكور فإن نص الفقرة الأخيرة من المادة يشكل جزءاً لا يتجزأ من نص كل بند من البنود الأخرى فلا يقرأ دونها - طعن المدعى بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة والبندين ب ، هـ منها ، يرتبط بحكم اللزوم بفقرتها الأخيرة ، وكونه متهماً فى الدعوى الجنائية بتهمة إقامة مبان على أرض زراعية بغير ترخيص - توافر مصلحته فى الطعن .

قــــــــــــــــرار

“قرارات إدارية”

راجع: لجان إدارية (القواعد ١/٤، ٤، ١/٦، ٤، ٣٥/٢، ٥).

* قرار إداري - مشروعيتها. ٣٥٨ (٣/٤٣)

الطعن بمخالفة القرار الإداري للقانون، إنما يتصل بمجال المشروعية، ولا يشمل في حد ذاته مخالفة دستورية.
“قرارات لائحية”

راجع: - إختصاص (القواعد ٣٨/٤، ٥، ٣٩/٣، ٤)
- دستور “ تفسير نصوص الدستور ”
(قاعدتان ٣٨/٢، ٣٩/١).

قــــــــــــــــضاة

“رد القضاة”

* قضاة - رد القضاة “الإستجواب اليمين”. ١٧٧ (١/٢٤)

لم يجز المشرع إستجواب القاضي أو توجيه اليمين إليه في دعوى الرد إكتفاء بتمكينه من إبداء رأيه وملاحظاته، إذ لا يعتبر طرفاً ذا مصلحة شخصية مباشرة في خصومة الرد، لعدم تعلقها بحقوق ذاتية لأطرافها، وإنما تقوم على تمسك أحد الخصوم في الدعوى الموضوعية بمخالفة القاضي إبان نظره الدعوى للقواعد التي فرضها المشرع لضمان تجرده وبعده عن الميل.

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

١٧٧ (٢ / ٢٤)

* قضاة - رد القضاة "الطعن في حكم الرد".
يتمتع على القاضي الطعن على الحكم الصادر برده، للطبيعة الخاصة لخصومه الرد بالنسبة له، ودرءاً لأية شبهة حول مصلحته في الإستمرار في نظر الدعوى.

١٧٧ (٣ / ٢٤)

* قضاة - رد القضاة - مبدأ المساواة.
إستهداف المساواة التي نصت عليها المادة (٤٠) من الدستور عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية وإختلاف المركز القانوني للقاضي المطلوب رده عن المركز القانوني لطالب الرد في خصوص خصومة الرد، مؤداه ألا إخلال بمبدأ المساواة - أساس ذلك.

١٧٧ (٤ / ٢٤)

* قضاة - القاضي الطبيعي - ولاية القضاء.
كفالة حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي أمر يتعلق بولاية القضاء، ولا شأن له بتوفر الحيادة التي يجب أن يتحلى بها كل من يجلس مجلس القضاء.

(ل)

* لجان إدارية - لجان قضائية - لوائح تفويضية - لوائح تنفيذية

لجان إدارية

٢٥ (١ / ٤)

* لجان التقويم - قرارات إدارية.
لجان التقويم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت، قراراتها إدارية وليست قضائية.

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٢٥ (٤ / ٤) * لجان التقويم - قرارات إدارية - حق التقاضى - مبدأ المساواة .

النص على تحصين قرارات لجان التقويم - وهى قرارات إدارية - من رقابة القضاء ينطوى على مصادرة لحق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة .

٤٦ (١ / ٦) * لجنة المعارضات الخاصة بالملكية - قرارات إدارية .
لجنة الفصل فى المعارضات الخاصة بالملكية وسائر الحقوق الأخرى والتعويض المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ ، لجنة إدارية وقرارتها إدارية وليست قضائية - رئاسة أحد القضاة لهذه اللجنة لا يضافى على أعمالها الصفة القضائية طالما يغلب على تشكيلها العنصر الإدارى ولا تتبع فى مباشرة أعمالها إجراءات التقاضى وضماناته .

٤٦ (٤ / ٦) * لجنة المعارضات الخاصة بالملكية - قرارات إدارية - حق التقاضى - مبدأ المساواة .
النص على تحصين قرارات لجنة المعارضات المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ - وهى قرارات إدارية - من رقابة القضاء ، ينطوى على مصادرة لحق المتقاضى وإخلال بمبدأ المساواة .

٢٩٧ (٢ / ٣٥) * لجان التقييم - قرارات إدارية .
لجان التقييم المشكلة طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم المؤسسات العلاجية لجان إدارية وقراراتها إدارية وليست قضائية .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٢٩٧ (٥ / ٣٥)

* لجان التقييم - قرارات إدارية - حق التقاضى - مبدأ المساواة.

النص فى المادة (٦) من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المؤسسات العلاجية على تحسين قرارات لجان التقييم - وهى قرارات إدارية - من رقابة القضاء ، ينطوى على مصادرة لحق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة .

لجان قضائية

١٣٤ (١ / ٢٠)

* لجنة الطعون على قرارات مقابل التحسين - طبيعتها .

اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة - تشكيلها برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية وتقرير ضمانات التقاضى وإجراءاته أمامها - إعتبارها هيئة ذات اختصاص قضائى .

لوائح تفويضية

راجع: دستور " تفسير نصوص الدستور " (قاعدتان ٣٨ / ٢ ، ٣٩ / ١) .

لوائح تنفيذية

راجع: - اختصاص (القواعد ٣٨ / ٤ ، ٥ ، ٣٩ / ٣ ، ٤)

- دستور " تفسير نصوص الدستور " (قاعدتان ٣٨ / ٢ ، ٣٩ / ١)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

- * تشريع - لوائح تنفيذية .
رقم القاعدة (٣ / ٨)
رقم الصفحة ٥٦
- الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - إستثناء من هذا الأصل عهد الدستور إليها فى حالات محددة أعمالاً تدخل فى نطاق الأعمال التشريعية ومنها إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
رقم القاعدة (١ / ٢٣)
رقم الصفحة ١٦٥
- * دستور - لوائح تنفيذية - إختصاص .
رقم القاعدة (٤ / ٨)
رقم الصفحة ٥٦
- قصر الدستور الجهات التى تختص بإصدار اللوائح التنفيذية على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك ، أو من يعينه القانون لإصدارها - الإمتناع على من عداهم ممارسة هذا الإختصاص .
رقم القاعدة (٢ / ٢٣)
رقم الصفحة ١٦٥
- * قانون - لوائح تنفيذية - إختصاص .
رقم القاعدة (٥ / ٨)
رقم الصفحة ٥٦
- تعيين القانون جهة معينة لإصدار اللوائح التنفيذية - إستقلالها دون غيرها بإصدارها .
رقم القاعدة (٣ / ٢٣)
رقم الصفحة ١٦٥
- * ايجار الأماكن - لوائح تنفيذية - إختصاص .
رقم القاعدة (٦ / ٨)
رقم الصفحة ٥٦
- تعيين القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الفقرة الثانية من مادته الأولى وزير الإسكان والتعمير مختصاً دون غيره بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها - أثره - عدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بوصفه لائحة تنفيذية لها لصدوره من سلطة غير مختصة بإصدارها .
- * قانون " ايجار الأماكن " - لوائح تنفيذية - حكم محلى - إختصاص .
رقم القاعدة (٤ / ٢٣)
رقم الصفحة ١٦٥
- النص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جواز مد نطاق

سريان أحكام الباب الأول من هذا القانون على القرى بقرار من وزير الإسكان والتعمير بناء على إقتراح المجلس المحلى للمحافظة وعلى المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى - مؤداه إختصاص وزير الإسكان والتعمير دون غيره بإصدار القرارات المنفذه لهذا النص.

* قانون " ايجار الأماكن " - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ - لوائح تنفيذية - إختصاص.

إستبدال المادة (١ / ٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ الإختصاص اللائحى لوزير الإسكان المنصوص عليه فى المادة (١ / ٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بنقله إلى المحافظ المختص، ينطوى على تعديل للإختصاص الدستورى بإصدار اللوائح التنفيذية بالمخالفة للمادة (١٤٤) من الدستور .

* لوائح تنفيذية - حكم محلى - إختصاص.

إستهداف المشرع من المادة (١ / ٢٧) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم السلطات والإختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الإدارية المقررة للوزراء فى هذا الصدد ، دون أن يتعدى ذلك إلى الإختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية التى تكون القوانين قد عهدت بها إلى الوزراء .

(م)

مبدأ السيادة الشعبية - مبدأ الفصل بين السلطات - مبدأ المساواة - مبدأ تكافؤ الفرص - مجلس الشعب - مجلس الشورى - محكمة "المحكمة الدستورية العليا"، "محكمة الموضوع" - مسئولية جنائية - مصادرة - معاهدات.

مبدأ السيادة الشعبية

راجع: - أحزاب سياسية (قاعدة ٣٣ / ١٢).
- حريات "حرية الرأي" (قاعدة ١٦ / ٧).

مبدأ الفصل بين السلطات

راجع: مصادرة (قاعدة ٣٨ / ١).

مبدأ المساواة

راجع: - ايجار "ايجار الأماكن" (قاعدتان ٢٨ / ٥، ٦).

- حق "حق التقاضى" (قاعدتان ٤ / ٣، ٦ / ٣).

"حقوق سياسية" (قاعدتان ٥ / ٥، ٦).
- دستور "تفسير نصوصه" (قاعدة ٣٣ / ١٧).

- لجان إدارية (قاعدتان ٤ / ٤، ٦ / ٤، ٣٥ / ٥).

٢١٨ (١ / ٢٨)

* الدساتير المصرية - مبدأ المساواة..

ترديد الدساتير المصرية المتعاقبة بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣ وإنهاء بالدستور القائم لمبدأ المساواة أمام القانون. وكفالتها تطبيقاً على المواطنين كافة، بإعتباره أساس العدل والحرية

والسلام الإجتماعى ، وعلى تقدير أن غايته صون
حقوق المواطنين وحررياتهم فى مواجهة صور التمييز
التي تتال منها أو تقيد ممارستها .

* مبدأ المساواة "نطاقه" - صور التمييز . ٢١٨ (٢ / ٢٨)

٢٥٦ (٧ / ٣٣) مبدأ المساواة لا ينطبق على الحقوق
والحرريات المنصوص عليها فى الدستور فحسب
وإنما أيضاً على كافة الحقوق التي يكفلها المشرع
للمواطنين - عدم ورود صور التمييز المنصوص عليها
فى المادة (٤٠) من الدستور والتي تقوم على
الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة على
سبيل الحصر - أساس ذلك .

* تشريع - حقوق "تنظيمها" - مبدأ المساواة . ٢١٨ (٣ / ٢٨)

سلطة المشرع التقديرية فى تنظيم الحقوق ،
حدها ، كون الحكم الذى قرره قد صدرت به قاعدة
عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت
مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور ، وله
فى نطاقها لمقتضيات الصالح العام وضع شروط
موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي
يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث يكون لمن
توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم ممارسة هذه
الحقوق .

* مبدأ المساواة - ماهيته . ٢٤٠ (٤ / ٣١)

٣٥١ (٢ / ٤٢) المساواة المنصوص عليها فى المادة (٤٠)
من الدستور ليست مساواة حسابية ، إذ يملك
المشرع بسلطته التقديرية ولمقتضيات الصالح
العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز
القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون

بحيث إذا توافرت هذه الشروط فى طائفة من الأفراد وجب اعمال المساواة بينهم لتماثل مراكزهم القانونية، فاذا إنتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط فى بعضهم دون البعض الآخر، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها القانون لهم.

* دستور - مبدأ المساواة "ماهيته". (٦ / ٣٣) ٢٥٦

صدارة مبدأ المساواة أمام القانون لباب الحريات والحقوق العامة فى الدستور، بإعتباره أساس العدل والحرية والسلام الإجتماعى وعلى تقدير أن غايته صون حقوق المواطنين وحرياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تنال منها أو تقيد ممارستها.

* مبدأ المساواة - حقوق "تنظيمها". (٦ / ٣٣) ٢٥٦

المساواة المنصوص عليها فى المادة (٤٠) من الدستور، مساواة قانونية رهينة بشروطها الموضوعية التى تترد إلى طبيعة الحق الذى يكون محلا لها، وما تقتضيه ممارسته من متطلبات - سلطة المشرع التقديرية لمقتضيات الصالح العام فى وضع الشروط الموضوعية التى تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم ممارسة هذه الحقوق.

مبدأ تكافؤ الفرص

راجع: - حق "حقوق سياسية" (قاعدتان ٥ / ٥، ٦).

- دستور "تفسير نصوصه" (قاعدة ٣٣ / ١٧).

٢٥١ (٣ / ٤٢)

* مبدأ تكافؤ الفرص "تطبيقه".

التماثل في المراكز القانونية مفترض في مبدأ تكافؤ الفرص كأحد شروط تطبيقه.

مجلس الشعب

راجع: - حق "حقوق سياسية" (قواعد ٢ / ٥، ١ / ١٩، ١ / ٢٥، ١ / ٣٣، ١٩، ٢٠).

- دعوى دستورية "المصلحة فيها" (قاعدة ٤ / ٢٥)، "الحكم فيها" (قاعدة ٣٣ / ٢٤).

مجلس الشورى

راجع: - حق "حقوق سياسية" (القاعدتان ٥، ١ / ٢٧).

- دعوى دستورية "المصلحة فيها" (القاعدة ٢ / ٢٧).

محكمة

"المحكمة الدستورية العليا".

٢٥٦ (٢٢ / ٣٣)

* المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها .

المحكمة الدستورية العليا، هي الهيئة القضائية العليا التي أنشأها الدستور حارساً لأحكامه ونصبها قوامة على صونه وحمايته، والجهة التي ناط بها القانون دون غيرها سلطة الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها .

"محكمة الموضوع"

راجع: دعوى دستورية "تقدير جدية الدفع بعدم

الدستورية (قاعدتان ١٥ / ٤ ، ٢٦ / ٢) .

مسئولية جنائية
راجع : تجمهر (قاعدتان ٢٩ / ٢ ، ٣) .

مصادرة

* ملكية " صونها " - مصادرة - قضاء - مبدأ الفصل بين السلطات .
(١ / ٣٨) ٣١١

حظر الدستور المصادرة العامة للأموال - تقييده المصادرة الخاصة في كافة صورها بأن تكون أدواتها حكماً قضائياً وليست قراراً إدارياً - علته ، صون الملكية الخاصة من أن تصدر إلا بحكم قضائي تتوافر فيه لصاحب الحق إجراءات و ضماناته التي تنتفي بها مظنة العسف والإفئات ، وتوكيد لمبدأ الفصل بين السلطات باعتبار السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي أقامها الدستور على شئون العدالة وخصها بتصرفها فتتفرد دون غيرها بما يدخل في اختصاصها بما في ذلك توقيع المصادرة .

* مصادرة - البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ .
(٦ / ٣٨) ٣١١

مكافأة القائمين بالضبط في حدود خمسين في المائة من حصيلة بيع الكميات المضبوطة ووسيلة النقل المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ لا تقوم إلا مرتبطة بمصادرة هذه المضبوطات - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المصادرة ، أثره ، زوال جميع الآثار التي ترتبت على أعمالها بما في ذلك المكافأة المشار إليها .

* دستور - مصادرة - البند (ب) من المادة (٩) من قرار
محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ .

مكافأة القائمين بالضبط في حدود خمسين
في المائة من قيمة الكميات موضوع المخالفة
ووسيلة النقل المنصوص عليها في البند (ب) من
المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨
لسنة ١٩٨٧ ، لا يتأتى الحصول عليها إلا نتيجة
بيع هذه المضبوطات جبراً عن أصحابها وحرمانهم
من ثمنها ، مما يعنى مصادرتها بغير حكم قضائي
بالمخالفة لنص المادتين (٣٦ ، ٦٦) من
الدستور - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم
دستورية المصادرة ، أثره ، زوال الآثار التي ترتبت
على أعمالها بما في ذلك المكافأة المشار إليها .

معااهدات

* المعاهدات الدولية "قوتها" - حرية الرأي .
المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها
والتصديق عليها واستيفاء اجراءات نفاذها ، لها
قوتها الملزمة لاطرافها - مناقشتها ونقدها وابداء
الرأى فيها ، جائز في الحدود المشروعة - أساس
ذلك ، ان حرية التعبير عن الرأى ، بما تمثله من
اباحة النقد ، حرية عامة دستورية ، والمساهمة في
الحياة العامة عن طريق ممارسة الحقوق العامة
السياسية واجب وطنى - المادتان (٤٧) ، (٦٢)
من الدستور - عدم جواز أن يكون استعمال المواطن
لحرية عامة كفلها الدستور هى حرية فى التعبير
عن رأيه ، سبياً فى حرمانه من حق أو حرية عامة
أخرى قررها الدستور .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

١١٩ (٢ / ١٨)

* اتفاقيات دولية- قانون "القانون الواجب التطبيق - تفسيره" - دعوى دستورية "المصلحة فيها".

القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ هو القانون العام بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة-النص في المادة (١ / ٣) منه على الإستمرار في تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية لتعويض رعاياها ، نص كاشف عن الأصل العام في التفسير بأن النص الخاص يقيد العام -عدم تغيير المراكز القانونية لهؤلاء تنتفي معه مصلحتهم في الطعن على هذا النص بعدم الدستورية .

(ن)

نظام عام

راجع: دعوى "دعوى دستورية : إجراءات رفعها" (قواعد ١ / ١٢ ، ١٣ ، ٣ / ١٥ ، ١ / ٢٦ ، ١ / ٢٩) .

القواعد

فى الأحكام الصادرة فى طلبات التفسير

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

(ح)

حكم

“حجية الأحكام النهائية”
راجع: محكمة “محكمة القيم” (قاعدة ٥ / ٢).

(خ)

خدمة عسكرية ووطنية

٣٨٤ (٢ / ٣) * قوانين الخدمة العسكرية والوطنية - حساب مدة التجنيد فى الأقدمية أو الخبرة.

تحديد قوانين الخدمة العسكرية والوطنية المتعاقبة بدءاً بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وانتهاءً بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ شروط حساب مدة التجنيد فى الأقدمية أو الخبرة - قصر تطبيقها على المجندين المؤهلين دون سواهم، باعتبار أن هؤلاء هم الذين تصدق فى شأنهم زمالة التخرج وهم الذين يتصور أن يكون التجنيد قد حال دون تعيينهم مع زملائهم الذين تخرجوا معهم.

٣٨٤ (٣ / ٣) * خدمة عسكرية - قرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - مجندون مؤهلون.

استهداف المشرع من تعديل المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ مواجهة أوضاع الذين لا يستطيعون إقامة الدليل على أن تجنيدهم أو استبقاءهم قد حرمهم من التعيين مع أقرانهم باعتباره شرط تطلبته هذه المادة لمساواتهم فى أقدمية التعيين مع زملائهم فى التخرج - مفادة تعلق أحكامها

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

بالمجندين المؤهلين دون سواهم.

* خدمة عسكرية - قانون ٣٨ لسنة ١٩٧١ - مجندون مؤهلون .

استهداف التعديل الوارد على المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ تحديد المقصود بزمالة التخرج وتحقيق المساواة بين العاملين في الجهاز الإداري للدولة والعاملين في القطاع العام في خصوص الحد الأقصى لمدة التجنيد التي يجوز ضمها إلى أقدميتهم أو مدة خبرتهم بالاتزيد في الحالتين على أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس - مفاده استمرار المشرع على القاعدة التي انتهجها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن انتفاع المجندين المؤهلين دون سواهم بالمعاملة المنصوص عليها في المادة (٦٣) منه .

* خدمة عسكرية - مادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - مجندون مؤهلون

صياغة المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بما لا يخرجها في جوهر أحكامها عن المادة (٦٣) المقابلة لها في القانون السابق وبما يجعل تطبيقها ، في جميع فقراتها ، مقيدا بالألا يسبق المجند زميله في التخرج الذي عين معه في الجهة ذاتها ، مفاده تعليق أحكامها بالمجندين المؤهلين دون غيرهم .

* خدمة عسكرية - مساواة .

المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن المساواة بين أقدمية ومدة خبرة المجندين مع

زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة -
تطبيقها على غير المؤهلين من المجندين بعد إهدار
لارادة المشرع ومؤداه جعل هؤلاء فى مركز قانونى
أفضل من المجندين المؤهلين باعتبار أن الأخيرين
وحدهم سيتقيدون بقيد زميل التخرج بالنسبة الى
مدة التجنيد التى يدخل حسابها فى الأقدمية أو
الخبرة حالة تحرر الأولين من هذا القيد ، وهو مالا
يتصور أن يكون الشارع قد قصد الى تحقيقه .

(س)

سلطنة

"السلطنة القضائية"

٣٧٧ (٤ / ٢) * السلطة القضائية - استقلالها .

استقلال السلطة القضائية فى مواجهة
السلطتين التشريعية والتنفيذية - المادة (١٦٥)
من الدستور - أثره - استقلالها بشئون العدالة -
وألا يستطيع المشرع إسقاط حجية أحكامها ولو لم
تكن نهائية ، والا كان عدوانا على ولايتها
الدستورية .

(ط)

طلب التفسير

٣٧٣ (١ / ١) * طلب التفسير - إجراءاته .

قصر الحق فى طلبات التفسير على الجهات
المحددة فى المادة (٣٣) من قانون المحكمة
الدستورية العليا وذلك عن طريق وزير العدل .

٣٩٥ (٢ / ٤) * طلب التفسير - مناط قبوله .

انتفاء الغموض أو الإبهام عن النص المطلوب
تفسيره وعدم نشؤ الخلاف فى التطبيق عن النص

ذاته ، وانما عن صدور تشريعات لاحقة - أثره - عدم قبول طلب التفسير .

(ق)

قانون - قضاة .

قانون

"القانون الواجب التطبيق"

* قانون "القانون الواجب التطبيق" -دعوى
الاحالة".

قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص -
عدم جواز اللجوء الى قانون المرافعات الا فيما
لم ينص عليه فيه ، وبشرط ألا يتعارض وطبيعة
اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها -
الطلب الذي يقدمه المدعى الى المحكمة
الدستورية العليا لاحالة الدعوى الى محكمة
الموضوع اعمالا للمادة (١١٠) مرافعات، غير
جائز.

"تفسيره"

* المحكمة الدستورية العليا - ولايتها - تفسير .

ولاية المحكمة الدستورية العليا وهي في
مجال ممارستها لاختصاصها في التفسير
النشري، تقتصر على تحديد مضمون النص
القانوني المطلوب تفسيره على ضوء ارادة المشرع
تحريا لمقاصده دون أن تتعزل عن التطور التاريخي
لنصوص القانونية والاعمال التحضيرية الممهدة
لها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة
٣٩٥	(١ / ٤)

* المحكمة الدستورية العليا - ولايتها - تفسير .
ولاية المحكمة الدستورية العليا في التفسير
التشريعي تقتصر على تحديد مضمون النص
القانوني المطلوب تفسيره بتوضيح ما أبهم من
ألفاظه والتوفيق بين أجزائه المتناقضة على ضوء
ارادة المشرع تحريا لمقاصده ووقوفا عند الغاية من
تقريره .

قضاة

"معاشات أعضاء الهيئات القضائية"

* قضاة "معاش" - قوانين السلطة القضائية . (١ / ٥) ٣٩٩

الميزة المقررة في القرار بقانون رقم ٥٦
لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية لنواب رئيس
النقض وشاغلي الوظائف القضائية المعادلة
بوجوب معاملتهم معاملة من هم في حكم درجتهم
في المعاش - تأكيدها عند تعديل جدول المرتبات
بالقرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ثم في قانون
السلطة القضائية التالي الصادر بالقرار بقانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي ردها أيضا بالنسبة لنواب
رؤساء الاستئناف والمحامين العامين الاول - دلالة ،
اعتبارها جزءا من الكيان الوظيفي لرجال القضاء .

* قضاة "معاش" - القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . (٢ / ٥) ٣٩٩

خلو قانون السلطة القضائية الحالي الصادر
بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من الإشارة
الى ميزة معاملة شاغلي الوظائف القضائية
الكبرى معاملة من هم في درجتهم في المعاش ،
لأثر له - علة ذلك ، غدوها بتكرار النص عليها في
القوانين السابقة أصلا ثابتا في النظام الوظيفي

لرجال القضاء دون ما حاجة الى تكرار النص عليها ، وفى حرمانهم منها انتقاص من المزايا المقررة لهم مما يتعارض وما أفصح عنه المشرع فى المذكرة الايضاحية للقرار بقانون القائم من استهدافه توفير المزيد من الضمانات والحوافز لرجال القضاء وتأمين حاضرتهم ومستقبلهم - دخولها فيما عناه المشرع فى المادة (١ / ٤) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من استمرار العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادارات خاصة .

٣٩٩ (٤ / ٥)

* قضاة - قانون السلطة القضائية " المرتب الذى يعتد به فى تسوية المعاش - ميقات التعادل " .

تسوية معاش عضو الهيئة القضائية على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه ولو جاوز به نهاية مريوط الوظيفة التى كان يشغلها نتيجة لانطلاقه بالمرتب فى حدود مريوط الوظيفة الأعلى مباشرة - أساس ذلك ، نص المادة (٧٠) من قانون السلطة القضائية الحالى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به - معاملة أى من شاغلى الوظائف القضائية المعنية بالنص المعاملة المقررة فى المعاش لشاغلى الوظائف الأخرى التى يعامل شاغلوها معاملة خاصة فى المعاش ، تكون منذ بلوغه مرتباً مماثلاً للمرتب المقرر للوظيفة المعادلة .

٣٩٩ (٥ / ٥)

* قضاة " معاملة نائب رئيس محكمة النقض ونائب رئيس محكمة الإستئناف فى المعاش - بيان هذه المعاملة - أساسها " .

استحقاق نائب رئيس محكمة النقض عند بلوغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته المرتب وبدل التمثيل المقررين لرئيس محكمة النقض، وهما المرتب وبدل التمثيل المقررين للوزير طبقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧، واعتباره منذ بلوغ مرتبه هذا القدر فى مركز يعادل من الناحية المالية مركز الوزير مما يستتبع انفاذاً للتسوية بينهما أن يعامل معاملته فى المعاش - واعتبار نائب رئيس الإستئناف فى حكم درجة نائب الوزير منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير، ووحدة معاملتهما فى المعاش - أساس ذلك، مبدأ المساواة أمام القانون .

٣٩٩ (٦ / ٥)

* هيئات قضائية " معاش رؤسائها " - مبدأ المساواة .
معاملة رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ورؤساء مجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض فى المعاش، أساسها، تحقيق المساواة فى المعاملة التقاعدية بين من تماثلت مرتباتهم من أعضاء الهيئات القضائية .

٣٩٩ (٨ / ٥)

* قضاة " معاش " - المادة (٣١) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

التعادل فى تطبيق المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى - اعتبار نائب رئيس الإستئناف ومن فى درجته من أعضاء النيابة العامة فى حكم

درجة نائب الوزير ووحدة معاملتهما فى المعاش عن الأجر الأساسى والمتغير منذ بلوغه المرتبة المقرر لنائب الوزير ، واعتبار نائب رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة الاستئناف - غير رئيس محكمة استئناف القاهرة - والنائب العام المساعد فى حكم درجة الوزير ومعاملتهم معاملته فى المعاش عن الأجر الأساسى والمتغير منذ بلوغ أيهم المرتبة المقرر لرئيس محكمة النقض ، ولو كان بلوغ العضو المرتبة المماثل فى الحالتين أعمالا لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية .

* هيئات قضائية "معاش" - مبدأ المساواة (٩ / ٥) ٣٩٩

مبدأ المساواة بين شاغلى وظائف القضاء والنيابة العامة وبين شاغلى الوظائف المقابلة لها فى الهيئات القضائية الأخرى ، أصل ثابت ينتظم المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية فى المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى والمعاشات ، أكدته الإحالة فى قوانينها إلى قانون السلطة القضائية - لا إخلال بما نص عليه فى قانون المحكمة الدستورية العليا لأعضائها من أحكام خاصة .

(م)

محكمة " المحكمة الدستورية العليا "

محكمة النقض

محكمة القيسية

معاش

محكمة
"المحكمة الدستورية العليا"

"ولايتها"

راجع: قانون "تفسيره" (قاعدتان ١/٣،
١/٤).

"محكمة القيم"

٣٧٧ (١/٢)

* محكمة النقض - محكمة القيم - إحالة.

المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى
محكمة القيم طبقاً للمادة (١/٦) من القرار بقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ هي المنازعات الموضوعية
التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه، ولا تندرج
تحتها خصومة الطعن بالنقض التي تعتبر طريق
طعن غير عادي، ولا يؤدي إلى طرح ذات
الخصومة، ولا يستهدف إحلال حكم جديد محل
الحكم المطعون فيه، وإنما تقتصر على رقابة صحة
تطبيق القانون.

٣٧٧ (٢/٢)

* محكمة القيم - إحالة.

استثناء دعاوى التي قفل فيها باب المرافعة
من الإحالة إلى محكمة القيم، طبقاً للمادة
(١/٦) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١،

ينسحب من باب أولى الى الدعاوى التى فصل فيها بحكم نهائى .

* محكمة النقض - محكمة القيم - احالة - حكم
"حجيته" . (٣ / ٢) ٣٧٧

الإحالة إلى محكمة القيم المنصوص عليها فى المادة (١ / ٦) من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، لا تنصرف إلى الطعون المقامة أمام محكمة النقض ، والا كان مؤداها تخويل محكمة القيم نظر الموضوع من جديد وهو ما يخرج عن حدود ولاية المشرع والتي لا تمتد إلى إهدار الأحكام القضائية بإنهاء آثارها القانونية .

* نقض - حكم "حجيته" - محكمة القيم - اختصاص . (٥ / ٢) ٣٧٧

الطعن بالنقض لا ينال من حجية الأحكام النهائية والتي تعلو على اعتبارات النظام العام ولا تزايلها أو تنحسر عنها إلا بنقضها ، فتغدو محكمة القيم فى تطبيق أحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ هى المختصة دون غيرها بالفصل فى الموضوع .

"محكمة النقض"

راجع : محكمة "محكمة القيم" (قواعد ١ / ٢ ، ٣ ، ٥) .

معاش

راجع : قضاة " معاشات أعضاء الهيئات القضائية " (قواعد ٥ / ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٣٩٩ (٣ / ٥)

* معاش - قوانين التأمين والمعاشات " المرتب الذي يعتد به كأساس للتعاقد بين الوظائف " .

اعتداد قوانين التأمين والمعاشات المتتالية إنتهاء بقانون التأمين الإجتماعى الحالى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالمرتب الفعلى كأساس للتعاقد بين وظائف الوزراء ونواب الوزراء والوظائف الأخرى ، دون اعتبار ببداية المربوط المالى لهذه الوظائف أو بمتوسط مربوطها .

٣٩٩ (٧ / ٥)

* معاش " معاش الأجر الأساسى - معاش الأجر المتغير " .

مناطق استحقاق معاش الأجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه احدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الأساسى أيا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الأجر المتغير - استحقاق المؤمن عليه معاملته فى معاش الأجر الأساسى معاملة الوزير أو نائب الوزير طبقاً لنص المادة (٣١) من قانون التأمين الإجتماعى ، يسرى أيضاً على معاش الأجر المتغير .

القواعد في الأحكام الصادرة في دعاوى التنازع

(أ)

اثبات - أحداث - اختصاص - أعمال السيادة .

إثباتات

٤٩٢ (٣ / ١٥)

* اثبات " الصورة الفوتوغرافية " .

الصورة الفوتوغرافية للورقة الرسمية لا
حجية لها في الإثبات ما لم تكن صادرة من الموظف
المختص بإصدارها .

أحداث

٥٦٩ (٢ / ٣٣)

* أحداث " سن الحدث - اثباته " .

الحدث هو من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة
سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة - تقدير
سن الحدث لا يكون إلا بوثيقة رسمية ، إلا اذا ثبت
عدم وجودها فبواسطة خبير .

اختصاص

راجع : - تنفيذ (قاعدة ٢ / ٣٤) .

- دعوى " دعوى تنازع الإختصاص - شروط
قبولها " (قاعدة ٢ / ١) .

- محكمة " المحكمة الدستورية العليا " (قواعد ٣ / ٣ ، ١ / ٤ ، ٧ / ٧) .

أعمال السيادة

٥٢٤ (٢ / ٢٤)

* الرقابة الدستورية - أعمال السيادة .

الرقابة القضائية الدستورية ، أساسها ،
مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه
الدستور - استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء ،
أساسه ، اتصالها بسيادة الدولة فى الداخل

والخارج وأنها لا تقبل بطبيعتها أن تكون محلاً للتقاضى لما يحيط بها من اعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقاً تحقيقاً لصالح الوطن وسلامته .

٥٢٤ (٣ / ٢٤) * أعمال السيادة - مبدأ الفصل بين السلطات .

خروج أعمال السيادة من ولاية القضاء يعد التطبيق الأمثل لمبدأ الفصل بين السلطات الذى يوجب إقامة توازن دقيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تتولى كل منها صلاحياتها التى خلعها عليها الدستور وفى الحدود التى رسمها دون افتئات من احداها على الأخرى .

٥٢٤ (٤ / ٢٤) * الرقابة الدستورية - أعمال السيادة " الأعمال السياسية " .

استبعاد القضاء الدستورى فى الدول المتحضرة " الأعمال السياسية " من نطاق الرقابة القضائية الدستورية ، باعتبارها المجال الحيوى والطبيعى لنظرية " أعمال السيادة " .

٥٢٤ (٥ / ٢٤) * أعمال السيادة " تكييفها " .

العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها ، هى بطبيعة العمل ذاته لا بالأوصاف التى قد تخلع عليه متى كانت طبيعته تتنافى مع هذا الوصف .

٥٢٤ (٦ / ٢٤) * الأعمال السياسية - قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠ بشأن دعوة الناخبين إلى الإستفتاء على حل مجلس الشعب ، إذ يتعلق باستطلاع رأى هيئة

الناخبين التي تمثل القاعدة الشعبية في أمر يتصل بممارسة سلطة الحكم، يعتبر من الأعمال السياسية التي لا معقب عليها من القضاء .

(ت)

تفسير - تنفيذ .

تفسير

- ٤٧٢ (١٠) * تفسير "قرارات التفسير - خصائصها" .
القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية، ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة - مثال .

تنفيذ

- ٥٧٥ (٢/٣٤) * المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - منازعات التنفيذ .

اختصاص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالفصل في منازعات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها - عدم اختصاصها بالفصل في منازعات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات قضائية أخرى .

(ح)

حيـازة

- ٥٠٥ (١/١٩) * حيـازة - أوامر النيابة العامة في منازعات الحيـازة "تكييفها" .

الأمر الذي تصدره النيابة العامة باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيـازة المادية للعقارات طبقاً للمادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات، هو اجراء مؤقت بطبيعته يخضع لرقابة قاضى

المحكمة الجزئية المختصة والذي يخضع قراره لرقابة المحكمة الجنائية المختصة اذا ما رفعت الدعوى الجنائية إليها .

* حيازة - قرار القاضى الجزئى فى منازعات الحيازة
"تكييفه - الإختصاص بالمنازعة فيه" .

قرار القاضى الجزئى بتأييد أمر النيابة العامة فى منازعات الحيازة طبقاً للمادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات ، يعتبر عملاً قضائياً صادراً من إحدى جهات القضاء العادى فى حدود ولايتها القضائية فى مقام رقابتها لأوامر النيابة العامة - خروج المنازعة الموضوعية عن نطاق رقابة المشروعية التى يختص القضاء الإدارى بمباشرتها على القرارات الإدارية ودخولها فى إختصاص جهة المحاكم .

(د)

دعوى

اجراءات الدعاوى والطلبات - تكييف
الدعوى - دعوى تفسير حكم - دعوى تنازع
الإختصاص - دعوى تنازع تنفيذ الأحكام
المتناقضة - دعوى جنائية - دعوى دستورية .

"اجراءات الدعاوى والطلبات"

* دعاوى وطلبات "اجراءاتها" - نظام عام .

رفع الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا يكون عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها - الإستثناء من ذلك - جواز الإحالة إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى ، اذا تراءى لها عدم دستورية

نص فى قانون أو لائحة يكون لازماً للفصل فى النزاع-اجراءات رفع الدعاوى والطلبات التى تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فيها من النظام العام.

"تكييف الدعوى"

- * دعوى-تكييفها .
- ٤٥٤ (١/٧)
- ٥١٦ (١/٢٢) تكييف الدعوى هو مما يخضع لرقابة
- ٥٥٨ (١/٣١) المحكمة التى تعطىها وصفها الحق وتكييفها
- ٥٧٥ (١/٣٤) القانونى الصحيح.

- * دعوى-تكييفها .
- ٤٥٤ (١/٧)
- اقامة المدعى دعوى منازعة تنفيذ فى حكم سابق للمحكمة الدستورية العليا مستهدفاً تحديد نطاق هذا الحكم على سند مما ظنه غموضاً أو ابهاماً فيه -حقيقة الدعوى أنها طلب تفسير لهذا الحكم.

- ٥٥٨ (١/٣١) دعوى "تكييفها" - طلب تفسير .
- إبانة المدعى فى طلباته فى الدعوى التى أعطاها وصف التنازع أنه يستهدف تحديد مسبق لمدى اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالبت فى التنازع بين حكم مصرى وحكم جهة التحكيم الدولى -حقيقة الدعوى أنها طلب تفسير نص المادة (٢٥) ثالثاً من قانون المحكمة الدستورية العليا .

"دعوى تفسير حكم"

- ٥١٣ (١/٢١) دعوى التفسير "ماهيتها"
- دعوى التفسير التى ترفع وفقاً للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات لاتعد طريقاً من طرق

الطعن فى الاحكام ولا تمس حجيتها، وانما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام .

* المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها "تفسيرها" - قانون المرافعات .

٥١٣ (٢ / ٢١)

سريان القواعد المقررة فى قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، عدا ما نص عليه قانونها .

* المحكمة الدستورية العليا - احكامها "تفسيرها" - الطعن فيها .

٥١٣ (٣ / ٢١)

طلب التفسير الذى لا ينسب للحكم غموضا أو ابهاما، وانما يستهدف تعيب الحكم، يعتبر طعنا فى الحكم غير مقبول، - على ذلك - نهائية احكام المحكمة الدستورية العليا وفقا للمادة (٤٨) من قانونها .

"دعوى تنازع الاختصاص" "اجراءاتها"

* دعوى تنازع الاختصاص الايجابى - أثر رفعها .

٥٣٢ (١ / ٢٥)

تقديم طلب تعيين الجهة المختصة بنظر

٥٤٤ (٢ / ٢٨)

الدعوى - أثره - وقف الدعاوى القائمة المتعلقة

٥٥٢ (٢ / ٣٠)

بدعوى التنازع حتى الفصل فيها - تتحدد أوضاع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة امام جهتى التنازع فى تاريخ تقديم الطلب اليها - لاعتداد ولاعية بما تكون أى من جهتى القضاء قد اتخذته من اجراءات أو أصدرته من قرارات تالية لهذا التاريخ .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٥٣٢ (٢ / ٢٥)

* دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - إجراءاتها .

٥٥٢ (٣ / ٣٠)

دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - عدم تقديم المدعى ما يدل على تمسك جهتي التنازع باختصاصهما ، أثره ، عدم قبول الدعوى .

٥٤٤ (٣ / ٢٨)

* دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - إجراءاتها .

عدم تقديم ما يدل على تمسك جهتي التنازع باختصاصهما ، أثره ، عدم قبول الدعوى - تقديم شهادة بأن الدعوى مؤجل نظرها أمام جهة المحاكم - لا يفيد تمسكها باختصاصها .

٥٩٢ (٣٨)

* دعوى تنازع الاختصاص " إجراءاتها " .

وجوب أن ترفق بطلب الفصل في تنازع الاختصاص صورة رسمية من كل من الحكمين مثار التنازع - إجراء لا يغنى عنه إرفاق صورة عرفية من الحكم أو تقديم الصورة الرسمية في تاريخ لاحق لإيداع الطلب .

" المصلحة فيها "

٤٨٩ (١٤)

* دعوى تنازع الاختصاص " المصلحة فيها " - دعوى جنائية " انقضاؤها " .

وفاة المتهم في الدعوى الجنائية المطروحة على جهتي القضاء ، تلتفى معها المصلحة في دعوى التنازع .

" شروط قبولها "

راجع : قضاء - " قضاء عسكري " (قاعدة ٣٧ / ١) .

- " قضاء الطوارئ " (قاعدة ٣٣ / ١) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٤٢٧ (٢ / ١)

* المحكمة الدستورية العليا " ولايتها " - دعوى تنازع الإختصاص .

عدم قبول دعوى التنازع على الإختصاص بين المحكمة الدستورية العليا والجهات القضائية الأخرى - علة ذلك - المحكمة الدستورية العليا هي الجهة القضائية العليا التي ناط بها القانون ولاية حسم التنازع على الإختصاص بين أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي .

٤٣٤ (٢ / ٣)

* دعوى تنازع الإختصاص - مناط قبولها .

مناط قبول طلب الفصل في تنازع الإختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها - طرح النزاع أمام جهة قضائية واحدة لا يتوافر به مناط قبول طلب الفصل في تنازع الإختصاص .

٥٩٩ (١ / ١٧)

* دعوى تنازع الإختصاص - مناط قبولها - التنازع الإيجابي .

٥٤٤ (١ / ٢٨)

٥٥٢ (١ / ٣٠)

مناط قبول دعوى تنازع الإختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي ولا تتخلى إحداها عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة إلى التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الإلتجاء إليها .

- * دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - جهتا التنازع. (٢ / ١٧) ٤٩٩
- دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - كون
احدى الجهتين المطروحة أمامها الدعوى هي
جهة الطعن بالنسبة لأحكام الجهة الأخرى -
أثره - انتفاء التنازع - مثال بشأن طرح الدعوى عن
موضوع واحد أمام مجلس تأديب العاملين
بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس
والمحكمة الإدارية العليا.
- * دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - مناط قبولها. (١ / ٢٣) ٥١٩
- مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي
أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من
جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائي ولا تتخلى أحدهما عن نظرها.
- * قضاء إدارى " هيئة مفوض الدولة " - جهة
المحاكم - تنازع اختصاص ايجابي. (٢ / ٢٣) ٥١٩
- المنازعة الإدارية لا تعتبر مطروحة للفصل
فيها على جهة القضاء الإدارى إلا بعد قيام هيئة
مفوضى الدولة بتحضيرها وتجهيئتها للمرافعة
وتقديم تقريرها عن كل الجوانب الواقعية والقانونية
المثارة على ضوء الطلبات الختامية فيها، إلى
رئيس المحكمة لتعيين تاريخ جلسة نظرها - حالة
محكمة القضاء الإدارى المنازعة إلى هيئة مفوضى
الدولة لإستكمال تحضيرها وتجهيئتها للمرافعة لا
ينطوى على قضاء منها باختصاصها أو مضيقها في
نظر المنازعة - ادعاء عدم تخلى جهة القضاء
الإدارى عن نظر الدعوى وقيام تنازع الاختصاص
الإيجابى بينها وجهة المحاكم المطروحة أمامها
الدعوى عن ذات الموضوع، على غير أساس.

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٥٨٣ (١ / ٣٦)

* دعوى تنازع الاختصاص السلبي - مناط قبولها .

مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبي
أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام
جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائي وتخلت كلتاها عن نظرها .

”الحكم فيها : أثره“

٥٤٠ (٢ / ٢٧)

* المحكمة الدستورية العليا - دعوى تنازع الاختصاص

٥٨٣ (٣ / ٣٦)

”ولاية - أثر الحكم فيها“ .

ولاية المحكمة الدستورية العليا دون غيرها
فى الفصل فى تنازع الاختصاص الولائى بتعيين
الجهة القضائية المختصة - مقتضى حكمها فى
التنازع السلبي بتعيين الجهة المختصة اسباغ الولاية
من جديد عليها والتزامها بنظر الدعوى غير مقيدة
بسبق قضائها ولو كان قد صار نهائياً .

”دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة“
”الصفة فيها“

٤٩٢ (١ / ١٥)

* دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة ”الصفة فيها“ .
ذوو الشأن هم أصحاب الصفة فى رفع دعوى
التنازع .

٤٩٢ (٢ / ١٥)

* دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة ”الصفة فيها“
محاماة - وكالة .

عدم تقديم المحامى سند وكالته عن المدعى
عند ايداع صحيفة دعوى تنازع التنفيذ وحتى اقفال
باب المرافعة فى الدعوى ، أثره ، عدم قبول
الدعوى .

* دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة " الصفة فيها " -محاماة-وكالة.

دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة -
عدم اثبات المحامى الموقع على صحيفتها
وكالته عن المدعى عند الإيداع وحتى قفل
باب المرافعة، أثره، عدم قبول الدعوى-لا
يغير من ذلك الإشارة على حافظة ايداع
صحيفة الدعوى ايداع سند وكالته فى دعوى
أخرى مادامت غير مضمومة .

"شروط قبولها"

* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة -مناط قبولها - تنفيذ الاحكام الاجنبية.

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى
يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين، أن
يكون أحد الحكمين صادرا من أى جهة من
جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى
والآخر من جهة أخرى منها، وأن تكون هذه
الجهات أوالهيئات وطنية-كون أحد حدى
التنازع قرارا قضائيا أجنيا-عدم قبول الدعوى.

الاعتداد بالاحكام الاجنبية ومدى امكان
تنفيذها، تختص به محاكم الموضوع والجهات
التي يناط بها التنفيذ.

* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - شرط قبولها.

الفاء احدى الجهتين اللتين أصدرتا
الحكمين المتناقضين، واسناد اختصاصها الى

الجهة الاخرى، مقتضاه اعتبار الحكامين
صادرين من جهة قضائية واحدة وتخلف شرط
قبول دعوى التنازع.

* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - جهة
المحاكم - محاكم شرعية ومالية.

الغاء المحاكم الشرعية والمالية وصيرورة
جهة القضاء العادى هى المختصة وحدها
بجمع المسائل التى كانتا تختصان بها - اثره -
اعتبار احكامهما وكذلك احكام المحاكم العادية
صادرة من جهة قضائية واحدة هى جهة
القضاء العادى، وتخلف شرط قبول دعوى
التنازع بين احكامهما واحكام المحاكم العادية.

* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - مناط
قبولها.

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى
يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين، أن
يكون أحد الحكمين صادرا من جهة من جهات
القضاء أوهيئة ذات اختصاص قضائى والآخر
من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسما
النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا -
انتفاء تعارض التنفيذ - أثره - عدم قبول
الدعوى.

* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة - مناط
قبولها .

طلب الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ
حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبول الطلب
أن يكون الحكمان قد حسما النزاع فى

موضوعه وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذه —
معا - مثال .

* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة "شرط
التناقض" - قضاء مدنى وجنائى - قضاء تاديبى -
قضاء القيم .

التناقض بين الاحكام النهائية الذى يتعذر
معه تنفيذها معا ، طبقا للمادة (٢٥) ثالثا من
قانون المحكمة الدستورية العليا - امكان اثارته
بين حكمى القضاء المدنى وقضاء القيم اللذين
تناولابقضائهما فرض الحراسة على مال معين
وملكية الاموال التى شملتها تدابير الحراسة -
انتفاؤه بين أى من هذين الحكمين وحكمى
البراءة فى الدعويين الجنائية والتأديبية اللتين
تستقل كل منهما بخصائصها وموضوعها
وطبيعتها وأطرافها - لايتعذر الجمع بين تنفيذ
حكمى البراءة وتنفيذ الاحكام الصادرة بفرض
الحراسة .

* دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة "حدا
التناقض" - قرارات التفسير .

قرارات التفسير ليست أحكاما فى
تطبيق المادة (٢٥) ثالثا من قانون المحكمة
الدستورية العليا بشأن دعوى تنازع تنفيذ الاحكام
النهائية المتناقضة والتى يتعين أن تكون صادرة
فى دعوى قضائية حاسمة لنزاع موضوعى من
احدى جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائى وليس من بينها المحكمة
الدستورية العليا باعتبارها الهيئة القضائية
العليا التى ناط بها القانون ولاية حسم مثل
هذا النزاع .

"دعوى جنائية"

"انقضاؤها"

راجع : دعوى "دعوى تنازع الاختصاص :
المصلحة فيها" (قاعدة رقم ١٤)

"دعوى دستورية"

راجع : طلب التفسير (قاعدتان ٧ / ٤، ٨).

* دعوى دستورية - الحكم فيها "حجته".
٤٥٠ (١ / ٦)

٤٥٤ (٣ / ٧) الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها
والاحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل
الكافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء
أكانت قد انتهت الى عدم دستورية النص
التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته.

* دعوى دستورية "أثر الحكم فيها" - محكمة
الموضوع "أخصاصها"

٥١٦ (٢ / ٢٢) اعمال آثار الاحكام الصادرة فى المسائل
الدستورية من اختصاص محكمة الموضوع.

(ر)

الرقابة القضائية الدستورية

راجع : - اعمال السيادة (قاعدتان ٢٤ / ٢،
٤).

- محكمة "المحكمة الدستورية
العليا" (قاعدة ١ / ٢٤).

(ش)

شركة

”شركات تجارية“

- * الشركات التجارية ”طبيعتها - تصفيتها“ - قرار
اداري - اختصاص - جهة المحاكم.
- الشركات التجارية من أشخاص القانون
الخاص - صدور قرار من جهة ادارية في
شأن يتعلق بها لا يخلع عليه في كل الاحوال
وبحسب اللزوم وصف القرار الاداري وانما يلزم
أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ،
فاذا ما دار حول مسألة من مسائل القانون
الخاص كتصفية شركة وتعيين مصف لها ،
خرج من عداد القرارات الادارية أيا كان
مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم
الاداري واختص بالمنازعة في شأنه القضاء
العادي صاحب الولاية العامة.

(ط)

طلب التفسير

راجع : دعوى ”تكييفها“ قاعدة ١ / ٣١)

- * دعوى دستورية - الحكم فيها - طلب تفسيره
”الخصوم فيه“.
- قصر الحق في طلب تفسير الاحكام
على الخصوم فيها ، طبقا للمادة (١٩٢)
مرافعات ، لا يستقيم الا في اطار قاعدة نسبية
الاحكام التي لا تقوم حجيتها الا بين من كان
طرفا فيها والتي تتافضها الحجية المطلقة
المتعدية الى الكافة التي تخوزها الاحكام

الصادرة فى المسائل الدستورية - انسحاب هذا الحق الى غير اطراف الدعوى ممن يكون الحكم المطلوب تفسيره ذا أثر مباشر على مصالحهم الشخصية .

* طلب التفسير - اجراءات تقديمه . (٥ / ٧) ٤٥٤

طلب التفسير الذى يقدم الى المحكمة الدستورية العليا يعتبر دعوى يتعين أن ترفع اليها وفقاً للاوضاع المقررة فى قانونها .

* طلب التفسير - المصلحة فيه . (٦ / ٧) ٤٥٤

شرط قبول طلب التفسير توافر المصلحة فيه ، بأن يكون ثمة ارتباط بينه وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية التى أثير طلب التفسير بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

* دعوى دستورية - الحكم فيها - طلب تفسيره "اجراءاته" . (٨ / ٧) ٤٥٤

طلبات تفسير الاحكام الصادرة فى المسائل الدستورية تكون بناء على ادعاء من أحد الخصوم أمام محكمة الموضوع غموض الحكم أو انبهامه وتستبين وجهه فتمنحه أجلا لتقدم طلبه ، أو أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير .

* طلب التفسير "اجراءاته" . (٩ / ٧) ٤٥٤

طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا لا يقدم الا من ذى شأن بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر فى المسألة الدستورية ، وتقدر محكمة

الموضوع غموض الحكم الصادر فيها - طلب التفسير الذى يقدم الى المحكمة الدستورية العليا مباشرة لا يكون قد اتصل بالمحكمة وفقا للاوضاع المقررة .

* طلب التفسير "اجراءاته". (٢/٣١) ٥٥٨

قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير العدل - عدم اتصال المحكمة بالطلب متى قدم مباشرة من المدعى .

عقــــــــــــد

"العقد الادارى" - "العقد المدنى"

* العقد الادارى "تعريفه - مقوماته". (١/٢٦) ٥٣٦

العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو إنتهاج اسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص .

* شركات القطاع العام "طبيعتها" - عقد مدنى "اختصاص" - جهة المحاكم . (٢/٢٦) ٥٣٦

شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص - عقد التوريد المبرم بين منشأة خاصة واحدى شركات القطاع العام ،

عقد مدنى يختص بالمنازعات فى شأن
الحقوق المترتبة عليه القضاء العادى صاحب
الولاية العامة.

(ق)

قانون - قرار - قرارات التفسير -
قضاء - قطاع عام

قانون

* قانون "القانون الواجب التطبيق" (٢/٧) ٤٥٤

شرط انطباق القواعد المقررة فى قانون
المرافعات على الدعاوى التى تدخل فى
اختصاص المحكمة الدستورية العليا والأحكام
الصادرة منها ، ان يكون إعمال هذه القواعد
غير متعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة
والاوضاع المقررة امامها .

قرار

"قرار ادارى"

راجع : شركة "شركات تجارية" (قاعدة
٢/٣٦).

قرارات التفسير

راجع : دعوى "دعوى تنازع تنفيذ الاحكام
المتناقضة : شروط قبولها" (قاعدة ٣٥).

قضاء

”جهات القضاء والهيئات ذات الاختصاص

القضائي

* جهة القضاء - الهيئة ذات الاختصاص القضائي .

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء - والهيئة ذات الاختصاص القضائي ، هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون .

”جهة المحاكم

راجع : قضاء ”قضاء عسكري“ (قاعدة ٢ / ٣٧)

”قضاء اداري

راجع : دعوى ”دعوى تنازع الاختصاص : شروط قبولها“ (قاعدة ٢ / ٢٣)

* قضاء اداري ”هيئة مفوضي الدولة“ . (٤ / ٣٠) ٥٥٢

المنازعة الادارية في شقها الموضوعي لا تعتبر مطروحة للفصل فيها على جهة القضاء الاداري الا بعد قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتهيتها للمرافعة وتقديم تقريرها عن كل الجوانب الواقعية والقانونية المثارة على ضوء الطلبات الختامية فيها ، الى رئيس المحكمة ، لتعيين تاريخ جلسة نظرها -

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

تحضير هيئة مفوضى الدولة المنازعة الادارية
أواستكمال هذا التحضير وتهيئتها للمرافعة
لايتطوى على قضاء من محكمة القضاء
الادارى باختصاصها أو مضيها فى نظرها.

“ قضاء عسكرى ”

* القضاء العسكرى-النيابة العسكرية-تتازع اختصاص سلبى.

النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر
القضاء العسكرى ولها أن تقرر اختصاصها
بالجرم من عدمه-قرارها بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى الجنائية مع تولى جهة
المحاكم عن نظرها-توافر مناط قبول طلب
الفصل فى تتازع الإختصاص السلبى.

* جهة المحاكم-القضاء العسكرى-اختصاص.

القضاء العادى هو الأصل والمحاكم
العادية هى المختصة بنظر جميع الدعاوى
الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقاً لقانون
العقوبات أياً كان شخص مرتكبها-المحاكم
العسكرية هى محاكم خاصة، ذات اختصاص
قضائى إستثنائى مناطه إما توافر صفة معينة
فى شخص مرتكبها أو خصوصية الجرائم التى
تنظرها-انعقاد الإختصاص للقضاء العادى
صاحب الإختصاص العام بنظر الجرائم التى
يرتكبها شخص خاضع لأحكام قانون الأحكام
العسكرية حين يكون معه مساهم من غير
الخاضعين له.

” قضاء الطوارئ ”

- * محكمة أمن الدولة العليا ” طوارئ ” - محكمة الأحداث - دعوى تنازع الاختصاص السلبي.
- محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ محكمة استثنائية لا تتبع القضاء العادي وتختص بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية والجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ - محكمة الأحداث إحدى محاكم جهة القضاء العادي - طرح الدعوى الجنائية عن موضوع واحد أمام هاتين المحكمتين وتخليهما عن نظرها، أثره، تحقق مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبي.

” دار الإفتاء ”

- * دار الإفتاء ” فتاويها ”.
- دار الإفتاء لا تعتبر جهة قضاء، ولا هيئة ذات اختصاص قضائي، وفتاوها ليست فصلاً في خصومه قضائية، وإنما رأي غايته بيان الحكم الشرعي بمقتضى الأدلة الشرعية في المسألة المستفتى فيها.

قطاع عام

راجع: عقد (قاعدة ٢٦/٢).

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

* قطاع عام " تقرير كفاية -إنهاء خدمة " . (١ / ١١) ٤٧٧

إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام لحصوله على تقرير كفاية بدرجة ضعيف عن عامين متتاليين لا يعتبر فضلا تأديبيا لعدم تعلقه بمخالفة تأديبية، وإنما يقوم على سند من عدم قدرة العامل على أداء العمل المطلوب منه بالكفاية المطلوبة .

* قطاع عام -شركاته "طبيعتها - عمالها - قراراتها" - إختصاص. (٢ / ١١) ٤٧٧

شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعامل بها لا يعد موظفاً عاماً، ولا يعتبر قرار فصله لحصوله على تقريرين سنويين متتاليين بمرتبة ضعيف قراراً إدارياً أو جزاء تأديبياً -المنازعة بطلب الغاء هذا القرار أو التعويض عنه لا تدخل في إختصاص محاكم مجلس الدولة، وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة.

* قطاع عام "إنهاء الخدمة للإنقطاع عن العمل -الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي" . (١ / ١٦) ٤٩٥

إنهاء خدمة العامل باحدى شركات القطاع العام لإنقطاعه عن العمل بغير اذن لا يعتبر فضلا تأديبياً، وإنما يقوم على إفتراض أنه يعد في حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الإنقطاع من رغبة ضمنية في ترك العمل -تميز المشرع في قانون نظام العاملين بالقطاع العام بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الإنقطاع عن العمل بغير اذن وافراده لكل نظام نصوصه وقواعده -إختلاف النظامين لا يؤثر

فيه أن الإنقطاع عن العمل بغير إذن ينطوي على خروج على مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تأديبياً، علة ذلك، أن المشرع خول جهة العمل سلطة تقديرية في الاختيار بين إتخاذ الإجراءات التأديبية وبين إعمال قرينة الإستقالة الضمنية.

* قطاع عام-شركاته "طبيعتها - عمالها - قراراتها" - إختصاص.

شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص، والعامل بها لا يعد موظفاً عاماً ولا يعتبر قرار إنهاء خدمته لإنقطاعه عن العمل قرار إدارياً ولا جزاء تأديبياً-المنازعة بطلب الغاء هذا القرار أو التعويض عنه لا تدخل في إختصاص محاكم مجلس الدولة، وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة.

* قطاع عام-شركاته "طبيعتها-عمالها" - الوقف الإحتياطي - إختصاص.

شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعامل بها لا يعد موظفاً عاماً وقرار إيقافه عن العمل بسبب إحالته إلى المحاكمة الجنائية إجراء إحتياطي وليس جزاء تأديبياً-المنازعة في شأن هذا الإيقاف لا تدخل في إختصاص قضاء مجلس الدولة وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة.

(م)

مبدأ الفصل بين السلطات-مجلس
الشعب-محكمة "المحكمة الدستورية العليا"،
"المحكمة العليا"، "محاكم أمن الدولة
الجزئية"، "محاكم شرعية وملية"، "محكمة
الأحداث"، "محكمة الموضوع"، "محكمة أمن
الدولة العليا (طوارئ)".

مبدأ الفصل بين السلطات
راجع: أعمال السيادة (قاعدة ٣/٢٤).

مجلس الشعب
راجع: أعمال السيادة (قاعدة ٦/٢٤).

محكمة

"المحكمة الدستورية العليا"

"إختصاصها"

راجع: -تنفيذ (قاعدة ٢/٣٤).

-دعوى "دعوى تنازع الإختصاص؛
شروط قبولها" (قاعدة ٢/١).

* المحكمة الدستورية العليا-إختصاصها. (٣/٣) ٤٣٤

المحكمة الدستورية العليا لا تعتبر جهة
طعن فمن الأحكام القضائية، ولا تختص ببحث
مدى مطابقة تلك الأحكام للقانون أو
تصحيحها.

* المحكمة الدستورية العليا-إختصاصها. (١/٤) ٤٣٩

طلب الفصل في تنازع الإختصاص
أو في النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين

متناقضين، ليس طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام القضائية.

المحكمة الدستورية العليا وهى تفصل فى تنازع الإختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الأحكام المتناقضة، لا تعتبر جهة طعن ولا تمتد ولايتها إلى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها-إقتصار بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع، أو أى الحكّمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ.

٥٢٤ (١/٢٤)

* دستور-المحكمة الدستورية العليا-إختصاص الرقابة الدستورية - الديمقراطية.

المحكمة الدستورية العليا لها دون غيرها إختصاص الرقابة القضائية الدستورية بغاية صون الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه وترسيخ مفهوم الديمقراطية التى أرساها سواء ما إتصل بتوكيد السيادة الشعبية أو بكفالة الحريات والحقوق العامة أو بالمشاركة فى ممارسة السلطة، على نحو ما جرت به نصوصه ومبادئه التى تمثل القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام.

٥٧٥ (٣/٣٤)

* المحكمة الدستورية العليا-رخصة التصدى.

إعمال المحكمة الدستورية العليا لرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة (٢٧) من قانونها، رهين بأن يتصل النص الذى يرد عليه التصدى بالنزاع المطروح عليها وأن تكون مختصة بالدعوى.

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		” أحكامها - حجيتها وإعمال آثارها “ .
٤٤٦	(٥)	* المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها
٤٥٠	(٤ / ٦)	” الطعن فيها “ .
٥٠٢	(١٨)	أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن.
٤٥٤	(٧ / ٧)	* المحكمة الدستورية العليا - أحكامها - محكمة الموضوع.
		إعمال آثار الأحكام التي تصدرها المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية هو من اختصاص محكمة الموضوع.
٥٤٩	(٢٩)	* المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها ” الطعن فيها “ - أحوال الإغفال.
		أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن - إدعاء المدعى إغفال الفصل في طلبه، رغم تعقب الحكم لطلباته كافة - لا يندرج في أحوال الإغفال المنصوص عليها في المادة (١٩٣) مرافعات، وإنما يعتبر طعناً في الحكم غير مقبول.
		<u>” المحكمة العليا “</u>
٤٥٠	(٢ / ٦)	* المحكمة العليا - رقابتها ” مداها “ .
		الرقابة القضائية التي إختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص التشريعي فتلغى قوة نفاذه، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

المحكمة العليا - حجية أحكامها . (٣ / ٦) ٤٥٠

أحكام المحكمة العليا في الدعاوى الدستورية حجيتها مطلقة - الدعوى التي لا تنسب إلى الحكم الصادر منها غموضاً أو إبهاماً وإنما تكرر عليه حجيته المطلقة، لا تندرج تحت طلبات التفسير المنصوص عليها في المادة (١٩٢) مرافعات.

” محاكم أمن الدولة الجزئية ”

جهة المحاكم - محاكم أمن الدولة الجزئية . (٩) ٤٦٩
محاكم أمن الدولة الجزئية جزء من القضاء العادي .

” محاكم شرعية وملية ”

راجع: دعوى ” دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة ” (قاعدة ٣ / ٤) .

” محكمة الأحداث ”

راجع: قضاء ” قضاء الطوارئ ” (قاعدة ١ / ٣٣)

” محكمة الموضوع ” .

راجع: محكمة ” المحكمة الدستورية العليا - أحكامها ” (قاعدة ٧ / ٧) .

” محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ”

راجع: قضاء ” قضاء الطوارئ ” (قاعدة ١ / ٣٣) .

(ن)

نظام عام - نيابة عسكرية .

نظام عام

راجع: دعوى " إجراءات الدعاوى

والطلبات " (قاعدة ١٢) .

نيابة عسكرية

راجع: " قضاء عسكري " (قاعدة

١ / ٣٧) .

بيان الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا
« في الدعاوى الدستورية »

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
٩	١	٣ يناير سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٧ ق دستورية
١٥	٢	٣ يناير سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٧ ق دستورية
١٩	٣	٤ أبريل سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ٤٩ لسنة ٦ ق دستورية
٢٥	٤	٤ أبريل سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ١ لسنة ٨ ق دستورية
٣١	٥	١٦ مايو سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦ ق دستورية
٤٦	٦	٦ يونيو سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ١٨ لسنة ٥ ق دستورية
٥٢	٧	٦ يونيو سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ٥١ لسنة ٦ ق دستورية
٥٦	٨	٦ يونيو سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ٩ لسنة ٨ ق دستورية
٦٣	٩	٢ يناير سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ١٢ لسنة ٥ ق دستورية
٦٨	١٠	٦ فبراير سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٦ ق دستورية
٧٢	١١	٦ فبراير سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٧ ق دستورية
٧٦	١٢	٦ مارس سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ١١٥ لسنة ٦ ق دستورية
٨١	١٣	٦ مارس سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٧ ق دستورية
٨٤	١٤	٢٣ أبريل سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٦١ لسنة ٤ ق دستورية
٨٨	١٥	٧ مايو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٥ ق دستورية
٩٨	١٦	٧ مايو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٧ ق دستورية
١١٥	١٧	٤ يونيو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٩٧ لسنة ٤ ق دستورية
١١٩	١٨	٤ يونيو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٤ ق دستورية
١٢٧	١٩	٤ يونيو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ١٠ لسنة ٧ ق دستورية
١٣٤	٢٠	٤ يونيو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ١٢ لسنة ٨ ق دستورية
١٤٠	٢١	١٩ يونيو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٢ ق دستورية
١٤٨	٢٢	٤ مارس سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٦٨ ، ٦٩ لسنة ٣ ق دستورية
١٦٥	٢٣	أول أبريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٣ لسنة ٨ ق دستورية
١٧٧	٢٤	١٥ أبريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية
١٨٣	٢٥	١٥ أبريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق دستورية
١٩١	٢٦	١٥ أبريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٤ لسنة ٨ ق دستورية
٢٠٥	٢٧	١٥ أبريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٨ ق دستورية
٢١٨	٢٨	٢٩ أبريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٢١ لسنة ٧ ق دستورية
٢٢٨	٢٩	٢٩ أبريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١ لسنة ٩ ق دستورية
٢٣٦	٣٠	٢١ مايو سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١١ لسنة ٨ ق دستورية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
٢٤٠	٣١	٢١ مايو سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٦ لسنة ٨ ق دستورية
٢٤٨	٣٢	٢٧ مايو سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ٤ ق دستورية
٢٥٦	٣٣	١٩ مايو سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ ق دستورية
٢٩٤	٣٤	٢٨ يولييه سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١١ ق دستورية
٢٩٧	٣٥	٢٨ يولييه سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١١ ق دستورية
٣٠٥	٣٦	٢ مارس سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٤ ق دستورية
٣٠٨	٣٧	٢ مارس سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ١٢ لسنة ٩ ق دستورية
٣١١	٣٨	٦ أبريل سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ١٧ لسنة ١١ ق دستورية
٣٢٤	٣٩	٦ أبريل سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ٢١ لسنة ١١ ق دستورية
٣٣٥	٤٠	٤ مايو سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ٢٣ لسنة ٩ ق دستورية
٣٤٦	٤١	٤ مايو سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٠ ق دستورية
٣٥١	٤٢	٤ مايو سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٠ ق دستورية
٣٥٨	٤٣	أول يونيه سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق دستورية

« في طلبات التفسير »

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الطلب والسنة القضائية
٣٧٣	١	٧ مارس سنة ١٩٨٧	طلب التفسير رقم ١ لسنة ٧ ق
٣٧٧	٢	٢ أبريل سنة ١٩٨٨	طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥ ق
٣٨٤	٣	٧ مايو سنة ١٩٨٨	طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ ق
٣٩٥	٤	٢١ مايو سنة ١٩٨٩	طلب التفسير رقم ١ لسنة ٨ ق
٣٩٩	٥	٢ مارس سنة ١٩٩٠	طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق

« فى دعاوى التنازع »

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
٤٢٧	١	٢ يناير سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ٥ لسنة ٦ ق تنازع
٤٣١	٢	٧ مارس سنة ١٩٨٧	الدعوى رقم ١ لسنة ٧ ق تنازع
٤٣٤	٣	٢ يناير سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٤ لسنة ٨ ق تنازع
٤٣٩	٤	٥ مارس سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٤ لسنة ٦ ق تنازع
٤٤٦	٥	٤ يونيو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٤ لسنة ٧ ق منازعة تنفيذ
٤٥٠	٦	٤ يونيو سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ ق منازعة تنفيذ
٤٥٤	٧	٩ اكتوبر سنة ١٩٨٨	الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق منازعة تنفيذ
٤٦٤	٨	٧ يناير سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٥ لسنة ٨ ق تنازع
٤٦٩	٩	٤ فبراير سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٢ لسنة ٨ ق تنازع
٤٧٢	١٠	١٠ ابريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق تنازع
٤٧٧	١١	١٠ ابريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٨ لسنة ٩ ق تنازع
٤٨١	١٢	١٠ ابريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ٩ لسنة ٩ ق تنازع
٤٨٥	١٣	٢٩ ابريل سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٣ لسنة ٩ ق تنازع
٤٨٩	١٤	٢١ مايو سنة ١٩٨٩	الدعوى رقم ١٠ لسنة ٤ ق تنازع
٤٩٢	١٥	٦ يناير سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٩ لسنة ٩ ق تنازع
٤٩٥	١٦	٦ يناير سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٢ لسنة ١١ ق تنازع
٤٩٩	١٧	٣ فبراير سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٦ لسنة ٧ ق تنازع
٥٠٢	١٨	٣ مارس سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٣ لسنة ٧ ق منازعة تنفيذ
٥٠٥	١٩	٣ مارس سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٧ لسنة ٨ ق تنازع
٥١١	٢٠	٣ مارس سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٣ لسنة ٩ ق منازعة تنفيذ
٥١٣	٢١	٢ مارس سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٢ لسنة ١٠ ق منازعة تنفيذ
٥١٦	٢٢	٧ ابريل سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٢ لسنة ٩ ق منازعة تنفيذ
٥١٩	٢٣	٧ ابريل سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ١٠ لسنة ٩ ق تنازع
٥٢٤	٢٤	٩ اكتوبر سنة ١٩٩٠	الدعوى رقم ٤ لسنة ١٢ ق منازعة تنفيذ
٥٣٢	٢٥	٥ يناير سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ٣ لسنة ١٠ ق تنازع
٥٣٦	٢٦	٥ يناير سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ١ لسنة ١٢ ق تنازع
٥٤٠	٢٧	٢ فبراير سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ١١ لسنة ٨ ق تنازع
٥٤٤	٢٨	٢ فبراير سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ٢ لسنة ١٠ ق تنازع
٥٤٩	٢٩	٢ فبراير سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ١ لسنة ١١ ق منازعة تنفيذ
٥٥٢	٣٠	٢ مارس سنة ١٩٩١	الدعوى رقم ١٣ لسنة ٨ ق تنازع

فهرس موضوعات القواعد
فى الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا

فهرس موضوعات القواعد
فى الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)		(د)	
أحزاب سياسية.	٥٩٩	دستور.	٦٢٥
اختصاص .	٦٠٣	دعوى :	٦٢٨
إدارة محلية .	٦٠٥	"دعوى دستورية"	٦٢٨
إصلاح زراعى .	٦٠٥	"دعوى موضوعية"	٦٤٢
إنتخاب .	٦٠٥		
إيجار "إيجار أماكن"	٦٠٦	(ر)	
(ت)		الرقابة القضائية الدستورية.	٦٤٢
تجمهر.	٦٠٧	رسوم :	٦٤٣
تدابير.	٦٠٨	"رسوم قضائية"	٦٤٣
تفويض .	٦٠٨	(ز)	
تنفيذ.	٦٠٨	زراعة.	٦٤٤
(ج)		(ش)	
جمارك.	٦٠٨	شريعة إسلامية.	٦٤٤
(ح)		(ص)	
حريات :	٦١٠	صحافة.	٦٤٧
"حريات وحقوق عامة"	٦١٠	(ض)	
"حرية الرأى"	٦١١	ضرائب	٦٤٧
"حرية الصحافة"	٦١٢		
حراسة :	٦١٢	(ط)	
"حراسة طوارئ"	٦١٢	طلب التفسير.	٦٤٧
حكم.	٦١٣		
حق :	٦١٤	(ع)	
"حقوق عامة"	٦١٤	عقوبة	٦٤٨
"حق التقاضى"	٦١٤		
"حق الملكية"	٦١٦	(ف)	
"حقوق سياسية"	٦١٩	قانون .	٦٤٩
(خ)		قرار.	٦٥١
خدمة عسكرية ووطنية .	٦٢٤	"قرارات إدارية"	٦٥١
		"قرارات لائحية"	٦٥١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
قضاة "رد القضاة"	٦٥١		
(ل)			
لجان إدارية.	٦٥٢		
لجان قضائية.	٦٥٤		
لوائح تفويضية.	٦٥٤		
لوائح تنفيذية.	٦٥٤		
(م)			
مبدأ السيادة الشعبية.	٦٥٧		
مبدأ الفصل بين السلطات.	٦٥٧		
مبدأ المساواة.	٦٥٧		
مبدأ تكافؤ الفرص.	٦٥٩		
مجلس الشعب.	٦٦٠		
مجلس الشوري.	٦٦٠		
محكمة :	٦٦٠		
"المحكمة الدستورية العليا"	٦٦٠		
"محكمة الموضوع"	٦٦٠		
مسئولية جنائية.	٦٦١		
مصادرة .	٦٦١		
معاهدات.	٦٦٢		
(ن)			
نظام عام.	٦٦٣		

فهرس موضوعات القواعد
فى الأحكام الصادرة فى طلبات التفسير

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ح)	٦٦٤	حكم	
(خ)	٦٦٤	خدمة عسكرية ووطنية.	
(س)	٦٦٦	سلطة "السلطة القضائية"	
(ط)	٦٦٦	طلب التفسير.	
(ق)	٦٦٧	قانون	
(م)	٦٦٨	قضاة "معاشات".	
	٦٧٢	محكمة :	
	٦٧٢	"المحكمة الدستورية العليا".	
	٦٧٢	"محكمة القيم"	
	٦٧٢	"محكمة النقض".	
	٦٧٣	معاش..	

فهرس موضوعات القواعد
فى الأحكام الصادرة فى دعاوى التنازع

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)	٦٧٥	(ع)	٦٩١
اثبات	٦٧٥	عقد	
أحداث	٦٧٥	(ق)	٦٩٢
إختصاص	٦٧٥	قانون	
اعمال السيادة	٦٧٥	قرار "قرار إدارى"	٦٩٢
(ت)	٦٧٧	قرارات التفسير	٦٩٢
تفسير	٦٧٧	قضاء :	٦٩٣
تنفيذ		"جهات القضاء والهيئات ذات الإختصاص القضائى"	٦٩٣
(ح)	٦٧٧	"جهة المحاكم"	٦٩٣
حيازة		"قضاء إدارى"	٦٩٣
(د)		"قضاء عسكرى"	٦٩٤
دعوى	٦٧٨	قضاء الطوارىء	٦٩٥
"إجراءات الدعاوى والطلبات"	٦٧٨	"دار الافتاء"	٦٩٥
"تكييف الدعوى"	٦٧٩	قطاع عام	٦٩٥
"دعوى تفسير حكم"	٦٧٩	(م)	
"دعوى تنازع الاختصاص"	٦٨٠	مبدأ الفصل بين السلطات	٦٩٨
"دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة"	٦٨٤	مجلس الشعب	٦٩٨
"دعوى جنائية"	٦٨٨	محكمة	٦٩٨
"دعوى دستورية"	٦٨٨	"المحكمة الدستورية العليا"	٦٩٨
(ر)		"المحكمة العليا"	٧٠٠
الرقابة القضائية الدستورية	٦٨٨	"محاكم امن الدولة الحزبية"	٧٠١
(ش)		"محاكم شرعية ومالية"	٧٠١
شركة "شركات تجارية"	٦٨٩	"محكمة الأحداث"	٧٠١
(ط)		"محكمة الموضوع"	٧٠١
طلب التفسير	٦٨٩	"محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء)"	٧٠١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن) نظام عام. نيابة عسكرية.	٧٠٢ ٧٠٢		

السادة المستشارون رؤساء وأعضاء
المحكمة الدستورية العليا ورؤساء وأعضاء هيئة مفوضيها
من تاريخ إنشائها حتى الآن

أولاً : رؤساء المحك :

السادة المستشارون :

الى	من	
١٩٨٢/٨/٣١	١٩٧٩/١٠/٩	أحمد ممدوح عطيه
١٩٨٣/٦/٣٠	١٩٨٢/٩/١٩	فاروق محمود سيف النصر
١٩٨٤/٦/٣٠	١٩٨٣/٧/١	الدكتور فتحى عبد الصبور
١٩٨٧/٧/١١	١٩٨٤/٧/١	محمد على راغب بليغ
١٩٨٧/١٠/٦ (الوفاة)	١٩٨٧/٩/١٥	محمود حمدي عبد العزيز
١٩٩١/٦/٣٠	١٩٨٧/١٠/١٣	ممدوح مصطفى حسن
	١٩٩١/٧/١	الدكتور/عوض محمد عوض المر

ثانياً : أعضاء المحكمة :

السادة المستشارون :

١٩٨٠/٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	على أحمد كامل
١٩٨٠/٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	أبوبكر محمد عطيه
١٩٨٢/٩/١٨	١٩٧٩/١٠/٩	فاروق محمود سيف النصر
١٩٨٠/٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	ياقوت عبد الهادي العشماوى
١٩٨١/٩/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	محمد فهمى حسن عشرينى
١٩٨٢/٩/١٩	١٩٧٩/١٠/٩	كمال سلامة عبدالله
١٩٨٣/٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور/فتحى عبد الصبور
١٩٨٠/١٠/١٤	١٩٧٩/١٠/٩	محمود حسن حسين
١٩٨٤/٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	محمد على راغب بليغ
١٩٨٧/٩/١٤	١٩٨٠/٨/٦	محمود حمدي عبدالعزيز
١٩٨٧/٩/١٥	١٩٨٠/٨/٦	مصطفى جميل مرسى
١٩٨٧/١٠/١٢	١٩٨٠/٨/٦	ممدوح مصطفى حسن
١٩٨٤/٦/٣٠	١٩٨١/٦/٢٩	محمد عبد الخالق النادى
١٩٨٩/٩/٢٥	١٩٨١/٦/٢٩	الدكتور/منير أمين عبدالمجيد

١٩٨٨/٩/٢٨	١٩٨٢/٦/٢٨	رابع لطفى جمعة
١٩٩٠/٦/٣٠	١٩٨٢/٦/٢٨	فوزى أسعد مرقص
١٩٩٠/٦/٣٠	١٩٨٣/٣/١٧	محمد كمال محفوظ
١٩٨٩/٨/٢٢	١٩٨٣/٩/٢٤	شريف برهام نور
١٩٩١/٦/٣٠	١٩٨٤/٧/٢١	الدكتور/عوض محمد عوض المر
	١٩٨٤/١٠/١٧	الدكتور/محمد ابراهيم أبوالعنين
١٩٩٠/٨/٢	١٩٨٤/١١/٢٦	واصل علاء الدين ابراهيم
	١٩٨٨/١٠/٢	محمد ولى الدين جلال
	١٩٨٨/١٠/٢	نهاد عبدالحميد خلاف
	١٩٨٩/١٠/٩	فاروق عبدالرحيم غنيم
	١٩٨٩/١٠/٩	حمدى محمد محمد على
	١٩٩٠/٩/٢	عبدالرحمن الناصر محمد نصير
	١٩٩٠/٩/٢	سامى فرج يوسف
	١٩٩٠/١٢/١٧	محمد على عبدالواحد

ملحوظة :

عين عضوان بالمحكمة بعد مثل هذه المجموعة للطبع :
السيد المستشار الدكتور/عبدالمجيد محمد فياض
السيد المستشار/ماهر على أحمد البحيرى

ثالثاً : رؤساء هيئة المفوضين :

السادة المستشارون :

١٩٨١/٧/٨	١٩٧٩/١٠/٩	عمر حافظ شريف
١٩٨٣/٣/١٦	١٩٨١/٧/٢٥	محمد كمال محفوظ (ندبا)
١٩٨٤/٧/٢٠	١٩٨٣/٣/٣١	الدكتور/عوض محمد عوض المر
١٩٨٩/٨/١٥	١٩٨٤/١٠/٣	الدكتور/أحمد محمد الحفنى (ندبا ثم بصفة أصلية)
١٩٩٠/٩/١	١٩٨٩/٨/١٩	عبدالرحمن الناصر محمد نصير
	١٩٩١/١/١٠	السيد عبدالحميد عماره (ندبا)

رابعاً: أعضاء هيئة المفوضين:

السادة المستشارون:

١٩٨١/٧/٢٤	١٩٧٩/١٠/٩	محمد كمال محفوظ
١٩٨٣/٣/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور/عوض محمد عوض المر
١٩٨٤/١٠/٢	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور/أحمد محمد الحفنى
١٩٨٧/٦/٣٠	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور/أحمد عثمان عياد
١٩٨٤/١٠/١٦	١٩٧٩/١٠/٩	الدكتور/محمد إبراهيم أبوالعنين
١٩٨٩/٨/١٨	١٩٨٣/١٠/٣٠	عبدالرحمن الناصر محمد نصير
١٩٩١/١/٩	١٩٨٤/٤/٢٦	السيد عبدالحميد عماره
	١٩٨٨/٩/٢٠	عبدالوهاب عبدالرازق حسن
	١٩٨٨/٩/٢٠	الدكتور/حنفى على جبالي
	١٩٨٩/٥/٤	محمد خيرى طه عبدال مطلب
	١٩٩٠/٥/٧	سعيد مرعى محمد جادو عمرو

السادة المستشارون المساعدون:

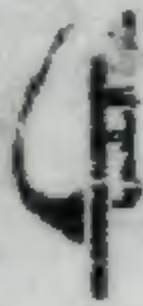
١٩٨٤/٤/٢٥	١٩٨٣/١٠/٣٠	السيد عبدالحميد عماره
١٩٨٨/٩/١٩	١٩٨٣/١٠/٣٠	الدكتور/حنفى على جبالي

مشمات الممموعة

رقم الصفحة	
٣	* تقديم
٧	* الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية
٣٧١	* الأحكام الصادرة فى طلبات التفسير
٤٢٥	* الأحكام الصادرة فى دعاوى التنازع
٥٩٩	* القواعد فى الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية
٦٦٤	* القواعد فى الأحكام الصادرة فى طلبات التفسير
٦٧٥	* القواعد فى الأحكام الصادرة فى دعاوى التنازع
٧٠٣	* بيان الأحكام التى أصدرتها المحكمة الدستورية العليا
	* فهرس موضوعات القواعد فى الأحكام الصادرة من المحكمة
٧٠٨	الدستورية العليا
	* أسماء السادة المستشارين رؤساء وأعضاء المحكمة الدستورية العليا
٧١٤	ورؤساء وأعضاء هيئة المفوضين منذ إنشائها حتى الآن

تصويب الأخطاء

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤١	١٩	أرضه	أرضه
١٤٨	١٠	حجيه	حجيته
١٥٧	١٦	على أن	من أن
١٨٩	٢٠	دستورى بحيث	دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث
١٩٨	٢٠ ، ٢١	محكمة	بمحكمة
٢٧٤	١	واوقفت	(٤) واوقفت
٢٨٦	١٩	نص	نص
٣٠٥	١٣	عليه	تحذف
٣٩٢	السطر الأخير	كمده خبرة	كمدة خبرة
٤١٥	١٨	القانون عندما	القانون - عندما
٥٩٩	٤	إختصاصات	إختصاص
٦٣٧	٢٥	عليه	تحذف



Bibliotheca Alexandrina



0647917